مُغْنِي اللَّبِيب

عَن كُتُبِ الأعَارِيب

تأليف

جمال الدّين عبد الله بن يوسف بن هِشَام الأنصاريّ
المتوفّى سَنة ٧٦١ هـ

تحقيق وتعليق

بركات يوسف هبّود

المجلّد الأوّل

شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم : للطباعة والنشر والتوزيع
تلفون : ٥٥٦٩٧٦ - ٥٥٦٩٧٨ - ص.ب ٣٨٧٤
فاكس ٦٠٣٠١٣ كود بيروت ٠٠٩٦١١ -

مُغْنِي اللَّبِيب

عَن كُتُبِ الأعَارِيب

مقدِّمة المحقِّق

بسم الله الرّحمٰن الرّحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه الطّيبين المنتجبين، ومن سار على نهجهم بإحسانٍ إلى يوم الدّين، وبعد؛ فتحقيق التُّراث من المهامّ الملقاة على عاتق علمائنا وأدبائنا في هذا العصر، وهو من الأَهميَّة بمكان؛ لأنّه يصل حاضر الأمة بماضيها، ويساهم مساهمةً فعّالةً في بعث كنوزها الفكريّة على اختلاف أنواعها، فيستفيد الأَحفاد ممّا خلّفه لهم الآباء والأَجداد من ذخائر دينيّة، وعلميَّة، وأدبيّة، وفنيّة يتَّخذونها منطلقاً لهم في متابعة المدّ الحضاريّ والثَّقافيّ، والمساهمة فيه مساهمةً رائدةً في مختلف المجالات.

وقد بات معلوماً للدَّارسين أنّه لا تجديد في مجال من مجالات الفكر والثَّقافة إلّا باعتماد قاعدةٍ من المعارف، تكوِّن الأسس التي لا بدَّ منها في عمليّة الإبداع والخلق الفكريّ؛ لأَنَّ أيّة محاولةٍ للتَّجديد من دون اعتماد تلك المعارف والأسس، لا تعدو أَن تكون توهُّماً أو ضرباً من ضروب الخيال.

وتحقيق الآثار اللّغويّة والنّحويّة، يأتي في طليعة تلك المعارف من حيث الأهَمِّيَّة؛ لأَنَّ الحفاظ على المعارف المختلفة، مرهون بالمحافظة على اللُّغة التي كُتبت تلك المعارف بها، فضلاً عن كون اللّغة سجلّ حضارة الأُمَّة ومبعث فخرها واعتزازها، والمقوّم الأساس من مقوّمات وحدتها وبقائها. ومعلوم أَنَّ الاهتمام باللُّغة، والسَّهر على سلامتها، واستمرارها حيّةً فاعلةً بين اللُّغات الأُخرى، يقتضي المحافظة على علوم اللّغة؛ نحوها، وصرفها، وبلاغتها، وآدابها...

وإذا كانت كلُّ أمّة من الأمم، تسعىٰ إلىٰ صون لغتها، والتّمسّك بها، فمن بابٍ أولىٰ أَن توجّه أُمّتُنا العربيّة والإسلاميّة عنايةً خاصةً إلىٰ لغتها؛ لما تنماز به هذه اللُّغة عن غيرها من لغات الأمم كافّةً، فهي لغة القرآن الكريم التي شرَّفها الله ـ تعالىٰ ـ فأنزله بها؛ حيث قال جل شأنه: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[1].

(١) س: ١٢ (يوسف: ٢، مك).

والله ـ عزّوجلّ ـ قد نصّ على حفظ دستوره بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾(١)، فهٰذا يعني أنّه ـ تبارك وتعالىٰ ـ متكفِّل باستمرار هذه اللّغة حيَّةً فاعلةً؛ لأنَّها مستودع أسراره، ولغة هديه وبيانه؛ ولذا، فواجب على أبناء هذه الأمّة ـ كلٌّ حسب قدرته وتخصّصه ـ أن يرعوا هذه اللّغة رعايةً حسنةً، ويخدموها خدمةً عظيمةً، ويساهموا بكلّ ما يستطيعون؛ ليبقوها لغةً حضاريَّةً، متجدّدةً، وفعّالةً عبر العصور. ويكون ذلك بأن يأخذ كلُّ جيلٍ عمّن تقدَّمهُ خلاصة ما توصَّل إليه من علوم اللّغة وآدابها، ويضيف إليها، ويجدّد فيها ما تقتضيه ضرورات التّطوّر الحضاريّ؛ لأنَّ بقاء اللّغة فاعلة في هذا المجال، يكون بالمحافظة والتّجدّد في آنٍ معاً، وهٰكذا يكون كُلُّ جيلٍ صلة وصلٍ بين الأجيال السّابقة، والأجيال اللاّحقة.

وأمّا سبب اختيارنا لكتاب «مغني اللّبيب» فلأنّه كتاب نال شهرةً كبيرة كشهرة صاحبه من قبل القدماء والمُحدَثين على السّواء. فهو كتاب من أهمّ الكتب النّحويّة، قصد فيه مؤلّفه أن يكون خاتمة المطاف لكلٍّ من تبحَّر في علوم العربيّة؛ لأنّه تجاوز فيه ما لا يستغني عنه المبتدئون، وصار من المسلّمات التي أحاط بها الدّارسون والباحثون. وركّز على الجوانب التي يحتاجها المتخصّصون، ولا يستغني عنها النُّحاة ولا اللُّغويون؛ حيث وصف عمله قائلاً: «واعلم أنّني تأمّلت كتب الإعراب، فإذا السّبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور.

أحدها: كثرة التّكرار، فإنّها لم توضع لإفادة القوانين الكلّيّة، بل للكلام على الصُّور الجزئيّة، فتراهم يتكلّمون على التّركيب المعيّن بكلام، ثمّ حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام... فجمعت هذه المسائل ونحوها مقرّرة محرّرةً في الباب الرّابع من هذا الكتاب، فعليك بمراجعته فإنّك تجد به كنزاً واسعاً تنفق منه ومنهلاً سائغاً ترده وتصدر عنه.

والأمر الثّاني: إيراد ما لا يتعلّق بالإعراب كالكلام في اشتقاق اسم، أهو من السّمة، كما يقول الكوفيّون أم من السُّموّ، كما يقول البصريّون؟ والاحتجاج لكلٍّ من الفريقين، وترجيح الرّاجح من القولين، وكالكلام على ألفه، لِمَ حُذفت من البسملة خطّاً؟ وعلى باء الجرّ، ولامه، لمَ كسرتا لفظاً؟ وكالكلام على ألف ذا الإشاريّة، أزائدة هي كما يقول

(١) س: ٥٩ (الحشر: ٩، مك).

الكوفيّون، أم منقلبة عن ياء هي عين واللاّم ياء أخرىٰ محذوفة، كما يقول البصريّون؟

والثّالث: إعراب الواضحات. . .

وقد تجنّبت هٰذين الأمرين، وأتيت مكانهما بما يتبصّر به النّاظر، ويتمرّن به الخاطر من إيراد النّظائر القرآنيّة، والشّواهد الشّعريّة، وبعض ما اتّفق في المجالس النّحويّة»[1].

ولمّا سئل ابن هشام هلاّ فسّرت القرآن، أو أعربته؟

فأجاب: «أغناني المغني»[2].

وما يدلّنا على الشّهرة التي نالها هذا الكتاب قديماً ما ذكره ابن خلدون في مقدّمته المشهورة؛ حيث قال: «وصل إلينا بالمغرب لهٰذه العصور ديوان من مصرِ منسوبٌ إلىٰ جمال الدّين بن هشام من علمائها. استوفى فيه أحكام الإعراب مجملةً، ومفصّلةً، وتكلّم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصّناعة من المتكرّر في أكثر أبوابها، وسمّاه بالمغني في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلّها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرها؛ فوقفنا منه على علم جمّ يشهد بعلوّ قدره في هذه الصّناعة، ووفور بضاعته منها، وكأنّه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنّي، واتّبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٍّ على قوّة مَلَكَتِهِ واطّلاعه»[3].

ونظراً لأهميّة الكتاب، فقد تبارىٰ العلماء في شرحه، والتّعليق عليه منذ ظهوره وحتى أزَمنةٍ متأخّرة «فقد شرحه ابن الصّائغ[4] (٧٠٨هـ ـ ٧٧٦هـ) إلى أثناء الباء الموحّدة، وسمّى شرحه «تنزيه السّلف عن تمويه الخلف». وعلّق عليه الدّماميني[5] (٧٦٣ ـ ٨٣٨هـ) في أثناء إقامته بمصر، ثمّ شرحه بتوسّع بعد سفره

---

(١) مغني اللّبيب: مقدّمة الكتاب.

(٢) جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربيّة: ٣/ ١٤٣.

(٣) ابن خلدون، المقدّمة (القاهرة: دار الشعب، لا.ت): ٥١٦؛ وانظر عبد الكريم الأسعد، الوسيط في تاريخ النّحو العربي (ط: ١ الرّياض: دار الشّواف، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م): ٢١٠/ ٢١١.

(٤) محمد بن عبد الرّحمٰن. انظر ترجمته في الدرر الكامنة: ٤/ ١١٩ وابن العماد: ٦/ ٢٤٨، والبغية: ١/ ١٥٥.

(٥) هو محمد بن أبي بكر، انظر ترجمته في: الشّوكاني، البدر الطّالع بمحاسن القرن السّابع (مط. السّعادة بمصر، ١٣٤٧هـ): ٢/ ١٥٠، والبغية: ١/ ٦٦.

إلىٰ الهند في خلال إقامته هناك، وسمّىٰ شرحه «تحفة الغريب بشرح مغني اللّبيب» وفي هذا الشّرح اعتراضات كثيرة على المغني تعقّبها الشُّمُنّي[١] (٨٠١ ـ ٨٧٢هـ) في حاشيته على شرح الدّماميني هذا؛ وهي الحاشية المسمَّاة «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام».

ولكلٍّ من الدَّسوقي[٢] (. . . ـ ١٢٣٠هـ)، والأمير[٣] (. . . ـ ١٢٣٢هـ) حاشية تامَّة عليه. وللسّيوطي[٤] (٨٤٩ ـ ٩١١هـ) حاشية وصل فيها إلىٰ «حتّى». وللأبياري أُخرىٰ سمّاها «القصر المبني على حواشي المغني» وصل فيها إلىٰ أوّل الباب الثّاني»[٥].

ومن العلماء مَنْ شرح أبيات المغني كعبد القادر البغداديّ، والسُّيوطيّ. وفي العصر الحاضر قام الشّيخ طه الدّره بإعراب شواهده الشّعريّة إعراباً مفصّلاً يفي بالغرض، بعد أن غدت بعض أبواب المغني مقرّرات دراسيّة ـ كما أسلفنا ـ في كثير من المعاهد والكلّيّات الجامعيّة التي تُعنىٰ بدراسة العربيّة وآدابها.

وأمّا دور النّشر فقد راحت تتنافس ـ بدورها ـ في إعادة طبع هذا الكتاب طبعات تتفاوت جودةً وإخراجاً، وتكاد تشترك في وفرة الأغلاط المطبعيّة، وعدم الضّبط، ووجود الخلل والنّقص في المتن، الأمر الذي اضطرّني بعد مقابلة النُّسخة المطبوعة المعتمدة بالمخطوطة إلى مقابلتها بنسخة مطبوعة ثانية طُبعت بمجلّدين من دون أيّ تعليق يُذكر، فوجدت خللاً في الطّباعة، ونقصاً في عدَّة مواضع من المتن فضلاً عن مئات الأغلاط المطبعيّة التي شوّهت المضمون والشّكل معاً. وقد أَشرت على صاحب الدّار النّاشرة بأن يستدرك ذلك في الطّبعات اللاّحقة محافظة منّا جميعاً على الأمانة العلميَّة والمهنيّة.

وقد حاولنا قدر المستطاع في هذه الطّبعة أن نستدرك ما وقع فيه غيرنا، وأن يكون التّحقيق والتّعليق متكاملين قدر الإمكان مساهمةً متواضعةً منّا في

---

(١) هو أحمد بن محمّد، انظر ترجمته في: البدر الطّالع: ١/ ١١٩، والبغية: ١/ ٣٧٥.

(٢) هو عبد الرّحمٰن بن أبي بكر، انظر ترجمته في: البدر الطّالع: ١/ ٣٢٨، والضّوء اللّامع: ٤/ ٦٥.

(٣) هو محمّد بن أحمد بن عرفة، انظر ترجمته في: الجبرتي، عجائب الآثار في التّراجم والآثار (بيروت: دار الفارس، لا.ت): ٤/ ٢٣١.

(٤) هو محمّد بن محمّد، انظر ترجمته في: عجائب الآثار: ٤/ ٢٣٣، وهديّة العارفين: ١/ ٣٠١.

(٥) عبد الكريم الأسعد، المرجع السّابق: ٢٨١.

خدمة تراثنا من ناحيةٍ، وتقديم النَّص النّحويّ - كما أراده مصنِّفه - إلىٰ طلبة العلم والمعرفة من دون تحريفٍ ولا تصحيفٍ؛ ليسهل عليهم الفهم، وتكتمل الفائدة من ناحية ثانية.

وقد جاء هذا الكتاب في ثلاثة أقسام هي:

القسم الأوّل: قسم التّمهيد ويشمل:

أوّلاً: تعريف موجز بابن هشام.

ثانياً: منهج ابن هشام النّحويّ.

ثالثاً: معالم التّحقيق ودواعيه وخطّته.

رابعاً: عملنا في الكتاب.

القسم الثّاني: الكتاب محقّقاً.

القسم الثّالث: المسارد الفنّيّة.

وفي الختام، لا بدَّ من التّوجه بأخلص عبارات الشّكر والعِرفان إلىٰ الصّديق الفاضل الحاج أحمد أكرم الطّبّاع صاحب دار الأرقم بن أبي الأرقم للطّباعة والنّشر والتّوزيع الذي تبنّى طباعة ونشر هذا الكتاب؛ لما فيه من فائدةٍ تُرجى. فجزاه الله عنّا وعن طلّاب العلم والمعرفة خير الجزاء؛ لما يبديه من تعاون، ولما يقوم به من عمل مشكور في نشر الكثير من كتب التّراث. وجعله الله - تعالى - ممّن يساهمون مساهمةً فعّالةً في خدمة تراثنا الأصيل على النّحو الأَفضل.

ولا يفوتني التّقدُّم بالشُّكر والاحترام لكّل من ساهم في طباعة هذا الكتاب وتصحيحه، وإخراجه، حتّى جاء على هذا النَّحو المرضي، متضرّعاً إلى الله - عزَّ وجلّ - أن ينفع به كما نفع بأصله. ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

وكتبه بركات يوسف هبُّود
بيروت في ٥/ محرّم/ ١٤١٩هـ
الموافق له ١/ أيار ١٩٩٨م

القسم الأوَّل:

قسم التَّمهيد

أوّلاً ـ تعريف موجز بابن هشام الأنصاريّ.
ثانياً ـ منهج ابن هشام النّحويّ.
ثالثاً ـ معالم التَّحقيق ودواعيه وخطّته.
رابعاً ـ عملنا في الكتاب.

أوّلاً

تعريف موجز بابن هشام الأنصاريّ

- المولد والنَّشأة
- شيوخه
- منزلته العلميّة
- ذكاؤه وفطنته
- تديّنه ومذهبه
- آثاره

أوّلاً ـ تعريف موجز بابن هشام الأنصاريّ:

المولد والنَّشأة: ولد العَلاّمة الشَّيخ، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ بالقاهرة في ذي القعدة، سنة ثمانٍ وسبعمائة من الهجرة[١]، الموافق سنة/ ١٣٠٩/ من الميلاد. ومن ثمَّ ترعرع فيها، وشبَّ محبّاً للعلم والعلماء، فأخذ عن الكثيرين منهم، ولازم بعضاً من الأدباء والفضلاء.

شيوخه: ذكر صاحب الدّرر الكامنة[٢]، أنّ ابن هشام، لزم عدداً من فحول عصره، وتلقّى العلم على أيدي علماء زمانه، وتتلمذ لهم؛ ومنهم ابن السرَّاج[٣]، وأبو حيَّان[٤]، والتّاج التّبريزيّ[٥]، والتّاج الفاكهانيّ[٦]، والشّهاب بن المرحّل[٧]، وابن جماعة[٨]، وغيرهم.

تلاميذه: لم تذكر كتب التَّراجم تلاميذ ابن هشام، ولعلّ أكثرهم كان من غير المشهورين، واكتفى صاحب البغية بالقول: «وتخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم»[٩].

---

(١) بغية الوعاة، للسّيوطيّ، تحق محمّد أبي الفضل إبراهيم (ط: ٢. بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩ ـ ١٩٧٩م)، ٢: ٦٨.

(٢) الدّرر الكامنة، لابن حجر (حيدر آباد، ١٣٤٨هـ)، ٢: ٣٠٨ ـ ٣١٠.

(٣) ابن السّرّاج: محمّد بن أحمد، أبو عبد الله السّراج الدّمشقي، مُقرىء نحويّ؛ ولد سنة٦٦٨هـ، ومات سنة ٧٤٣هـ. بغية الوعاة: ١/ ٢٠.

(٤) أبو حيّان: محمّد بن يوسف، أثير الدّين الغرناطيّ، نحويّ عصره، ولغويّه، ومحدّثه، وأديبه؛ له البحر المحيط في التّفسير، والمدَبَّج في التّصريف وغيرهما. مات سنة ٧٤٥هـ. بغية الوعاة: ٢٨٠ ـ ٢٨٣.

(٥) التّبريزي: علي بن عبد الله الأَردبيليّ التّبريزيّ، عالم ورع وأحد الأئمّة الجامعين لأصناف العلوم. مات سنة ٧٤٦هـ. المصدر نفسه: ٢/ ١٧١.

(٦) التّاج الفاكهانيّ: عمر بن عليّ بن سالم بن صدقة اللّخميّ الإسكندريّ؛ له شرح العمدة، والإشارة في النّحو وغيرهما. مات سنة ٧٣١هـ. المصدر نفسه، ٢: ٢٢١، والدّرر الكامنة: ٣/ ١٧٨.

(٧) الشّهاب بن المرحّل: عبد اللّطيف بن عبد العزيز، ولم يذكر له صاحب البغية ترجمة وافية. البغية: ٢/ ٥٤١.

(٨) ذكر صاحب البغية، في ترجمته لابن هشام، أنّه «حدّث عن ابن جماعة بالشّاطبية»، والذين سُمُّوا بهذا الاسم كثر، ولعلّ المقصود بالذكر ـ هنا ـ بدر الدين محمّد المتوفّى سنة ٧٣٣هـ؛ والذي كان يشغل منصب قاضي قضاة دمشق، ثُمَّ مصر في أيّامه.

(٩) بغية الوعاة: ٢/ ٦٨.

منزلته العلميّة: أتقن ابن هشام العربيَّة، حتّى فاق أقرانه وشيوخه ومعاصريه، وكان لكتابيه: «مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك» صدى في النّفوس، ونال بهما منزلة لدى العلماء والأدباء «فاشتهر في حياته، وأقبل النّاس عليه»[1] غير أنّ شهرته لم تكن محصورة في مصر وحدها؛ بل تعدّتها إلى المشرق والمغرب، حيث ذكر صاحب الدّرر الكامنة نقلاً عن ابن خلدون قوله: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربيَّة، يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه»[2].

ذكاؤه وفطنته: كان ابن هشام، يتمتّع بذكاء خارق، وذاكرة قويّة؛ حيث استطاع أن يجمع عدّة علوم، وأن يبرّز فيها، وهو «المتفرّد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدّقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتّحقيق البارع، والاطّلاع المفرط، والاقتدار على التّصرّف في الكلام، والملكة التي كان يتمكّن من التَّعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً»[3]. وما يدلّنا على مدى فطنته، وقوّة حافظته حتّى أواخر حياته؛ أنّه حفظ مختصر الخرقي في دون أربعة أشهر قبل موته بخمس سنين»[4].

تدينه ومذهبه: ابن هشام عالم ورع، لم يُتَّهم باعتقاده، ولا بتديُّنه، ولا بسلوكه، وهو شافعيُّ المذهب، وتحنبل في أواخر حياته[5]؛ وهذا يدلّ على أنّه كان متعمّقاً في كلا المذهبين.

صفاته وأخلاقه: كان ابن هشام يمتاز «بالتّواضع والبرّ والشَّفقة ودماثة الخلق ورقّة القلب»[6] فضلاً عن دينه، وعفّته، وحسن سيرته، واستقامته، وكان إلى ذلك صبوراً في طلب العلم مداوماً عليه حتّى آخر حياته ـ كما أشرنا ـ ومن شعره في الصَّبر:

[الطويل]

ومن يصطبرْ للعِلْمِ يَظْفَرْ بِنَيلِهِ ... وَمَنْ يَخْطُبِ الحَسْنَاءَ يَصْبِرْ عَلى البَذْلِ
ومن لا يذلّ النَّفس في طلب العُلا ... يسيراً يعش دهراً طويلاً أخا ذُلّ[7]

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٦٩. والدّرر الكامنة: ٢/٣٠٨ ـ ٣١٠.
(٣) البغية: ٢/٦٩.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه، ص: ٦٨.
(٦) بغية الوعاة: ٢/٦٩.
(٧) بغية الوعاة: ٢/٦٩.

آثاره: لابن هشام مصنّفات كثيرة؛ منها:

١ ـ الإعراب عن قواعد الإعراب.
٢ ـ الألغاز.
٣ ـ أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك.
٤ ـ التّذكرة.
٥ ـ التّحصيل والتَّفصيل لكتاب التَّذييل والتّكميل.
٦ ـ الجامع الصّغير.
٧ ـ الجامع الكبير.
٨ ـ رسالة في انتصاب «لغةً» و «فضلاً» وإعراب «خلافاً» و «أيضاً» و«هلّم جَرّا».
٩ ـ رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن.
١٠ ـ رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة.
١١ ـ الرّوضة الأدبيَّة في شواهد علم العربيَّة.
١٢ ـ شذور الذّهب.
١٣ ـ شرح البردة.
١٤ ـ شرح شذور الذَّهب.
١٥ ـ شرح الشَّواهد الصّغرى.
١٦ ـ شرح الشَّواهد الكبرى.
١٧ ـ شرح القصيدة اللّغزيَّة في المسائل النّحويَّة.
١٨ ـ شرح قطر النَّدى وبل الصّدى.
١٩ ـ شرح اللّحمة لأبي حيّان.
٢٠ ـ عمدة الطّالب في تحقيق صرف ابن الحاجب.
٢١ ـ فوح الشَّذا في مسألة كذا.
٢٢ ـ قطر النّدى وبل الصَّدى.
٢٣ ـ القواعد الصّغرى.
٢٤ ـ القواعد الكبرى.
٢٥ ـ مختصر الانتصاف من الكشاف.
٢٦ ـ المسائل السّفريّة في النّحو.
٢٧ ـ مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب.
٢٨ ـ موقد الأذهان وموقظ الوسنان.

وفـاته:

تُوفِّي ابن هشام ـ رحمه الله تعالى ـ ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة، الموافق سنة ١٣٦٠ من الميلاد[١] ورثاه ابن نباتة بقوله:

سقى ابن هشام في الثرى نَوءُ رحمة　　يَـجُـرّ عـلـى مـثـواه ذَيـلَ غـمَـام
سَأَروِي لَهُ مِن سِيرَةِ المدحِ مُسنَداً　　فَمَا زِلتُ أَروي سِيرَةَ ابنِ هِشَامِ[٢]

(١) المصدر السَّابق.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٧٠.

ثانياً ـ منهج ابن هشام النَّحويّ

يعدّ ابن هشام الأنصاري شيخاً من شيوخ النّحاة المجتهدين؛ الذين لم يكتفوا بالحفظ، والفهم، والتّقليد؛ وإنّما فهموا، وقارنوا، واستنبطوا، ووفّقوا، واصطفوا، ورجّحوا، وقبلوا، ورفضوا؛ وهذا شأن العلماء المجتهدين والمجدّدين في القديم والحديث.

وابن هشام نحويّ بارع في عرض مادّته، كما هو بارع في تحليله ونقده؛ فضلاً عن براعته في تصيّد أمثلته، والاستدلال بها عمّا يجول في خلده. وكان ابن هشام حرّاً في تفكيره، موضوعيّاً في أخذه، وردّه؛ فهو لم يتعصّب لمذهب من المذاهب النّحويّة، أو لمدرسة بعينها، وإن كان ميّالاً إلى مدرسة البصرة، مبجّلاً علماءها، وأحياناً كان يقول: «والذي عليه أصحابنا» ويعني بهم البصريّين. غير أنّ هذا الميل، لم يكن لهوًى في نفسه، وإنّما؛ لكونه رجّح آراءهم في مواطن كثيرة، وردّ عليهم في مواطن أقلّ، وأخذ بالرَّأي الأقوى كائناً من كان صاحبه، والأمثلة على ذلك كثيرة، ولا نستطيع الإحاطة بها في هذه العجالة، وإنّما سنقتصر على نماذج قليلة من أخذه وردّه.

أوّلاً ـ رجّح مذهب جمهور البصريّين في أنّ المحذوف في مثل «تأمروني»: نون الرّفع، لا نون الوقاية[1]، كما حذا حذوهم في عدّ «زيد»؛ في مثل «إن زيد قام» فاعلاً لفعل محذوف، يفسّره المذكور بعده؛ لا مبتدأ ـ خلافاً للأخفش الأوسط ـ ولا فاعلاً مقدّماً للفعل؛ خلافاً للكوفيِّين[2]. والأمثلة على موافقته لمذهبهم كثيرة لا تحصىٰ.

- وقد اختار مذهب سيبويه في أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ[3]. وأنّ المضاف إليه مجرور بالمضاف، لا بالإضافة، ولا باللاَّم المحذوفة[4].

ثانياً ـ رجّح ما ذهب إليه الكوفيّون في قولهم: الفعل ماض، ومضارع فقط؛ وأنّ الأمر فرع من المضارع المصحوب بلام الطّلب، في مثل: «لِتقمْ»، فحذفت لام الطّلب؛ للتّخفيف، في مثل: «قم واقعد» وتبعها حرف المضارعة[5].

---

(١) أنظر مغني اللّبيب، لابن هشام الأنصاري: ٤٥١.
(٢) التصريح على التّوضيح: ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١.
(٣) التصريح على التوضيح: ١/ ١٥٨.
(٤) التّصريح على التّوضيح: ٢/ ٢٤.
(٥) انظر المغني: ٣٠٠.

- ورجّح ما ذهب إليه الكوفيّون في مسألة جملة «البسملة»؛ حيث عدّها البصريّون اسميّةً؛ على تقدير: «ابتدائي باسم الله»، وعدّها الكوفيّون: «فعليّة»؛ على تقدير: «أبدأ باسم الله»؛ فوافق الكوفيّين، وقدّر: «باسم الله أقرأ».
- كما وافق الكوفيّين، في نيابة حروف الجرّ بعضها عن بعض، وفي مجيء «الباء» بمعنى: «من»؛ التي تفيد التّبعيض[1]؛ مثل: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾[2]، وفي مجيء «من» مفيدةً ابتداء الغاية الزّمانيّة[3]، وفي نيابة «أل» عن الضّمير[4]، وفي مجيء «لا» عاطفةً[5]، كما وافقهم في مسائل كثيرة، لا داعي لذكرها.

ثالثاً - اختار كثيراً من آراء البغداديّين، واستشهد بها، في مواطن كثيرة؛ منها:
- جواز نداء ما فيه «أل» في سعة الكلام، لا في ضرورة الشّعر فقط[6].
- جواز إعمال اسم المصدر، إن لم يكن عَلماً، ولم يكن ميميّاً، خلافاً للبصريّين[7].
- جواز مجيء «ليس» حرفاً عاطفاً؛ كما في قول الشّاعر:

إنّما يجزي الفتى ليس الجمل[8]

ووافق ابن جنّي في أنَّ الجملة، قد تبدل من المفرد، كقول الشّاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً ... وبالشّام أخرىٰ كيف يلتقيان؟

على تقدير: «إلى الله أشكو حاجتين تعذُّرَ التقائهما».

رابعاً - اختار بعض ما ذهب إليه الأندلسيّون؛ وخاصّة ابن مالك وابن عصفور. فأمّا ابن مالك، فقد كان كثير الموافقة له في آرائه، وقلّما خالفه فيها؛ ومعلوم أنّه شرح له «الألفيّة» التي نحن في صدد الحديث عن شرحه لها، كما شرح له «التّسهيل»، ومن الأمور التي وافقه فيها على سبيل المثال: أنَّ «إلىٰ» قد تأتي بمعنى «في»[9]؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[10]. وأنَّ

---

(1) انظر المغني: ١٤٣.
(2) س: ٥ (المائدة: ٦، مد).
(3) انظر المغني: ٤١٩-٤٢٠.
(4) انظر المغني: ٧٧.
(5) انظر المغني: ١٠١.
(6) أوضح المسالك: ٣/ ٨٥ - ٨٦، وشرح التّصريح: ٢/ ١٧٣.
(7) أوضح المسالك: ٢/ ٢٤٢ - ٢٤٣، وشذور الذّهب: ٤١٢.
(8) أوضح المسالك: ٣/ ٣٨.
(9) المغني: ١٠٤ - ١٠٥.
(10) س: ٤ (النساء: ٨٧، مد).

«حتّىٰ» إذا عطفت على مجرور، أعيد الخافض فرقاً بينها وبين «حتّى» الجارّة؛ مثل: «مررت بالقوم حتى بزيد»[(١)].

ـ وأمّا موافقته لابن عصفور فيمكن التّمثيل عليها، بموافقته له بأنَّ «لن» قد تأتي للدّعاء، كما أَتت «لا» لذلك؛ والحجّة في قول الأعشىٰ: [الخفيف]

لــن تــزالــوا كَــذٰلِـكُــم ثُــمَّ لا زِلْـــ ـــتُ لَـكُـمْ خَـالِـداً خُـلُـود الـجِـبَـالِ[(٢)]

خامساً ـ وافق الزّمخشري، وردّ عليه في مواطن كثيرة.

فأمّا موافقته، فتتجلّىٰ في استحسانه رأيه في أنّ «أمّا» في مثل: «أمَّا زيد فمنطلق» تفيد التّوكيد. قال: «قلّ مَنْ ذكره، ولم أر من أحكم شرحه غير الزّمخشريّ؛ فإنّه قال: فائدة «أمَّا» في الكلام: أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنّه لا محالة ذاهب، وأنّه بصدد الذّهاب، وأنّه منه عزيمة، قلت: أمّا زيد فذاهب[(٣)].

وأمّا ردُوده عليه فكثيرة، ونختار واحداً منها على سبيل التّمثيل؛ وهو ردّه عليه في أنَّ «لن» تقتضي تأبيد النّفي وتوكيده. فقال رادّاً: «وكلاهما دعوى بلا دليل، قِيل ولو كانت للتّأبيد، لم يقيّد منفيّها باليوم في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[(٤)]، ولكان ذكر الأبد في قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[(٥)] تكراراً؛ والأصل: «عدمه»[(٦)].

سادساً ـ تعقّب ابنُ هشام ابنَ الحاجب، وكثيراً ما أثبت عليه السّهو، والوهم، والتّعسّف، ونقض آراءه؛ ومن أَمثال ذلك: ما ذهب إليه ابن الحاجب؛ في قول ذي الرّمّة: [الطّويل]

حـراجـيـجُ مـا تـنـفـكُّ إلّا مُـنَـاخَـةً عَلى الخَسْفِ أَو نَرمِي بِهَا بَلَداً قَفْرَا[(٧)]

من أنَّ «ما تنفكّ»: ناقصة، وأنّ الخبر «علىٰ الخسف»، وأنَّ «مناخةً»:

(١) المغني: ١٧٢.
(٢) المغني: ٣٧٤. ورواية البيت في ديوان الأعشىٰ: لا زلتَ لهم.
(٣) المغني: ٨٢.
(٤) س: ١٩ (مريم: ٢٦، مك).
(٥) س: ٢ (البقرة: ٩٥، مد).
(٦) المغني: ٣٧٤.
(٧) المغني: ١٠٢، والحرجوج: النّاقة السّمينة الطّويلة، والخسف: الذّل؛ والمراد بالخسف ـ هنا ـ: مبيتها من غير علف. انظر القاموس المحيط: ١/ ١٨٩ و٣/ ١٣٧، وانظر الوسيط في تاريخ النّحو، د. عبد الكريم محمد الأسعد (ط: ١. الرّياض: دار الشّوّاف، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م)، ص: ٢١٣.

حال، وأنَّ « إلّا » زائدة؛ فقال ـ ابن هشام: فاسدٌ لبقاء الإشكال، إذ لا يقال: جاء زيد إلّا راكباً.

سابعاً ـ ولم يكن ابن هشام في تتبّعه لآراء النّحاة السّابقين جامعاً لها، ومستوعباً لها وحسب؛ وإنّما كان يناقشها، ويبيّن الصّحيح منها من الفاسد ـ كما أسلفنا ـ وكان يكثر من الاستنباطات، ويعرض إلى جانبها الآراء المبتكرة غير المسبوقة؛ وهي أكثر من أن تحصٰى؛ ومنها على سبيل المثال: ذهابه إلىٰ أن «عشر» في قولنا: «اثني عشر»، حلّت محلّ النُّون، في «اثنين»، وفي بذلك، ليست مضافةً إلى ما قبلها، ولا محلّ لها من الإعراب[1].

وممّا سبق، يتأكّد لنا أنّ ابن هشام، كان يوازن بين آراء البصريّين، والكوفيّين، والبغداديّين، وسواهم من النّحاة «ويختار لنفسه ما يتمشّىٰ مع مقاييسه مظهراً قدرة فائقةً في التّوجيه والتّعليل والتّخريج، وكثيراً ما يشتقّ لنفسه رأياً جديداً، لم يُسْبَق إليه؛ وخاصّة في توجيهاته الإعرابيّة؛ وهو في أغلب اختياراته، يقف مع البصريّين، وكان يجلّ سيبويه إجلالاً بعيداً، كما كان يجلّ جمهور البصريّين، ويدافع عن آرائهم»[2].

وأمّا طريقة ابن هشام في عرض موضوعاته؛ فكان يعرض الفكرة، ثمّ يسوق الأدلّة والشّواهد؛ من القرآن الكريم، والحديث الشّريف، والشّعر القديم؛ وأحياناً من الحكم والأقوال المأثورة، ومن منثور الكلام القديم أحياناً أخرىٰ، وربّما ذكر أبياتاً لشعراء لا يُحْتَجّ بشعرهم، على سبيل التّمثيل لا الاستشهاد بها، أو ليبيّن لحن أصحابها.

وأمّا تعاطيه مع الشّواهد؛ فينمّ عن ثقافة واسعة، وقدرة عجيبة على الاستنباط والتّحليل، وكان يقدّم الشّواهد القرآنيّة على غيرها؛ لأنّها كلام فصل، لا مجال للشّكّ فيها؛ وله ثلاثة اتّجاهات في اعتماده الآيات القرآنيّة في كتبه؛ هي[3]:

أوّلاً ـ آيات استشهد بها على تثبيت قاعدة متّفق عليها.

ثانياً ـ آيات اتّخذ منها المؤلّف أدلّةً على قاعدة ارتآها، وأراد أن يدعمها بدليل قرآنيّ.

---

(١) انظر همع الهوامع: ١/ ١٤، والوسيط في تاريخ النّحو: ٢١٤.

(٢) الوسيط في تاريخ النحو، الدكتور عبد الكريم الأسعد: ٢١١.

(٣) أثر القرآن والقراءات في النّحو العربي، الدكتور محمد سمير نجيب اللّبدي: ١٤٨.

ثالثاً ـ آيات أوضح ابن هشام ما دار حولها من نقاش وجدل.

وأما بالنِّسبة إلى القراءات القرآنية، فقد «حاول دائماً، إزاء القراءات التي في ظاهرها خروج عن القواعد العربيّة توجيهها وتخريجها على وجه ترتضيه اللّغة، ويقبله النّحو، ولا يتجرّأ عليها، فيصفها بالشّذوذ، كما كان يفعل بعض النّحاة»[1].

وربّما «بنى ابن هشام بعض القواعد النّحويّة مستنداً إلى القراءات، وقد صَرَّح بذلك قائلاً: إنّ القراءة سنّة متّبعة، وليس كلّ ما تجوّزه العربيّة، تجوز القراءة به»[2].

وأمّا بالنّسبة إلى الحديث الشّريف، فقد استشهد به ابن هشام، واستدلّ به خلافاً للكثيرين من النّحاة الذين لا يجيزون الاستدلال بالحديث الشَّريف[3] حيث استشهد في كتابه «المغني» باثنين وستّين حديثاً سبعاً وسبعين مرّةً؛ واستشهد في أوضح المسالك بـ ستةٍ وثلاثين حديثاً؛ واستشهد في شرحه لكتاب اللّمحة البدريّة في علم اللّغة العربيّة، لأبي حيّان، بستةٍ وعشرين حديثاً، سبعاً وعشرين مرّة؛ واستشهد في كتابه «شرح شذور الذّهب» بستة وعشرين حديثاً، سبعاً وعشرين مرةً أيضاً[4].

ومن الأحاديث التي استشهد بها على سبيل المثال:

---

(١) المدرسة النحوية في مصر والشّام في القرنين السّابع والثّامن من الهجرة، الدكتور عبد العال سالم: ٤١٩ ـ ٤٢١.

(٢) ابن هشام الأنصاري ـ حياته ومنهجه النّحوي، الدكتور عصام نور الدين (ط: ١. بيروت الشركة العالمية للكتاب، ١٩٨٩)، ص: ٦٧ ـ ٦٨. وانظر شذور الذهب: ٣٠٤.

(٣) ممّن رفضوا الاحتجاج بالحديث الشريف: أبو حيّان في شرح التّسهيل، ونسب عدم الاحتجاج به إلى أبي عمرو بن العلاء، ويحيىٰ بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريّين؛ والكسائي والفرّاء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضّرير من أئمّة الكوفيّين.
وأمّا المجوّزون فمنهم: ابن مالك، ورضي الدين الأستراباذي، وابن خروف، وابن هشام، والبدر الدّماميني، وناظر الجيش، محب الدّين بن يوسف الحلبيّ، والخطيب البغداديّ.
انظر في أصول النّحو، سعيد الأفغاني (ط: ٣. بيروت: دار الفكر، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤)، ص: ٥٠ وأصول التّفكير النحوي، الدكتور علي أبو المكارم (بيروت دار الثقافة، ١٩٧٣م)، ص: ٦٦١ ـ ٦٦٢؛ وعصام نور الدين، المرجع نفسه: ٧١ ـ ٧٣.

(٤) المرجع نفسه: ٧٥.

«من توضّأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل».

فقد استشهد بهذا الحديث على أنَّ «نعم، وبئس، وعسى، وليس» أفعال، فقال: فأمّا نعم وبئس، فذهب الفرّاء وجماعة من الكوفيّين إلىٰ أنّهما اسمان، واستدلّوا على ذلك، بدخول حرف الجرّ عليهما، في قول بعضهم، وقد بشّر ببنت: «والله ما هي بنعم الولد»، وأمّا ليس، فذهب الفارسيُّ في الحلبيّات: إلى أنّها حرف نفي بمنزلة «ما» النّافية وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير، وأمّا عسىٰ، فذهب الكوفيُّون: إلى أنّها حرف ترجّ بمنزلة «لعلّ» وتبعهم على ذلك ابن السّرّاج... ثم قال: والصّحيح: أنَّ الأربعة أفعال، بدليل اتّصال تاء التّأنيث السّاكنة بهنّ، كقوله ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ «من توضّأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل»؛ والمعنى: من توضّأ يوم الجمعة، فبالرخصة أخذ، ونعمت الرّخصة الوضوء»[1].

وأمّا الشّواهد الشّعريّة، فقد غصّت بها مؤلّفات ابن هشام، وقلّما نجد مؤلّفاً فيه من الشّواهد ما يدانيها؛ ففي «شرح قطر النّدىٰ وبل الصّدىٰ» بلغ مجموع الشّواهد الشّعريّة خمسين شاهداً ومائة شاهدٍ؛ وفي «شرح اللّمحة البدريّة» واحداً وتسعين شاهداً ومائة شاهدٍ؛ وفي «شرح شذور الذّهب» تسعةً وثلاثين شاهداً ومائتي شاهدٍ؛ وفي «أوضح المسالك» ثلاثة وثمانين شاهداً وخمسمائة شاهدٍ؛ وفي المغني خمسين شاهداً وتسعمائة شاهدٍ. وهو في شواهده الشّعريّة، لا يبني على النّادر منها قاعدةً؛ لأنَّ النّادر عند ابن هشام: أقلّ من القليل، كما صَرَّح بقوله: «اعلم أنّهم يستعملون «غالباً» و «كثيراً» و «نادراً» و «قليلاً» و «مطّرداً»؛ فالمطّرد: لا يتخلّف، والغالب: أكثر الأشياء، ولكنّه يتخلّف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنّادر أقلّ من القليل»[2].

وقد خالف ابن هشام الكوفيّين في قضية الاستشهاد بما لم يعرف قائله؛ «لأنَّ الجهل بالنّاقل، يوجب الجهل بالعدالة»، وقد أورد في شرحه للألفيّة الشّعر الذي استدل به الكوفيُّون على جواز مدّ المقصور للضّرورة، وهو:

قد علمت أخت بني السّعلاء | وعلمت ذاك مع الجزاء
أن نعم مأكول على الخَوَاءِ | يا لكَ من تمرٍ ومن شِيشَاءِ
يَنْشَبُ في المسْعَلِ واللَّهَاءِ

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصّدى: ٣٥ ـ ٣٧، وشرح شذور الذّهب: ٢١ ـ ٢٢.

(٢) المزهر، للسّيوطي: ١/ ٢٣٤، وابن هشام الأنصاري، حياته ومنهجه النّحوي، ص: ٨١.

ثُمّ قال: «الجواب عندنا أنّه لا يعلم قائله، فلا حجّة فيه»[1].

غير أنّه لم ينكر الأبيات المجهولة كلّها، ولا يمنع من الاستشهاد بها «إذا توفّرت فيها صفات حدّدها لنفسه، وهي: فصاحة القول وصفاؤه، وسلامته من الفساد، فلا يحتجُّ بمن لابس الضّعف لغته، وخالطت العجمة كلامه، وتسرّبت الرّكاكة إلىٰ لفظه»[2].

وكذلك خالف ابن هشام البصريّين في تأويل الشّواهد؛ والتّأويلُ كان الوسيلةَ التي لجأ إليها النّحاة؛ للتّوفيق بين القواعد وبين النُّصوص المخالفة لها، المنسوبة ـ في الوقت نفسه ـ إلى عصر الاستشهاد. أمّا ما لا ينتسب إلىٰ عصر الاستشهاد، من هذه النّصوص، فقد كان الرّفض هو السّمة البارزة التي توضّح موقف النّحاة منه، وكان التّعبير عن هذا الموقف ـ في أكثر الأحيان ـ يتّخذ اصطلاح «الشّذوذ»[3].

وأمّا استشهاده بالنّثر، فواضح في كتبه، حيث ساق بعضاً من الأمثال والأقوال المشهورة؛ وإن كانت نسبتها أقلّ بالقياس مع الشّواهد القرآنيّة، وشواهد الحديث، والشّواهد الشّعريّة، حيث ذكر في «شرح شذور الذّهب» ستة أمثال؛ وفي شرح «اللّمحة البدريّة»، ذكر ستة عشر قولاً ومثلاً؛ وفي أوضح المسالك، ذكر ثمانية وخمسين قولاً ومثلاً؛ وذكر في «مغني اللّبيب» تسعةً وأربعين قولاً ومثلاً؛ ومن الأمثلة التي استشهد بها على سبيل المثال: «تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه»، وقولهم: «مره يحفرَها»، وقولهم: «خذ اللّص قبل يأخذَك»، فقد حذفت «أن» النّاصبة في هذه الشّواهد؛ فنصبوا «تسمعَ» و «يأخذَك»، و «يحفرَها»؛ وهو شاذّ، يحفظ ولا يقاس عليه[4].

وأسلوب ابن هشام واضح، لا تعقيد فيه، وهو يميل إلى البساطة والبعد عن التّقعير والتّعقيد؛ همّه أن يوصل الفكرة إلى المتعلّم من أقصر الطُّرق؛ ولهٰذا، اتّسم أسلوبه بشيء من الرّكاكة اللّغوية، حتّى خاله بعضهم يلحن في اللّغة، وما ذلك إلّا لكونه كان يترخّص ـ أحياناً ـ في الاستعمالات اللُّغويَّة؛

---

(١) المزهر: ١/ ١٤٢.
(٢) علوم الحديث ومصطلحاته ـ عرض ودراسة ـ الدكتور صبحي الصّالح، ص: ٣٣٣.
(٣) أصول التّفكير النّحوي، الدكتور علي أبو المكارم، ص: ٢٦١ ـ ٢٦٢.
(٤) مغني اللّبيب: وانظر ابن هشام الأنصاري، حياته ومنهجه النّحويّ، ص: ٨٧ ـ ٨٨.

فيدع الرّاجح، ويأخذ بالمرجوح، غير أنَّه كان سهل العبارة، دقيقاً في تخيّر ألفاظه، واضحاً في دلالاته.

وأمّا ظاهرة الاستطراد، فهي السّمة الغالبة في مؤلّفاته؛ حيث لم يستطع ـ على الرّغم من منهجيّته، وطريقته المبتكرة في ترتيب موضوعاته ـ التَّحرّر منها؛ فتراه؛ وهو يعالج مسألة من المسائل، يستطرد في شرح كلمة عارضة في سياق شاهد في الشّواهد، وكأنّه يعقد مبحثاً جديداً لمناقشتها، ثُمَّ يعود إلىٰ موضوعه الأوّل، ولعلَّ ابن هشام، قصد الاستطراد؛ ليوضّح أفكاره، ويزيدها جلاءً؛ لتكون أرسخ في الأذهان، وربّما أراد ـ من خلالها ـ إقحام أكبر قَدْرٍ ممكن، من المعلومات، في مخيّلة قارئي كتبه؛ فضلاً عن المعلومات الرَّئيسة؛ التي يريد إفهامها.

ومهما يكن من أمر، فإنّ ابن هشام الأنصاريّ علمٌ من أعلام النّحاة المجتهدين والمجدّدين الذين يعود الفضل إليهم في تهذيب النّحو العربيّ، وإخراجه بشكله المتكامل الواضح بعيداً عن الغموض والتّعقيد.

ثالثاً

معالم التَّحقيق ودواعيه وخطّته

أ ـ نسبة الكتاب
ب ـ نسخ الكتاب
ج ـ تخيّر النُّسخة الأم
د ـ وصف المخطوطة
هـ ـ دواعي تخيّر هذه النّسخة
و ـ دواعي التّحقيق
ز ـ خطّة التّحقيق
ح ـ مصطلحات ورموز معتمدة في التَّحقيق.

معالم التَّحقيق ودواعيه وخطّته:

أ ـ نسبة الكتاب

أَجمعت الكتب التي ترجمت لابن هشام الأنصاريّ على نسبة هذا الكتاب إليه، فلا مجال للشكّ في هذه النّسبة إطلاقاً بعد أن تناول العلماء والنّحاة دراسة هذا الكتاب منذ ظهوره حتّى أزمنة متأخّرة، فضلاً عن أنَّ ابن هشام نفسه، ذكر كتاب المغني قائلاً في مقدّمته: «و... وسمّيته مغني اللّبيب...». ولمّا سُئِل: هلَّا فسَّرت القرآن، أو أعربته؟ أجاب: «أغناني المغني».

ب ـ نسخ الكتاب

لكتاب مغني اللَّبيب خمس عشرة نسخة في مكتبة الأسد الوطنيّة بدمشق تحمل الأرقام التّالية:

الأولى: تقع في ١٨٥ ورقة، وقد كُتبت سنة ٦٧٤هـ، وتحمل الرَّقم [٣٨٩٣] عام.

الثّانية: تقع في ١٢٤ ورقة، وقد كُتبت سنة ٨٤٨هـ، وتحمل الرَّقم [٩٥٣٩] عام.

الثّالثة: تقع في ١٨٧ ورقة، وقد كُتبت سنة ٩٦٥هـ، وتحمل الرَّقم [٧٣١٥] عام.

الرّابعة: تقع في ٣٤١ ورقة من مجموع؛ أوراقه ٣٤٦ ورقة، وقد كُتبت ١٠٥٩هـ، وتحمل الرَّقم [١٠٥٩] عام.

الخامسة: تقع في ٣٧٤ ورقة، وقد كُتبت سنة ١٠٧١هـ، وتحمل الرَّقم [٦١٥٧] عام.

السّادسة: تقع في ٣٠٥ ورقة، وقد كُتبت سنة ١١١٩هـ، وتحمل الرَّقم [١٦٥٤] عام.

السّابعة: تقع في ١٥٨ ورقة، وقد كُتبت سنة ١١٧٩هـ، وتحمل الرَّقم [١٦٥٣] عام.

الثّامنة: تقع في ٢٠٤ ورقة، وقد كُتبت سنة ١١٥٣هـ، وتحمل الرَّقم [٦٥٤٦] عام.

التّاسعة: تقع في ٢١٨ ورقة، وقد كُتبت سنة ١١٥٤هـ، وتحمل الرَّقم [٦٦٣٢] عام.

العاشرة: تقع في ١٤٩ ورقة، لم يُذكر تاريخ النّاسخ، ولا اسم النّاسخ، وتحمل الرَّقم [٦١٥٠] عام.

الحادية عشرة: تقع في ٢٢٩ ورقة، وهي من خطوط القرن التاسع، وتحمل الرَّقم [١٦٥٥] عام.

الثّانية عشرة: تقع في ٢٦٥ ورقة، ولم يُذكر تاريخ النّسخ، وتحمل الرَّقم [١٦٥٢] عام.

الثّالثة عشر: تقع في ٢٤٢ ورقة، وقد كُتبت سنة ١١٥٦هـ، وتحمل الرَّقم [١٦٥٦] عام.

الرّابعة عشرة: تقع في ٣٧٤ ورقة، وقد كُتبت سنة ١٠٧١هـ، وتحمل الرَّقم [٦١٥٧] عام.

الخامسة عشرة: تقع في ١٣٥ ورقة، وقد كُتبت سنة ١٠٦٥هـ، وتحمل الرَّقم [٤٣٦١] عام.

وهذه النَّسخ تامّة، وأكثرها في حالة جيِّدة، وقد عاد إلى بعضها محقّقو كتاب مغني اللَّبيب في طبعاته السَّابقة.

تخير النسخة الأُمّ

بعد الاطّلاع على هذه النُّسخ، وقع الاختيار على النّسخة ذات الرَّقم [٣٨٩٣] عام لمقابلة النُّسخة المطبوعة بها، والتي حقّقها كُلٌّ من الدّكتور مازن المبارك والأستاذ محمّد علي حمد الله وراجعها الأستاذ المرحوم سعيد الأفغانيّ.

وصف المخطوطة

أوّلها بعد البسملة والصّلاة على النّبيّ: «أما بعد حمد الله على إفضاله والصّلاة والسّلام على سيدنا محمّد وعلى آله، فإنّ أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ما تيسّر به فهم كتاب الله المنزل، ويتّضح به حديث نبيّه المرسل...» وآخره: «... والعاشر: إعطاء أفعل في التّعجّب حكم «أفعل» التَّفضيل في جواز التّصغير. وهذا آخر ما تيسّر إيراده في هذا التّأليف، وإتمامه في البلد الحرام في شهر ذي القعدة الحرام، ويسَّر عليّ إتمام ما ألحقت به من الزّوائد في شهر رجب الحرام...».

دواعي تخيّر هذه النّسخة

قرّرنا اتّخاذ هذه النّسخة أصلاً من بين بقيّة النُّسخ المشار إليها لجملة دواعٍ، منها:

أ ـ أنَّها مقابلة ومصحَّحة مرَّتين؛ الثَّانية منهما قام بها الشَّيخ زين الدِّين، محمَّد بن علاء الدِّين.

ب ـ وضوحها وخلوّها من العيوب، وضبط كلماتها بالحركات في مواطن كثيرة.

ج ـ لأنَّها كُتبت بعد وفاة المؤلّف بثلاث سنوات فقط، فهي أقدم النُّسخ المحفوظة في تلك المكتبة لهٰذا الكتاب.

دواعي التّحقيق

تعود صلتي بكتاب مغني اللَّبيب إلىٰ أيّام الدّراسة الجامعيّة قبل ربع قرنٍ تقريباً، حيث كنّا طُلّاباً في قسم اللُّغة العربيّة، بكلّيّة الآدب، بجامعة دمشق. ففي تلك الأثناء صدرت الطّبعة الأولىٰ لكتاب المغني عن دار الفكر بدمشق، بتحقيق الأستاذ الدّكتور مازن المبارك، والأستاذ محمد علي حمد الله، ومراجعة الأستاذ سعيد الأفغاني.

وسارعنا لاقتناء الكتاب؛ لأنَّ بعض فصوله كانت مقرّرةً علينا في الجامعة. وبعد فترةٍ التقينا أحد علماء دمشق الذين عُرفوا بعلمهم وعِصاميَّتهم، وسألناهُ عن الطّبعة الجديدة، فقال: إنَّ الكتاب بحاجةٍ إلى تحقيقٍ علميّ، وضبط محكم للمتن؛ ليأتي الكتاب كما أراده مؤلّفه؛ فعلمنا من إجابته عدم رضاه عن هذه الطّبعة. ومنذ ذلك الحين، وأنا أفكِّر في إعادة طبع هذا الكتاب، وإخراجه إخراجاً مميّزاً، مساهمةً مُتواضعةً منّي في خدمة هذا الأثر الذي بيَّنتُ في المقدّمة أَهميَّته من النّاحية العلميّة، ومدى المكانة التي تحلّى بها من قبل العلماء، والباحثين قديماً وحديثاً، غير أنَّ متابعتي للدّراسة في تخصّصات متعدّدة في الجامعات، وانشغالي بتحضير الأطروحات والرّسائل، فضلاً عن قيامي بمهنة التَّدريس حالا بيني وبين تلك الرّغبة إلى أن التقيت الصّديق الفاضل الحاج وعرضت عليه فكرة إعادة تحقيق هذا الأثر المُميَّز من آثار ابن هشام الأنصاريّ، فشجَّعني، وتبنّىٰ طبع، ونشر هذا الكتاب، كما أسلفت في المقدّمة، فجزاه الله عنّا خير الجزاء.

خطّة التَّحقيق

اعتمدنا النّسخة المطبوعة أصلاً؛ لما أشرنا إليه سابقاً، ومن ثَمَّ قابلناها بالنَّسخة المطبوعة في دار الفكر بتحقيق الأستاذ الدّكتور مازن المبارك، والأستاذ محمّد علي حمد الله، ومراجعة المرحوم سعيد الأفغاني؛ وهذه النّسخة بدورها، عاد محقّقاها إلىٰ عددٍ من النُّسخ الخطّيّة، وقد أشارا إليها في المقدّمة. وأثبتنا أيّ

زيادة، أو نقصانٍ في المتن، وأشرنا إلىٰ ذلك في الحاشية بعد أن رمزنا إلىٰ المطبوعة بـ «ط» وإلى المخطوط بـ «خ». وحافظنا قدر المستطاع على أن نخرج النَّصَّ ـ كما أراده صاحبه ـ خالياً من كلّ تصحيف، أو تحريف قد يخلّ بالمعنى.

ـ مصطلحات ورموز معتمدة في التَّحقيق

تحق: تحقيق.

س: سورة.

ط: طبعة.

مد: مدنيّة.

مط: مطبعة.

مك: مكيّة.

ن: من.

﴿ ﴾ المزهّران لحصر الآيات القرآنيّة.

( ) لحصر رقم الهامش للتّعليق عليه.

[] لحصر أرقام المقابلة بين النّسخة المخطوطة والنّسخة المطبوعة، واستخدمنا الأرقام التي نسمّيها اليوم باللّاتينيّة، وكذلك لحصر اسم البحر الشّعري، ولحصر العناوين الفرعيّة التي أضفناها تسهيلاً للدّارسين والباحثين.

«» لحصر الأقوال والأمثال التّوضيحيّة التي ذكرها المؤلّف.

// لحصر أي زيادة أو نقص في النُّسخة الخطّيّة والنّسخة المطبوعة إذا كان كلمةً واحدة.

() لحصر أكثر من كلمتين زيادة أو نقصاً من النّسختين المشار إليهما.

[[ ]] لحصر زيادة أو نقص عدَّة عبارات في إحدىٰ النُّسختين المشار إليهما، وغالباً ما استخدمت لبيان النَّقص في النُّسخة (خ).

وأمّا بالنسبة إلىٰ تخريج الآيات القرآنية، فقد استخدمنا الرّموز المذكورة كما يلي: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ س: ١ (الفاتحة: ١، مك).

س: تعني السّورة. و «١» رقم السّورة حسب ورودها في القرآن الكريم.

الفاتحة: اسم السُّورة. و: «١» بعدها رقم الآية، فإذا كانت كاملة، جاء الرَّقم مباشرة بعد النُّقطتين. وإذا كانت جزءاً من آية سُبِق الرَّقم بحرف «ن» للدّلالة على أنَّ المذكور جزء من الآية. وأمّا مد: فتعني أنَّ الآية مدنيّة، ومك: فتعني أَنَّ الآية مكّيَّة، كما في هذه الآية.

رابعاً

عملنا في الكتاب

- في المتن
- في الحاشية
- في النَّاحية الفنّيّة

عملنا في الكتاب

أ ـ في المتن:

لقد بات معلوماً للدّارسين والمحقّقين على السَّواء أنَّ المحافظة على نصّ المتن مسألة لا يجوز البحث فيها، حيث لا يُسمح بتغيير أي كلمةٍ في متن الكتاب المحقّق، إذا جاءت لغته سليمةً، وعباراته صحيحةً. وإذا ما اقتضت الضّرورة أيَّ تغيير يُذكر في الأصل ـ لأمرٍ ما ـ فلا بدَّ من الإشارة إلىٰ هذا التَّغيير في الحاشية.

وانطلاقاً من هذه القاعة المسلَّم بها، وتمشّياً مع المنهجيّة العلميَّة، فقد حرصنا على متن الكتاب ـ كما هو ـ من دون أيّ زيادةٍ أو نقصان، خلا أنَّنا أثبتنا في المتن أموراً، لا تتنافى مع المنهجيّة العلميّة، وأصول التّحقيق؛ وهي:

أوّلاً ـ ضبطنا علامات التَّرقيم، وأثبتناها في المواضع المناسبة بين الكلمات، والجمل، والعِبارات المختلفة؛ لأنَّها تساعد الطَّالب في قراءة النّصّ قراءةً صحيحةً، وتمكِّنه من فهم المراد.

ثانياً ـ وضعنا عناوين فرعيّة لكثير من مباحث الكتاب؛ ليتمكّن الدّارس أو الباحث من العودة إلى المطلوب بيسرٍ وسهولةٍ، وقد أثبتنا هذه العناوين بين معقوفين.

ثالثاً ـ أثبتنا اسم البحر الشّعريّ فوق الشَّاهد إلى جهة اليسار بين مركّنين.

رابعاً ـ أثبتنا في الهامش إلى يمين الصفحة، وأحياناً إلى جهة اليسار، رقم الصّفحة المقابلة في النُّسخة المخطوطة المعتمدة.

خامساً ـ أكملنا الأبيات الشّعريّة التي ذكرت غير تامّة في المتن.

ب ـ في الحاشية:

أوّلاً ـ خرّجنا الآيات القرآنيّة تخريجاً كاملاً، يشمل رقم السُّورة، فاسمها، فرقم الآية، وهل هي تامّة أو جزء من آية، ومكّيّة هي أم مدنيّة.

ثانياً ـ خرَّجنا الأحاديث الشَّريفة الواردة في المتن، وذكرنا أهمَّ مصادرها، وبيّنّا موطن الشَّاهد فيها، ووجه الاستشهاد، إذا لم يبيّن المؤلّف المراد من الاستشهاد بها في متن الكتاب بشكل واضح.

ثالثاً ـ الشّواهد الشّعريّة:

سبقت الإشارة في أثناء حديثنا عن عملنا في المتن أنّنا أثبتنا اسم البحر

الشّعريّ للشّاهد فوق البيت إلى جهة اليسار، وأمّا في الحاشية، فتجلّى عملنا في الآتي:

أ ـ ذكرنا اسم صاحب الشّاهد، إذا تيقّنا من نسبته إلى قائل بعينه، وأمّا إذا نُسب الشّاهد إلى غير واحدٍ، ذكرنا المنسوب إليهما، أو إليهم، ورجّحنا نسبته إلىٰ واحد منهم، إذا توفَّرت القرائن، وإلّا اكتفينا بذكر المنسوب إليهم من دون تعليق يُذكر.

ب ـ أثبتنا الشّاهد كاملاً إذا فاتنا في بعض الأحيان إكماله في المتن.

ج ـ ترجمنا لصاحب الشّاهد ترجمةً موجزةً تفي بالغرض، وإن لم نعثر على ترجمة لذلك القائل، اكتفينا بما ذكره أصحاب المتون والتّعليقات، وعقّبنا بالقول: «لم نصطد له ترجمةً وافيةً».

د ـ ذكرنا موطن الشّاهد في البيت الشّعريّ، ثمّ بيّنّا بإيجاز وجه الاستشهاد؛ أو وجه الدّلالة في البيت؛ أو العلّة التي لأجلها ساق المؤلّف هذا الشّاهد.

رابعاً ـ الأمثال والكلمات المشهورة

خرَّجْنا الأمثال والحكم الواردة في المتن، وذكرنا المصادر والمراجع التي اعتمدناها، ومن ثمَّ ذكرنا موطن الشّاهد، فوجه الاستشهاد من تلك الحكمة، أو من ذاك المثل، إن لم يكن المؤلّف قد بيَّن المراد منهما بوضوحٍ في المتن.

خامساً ـ الأعلام

زيادة في الفائدة، فقد ترجمنا بشيء من الإيجاز، للنُّحاة، واللُّغويّين، والقرّاء، والمفسّرين، والأدباء، والعلماء الواردة أسماؤهم في المتن.

سادساً ـ الكتب الواردة في المتن

نسبنا الكتب الوارد ذكرها في المتن إلىٰ أَصحابها من العلماء واللُّغويّين والنّحويّين، والمفسّرين؛ لأنَّ ابن هشام، كان يذكرها غالباً من دون نسبةٍ تُذكر إلىٰ أصحابها.

ج ـ من النّاحية الفنّيّة:

أ ـ المصادر والمراجع:

آثرنا ذكر المصادر والمراجع لبعض «الشُّروح، والتّعليقات، والتّخريجات، والفوائد» بعد الانتهاء من ذكرها مباشرةً؛ لكي لا نجعل لها حواشي في أسفل

الصّفحات؛ لأنَّ عملنا كُلّه، يُعدُّ حاشيةً على الكتاب من ناحيةٍ، وحتّى لا يملَّ القارىء، ويتشتّت انتباهه من ناحية ثانية.

ب ـ المسارد الفنّيّة:

صنعنا للكتاب أَحَدَ عَشَر مسرداً تمكّن الدّارس أو الباحث من العودة إلى مبتغاه بيسرٍ وسهولةٍ؛ لأنَّ كلَّ مسردٍ منها مختصّ بجانب محدّد من جوانب الكتاب المتعدّدة؛ وهذه المسارد هي:

أوّلاً ـ مسرد الآيات القرآنيّة الكريمة.

ثانياً ـ مسرد الأحاديث الشَّريفة.

ثالثاً ـ مسرد الأمثال والأقوال المشهورة.

رابعاً ـ مسرد القوافي والأشعار.

خامساً ـ مسرد الأعلام.

سادساً ـ مسرد القبائل والجماعات.

سابعاً ـ مسرد الأماكن والبلدان.

ثامناً ـ مسرد الكتب الواردة.

تاسعاً ـ مسرد المصادر والمراجع.

عاشراً ـ مسرد موضوعات الكتاب.

أحد عشر ـ مسرد المسارد.

وختاماً، نسأل الله ـ تبارك وتعالىٰ ـ أن يفيد بهذا الكتاب من قرأه من طلّاب العلم والمعرفة، وأن يَمُنَّ علينا بدوام الصّحّة والعافية؛ لنتمكن من إعادة تحَقيق ما أمكن من كنوز آبائنا وأجدادنا وفق النَّهج الذي بدأنا، والحمد لله أوّلاً وآخراً.

وكتبه بركات يوسف هبّود

القسم الثاني

الكتاب محقّقاً

أبواب الكتاب

البـاب الأوّل : في تفسير المفردات وذكر أحكامها.

الباب الثّاني : في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثّالث : في ذكر ما يتردّد بين المفردات والجمل، وهو الظّرف والجارّ والمجرور، وذكر أحكامهما.

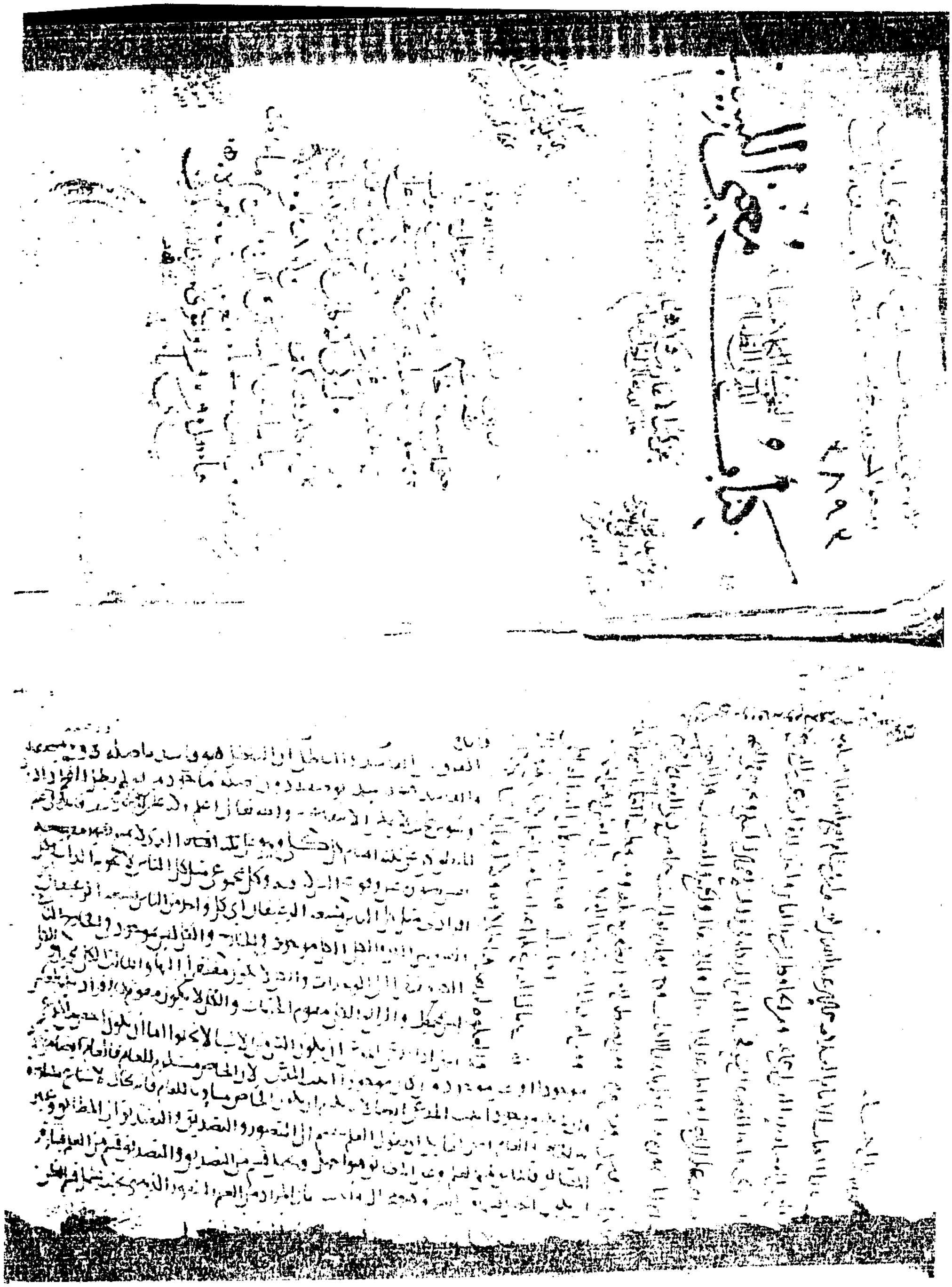
الباب الرّابع : في ذكر أحكام يكثر دَورُها ويَقْبحُ بالمعرب جهلها.

الباب الخامس : في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

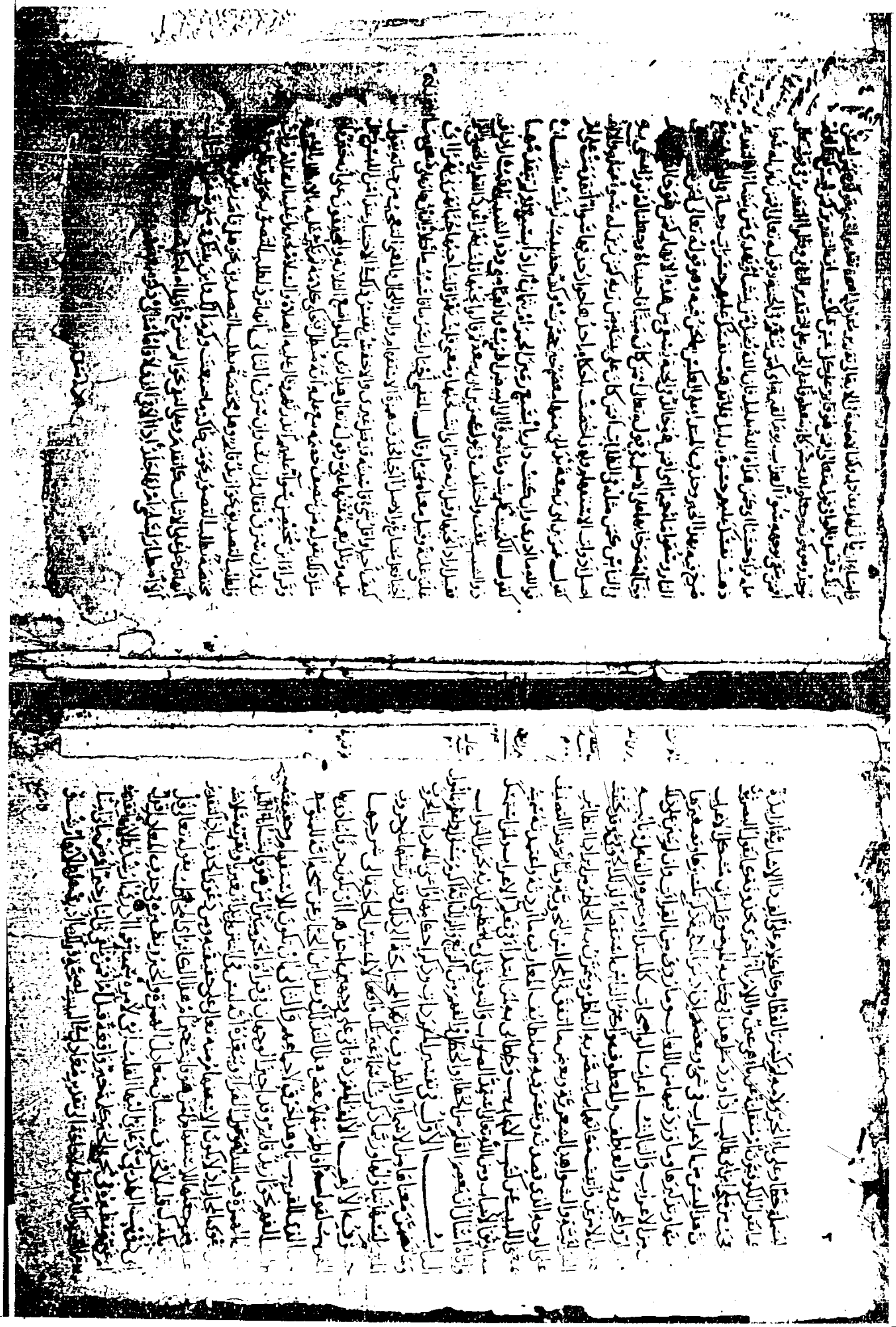
الباب السّادس : في التّحذير من أمورٍ اشتهرت بين المعربين والصّواب خلافها.

الباب السّابع : في كيفيّة الإعراب.

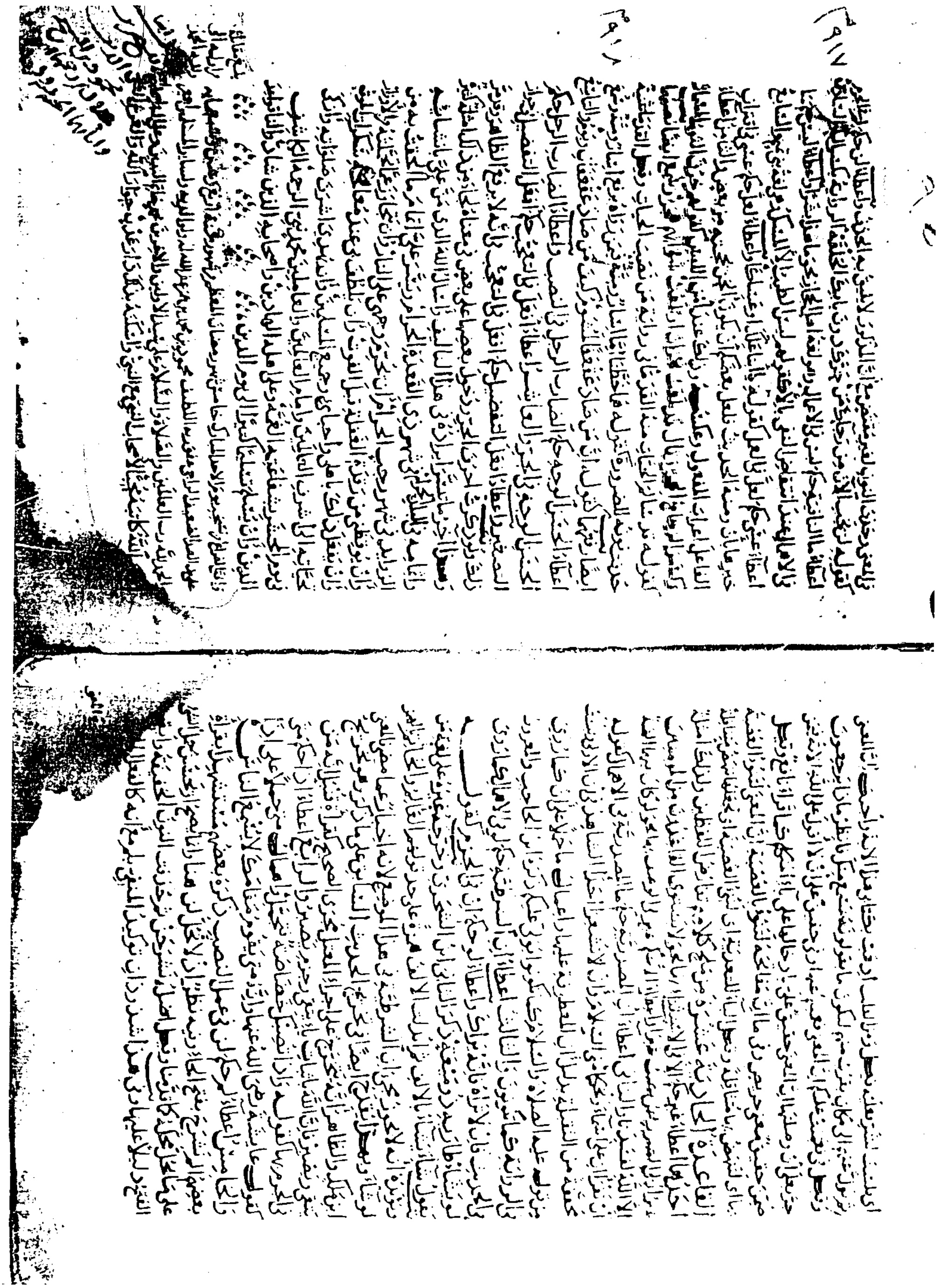
الباب الثّامن : في ذكر أمورٍ كلّيّة يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصّور الجزئيّة.



صورة غلاف المخطوطة المعتمدة في التّحقيق والمرموز لها بـ «خ» مع الصّفحة الأولى



الصفحة الثالثة والرابعة من المخطوط



الصفحة الأخيرة من المخطوط

[١] # /بسم اللَّه الرَّحمن الرَّحيم

[قال سيِّدنا ومولانا الشَّيخ الإمام العلاَّمة جمال الدِّين رحلة الطَّالبين أبو محمَّد عبد اللَّه بن يوسف بن هشام الأنصاريُّ قدَّس اللَّهُ روحه ونوَّر ضريحه][1].

أمَّا بعدَ حمد اللَّه على إفضاله، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّد وعلى آله، فإنَّ أُولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسَّر به فهم كتاب اللَّه المنزل، ويتَّضح به معنى حديث نبيِّه المرسل، فإنَّها الوسيلة إلى السَّعادة الأبديَّة والذَّريعة إلى تحصيل المصالح الدِّينية والدُّنيويّة. وأصل ذلك علم الإعراب. الهادي إلى صَوب الصَّواب، وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمئة، أنشأت بمكّة ـ زادها الله شرفاً ـ كتاباً في ذلك منوّراً من أرجاء قواعده كلّ حالك، ثمَّ إنَّني أُصِبت به، وبغيره في مُنصرَفي إلى مصر. ولمَّا منَّ اللَّهُ ـ تعالى ـ عليَّ في عام ستة وخمسين بمعاودة حَرَم الله، والمجاورة في خير بلاد الله، شمَّرت عن ساعد الاجتهاد ثانياً، واستأنفت العمل، لا كَسِلاً، ولا متوانياً، ووضعت هذا التَّصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، وتتبَّعت فيه مقفلات مسائل الإعراب، فافتتحتُها، ومعضلات يستشكلها الطّلاّب، فأوضحتها، ونقَّحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين، وغيرهم، فنبَّهت عليها، وأصلحتها.

فدونك كتاباً تُشَدُّ الرِّحالُ فيما دونه، وتقف عنده فحول الرّجال، ولا يعْدونه، إذ كان الوضع في هذا الغرض، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم يَنْسُج ناسجٌ على مِنْوَالِه. وممَّا حثَّني على وضعه، أنّني لمّا أنشأت في معناه[2] «المقدّمة الصُّغرى» المسمَّاة بـ «الإعراب عن قواعد الإعراب» حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطُّلاّب، مع أنَّ الذي أودعته فيها بالنِّسبة إلى ما ادّخرته عنها كشذرة من عِقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر،

---

[1] زيادة منقولة من حاشية الأمير. [2] في (خ) الفرض.

وها أنا بائحٌ بما أسررته، مفيد لما[3] قرَّرته وحرّرته، مقرّب فوائده للإفهام، واضع فرائده على طرف الثُّمَام؛ لينالها الطُّلّاب[4] بأدنى إلمام، سائلٌ من حسن خِيمِه، وسلم من داء الحسد أديمُه، إذا عثر على شيءٍ طغى به القلم، أو زلَّت به القدم، أن يغتفر ذلك في جنب ما قرّبت إليه[5] من البعيد، ورددت عليه من الشَّريد، وأرحته من التّعب، وصَيَّرتُ القاصي يناديه من كَثَب، وأن يُحْضِرَ قَلْبَه أنّ الجواد قد يَكْبُو، وأنَّ الصَّارمَ قد يَنْبُو، وأنَّ النَّارَ قد تَخْبُو، وأنَّ الإنسانَ محلُّ النِّسيان، وأنَّ الحسناتِ يُذْهِبنَ السَّيِّئات.

[الطَّويل]

وَمَنْ ذَا الذي تُرْضَىٰ سَجَاياهُ كُلُّهَا كَفَى المرءَ نُبلاً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهُ(١)

وينحصر في ثمانية أبواب:

[٢] / **الباب الأوَّل**: في تفسير المفردات وذكر أحكامها.

الباب الثَّاني: في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثَّالث: في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجارُّ والمجرور وذكر / أحكامهما/ [6].

الباب الرَّابع: في ذكر أحكام يكثر دَورُها ويقبح بالمعرب جهلُها.

الباب الخامس: في ذكر الأَوجُهِ التي يدخل على المعرب الخَلَلُ من جهتها.

الباب السَّادس: في التّحذير من أمورٍ اشتهرت بين المُعرِبينَ والصَّواب خِلافُها.

الباب السَّابع: في كيفيّة الإعراب.

الباب الثَّامن: في ذكر أمورٍ كُلِّيَّة يتخرَّج عليها ما لا ينحصر من الصُّور الجزئيَّة.

واعلمْ أنَّني تأمَّلت كتب الإعراب، فإذا السّببُ الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور:

أحدها: **كثرة التّكرار**؛ فإنّها لم توضع لإفادة القوانين الكلِّيَّة، بل

---

[3] في (خ): «مفيد ما».
[4] في (خ): «الطّالب».
[5] في (خ): «عليه».
[6] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه**: يزيد بن محمَّد المهلَّبيّ، من أحفاد المهلَّب بن أبي صُفرة؛ عاصر الخليفة العبَّاسيّ المتوكِّل على الله، ونُسب البيت إلى بشَّار بن برد. وهذا البيت ليس شاهداً؛ لأنَّ قائله مولَّد.
موطن الشَّاهد ووجه الاستشهاد: ليس في البيت شاهد نحويٌّ مُعيَّن، وإنَّما ذكره المؤلِّف؛ ليبيِّن أنَّ الإنسانَ غيرُ معصوم من الخطأ.

للكلام على الصُّور الجزئيَّة، فتراهم يتكلَّمون على التَّركيب المعيَّن بكلام، ثمّ حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام، ألا ترى أنَّهم حيث مرَّ بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ / بِالْغَيْبِ[7]/ ﴾(١) ذكروا أنَّ فيه ثلاثة أوجه، وحيث جاءهم مثل الضَّمير المنفصل في[8] قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾(٢) ذكروا فيه ثلاثة أوجه أيضاً[9]، وحيث جاءهم مثل الضَّمير المنفصل في[10] قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾(٣) ذكروا فيه وجهين، ويكرّرون ذكر الخلاف فيه إذا أُعرب فصلاً؛ أله محلّ باعتبار ما قبله، أم باعتبار ما بعده؟ أم لا محلَّ له؟ والخلاف في كون المرفوع فاعلاً، أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾(٤)، أو إنْ في نحو: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾(٥)، أو الظَّرف في نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾(٦) أو لو في نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾(٧) وفي كون أنّ وأنْ وصلتهما بعد حذف الجارّ في نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾(٨)، ونحو: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ﴾(٩) في موضع خفض بالجارّ المحذوف على حدّ قوله:

[الطَّويل]

١ ـ .... أشارت كُليبٍ بالأكفُّ الأصابعُ(١٠)

---

[7] سقطت من (خ).
[8] في (خ): «من».
[9] في (خ): «ذكروا ما فيه أيضاً ثلاثة أوجه».
[10] في (خ): «من».

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢ ـ ٣، مد).
(٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ٣٥، مد).
(٣) س: ٥ (المائدة، ن: ١١٧، مد).
(٤) س: ٨٤ (الإنشقاق، ن: ١، مك).
(٥) س: ٤ (النِّساء، ن: ١٢٨، مد).
(٦) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ١٠، مك).
(٧) س: ٤٩ (الحجرات، ن: ٥، مد).
(٨) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٨، مد).
(٩) س: ٤ (النِّساء، ن: ٩٠، مد).
(١٠) هو عجز بيت، وتمامه:

[إذا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيبٍ بالأكفُّ الأصَابعُ]

صاحبه: الفرزدق، همَّام بن غالب (... ـ ١١٠ هـ/ ... ـ ٧٢٨ م)، ولد في خلافة سيِّدنا عمر رضي الله عنه. ومكث يقول الشِّعر ٦٤ سنة، وسُمِّي بالفرزدق؛ لأنَّ وجهه يشبه الخبزة، وهي الفرزدقة؛ أي العجين، فقد كان غليظ الوجه؛ قيل: لولا شعرُ الفرزدق؛ لذهب ثلث لغة العرب.

موطن الشَّاهد: (أشارت كليبٍ).

وجه الاستشهاد: مجيء «كُلَيبٍ» مجروراً بحرف جرّ محذوف؛ والتَّقدير: أشارت إلى =

أو نَصبِ بالفعل المذكور على حدّ قوله: [الكامل]

٢ ـ .... / فيه/ [11] كما عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعْلَبُ(١)

وكذلك يُكرِّرون الخلاف في جواز العطف على الضَّمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعلى الضَّمير المتَّصل المرفوع من غير وجود الفاصل، وغير ذلك ممَّا إذا استقصي، أملّ القلم، وأعقب السَّأم، فجمعت هذه المسائل ونحوها مقرَّرة محرَّرة في الباب الرَّابع من هذا الكتاب، فعليك بمراجعته، فإنَّك تجد به كنزاً واسعاً تنفق منه، ومنهلاً سائغاً تَرِده وتَصْدُرُ عنه.

والأمر الثَّاني: إيراد ما لا يتعلَّق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق «اسم»؛ أهو من السِّمة كما يقول الكوفيّون، أو من السُّمُوِّ، كما يقول البصريّون؟ والاحتجاج لكلٍّ من الفريقين، وترجيح الرّاجح من القولين؛ وكالكلام على
[٣] ألفه، لِمَ حُذفت من/ البسملة خَطّاً؟ وعلى باء الجرّ ولامه لِمَ كُسِرتا لفظاً؟ وكالكلام على ألف ذا الإشاريَّة، أزائدةٌ هي كما يقول الكوفيُّون أم منقلبةٌ عن ياء هي عين واللَّام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريّون؟ والعجب من مكّيِّ بن أبي طالب(٢) إذ أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان «مشكل الإعراب» مع أنَّ هذا ليس من الإعراب في شيءٍ. وبعضهم إذا ذكر الكلمة،

---

[11] سقطت من (خ).

= كُلَيبِ؛ وحكم الجرّ ـ هنا ـ الشّذوذ؛ لأنَّ عامل الجرّ ضعيف، وهو لا يُعلَم بعد حذفه، غير أنَّ للبيت روايةً أخرى برفع «كليب» على أنّه خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هي كُليبٌ، ويكون قد جمع بين الإشارة والعبارة، ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

(١) هو عجز بيت، وتمامه:

[لَـدْنٌ بِـهـزِّ الـكـفِّ يَـعـسِـلُ مَـتْـنُـهُ فِـيـهِ كَـمَـا عَـسَـلَ الـطَّـريـقَ الـثَّـعْـلَـبُ]

صاحبه: ساعدة بن جُؤَيَّة الهُذَليّ، (. . . ، . . .)، من بني كعب بن كاهل، من سعد هذيل، شاعر من مخضرميْ الجاهليّة والإسلام؛ أسلم، وليست له صحبة.

موطن الشَّاهد: (عسلَ الطَّريقَ الثّعلبُ).

وجه الاستشهاد: مجيءُ «الطّريق» منصوباً بعد حذف حرف الجرّ «في»؛ ومثل هذا الحذف جائز في الشّعر ضرورة، وغير جائز في النَّثر.

(٢) أبو محمَّد، مَكّيُّ بن أبي طالب، حَمُوش بن محمَّد بن مختار الأندلسيّ القيسيّ، ولد في شعبان: (٣٥٥) هـ؛ أصله من القيروان، سكن قرطبة، وأقرأ بجامعها. مات سنة ٤٣٧ هـ.

ذكر تكسيرها وتصغيرها، وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد فيها من اللُّغات، وما رُوي من القراءات، وإن لم يَنْبنِ على ذٰلك شيءٌ من الإعراب.

والثَّالث: إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجارّ والمجرور، والعاطف والمعطوف، وأكثر النَّاس استقصاء لذلك الحَوْفيّ(١).

وقد تجنَّبت هٰذين الأمرين، وأتيت مكانهما بما يتبصَّر به النَّاظر، ويتمرّن به الخاطر، من إيراد النَّظائر القرآنيّة[12]، والشَّواهد الشِّعريّة، وبعض ما اتّفق في المجالس النَّحْويَّة.

ولمَّا تمَّ هذا التَّصنيف على الوجه الذي قصدتُهُ، وتَيسَّر فيه من لطائف المعارف ما أردتُهُ واعتمدته، سَمَّيتُهُ بـ «مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب» وخطابي به لمن ابتدأ في تعلُّم الإعراب، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب. ومن الله تعالى أستمد الصَّواب، والتَّوفيق إلى ما يُحْظِيني لديه بجزيل الثَّواب، وإيَّاهُ أسألُ أن يعصمَ القلمَ من الخَطَأِ والخَطَلِ، والفهمَ مِنَ الزَّيغِ والزَّللِ، إنَّه أكرم مَسؤولِ، وأعظمُ مأمول.

[12] في (خ): القرائية.

(١) أبو الحسن، عليُّ بن إبراهيم بن سعيد الحَوْفيّ، من قرية شبرا من حَوْف بلبيس، نحويٌّ من العلماء في اللُّغة، والتَّفسير، مات سنة ٤٣٠ هـ.

الباب الأول

في تفسير المفردات وذِكر أحكامها

وأعني بالمفردات الحروف وما تضمَّن معناها من الأسماء والظُّروف، فإنَّها المحتاجة إلى ذلك. وقد رتَّبتها على حروف المعجم؛ ليسهل تناولها. ورُبَّمَا ذكرت أسماءً غير تلك، وأفعالاً لمسيس الحاجة إلى شرحها.

حرف الألِف

الألف المفردة ـ تأتي على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً يُنادىٰ به القريبُ؛ كقوله: [الطَّويل]

٣ ـ **أفَـاطِـمُ مَـهْـلاً بَـعْـضَ هٰـذا الـتَّـدلُّـلِ** ....[1]

ونقل ابن الخبَّاز[2] عن شيخه أنَّه للمتوسّط، وأنَّ الذي للقُرْب «يا» وهذا خرق لإجماعهم.

والثَّاني: أن تكون للاستفهام، وحقيقته طلب الفهم؛ نحو: «أزيدٌ قائم؟» وقد أُجيز الوجهان في قراءة الحَرَميَّيْن[3] ﴿أَمَنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ

---

(١) هذا صدر بيت، وتمامه:

[أفَـاطِـمُ مَـهْـلاً بَـعْـضَ هٰـذَا الـتَّـدَلُّـلِ وإنْ كُنتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي]

صاحبه: امرؤ القيس بن حِجر بن عمرو الكندي، وهو من أهل نجد، من الطَّبقة الأولى، واختُلف في اسمه فقيل حُندُج، وقيل مليكة، وقيل عديّ، أبوه ملك أسد وغطفان، وأمُّه أخت المهلهل.

موطن الشَّاهد: (أَفَاطِمُ).

وجه الاستشهاد: مجيء الهمزة حرف نداء للقريب، وفي البيت شاهد آخر، وهو مجيء «فَاطِمُ» مُنادًى مرخَّماً بعد النّداء، بحذف التَّاء؛ وحكم هذا التَّرخيم كثير وشائع؛ بل مجيئه مرخَّماً بعد النّداء أكثر من مجيئه غير مرخَّم.

(٢) أبو عبد الله، أحمد بن الحسين بن أحمد الإربليُّ الموصليُّ، شمس الدِّين ابن الخبَّاز، نحويٌّ ضرير، كان أستاذاً بارعاً علَّامة زمانه في النَّحو، واللُّغَة، والفقه، والعروض، والفرائض؛ له عدة مُصنَّفات، مات سنة ٦٧ هـ.

(٣) الحَرَمِيَّان: عبد الله بن كثير، ونافع المدنيّ. =

سَاجِدًا﴾(١) وكون الهمزة فيه للنِّداء هو قول الفرّاء(٢)، ويبعده أنَّه ليس في التَّنزيل نداء بغير «يا» ويقرِّبه سلامته من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه ـ تعالى ـ على حقيقته، ومن دعوى / كثرة/[13] الحذف؛ إذ التَّقدير عند من جعلها للاستفهام: أمَن هو قانت خيرٌ، أم هذا الكافر؟ أي المخاطب بقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾، فحُذف شيئان: **معادل الهمزة، والخبر**. ونظيره في حذف المعادل قولُ أبي ذُؤيب الهُذَليّ: [الطَّويل]

٤ ـ **دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُهَا؟**(٣)

تقديره: أم غَيّ. ونظيره في مجيء الخبر كلمة «خير» واقعة قبل أم: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾(٤) ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير مُعادل في البيت؛ لصِحَّة قولك: «ما أَدري هل طِلابُها رشدٌ»، وامتناع أن يُؤتَى لـ «هل» بمعادل. وكذلك لا حاجة في الآية إلى/ تقدير مُعادلٍ؛ لصحَّة [٤] تقدير الخبر بقولك: «كمن ليس كذٰلك». وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾(٥)، إنَّ التَّقدير: «كمن ليس كذلك» أو «لم

---

[13] سقطت من (خ).

= عبد الله بن كثير: (٤٥١ ـ ١٢٠ هـ/ ٦٦٥ ـ ٧٣٨ م). عبد الله بن كثير الدَّاري المَكّي، أحد القرّاء السَّبعة. كان قاضي الجماعة بمكّة، كانت حرفته العطارة، وهو فارسيُّ الأصل؛ مولده ووفاته بمكّة.

نافع المدنيّ: (ـ ١١٧ هـ/ ـ ٧٣٥ م) أبو عبد الله: من أَئِمَّة التَّابعين في المدينة، كان ثقةً، وكان علّامة في فقه الدِّين، كثير الرّواية للحديث، وهو مجهول النَّسب، أصابه عبد الله بن عمر في بعض مغازيه، وهو صغير.

(١) س: ٣٩ (الزُّمر، ن: ٨، ٩، مك).

(٢) الفرّاء: (١٤٤ ـ ٢٠٧ هـ/ ٧٦١ ـ ٨٢٢ م)، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلميّ، أبو زكريّا، إمام الكوفيِّين، وأعلمهم بالنَّحو واللُّغة وفنون الأدب.

(٣) **صاحبه**: أبو ذؤيب الهذليّ، خالد بن خويلد (. . . ـ ٢٧ هـ/ . . . ـ ٦٤٨ م) شاعر فحل مخضرم، أدرك الجاهليَّة والإسلام، وأشهر شعره عينيّة رثى بها خمسة أبناء له أُصيبوا بالطَّاعون في عام واحد.

موطن الشَّاهد: (أرشدُ طِلابها)؟.

وجه الاستشهاد: مجيء الهمزة حرف استفهام، مع حذف معادلها «أم»؛ والتّقدير: أرشد طلابها أم غيّ؟! كما في المتن؛ وحكم هذا المجيء مع حذف المعادل الجواز باتّفاق.

(٤) س: ٤١ (فصِّلت، ن: ٤٠، مك). (٥) س: ١٣ (الرَّعد، ن: ٣٣، مد).

يوحّدوه» ويكون ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾، معطوفاً على الخبر على التّقدير الثّاني.
وقالوا: التّقدير في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ﴾(١)؛ أي: كمن ينعم في الجنّة، و/ في/[14] قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ﴾(٢)؛ أي: كمن هداه الله، بدليل ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ﴾ أو التّقدير: ذهبت نفسك عليهم حسرة، بدليل / قوله تعالى/[15] [16] ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾ وجاء في التّنزيل موضع صرّح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ، على العكس ممّا نحن فيه؛ وهو قوله تعالى: ﴿كَمَنۡ هُوَ خَٰلِدٞ فِي ٱلنَّارِ وَسُقُواْ مَآءً حَمِيمٗا﴾(٣)؛ أي: أَمَنْ هو خالد في الجنّة يُسقى من هذه الأنهار، كمن هو خالد في النّار. وجاءا مُصرَّحاً بهما على الأصل في قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَاۚ﴾(٤)، ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾(٥).

[أحكام الألف]

والألف أصل أدوات الاستفهام؛ ولهٰذا خُصَّت بأحكام:

أحدها: جواز حذفها، سواء تقدَّمت على «أم»؛ كقول عمر بن أبي ربيعة: [الطّويل]

٥ ـ بَدَا لِيَ مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَّرَتْ ... وَكَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ
فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَاً ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟(٦)

---

[14] سقطت من (خ). [15] سقطت من (خ). [16] في (خ): أفمن.

---

(١) س: ٣٩ (الزُّمر، ن: ٢٤، مك).
(٢) س: ٣٥ (فاطر، ن: ٨، مك). (٣) س: ٤٧ (محمّد، ن: ١٥، مد).
(٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٢٢، مك). (٥) س: ٤٧ (محمّد، ن: ١٤، مد).
(٦) **صاحبه**: عمر بن أبي ربيعة (٢٣ ـ ٩٣ هـ/ ٦٤٤ ـ ٧١٢) م، من أرقّ النّاس شعراً، نفاه عمر بن عبد العزيز إلى «دَهْلِك» لتعرُّضه للنّساء في الحجّ، ثمّ غزا في البحر، فاحترقت سفينته وبمن معه فمات غرقًا، كان يصرِّح بالغزل، ولا يهجو، ولا يمدح؛ له ديوان شعر مطبوع.
موطن الشّاهد: (بسبعٍ رمينَ الجمرَ... الخ).
وجه الاستشهاد: مجيء الهمزة حرف استفهام محذوفاً؛ لكونها تقدّمت على «أم»؛ والتّقدير: أبسبعٍ رمين الجمرَ أم بثمانٍ؛ وحكم هذا الحذف الجواز باتّفاق.

أراد: أبسبعٍ. أم لم تتقدَّمْهَا؛ كقول الكُمَيتِ:

[الطَّويل]

٦ ـ طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إلى البِيضِ أَطْرَبُ ... وَلا لَعِباً مِنِّي، وَذُو الشَّيبِ يَلْعَبُ؟(١)

أَراد: أَوَ ذُو الشَّيبِ يَلْعَبُ؟ واختُلِفَ في قول عُمرَ بنِ أبي ربيعة:

[الخفيف]

٧ ـ ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْراً ... عَدَدَ الرَّمْلِ[17] والحَصَى والتُّرَابِ(٢)

فقيل: أَراد «أتُحِبُّها؟» وقيل: إنَّه خبر؛ أي أنت تحبُّها، ومعنى «قلت بهراً»: قلت أحبُّها حُبّاً بَهَرَني بَهْرَاً، أي غَلَبَني غَلَبَةً، وقيل: معناه: عَجَباً.

وقال المتنبِّي:

[البسيط]

٨ ـ أَحْيَا، وَأَيسَرُ مَا قَاسَيتُ مَا قَتَلا ... والْبَينُ جَارَ عَلَى ضَعْفِي وَمَا عَدَلا(٣)

---

[17] في (خ): القطر.

---

(١) **صاحبه:** الكُميت بن زيد الأسديّ (٦٠ ـ ١٢٦/ ٦٨٠ ـ ٧٤٤). شاعر الهاشميّين، من أهل الكوفة، اشتهر في العصر الأمويّ، عالم بآداب العرب ولغاتها وأخبارها.
موطن الشّاهد: (وذو الشّيب يَلْعبُ).
وجه الاستشهاد: مجيءُ حرف الاستفهام «ذو» مُقَدَّراً في الكلام، على الرُّغم من عدم مجيء أم المعادلة بعده؛ لأنّ التّقدير: أو ذو الشّيب يلعب؟!؛ وحكم هذا التّقدير والحذف الجواز عند أمن اللَّبس.

(٢) **صاحبه:** عمر بن أبي ربيعة، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (قالوا: تحِبُّها).
وجه الاستشهاد: مجيء حرف الاستفهام الهمزة مُقدَّراً بعد القول، ومن دون أن يُتبَعَ بأم المعادلة على رأي بعض النَّحويِّين الذين يقدِّرون الاستفهام؛ قالوا: أتحبُّها؟؛ وعند آخرين: أنَّ المحذوف المبتدأ، وجملة (تحبُّها): في محلّ رفع الخبر؛ والتّقدير: أنت تحبّها، ولا شاهد فيه على هذا الرّأي؛ والوجه الأوّل أفضل، ويرجُحه السّياق.

(٣) **صاحبه:** أبو الطَّيب المتنبِّي (٣٠٣ هـ ـ ٣٥٤ هـ) أحمد بن الحسين الكِنْدِيّ، ولد في الكوفة، وهو يُعدُّ من أشهر الشّعراء العرب على الإطلاق.
موطن الشّاهد: (أحيا).
وجه الاستشهاد: مجيء حرف الاستفهام الهمزة مُقدّراً في الكلام على الرُّغم من عدم إتباعه بأم المعادِلة؛ لأنّ التّقدير: أأحيا؟! وأيسر ما قاسيت ما قتلَ... وحكم هذا التّقدير والحذف الجواز عند أَمنِ اللَّبس.

أحيا: فعل مضارع، والأصل: أأحيا؟ فحُذِفت همزة الاستفهام، والواو للحال، والمعنى: التَّعجُّب من حياته. يقول: كيف أحيا، وأقلُّ شيءٍ قاسيتُهُ قد قتل غيري؟ والأخفش(١) يقيس ذٰلك في الاختيار عند أمن اللَّبس، وحمل عليه / قوله تعالى/[18]: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾(٢) وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾(٣) في المواضع الثَّلاثة، والمحقِّقون على أنَّه خبر، وأنَّ مثل ذٰلك يقوله من ينصف خَصْمَهُ مع علمه بأنَّه مُبطِل، فيحكي كلامه ثم يكرُّ عليه بالإبطال بالحجّة. وقرأ ابن مُحَيصِن(٤) ﴿سواء عليهم أَنذَرْتَهُمْ/ أَمْ لَمْ/[19] تُنذِرْهُمْ﴾(٥) وقال عليه الصَّلاة والسَّلام لجبريل عليه السَّلام: «وإن زنى وإن سرق؟»(٦) فقال: «وإن زنى وإن سرق».

الثَّاني: أنَّها ترد لطلب التَّصوُّر؛ نحو: «أزيدٌ قائم أم عمرو؟»، ولطلب التَّصديق نحو: «أزيد قائم؟» و «هل» مختصَّة بطلب التَّصديق؛ نحو: «هل قام زيد؟»، وبقيَّة الأدوات مختصَّة بطلب التَّصوُّر؛ نحو: «من جاءك؟ وما صنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك؟ ومتى سفرك؟».

الثَّالث: أنَّها تدخل على الإثبات كما تقدم، وعلى النَّفي؛ نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾(٧)، ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾(٨)، وقوله: [البسيط]

٩ ـ أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ ... إِذَا أُلَاقِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي؟(٩)

---

[18] سقطت من (خ). [19] سقطت من (خ).

---

(١) الأخفش: (... ـ ٢١٥ هـ/ ... ـ ٨٣٠ م) سعيد بن مسعدة المجاشعيّ بالولاء، البلخيّ ثمّ البصريّ، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط، نحويّ عالم باللُّغة، والأدب من أهل بلخ.

(٢) س: ٢٦ (الشُّعراء، ن: ٢٢، مك). (٣) س: ٦ (الأنعام، ن: ٧٥ ـ ٧٨، مك).

(٤) ابن مُحيصِن: (... ـ ١٢٣ هـ/ ... ـ ٧٤١ م) محمّد بن عبد الرَّحمٰن بن مُحَيصِن السَّهميّ بالولاء. أبو حَفص المكّي: مُقرىء أهل مكّة بعد ابن كثير، وأعلم قرّائها بالعربيَّة.

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٦، مد).

(٦) صحيح البخاري؛ تحقيق مصطفى البغا (دمشق: دار العلوم): ١/ ٤١٧.

(٧) س: ٩٤ (الشَّرح: ١، مك). (٨) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٦٥: مد).

(٩) **صاحبه**: مجنون ليلى، قيس بن الملوَّح؛ وقد مرَّت ترجمته.

موطن الشَّاهد: (ألا اصطبارَ).

وجه الاستشهاد: دخول همزة الاستفهام على «لا» النَّافية للجنس، لم يمنعها من العمل؛ وظلّ الاستفهام على معناه و «لا» على معناها؛ والمراد بهما: الاستفهام عن النَّفي؛ وفي هذا البيت ردّ على الشَّلوبين في دعواه أنَّ الاستفهام عن النَّفي شيء غير واقع.

ذكره بعضهم، وهو منتقض بأم، فإنَّها/ تشاركها في ذلك؛ تقول[20]: أقام [٥] زيد أم لم يقم؟

الرَّابع: **تمام التَّصدير**، **بدليلين**؛ **أحدهما**: أنَّها لا تذكر بعد أم التي للإضراب كما يذكر غيرها، لا تقول: أقام زيد أم أقعد، وتقول: أم هل قعد. **والثَّاني**: أنَّها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو، أو بالفاء، أو بثمّ، قُدِّمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التَّصدير؛ نحو: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ﴾(١) ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾(٢) ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾(٣) وأخواتها تتأخر عن حروف العطف، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة؛ نحو، ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾(٤) ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾(٥)، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾(٦)، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾(٧)، ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾(٨)، ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾(٩). هذا مذهب سيبويه(١٠) والجمهور، وخالفهم جماعة أوَّلهم الزَّمخشريّ(١١). فزعموا أنَّ الهمزة في تلك المواضع في محلِّها الأصليّ، وأنَّ العطف على جملة مقدَّرة بينها وبين العاطف، فيقولون التَّقدير في ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾(١٢)، ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ﴾(١٣)، ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾(١٤): أمكثوا فلم يسيروا / في الأرض/[21]، أنهملكم فنضرب عنكم

---

[20] في (خ) تقول في ذلك.
[21] سقطت من (خ).

---

(١) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٨٥، مك).
(٢) س: ١٢ (يوسف، ن: ١٠٩، مك).
(٣) س: ١٠ (يونس، ن: ٥١، مك).
(٤) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٠١، مد).
(٥) س: ٨١ (التّكوير: ٢٦، مك).
(٦) س: ٦ (الأنعام، ن: ٩٥، مك).
(٧) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ٣٥، مك).
(٨) س: ٦ (الأنعام، ن: ٨١، مك).
(٩) س: ٤ (النّساء، ن: ٨٨، مد).
(١٠) سيبويه: (١٤٨ ـ ١٨٠ هـ/ ٧٦٥ ـ ٧٩٦ م). عمرو بن عثمان الحارثيّ بالولاء، إمام النُّحاة، وأوّل من بسّط علم النّحو.
(١١) الزّمخشريّ: (٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ/ ١٠٧٥ ـ ١١٤٤ م) محمود بن عمر الخوارزميّ الزمخشريّ من أئمة العلم بالدِّين، والتّفسير، واللُّغة، والأدب.
(١٢) س: ٤٣ (الزُّخرف، ن: ٥، مك).
(١٣) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٤٤، مد).
(١٤) س: ٣٧ (الصّافات، ن: ٥٨، ٥٩، مك).

الذِّكر صفحاً، أتؤمنون به في حياته، فإن مات أو قتل انقلبتم، أنحن مخلَّدون فما نحن بميتين؟ ويُضْعِفُ قولَهم ما فيه من التَّكلُّف، وأنَّهُ غَيرُ مُطَّرِدٍ / في جميع المواضع/ [22].

أمَّا الأوَّل، فلدعوى حذف الجملة، فإن قُوبل بتقديم بعض المعطوف، فقد يُقالُ: إنَّه أسهل منه؛ لأنَّ المتجوَّز فيه على قولهم أقلّ لفظاً، مع أنَّ في هذا التَّجوُّز تنبيهاً على أصالة شيءٍ في شيءٍ؛ أي: أصالة الهمزة في التَّصدير.

وأمَّا الثَّاني، فلأنَّهُ غيرُ ممكن في نحو: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾(١). وقد جزم الزَّمخشريّ في مواضع بما يقوله الجماعة؛ منها قوله في ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾(٢): إنَّه عطف على ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾ وقوله في ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَ ءَابَآؤُنَا﴾(٣) فيمن قرأ بفتح الواو: إنَّ ﴿ءَابَآؤُنَا﴾ عطف على الضَّمير في ﴿مَبْعُوثُونَ﴾ وإنَّه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام، وجوّز الوجهين في موضع، فقال في / قوله تعالى/ [23] ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾(٤): «دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسَّطت الهمزة بينهما. ويجوز أن يعطف على محذوف؛ تقديره: أَيَتَوَلَّونَ، فغيرَ دين الله يبغون».

فصل

[خروج الهمزة عن الاستفهام وورودها لثمانية معانٍ]

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقيّ، فترد لثمانية معان:

أحدها: التَّسوية، ورُبَّما تُوُهِّم أنَّ المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» بخصوصها، وليس كذلك، بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أُبالي» و «ما أدري» و «ليت شِعري» ونحوهنّ؛ **والضَّابط**: أنَّها الهمزة الدَّاخلة على جملة يصِحّ حلول المصدر محلّها؛ نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾(٥)؛ ونحو: «ما أُبالي أقمت أم قعدت» ألا ترى أنَّه يصِحُّ: سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أُبالي بقيامك / وَعدمه/ [24].

---

[22] سقطت من (خ). [23] سقطت من (خ). [24] في (خ): (ومقعدك).

---

(١) س: ١٣ (الرَّعد، ن: ٣٣، مد). (٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ٩٥ـ٩٧، ملك).
(٣) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٤٧، ٤٨، ملك). (٤) س: ٣ (آل عمران، ن: ٨٢، ٨٣، مد).
(٥) س: ٦٣ (المنافقون، ن: ٦، مد).

والثّاني: **الإنكار الإبطاليّ**، وهذه تقتضي أنَّ ما بعدها غير واقع، وأنَّ مدَّعيه كاذبٌ؛ نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾[1]، ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾[2] ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَا﴾[3]، ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾[4]، ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[5] ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾[6]. ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفياً؛ لأنَّ نفي النّفي إثبات؛ ومنه ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[7]؛ أي: الله كافٍ عبده، ولهذا عطف ﴿وَوَضَعْنَا﴾[8]/ على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[9]، ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾[10]؛ ولهٰذا ـ أيضاً ـ كان قول جرير في عبد الملك: [٦]

[الوافر]

١٠ ـ **أَلَسْتُم خَيرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا ... وأَندى العَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ**[11]

مدحاً، بل قيل: إنَّه أمدح بيت قالته العرب. ولو كان على الاستفهام الحقيقيّ لم يكن مدحاً البتة.

والثّالث: **الإنكار التّوبيخي**، فيقتضي أنَّ ما بعدها واقع، وأنَّ فاعله ملوم؛ نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾[12]، ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾[13]، ﴿أَئِفْكًا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾[14]، ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ﴾[15]، ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا﴾[16]، وقول العجّاج:

---

(١) س: ١٧(الإسراء، ن: ٤٠، مك).
(٢) س: ٣٧ (الصّافات، ن: ١٤٩، ١٥٠، مك).
(٣) س: ٥٢(الطُّور: ١٥، مك).
(٤) س: ٤٣(الزُّخرف، ن: ١٩، مك).
(٥) س: ٤٩ (الحجرات، ن: ١٢، مد).
(٦) س: ٥٠ (ق، ن: ١٥، مك).
(٧) س: ٣٩ (الزُّمر، ن: ٣٦، مك).
(٨) س: ٩٤ (الشَّرح، ن: ١، ٢، مك).
(٩) س: ٩٣ (الضُّحى: ٦، ٧، مك).
(١٠) س: ١٠٥ (الفيل: ٢، ٣، مك).
(١١) **صاحبه**: جرير بن عطيَّة الخَطَفي (٢٨ ـ ١١٠ هـ/ ٦٤٠ ـ ٧٢٨ م)، عُمِّر نيِّفاً وثمانين سنة، وكان من فحول شعراء الإسلام.
موطن الشّاهد: (ألستمْ).
وجه الاستشهاد: مجيء الهمزة حرف استفهام، يفيد تقرير ما بعده، لأنَّ نفي النّفي إثبات، كما في الأمثلة السّابقة.
(١٢) س: ٣٧(الصّافات، ن: ٩٥، ٩٦، مك).
(١٣) س: ٦ (الأنعام، ن: ٤٠، مك).
(١٤) س: ٣٧ (الصّافات: ٨٦، مك).
(١٥) س: ٢٦ (الشُّعراء، ن: ١٦٥، ١٦٦، مك).
(١٦) س: ٤ (النّساء، ن: ٢٠، مد).

[الرَّجز]

١١ ـ أَطَرَباً وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ   والدَّهْرُ بالإنْسَانِ دَوَّارِيُّ؟[(١)]

أي: أتطرب، وأنت شيخ كبير؟

والرَّابع: **التَّقرير**، ومعناه: حملُك المخاطب على الإقرار والاعتراف، بأمر قد استقرّ عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشَّيء الذي تقرّره به. تقول في التَّقرير بالفعل: أضربتَ زيداً؟ وبالفاعل: أأنت ضربت زيداً؟ وبالمفعول: أزيداً ضربت؟ كما يجب ذٰلك في المستفهم عنه. وقوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾[(٢)] محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقيّ بأن يكونوا لم يعلموا أنَّه الفاعل، ولإرادة التَّقرير، بأن يكونوا قد علموا، ولا يكون استفهاماً عن الفعل، ولا تقريراً به؛ لأنَّ الهمزة لم تدخل، عليه، ولأنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام، قد أجابهم بالفاعل بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾.

فإن قُلْتَ: ما وجه حمل الزَّمخشريّ الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[(٣)] علىٰ التَّقرير؟

قلتُ: قد اعتُذر عنه بأنَّ مراده التَّقرير بما بعد النَّفي، لا التَّقرير بالنَّفي، والأَولى أن تُحمل الآية على الإنكار التَّوبيخي، أو الإبطالي، أي ألم تعلم أيُّها المنكر للنَّسخ.

والخامس: التَّهكُّم؛ نحو: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾[(٤)].

والسَّادس: الأمر؛ نحو: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾[(٥)] أي أسلموا.

السَّابع: التَّعجُّب؛ نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾[(٦)].

والثَّامن: الاستبطاء؛ نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[(٧)].

وذكر بعضهم معاني أُخَر، لا صِحَّة لها.

---

(١) **صاحبه**: **العَجَّاج**: عبد الله بن رؤبة (. . . ـ ٩٠ هـ/ . . . ـ ٧٠٨ م)، أبو الشَّعثاء راجز مجيد، وُلد في الجاهليَّة، وقال الشِّعر فيها، ثمَّ أسلم، وعاش إلى أيَّام الوليد بن عبد الملك.

موطن الشَّاهد: (أطرباً؟).

وجه الاستشهاد: مجيءالهمزة حرف استفهام، يفيد الإنكار والتَّوبيخ ـ كما في الأمثلة السَّابقة ـ لأنَّ العجَّاج أنكر على نفسه الطَّرب، وهو في هذه السِّنِّ المتقدِّمة.

(٢) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٦٢، ٦٣، مك). (٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠٦، مد).

(٤) س: ١١ (هود، ن: ٨٧، مك). (٥) س: ٣ (آل عمران، ن: ٢٠، مد).

(٦) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٤٥، ٤٦، مك). (٧) س: ٥٧ (الحديد، ن: ١٦، مد).

[وقوعُ الهمزةِ فِعلاً]

تنبيه

قد تقع الهمزة فِعْلاً، وذٰلك أَنَّهم يقولون «وأى» بمعنى وَعَدَ، ومضارعه يَئِي بحذف الواو؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة؛ كما تقول: وَفَىٰ يَفِي، ووَنَى يَنِي، والأمر منه: (إِهْ) بحذف اللّام للأمر، وبالهاء للسَّكت في الوقف؛ وعلى ذلك يتخرَّج اللُّغزُ المشهور، وهو قوله:

[الخفيف]

١٢ ـ إنَّ هِـنْـدُ الـمَـلِـيـحَـةُ الـحَـسْـنَـاءَ وَأْيَ مَـنْ أَضْـمَـرَتْ لِـخِـلٍّ وَفَـاءَ[١]

فإنَّهُ يُقال: كيف رفع اسم إنَّ وصفته الأولى؟ والجواب: أَنَّ الهمزة فعل أمر، والنُّون للتَّوكيد، والأصلُ إِيْنَّ بهمزة مكسورة، وياء ساكنةً للمخاطبة، ونون مشدَّدة للتَّوكيد، ثُمَّ حُذفت الياء؛ لالتقائها ساكنة مع النُّون المُدْغمة؛ كما في قوله:

[البسيط]

١٣ ـ لَـتَـقْـرَعِـنَّ عَـلَـيَّ الـسِّـنَّ مِـنْ نَـدَمٍ إذَا تَـذَكَّـرْتِ يَـوماً بَـعْـضَ أخْـلاقـي[٢]

وهندُ: منادى؛ مثل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[٣]. والمليحةُ: نعتٌ لها على اللَّفظ؛ كقوله:

[الرَّجز]

١٤ ـ يا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ[٤]

---

(١) **صاحبه**: أبو يعقوب، يوسف بن الدَّبَّاغ النَّحويُّ الصِّقلِّيُّ، حافظ لكتب المتقدِّمين، متنبِّهٌ لأسرار المؤلِّفين، مُقَدَّم في زمانه على أقرانه، وله شعر صالح؛ أكثره في مسائل النَّحو.
موطن الشّاهد: (إنَّ).
وجه الاستشهاد: مجيء الهمزة فعل أمر في البيت السَّابق، كما بيَّن المؤلِّف في المتن.

(٢) **صاحبه**: ثابت بن جابر(. . . ـ نحو ٨٠ ق. هـ/ . . . ـ نحو٥٤٠ م)، أبو زهير الفهميّ، تأبّط شرّاً شاعر عدَّاء من فُتَّاك العرب في الجاهليَّة، شعره فحل، يقال: إنَّه كان ينظر إلى الظَّبي في الفلاة فيجري خلفه، فلا يفوته، وادَّعت هذيلٌ قتله.
موطن الشّاهد: (لتقرعِنَّ).
وجه الاستشهاد: مجيء النّون للتّوكيد، وحذفت النُّون التي هي علامة الرّفع؛ لتوالي الأمثال (علامة الرَّفع، ونون التّوكيد)، ثُمّ حُذِفت الياء؛ لالتقائها ساكنةً مع النُّون المُدْغمة، كما في المثال السّابق.

(٣) س: ١٢ (يوسف: ٢٩، مك).

(٤) هذا صدر بيت، وتمامُه:

يَـا حَـكَـمُ الـوَارِثُ عـنْ عَـبْـدِ الـمَـلِـكْ مِـيـرَاثَ أَحْـسَـابٍ وَجُـودٍ مُـنْـسَـفِـكْ =

والحسناءَ: إمَّا نعت لها على الموضع؛ كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله ـ تعالى ـ عنه:

[الوافر]

١٥ - يَعُودُ الفَضْلُ مِنْكَ على قُرَيْشٍ وَتَفْرِجُ عَنْهُمُ الْكُرَبَ الشِّدَادَا(١)

فما كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

[٧] وإمَّا بتقدير أمدح، وإمَّا نعت لمفعول/ به محذوف؛ أي: عِدِي يا هندُ الخلَّة[25] الحسناء، وعلى الوجهين الأوَّلَيْنِ، فيكون إنَّما أمَرَهَا بإيقاع الوعد الوفي، من غير أن يعيّن لها الموعود؛ وقوله: «وَأيَ» مصدرٌ نوعيٌّ منصوب بفعل الأمر، والأصل: وَأياً مثلَ وَأيِ مَنْ، ومثله: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾(٢)؛ وقوله «أَضْمَرَتْ» بتاء التَّأنيث[26] محمولٌ على معنى «مَنْ»؛ مثل: «مَنْ كانت أمَّك؟».

(آ) بالمد

آ: حرفٌ لنداء البعيد، وهو مسموع، ولم يذكره سيبويه، وذكره غيره.

---

[25] في (خ): المرأة. [26] في (خ): بالتَّأنيث.

= صاحبه: رؤبة بن عبد الله العجّاج (... ـ ١٤٥ هـ/ ... ـ ٧٦٢ م)، أبو الجحَاف، أو أبو محمَّد، راجز من الفصحاء المشهورين، ومن مخضرميْ الدَّولتين الأمويَّة والعبَّاسيَّة.

موطن الشَّاهد: (يا حَكَمُ الوارثُ).

وجه الاستشهاد: مجيء «الوارثُ» صفة لـ «حَكَم» مرفوعةً تبعا للَّفظ؛ لأنَّ «حكمُ» منادى مفرد علم مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب على النّداء.

(١) **صاحبه**: جرير بن عطيَّة، وقد مرَّت ترجمته.

موطن الشَّاهد: (يا عمرُ الجوادا).

وجه الاستشهاد: مجيء «الجوادا» صفةً لـ «عمرُ» المنادى المبنيّ على الضّمّ في محلّ نصب؛ وقد جاءت الصِّفة منصوبةً على المحلّ؛ ومثلها: الحسناءَ (بالنّصب) فهي صفة لـ «المليحةُ» على الموضع؛ أو منصوبة بفعل مَدح مقدَّر؛ أي: أمدح الحسناءَ، أو ما شابهه؛ ويجوز أن تكون صفةً لمفعول محذوف، كما جاء في المتن.

(٢) س: ٥٤ (القمر، ن: ٤٢، مك).

(أيا)

[حرف نداء]

أَيَا: حرف كذلك، وفي «الصِّحاح»[1] أنَّه حرف لنداء القريب والبعيد، وليس كذلك، قال الشَّاعر:

[الطَّويل]

١٦ - **أيَـا جَبَـلَـيْ نَـعْـمَـانَ بِـالـلَّـهِ خَـلِّـيَـا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إليَّ نَسِيمُهَا**[2]

وقد تبدل همزتها؛ كقوله:

[الكامل]

١٧ - **فَـأَصَـاخَ يَـرْجُـو أنْ يَـكُـونَ حَـيـاً وَيَـقُـولُ مِـنْ فَـرَحٍ هَـيَـا رَبَّـا**[3].

(أَجَلْ)

[حالات وقوعها]

أَجَلْ: بسكون اللَّام حرفُ جوابٍ مثل نَعَمْ، فيكون تصديقاً للمخبِرِ، وإعلاماً للمستخبِرِ، وَوعْداً للطَّالب، فتقع بعد نحو: «قام زيد»، ونحو: «أقام زيد؟»، ونحو: «اضْرِبْ زيداً»، وقيّد المالقيُّ[4] الخبَرَ بالمثبت، والطَّلبَ بغير النَّهي. وقيل: لا تجيء بعد الاستفهام، وعن الأخفش: هي بعد الخبر أحسن من نعم، ونعم بعد الاستفهام أحسنُ منها. وقيل تختصُّ بالخبر؛ وهو قول

---

(١) الصِّحاح: هو معجم للجوهريّ (ـ ٣٩٣ هـ)، وهو: تاج اللُّغة وصِحَاح العربيّة.

(٢) **صاحبه**: قيس بن الملوّح، وقدمت ترجمته.
موطن الشَّاهد: (أيا جبلي... الخ).
وجه الاستشهاد: مَجيءُ «أيا» حرف نداء للبعيد، وهذا مذهب جمهور النّحاة، خلافاً للجوهريّ صاحب الصِّحاح؛ الذي رأى: أنّها تأتي لنداء القريب والبعيد.

(٣) **صاحبه**: يُنسَب إلى الرّاعي، وليس في ديوانه؛ وهو عُبيد بن حصين، كان من رجال العرب، ووجوهِ قومه، وإنَّما قيل له: الرَّاعي؛ لأنَّه كان يصف راعي الإبل في شعره، وهو من أصحاب الملحمات.
موطن الشَّاهد: (هَيَا).
وجه الاستشهاد: أبدل الشَّاعر همزة «أيا» بـ «هاء» كما هو واضح في البيت؛ وظلَّت «هيا» مفيدة معنى الدُّعاء مثل «أيا» تماماً؛ وهي لمناداة البعيد.

(٤) المالقيّ: (... ـ ٧٧١ هـ/ ... ـ ١٣٧٠ م) محمَّد بن الحسن المالقيّ، فقيه مالكيّ من شيوخ العربيَّة في عصره؛ له: «شرح التَّسهيل» في النَّحو، و «شرح مختصر ابن الحاجب الفرعيّ» في الفقه.

الزَّمخشريّ، وابن مالك(١)، وجماعة، وقال ابن خروف(٢): أكثر ما تكون بعده.

(إذنْ)

[وفيها أربع مسائل]

فيها مسائل:

الأولى: في نوعها، قال الجمهور: هي حرف، وقيل: اسم، والأصل في «إذَنْ أُكْرِمَكَ» إذا جئتني أكْرِمُك، ثُمّ حُذِفت الجملة، وعُوِّض التَّنوينُ عنها، وأُضْمِرَت أَنْ، وعلى/ القول/[27] الأوّل فالصَّحيحُ أنّها بسيطة، لا مركَّبة من إذْ وأنْ، وعلى البساطة، فالصَّحيحُ أنَّها النَّاصبة، لا أنْ مضمرة بعدها.

[معنى إذن]

المسألة الثَّانية: في معناها، قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشَّلوبين(٣): في كلّ موضع، وقال / أبو عليٍّ/[28] الفارسِيُّ(٤): «في الأكثر، وقد تتمحَّضُ للجواب، بدليل أنَّه يقال / لك/[29]: أحبُّك، فتقول: إذن أظُنُّك صادقاً؛ إذ لا مجازاة هنا / ضرورة/[30]».

والأكثر أن تكون **جواباً لإنْ أو لو ظاهرتين، أو مُقدَّرتين**.

فالأوَّل؛ كقوله:

[الطَّويل]

١٨ ـ لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزيزِ بِمِثْلِهَا وأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لا أُقِيلُهَا(٥)

---

[27] سقطت من (خ).
[28] سقطت من (خ).
[29] سقطت من (خ).
[30] سقطت من (خ).

---

(١) ابن مالك: (٦٠٠ ـ ٦٧٢ هـ/ ١٢٠٣ ـ ١٢٧٤ م) محمَّد بن عبد الله بن مالك الطَّائيّ، أحد الأئمة في علوم العربيّة، ولد في جيّان، ومات في دمشق؛ له (الألفيّة) في النَّحو، و (تسهيل الألفيّة).

(٢) ابن خروف: (٥٢٤ ـ ٦٠٩ هـ/ ١١٣٠ ـ ١٢١٢ م) عليُّ بن محمَّد الحَضْرَمِيّ، عالم بالعربيّة، من أهل إشبيلية، لم يتزوّج قطّ؛ له كتب منها: «شرح كتاب سيبويه».

(٣) الشَّلوبين: (٥٦٢ ـ ٦٤٥ هـ/ ١١٦٦ ـ ١٢٤٧ م) عمر بن محمَّد بن عبد الله الأزديّ؛ مولده ووفاته بإشبيلية. اشتهر بحدَّة المزاج.

(٤) أبو عليّ الفارسيُّ: (٢٨٨ ـ ٣٧٧ هـ/ ٩٠٠ ـ ٩٨٧ م) الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار الفارسيُّ الأصل. مات في بغداد.

(٥) صاحبه: كُثَيِّر عزّة (... ـ ١٠٥ هـ/ ... ـ ٧٢٣ م) كُثَيِّرُ بن عبد الرّحمن بن=

وقول الحماسيّ: [البسيط]

١٩ - لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي   بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا
إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ   عِنْدَ الحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لانَا(١)

فقوله «إذن لقام / بنصري/[31]» بدلٌ من «لم تستبحْ» وبدلُ الجواب جواب، **والثَّاني**؛ نحو: أن يقال: آتيك، فتقول: «إذن أكرمَك»؛ أي: إن أتيتني إذن أكرمْك، وقال الله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾(٢). قال الفرّاء: حيث جاءت بعدها اللّام، فقبلها لو مقدّرة، إن لم تكن ظاهرة.

[لفظ إذن عند الوقف عليها]

المسألة الثالثة: في لفظها عند الوقف عليها، والصَّحيح أنَّ نونها تُبدل ألفاً، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، وقيل: يُوقف بالنُّون؛ لأنّها كنون لَنْ وإنْ، روي عن المازنيّ(٣) والمبرِّد(٤). وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف

[31] سقطت من (خ).

= الأسود بن عامر الخُزاعِيّ، شاعرٌ مُتَيَّمٌ مشهور، من أهل المدينة، كان مفرط القصر، دميماً، في نفسه شمم وترفّع.
موطن الشّاهد: (لئن عاد... إذن لا أقيلها).
وجه الاستشهاد: مجيء «إذن» حرف جواب وجزاء مهملاً لا عمل له؛ لأنّه لم يأت في صدر الكلام؛ ولو جاء في صدر الكلام؛ لنصب الفعل المضارع وفق القاعدة المعروفة.

(١) **صاحبه**: قريط بن أنيف العنبريّ التّميميّ، شاعر جاهليّ، في حياته غموض.
موطن الشّاهد: (إذن لقام... الخ).
وجه الاستشهاد: مجيءُ «إذن» جواباً لـ «لو» الظّاهرة في البيت الأوّل؛ فهي متمحّضة للجواب، وليست عاملة هنا.

(٢) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٩١، مك).

(٣) المازنيّ: (... ـ ٢٤٩ هـ/ ٨٦٣ م) بكر بن محمّد بن حبيب. من مازن شيبان أحد الأئمّة في النّحو، من أهل البصرة، ووفاته فيها، له تصانيف؛ منها: كتاب «ما تلحن فيه العامّة»، و «العروض»، و «الدّيباج».

(٤) المبرِّد: (٢١٠ ـ ٢٨٦ هـ/ ٨٢٦ ـ ٨٩٩ م) محمّد بن يزيد الأزديّ، إمام العربيّة ببغداد في زمنه، مولده بالبصرة، ووفاته ببغداد، أحد أئمّة الأدب والأخبار؛ من كتبه: «الكامل»، و «المقتضب»، و «المذكّر والمؤنّث».

في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رُسِمَت في المصاحف، والمازنيّ والمبرّد بالنّون، وعن الفرّاء إن عملت كتبت بالألف، وإلّا كُتِبَت بالنُّون، للفرق بينها وبين إذاً، وتبعه ابن خروف.

[شروط عمل إذن]

المسألة الرابعة: في عملها، وهو نصب المضارع، بشرط تصديرها، واستقباله، واتّصالهما، أو انفصالهما بالقسم، أو بلا النَّافية، يقال: آتيك، فتقول «إذنْ أكرمَك» ولو قلت «أنا إذن» قلت «أكرمُك» بالرَّفع؛ لفوات التَّصدير، فأمّا قوله:

[الرَّجز]

١٠ ـ لا تَتْرُكَنّي فِيهِمُ شَطِيرَا إنِّي إذَنْ أَهْلِكَ أوْ أَطِيرَا[1]

[٨] / فمؤوَّل على حذف خبر إنَّ؛ أي: إنِّي لا أقدر على ذلك، ثم استأنف ما بعده، ولو قلت: «إذن يا عبدَ الله» قلت: «أكرمُكَ» بالرَّفع؛ للفصل بغير ما ذكرنا، وأجاز ابن عصفور[2] الفصلَ بالظَّرف، وابن بابشاذ[3] الفصلَ بالنِّداء وبالدّعاء، والكسائيّ[4] وهشام[5] الفصلَ بمعمول الفعل، والأرجحُ ـ حينئذ ـ عند الكسائيّ النَّصبُ، وعند هشام الرَّفعُ، ولو قيل لكَ «أحبُّكَ»، فقلت «إذن أَظُنك صادقاً» رفعت؛ لأنّه حال.

---

(١) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (إنّي إذن أهلِكَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «إذن» حرف جزاء ونصب؛ لأنّه وقع في صدر كلام مستأنف بعد حذف خبر إنَّ؛ لأنّ التّقدير: إنّي لا أقدر على ذلك، إذن أهلِكَ أو أَطِيرَ؛ ومتى وقعت «إذن» في صدر الكلام أُعْمِلَتْ، إذا تضمّنت معنى الجزاء، كما جاء في المتن.

(٢) ابن عصفور: (٥٩٧ ـ ٦٦٩ هـ/ ١٢٠٠ ـ ١٢٧١ م) عليّ بن مؤمن بن محمّد، أبو الحسن حامل لواء العربيّة بالأندلس في عصره؛ من كتبه: «المقرّب»، و «الممتع» و «الهلال». ولد بإشبيلية، وتوفّي بتونس.

(٣) ابن بابشاذ: (. . . ـ ٤٦٩ هـ/ . . . ـ ١٠٧٧ م) طاهر بن أحمد بن بابشاذ، المصريّ الجوهريّ، إمام عصره في علم النّحو، تعلّم في العراق؛ له (المقدّمة) في النّحو.

(٤) الكسائيّ: (. . . ـ ١٨٩ هـ/ . . . ـ ٨٠٥ م) عليّ بن حمزة الأسديّ بالولاء، الكوفيّ. ولد وتعلّم فيها، سكن بغداد، وتوفيّ بالرّيّ عن سبعين عاماً. وهو مؤدّب الرّشيد، وابنه الأمين؛ له: «معاني القرآن»، و «المصادر»، و «الحروف».

(٥) هشام الضّرير: (. . . ـ ٢٠٩ هـ/ . . . ـ ٨٢٤ م) هشام بن معاوية، أبو عبد الله الكوفيّ، نحويٌّ بارعٌ؛ له: «الحدود»، و «المختصر»، و «القياس» وكلُّها في النّحو.

تنبيه

قال جماعة من النَّحويِّين: إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان نحو: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[(١)]، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[(٢)] وقُرِىء شاذاً بالنَّصب فيهما، **والتَّحقيقُ**: أنَّه إذا قيل: «إن تَزُرْني أَزُرْكَ وإذَنْ أحْسِنَ إلَيْكَ» فإن قدَّرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشواً، أو على الجملتين جميعاً جاز الرَّفعُ والنَّصبُ لتقدُّم العاطف، وقيل: يتعيَّن النَّصب؛ لأنَّ ما بعدها مستأنَف، أو لأنَّ المعطوف على الأوَّل أوَّل.

ومثل ذلك «زيد يَقُومُ وإذن أُحسن إليه» إن عطفت على الفعليّة رفعت، أو على الاسميّة فالمذهبان.

إنْ الخفيفة المكسورة

[أوجه ورودها]

ترد على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون شرطيّة؛ نحو: ﴿إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم﴾[(٣)]﴿وإنْ تَعودوا نَعُدْ﴾[(٤)] وقد تقترن بلا النَّافية، فيظُنُّ من لا معرفة له أنَّها « إلّا » الاستثنائيّة؛ نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾[(٥)]، ﴿إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ﴾، ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[(٦)] ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّى كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾[(٧)] وقد بلغني أن بعض من يدَّعي الفضل، سأل في ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾[(٨)] فقال: ما هذا الاستثناء؟ أمُتَّصلٌ أم منقطعٌ؟

الثَّاني: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسميَّة؛ نحو: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[(٩)]، ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾[(١٠)] ومن ذلك ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ/ قَبْلَ مَوْتِهِۦ/[32]﴾؛[(١١)]/ أي: وما أحدٌ من أهل الكتاب إلّا ليؤمنَنَّ به/؛[33]

---

[32] سقطت من (خ).
[33] سقطت من (خ).

---

(١) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٧٦، مك).
(٢) س: ٤ (النساء، ن: ٥٣، مد).
(٣) س: ٨ (الأنفال، ن: ٣٨، مد).
(٤) س: ٨ (الأنفال، ن: ١٩، مد).
(٥) س: ٩ (التَّوبة، ن: ٣٩، ٤٠، مد).
(٦) س: ١١ (هود، ن: ٤٧، مد).
(٧) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣٣، مد).
(٨) س: ٨ (الأنفال، ن: ٧٣، مد).
(٩) س: ٦٧ (الملك، ن: ٢٠، مك).
(١٠) س: ٥٨ (المجادلة، ن: ٢، مد).
(١١) س: ٤ (النِّساء، ن: ١٥٩، مد).

فحذف المبتدأ، وبقيت صفته، ومثله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[1] وعلى الجملة الفعليّة؛ نحو: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾[2]، ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾[3] ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[4]، ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[5].

وقولُ بعضهم: «لا تأتي إن النّافية إلّا وبعدها «إلّا» كهذه الآيات، أو «لمّا» المشدَّدة التي بمعناها؛ كقراءة بعض السّبعة ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[6] بتشديد الميم؛ أي: ما كلُّ نفسٍ إلّا عليها حافظ»، مردودٌ بقوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾[7]، ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[8]، ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾[9].

وخرَّج جماعة على «إن» النّافية قولَه تعالى: ﴿إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾[10]، ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾[11]، وعلى هذا فالوقف هنا، وقولَه تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾[12]؛ أي: في الذي ما مكَّنّاكم فيه، وقيل: زائدة، ويؤيّد الأوّل ﴿مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾[13] وكأنّه إنّما عُدلَ عن «ما» لئلّا يتكرّر فيثقل اللّفظ؛ قيل: وَلِهٰذا لمّا زادوا على «ما» الشّرطيّة «ما» قلبوا
[9] ألف «ما» الأولى هاءً، فقالوا: مهما، وقيل: بل هي في الآية بمعنى قد، وإنّ من ذلك ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾[14] وقيل في هذه الآية: إنّ التّقدير وإن لم تنفع؛ مثل: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[15]؛ أي: والبردَ، وقيل: إنّما قيل ذٰلك بعد أن عَمَّهم بالتّذكير، ولزمتهم الحُجّة، وقيل: ظاهره الشّرط، ومعناه ذَمُّهم، واستبعادٌ/ لنفع التّذكير فيهم؛ كقولك: عِظِ الظّالمين إن سَمِعُوا منك، تُريدُ ـ بذلك ـ الاستبعادَ، لا الشّرط.

وقد اجتمعت الشّرطيّة والنّافية في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ

---

(1) س: ١٩ (مريم، ن: ٧١، مك).
(2) س: ٩ (التّوبة، ن: ١٠٧، مد).
(3) س: ٤ (النّساء، ن: ١١٧، مد).
(4) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٥٢، مك).
(5) س: ١٨ (الكهف، ن: ٥، مك).
(6) س: ٨٦ (الطّارق: ٤، مك).
(7) س: ١٠ (يونس، ن: ٦٨، مك).
(8) س: ٧٢ (الجنّ، ن: ٢٥، مك).
(9) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ١١١، مك).
(10) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ١٧، مك).
(11) س: ٤٣ (الزّخرف، ن: ٨١، مك).
(12) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ٢٦، مك).
(13) س: ٦ (الأنعام، ن: ٦، مك).
(14) س: ٨٧ (الأعلى: ٩، مك).
(15) س: ١٦ (النّحل، ن: ٨١، مك).

﴿أَحَدٍ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ﴾(١) الأولى شرطيّة، والثّانية نافية، جوابٌ للقسم الذي آذنت به اللّام الدّاخلة على الأولى، وجواب الشّرط محذوف وجوباً.

وإذا دخلت على الجملة الاسميّة، لم تعمل عند سيبويه والفرّاء، وأجاز الكسائيُّ والمبرِّدُ إعمالَها عملَ ليس، وقرأ سعيد بن جُبير(٢) ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَاداً أَمۡثَالَكُمۡ﴾(٣) بنون مُخَفَّفة مكسورة؛ لالتقاء السّاكنين ونصب ﴿عِبَادًا﴾ و ﴿أَمۡثَالَكُمۡ﴾، وسمع من أهل العالية: «إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلّا بالعافية»، و «إنْ ذلك نافعَك، ولا ضارَّك»، وممّا يتخرّج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قولُ بعضهم: «إنْ قائمٌ»، وأصله: إنْ أنا قائم، فحُذفَت همزةُ أنا اعتباطاً، وأُدغمت نون «إنْ» في نونها، وحُذِفَت ألفها في الوصل، وسُمِع: «إنَّ قائماً» على الإعمال، وقولُ بعضهم: «نقلت حركة الهمزة إلى النُّون، ثُمّ أُسقطت على القياس في التّخفيف بالنَّقل، ثم سكنت النُّون وأُدغمت» مردودٌ؛ لأنَّ المحذوف لعلّة كالثّابت[34]؛ ولهٰذا تقول: «هذا قاضٍ» بالكسر، لا بالرّفع؛ لأنّ حذف الياء / لالتقاء/ السّاكنين[35]، فهي مقدّرة الثُّبوت؛ وحينئذٍ، فيمتنع الإدغام؛ لأنَّ الهمزة فاصلة في التّقدير. ومثل هذا البحث في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾(٤).

الثّالث: أن تكون مُخَفَّفةً من الثّقيلة، فتدخل على الجملتين، **فإن دخلت على الاسميّة**، جاز إعمالُها خلافاً للكوفيِّين؛ لنا قراءة الحَرَمِيِّين، وأبي بكر(٥) ﴿وَإِنْ كُلّاً لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(٦)، وحكاية سيبويه «إنْ عَمْراً لَمُنْطَلِقٌ». ويكثر إهمالها؛ نحو: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ﴾(٧)، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا

[34] في (خ): بمنزلة الثّابت. [35] سقطت «لالتقاء» من «خ» ووردت للسّاكنين.

(١) س: ٣٥ (فاطر، ن: ٤١، مك).
(٢) سَعيدُ بنُ جُبَير: (٤٥ ـ ٩٥ هـ/ ٦٦٥ ـ ٧١٤ م) سعيد بن جبير الأسديّ بالولاء، الكوفيّ، تابعيّ، كان مِنْ أعلمهم على الإطلاق، وهو حبشيّ الأصل. أخذ العلم عن عبد الله بن عبّاس، وابن عمر. قتله الحجّاج بواسط.
(٣) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٩٤، مك).
(٤) س: ١٨ (الكهف، ن: ٣٩، مك).
(٥) أبو بكر: (٩٥ ـ ١٩٣ هـ/ ٧١٤ ـ ٨٠٩ م) شعبة بن عيّاش بن سالم الأزديّ الكوفيّ الخيّاط، من مشاهير القُرّاء، كان عالماً فقيهًا في الدِّين، توفي في الكوفة.
(٦) س: ١١ (هود، ن: ١١١، مك). (٧) س: ٤٣ (الزُّخرف: ٣٥، مك).

مُحْضَرُونَ﴾(١)، وقراءة حفص(٢): ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(٣)، وكذا قرأ ابن كثير إلّا أنّه شدّد نون هذان، ومن ذلك ﴿إن كُلُّ نَفْسٍ لمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(٤) في قراءة من خفف لما، **وإن دخلت على / الفعل**[36]/ أُهملت وجوباً، والأكثر كونُ الفعل ماضياً ناسخاً؛ نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾(٥)، ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾(٦)، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾(٧) ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً؛ نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾(٨)، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾(٩)، ويُقاس على النَّوعين اتّفاقاً، ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ؛ نحو قوله:

[الكامل]

٢١ ـ **شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَلَيكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ**(١٠)

[و][37] لا يُقاسُ عليه خلافاً للأخفش، أجاز «إن قامَ لأنا، وإن قعد لأنتَ»، ودون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ؛ كقول بعضهم: «إن يزينُك لنفسُك، وإن يشينُك لَهِيَهْ»، ولا يُقاسُ عليه إجماعاً، وحيث وجدت «إنْ» وبعدها اللّام المفتوحة كما في هذه المسألة[38]، فاحكم عليها بأنَّ أصلها التّشديد، وفي هذه اللّام خلاف يأتي في باب اللّام، إن شاء الله تعالى.

---

[36] في (خ): على الفعليّة.

[37] زيادة في (خ).

[38] في (خ) الأمثلة.

---

(١) س: ٣٦ (يس: ٣٢، مك).

(٢) حفص بن عمر: (... ـ ٢٤٦ هـ/ ... ـ ٨٦٠ م) حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزديّ. إمام القراءة في عصره. كان ثقة ثبتاً ضابطاً، وهو أوّل من جمع القراءات، وكان ضريراً، توفّي في «رَنْبَويه» من قرى الرّي.

(٣) س: ٢٠ (طه: ٦٣، مك).

(٤) س: ٨٦ (الطّارق: ٤، مك).

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ١٤٣، مد).

(٦) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٧٣، مك).

(٧) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٠٢، مك).

(٨) س: ٦٨ (القلم، ن: ٥١، مك).

(٩) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ١٨٦، مك).

(١٠) صَاحِبَتُهُ: عاتكة بنت زيد الصَّحَابيّة (ـ ٤٠ هـ/ ـ ٦٦٠ م)، وهي عاتكة بنت زيد بن عمرو القرشيّة العدويّة، شاعرة صحابيّة حسناء، من المهاجرات إلى المدينة.

موطن الشّاهد: (إنْ قتلت لَمُسْلِماً).

وجه الاستشهاد: وقوع «إن» مخفّفة من الثّقيلة مهملة؛ لتوافر شروط إهمالها؛ وحكم الإهمال ـ هنا ـ الوجوب.

الرَّابع: **أن تكون زائدة؛ كقوله:** [البسيط]

٢٢ ـ مَا إنْ أَتَيتُ بِشَيءٍ أَنتَ تَكْرَهُهُ [إذَنْ فَلا رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي][١]

وأكثر ما زِيدت بعد «ما» النَّافية، إذا دخلت على جملة فعليَّة كما في البيت، أو اسميّة؛ كقوله: [الوافر]

٢٣ ـ فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ، وَلٰكِنْ مَنَايَانَا ودُولَةُ آخَرِينَا[٢]

وفي هذه الحالة تكفُّ عمل ما الحجازيّة، كما في البيت، وأمَّا قوله: [البسيط]

٢٤ ـ بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَباً وَلا صَرِيفاً وَلٰكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ[٣]

في رواية مَنْ نصب ذهباً وصريفاً، / فخرّج على أنَّها نافية مؤكّدة لـ «ما». [١٠]

وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسميّة؛ كقوله: [الوافر]

٢٥ ـ يُرجِّي المَرءُ مَا إنْ لا يَرَاهُ وتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ[٤]

---

(١) **صاحبه**: النَّابغة الذّبياني؛ وهو أبو ثُمامة، أو أُمامة، زياد بن معاوية بن ضباب الذّبياني الغطفانيّ، شاعر جاهليّ من الطّبقة الأولى، عاش في الحجاز، وكان يحكم بين الشّعراء في سوق عكاظ، وأحد أصحاب المعلّقات؛ له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ١٨ ق. هـ.

موطن الشّاهد: (ما إن أتيت).

وجه الاستشهاد: وقوع «إن» زائدة؛ لتوكيد النَّفي في البيت السَّابق؛ والتّقدير: ما أتيت بشيء أنت تكرهه.

(٢) **صاحبه**: فَرْوَةُ بْنُ مُسَيك، نحو (٣٠ هـ/ ٦٥٠ م)، وهو فروة بن مسيك بن الحارث بن سلمة الغطيفيّ المراديّ، أبو عمر، صَحَابيّ من الولاة.

موطن الشّاهد: (ما إنْ طِبُّنا جبن).

وجه الاستشهاد: وقوع «إن» زائدة بعد «ما» النَّافية؛ ووقوعها بعد «ما» كثير شائع، ومُبطل لعمل «ما» الحجازيّة التي تعمل عمل ليس.

(٣) **صاحبه**: مجهول.

موطن الشّاهد: (ما إن أنتم ذهباً).

وجه الاستشهاد: وقوع «إن» نافية مؤكّدة لـ «ما» الحجازية في رواية من روى «ذهباً» بالنَّصب؛ وأمَّا على رواية الرّفع، فتكون «زائدة» وكافَّة لـ «ما» عن العمل.

(٤) **صاحبه**: جابر بن رَألان الطَّائيّ، أو لإياس بن الأرتّ، ولم أصطد لهما ترجمة وافية.

موطن الشّاهد: (ما إن لا يراه).

وجه الاستشهاد: وقوع «إن» الزَّائدة بعد «ما» الموصولة؛ وحكم وقوعها بعدها جائز ولكنَّه قليل.

وبعد ما المصدريَّة؛ كقوله: [الطَّويل]

٢٦ ـ وَرَجُّ الفَتَى لِلْخَيرِ مَا إنْ رَأَيتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيراً لا يَزَالُ يَزِيدُ(١)

وبعد أَلَا الاستفتاحيّة؛ كقوله: [الطَّويل]

٢٧ ـ أَلا إنْ سَرَى لَيلِي فَبِتُّ كَئِيبَا أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبَا(٢)

وقَبل مَدَّة الإنكار، سمع سيبويه رجلاً يُقال له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أأنا إنيهْ؟ منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك، وزعم ابن الحاجب(٣) أنَّها تُزَادُ بعد لمّا الإيجابيّة، وهو سهو، وإنَّما تلك أنْ المفتوحة.

وزيد على هٰذه / المعاني/[39] الأربعة **معنيان آخران**، فزعم قُطْرُب(٤) **أنها قد تكون بمعنى قد**. كما مرَّ في ﴿إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾(٥)، وزعم الكوفيُّون أنَّها **تكون بمعنى إذْ**، وجعلوا منه ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾(٦)، ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾(٧)، وقولَه عليه الصَّلاة والسّلام: «وإنّا إن شاءَ اللَّهُ

---

[39] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه**: المعلوط القريعيّ، ولم أصطد له ترجمة وافية.
موطن الشّاهد: (ما إنْ رأيته).
وجه الاستشهاد: وقوع «إن» زائدة بعد «ما» المصدريّة؛ وحكم وقوعها بعد «ما» المصدريّة جائز بقلّة.

(٢) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (أَلا إنْ سرى... الخ).
وجه الاستشهاد: وقوع «إن» زائدة بعد «ألا» الاستفتاحيّة؛ وحكم وقوعها بعدها الجواز بقلّة.

(٣) ابن الحاجب: (٥٧٠ ـ ٦٤٦ هـ/ ١١٧٤ ـ ١٢٤٩ م) عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب، فقيه مالكيّ، من كبار علماء العربيّة. كرديّ الأصل. ولد في أسنا بمصر، ومات بالاسكندريّة؛ له (الكافية) في النّحو، و (الشّافية) في الصّرف.

(٤) قُطرب: مُحَمَّد بن المستنير، أبو عليّ النَّحويّ، لازم سيبويه، وأخذ عن عيسى بن عمر، لقَّبه سيبويه بقطرب لبكوره في الطَّلب، وإتيانه إليه بالأسحار؛ والقُطْرُب: دُوَيْبَةٌ تَسعى طولَ اللَّيلِ، لا تفتر؛ له: «الاشتقاق»، و «الأضداد». مات سنة ٢٠٦ هـ.

(٥) س: ٨٧ (الأعلى، ن: ٩، مك).

(٦) س: ٥ (المائدة، ن: ٥٧، مد).

(٧) س: ٤٨ (الفتح، ن: ٢٧، مد).

بكم لاحِقُونَ»(١) ونحو ذلك ممّا الفعلُ فيه محقَّقُ الوقوعِ؛ وقوله:

[الطَّويل]

٢٨ ـ أَتـغـضَـبُ إنْ أُذْنَـا قُـتَـيـبَـةَ حُـزَّتَـا جِهَاراً، ولمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنِ خَازِمِ؟(٢)

قالوا: وليست شرطيّةً؛ لأنَّ الشَّرط مستقبل، وهٰذه القِصَّة قد مضت.

وأجاب الجمهور عن قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ بأنَّه شرط جِيءَ به للتَّهييج والإلهاب؛ كما تقول لابنك: إن كُنْتَ ابني، فَلا تَفْعَلْ كذا.

وعن آية المشيئة(٣) بأنّه تعليم للعباد كيف يتكلّمون إذا أُخبروا عن المستقبل، أو بأن أصل ذٰلك الشَّرط. ثمّ صارَ يُذْكَر للتَّبَرُّك، أو أنَّ المعنى لَتَدْخُلُنَّ جميعاً إن شاء الله ألّا يموتَ منكم أحد قبل الدّخول / وهذا الجواب لا يدفع السُّؤال/ [40] أو أنَّ ذلك من كلام رسول الله ﷺ لأصحابه حين أخبرهم بالمنام فحكى [الله] لنا ذلك[41]، أو من كلام المَلَك الذي أخبره في المنام.

وأمّا البيت فمحمول على وجهين؛ **أحدهما: أن يكون على إقامة السَّبب مُقَام المسبَّب؛ والأصل**: أتغضبُ إن افتخر مفتخرٌ بسبب حزِّ أُذُنَي قتيبة، إذ الافتخارُ بذلك / يكون سبباً للغضب/ [42] ومسبَّباً عن الحزّ. **الثّاني: أن يكون على معنى التَّبيُّن**؛ أي: أتغضَبُ إن تبيَّنَ في المستقبل أنّ أُذُنَي قُتيبة حُزّتا فيما مضى؛ كما قال الآخر:

[40] سقطت من (خ).
[41] في (خ) فحكى ذلك لنا.
[42] سقطت من (خ).

(١) صحيح مسلم، تحق. محمّد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التّراث العربي) ص: ١/٢١٨، ٢/٦٦٩.
وورد في النّسائي، (كتاب عمل اليوم واللّيلة)؛ وفيه:
«السّلام عليكم أهل الدّار من المؤمنين المسلمين، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون».

(٢) **صاحبه**: الفرزدق، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (إنْ أذنا... الخ).
وجه الاستشهاد: وقوع «إن» بمعنى «إذْ» على رأي بعض النّحويّين في رواية من روى البيت بكسر «إن»؛ وهو رأي سيبويه. وقد ردَّ المبرّد كسرها، وأوجب الفتح في هذا البيت؛ والتّقدير: أتغضب من أجل أنّه أُذنا قتيبة حُزّتا؛ أي: من أجل حزّ أذني قتيبة؟!، ثمّ حُذف الجارّ «من» فأتى البيت على الصّورة المذكورة.

(٣) آية المشيئة: هي الآية السّابقة: «لتدخلنّ المسجد الحرام...».

[الطَّويل]

٢٩ ـ إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ ... وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِهِ بُدًّا[(١)]

أي يَتبيَّن أنِّي لم تلدني لئيمة.

وقال الخليل[(٢)] والمبرِّد: **الصَّواب** «أنْ أذنا» بفتح الهمزة / من أن/[43]؛ أي: لأن أُذنا، ثُمّ هي عند الخليل «أن» النَّاصبة، وعند المبرِّد أنَّها «أَن» المخفَّفة من الثَّقيلة.

ويردُّ قولَ الخليل أنَّ أَنِ النَّاصبة، لا يليها الاسمُ على إضمار الفعل، وإنَّما ذلك لأنَّ المكسورة؛ نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[(٣)]. وعلى الوجهين يتخرَّج قول الآخر:

[الكامل]

٣٠ ـ إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَاراً عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[(٤)]

أي: إن يفتخروا بسبب قتلك، أو إن يتبيَّن أَنَّهم قتلوك.

(أَنْ) المفتوحة الهمزة السَّاكنة النُّون

على وجهين: اسم، وحرف.

[أَنْ الاسمية، على وجهين]

والاسم على وجهين: ضمير المتكلِّم في قول بعضهم: «أنْ فعلتُ» بسكون النُّون، والأكثرون على فتحها وَصْلاً، وعلى الإتيان بالألف وقفاً،

---

[43] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه**: زائد بن صعصعة، ولم أصطد له ترجمة وافية.
موطن الشَّاهد: لم يردِ المؤلِّف شاهداً نحويّاً بذاته، وإنَّما أراد استشهاداً معنويّاً؛ وهو إفادة معنى التَّبيين.

(٢) الخليل: (١٠٠ ـ ١٧٠ هـ/ ٧١٨ ـ ٧٨٦ م) الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيديّ من أئمَّة اللُّغة والأدب، واضع علم العروض، وأستاذ سيبويه في النَّحو؛ كان شعث الرأس، فقيراً، شاحب اللَّون؛ له «العين» و «معاني الحروف».

(٣) س: ٩ (التَّوبة، ن: ٦، مد).

(٤) **صاحبه**: ثابت بن قطنة، من شعراء خراسان، وفرسانهم، ذهبت عينه، وكان يحشوها قُطنًا؛ فسمِّي بذلك.
موطن الشَّاهد: لم يذكر المؤلِّف شاهداً نحويّاً، وإنَّما ذكره؛ لتوضيح الشَّاهد المتقدِّم برقم «٢٩».

وضمير المخاطب في قولك: «أنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتمْ، وأنتنَّ» على قول الجمهور: إنَّ الضَّمير هو أنْ، والتَّاء حرف خطاب.

[أَن الحرفيّة على أربعة أوجه]

والحرف على أربعة أوجه:

١ ـ **أحدها: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع**،/ وتقع في موضعين؛ [١١]

أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع؛ نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾(١)، ﴿وَأَن تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾(٢)، ﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾(٣)، ﴿وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾(٤)، وزعم الزَّجَّاج(٥) أنَّ منه: ﴿أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ﴾(٦)؛ أي: خيرٌ لكم، فحذف الخبر، [وقيل: التَّقدير مخافة أن تَبرُّوا، وقيل في ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾(٧): إنَّ ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عمَّا بعده، والجملة خبر عن اسم الله سبحانه، وفي ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾(٨) كذلك، والظَّاهر فيهما أنَّ الأصل: أحقُّ بكذا][44] **والثاني: بعد لفظٍ دالٍّ على معنًى غير اليقين**، فتكون في موضع رفع؛ نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾(٩)، ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾(١٠) الآية، [ونحو: «يعجبني أن تفعل»][45]، ونصب؛ نحو: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾(١١) ﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾(١٢)، ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾(١٣)، وخفض؛ نحو: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾(١٤)، ﴿رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ﴾(١٥) ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾(١٦). ومحتملة لهما؛ نحو: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ

---

[44] سقطت من (خ). [45] سقطت من (خ).

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٨٤، مد). (٢) س: ٤ (النِّساء، ن: ٢٥، مد).

(٣) س: ٢٤ (النُّور، ن: ٦٠، مد). (٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٣٧، مد).

(٥) الزَّجاج: (٢٤١ ـ ٣١١ هـ/ ٨٥٥ ـ ٩٢٣ م) إبراهيم بن السَّريّ بن سهل، عالم بالنَّحو واللُّغة، ولد ومات في بغداد.

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٢٤، مد). (٧) س: ٩ (التَّوبة، ن: ١٣، مد).

(٨) س: ٩ (التَّوبة، ن: ٦٢، مد). (٩) س: ٥٧ (الحديد، ن: ١٦، مد).

(١٠) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١٦، مد). (١١) س: ١٠ (يونس، ن: ٣٧، مك).

(١٢) س: ٥ (المائدة، ن: ٥٢، مد). (١٣) س: ١٨ (الكهف، ن: ٧٩، مك).

(١٤) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٢٩، مك). (١٥) س: ٦٣ (المنافقون، ن: ١٠، مد).

(١٦) س: ٣٩ (الزُّمر، ن: ١٢، مك).

أَن يَغْفِرَ لِي / خَطِيٓـَٔتِي/ [46]﴾[1]؛ أصله: في أن يغفر لي، ومثله: ﴿أَن تَبَرُّواْ﴾[2] إذا قدّر: في أَن تبرّوا، أو لئلّا تبرّوا، وهل المحلُّ بعد حذف الجارّ، جرٌّ أو نصب؟ فيه خلاف، وسيأتي. وقيل: التَّقدير مخافة أن تبرّوا، واختلف في المحلّ من نحو: «عسى زيد أن يقُوم»؛ فالمشهور: أَنَّه نصب على الخبريَّة، وقيل: على المفعوليَّة، وإنَّ معنى «عسيتَ أن تفعل» قاربت أن تفعل، ونُقل عن المبرِّد. وقيل: نُصِبَ بإسقاط الجارّ، أو بتضمين الفعل معنى قارب، نقله ابن مالك عن سيبويه، وإنّ المعنى: دنوت من أن تفعل، أو قاربت أن تفعل، والتَّقدير الأوّل بعيد؛ إذ لم يُذكر هذا الجارّ في وقت، وقيل: رفعٌ على البدل، سدَّ مسدَّ الجزأين، كما سدَّ في قراءة حمزة[3] ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ﴾[4] مسدَّ المفعولين.

و «أنْ» هذه موصولٌ حرفي، وتوصل بالفعل المتصرِّف، مضارعاً كان ـ كما مرّ ـ أو ماضياً؛ نحو: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[5]، ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَـٰكَ﴾[6]، أو أمراً؛ كحكاية سيبويه: «كتبت إليه بأن قم»، هذا هو الصَّحيح.

وقد اختُلِف من ذٰلك في أمرين:

أحدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، والمخالفُ في ذلك ابنُ طاهرٍ[7]، زعم أنَّها غيرها، بدليلين؛ **أحدهما: أنَّ الدَّاخلة على المضارع تخلِّصه للاستقبال**، فلا تدخل على غيره، كالسِّين وسوف، **والثَّاني: أنَّها لو كانت النَّاصبة، لحكم على موضعها بالنَّصب**، كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشَّرطيَّة، ولا قائل به.

والجواب عن الأوَّل: أنَّه منتقضٌ بنون التَّوكيد؛ فإنَّها تخلِّص المضارع

---

[46] زيدت في (خ).

---

(١) س: ٢٦ (الشُّعراء، ن: ٨٢، مك).
(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٢٤، مد).
(٣) حمزة بن حبيب الزَّيات: (٨٠ ـ ١٥٦/ ٧٠٠ ـ ٧٧٣ م) أحد القرّاء السَّبعة، مات بحلوان، كان يجلب الزَّيت من الكوفة إلى حلوان، وكان عالماً بالقراءات.
(٤) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٧٨، مد). (٥) س: ٢٨ (القصص، ن: ٨٢، مك).
(٦) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٧٤، مك).
(٧) ابن طاهر: (. . . ـ ٥٨٠ هـ)، أبو بكر، محمّد بن أحمد بن طاهر الأنصاريّ الإشبيليّ، نَحْويّ مشهور، حافظ بارع، كان يُرحل إليه في العربيَّة، وهو مَوْصُوفٌ فيها بالحذق والنُّبل، وكان صاحبَ اختيارات وآراء، وقد أَخذ عنه ابن خروف.

للاستقبال، وتدخل على الأمر باطّراد واتّفاق، وبأدوات الشَّرط، فإنَّها أيضاً تُخلّصه مع دخولها على الماضي باتّفاق.

وعن الثَّاني: أنّه إنّما حُكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشَّرطيَّة؛ لأنّها أثَّرتِ القلبَ إلى الاستقبال في معناه، فأثّرت الجزم في مَحلِّه، كما أنَّها لمَّا أثَّرت التَّلخيص إلى الاستقبال في معنى المضارع، أثَّرت النَّصب في لفظه.

الأمر الثَّاني: كونها تُوصل بالأمر، والمُخَالِف في ذلك أبو حيَّان[1]، زعم أنَّها لا تُوصل به، وأن كلَّ شَيءٍ سمع من ذلك فـ «أنْ» فيه تَفْسِيريّةٌ، واستدلّ بدليلين؛ **أحدهما: أنّهما إذا قُدِّرا بالمصدر،** فاتَ معنى الأمر، **الثَّاني: أنَّهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً،** لا يصحُّ «أعجبني أن قُمْ» ولا «كرهتُ أن قُمْ» كما يصحّ ذلك مع الماضي، ومع المضارع.

والجواب عن الأول: أنَّ فواتَ معنى الأمريّة في الموصولة بالأمر عند التَّقدير بالمصدر، كَفَوات معنى المضيِّ والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة/ بالمضارع عند التَّقدير المذكور، ثم إنَّه يُسَلِّم مصدريَّةَ أَن المخفَّفة من المشدَّدة مع لزوم [١٢]
مثل ذلك فيها في نحو: ﴿وَٱلْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللهُ عَلَيْهَا﴾[2] إذ لا يُفهم الدُّعاء من المصدر إلَّا إذا كان مفعولاً مطلقاً؛ نحو: سَقْياً ورَعْياً.

وعن الثَّاني: أنّه إنّما امتنع ما ذكره؛ لأنَّه لا معنى لتعليق الإعجاب والكَراهية بالإنشاء، لا لما ذكر، ثُمّ ينبغي له ألّا يسلم مصدريّةَ كي؛ لأنَّها لا تقع فاعلاً، ولا مفعولاً، وإنّما تقع مخفوضة بلام التَّعليل.

ثمّ ممّا يُقْطَع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه: «كتبت إليه بأن قُمْ» وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزّيادة مثلها في قوله: **[البسيط]**

٣١ ـ [هُنَّ الحَرائرُ لا رَبّاتُ أَخْمِرَةٍ سُودُ المحَاجِرِ] لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ[3]

---

(١) أبو حيَّان: (٦٥٤ ـ ٧٤٥ هـ/ ١٢٥٦ ـ ١٣٤٤ م) محمَّد بن يوسف بن عليّ الأندلسيّ، أثير الدِّين، من كبار العلماء بالعربيَّة، والتَّفسير، والحديث، والتَّراجم، واللُّغات.

(٢) س: ٢٤ (النُّور، ن: ٩، مد).

(٣) **صاحبه:** الرّاعي النُّميريّ، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (يَقرأْنَ بالسُّوَرِ).
وجه الاستشهاد: وقوع «الباء» حرف جرٍّ زائداً في هذا الشَّاهد؛ وحكم زيادته ـ هنا ـ الجواز لضرورة الشّعر.

وهذا وهم فاحش؛ لأنَّ حروف الجرّ - زائدةً كانت أو غير زائدة - لا تدخل إلّا على الاسم، أو ما في تأويله.

تنبيه

ذكر بعض الكوفيّين، وأبو عبيدة[(١)] أنَّ بعضهم يجزم بأنْ، ونقله اللّحيانيُّ[(٢)] عن بعض بني صُباح من ضبّة، وأنشدوا / عليه قوله/[47]:

[الطَّويل]

٣٢ - إِذَا مَا غَدَونَا قَالَ وِلدَانُ أَهلِنَا تَعَالَوا إِلى أَنْ يأتِنَا الصَّيدُ نَحْطِبِ[(٣)]

وقوله: [الطَّويل]

٣٣ - أُحَاذِرُ أَنْ تَعلَمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَترُكَهَا ثِقلاً عَليَّ كَمَاهِيَا[(٤)]

وفي هذا نظر، لأنَّ عطف المنصوب عليه، يدلّ على أنَّه مسكَّن للضَّرورة، لا مجزوم.

وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن مُحيْصن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[(٥)] وقول الشَّاعر:

---

[47] سقطت من (خ).

---

(١) أبو عبيدة: (١١٠ - ٢٠٩ هـ/ ٧٢٨ - ٨٢٤ م) معمر بن المثنّى التّيميّ بالولاء البصريّ. من أئمّة العلم بالأدب واللّغة، ولد ومات بالبصرة، وهو من حفّاظ الحديث.

(٢) اللّحياني: هو عليّ بن المبارك، وقيل ابن حازم من بني لحيان بن هذيل، أخذ عن الكسائيّ وأبي عمرو الشّيباني والأصمعي، وأخذ عنه القاسم بن سلّام؛ له كتاب مشهور في النّوادر.

(٣) **صاحبه**: امرؤ القيس بن حجر الكنديّ، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (إلى أن يأتنا).
وجه الاستشهاد: مجيء «أن» المصدريّة حرفاً جازماً للفعل المضارع في هذا البيت؛ وحكم هذا الجزم الشّذوذ.

(٤) **صاحبه**: جميل بُثَينة (- ٨٢ هـ/ - ٧٠١ م)، وهو جميل بن معمر القُضاعيّ، أحد عشّاق العرب المشهورين، أحبَّ بثينة، ونُسب إليها، وهما من قبيلة عُذرة.
موطن الشّاهد: (أن تعلمْ).
وجه الاستشهاد: وقوع فعل «تعلمْ» مجزوماً بعد «أن» المصدريّة، فالظّاهر أنّه مجزوم بها؛ والصّواب: أنّه مُسَكّنٌ لضرورة الوزن الشّعريّ، وليس مجزوماً، وما يرجّح هذا الرّأي انتصاب الفعلين المعطوفين عليه، وهما: فتردّها، وفتترُكَهَا.

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٣٣، مد).

[البسيط]

٣٤ - أن تقرآن على أسماءَ ويحكُما ... مِنّي السَّلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أحَدًا[(١)]

وزَعَم الكوفيّون أنَّ «أنْ» هذه هي المخفَّفة من الثَّقيلة، شذَّ اتِّصالها بالفعل، والصَّواب قول البصريِّين: إنَّها «أن» النَّاصبة، أُهملت حَمْلاً على «ما» أختها المصدريّة، وليس من ذٰلك قوله:

[الطَّويل]

٣٥ - ولا تدفِنَنّي في الفلاةِ فإنَّني ... أخافُ إذا ما مُتُّ أنْ لا أذوقُها[(٢)]

كما زعم بعضهم؛ لأن الخوفَ هنا يقين، فإنْ مُخفَّفة من الثَّقيلة.

[أنْ المخفَّفة من الثَّقيلة]

٢ ـ **الوجه الثَّاني: أن تكون مخفّفة من الثَّقيلة**، فتقع بعد فعل اليقين، أو ما نُزِّل منزلته؛ نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا﴾[(٣)]، ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[(٤)]، ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ / فِتْنَةٌ/ [48]﴾[(٥)] فيمن رفع تكون، وقوله:

---

[48] زيدت في (خ).

---

(١) صاحبه: مجهول.
موطن الشَّاهد: (أن تقرآن).
وجه الاستشهاد: ارتفاع فعل «تقرآن» بعد «أن» المصدريّة النّاصبة لإهمالها حَمْلاً على «ما» المصدريّة، وحكم ارتفاع الفعل بعد «أن» المصدريّة النّاصبة الشّذوذ، كما في هذا البيت.

(٢) **صاحبه:** أبو محجن الثّقفيّ، عمرو بن حبيب (ـ ٣٠ هـ/ـ ٦٥٠ م)، شاعر شريف، وكان قد غلب عليه الشَّراب، فضربه عمر بن الخطّاب حَدًّا، ثُمَّ فرّ والتحق بجيش سعد في القادسيّة بعد أن تاب من شرب الخمر.
موطن الشَّاهد: (أنْ لا أذوقُها).
وجه الاستشهاد: وقوع «أنْ» مُخَفَّفةَ من الثّقيلة؛ لأنّها سبقت بالخوف الذي أُجري مُجرى التّعيين؛ لِتَيَقُّن المخوف؛ وهو ما ذَهب إليه سيبويه، والأخفش، خِلافاً لمن زعم غير ذلك.

(٣) س: ٢٠ (طه، ن: ٨٩، مك).

(٤) س: ٧٣ (المزّمّل، ن: ٢٠، مك).

(٥) س: ٥ (المائدة، ن: ٧١، مد).

[الكامل]

٣٦ - زَعَمَ الفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مِرْبَعاً أَبْشِرْ بِطُولِ سَلامَةٍ يَا مِرْبَعُ[١]

و «أنْ» هٰذه ثُلاثيّة الوضع، وهي مصدريَّة أيضاً، وتنصب الاسم، وترفع الخبر، خلافاً للكوفيِّين، زعموا أنّها لا تعمل شيئاً، وشرطُ اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً، وربّما ثبت؛ كقوله:

[الطّويل]

٣٧ - فَلَوْ أَنْكِ فِي يَومِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ[٢]

وهو مختصٌّ بالضّرورةِ على الأَصَحِّ، وشرط خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده، إلّا إذا ذُكر الاسم، فيجوز الأمران؛ وقد اجتمعا في قوله:

[المتقارب]

٣٨ - بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مُرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا[٣]

[أن المفسّرة]

٣ - **الثَّالث: أن تكون مفسِّرة بمنزلة «أي»**؛ نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾[٤]، ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾[٥] وتحتمل المصدريَّة بأن يُقدَّر قبلها حرف

---

(١) **صاحبه**: جرير بن عطيّة، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (زعم... أن سيقتلُ).
وجه الاستشهاد: وقوع «أن» مُخَفَّفةً من الثّقيلة بعد فعل «زَعَم» الذي نُزّل منزلة التّعيين؛ وحكم وقوعها في هذه الحال كثير شائع.

(٢) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (فلو أَنْكِ... سألتني).
وجه الاستشهاد: وقوع «أن» مُخَفَّفَة من الثَّقيلة؛ ومجيء اسمها ضميراً ظاهراً في الكلام، وهو «الكاف»؛ وحكم إظهاره - هنا - الضّرورة؛ لأنّه يأتي على الأغلب ضمير الشّأن المحذوف، كما سبق.

(٣) **صاحبته**: نُسِبَ هذا البيت إلى جنوب بنت العجلان بن عامر الهُذَلِيّة، وهي شاعرة جاهليّة.
موطن الشّاهد: (بأنك ربيعٌ)، (بأنكَ تكونُ الثّمالا).
وجه الاستشهاد: مجيء اسم «أن» المخفَّفة من الثَّقيلة مذكوراً في الكلام في الموضعين، ومجيءُ خبر «أن» المخفّفة مُفْرَداً في الموضع الأوّل، وجملة في الموضع الثّاني، ومعلوم أنَّ اسم «أن» المخفَّفة، يكون - في الغالب - ضمير شأن محذوفاً؛ وذِكره - هنا - شاذٌّ، أو ضرورةٌ، كما أسلفنا في المثال السّابق.
وأمّا مجيء الخبر مُفرداً في الموضع الأوّل «ربيعٌ» ففيه شذوذ ثانٍ عند سيبويه، وابن الحاجب؛ لأنَّ مذهبهما أن يأتي خبر «أن» المخفَّفة جملة، وليس مُفرداً.

(٤) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٢٧، مك). (٥) س: ٧ (الأعراف، ن: ٤٣، مك).

الجرّ، **فتكون في الأوَّل «أن» الثُنائِيَّة**؛ لدخولها على الأمر، **وفي الثَّانية المخفَّفة من الثَّقيلة**؛ لدخولها على الاسميّة.

وعن الكوفيِّين إنكار «أَن» التَّفسيريّة البتة، وهو / عندي/[49] [مُتَّجه][50]؛ لأنَّهُ إذا قيل «كتب إليه أن قم»، لم يكن «قم» نفسَ «كتبت»/ كما كان الذَّهَبُ [١٣]
نفس العسجد في قولك: هذا عسجدٌ أي ذهبٌ؛ ولهذا، لو جئت بـ «أي» مكان «أن» في المثال لم تجده مَقْبُولاً في الطَّبع.

[شروط أن التَّفسيريّة]

ولها عند مثبتها شروط:

أحدها: أن تُسبق بجملة؛ فلذلك، غُلِّط من جعل منها ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾(١).

والثَّاني: أن تتأخر عنها جملة؛ فلا يجوز «ذكرت عسجداً أنْ ذهباً» بل يجب الإتيان بأي أو ترك حرف التَّفسير، ولا فرق بين الجملة الفعليّة ـ كما مَثَّلْنا ـ والاسميّة؛ نحو: «كتبت إليه أنْ ما أنت وهذا».

والثَّالث: أن يكون في الجملة السَّابقة معنى القول، كما مرَّ؛ ومنه: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾(٢) إذ ليس المراد بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنَّه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف، بل الاستمرار على الشَّيء.

وزعم الزَّمخشريّ أنَّ التي في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾(٣) مفسَّرة، وردَّهُ أبو عبد الله الرّازي(٤) بأنَّ قبله ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ والوحي هنا إلهام باتِّفاق، وليس في الإلهام معنى القول، قال: إنَّما هي مصدريّة؛ أي: باتّخاذ الجبال بيوتاً.

---

[49] سقطت من (خ). [50] زيدت في (خ).

---

(١) س: ١٠ (يونس، ن: ١٠، مك). (٢) س: ٣٨ (ص، ن: ٦، مك).
(٣) س: ١٦ (النَّحل، ن: ٦٨، مك).
(٤) الرَّازي: (٥٤٤ ـ ٦٠٦ هـ/ ١١٥٠ ـ ١٢١٠ م) محمَّد بن عمر البكري، فخر الدِّين الرَّازي قُرَشيّ النسب، مولده في الرَّي. توفِّي في هراة، وكان يحسن الفارسيَّة، وهو إمام مُفَسِّر؛ له «مفاتيح الغيب»، وله شعر بالعربيَّة والفارسيَّة، وكان واعظًا.

والرَّابع: ألّا يكون في الجملة السَّابقة أحرف القول؛ فلا يُقَال «قلت له أن افْعَلْ» وفي شرح «الجملَ الصَّغير» لابن عصفور، أنَّها قد تكون مُفَسِّرة بعد صريح القول، وذكر الزَّمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[1] أنَّه يجوز أن تكون مفسّرة للقول على تأويله بالأمر؛ أي: ما أمرتُهم إلّا بما أمرتني به أن اعبدوا الله، وهو حسن، وعلى هذا، فيقال في هذا الضَّابط: ألّا يكون فيها حروف القول إلّا والقول مُؤوَّل بغيره، ولا يجوز في الآية أن تكون مفسّرة لأمرتني؛ لأنّه لا يصحُّ أن يكون ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ مقولاً لله تعالى؛ فلا يصحّ أن يكون تفسيراً لأمره؛ لأنَّ المفسَّر عينُ تفسيره، ولا أن تكون مصدريّة، وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به ولا بدلاً من ما. **أمّا الأوّل**: فلأنَّ عطف البيان في الجوامد بمنزلة النَّعت في المشتقات، فكما أنَّ الضّمير، لا يُنعت كذلك لا يُعطَفُ عليه عطف بيان. ووهِم الزّمخشريُّ، فأجاز ذلك ذُهُولاً على هٰذه النُّكتة. وممّن نصَّ عليها من المتأخِّرين أبو محمّد ابن السِّيد[2]، وابن مالك؛ والقياس معهما في ذلك، **وأمّا الثّاني**: فلأنَّ العبادة، لا يعمل فيها فعل القول. نعم، إنْ أُوِّل القول بالأمر، كما فعل الزَّمخشريُّ في وجه التَّفسيريَّة جاز، ولكنّه قد فاته هٰذا الوجه ـ هنا ـ فأطلق المنع.

فإن قيل: لعلَّ امتناعه من إجازته لأنّ «أَمَرَ» لا يتعدّى بنفسه إلى الشَّيء المأمور به إلّا قليلاً؛ فكذا ما أُوِّل به.

قلنا: هذا لازم له على توجيهه التَّفسيريّةَ، ويصحّ أن يقدّر بدلاً من الهاء في «به». ووهِمَ الزَّمخشريُّ فمنع ذلك ظناً منه أنَّ المبدل منه في قُوّة السَّاقطِ فتبقى الصِّلة بلا عائد، والعائد موجود حِسّاً، فلا مانع.

والخامس: ألّا يدخل عليها جارٌّ؛ فلو قلت «كتبت إليه بأن افعل» كانت مصدريَّة.

مسألة

[١٤] / إذا ولي «أن» الصَّالحة للتَّفسير مضارعٌ معه «لا»؛ نحو: «أشرت إليه أن لا تفعل» جاز رفعه على تقدير لا نافيةً، وجزمه على تقديرها ناهيةً، وعليهما

---

(١) س: ٥ (المائدة، ن: ١١٧، مد).

(٢) عبد الله بن محمّد بن السِّيد البطليوسيّ (٤٤٤ ـ ٥٢١ هـ/ ١٠٥٢ ـ ١١٢٧ م) من علماء اللّغة والأدب. ولد في بطليوس، ونشأ فيها، ومات في بَلَنْسِية؛ من آثاره: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، وشرح الموطّأ.

فـ «أنْ» مُفَسِّرة، ونصبه على تقدير لا نافيةً وأن مصدريّةً، فإن فُقِدت «لا» امتنع الجزم، وجاز الرَّفع والنَّصب.

[أن الزَّائدة وأوجه مجيئها]

٤ ـ والوجه الرَّابع: **أن تكون زائدة**؛ ولها أربعة مواضع:

أحدها: ـ وهو الأكثر ـ أن تقع بعد لمَّا التَّوقيتيَّة؛ نحو: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾(١).

والثَّاني: أن تقع بين «لو» وفعل القسم، مذكوراً؛ كقوله: [الطَّويل]

٣٩ ـ فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ التَقَيْنَا وَأَنْتُمُ ... لَكَانَ لَكُمْ يَومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ(٢)

أو متروكاً؛ كقوله: [الوافر]

٤٠ ـ أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَو كُنْتَ حُرّاً ... وَمَا بِالحُرِّ أَنتَ ولا العَتِيقِ(٣)

هذا قول سيبويه وغيره، وفي مُقَرَّب ابن عصفور: أنَّها في ذلك حرف جِيء به لربط الجواب بالقسم، ويبعده أنَّ الأكثر تركُها، /والحروف/[51] الرَّابطة ليست كذلك.

---

[51] سقطت من (خ).

---

(١) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٣٣، مك).

(٢) **صاحبه**: المسيّب بن علس، واسمه زهير، وهو خال الأعشى، من بني ضبّة بن ربيعة بن نزار، ولم يدرك الإسلام، ولا عقب له، مات مسموماً على الأرجح.
موطن الشَّاهد: (فأقسم أن لو...).
وجه الاستشهاد: مَجيءُ «أن» زائدة؛ لوقوعها بين «لو» وفعل القسم المذكور في الكلام؛ ووقوعها زائدةً يفيد معنى التَّوكيد ليس أكثر.

(٣) **صاحبه**: مجهول.
العتيق: معطوفٌ على لفظ «الحُرّ» مجرور مثله.
موطن الشَّاهد: (أما والله أن لو... الخ).
وجه الاستشهاد: مجيء «أن» زائدةً مفيدة للتَّأكيد؛ لوقوعها بين «لو» وفعل القسم المُقدَّر المتروك؛ لأنّ التّقدير؛ أقسم بالله أن لو... والقول بزيادتها لسيبويه، وقال في موضع آخر: هي بمنزلة لام القسم الموطّئة. وذكر أبو حيّان وجهًا آخر؛ وهو كونها المخفّفة من الثّقيلة الموصولة بـ «لو» كما في قوله تعالى: ﴿**وأن لو استقاموا**﴾.

والثّالث: ـ وهو نادر ـ أن تقع بين الكاف ومحذوفها؛ كقوله: [الطّويل]

٤١ ـ **وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ**(١)

في رواية من جرّ الظّبية.

والرّابع: بعد إذا؛ كقوله: [الطّويل]

٤٢ ـ **فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعاطِي يَدٍ في لُجَّةِ المَاءِ غَامِرُ**(٢)

وزعم الأخفش أنّها تُزادُ في غير ذٰلك، وأنّها تنصب المضارع كما تجرّ مِن والباء الزّائدتان الاسمَ، وجعل منه ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدۡ﴾(٣)، ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾(٤). وقال غيره: هي في ذلك مصدريّة، ثُمّ قيل: ضمّن «ما لنا» معنى ما منعنا، وفيه نظر؛ لأنّه لم يثبت إعمال الجارّ والمجرور[52] في المفعول به، ولأنّ الأصل ألّا تكون «لا» زائدة، **والصّواب** قول بعضهم: إنّ الأصل وما لنا في أن لا نفعل كذا، وإنّما لم يجز للزّائدة أن تعمل؛ لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولها على الحرف، وهو «لو» و «كأنّ» في البيتين، وعلى الاسم وهو ظَبْيَة في البيت السّابق، بخلاف حرف الجرّ الزّائد؛ فإنّه كالحرف المُعَدّىٰ في الاختصاص بالاسم؛ فلذلك عمل / فيه/[53].

---

[52] في (خ): إعمال الجملة. [53] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه**: هناك شكٌّ في نسبة هذا البيت؛ فمنهم من نسبه إلى باغت اليَشكُرِيّ أو (باعث)، وبعضهم نسبه إلى كعب بن أرقم بن علباء اليشكُريّ.
موطن الشّاهد: (كأنْ ظَبيةٍ).
وجه الاستشهاد: وقوع «أن» زائدة بين «الكاف» ومجرورها «ظبية» في رواية الجرّ؛ وحكم الزّيادة ـ هنا ـ نادر، أو شاذّ.

(٢) **صاحبه**: أوس بن حجر (٩٨ ـ نحو ٢ ق. هـ/ ٥٣٠ ـ نحو ٦٢٠ م)، وهو أوس بن حجر بن مالك التّميمي، أبو شُريحٍ، كان كثير الوصف لمكارم الأخلاق، وهو من كبار شعراء الجاهليّة، عُمّر طويلاً، ولم يدركِ الإسلام، وهو زوج أمّ زهير بن أبي سُلمى، وكان زهير راوية لشعره.
موطن الشّاهد: (حتى إذا أنْ كأنّه).
وجه الاستشهاد: مجيء «أن» زائدة؛ لوقوعها بعد «إذا» وحكم زيادتها ـ هنا ـ نادر أو شاذّ.

(٣) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ١٢، مك). (٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٤٦، مد).

[أن الزّائدة تُفيد التّوكيد]

مسألة

ولا معنى لـ «أنْ» الزَّائدة غير التَّوكيد كسائر الزَّوائد، قال أبو حيَّان: وزعم الزَّمخشريّ: أنّه ينجرّ مَعَ التّوكيد معنى آخر؛ فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾(١): دخلت أنْ في هٰذه القصّة، ولم تدخل في قصّة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾(٢) تنبيهاً وتأكيداً على أن «الإساءة» كانت تعقُب المجيء، فهي موكّدة / في قصّة لوط/ [54] للاتصال واللُّزوم، ولا كذلك في قصّة إبراهيم؛ إذ ليس الجواب فيها كالأوّل، وقال الشَّلوبين: لمّا كانت «أنْ» للسّبب في «جئت أن أعطي»؛ أي: للإعطاء، أفادت ـ هنا ـ أنّ الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه، وكذلك في قولهم: «أما والله أن لو فعلتَ لفعلتُ» أكَّدت «أنْ» ما بعد «لو» وهو السَّبب في الجواب، وهذا الذي ذكراه لا يعرفه كبراء النَّحويِّين، انتهى.

والذي رأيته في كلام الزَّمخشريّ في تفسير سورة العنكبوت ما نصّه: «أنْ» صلة أكّدت وجود الفعلين مرتّباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين، لا فاصل بينهما، كأنّهما وُجدا في جزء واحد من الزّمان، كأنّه قيل: لمّا أحسَّ بمجيئهم فاجأته المَسَاءة من غير ريث، انتهى. والرَّيث: البطء، وليس في كلامه تعرّض للفرق بين القصّتين/ كما نُقِل عنه، ولا كلامه مخالف لكلام [١٥]
النّحويِّين؛ لإطْبَاقِهم على أَنَّ الزَّائد يُؤَكّد معنى ما جيء به لتوكيده[55]، و «لمَّا» تفيد وقوع الفعل الثَّاني عقب الأوّل، وترتّبه عليه، فالحرف الزّائد يؤكّد ذلك. ثم إنَّ قصّة الخليل التي فيها ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ ليست في السّورة التي فيها ﴿سِيٓءَ بِهِمْ﴾، بل في سورة هود، وليس فيها «لمّا». ثُمَّ كيف يتخيّل أنَّ التّحيّة تقع بعد المجيء ببطء؟ وإنّما يحسن اعتقادنا تأخّر الجواب في سورة العنكبوت، إذ الجواب فيها: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾، ثُمَّ إن التَّعبير بـ «الإساءة» لحن؛ لأنَّ الفعل ثلاثيّ كما نطق به التَّنزيل، **والصَّواب**: «المَسَاءة»، وهي عبارة الزَّمخشريّ.

---

[54] سقطت من (خ). [55] في (خ) لتأكيده.

---

(١) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٣٣، مك). (٢) س: ١١ (هود، ن: ٦٩، مك).

وأمّا ما نقله عن الشَّلوبين فمُعْتَرَضٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّ المفيد للتَّعليل في مثاله إنَّما هو لام العِلَّة المقدَّرة لا «أنْ».

والثاني: أنَّ أنْ في المثال مصدرية، والبحث في الزَّائدة.

تنبيه

[معانٍ أخرى لـ «أنْ»]

وقد ذُكر لِـ «أنْ» معانٍ **أربعة** أخر:

أحدها: الشَّرطية كإنْ المكسورة، وإليه ذهب الكوفيّون، ويُرجِّحه عندي أمور:

أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحلّ الواحد، والأصل التَّوافق؛ فقُرِىء بالوجهين قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾[1]، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾[2]، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾[3] وقد مضى أنَّه روي بالوجهين قوله:

[الطَّويل]:

٤٣ ـ أَتَـغْـضَـبُ أَنْ أُذْنَـا قُـتَـيْـبَـةَ حُـزَّتَـا ....[4]

الثَّاني: مجيء الفاء بعدها كثيراً؛ كقوله:

[البسيط]

٤٤ ـ أَبَـا خُـراشَـةَ أَمَّـا أَنـتَ ذَا نَـفَـرٍ فَـإنَّ قَـومِيَ لـم تَـأْكُـلْـهُـمُ الـضَّـبُـعُ[5]

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٨٢، مد). (٢) س: ٥ (المائدة، ن: ٢، مد).

(٣) س: ٤٣ (الزّخرف: ٥، مك).

(٤) **صاحبه**: الفرزدق، وقد مرَّت ترجمته.

موطن الشَّاهد: (إنْ).

وجه الاستشهاد: مجيء «إن» بالكسر: شرطيّة على رواية كسر همزة «إن».

(٥) **صاحبه**: العبَّاس بن مرداس (... ـ نحو ١٨ هـ/ ... ـ نحو ٦٣٩ م) وهو ابن مرداس ابن أبي عامر السَّلميّ، أبو الهيثم، شاعر فارس من مُضر، أدرك الإسلام، وأسلم، أمّه الخنساء الشَّاعرة.

موطن الشَّاهد: (أمّا أنت... فإنَّ).

وجه الاستشهاد: استشهد المصنِّف بهذا البيت على مجيء «أن» مصدريّة شرطيّة، وهي مفتوحة الهمزة؛ وهو مذهب الكوفيّين، ويرجّحه ـ عند ابن هشام ـ وقوع الفاء في جوابها.

الثَّالث: عطفها على إن المكسورة في قوله: [البسيط]

٤٥ ـ إمَّا أَقمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً فَاللَّهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ(١)

الرّواية بكسر إن الأُولى وفتح الثَّانية، فلو كانت المفتوحة مَصدريَّةً؛ لزم عطف المفرد على الجملة، وتَعَسَّف ابن الحاجب في توجيه ذلك، فقال: لمَّا كان معنى قولك: «إن جئتني أكرمتك»، وقولك «أكرمك لإتيانك إيَّاي» واحداً صَحَّ عطف التَّعليل على الشَّرط في البيت؛ ولذلك؛ تقول: «إن جئتني، وأحسنت إليّ أكرمتك» ثمّ تقول: «إن جئتني، ولإحسانك إليّ أكرمتك»، فتجعل الجواب لهما، انتهى.

وما أَظنُّ أنَّ العرب، فاهت بذلك يوماً ما.

المعنى الثَّاني: كإن المكسورة أيضاً؛ قاله بعضهم في / قوله تعالى/ [56] ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾(٢). وقيل: إنَّ[57] المعنى ولا تؤمنوا بأن يُؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم من الكتاب إلَّا لمن تبع دينكم، وجملة القول اعتراض.

الثَّالث: معنى إذْ كما تقدَّم عن بعضهم في إن المكسورة؛ وهذا قاله بعضهم في: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾(٣)، ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟﴾(٤) وقوله: [الطَّويل]

٤٦ ـ أَتَغْضَبُ أَنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا ....(٥)

---

[56] سقطت من (خ). [57] في (خ): إنّما.

---

(١) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشَّاهد: (إمّا أَقَمْتَ، وأمّا أَنتَ مُرْتَحِلا).
وجه الاستشهاد: استشهد ابن هشام بهذا البيت على عطف «أن» المفتوحة الشّرطية على «إن» الشّرطية الجازمة؛ وفي ذلك دلالة على إتيانها بمعناها؛ أي: في إفادة الشَّرط.

(٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ٧٣، مد). (٣) س: ٥٠ (ق، ن: ٢، مك).

(٤) س: ٦٠ (الممتحنة، ن: ١، مد).

(٥) **صاحبه**: الفرزدق، وقد مرَّت ترجمته.
موطن الشَّاهد: (أنْ).
وجه الاستشهاد: استشهد المصنّف بهذا البيت على مجيء «أن» بمعنى «إذْ» على رأي بعض النّحاة؛ والصّواب: أنّها مصدريّة، وقبلها لام تعليليّة مقدّرة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

والصَّواب: أنَّها في ذٰلك كلِّه مصدريَّة، وقبلها لام العلَّة مقدَّرة.

والرَّابع: أن تكون بمعنى لئلّا؛ قيل به في: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ﴾[1] وقوله:

[الوافر]

٤٧ ـ نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا القِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا[2]

والصَّواب: أنَّها مصدريّة؛ والأصل، كراهيّة أن تضلّوا، ومخافة أن تشتمونا، وهو قول البصريّين. وقيل: هو على إضمار لام قبل أنْ و «لا» بعدها، وفيه تعسُّف.

(إنَّ) المكسورة المُشَدَّدة
[ولها وجهان]

أحدهما: أن تكون حرف توكيدٍ، تنصب الاسم، وترفع الخبر، قيل: وقد تنصبهما في لغة؛ // كقوله:

[الطَّويل]

٤٨ ـ إذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً؛ إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا[3]

وفي الحديث: «إنَّ قعرَ جهنَّمَ سبعينَ خَريفاً»[4] وقد خُرِّج البيت على

---

(١) س: ٤ (النِّساء، ن: ١٧٦، مد).

(٢) صاحبه: عمرو بن كلثوم (. . . ـ نحو ٤٠ ق هـ/ . . . ـ نحو ٥٨٤ م)، وهو عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب جاهليّ قديم، وهو قاتل عمرو بن هند ملك الحيرة، من شعراء الطَّبقة الأولى.
موطن الشَّاهد: (أن تشتمونا).
وجه الاستشهاد: استشهد المؤلّف بهذا البيت على مجيء «أن» بمعنى « لئلّا » على رأي الكوفيِّين، واستقبحه؛ والصّواب؛ أنّها مصدريّة؛ والتّقدير: مخافة شتمنا.

(٣) صاحبه: نُسب هذا البيت إلى عُمر بن أبي ربيعة، وقد مرّت ترجمته، وهو غير موجود في ديوانه.
موطن الشَّاهد: (إنَّ حرّاسنا أُسْدَا).
وجه الاستشهاد: مجيء «إنَّ» ناصبة المبتدأ والخبر على لغة قليلة الاستعمال؛ وحكم إعمالها النَّصب في المبتدأ والخبر معًا الشُّذوذ.

(٤) لم ترد هذه الرّواية في الصّحاح، وجاء في التَّرغيب:
«عن أبي موسى الأشعريّ ـ رضي الله عنه ـ عن النَّبي ـ ﷺ ـ قال لو أنّ حجراً قُذف به في جهنَّم لهوى سبعين خريفاً قبل أن يبلغ قعرها» التَّرغيب والتَّرهيب، للمنذريّ؛ تحق: محيي الدّين مستو، وسمير العطار (دمشق: دار ابن كثير، ١٩٩٣): ٤/٣٦٨.
وروي عن أنس، ومعاذ بروايتين مختلفتين.

الحاليّة وأنَّ الخبر محذوف؛ أي: تلقاهم أُسْدَاً، والحديث على أنَّ القعر مصدر «قَعَرْت البئر» إذا بلغت قَعْرَها، وسبعين ظرف؛ أي: إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاماً.

وقد يرتفع بعدها المبتدأ، فيكون اسمها ضمير شأنٍ محذوفاً؛ كقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «**إنَّ من أشدّ النّاس عذاباً يوم القيامةِ الْمُصَوِّرُون**»[1]. الأصل: إنَّه أي الشَّأن؛ كما قال:

[الخفيف]

٤٩ - **إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمَاً يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ**[2]

وإنَّما لم تُجْعَلْ «مَنْ» اسمها؛ لأنَّها شرطيَّة، بدليل جزمها الفعلين، والشَّرط له الصَّدْر؛ فلا يعمل فيه ما قبله.

وتخريجُ الكسائيّ الحديثَ على زيادة «من» في اسم إنّ يأباه غيرُ الأخفش من البصريِّين؛ لأنَّ الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصحِّ؛ والمعنى أيضاً يأباه؛ لأنَّهم، ليسوا أشدَّ عذاباً من سائر النَّاس.

وتُخَفَّف فتَعمل قليلاً، وتُهمَل كثيراً. وعن الكوفيِّين أَنَّها لا تُخفَّف، وأَنَّه إذا قيل: «إنْ زيدٌ لمنطلق» فـ «إن» نافية، واللاَّم بمعن إلاّ، ويردّه أَنَّ منهم من يُعمِلُها مع التَّخفيف، حكى سيبويه: «إنْ عمراً لمنطلق»، وقرأ الحرميّان وأبو بكر ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[3].

---

(١) الحديث في صحيح مسلم كتاب تحريم تصوير صورة الحيوان:
«قال رسول الله ﷺ: أشدّ النَّاس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون» وفي رواية أخرى: إنّه من أشد أهل النار عذاباً...
صحيح مسلم: ٣/ ١٦٧، وسنن النَّسائي: ٥/ ٥٠٤، ومسند أحمد: ٣/ ٤٨٥.

(٢) **صاحبه**: الأخطل (١٩ ـ ٩٠ هـ/ ٦٤٠ ـ ٧٠٨م)، وهو غياث بن غوث بن الصَّلت، وهو من بني تغلب، ويكنى أبا مالك، شاعر مصقول الألفاظ، حسن الدِّيباجة؛ وفي شعره إبداع، نشأ على المسيحيَّة في أطراف الحيرة بالعراق، واتَّصل بالأمويِّين، فكان شاعرهم.
موطن الشَّاهد: (إنَّ من يدخل... الخ).
وجه الاستشهاد: مجيء اسم «إنَّ» ضمير الشَّأن المحذوف؛ والتَّقدير: إنَّه: أي: الشَّأنُ؛ وحكم مجيء اسمها ضمير شأن محذوف جائز للضَّرورة.

(٣) س: ١١ (هود، ن: ١١١، مك).

الثَّاني: أن تكون حرف جوابٍ بمعنى نعم؛ خلافاً لأبي عُبيدة، استدلَّ المثبتون بقوله:

[مجزوء الكامل]

٥٠ - وَيَــقُــلْــنَ: شَــيْــبٌ قَــدْ عَــلا ... كَ، وَقَـدْ كَـبِـرْتَ، فَـقُـلْـتُ: إنَّـهْ[(١)]

ورُدَّ بأنّا لا نسلِّم أنَّ الهاء للسَّكت، بل هي ضميرٌ منصوب بها، والخبر محذوف؛ أي: إنَّه كذلك، **والجيِّد** الاستدلال بقول ابن الزُّبَير[(٢)] - رضي الله عنه - لمن قال: «لَعنَ اللَّهُ ناقةً حملتني إليك»: «إنّ وَرَاكِبَهَا»؛ أي: نعم، ولعنَ راكبها؛ إذْ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً.

وعن المبرِّد أنَّه حَمَل علىٰ ذلك قراءةَ من قرأ ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[(٣)]، واعترُض **بأمرين؛ أحدهما: أنَّ مجيء «إنّ» بمعنى «نعم» شاذّ**، حتى قيل: إنَّه لم يثبت. **والثَّاني: أنَّ اللَّام لا تدخل في خبر المبتدأ**، وأُجيب عن هذا بأنَّها لامٌ زائدة، وليست للابتداء، أو بأنَّها داخلة على مبتدأ محذوف؛ أي: لهما ساحران، أو بأنَّها دخلت بعد إنّ هذه لشبهها بإنْ المؤكِّدة لفظاً، كما قال:

[الطَّويل]

٥١ - وَرَجِّ الـفَـتَـى لِـلْـخَـيْـرِ مَـا إنْ رَأَيْـتَـهُ ... عَـلَـى الـسِّـنِّ خَـيْـراً لا يَـزَالُ يَـزِيـدُ[(٤)]

فزادَ «إنْ» بعد ما المصدريّة؛ لشبهها في اللَّفظ بما النَّافية. **ويضعف**

---

(١) **صاحبه**: عبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات (نحو ٨٥ هـ/ نحو ٧٠٤ م)، وهو عبيد الله بن قيس الرُّقَيّات بن شريح بن مالك، شاعر قريش في العصر الأمويّ، وكان شاعراً غزِلاً، ولقِّب بالرُّقَيّات؛ لأنَّه تغزّل بثلاث نسوة؛ كلّ واحدة منهنّ اسمها رُقيّة.
موطن الشَّاهد: (إنَّه).
وجه الاستشهاد: مجيء «إن» حرف جواب بمعنى «نعم» خلافاً لمن أنكر ذلك، ويقوّيه قول ابن الزُّبير: «إنَّ وراكبها» جواباً لمن قال: لعن الله ناقة حملتني إليك؛ لأنَّنا لو اعتبرنا «إنَّ» حرفاً مشبَّهاً بالفعل؛ لاقتضى ذلك حذف الاسم والخبر معًا؛ وهذا غير جائز باتّفاق.

(٢) عبد الله بن الزُّبير (١ - ٧٣ هـ/ ٦٢٢ - ٦٩٢ م)، هو عبد الله بن الزُّبير بن العوّام، فارس قريش، وأوّل مولود في المدينة بعد الهجرة، بُويع بالخلافة سنة ٦٤ هـ، بعد موت يزيد.

(٣) س: ٢٠ (طه، ن: ٦٣، مك).

(٤) **صاحبه**: المعلوط القريعي، وقد مرَّت ترجمته.
موطن الشَّاهد: (إن).
وجه الاستشهاد: زيادة «إن» بعد «ما» المصدريّة لشبهها في اللَّفظ بـ «ما» النّافية.

الأوَّل: أنَّ زيادةَ اللاَّم في الخبر خاصَّةٌ بالشِّعر، والثَّاني: أنَّ الجمع بين لام التَّوكيد، وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين. وقيل: اسم إنّ ضمير الشَّأن، وهذا أيضاً ضعيف؛ لأنَّ الموضوع لتقوية الكلام لا يُناسبه الحذف، والمسموع من حذفهِ شاذٌ إلَّا في باب أنّ المفتوحة إذا خُفِّفت، فاستسهلوهُ؛ لوروده في كلام ، بُني على التَّخفيف؛ فحذف تبعاً لحذف النُّون، ولأنَّه لو ذُكر لوجب التَّشدِّيد؛ إذ الضَّمائر تَردُّ الأشياء إلى أصولها. ألا ترى أنَّ من يقول: لَدُ، ولم يكُ، ووالله، يقول: لدُنْكَ، ولم يَكُنْهُ، وبِكَ لأفعلَنَّ، ثمّ يَرِدُ إشكالُ دخول اللاَّم. وقيل: هذان اسمها، ثُمّ اختلف، فقيل: جاءت على لغة بَلْحارث بن كعب في إجراء المثنّى بالألف دائماً؛ [[كقوله:

[الرَّجز]

٥٢ -[إِنَّ أَبَــاهَـــا وَأَبَـــا أَبَـــاهَـــا] قَـدْ بَـلَـغَـا فِـي الـمَـجْـدِ غَـايَـتَـاهَـا[1]

واختار هذا الوجهَ ابنُ مالكٍ، وقيل: «هذان» مَبْنِيٌّ لدلالته على معنى الإشارة، وإنَّ قول الأكثرين: «هٰذين» جرّاً ونصباً ليس إعراباً أيضاً، واختاره ابن الحاجب، قلت: وعلى هذا فقراءة «هٰذان» أقْيَسُ؛ إذ الأصل في المبنيّ ألَّا تختلف صِيَغُهُ، مع أنَّ فيها مناسبةً لألف ساحران، وعكسه الياء في ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾[2] فهي ـ هنا ـ أرجح؛ لمناسبة ياء «ابنتيَّ»، وقيل: لمَّا اجتمعت ألف هذا وألف التَّثنية في التَّقدير، قَدَّر بعضُهم سقوط ألف التَّثنية، فلم تقبل ألف «هذا» التَّغيير.

تنبيه
[مجيء، إنَّ فعلاً]

تأتي «إنّ» **فعلاً ماضياً** مسنداً لجماعة المؤنَّث من الأين ـ وهو التَّعب ـ تقول «النِّساء إنَّ»؛ أي: تَعِبْنَ، أو من آن بمعنى قَرُبَ، أو مسنداً لغيرهن، على

---

(١) **صاحبه**: نسب البيت إلى رؤبة بن العجّاج، ونسب أيضاً إلى أبي النَّجم العجليّ، ونسبه آخرون إلى رجل من بني الحارث بن كعب القحطانيَّة.
موطن الشَّاهد: (غايتاها).
وجه الاستشهاد: مجيء لفظة«غايتاها» مفعولاً به؛ وهي مثنًى؛ ومعلوم أنَّ علامة نصب المثنّى الياء؛ غير أنَّ الشَّاعر، أتى بها على لغة من يُعامل المثنّى معاملة الاسم المقصور، حيث تكون علامة الرَّفع والنَّصب والجرّ مقدّرة على الألف؛ وهذه اللّغة مرجوحة؛ **والأرجح**: أن تأتي: «غايَتَيها» على لغة الجمهور المشهورة.

(٢) س: ٢٨ (القصص، ن: ٢٧، مك).

أنَّه من الأنين وعلى أنَّه مبنيّ للمفعول على لغة من قال في رُدَّ وحُبَّ: رِدَّ وحِبَّ، بالكسر تشبيهاً له بقيل، وبيع؛ والأصل مثلاً: «أنّ زيد يوم الخميس» ثم قيل «إنَّ يوم الخميس» أو **فعل أمر** للواحد من الأنين، أو لجماعة الإناث من الأين أو من آن بمعنى قَرُبَ، أو للواحدة مؤكّداً بالنّون من «وَأى»، بمعنى «وَعَدَ»؛ كقوله:

[الخفيف]

٥٣ ـ إنَّ هِنْدُ المَلِيحَةُ الحَسْنَاءُ ....[1]

وقد مرّ، **ومركَّبة** من إنِ النّافية وأنا؛ كقول بعضهم: «إنَّ قائم»، والأصلُ: إنْ أنا قائم، ففعل فيه ما مضى شرحه.

فالأقسامُ إذَنْ عشرة: هذه الثّمانية، والمؤكّدة، والجوابيّة.

تنبيه

في «الصّحَاح»: الأيْنُ الإعياء، وقال أبو زيد[2]: لا يُبْنَى منه فعلٌ، وقد خُولِفَ فيه، انتهى. فعلى قول أبي زيد يَسقطُ بعضُ الأقسام.

(أنّ) المفتوحة المشدّدة النُّون

[ولها وجهان]

أحدهما: أن تكون حرف توكيدٍ، تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصحّ؛ أنّها فَرْعٌ عن إنّ المكسورة، ومن هنا صحّ للزّمخشريّ أن يدّعي أَنَّ «أَنّما» بالفتح تفيد الحصر كإنّما، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[3] فالأُولى لقصر الصِّفة على الموصوف، والثّانية بالعكس، وقول أبي حيّان: «هذا شيء انفرد به، ولا يعرف القول بذلك إلّا في

---

(١) **صاحبه**: أبو يعقوب بن يوسف الدّبّاغ، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (إنَّ).
وجه الاستشهاد: مجيء «إنَّ» فعل أمرٍ بمعنى «عِدي» والنّون: للتّوكيد وقد مرَّ التّعليق على هذا من قبل.

(٢) أبو زيد (١١٩ ـ ٢١٥ هـ/ ٧٣٧ ـ ٨٣٠ م)، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ، أحد أئمّة الأدب واللُّغة، من البصرة، وبها تُوفّي؛ له تصانيف كثيرة؛ منها: «النّوادر»، و «خلق الإنسان» و «لغات القرآن».

(٣) س: ٢١ (الأنبياء: ١٠٨، مك).

إنَّما بالكسر» مردودٌ بما ذكرتُ، وقوله: «إنَّ دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها، أنَّه لم يُوحَ إليه غيرُ التَّوحيد» مردودٌ أيضاً بأنَّه حَصْرٌ مُقيّدٌ؛ إذ الخِطَابُ مع المشركين؛ **فالمعنى**: ما أُوحي إليَّ في أمر الرُّبوبيَّة إلّا التّوحيد، لا الإشراك، ويُسمّى ذلك قَصْر قَلْب؛ لقَلْب اعتقاد المُخَاطب، وإلَّا فما الذي يقول هو في نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾(١)؟ فإنَّ «ما» للنَّفي و « إلَّا » للحصر قطعاً، وليست صفته عليه الصَّلاة والسَّلام منحصرةً في الرِّسالة، ولكن لما استعظموا موته جُعِلُوا، كأنَّهم أثبتُوا له البقاء الدّائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويُسمّى قَصرَ إفراد.

[١٦/أ] / **والأصحّ ـ أيضاً ـ أنَّها موصولٌ حرفيٌ مؤوّل مع معموليه**]][58] بالمصدر؛ فإن كان الخبرُ مشتقّاً فالمصدر المُؤوّل به من لفظه؛ فتقدير: «بلغني أنَّك تنطلق» أو «أنَّك منطلق»: بلغني الانطلاقُ، ومنه «بلغني أنَّك في الدَّار»؛ التَّقدير: استقرارُكَ في الدَّار؛ لأنَّ الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقرَّ، أو مستقرّ، وإن كان جامداً قُدّر بالكَوْن؛ نحو: «بلغني أنَّ هذا زيد»؛ تقديره: بلغني كونهُ زيداً؛ لأنَّ كلَّ خبر جامد يصحّ نسبته إلى المُخْبَرِ عنه بلفظ الكون؛ تقول: «هذا زيد» وإن شئت: «هذا كائنٌ زيداً» إذ معناهما واحد، وزعم السُّهَيليّ(٢): أَنَّ الذي يُؤوَّلُ بالمصدر إنَّما هو أنْ النَّاصبة للفعل؛ لأنَّها أبداً مع الفعل المتصرِّف، وأنَّ المشدَّدة إنَّما تُؤوَّل بالحديث؛ قال: وهو قول سيبويه، ويؤيِّده أنَّ خبرها قد يكون اسماً محضاً؛ نحو: «علمتُ أنَّ اللَّيث الأسد» وهذا لا يشعر بالمصدر، انتهى. وقد مضى أنَّ هذا يُقدَّر بالكون.

وَتُخَفَّفُ أَنَّ بالاتّفاق، فيبقى عملُها على الوجه الذي تَقَدَّم شَرْحُه في أن الخفيفة.

الثَّاني: أن تكون لغةً في لَعَلَّ؛ كقول بعضهم: «ائتِ السُّوقَ أنَّكَ تشتري لنا

---

[58] سقطت من (خ)؛ أي من «كقوله» ص: 89 حتى «مع معموليه».

---

(١) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٤٤، مد).

(٢) السُّهيليّ (٥٠٨ ـ ٥٨١ هـ/ ١١١٤ ـ ١١٨٥ م)، عبد الرَّحمن بن عبد الله السُّهَيليّ، حافظ عالم باللُّغة، ضرير، ولد في مالقة، وعمي وعمره ١٧ سنة؛ له كتب كثيرة منها: «الرَّوض الأُنُف» و «تفسير سورة يوسف»، و «نتائج الفكر»، وغيرها.

شيئاً»، وقراءة من قرأ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهآ إِذَا جَآءَتْ لا يُؤمِنُونَ﴾(١) وفيها بحث/ سيأتي في باب اللّام/ [59].

(أم)
[وأوجه مجيئها]

على **أربعة** أوجه:

١ ـ **أحدها: أن تكون متّصلة، وهي منحصرةٌ في نوعين**: وذلك، لأنَّها إمّا أن تتقدَّم عليها همزةُ التّسويةِ؛ نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾(٢) ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾(٣)؛ وليس منه قولُ زهير: [الوافر]

٥٤ ـ **وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي ... أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ**(٤)

لما سيأتي، أو تتقدَّم عليها همزةٌ يُطلب بها وبـ «أمْ» التَّعيينُ؛ نحو: «أزَيْدٌ في الدّار أم عَمْرو» وإنّما سُمّيت في النّوعين متّصِلَة؛ لأنَّ ما قبلها، وما بعدها، لا يُسْتَغنى بأحدهما عن الآخر، وتُسمّى أيضاً مُعَادِلة؛ لمعادَلتها للهمزة في إفادة التّسوية في النّوع الأوّل، والاستفهامِ في النّوع الثّاني.

ويفترق النّوعان من **أربعة** أوجه:

أوّلها وثانيها: أنَّ الواقعة بعد همزة التّسوية لا تستحقّ جواباً؛ لأنَّ المعنى معها، ليس على الاستفهام، وأنَّ الكلام معها قابل للتّصديق والتّكذيب؛ لأنّه خبر، وليست تلك كذلك؛ لأنَّ الاستفهام معها، على حقيقته.

والثّالث والرّابع: أنَّ الواقعة بعد همزة التّسوية، لا تقع إلّا بين جملتين،

---

[59] سقطت من (خ).

---

(١) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٠٩، مك).
(٢) س: ٦٣ (المنافقون، ن: ٦، مد).
(٣) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ٢١، مك).
(٤) صاحبه: زهير بن أبي سُلمى (. . ـ ١٣ ق هـ/ . . . ـ ٦٠٩ م)، وهو زهير بن ربيعة بن رباح بن الحارث بن مازن، واحد من فحول الجاهليّة، حكيم الشّعراء، من أصحاب المعلّقات، قيل: كان ينظم القصيدة في شهر، ويهذّبها في سنة؛ له ديوان شعر مطبوع.

ولا تكون الجملتان معها إلّا في تأويل المُفْرَدين، وتكونان فعليّتين كما تقدَّم، واسميتين؛ كقوله: [الطَّويل]

٥٥ - وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكاً أَمَوتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ[(١)]

ومختلفتين؛ نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾[(٢)] و «أم» الأخرى تقع بين المفردين، وذلك هو الغالب فيها؛ نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾[(٣)] وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين، وتكونان أيضاً فعليتين؛ كقوله: [البسيط]

٥٦ - فَقُمْتُ لِلطَّيفِ مُرْتَاعاً فَأَرَّقَنِي فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ[(٤)]

وذلك على الأرجح في «هي» من أنَّها فاعل بمحذوف، يُفسِّره «سَرَتْ». واسميتين؛ كقوله: [الطَّويل]

٥٧ - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَم شُعَيْثُ ابْنُ مَنْقَرِ[(٥)]

---

(١) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشَّاهد: (أم).
وجه الاستشهاد: وقوع «أم» المفيدة معنى التَّسوية والمعادلة بين جملتين مُؤوَّلتين بمفردين؛ وهما - هنا - جملتان اسميّتان: (موتي ناءٍ) و (هو الآن واقع)؛ ووقوعها بين الجملتين الاسميّتين كثير شائع بعد همزة التّسوية.

(٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٩٣، مك). (٣) س: ٧٩ (النَّازعات، ن: ٢٧، مك).

(٤) **صاحبه**: المرار الحنظليّ العدويّ (. . . - نحو ١٠٠ هـ/ . . . - نحو ٧١٨ م)، وهو زياد بن منقذ بن مالك بن حنظلة من تميم، كان معاصراً للفرزدق، وجرير.
موطن الشَّاهد: (أم).
وجه الاستشهاد: وقوع «أم» المعادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليّتين؛ لأنَّ «هي» فاعل لفعل محذوف على الأرجح؛ لأنَّ الأصل في الاستفهام أن يكون عن أحوال الذَّوات المتجدِّدة؛ لأنَّها تتجدَّد، وتحصل بعد أن لم تكن؛ والدَّال على هذه الأحوال، هو الفعل، وأمَّا الاستفهام عن نفس الذّوات التي تدلُّ عليها الأسماء فقليل؛ والقليل لا يُحمل عليه الكثير، ما دامَ الكثير صحيح المعنى. والجملتان المذكورتان لا تُؤَوَّلان بمفردين، كما هو ظاهر.

(٥) **صاحبه**: نُسب هذا البيت إلى غير واحد من الشّعراء، فقد نُسب إلى الأسود بن يعفر (- ٢٢ ق. هـ/- ٦٠٠ م) وهو دارميّ تميميّ، جاهليّ من سادات تميم، من أهل العراق، وكان فصيحاً جواداً، يقال له: أعشى بني نهشل. ونُسب إلى اللّعين المنقريّ، وورد في ديوان أوس بن حجر.
موطن الشَّاهد: (شعيثُ ابنُ سهم أم شعيث ابن منقر). =

[١٦/ب] / **الأصل**: «أشْعَيْثٌ» بالهمز في أوَّله والتّنوين في آخره؛ فحذفهما للضّرورة؛ **والمعنى**: ما أدري أيُّ النّسبين هو الصَّحيح؛ ومثلُه بيتُ زهيرٍ السَّابق.

والذي غَلّط ابنَ الشَّجريّ[١] حتّى جعله من النّوع الأوّل توهُّمُه أنَّ معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة؛ لمنافاته لفعل الدِّراية.

وجوابُه: أنَّ معنى قولك: «علمت أزيد قائم» علمت جوابَ أزيد قائم، وكذلك «ما علمت».

وبين المختلفتين؛ نحو: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾[٢] وذلك أيضاً على الأرجح من كون «أنتم» فاعلاً.

مسألة

[أم المتّصلة]

«أم» المتَّصلة التي تستحقُّ الجوابَ، إنَّما تُجَابُ بالتَّعيين؛ لأنَّها سؤال عنه؛ فإذا قيل: «أزيد عندك أم عمرو» قيل في الجواب: زيد، أو قيل: عمرو، ولا يُقال «لا» ولا «نعم».

فإن قلت: فقد قال ذُو الرُّمَّة:

[الطّويل]

٥٨ ـ تَقُولُ عَجوزٌ مَدْرجِي مُتَرَوِّحاً ... عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدَ أَهْلِي وَغَادِيَا:

أذُو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ، أمْ ذُو خُصُومَةٍ ... أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ العَامَ ثَاوِيَا؟

فَقُلْتُ لَهَا: لا، إنَّ أَهْلِيَ جِيرَةٌ ... لأَكْثِبَةِ الدَّهْنَا جَمِيعاً وَمَالِيَا

وَمَا كُنتُ مُذْ أَبْصَرْتِنِي فِي خُصُومَةٍ ... أُرَاجِعُ فِيهَا ـ يَابْنَةَ القَوْمِ ـ قَاضِيَا[٣]

= **وجه الاستشهاد**: وقوع «أم» المعادلة للهمزة المقدّرة بين جملتين اسميّتين؛ ولهذا، ثبتت همزة «ابن»؛ لأنّها تحذف إذا كان «ابن» صفةً لعلم، ومضافاً إلى علم؛ والثاني أبو الأوّل؛ وهو ـ هنا ـ خبر؛ وتقدير الكلام: أشعيثٌ ابن سهم أم شعيث ابن منقر. ووقوع «أم» المعادلة بين جملتين اسميّتين كثير شائع.

(١) ابن الشَّجريّ (٤٥٠ ـ ٥٤٢ هـ/١٠٥٨ ـ ١١٤٨ م)، هبة الله بن عليّ بن محمّد، أبو السّادات، من أئمّة العلم باللُّغة، والأدب؛ مولده ووفاته ببغداد؛ من كتبه: «الأمالي» و «الحماسة» و «ديوان شعر».

(٢) س: ٥٦ (الواقعة: ٥٩، مك).

(٣) **صاحبه**: ذو الرُّمّة (٧٧ ـ ١١٧ هـ/٦٩٦ ـ ٧٣٥ م) هو غَيلان بن عقبة شاعر فحل، أحسن=

قلت: ليس قوله «لا» جواباً لسؤالها، بل ردٌّ لما توهّمته من وقوع أحد الأمرين: كونِه ذا زوجة، وكونِه ذا خصومة؛ ولهذا، لم يكتف بقوله «لا»، إذ كان ردّ ما لم تلفظ به إنّما يكون بالكلام التّام؛ فلهٰذا قال: «إنَّ أهلي جيرة ـ البيت» و «وما كنت مذ أبصرتني ـ البيت».

مسألة

[العطف بعد الهمزة بأو]

إذا عَطَفْتَ بعد الهمزة «بأو»؛ فإن كانت همزة التَّسوية، لم يجز قياساً، وقد أُولِعَ الفقهاء وغيرُهم بأن يقولوا: «سواء كان كذا أو كذا» وهو نظير قولهم «يجب أقلُّ الأمرين من كذا أو كذا» **والصَّواب**: العطف في الأوّل بأم، وفي الثَّاني بالواو، وفي الصِّحاح: «تقول: سواءٌ عليٌّ قمتَ أو قعدتَ» انتهى. ولم يذكر غيرَ ذلك، وهو سهو، وفي كامل الهُذَليّ(١): أنَّ ابن مُحَيصِن، قرأ من طريق الزَّعفرانيّ: **﴿سَواءٌ عليهم أأنذرتَهُم أوْ لَمْ تنذرهم﴾**(٢) وهذا من الشُّذوذ بمكان، وإن كانت همزةَ الاستفهام جاز / قياساً/ [60]، وكان الجواب بنعم أو بلا، وذلك أنَّه إذا قيل: «أزيدٌ عندك أو عمرو» فالمعنى أأحدهما عندك أم لا؛ فإن أجبت بالتَّعيين صحّ؛ لأنَّه جوابٌ وزيادة، ويقال «الحسنُ أو الحسينُ أفْضَلُ أم ابنُ الحنَفِيَّةِ؟»(٣) فتعطف الأوّل بأو، والثّاني بأم، وَيُجاب عندنا، بقولك:

---

[60] سقطت من (خ).

= الإسلاميِّين تشبيهاً، يُكنَىٰ أبا الحارث، أكثر شعره تشبيبٌ، وبكاء على الأطلال.

موطن الشّاهد: (أم).

وجه الاستشهاد: استشهد بهذا البيت على أنَّ «لا» ليست جواباً لِسُؤال السَّائلة؛ لأنَّ «أم» المتَّصلة التي تستحقّ الجواب، إنّما تجاب بالتّعيين؛ لأنَّها سؤال عنه؛ فمجيء «لا» في الأبيات ردّ لما توهّمَتهُ العجوز من وقوع أحد الأمرين ـ كما في المتن ـ ولا داعي لإعادته.

(١) الهُذَليّ: (٤٠٣ ـ ٤٦٥ هـ/ ١٠١٢ ـ ١٠٧٣ م)، يوسف بن عليّ بن جبارة، أبو القاسم، متكلّم، عالم بالقراءات المشهورة والشّاذّة، كان ضريراً من أهل بَسْكرة، رحل إلى أصبهان، وبغداد؛ من كتبه: «الكامل في القراءات».

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٦، مد).

(٣) الحسن والحسين هما ابنا سيّدنا علي ـ كرَّم الله وجهه ـ وابن الحنفيّة: وهو ابن سيّدنا عليّ أيضاً؛ واسمه: محمّد، وهو ابن خولة بنت جعفر من بني حنيفة رضي الله عنهم.

أحدهما، وعند الكَيْسَانيّة[1] بابن الحَنَفِيَّة، ولا يجوز أن تُجيب بقولك: الحسن، أو بقولك: الحسين؛ لأنّه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفيّة، ولا من الحسين، وابن الحنفيّة، وإنَّما جعل واحداً منهما لا بعينه قَرِيناً لابن الحنفيّة؛ فكأنّه قال: «أأحدهما أفضل أم ابن الحنفيَّة؟».

مسألة

[حذف أم المتّصلة ومعطوفها]

سُمِع حذف أم المتَّصلة ومعطوفها؛ كقول الهُذليّ:

[الطَّويل]

٥٩ - دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إنّي لِأَمْرِهِ   سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُهَا[2]

تقديره: أم غَيّ، / كذا قالوا، وفيه بحث/[61] كما مرّ، وأجاز بعضهم [١٧/أ] حذفَ معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ﴾/ [3]: إنَّ الوقفَ هنا، وإنَّ التَّقدير: أم تُبصرون، ثُمَّ يُبتدَأُ ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ وهذا باطل؛ إذ لم يُسْمَع حذف معطوف بدون عاطفه، وإنَّما المعطوفُ جملة ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أنَّ الأصلَ: أم تُبصرونَ، ثم أُقيمتِ الاسميَّةُ مُقَامَ الفعليّة، والسّبب مُنام المسبّب؛ لأنَّهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بُصَراء، وهذا معنى كلام سيبويه.

فإن قلت: فإنَّهم يقولون: أتفعل هذا، أم لا، **والأصْلُ**: أم لا تفعل.

قلت: إنَّما وقع الحذفُ بعد لا، ولم يقع بعد العاطف، وأحرفُ الجواب تُحذَف الجملُ بعدها كثيراً، وتقوم هي في اللَّفظ مُقَامَ تلكَ الجمل؛ فكأنَّ الجملة ـ هنا ـ مذكورة؛ لوجود ما يغني عنها.

---

[61] سقطت من (خ).

---

(١) الكيسانية: طائفة من الرَّافضة، تنسب إلى كيسان المختار ابن أبي عبيد.

(٢) **صاحبه**: أبو ذُؤيب الهُذليّ، وقد مرّت ترجمته.

موطن الشّاهد: (أم المحذوفة).

وجه الاستشهاد: مجيء «أم» المتّصلة محذوفةً مع معطوفها؛ لأنَّ التّقدير: أرشدٌ طِلابها أم غيّ؟، وقيل غير ذلك.

(٣) س ٤٣ (الزُّخرف، ن: ٥١، ٥٢، مك).

وأجاز الزَّمخشريّ ـ وحده ـ حذفَ ما عطفت عليه أمْ؛ فقال في ﴿أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ﴾[1]: يجوز كونُ أم متَّصِلة على أنَّ الخطاب لليهود، وحذف معادلها؛ أي: أتدَّعُونَ على الأنبياء اليهوديةَ أم كنتم شهداء، وجَوَّز ذلك الواحديّ[2] أيضاً، وقدّر: أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائِهِ بنيه باليهوديّة أم كنتم شُهداء، انتهى.

٢ ـ **الوجه الثَّاني: أن تكون منقطعة**؛ وهي ثلاثة أنواع: **مسبوقةٌ بالخبر المحض**؛ نحو: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ﴾[3] **ومسبوقة بهمزة لغير استفهام**؛ نحو: ﴿أَلَهُمۡ أَرۡجُلٞ يَمۡشُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٖ يَبۡطِشُونَ بِهَآۖ﴾[4]؛ إذ الهمزة في ذلك للإنكار؛ فهي بمنزلة النَّفي، والمتَّصلة، لا تقع بعده. **ومسبوقةٌ باستفهام بغير الهمزة**؛ نحو: ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ﴾[5].

ومعنى «أم» المنقطعة الذي لا يفارقها: الإضرابُ، ثُمَّ تارةً تكون له مجرَّداً، وتارةً تتضمَّن مع ذلك استفهاماً إنكاريّاً، أو استفهاماً طَلَبيّاً.

فمن الأوّل: ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾. **أمّا الأولى**: فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، **وأمّا الثَّانية**: فلأنَّ المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشّركاء؛ قال الفرَّاء: يقولون «هل لك قِبَلنا حقٌّ أم أنت رجل ظالم»، يريدون: بل أنت.

ومن الثَّاني: ﴿أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾[6]؛ تقديره: بل أله البنات ولكم البنون؛ إذ لو قدِّرت للإضراب المحض؛ لزمَ المُحَالُ.

ومن الثَّالث قولهم: «إنَّها لإبلٌ أم شاء»؛ التَّقدير: بل أهيَ شاءٌ.

وزعم أبو عُبيدة: أنَّها قد تأتي بمعنى الاستفهام المُجَرَّد، فقال في قول الأخطل:

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٣٣، مد).

(٢) الواحديّ: (ـ ٤٦٨ هـ/ـ ١٠٧٦ م)، عليُّ بن أحمد بن محمّد بن عليّ، أبو الحسن، مفسِّر، عالم بالأدب.

(٣) س: ٣٢ (السَّجدة، ن: ٢، ٣، مك). (٤) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٩٥، مك).

(٥) س: ١٣ (الرَّعد، ن: ١٦، مد). (٦) س: ٥٢ (الطُّور: ٣٩، مك).

[الكامل]

٦٠ ـ كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالا(١)

«إن المعنى: هل رأيتَ؟».

ونقل ابن الشَّجريّ عن جميع البصريِّين أنَّها بمعنى «بل» و «الهمزة» جميعاً، وأنَّ الكوفيِّين، خالفوهم في ذلك، والذي يظهر / لي/ [62] قولهم؛ إذِ المعنى في نحو: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ ليس على الاستفهام، ولأنَّه يلزم البصريِّين دعوى التَّوكيد في نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾، ونحو: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾(٢) ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم﴾(٣)، وقوله:

[البسيط]

٦١ ـ أنّى جَزَوْا عَامِراً سُوأى بِفِعْلِهِمُ أَمْ كَيفَ يَجزُونَني السُّوأىٰ مِنَ الحُسْنِ؟

/ أَمْ كَيفَ يَنفَعُ مَا تُعطِي العَلُوقُ بِهِ رِئْمَانَ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ؟(٤) [١٨/أ]

العَلُوق ـ بفتح العين المهملة ـ النَّاقة التي عَلِقَ قلبها بولدها، وذلك أنَّه يُنحر ثم يُحشى جلده تبناً، ويجعل بين يديها لتشمَّه؛ فتدرَّ عليه؛ فهي تسكن إليه مرَّةً، وتنفر عنه أخرى.

وهذا البيت يُنشدُ لِمَنْ يَعِدُ بالجميل، ولا يفعله؛ لانطواء قلبه على ضِدِّه، وقد أنشده الكِسَائيُّ في مجلسِ الرَّشيد بحضرة الأصمعيّ(٥)؛ فرفع

---

[62] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه:** الأخطل التَّغلبيّ، وقد مرَّت ترجمته.
موطن الشَّاهد: (أم).
وجه الاستشهاد: مجيء «أم» مفيدة معنى الاستفهام المجرّد؛ لأنَّ التَّقدير: هل رأيت؟ على زعم أبي عُبيدة.

(٢) س: ٢٧ (النَّمل، ن: ٨٤، مك). (٣) س: ٦٧ (الملك، ن: ٢٠، مك).

(٤) **صاحبه:** أفنون التّغلبيّ (ـ ٦٠ ق. هـ/ ٥٦٤ م) وهو صريم بن معشر بن ذُهل، شاعر، جاهليّ، يمانيّ الأصل. مات في بادية الشَّام، ولقّب بـ (أفنون)؛ لقوله: (إنَّ للشّبّان أفنوناً).
موطن الشَّاهد: (أم كيف؟... أم كيف؟).
وجه الاستشهاد: مجيء «أم» مفيدة معنى الإضراب مجرّداً عن الاستفهام؛ لأنَّه وليها «كيف» وهو اسم استفهام، ولا يدخل استفهام، على استفهام في اللّغة العربيّة؛ وفي هذا دليل على رجحان مذهب الكوفيّين.

(٥) الأصمعيّ: (١٢٢ ـ ٢١٦ هـ) عبد الملك بن قُرَيب، أبو سَعيد، راوية العرب، وأحد أئمّة العلم باللّغة، والشّعر، والبلدان؛ مولده ووفاته بالبصرة، له تصانيف كثيرة؛ منها: «الإبل» و «الأضداد»، و «خلق الإنسان» و «الشّاء» وغيرها.

«رئمان» فردَّه عليه الأصمعي، وقال: إنَّه بالنَّصب، فقال له الكسائيّ: اسكت، ما أنت وهذا؟ يجوز الرَّفع والنَّصب والجرّ، فسكت؛ **ووجههُ**: أنَّ الرَّفع على الإبدال من «ما» والنَّصب بتُعطي، والخفض بدلٌ من الهاء. وصوَّب ابن الشَّجريّ إنكار الأصمعي، فقال: لأنَّ رئمانها للبَوّ بأنفها هو عطيَّتها إيَّاه، لا عطيَّة لها غيره؛ فإذا رفع لم يبق لها عطيّة في البيت؛ لأنَّ في رفعه إخلاء «تعطي» من مفعوله لفظاً وتقديراً، **والجرّ**: أقربُ إلى الصَّواب قليلاً، **وإنَّما حقُّ الإعراب** والمعنى: النَّصبُ، وعلى **الرَّفع**: فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه؛ أي: رِئْمَانُ أنفِ له.

والضَّمير في «بفعلهم» لعامر؛ لأنَّ المراد به القبيلة، ومن بمعنى البدل مثلها في ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[1]. وأنكر ذلك بعضهم، وزعم أنَّ «من» متعلِّقة بكلمة البدل محذوفة.

ونظير هذه الحكاية أنَّ ثعلباً[2] كان يأتي الرِّياشِيَّ؛[3] ليسمع منه الشِّعر، فقال له الرياشيّ يوماً: كيف تروي «بازل» من قوله:

[الرَّجز]

٦٢ - مَا تَنْقِمُ الحَرْبُ العَوَانُ مِنِّي ... بَازِلُ عَامَيْنِ حَدِيثٌ سِنِّي

لِمِثْلِ هٰذَا وَلَدَتْنِي أُمِّي[4]

فقال ثعلب: ألمثلي تقول هذا؟! إنَّما أَصيرُ إليكَ لهذه المُقطَّعات

---

(١) س: ٩ (التّوبة، ن: ٣٨، مد).

(٢) ثعلب: (٢٠٠ ـ ٢٩١ هـ/ ٨١٦ ـ ٩٠٤ م)، أحمد بن يحيى الشَّيبانيّ بالولاء، أبو العبَّاس، إمام الكوفيِّين في النَّحو واللّغة، كان راويةً للشِّعر، مشهوراً بالحفظ وصدق اللَّهجة، ثقة، وحجّة.

(٣) الرِّيَاشي: (١٧٧ ـ ٢٥٧ هـ/ ٧٩٣ ـ ٨٧١ م)، العبَّاس بن الفرج بن عليّ بن عبد الله البصريّ، أبو الفضل، لغويّ، راوية، عارف بأيَّام العرب، قُتل أيام فتنة صاحب الزَّنج.

(٤) **صاحبه**: ينسب هذا البيت إلى سيّدنا علي بن أبي طالب ـ كرَّم الله وجهه ـ ويُنْسَبُ ـ أيضاً ـ إلى أبي جهل.
موطن الشَّاهد: (بازل).
وجه الاستشهاد: ذكر المصنّف هذا البيت عَرَضًا؛ ليبيّن لنا أوجه إعراب «بازل» في البيت، وقد فصّلها في المتن، **وهي إمَّا الرَّفع**: فيكون «بازل» خبراً لمبتدأ محذوف؛ والتّقدير: أنا بازل؛ **وإمَّا النّصب**: فيكون «بازلاً» حالاً من ياء المتكلّم؛ **وإمّا الجرّ**: على أنّه بدل من ياء المتكلّم.

والخرافات. يُروىٰ البيت بالرَّفعِ على الاستئناف، وبالخفض على الإتباع، وبالنَّصب على الحال.

ولا تدخل «أم» المنقطعة على مُفْرَد؛ ولهذا، قدَّروا المبتدأ في «إنّها لَإبلٌ أمْ شاءٌ» وخرق ابنُ مالكٍ في بعض كتبه إجماعَ النَّحويِّين؛ فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنّها تعطف المفردات كـ «بَلْ»، وقدَّرها ـ هنا ـ ببل دون الهمزة، واستدلَّ بقول بعضهم: «إنَّ هُنَاكَ لإبلاً أم شاءً» بالنَّصب، فإن صحَّت روايته فالأَولى أن يُقدَّر لـ «شاءً» ناصبٌ؛ أي: أم أرَى شاءً.

تنبيه
[ورود أم محتملة للاتّصال والانقطاع]

قد تَرِدُ «أم» محتملةً للاتّصال والانقطاع؛ فمن ذلك قولُه تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[١] قال الزَّمخشريّ: يجوز في «أم» أن تكون مُعادِلَةً بمعنى أي الأمرين كائن على سبيل التَّقرير؛ لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة، انتهى.

ومن ذلك قولُ المتنبّي:

[الوافر]

٦٣ ـ أُحَادٌ أمْ سُدَاسٌ فِي أُحَادِ ... لُيَيْلَتُنَا المَنُوطَةُ بِالتَّنَادِي؟[٢]

فإن قدَّرْتها فيه متَّصلةً، **فالمعنى**: أنّه استطال اللَّيلة، فشكَّ أواحدةٌ هي، أم ستّ اجتمعت في واحدة، فطلبَ التَّعيين؛ وهذا من تجاهل العارف؛ كقولها:

[الطَّويل]

٦٤ ـ أَيَا شَجَرَ الخَابُورِ مَالَكَ مُورِقًا؟ ... كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ![٣]

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٨٠، مد).

(٢) **صاحبه**: المتنبّي، وقد مرّت ترجمته. والبيت هنا للتّمثيل، لا للاحتجاج به؛ لأنّ المتنبي مولّد، لا يُحتجُّ بشعره.

موطن التّمثيل: «أم».

وجه التّمثيل: مجيء «أم» محتملة الوجهين؛ الاتصال والانقطاع. وقد فصّل المصنّف تفصيلاً يغني عن التّعقيب أو التّعليق.

(٣) **صاحبه**: ليلى التّغلبيّة (ـ ٢٠٠ هـ/ـ ٨١٥ م) وقيل فاطمة، أو سلمى؛ وهي بنت طريف بن الصَّلت الشَّيبانية، كانت تركب الخيل، وتقاتل، وعليها الدّرع، وقد اشتهرت بقصيدتها التي ترثي فيها أخاها، وكانت تسلك سبيل الخنساء في الرّثاء. =

/ وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل «أحاد» ويكون تقديم الخبر، [١٨/ب] وهو أحاد على المبتدأ، وهو لُيَيْلَتُنَا تقديماً واجباً؛ لكونه المقصودَ بالاستفهام مع سُدَاس؛ إذ شرطُ الهمزة المعادلة لأم أن يلِيَهَا أحدُ الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ويلي أم المعادلُ الآخر؛ ليفهم السَّامع من أوَّل الأمر الشَّيء المطلوب تعيينه؛ تقول: إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ: «أزيدٌ قائم أمْ عمرٌو»، وإن شئت: «أزيد أم عمرو قائم» وإذا استفهمت عن تعيين الخبر: «أقائمٌ زيدٌ أم قاعد»، وإن شئت: «أقائمٌ أم قاعدٌ زيد». وإن قدَّرتها منقطعةً، **فالمعنى**: أنَّه أخبرَ عن ليلته بأنَّها ليلة واحدة، ثم نظر إلى طولها فشكَّ فجزم بأنَّها ستٌّ في ليلة فأضرب، أو شكَّ هل هي ستٌّ في ليلة أم لا، فأضرب واستفهم، وعلى هذا، فلا همزة مقدَّرة، ويكون تقديم «أُحاد» ليس على الوجوب؛ إذ الكلام خبر، وأظهرُ الوجهين الاتِّصال؛ لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ، يكون سداسٌ خبراً عنه في وجه الانقطاع، كما لزم عند الجمهور في «إنَّها لإبلٌ أم شاء». ومن الاعتراض بجملة «أم هي سداس» بين الخبر وهو أحاد والمبتدأ وهو لييلَتُنَا، ومن الإخبار عن اللَّيلة الواحدة بأنَّها ليلة، فإنَّ ذلك معلومٌ لا فائدة فيه؛ ولك أن تعارض الأوَّل بأنَّه يلزم في الاتِّصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل، بخلاف حذف المبتدأ.

واعلم أنَّ هذا البيت اشتمل على لحَنَاتٍ: استعمال «أُحاد وسداس» بمعنى: واحدة وست، وإنَّما هما بمعنى: «واحدة وستّ ستّ». واستعمال «سُدَاس» وأكثرهم يأباه ويخصُّ العدَدَ المَعدُول بما دون الخمسة، وتصغير ليلة على لُييلَة، وإنَّما صغَّرتها العرب على لُيَيْلِيَة بزيادة الياء على غير قياس، حتَّى قيل: إنَّها مبنيَّة على لَيْلاة في نحو قول الشَّاعر: [الرَّجز]

٦٥ ـ فـي كُـلِّ مَـا يَـومٍ وكُـلِّ لَـيْـلاهْ[(١)]

= **موطن التّمثيل**: (مالك مورقاً كأنّك لم تجزع).
وجه التّمثيل: تمثّل بهذا البيت عرضًا؛ لأنّه يتضمّن صورة بلاغية جميلة في قوله: «مالك مورقاً؟ كأنّك لم تجزع» وهي ما يُسمّى بتجاهل العارف.

(١) **صاحبه**: لم يُعزَ هذا الشَّطر إلى شاعر محدّد، وقيل: إنّه لأبي زغيب، دلم العبشميّ وهو في السّيوطي، وأنشده ابن الأعرابيّ.
موطن الشّاهد: (لَيلاه).
وجه الاستشهاد: مجيء «ليلة» على صيغة «ليلاة» وفي ذلك دليل على استعمالها بها=

ومِمَّا قد يستشكل فيه أنّه جمع بين متنافيين: استطالة اللَّيلة وتصغيرها، وبعضهم يثبت مجيء التَّصغير للتَّعظيم؛ كقوله:

[الطَّويل]

٦٦ ـ [وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ] دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ[(١)]

٣ ـ **الثَّالث: أن تقع زائدة**، ذكره أبو زيد، وقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾[(٢)]؛ إنَّ التَّقدير: أفلا تبصرون أنا خير، والزِّيادة ظاهرةٌ في قول ساعدة بن جُؤَيَّةَ:

[البسيط]

٦٧ ـ يَا لَيتَ شِعْرِي وَلا مَنْجَى مِنَ الهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ[(٣)]

٤ ـ **الرَّابع: أن تكون للتَّعريف**، نُقِلَت عن طَيِّىء، وعن حِمْيَر، وأنشدوا:

[المنسرح]

٦٨ ـ ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بامْسَهمِ وامْسَلِمَةْ[(٤)]

= قليلاً. قيل: ولهذا، جعلوا اللّيالي مجموعةً عليها. وليس في البيت شاهد آخر على ما نحن في صدد الحديث عنه.

(١) **صاحبه**: لبيد بن ربيعة (ـ ٤٠ هـ/ـ ٦٦١ م) هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر، أبو عقيل، فارس شاعر شجاع، عذب المنطق، رقيق الحواشي، أدرك الإسلام، وهو أحد أصحاب المعلّقات، ولم يقل بعد إسلامه سوى بيتٍ واحد.
موطن الشّاهد: (دُوَيهيّة).
وجه الاستشهاد: مجيء «دويهيّة» تصغيراً لـ «داهية» غير أنَّ هذا التّصغير مراد به التّعظيم، فهو خلاف المألوف.

(٢) س: ٤٣ (الزّخرُف، ن: ٥١، ٥٢، مك).

(٣) **صاحبه**: ساعدة بن جُؤيّة (...، ...)، هُذليّ من بني كعب بن كاهل من سعد هُذيل، شاعر من مُخَضْرَمِيْ الجاهليّة والإسلام.
موطن الشّاهد: (أم).
وجه الاستشهاد: وقوع «أم» في البيت زائدةً؛ وحكم مجيئها زائدةً خلاف المألوف، كما هو معروف.

(٤) **صاحبه**: يُنسب إلى بُجَير بن غنمة، وهو مأخوذ من البيتين:
وإنَّ مَولايَ ذو يُعَيِّرُنِي لا إِحْنَةٌ بَينَنَا وَلا جَرِمَة
يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيرَ مُعْتَذِرِ يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وامْسَلِمَةْ
موطن الشّاهد: (بامسهم و امسلمه).
وجه الاستشهاد: مجيء «أم» حرفاً دالاً على التّعريف بمعنى «أل» تماماً؛ لأنّه أراد السّهم والسّلمة على لغة حِمْيَر؛ وهي لغة قليلة الاستعمال، أو نادرة.

وفي الحديث «ليسَ منَ امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ»[1] كذا رواه النَّمِر بن تولَب[2] رضي الله عنه. وقيل: إنَّ هذه اللُّغة مختصَّة بالأسماء التي لا تُدْغَمُ لامُ التَّعريف في أوَّلها؛ نحو: غلام وكتاب، بخلاف رجل، وناس، ولباس. وحكى لنا بعض طلبةِ اليمن: أنَّه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرُّمْحَ، واركب امْفَرسَ، ولعلَّ ذلك لغة لبعضهم، لا لجمِيعهم، ألا ترى إلى البيت السَّابق، وأنَّها في الحديث دخلت على النَّوعين.

(أل)

/ [أوجه مجيئها] [١٩/أ]

أل ـ على ثلاثة أوجه:

أ ـ أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه، وهي الدَّاخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين. قيل: والصِّفاتِ المشبّهة، وليس بشيءٍ؛ لأنَّ الصِّفة المشبَّهة للثُّبوت، فلا تُؤَوَّلُ بالفعل، ولهذا، كانت الدَّاخلةُ على اسم التَّفضيل، ليست موصولةً باتِّفاق، وقيل: هي في الجميع حرفُ تعريف، ولو صحّ ذلك لمنَعتْ من إعمال اسمي الفاعل والمفعول، كما منع منه التَّصغير والوصف. وقيل: موصولٌ حرفيٌّ، وليس بشيءٍ؛ لأنَّها لا تُؤَوَّلُ بالمصدر. وربّما وُصلت بظرف، أو بجملةٍ اسميّة، أو فعليّة فعلها مضارعٌ، وذلك دليل على أنَّها ليست حرف تعريفٍ، **فالأوّل، كقوله:**

[الرَّجز]

٦٩ ـ مَنْ لا يَزَالُ شَاكِراً عَلَى المَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ[3]

---

(١) الحديث: «عن جابر بن عبد الله أنّ رسول الله ﷺ كان في سفر، فرأى رجلاً عليه زحام قد ظلّل عليه، فقال «ما هذا»؟ قالوا: صائم، قال: ليس من البرّ الصّيام ـ أو البر الصّائم ـ في السَّفر» مسند أحمد بن حنبل؛ تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر (القاهرة: دار الحديث): ١١/ ٤٣٣.

(٢) النَّمِر بن تَولَب: (ـ ١٤ هـ/ ٦٣٥ م)، وهو النَّمِر بن تَولَب بن زهير شاعر مخضرم، عاش طويلاً في الجاهليّة، وكان فيها شاعر «الرّباب»، لم يمدح أحداً، ولم يهجُ أحداً، أسلم وهو كبير.

(٣) **صاحبه**: الرَّجز مجهول القائل.
موطن الشَّاهد: (المعه).
وجه الاستشهاد: وقوع «أل» اسماً موصولاً بمعنى «الذي» وقد وُصلت بالظَّرف «مع» وهي لا تُؤوّل مع الظَّرف بمصدر؛ ولذا، تعيّنت اسميَّتُها؛ إذا التّقدير: من لا يزالُ شاكراً على الذي معه.

والثَّاني كقوله: [الوافر]

٧٠ـ مِنَ القَومِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ(١)

والثَّالث كقوله: [الطَّويل]

٧١ـ [يَقُولُ الخَنَىٰ وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً إلىٰ رَبِّنَا] صَوتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ(٢)

والجميع خاصّ بالشّعر، خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير.

٢ **والثَّاني: أن تكون حرفَ تعريفٍ**، وهي نوعان: عهْديَّة، وجِنْسِيَّة، وكلٌّ منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية إما أن يكون مَصْحُوبُهَا معهوداً ذِكْرياً؛ نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾(٣)، ونحو: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ/ دُرِّىٌّ/﴾[63]، (٤) ونحو: «اشتريتُ فرساً ثم بعت الفرسَ» وعبرة هذه أن يسدَّ الضَّميرُ مسدَّها مع مصحوبها، **أو معهوداً ذهنيّاً؛ نحو**: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ...﴾(٥)، ونحو: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ...﴾(٦)، **أو معهوداً حضورياً**، قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلَّا بعد أسماء الإشارة؛ نحو: «جاءني هذا الرَّجلُ» أو «أيّ» في النِّداء؛ نحو: «يا أيُّها الرَّجلُ»، أو إذا الفجائيّة؛ نحو: «خرجتُ فإذا الأسدُ» أو في اسم الزّمان الحاضر؛ نحو: «الآنَ» انتهى، وفيه نظر؛ لأنَّكَ تقول لشاتمِ رجلٍ بحضرتك: «لا تشتمِ

---

[63] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشَّاهد: (الرَّسول).
وجه الاستشهاد: وقوع «أل» اسماً موصولاً بمعنى «الذي»؛ لأنّ التّقدير: من القومِ الذين رسول الله منهم؛ واتّصلت «أل» بالجملة الاسميّة: (رسول الله منهم).

(٢) **صاحبه**: يُنسَبُ البيت إلى ذي الخرق الطّهويّ، وهو «دينار أو قرط بن هلال» ولم أصطد له ترجمة وافية.
موطن الشَّاهد: (اليُجَدَّعُ).
وجه الاستشهاد: وقوع «أل» اسماً موصولاً بمعنى «الذي» مُتّصلاً بجملة فعليّة؛ لأنَّ التَّقدير: الذي يُجدّعُ؛ وحكم هذا الاتّصال الجواز للضّرورة الشعريّة.

(٣) س: ٧٣ (المزّمّل، ن: ١٥، ١٦، مك). (٤) س: ٢٤ (النور، ن: ٣٥، مد).

(٥) س: ٩ (التوبة، ن: ٤٠، مد). (٦) س: ٤٨ (الفتح، ن: ١٨، مد).

الرَّجلَ»، فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأنَّ التي بعد إذا ليست لتعريف شيءٍ حاضر حالة التَّكلُّم؛ فلا تشبه ما الكلام فيه، ولأنَّ الصَّحيح في الدَّاخلة على الآن أنَّها لازمة، ولا يُعرَفُ أنَّ التي للتَّعريف، وردت لازمةً بخلاف الزَّائدة، والمثال الجيِّد للمسألة قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾(١).

[أل الجنسيّة وإفادتها الاستغراق]

والجنسيّة: إمّا لاستغراق الأفراد؛ وهي التي تخلفها «كلّ» حقيقةً؛ نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾(٢)، ونحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ . . .﴾(٣) **أو لاستغراق خصائص الأفراد**؛ وهي التي تخلفها «كلّ» مجازاً؛ نحو: «زيد الرَّجل علماً» أي الكامل في هذه الصِّفة، ومنه ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾(٤) **أو لتعريف الماهيَّة**، وهي التي لا تخلفها «كلّ» لا حقيقة، ولا مجازاً؛ نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾(٥)، وقولك «والله لا أتزوَّج النّساء»، أو «لا ألبس الثّياب» ولهذا، يقع الحِنث بالواحد منهما، وبعضهم يقول في هذه: إنَّها لتعريف العهد؛ فإنَّ الأجناس أمورٌ معهودة في الأذهان مُتميِّز بعضها عن بعض، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس.

والفرق بين المعرَّف بأل هذه، وبين اسم الجنس النّكرة، هو الفرق بين المُقَيَّد والمُطلَق، وذلك لأنَّ ذا الألف واللَّام يدلُّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذِّهن، واسم الجنس النَّكرة، يدلُّ على مُطْلَق الحقيقة، لا باعتبار قيد.

تنبيه

قال ابن عصفور: أجازوا في نحو: «مررتُ بهذا الرَّجلِ» كونَ الرَّجل نعتاً، وكونه بياناً، مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرفَ من المُبَيَّن، وفي النَّعت ألَّا يكون أعرفَ من المنعوتِ، فكيف يكون الشَّيءُ أعرفَ، وغير أعرف؟

وأجاب بأنَّه إذا قُدِّر بياناً قُدِّرت «أل» فيه لتعريف الحضور؛ فقد[64] يُفيدُ

---

[64] في (خ): فهو.

---

(١) س: ٥ (المائدة: ٣، مد). (٢) س: ٤ (النّساء، ن: ٢٨، مد).
(٣) س: ١٠٣ (العصر، ن: ١ ـ ٣، مك). (٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٢، مد).
(٥) س: ٢١ (الأنبياء: ٣٠، مك).

الجنسَ بذاته، والحضورَ بدخول «أل»، والإشارةُ إنَّما تدلُّ على الحضور دون الجنس، وإذا قُدِّر نعتاً، قُدِّرت «أل» فيه للعهد؛ **والمعنى**: مررت بهذا، وهو الرّجل المعهود بيننا؛ فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدلُّ عليه، فكانت أعرفَ. قال: وهذا معنى كلام سيبويه.

٣ ـ **الوجه الثَّالث**: **أن تكون زائدة**، وهي نوعان: لازمة، وغير لازمة.

فالأولى: كالتي في الأسماء الموصولة، على القول بأنَّ تعريفها بالصِّلة، وكالواقعة في الأعلام، بشرط مقارنتها لنقلها؛ كالنَّضر والنُّعْمَان واللَّات والعُزَّى، أو لارتجالها كالسَّمَوأَلِ، أو لِغَلَبتها على بعض مَنْ هِيَ له في الأصلِ؛ كالبيتِ للكعبة، والمدينة لطَيبَةَ، والنَّجم للثُّريّا؛ وهذه في الأصل لتعريف العهد.

والثَّانية نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، وغيرها.

فالأولى: الدّاخلة على عَلَم منقول من مُجَرّد صالح لها مَلْمُوح أَصلُهُ كَحَارِث وعَبَّاس وضَحَّاك، فتقول فيها: الحَارِثُ، والعَبَّاسُ، والضَّحَّاكُ، ويتوقَّفُ هذا النَّوعُ على السَّماع، ألا ترى أنَّه لا يُقَالُ مثل ذلك في نحو: محمّد ومعروف وأحمد؟

والثَّانية نوعان: واقعة في الشِّعر، وواقعة في شذوذٍ من النَّثر.

فالأولى: كالدَّاخلة على يَزيدَ وعَمْرٍو في قوله:

[الرَّجز]

٧٢ ـ بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا(١)

وفي قوله:

[الطَّويل]

٧٣ ـ رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الخِلافَةِ كَاهِلُهْ(٢)

---

(١) **صاحبه**: أبو النَّجم العُجَليّ (. . . ـ ١٣٠ هـ/ . . . ـ ٧٤٧ م)، وهو الفضل بن قدامة العجليّ، من بني بكر بن وائل، من أكابر الرُّجاز، ومن أحسن النَّاس إنشاداً للشِّعر، نبغ في العصر الأمويّ، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان، وولده هشام.
موطن الشَّاهد: (العمرو).
وجه الاستشهاد: مجيء «أل» زائدةً، لضرورة الشّعر.

(٢) **صاحبه**: ابن ميّادة (ـ ١٤٩ هـ/ـ ٧٦٦ م)، وهو الرّماح بن أبرد بن ثوبان الذّبيانيّ، أبو شرحبيل، شاعر رقيق، هجّاء، من مخضرمي الدّولتين الأمويّة والعبّاسية؛ وميّادة أمّه.
موطن الشَّاهد: (اليزيد).
وجه الاستشهاد: دخول: «أل» الزّائدة على «يزيد»؛ لضرورة الشّعر؛ وهي ضرورة سهّلها تقدّم ذكر الوليد، وقيل: «أل» ـ هنا ـ للتّعريف، فنكّر الاسم، ثمّ عُرّف.

فأمَّا الدَّاخلة على وليد في البيت فلِلَمْح الأصل، وقيل: أل في اليزيد والعَمْرو للتَّعريف، وإنَّهما نُكِّرا ثُمّ أُدخِلَت عليهما «أل» كما يُنكَّر العلم إذا أُضيف؛ كقوله:

[الطَّويل]

٧٤ـ عَلا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ....[(١)]

واختُلِفَ في الدَّاخلة على «بنات أَوْبَرَ» في قوله:

[الكامل]

٧٥ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[(٢)]

فقيل: زائدة للضَّرورة؛ لأنَّ «ابن أَوْبَرَ» عَلَم على نوع من الكَمْأة، ثُمّ جمع على «بنات أَوْبَرَ» كما يُقال في جمع ابن عُرْس «بَنَات عُرْس» ولا يُقال «بَنُو عُرْسٍ» لأنَّه لِمَا لا يَعقِل، وردَّه السَّخاوِيّ[(٣)] بأنَّها لو كانت زائدةً؛ لكان وجودُها كالعَدَم، فكان يخفضه بالفتحة؛ لأنَّ فيه العلميّة والوَزْنَ، وهذا سَهْو منه؛ لأنَّ «أل» تقتضي أن ينجرَّ الاسمُ بالكسرة، ولو كانت زائدةً فيه؛ لأنَّه قد أُمِن فيه التَّنوين، وقيل: «أل» فيه لِلَمْحِ الأصل؛ لأنَّ «أَوبَرَ» صفة كحَسَن وحُسَيْن وأحْمَر، وقيل: للتَّعريف، وإنَّ «ابن أَوْبَرَ» نكرة كابن لَبُون، فأل فيه مثلُها في قوله: [٢٠/أ]

---

(١) **صاحبه**: مجهول، وقيل هو لرجل من طَيِّيء؛ وتمامه:
عَلا زَيْدُنَا يَومَ النَّقا رَأْسَ زَيْدِكُمْ [بِأَبْيَضَ مَشْحُوذِ الفَرَارِ يَمَانِ]
موطن الشَّاهد: (زيدنا، زيدكم).
وجه الاستشهاد: إضافة «زيد» إلى «نا» و «كم» وهذه الإضافة تفيده التَّنكير؛ لأنَّ أسماء العلم معارف، ومتى أُضيفت نُكّرت.

(٢) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشَّاهد: (بنات الأوبرِ).
وجه الاستشهاد: زيادة «أل» في العلم اضطراراً؛ لأنّ «بنات أوبر» علم على نوع من الكَمْأَةَ رَدِيء؛ ومعلوم أنَّ العلم، لا تدخله «أل»؛ لأنّه لا تجتمع معرفتان؛ العَلَمِيّةُ و «أل». وقيل للتّعريف، والأوّل أفضل.

(٣) السَّخَاويّ: (٥٥٨ ـ ٦٤٣هـ/ ١١٦٣ ـ ١٢٤٥ م)، عليّ بن محمّد بن عبد الصَّمد، المصريّ الشَّافعي، أبو الحسن، عالم بالقراءات والأصول واللّغة والتَّفسير؛ أصله من (سخا) بمصر، سكن دمشق، ومات فيها، ودفن بقاسيون.

[البسيط]

٧٦ ـ وَابْـنُ الـلَّـبُـونِ إذَا مَـا لُـزَّ فِـي قَـرَنٍ   لَـمْ يَسْتَطِعْ صَولَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسِ[(١)]

قاله المبرِّد، ويردّه أنّه لم يُسْمَع ابن أوبر إلّا ممنوع الصَّرف.

والثَّانية كالواقعة في قولهم: «ادخلوا الأوّل فالأوّل»، و «جاؤوا الجمَّاءَ الغفير» وقراءة بعضهم: ﴿لَيَخْرُجَنَّ ٱلأَعَزُّ مِنْهَا ٱلأَذَلَّ﴾[(٢)] بفتح الياء؛ لأنَّ الحال واجبة التَّنكير، فإن قدّرت الأذل مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف؛ أي: خروج الأذلّ كما قدَّره الزَّمخشريّ، لم يحتج إلى دعوى زيادة «أل».

تنبيه

كتب الرَّشيدُ لَيلةً إلى القاضي أبي يوسف[(٣)]، يسأله عن قول القائل:

[الطَّويل]

٧٧ ـ فَإنْ تَرْفُقي يَا هِنْدُ فَالرِّفْقُ أَيمَنُ   وَإنْ تَخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالخُرْقُ أَشْأَمُ

فَأَنْتِ طَلاقٌ والطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ   ثَلاثاً، وَمَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وأَظْلَمُ[(٤)]

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثَّلاث وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحويّة فقهيّة، ولا آمَن الخطأ إن قلت فيها برأيي، فأتيت الكسائيّ، وهو في فراشه، فسألته، فقال: إنْ رفعَ ثلاثاً طلقت واحدة، لأنّه قال «أنت طلاق» ثم أخبر أنَّ الطَّلاق التّام ثلاث. وإن نصبها طلقت ثلاثاً، لأنَّ معناه أنت طالق ثلاثاً، وما بينهما جملة معترضة، فكتبت بذلك إلى الرَّشيد، فأرسل إليَّ بجوائز، فوجَّهت بها إلى الكسائيّ، انتهى مُلَخَّصاً.

---

(١) **صاحبه**: جرير بن عطيّة، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (اللَّبُون).
وجه الاستشهاد: مجيء «أل» مُفيدة للتَّعريف؛ لأنَّ (ابن لَبُون) نكرة، كما جاء في المتن.

(٢) س: ٦٣ (المنافقون، ن: ٨، مد).

(٣) القاضي أبو يوسف: (١١٣ ـ ١٨٢ هـ/ ٧٣١ ـ ٧٩٨ م): يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاريّ الكوفيّ البغداديّ، صاحب أبي حنيفة، وتلميذه.

(٤) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (الطّلاق).
وجه الاستشهاد: مجيء «أل» في البيت الثاني محتملة وجهين اثنين؛ أوّلهما: أنّها لمجاز الجنس كما في المتن. **ثانيهما**: أنّها للعهد الذّكريّ ولا تصلح ـ هنا ـ للجنس الحقيقيّ، كما أوضح المؤلِّف.

وأقول: إنَّ الصَّواب أنَّ كُلاًّ من الرَّفع والنَّصب محتملٌ لوقوع الثَّلاث، ولوقوع الواحدة، **أمَّا الرَّفع**: فلأن «أل» في الطَّلاق إمَّا لمجاز الجنس، كما تقول: «زيدٌ الرَّجُل»؛ أي: هو الرَّجل المعتدّ به، وإمَّا للعهد الذِّكريّ مثلها في: ﴿فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾(١)؛ أي: وهذا الطَّلاق المذكور عزيمة ثلاث، ولا تكون للجنس الحقيقيّ، لِئَلّا يلزم الإخبار عن العامّ بالخاصّ، كما يُقال: «الحيوان إنسان» وذلك باطل، إذ ليس كلّ حيوان إنساناً، ولا كلّ طلاق عزيمة، ولا ثلاثاً، فعلى العهديّة، يقع الثّلاث، وعلى الجنسيَّة، يقع واحدة، كما قال الكسائيّ، **وأمَّا النَّصب**: فلأنَّه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحينئذٍ، يقتضي وقوع / الطَّلاق/ [65] الثَّلاث، إذ المعنى: فأنت طالق ثلاثاً، ثم اعترض بينهما بقوله: والطَّلاق عزيمة، ولأن يكون حالاً من الضَّمير المستتر في عزيمة، وحينئذٍ، لا يلزم وقوع الثَّلاث، لأنَّ المعنى والطَّلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً، فإنّما يقع ما نواه. هذا ما يقتضيه معنى هذا اللَّفظ / مع قطع النَّظر عن شيء آخر/ [66]، وأما الذي أراده هذا الشَّاعر المعين فهو الثّلاث لقوله بعدُ:

[الطَّويل]

فَبِينِي بِهَا أَنْ كُنْتِ غَيرَ رَفِيقَةٍ ... وَمَا لامْرِئٍ بَعْدَ الثَّلَاثِ مُقَدَّمُ

مسألة

[نيابة أل عن الضّمير المضاف إليه]

أجاز الكوفيّون وبعض البصريّين وكثير من المتأخِّرين نيابة «أل» عن الضَّمير المضاف إليه، وخرَّجوا على ذلك ﴿فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾(٢) و «مررت برجلٍ حسنِ الوجهُ»، و «ضُرب زيدٌ الظَّهْرُ والبطنُ» إذا رفع الوجه والظّهر والبطن، والمانعون يقدِّرون: هي المأوى له، والوجه منه، والظّهر والبطن منه في الأمثلة. وقيَّد ابن مالك الجواز بغير الصِّلة. / وقال الزمخشريُّ في: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا﴾(٣): إنَّ الأصل أسماء المسمَّيات، وقال أبو شامة(٤) **في قوله**: [٢٠/ب]

---

[65] سقطت من (خ). [66] سقطت من (خ).

---

(١) س: ٧٣ (المزّمّل، ن: ١٥، ١٦، مك).

(٢) س: ٧٩ (النّازعات، ن: ٤٠، ٤١، مك). (٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٣١، مد).

(٤) أبو شامة: (٥٩٩ ـ ٦٦٥ هـ/ ١٢٠٢ ـ ١٢٦٧ م)، عبد الرّحمن بن إسماعيل المقدسيّ الدّمشقيّ، أبو القاسم، مؤرّخ محدّث؛ أصله من القدس، ومولده في دمشق.

[الطَّويل]

٧٨ ـ بَدَأْتُ بِـ «بِاسْمِ الله» فِي النَّظْمِ أَوَّلا ....[1]

إنَّ الأصل: في نظمي، فجوَّزا نيابتها عن الظَّاهر، وعن ضمير الحاضر، والمعروف من كلامهم إنَّما هو التَّمثيل بضمير الغائب.

مسألة

[مجيء أل للاستفهام]

من الغريب أنَّ «أل» تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية قُطْرُب: «أل فَعَلْتَ؟» بمعنى هل فعلت؟، وهو من إبدال الخفيف ثقيلاً، كما في الآل عند سيبويه، لكن ذلك سهل؛ لأنَّه جُعِل وسيلةً إلى الألف التي هي أخفُّ الحروف.

(أَمَا) بالفتح والتَّخفيف

على وجهين:

١ ـ **أحدهما: أن تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا**، وتكثر قبل القسم؛ كقوله:

[الطَّويل]

٧٩ ـ أَمَا وَالَّذِي أَبْكَىٰ وَأَضْحَكَ، وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا، وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ[2]

وقد تُبدل همزتها هاءً، أو عيناً قبل القسم، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها، أو تُحذفُ الألفُ مع ترك الإبدال، وإذا وقعت أنْ بعد «أَمَا» هذه، كُسِرت كما تُكسر بعد أَلا الاستفتاحيّة.

---

(١) **صاحبه**: الشَّاطبيّ: (٥٣٨ ـ ٥٩٠ هـ/ ١١٤٤ ـ ١١٩٤ م)، القاسم بن فيُّره بن خلف أبو محمَّد، إمام القُرَّاء، كان ضريراً، توفِّي بمصر، وهذا البيت هو مطلع القصيدة الشَّاطبية في القراءات السَّبع؛ وتمامه:

[بَدَأْتُ بِـ «بِاسم الله» في النَّظم أوّلا تَبَارَكَ رَحْمَاناً رَحِيماً وَمَوئِلا]

موطن الشَّاهد: (في النَّظم).

وجه الاستشهاد: جواز نيابة «أل» عن ضمير المتكلِّم ـ حسب رأي أبي شامة ـ حيث يقدّر الشّاهد: (بدأت في نظمي) وهذا خلاف المعروف، كما في الشَّاهد السَّابق.

(٢) أبو صخر الهُذليّ (. . . ـ ٨٠ هـ/ ٧٠٠ م)، عبد الله بن سلمةَ السَّهميّ من بني هُذَيل بن مدركة، شاعر من الفصحاء في العصر الأمويّ.

موطن الشَّاهد: (أما).

وجه الاستشهاد: مجيء «أما» حرف استفتاح، يُرادُ بِهِ تنبيه السَّامع؛ وحكم مجيئه قبل القَسَم كثير شائع.

٢ ـ والثّاني: **أن تكون بمعنى حقّاً أو أحقّاً**، على خلاف في ذلك سيأتي، وهذه تفتح «أنَّ» بعدها كما تفتح بعد حقّاً، وهي حرف عند ابن خروف، وجعلها مع أنَّ ومعموليها كلاماً تركّب من حرف واسم، كما قاله الفارسيّ في: «يا زيد» وقال بعضهم: هي اسم بمعنى حقّاً، وقال آخرون: هي كلمتان، الهمزة للاستفهام، و «ما» اسم بمعنى شيء، وذلك الشّيء حقٌّ، فالمعنى أَحقّاً، وهذا هو الصّواب، وموضع «ما» النّصب على الظّرفيَّة، كما انتصب «حَقّاً» على ذلك في نحو قوله:

[الوافر]

٨٠ ـ أَحَـقّـاً أَنَّ جِـيـرَتَـنَـا اسْـتَـقَـلّـوا ....(١)

وهو قول سيبويه، وهو الصَّحيح؛ بدليل قوله:

[الطَّويل]

٨١ ـ أَفِي الـحَـقِّ أَنِّـي مُـغْـرَمٌ بِـكِ هَـائِـمٌ ....(٢)

فأدخل عليها «في»، و «أن» وصلتها مبتدأ، والظّرف خبره، وقال المبرّد: حقاً مصدر لحقَّ محذوفاً، و «أن» وصلتها فاعل.

وزاد المالقيُّ لـ « أما» **معنى ثالثاً**، وهو أن تكون حـرف عرض بمنـزلة ألا[67] فتختصّ بالفعل؛ نحو: «أما تقوم»، و «أما تقعد» وقد يُدَّعى في ذلك

---

[67] في (خ): لولا.

---

(١) **صاحبه**: يُنسَبُ هذا البيت إلى المفضّل البَكريّ «عامر بن معشر»، وقيل: هو لعامر بن أسحم، وهو جاهليّ، ولم أصطد لهما ترجمةً وافيةً.
وتمام البيت:
أحـقّـاً أنّ جِـيـرَتَـنَـا اسْـتَـقَـلُّـوا   [فَـنِـيّـتُـنَـا ونِـيَّـتُـهُـمْ فَـرِيـقُ]
موطن الشّاهد: (أحقّاً).
وجه الاستشهاد: وقوع «حقّاً» منصوباً على الظّرفيّة، بدليل الشّاهد الذي يليه؛ والبيت ليس فيه شاهد على «أما» وإنّما ساقه لأنَّ «أما» تأتي بمعنى «حقّاً» أو «أحقّاً» وهذه تفتح همزة «أنّ» بعدها، كما جاء في المتن.

(٢) **صاحبه**: يُنسب هذا البيت إلى عابد بن المنذر القُشَيرِيّ، وقيل: فائد بن المنذر القُشَيرِيّ.
وتمام البيت:
أفـي الـحَـقّ أنّـي مُـغْـرَمٌ بِـكِ هَـائِـمٌ   [وَأَنَّـكِ لا خَـلٌّ هَـوَاكِ وَلا خَـمْـرُ]
موطن الشّاهد: (أفي الحقّ... الخ).
وجه الاستشهاد: مجيء «الحق» مُصرّحاً معه بالجارّ؛ وفي هذا دليل على أنَّ «حقّاً»=

أنَّ الهمزة للاستفهام التَّقريريّ مثلها في ألم وألا، وأن «ما» نافية، وقد تحذف هذه الهمزة كقوله: [الخفيف]

٨٢ ـ مَا تَرَى الدَّهرَ قَدْ أَبَادَ مَعَدّاً وَأَبَادَ السَّرَاةَ مِنْ عَدْنَانِ[١]

(أمّا) بالفتح والتَّشديد

وقد تُبدَلُ ميمها الأولى ياء، استثقالاً للتَّضعيف؛ كقول عمر بن أبي ربيعة: [الطَّويل]

٨٣ ـ رَأَتْ رَجُلاً أيْمَا إذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى، وَأَيْمَا بِالعَشِيِّ فَيَخْصَرُ[٢]

وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد:

أمّا أنّها شرطٌ، فبدليل لزوم الفاء بعدها؛ نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾[٣] الآية، ولو كانت الفاء للعطف، لم تدخل على الخبر، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه، ولو

= ظرف زمان؛ لتضمّنه معنى «في» وليس منصوباً على المفعوليّة المطلقة باعتبار أصله، كما يقول بعضهم؛ حيث اتّفق العلماء على أنّ أصل «حقّاً» مصدر، ثمّ اختلفوا: هل هو باقٍ على مصدريّته، أولا؟. فذهب سيبويه والجمهور من النّحاة في قولهم: «أحقّاً أنّك ذاهب» إلى أنّ «حقّاً» منصوبة على الظّرفيّة متعلّقة بالاستقرار. على أنّها خبر مقدّم. و (أنّك ذاهب): في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء. كما في قوله تعالى: **﴿ومن آياته أنك ترى الأرض بارزة﴾**؛ والتّقدير: ومن آياته رُؤيتك؛ والأصل: أفي حقِّ ذهابك، فحذفت «في» وانتصب «حقّاً» على الظّرفيّة. وذهب المبرّد، وتبعه ابن مالك إلى أنّ «حقّاً» مصدر بدل من اللّفظ بفعله و (أنّ وما بعدها): في تأويل مصدر مرفوع على الفاعليّة، كما في قوله تعالى: **﴿أو لم يكفهم أنّا أنزلنا﴾**؛ والتّقدير: أو لم يكفهم إنْزَالُنَا إيَّاه.

(١) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (ما).
وجه الاستشهاد: مجيء «أَمَا» محذوفةَ الهمزة، وهي في الشّاهد بمعنى «أَلا» حرف عرض على رأي المالقيّ؛ ورأيه فيه نظر.

(٢) **صاحبه**: عمر بن أبي ربيعة، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (أيما، أيما).
وجه الاستشهاد: إبدال ميم «أمّا» الأولى ياء، استثقالاً للتّضعيف، وحكم هذا الإبدال الجواز.

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٦، مد).

كانت زائدة؛ لصحَّ الاستغناء عنها، ولمّا لم يصحَّ ذلك، وقد امتنع كونُها للعطف، تعيَّن أنَّها فاء الجزاء.

فإن قلت: قد استغنى عنها في قوله: [الطَّويل]

٨٤ ـ فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيكُمُ (١) ....

قلت: وهو ضرورة؛ كقول عبد الرّحمٰن بن حسَّان: [البسيط]

٨٥ ـ مَنْ يَفعَلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُهَا (٢) ....

فإن قلت: فقد حُذفت في التَّنزيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم/ بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ/ [68]﴾(٣). قلت: الأصل: فيقال لهم أكفرتم، [٢١/أ]
فحذف القول استغناء عنه/ بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، ورُبَّ شيء يصحّ تبعاً، ولا يصحّ استقلالاً، كالحاجّ عن غيره، يُصلّي عنه ركعتي الطَّواف، ولو

---

[68] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه**: الحارث المخزوميّ (ـ ٨٠ هـ/ ٧٠٠ م)، وهو الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزوميّ، من قريش، شاعر غزِل، من أهل مكّة، ذهب مذهب عمر بن أبي ربيعة، كان يهوىٰ عائشة بنت طلحة، ويشبّب بها؛ له ديوان شعر مطبوع.
وتتمّة البيت:
[فـأمّـا الـقِـتَـالُ لا قِـتَـالَ لَـدَيـكُـمُ وَلٰـكِـنَّ سَـيْـراً فِـي عِـرَاضِ الـمَـوَاكِـبِ]
موطن الشّاهد: (لا قتال... الخ).
وجه الاستشهاد: حذف الفاء من جواب «أمّا» مع أنّه ليس في الكلام قولٌ محذوف؛ وحكم عدم اقتران الجواب بالفاء الضّرورة.

(٢) **صاحبه**: عبد الرّحمٰن بن حسان بن ثابت (٦ ـ ١٠٤ هـ/ ٦٢٧ ـ ٧٢٢ م)، شاعر ابن شاعر، أنصاريّ خزرجيّ، أقام بالمدينة، وبها توفّي.
وتتمة البيت:
من يـفـعـل الـحـسـنـات الله يـشـكـرهـا [والـشَّـرُّ بـالـشَّـرِّ عِـنْـدَ الـلَّـهِ مِـثْـلانِ]
موطن الشّاهد: (مَنْ يفعل... الله يشكرها).
وجه الاستشهاد: وقوع جواب الشّرط جملة اسميّة غير مقترنة بالفاء؛ وحكم عدم اقترانها بالفاء الضّرورة الشّعريّة؛ والأصل: (من يفعل الحسنات فالله يشكرها). وسيق البيت ـ هنا ـ للقياس عليه وحسب.

(٣) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٠٦، مد).

صلّى أحد عن غيره ابتداءً، لم يصحّ على الصَّحيح، هذا قول الجمهور.

وزعم بعض المتأخّرين: أنَّ فاء جواب «أمّا» لا تحذف في غير الضَّرورة أصلاً، وأنَّ الجواب في الآية: ﴿فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾. والأصل: فيقال لهم ذوقوا، فحذف القول، وانتقلت الفاء إلى المَقول، وأنَّ ما بينهما اعتراض، وكذا قال في آية الجاثية: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى/ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ/[69]﴾(١) الآية، قال: أصله، فيُقَالُ لهم: ألم تكن آياتي، ثم حُذف القولُ، وتأخّرت الفاء عن الهمزة.

وأمّا التَّفصيل: فهو غالب أحوالها، كما تقدَّم في آية البقرة؛ ومن ذلك: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ﴾(٢)، ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾(٣)، ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾(٤) الآيات، وقد يُترك تكرارُها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يُذكَر بعدها في موضع ذلك القسم، **فالأوّل**؛ نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾(٥)؛ أي: وأمّا الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا، **والثّاني**؛ نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾(٦)؛ أي: وأمّا غيرهم فيؤمنون به ويَكِلُون معناه إلى ربِّهم، ويدل على ذلك: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾(٧)؛ أي: كلٌّ من المتشابه والمحْكَم من عند الله، والإيمان بهما واجب، وكأنّه قيل: وأمّا الرّاسخون في العلم فيقولون، وهذه الآية في «أمّا» المفتوحة نظيرُ قولك في «إمّا» المكسورة «إمّا أن تنطق بخير وإلّا فاسكت» وسيأتي ذلك، كذا ظهر لي، وعلى هذا فالوقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السّابقة، فتأمّلْهَا.

وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً؛ نحو: «أما زيد فمنطلق».

---

[69] سقطت من (خ).

---

(١) س: ٤٥ (الجاثية، ن: ٣١، مك).
(٢) س: ١٨ (الكهف، ن: ٧٩، مك).
(٣) س: ١٨ (الكهف، ن: ٨٠، مك).
(٤) س: ١٨ (الكهف، ن: ٨٢، مك).
(٥) س: ٤ (النّساء، ن: ١٧٤، ١٧٥، مد).
(٦) س: ٣ (آل عمران، ن: ٧، مد).
(٧) س: ٣ (آل عمران، ن: ٧، مد).

وأمّا التّوكيد فقلّ مَن ذكره، ولم أر من أحكمَ شرحه غير الزّمخشريّ، فإنّه قال: فائدة «أمّا» في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنّه لا محالة ذاهب، وأنّه بصدد الذّهاب، وأنّه منه عزيمة قلت: «أمّا زيد فذاهب»؛ ولذلك، قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء، فزيد ذاهب، وهذا التّفسير مُذْلٍ بفائدتين: **بيان كونه توكيداً، وأنّه في معنى الشّرط**، انتهى.

[ما يفصل بين أمّا والفاء]

ويفصل بين «أمّا» وبين الفاء بواحد من أمور ستّة؛ **أحدها: المبتدأ** كالآيات السّابقة، **والثّاني: الخبر**؛ نحو: «أمّا في الدّار فزيدٌ». وزعم الصّفّار[1]: أنّ الفصل به قليل، **والثّالث: جملة الشّرط**؛ نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ﴾[2] الآيات. **والرّابع: اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب**؛ نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[3] الآيات. **والخامس: اسم كذلك معمول لمحذوف يفسّره ما بعد الفاء**؛ نحو: «أمّا زيداً فاضربهُ»، وقراءة بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[4] بالنّصب، ويجب تقدير العامل بعد الفاء، وقبل ما دخلت عليه؛ لأنّ «أما» نائبة عن الفعل، فكأنّها فعل، والفعل لا يلي الفعل. وأمّا نحو: «زيدٌ كان يفعل» ففي «كان» ضمير فاصل في التّقدير، وأمّا «ليس خلَق الله مثله» ففي ليس أيضاً ضمير، لكنّه ضمير الشّأن والحديث، وإذا قيل بأنّ «ليس» حرف، فلا إشكال، وكذا إذا قيل: فعل يشبه الحرف؛ ولهذا، أهملها بنو تميم؛ إذ قالوا «ليس الطّيبُ إلّا المسكُ» بالرّفع. **والسّادس: ظرف معمول لـ «أمّا»**؛ لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف؛ نحو: «أمّا اليومَ فإنّي ذاهب، وأمّا في الدّار فإنّ زيداً جالس»، ولا يكون العامل ما بعد الفاء؛ لأنّ خبر إنّ لا يتقدّم عليها، فكذلك معموله، هذا قول سيبويه، والمازنيّ، والجمهور. وخالفهم المبرّد، وابن درستويه[5]،

---

(١) الصّفّار: (ـ ٦٣٠ هـ/ـ ١٢٣٣ م) قاسم بن عليّ بن محمّد الأنصاريّ البطليوسيّ عالم بالنّحو؛ له «شرح كتاب سيبويه» ردّ فيه كثيراً على الشّلوبين.

(٢) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٨٨ ـ ٨٩، مك). (٣) س: ٩٣ (الضّحى، ن: ٩ ـ ١١ مك).

(٤) س: ٤١ (فصّلت، ن: ١٧، مك).

(٥) ابن دُرُسْتَوَيه (٢٥٨ ـ ٣٤٧ هـ/ ٨٧١ ـ ٩٥٨ م): عبد الله بن جعفر بن محمّد بن درستويه بن المرزبان، أبو محمّد، من علماء اللّغة، فارسيّ الأصل، توفّي في بغداد.

والفرّاء، فجعلوا العامل نفس الخبر، وتوسّع الفرّاء فجوّزه في بقيّة أخوات إنَّ، فإن قلت: «أمّا اليوم فأنا جالس» احتمل كون العامل «أمّا» وكونه الخبر؛ لعدم المانع، وإن قلت: «أمّا زيداً فإنّي ضارب» لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما، وامتنعت المسألة عند الجمهور؛ لأنَّ «أما» لا تنصب المفعول، ومعمول خبر «إنَّ» لا يتقدّم / عليها/ [70] وأجاز ذلك المبرِّد، ومن وافقه، على تقدير إعمال الخبر.

تنبيهان

الأوّل: أنّه سُمع «أمّا العبيدَ فذو عبيد» بالنّصب، «وأمّا قريشاً فأنا أفضلها» وفيه عندي دليل على أمور؛ **أحدها**: أنّه لا يلزم أن يقدَّر مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يقدّر غيره ممّا يليق بالمحلّ، إذ التّقدير هنا: مهما ذكرت، وعلى ذلك يتخرَّج قولهم: «أمّا العلمَ فعَالم»، و «أمّا عِلْماً فعالمٌ» فهو أحسن ممّا قيل: إنّه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء، أو مفعول لأجله، إن كان معرَّفاً، وحالٌ إن كان مُنَكَّراً. **والثّاني**: أنَّ أمّا ليست العاملة؛ إذ لا يعمل الحرف في المفعول به. **والثّالث**: أنّه يجوز «أمّا زيداً فإنّي أكرم» على تقدير العمل للمحذوف.

التّنبيه الثّاني: أنّه ليس من أقسام «أمّا» التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾(١) ولا التي في قول الشّاعر:

[البسيط]

٨٦- **أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ**(٢)

بل هي فيهما كلمتان؛ فالتي في الآية هي أم المنقطعة وما الاستفهامية، وأُدغمت الميم في الميم للتّماثل، والتي في البيت هي «أنْ» المصدريّة، وما المزيدة، والأصل: لأَنْ كُنْتَ، فحذف الجارّ، وكان للاختصار، فانفصل

---

[70] سقطت من (خ).

---

(١) س: ٢٧ (النّمل، ن: ٨٤، مك).

(٢) صاحبه: العبّاس بن مرداس، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (أمّا).
وجه الاستشهاد: مجيء «أن» المصدريّة مقترنةً بـ «ما» الزّائدة كما أوضحنا من قبل، وكما فصّل المؤلّف في المتن.

الضَّمير؛ لعدم ما يتَّصل به، وجيء بـ «ما» عوضاً عن كان، وأُدغمت النُّون في الميم للتَّقارب.

(إمَّا) المكسورة المشدَّدة

قد تفتح همزتها، وقد تُبدَلُ ميمُها الأولى ياءً، وهي مركَّبة عند سيبويه من إنْ وما، وقد تُحذف «ما»؛ كقوله:

[المتقارب]

٨٧ - سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا[1]

أي: إمَّا من صيف، وإمَّا من خريف. وقال المبرِّد، والأصمعيّ: «إنْ» في هذا البيت شرطيّة، والفاء فاء الجواب، **والمعنى**: وإن سقته من خريف، فلن يُعدَم الرّيَّ، وليس بشيءٍ؛ لأنَّ المرادَ/ وَصفُ هذا الوَعِل بالريّ على كلِّ حال، ومع الشَّرط، لا يلزم ذلك. وقال أبو عبيدة: «إنْ» في البيت زائدة.

«وإمَّا» عاطفة عند أكثرهم، أعني إمَّا الثَّانية في نحو قولك: «جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو». وزعم يونس[2] والفارسيّ وابن كَيسَان[3]: أنَّها غير عاطفة، [٢٢/أ] كالأولى، ووافقهم ابن مالك؛ لملازمتها غالباً «الواوَ» العاطفة، ومن غير الغالب قوله:

[البسيط]

٨٨ - يَا لَيتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا أَيْمَا إِلَىٰ جَنَّةٍ أَيْمَا إِلَى نَارِ[4]

---

(١) **صاحبه**: النَّمر بن تولب (ـ ١٤ هـ/ ٦٣٥ م)، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشَّاهد: (إمَّا).
وجه الاستشهاد: مجيء «إمَّا» محذوفةً في الشَّاهد؛ لأنَّ التَّقدير: سقته الرّواعد إمَّا من صيِّف، وإمَّا من خريف... وقد حُذِفَت «ما» جزء إمَّا في الثَّانية، فبقيت «إن» وهي جزء منها، خلافاً للمبرّد والأصمعيّ، وأبي عبيدة؛ لما ذكره المصنّف في المتن.

(٢) يونس بن حبيب (٩٤ ـ ١٨٢ هـ/ ٧١٣ ـ ٧٩٨ م): ضَبّيّ بالولاء، أبو عبد الرَّحمٰن، ويعرف بالنَّحويّ، علّامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره.

(٣) ابن كيسان (ـ ٢٩٩ هـ/ ٩١٢ م): محمّد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، عالم بالعربيّة؛ نحواً، ولغةً، من أهل بغداد، أخذ عن المبرِّد، وثعلب.

(٤) **صاحبه**: هذا البيت لسعد بن قرط، أو سعد بن قرين، وكان عاقّاً بأمّه، فدعا عليها بهذا البيت، أو هو معبد بن قرط.
موطن الشَّاهد: (أيما).
وجه الاستشهاد: مجيء «أيما» عاطفةً غير مسبوقة بالواو؛ وحكم تجرّدها من الواو الشّذوذ.

وفيه شاهد ثانٍ، وهو فتح الهمزة، وثالث وهو الإبدال. ونقل ابن عصفور الإجماعَ على أن «إمَّا» الثّانية غير عاطفة كالأولى؛ قال: وإنّما ذكروها في باب العطف لمُصاحَبَتِهَا لحرفه. وزعم بعضُهم: أنَّ «إمَّا» عطفتْ الاسمَ على الاسم، والواو عطفت إمَّا على إمَّا، وعطف الحرف على الحرف غريب، ولا خلاف أن إمَّا الأولى غيرَ عاطفة؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: «قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو» وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو: «رأيتُ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً» وبين المُبدَل منه وبدلِهِ؛ نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾(١) فإن «ما» بعد الأولى بَدَل ممَّا قبلها.

[معاني إمَّا]

ولـ (إمَّا) خمسة معان:

أحدها: الشّك؛ نحو: «جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو» إذا لم تعلم الجائي منهما.

والثّاني: الإبهام؛ نحو: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ[71] لِأَمۡرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡۗ﴾(٢).

والثّالث: التّخيير؛ نحو: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمۡ حُسۡنٗا﴾(٣)، ﴿إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَلۡقَىٰ﴾(٤). ووهِمَ ابن الشَّجريّ؛ فجعل من ذلك ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡۗ﴾(٥).

والرّابع: الإباحة؛ نحو: «تعلَّم إمَّا فقهاً وإمَّا نحواً»، و «جالس إمَّا الحسنَ وإمَّا ابن سيرين»، ونازع في ثبوت هذا المعنى لـ «إمَّا» جماعةٌ مع إثباتهم إيَّاهُ لـ «أو».

والخامس: التّفصيل؛ نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا﴾(٦) وانتصابهما على هذا على الحال المقدَّرة. وأجاز الكوفيّون كونَ إمَّا هذه هي إنِ الشّرطية، وما الزّائدة؛ قال مكّيّ: ولا يجيز البصريّون أن يلي الاسم أداة الشَّرط، حتى يكون

---

[71] في (خ): مُرْجؤن.

---

(١) س: ١٩ (مريم، ن: ٧٥، ملك).
(٢) س: ٩ (التّوبة، ن: ١٠٦، مد).
(٣) س: ١٨ (الكهف، ن: ٨٦، ملك).
(٤) س: ٢٠ (طه، ن: ٦٣، ملك).
(٥) س: ٩ (التوبة، ن: ١٠٦، مد).
(٦) س: ٧٦ (الإنسان، ن: ٣، مد).

بعده فعلٌ يفسِّره؛ نحو: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾[1]. وردّ عليه ابن الشّجريّ بأنّ المضمر هنا: كان؛ فهو بمنزلة قوله:

[البسيط]

٨٩ـ قَـدْ قِـيلَ ذٰلِـكَ إنْ حَـقّـاً وَإنْ كَـذِبـاً ....[2]

وهذه المعاني لـ «أو» كما سيأتي، إلّا أنَّ إمّا يُبنَىٰ الكلامُ معها من أوَّل الأمر على ما جيء بها لأجله من شكٍّ وغيره؛ ولذلك، وجب تكرارها في غير ندور، و «أو» يُفتَتَحُ الكلامُ معها على الجزم، ثُمَّ يَطرأ الشّكُّ، أو غيره؛ ولهٰذا، لم تتكرّر.

وقد يُستَغنَىٰ عن إمَّا الثَّانية بذكر ما يُغنِي عنها؛ نحو: «إمَّا أنْ تتكلَّم بخير، وإلَّا فاسكُتْ» وقول المُثقِّب العبديّ:

[الوافر]

٩٠ـ فَـإمَّـا أَنْ تَـكُـونَ أَخِـي بِـصِـدْقٍ ... فَـأَعْـرِفَ مِـنْـكَ غَـثِّي مِـنْ سَـمِـيـنِـي[3]

وَإلّاَ فَـاطَّـرِحْـنِـي واتَّـخِـذْنِـي ... عَـدُوّاً أتَّـقِـيـكَ وَتَـتَّـقِـيـنِـي

وقد يُستغنَىٰ عن الأولى لفظاً؛ كقوله:

[المتقارب]

٩١ـ سَـقَـتْـهُ الـرَّواعِـدُ مِـنْ صَـيِّـفٍ ....[4]

---

(١) س: ٤ (النّساء، ن: ١٢٨، مد).

(٢) **صاحبه**: النّعمان بن المنذر «أبو قابوس» (ـ ٣٣٣ ق. هـ/ـ ٣١٢ م) وهو من ملوك آل غسّان في الجاهليّة.

وتمام البيت:

قَـدْ قِـيـلَ ذٰلِـكَ إنْ حَـقّـاً وَإنْ كَـذِبَـا ... [فَـمَـا اعْـتِـذَارُكَ مِـنْ قَـوْلٍ إذَا قِـيـلا]

موطن الشّاهد: (إن حقّاً؛ وإن كذباً).

وجه الاستشهاد: مجيء «كان» النّاقصة محذوفةً مع اسمها، وبقاء عملها في الموضعَين؛ لأنَّ التّقدير: إن كان الكلام حقّاً، وإن كان الكلام كذباً؛ وحكم حذفها مع اسمها وبقاء عملها بعد «إن» الشّرطيّة جائز باتّفاق.

(٣) المثقّب العبديّ (ـ ٣٥ ق. هـ/ـ ٥٨٨م)، وهو عائذ بن محصن بن ثعلبة، من ربيعة، شاعر جاهليّ من أهل البحرين، اتّصل بعمرو بن هند، وله مدائح فيه، واتّصل بالنّعمان بن المنذر؛ شعره جيّد فيه حكمة ورقّة.

موطن الشّاهد: (إمّا).

وجه الاستشهاد: الاستغناء عن «إمّا» الثّانية بما أغنى عنها في الكلام؛ وهو قوله: وإلّا فاطّرحني واتّخذني.. وحكم هذا الاستغناء بما يُغني عنها كثير شائع.

(٤) **صاحبه**: النّمر بن تولب، وقد مرّ ترجمته. =

البيت، وقد تقدَّم، وقوله: [الطَّويل]

٩٢ - تُـلِـمُّ بِـدَارٍ قَـدْ تَـقَـادَمَ عَـهْـدُهَـا   وَإمّـا بِـأَمْـوَاتٍ أَلَـمَّ خَـيَـالُـهَـا(١)

[٢٢/ب] أي: إمَّا بدارٍ، والفرّاء يقيسه؛ فيجيز «زيد يقومُ، وإمَّا يقعد»/ كما يجوز «أو يقعد».

تنبيه

ليس من أقسام إمَّا التي في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾(٢) بل هذه إنِ الشَّرطية وما الزَّائدة.

أو

[معاني أو]

حرفُ عطفٍ، ذكر له المتأخّرون معاني، انتهت إلى اثني عشر:

الأوّل[72]: الشَّكّ؛ نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾(٣).

والثَّاني: الإبهام؛ نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾(٤) الشَّاهد في الأولى، وقول الشَّاعر: [الخفيف]

٩٣ - نَـحْـنُ أَوْ أَنْـتُـمُ الأُلَىٰ أَلِـفُوا الـحَـقْـ   ـقَ، فَـبُـعْـداً لـلـمُـبْـطِـلِـينَ وَسُـحْـقَـا(٥)

والثَّالث: التَّخيير، وهي الواقعة بعد الطَّلب، وقبلَ ما يمتنع فيه الجمع؛ نحو: «تزوّجْ هنداً أو أُختها» و «خذ من مالي ديناراً أو درهماً».

---

[72] في (خ) أحدها.

= **موطن الشّاهد**: (إمّا).
وجه الاستشهاد: الاستغناء عن «إمّا» الأولى الواقعة قبل من صيّفٍ، مع بقاء تقديرها في الكلام.

(١) **صاحبه**: ينسب هذا البيت إلى ذي الرُّمّة، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (إمّا).
وجه الاستشهاد: مجيء «إمّا» الأولى محذوفةً في الكلام لفظاً، وبقاؤها تقديراً؛ لأنّ المراد: إمّا بدارٍ، وإمّا بأمواتٍ؛ والقرينة الدّالة على هذا الحذف العطف عليها بـ «إمّا» الثانية.

(٢) س: ١٩ (مريم، ن: ٢٦، مك).

(٣) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ١١٣، مك).   (٤) س: ٣٤ (سبأ: ٢٤، مك).

(٥) **صاحبه**: مجهول.

فإن قلت: فقد مثّل العلماء بآيتي الكفّارة(١) والفدية(٢) للتّخيير مع إمكان الجمع.

قلت: يمتنع الجمع بين الإطعام، والكسوة، والتّحرير اللاّتي كلٌّ منهنّ كفارةٌ وبين الصّيام والصّدقة والنُّسك اللاّتي كلٌّ منهنّ فديةٌ، بل تقع واحدة منهنّ كفّارةً أو فديةً، والباقي قُربة مستقلّة خارجة عن ذلك.

والرّابع: الإباحة، وهي الواقعة بعد الطّلب وقبلَ ما يجوز فيه الجمع؛ نحو: «جالس العلماء أو الزُّهّاد» و «تعلّم الفقه أو النّحو» وإذا دخلت «لا» النّاهية امتنع فعل الجميع؛ نحو: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾(٣) إذ المعنى: / لا/ [73] تطع أحدهما، فأيّهما فعله، فهو أحدهما، وتلخيصه أنّها تدخل للنّهي عمّا كان مُباحاً، وكذا حكم النّهي الدّاخل على التّخيير، وِفَاقاً للسّيرافي(٤)، وذكر ابن مالك أنّ أكثر ورود «أو» للإباحة في التّشبيه؛ نحو: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾(٥)، والتّقدير؛ نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾(٦) فَلَمْ يخصّها بالمسبوقة بالطّلب.

والخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيّون والأخفشُ والجَرْمِيُّ(٧)، واحتجّوا بقول تَوْبَة:

[الطّويل]

٩٤ - وَقَدْ زَعَمَتْ لَيلَى بِأَنِّيَ فَاجِرٌ   لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيهَا فُجُورُهَا(٨)

---

[73] سقطت من (خ).

---

(١) س: ٥ (المائدة: ٨٩، مد).
(٢) س: ٢ (البقرة: ١٩٦، مد).
(٣) س: ٧٦ (الإنسان، ن: ٢٤، مد).
(٤) السّيرافي: (٢٨٤ - ٣٦٨ هـ/ ٨٩٧ - ٩٧٩ م)، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد، نحويّ، عالم بالأدب؛ أصله من (سِيراف) بفارس، سكن بغداد، وتولّى نيابة القضاء.
(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٧٤، مد).
(٦) س: ٥٣ (النّجم، ن: ٨، ٩، مك).
(٧) الجَرْميّ (- ٢٢٥ هـ/- ٨٤٠ م)، صالح بن إسحاق، الجرميّ بالولاء، أبو عمر، فقيه عالم بالنّحو واللّغة، من أهل البصرة، وسكن بغداد.
(٨) **صاحبه**: توبة بن الحِمْيَر (- ٨٥ هـ/- ٧٠٤ م)، أبو حرب، عامريّ من عشّاق العرب المشهورين، كان يهوى ليلى الأخيليّة.
موطن الشّاهد: (أو).
وجه الاستشهاد: مجيء «أو» حرف عطف، يُفيد مطلق الجمع كالواو. على مذهب الكوفيّين، والأخفش والجرميّ - وهو الأرجح - لأنّ الشّاعر، لا يريد الإبهام - هنا - وإنّما يريد أن يقول: إنّ جزاء التّقوى والفجور عائد إلى نفسي أنا، لا إلى غيري.

وقيل: «أو» فيه للإبهام، وقول جرير:

[البسيط]

٩٥ - جَاءَ الخِلافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرَاً كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ[(١)]

والذي رأيته في ديوان جرير «إذْ كانتْ» وقوله:

[البسيط]

٩٦ - وَكَانَ سِيَّانِ أَنْ لا يَسْرَحُوا نَعَماً أو يَسْرَحُوهُ بِهَا، وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ[(٢)]

أي: وكان الشَّأن: ألَّا يرعوا الإبلَ، وأن يرعوها سِيَّان لوجود القحط، وإنَّما قدّرنا «كان» شأنية لِئلّا يلزم الإخبار عن النّكرة بالمعرفة، وقول الرَّاجز:

[الرَّجز]

٩٧ - إنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامَا خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الهَامَا[(٣)]

إذ لم يقل «خُوَيرِباً» كما تقول: «زيد أو عمرو لص»، ولا تقول: لصّان، وأجاب الخليل عن هذا بأنَّ «خُويربين» بتقدير «أشتمُ» لا نعت تابع، وقول النَّابغة:

[البسيط]

٩٨ - قَالَتْ: أَلَا لَيتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إلىٰ حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[(٤)]

فَحَسَبُوهُ فَأَلْفَوهُ كَمَا ذَكَرَتْ تِسْعاً وَتِسْعِينَ لَم تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ

---

(١) صاحبه: جرير، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (أو).
وجه الاستشهاد: مجيء «أو» على هذه الرّواية مفيدةً مطلق الجمع كالواو؛ وعلى رواية الدّيوان: «إذ» ولا شاهد يُذكر في صدد ما نحن فيه.

(٢) صاحبه: أبو ذُؤيب الهذليّ، خالد بن خويلد، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (أو).
وجه الاستشهاد: مجيء «أو» مفيدة مطلق الجمع كالواو، كما في الأمثلة السّابقة.

(٣) صاحبه: نُسب هذا الرّجز إلى رجل من بني أسد.
موطن الشّاهد: (أو).
وجه الاستشهاد: مجيء «أو» حرف عطف مفيداً لمطلق الجمع.

(٤) صاحبه: النّابغة الذُّبياني (ـ ١٨ ق. هـ/ـ ٦٠٤)، زياد بن معاوية الغطَفَانيّ المُضَريّ، أبو أُمامة، شاعر جاهليّ، من الطّبقة الأولى، من أهل الحجاز.
موطن الشّاهد: (أو نصفه).
وجه الاستشهاد: مجيء «أو» حرف عطف مفيداً لمطلق الجمع؛ كما في الأمثلة السّابقة.

ويقوّيه أنّه رُوي «ونصفه» وقوله:

[الكامل]

٩٩ - قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ   مَا[74] بَينَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ(١)

[مجيء أو بمعنى الواو و «لا»]

ومن الغريب أنَّ جماعةً ـ منهم ابن مالك ـ ذكروا مجيء «أو» بمعنى الواو، ثم ذكروا أنّها تجيء بمعنى «ولا»؛ نحو: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾(٢). وهذه هي تلك بعينها، وإنّما جاءت «لا»/ [٢٣/أ] توكيداً للنّفي السّابق، ومانعةً من توهّم تعليق النّفي بالمجموع، لا بكلّ واحد، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللّفظ، وهو الإجماع، ونظيرهُ قولك: «لا يحلُّ لك الزّنى والسّرقة» ولو تركت / لا/ [75] في التّقدير، لم يضرّ ذلك.

[رد على ابن مالك]

وزعم ابن مالك أيضاً: أنَّ «أو» التي للإباحة حالّةٌ محلَّ الواو، وهذا أيضاً مردود؛ لأنّه لو قيل «جالِسِ الحسن وابن سيرين» كان المأمور به مجالستهما معاً ولم يخرج المأمور عن العُهدة بمجالسة أحدهما، هذا هو المعروف من كلام النّحويّين، ولكن ذكر الزّمخشريّ عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾(٣) أنَّ الواو تأتي للإباحة؛ نحو: «جالِس الحسنَ وابن سيرينَ» وأنّه إنّما جيء بالفذلكة دفعاً لتوهُّم إرادة الإباحة في ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ وقلّده في ذلك صاحب الإيضاح البيانيّ(٤)، ولا تُعرف هذه المقالة لنحويّ.

---

[74] في (خ): من.   [75] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه**: حميد بن ثور (ـ ٣٠؟ هـ/ ٦٥٠؟ م)، هلاليّ عامريّ، أبو المثنّى شاعر مخضرم، عاش زمناً طويلاً في الجاهليّة، وشهد حُنيناً مع المشركين، أسلم ووفد على النّبيّ ﷺ.
موطن الشّاهد: (أو).
وجه الاستشهاد: مجيء «أو» مفيدة مطلق الجمع، كما في الأمثلة السّابقة.

(٢) س: ٢٤ (النّور، ن: ٦١، مد).   (٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩٦، مد).

(٤) صاحب الإيضاح البيانيّ: الخطيب القزوينيّ (٦٦٦ ـ ٧٣٩ هـ/١٢٦٨ ـ ١٣٣٨ م) محمّد بن عبد الرّحمن بن عمر، أبو المعالي، خطيب دمشق، قاضٍ من أدباء الفقهاء، مولده بالموصل، وتوفّي بدمشق؛ من كتبه: «تلخيص المفتاح» و «الإيضاح»، وغيرها.

والسَّادس: الإضراب كَـ «بل»: فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين: تَقدُّم نفي أو نهي، وإعادة العامل؛ نحو: «ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو»، و «لا يقم زيدٌ ولا يقُم عمرو» ونقله عنه ابن عصفور، ويؤيِّده أنَّه قال في ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[1] ولو قلت أو لا تطع كفوراً، انقلبَ المعنى، يعني أنّه يصير إضراباً عن النَّهي الأوّل، ونهياً عن الثَّاني فقط، وقال الكوفيّون، وأبو عليّ، وأبو الفتح[2]، وابن برهان[3]: تأتي للإضراب مطلقاً، احتجاجاً بقول جرير:

[البسيط]

١٠٠ ـ مَاذَا تَرىٰ في عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ ... لَـمْ أَحْـصِ عِـدَّتَـهُـم إلاَّ بِـعَـدَّادِ[4]

كَـانُـوا ثَـمَـانِـيـنَ أَوْ زَادُوا ثَـمَـانِـيـةً ... لَـولا رَجَـاؤُكَ قَـدْ قَـتَّـلْـتُ أولادِي

وقراءة أبي السَّمَّال[5] ﴿أَوْ كُلَّمَا عَـٰهَدُوا عَهْداً نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُم﴾[6] بسكون واو «أو»، واختلف في ﴿وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[7] فقال الفرَّاء: بل يزيدون، هكذا جاء في التَّفسير مع صحَّته في العربيَّة، وقال بعض الكوفيِّين بمعنى الواو، وللبصريِّين فيها أقوال؛ قيل: للإبهام، وقيل: للتَّخيير؛ أي إذا رآهم الرّائي تخيّر بين أن يقول: هم مئة ألف، أو يقول هم أكثر؛ نقله ابن الشَّجريّ عن سيبويه؛ وفي ثبوته عنه نظر؛ ولا يصحّ التَّخيير بين شيئين؛ الواقعُ أحدهُما؛ وقيل: هي للشَّكّ مصروفاً إلى الرَّائي، ذكره ابن جنِّي، وهذه الأقوال ـ غيرَ القول بأنَّها بمعنى الواو ـ مقولةٌ في ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[8]، ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[9].

---

(١) س: ٧٦ (الإنسان، ن: ٢٤، مد).

(٢) أبو الفتح (ـ ٣٩٢ هـ/ـ ١٠٠٢ م)، عثمان بن جنّي الموصليّ، من أئمّة الأدب والنّحو؛ له شعر، ولد بالموصل، وتوفي ببغداد عن نحوه ٦٥ عاماً.

(٣) ابن برهان (ـ ٤٥٦ هـ/ـ ١٠٦٤ م)، عبد الواحد بن عليّ بن برهان العكبريّ أبو القاسم، عالم بالأدب والنَّسب، من أهل بغداد.

(٤) **صاحبه**: جرير، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشَّاهد: (أو).
وجه الاستشهاد: مجيء «أو» حرف عطف مفيداً معنى الإضراب.

(٥) أبو السَّمَّال: قُعنب بن أبي قُعنُب العدويّ البصريّ؛ له اختيار في القراءة شاذّ عن العامَّة؛ رواه أبو زيد الأنصاريّ.

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠٠، مد).

(٧) س: ٣٧ (الصَّافات: ١٤٧، مك).

(٨) س: ١٦ (النَّحل، ن: ٧٧، مك).

(٩) س: ٢ (البقرة، ن: ٧٤، مد).

والسَّابع: **التَّقسيم**؛ نحو: «الكلمة اسم أو فعل أو حرف» ذكره ابن مالك في منظومته / الصُّغرى/[76] وفي شرح **الكبرى**، ثم عدَل عنه[77] في التَّسهيل، وشرحه، فقال: تأتي للتَّفريق المجرَّد من الشَّكّ، والإبهام والتَّخيير، وأمَّا هذه الثَّلاثة، فإنَّ مع كلّ منها تفريقاً مصحوباً بغيره، ومثَّل بنحو: ﴿إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا﴾(١)، ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ﴾(٢) قال: وهذا أَولى من التَّعبير بالتَّقسيم؛ لأنَّ استعمال «الواو» في التَّقسيم أجود؛ نحو: «الكلمة اسم وفعل وحرف» وقوله:

[الطَّويل]

١٠١ ـ **[ونَنصُرُ مَولانَا، وَنَعلَمُ أَنَّهُ]   كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وَجَارِمُ**(٣)

ومن مجيئه بأوْ قوله:

[الطَّويل]

١٠٢ ـ **فَقَالُوا: لَنَا ثِنتَانِ، لاَ بُدَّ مِنهُمَا   / صُدُورُ رِمَاحٍ أُشرِعَتْ أوْ سَلاسِلُ**(٤) [٢٣/ب]

انتهى. ومجيء الواو في التَّقسيم أكثرَ، لا يقتضي أنَّ «أو» لا تأتي له، بل إثباتُه الأكثريَّة للواو يقتضي ثبوتَه بقلَّة لـ «أو»، وقد صرَّح بثبوته في البيت الثَّاني، وليس فيه دليل؛ لاحتمال أن يكون المعنى: لا بدَّ من أحدهما، فحذف المضاف، كما قيل في ﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ/ وَٱلۡمَرۡجَانُ/ [78]﴾(٥) وغيرُهُ عَدَلَ عن العبارتين، فعبَّر بالتَّفصيل، ومثَّله بقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ

---

[76] سقطت من (خ).
[77] في (خ): عن ذلك.
[78] سقطت من (خ).

---

(١) س: ٤ (النِّساء، ن: ١٣٥، مد).
(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ١٣٥، مد).
(٣) **صاحبه**: عمرو بن برّاقة الهمدانيّ، وبرّاقة اسم أمّةٍ، واسم أبيه منبِّه، شاعر همدان قُبيل الإسلام؛ له أخبار في الجاهليّة، وعاش حتى خلافة عمر بن الخطّاب.
موطن الشَّاهد: (الواو).
وجه الاستشهاد: مجيء «الواو» حرف عطف مفيداً معنى التَّقسيم؛ وهو كثير شائع.
(٤) **صاحبه**: جعفر بن علبة (ـ ١٤٥ هـ/ـ ٧٦٢ م)، جعفر بن علبة بن ربيعة الحارثيّ، أبو عامر، شاعر غَزِل مُقِلّ، من مخضرمي الدّولتين الأمويّة، والعباسيّة.
موطن الشَّاهد: (أو).
وجه الاستشهاد: مجيء «أو» حرف عطف مفيداً معنى التَّقسيم؛ ومجيئُهُ بمعنى التَّقسيم أقلُّ من مجيء «الواو» بهذا المعنى.
(٥) س: ٥٥ (الرَّحمن: ٢٢، مد).

نَصَـٰرَىٰ﴾[1]، ﴿قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾[2] إذ المعنى: وقالت اليهود كونوا هوداً، وقالت النَّصارى كونوا نصارى، وقال بعضهم: ساحر، وقال بعضهم: مجنون، فـ «أوْ» فيهما لتفصيل الإجمال في ﴿فَقَالُواْ﴾ وتعسَّف ابن الشَّجرِيِّ، فقال في الآية الأولى: إنَّها حُذِف منها مضاف و «واو» وجملتان فعلِيَّتان؛ وتقديره: وقال بعضُهم ـ يعني اليهود ـ كونوا هوداً، وقال بعضهم ـ يعني النَّصارى ـ كونوا نصارى، قال: فأقام ﴿أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ مقام ذلك كلّه، وذلك دليل على شرف هذا الحرف، انتهى.

والثَّامن: أن تكون بمعنى « إلاَّ » في الاستثناء: وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار «أنْ» كقولك: «لأقتُلَنَّه أو يُسلِمَ»، وقوله:

[الوافر]

١٠٣ ـ وَكُـنْـتُ إِذَا غَـمَـزْتُ قَـنَـاةَ قَـوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[3]

وحمل عليه بعض المحقِّقين قوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[4]. فقدَّر ﴿تَفْرِضُواْ﴾ منصوباً بأن مضمرةً، لا مجزوماً بالعطف على ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ لِئَلَّا يصيرَ المعنى: لا جناحَ عليكم فيما يتعلّق بمهور النِّساء إن طلقتموهنّ في مدَّة انتفاء أحد هذين الأمرين، مع أنَّه إذا انتفى الفرضُ دون المسيس، لزم مهرُ المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفرض؛ لزم نصف المُسمَّى، فكيف يصحّ نفيُ الجُناح عند انتفاء أحد الأمرين؟ ولأنَّ المطلَّقات المفروضَ لهنَّ، قد ذُكِرْن ثانياً بقوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ الآية، وترك ذكر الممسوسات لما تقدّم من المفهوم، ولو كان ﴿تَفْرِضُواْ﴾ مجزوماً؛ لكانت الممسوساتُ والمفروضُ لهُنَّ مُستوِيَيْنِ في الذّكر، وإذا قدّرت «أو» بمعنى إلَّا خرجت المفروض لَهُنَّ عن مشاركة الممسوسات في الذّكر.

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٣٥، مد).

(٢) س: ٥١ (الذّاريات، ن: ٥٢، مك).

(٣) **صاحبه**: زياد الأعجم (ـ ١٠٠ هـ/ـ ٧١٨ م)، أبو أمامة العبديّ، مولى بني عبد القيس، من شعراء الدّولة الأمويّة، جزل الشّعر، فصيح الألفاظ، لُقّب بالأعجم لعُجمةٍ في لسانه.

موطن الشّاهد: (أو).

وجه الاستشهاد: مجيء «أو» العاطفة بمعنى « إلّا » في الاستثناء، وانتصاب الفعل «تستقيم» بعدها بـ «أن» المضمرة وجوباً.

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٣٦، ٢٣٧، مد).

[جواب ابن الحاجب]

وأجاب ابن الحاجب عن الأوّل بمنع كون المعنى مدّة انتفاء أحدهما، بل مدةً لم يكن واحد منهما، وذلك بنفيهما جميعاً؛ لأنّه نكرة في سياق النّفي الصّريح، بخلاف الأوّل، فإنّه لا ينفي إلّا أَحَدَهُمَا.

وأجاب بعضهم عن الثّاني: بأن ذكر المفروض لهنَّ إنّما كان لتعيين النّصف لهنّ، لا لبيان أنّ لَهُنَّ شيئاً في الجملة.

وقيل: أو بمعنى الواو، ويؤيّده قول المفسّرين: إنّها نزلت في رجل أنصاريٍّ طلّق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض، وفيها قول آخر سيأتي.

والتّاسع: أن تكون بمعنى «إلى»: وهي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بأن مضمرةً؛ نحو: «لألزمنّك، أوْ تقضيَني حقّي» وقوله:

[الطّويل]

١٠٤ ـ **لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَىٰ / فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلَّا لِصَابِرِ**/ [79](١) [٢٤/أ]

ومن قال في ﴿أَوْ تَفْرِضُوا﴾(٢): إنّه منصوب، جوّز هذا المعنى فيه، ويكون غايةً لنفي الجُنَاح، لا لنفي المسيس، / وقيل: أو بمعنى الواو/ [80].

والعاشر: التّقريب؛ نحو: «ما أدري أسلَّمَ أوْ ودَّع»/ قاله الحريريّ(٣)، وغيره.

الحادي عشر: الشّرطيّة؛ نحو: «لأضربنَّهُ عاش أوْ ماتَ»؛ أي: إن عاش بعد الضّرب، وإن مات، ومثله «لآتينَّكَ أعطيتَني أوْ حرمتني» قاله ابن الشّجريّ.

---

[79] سقط الشطر الثاني من (خ). [80] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (أو أُدرِكَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «أو» حرفاً عاطفاً بمعنى «إلى» وانتصاب الفعل بعده بـ «أن» مضمرة وجوباً؛ والتّقدير: لأستسهلَنّ الصَّعْبَ إلى أن أُدرِكَ المنى؛ وحكم هذا المجيء وذاك الإضمار جائز وشائع.

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٣٦، ٢٣٧، مد).

(٣) الحريريّ (٤٤٦ ـ ٥١٦ هـ/ ١٠٥٤ ـ ١١٢٢ م) أبو محمّد، القاسم بن عليّ الحريريّ، صاحب المقامات المشهورة، كان غايةً في الذّكاء، والفطنة، والبلاغة، وأحد أئمّة عصره في اللّغة.

الثَّاني عشر: التَّبعيض؛ نحو ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾[1] نقله ابن الشَّجريّ عن بعض الكوفيِّين، والذي يظهر لي أنَّه إنَّما أراد معنى التَّفصيل السَّابق؛ فإنّ كلَّ واحدٍ ممّا قبل «أو» التَّفصيليّة، وما بعدها بعضٌ لِمَا تقدَّم عليهما من المجمل، ولم يُرِدْ أنَّها ذُكِرَت لتفيدَ مُجَرّد معنى التَّبعيض.

تنبيه

[«أو» لأحد الأشياء]

التَّحقيقُ أنَّ «أوْ» موضوعة لأحد الشَّيئين، أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدّمون، وقد تَخرجُ إلى معنى «بل»، وإلى معنى «الواو»، وأمَّا بقيّة المعاني فمستفادة من غيرها، ومن العجب أنّهم ذكروا أنَّ من معاني صيغة افْعَل: التَّخيير والإباحة، ومثَّلُوه بنحو «خذ من مالي درهماً أو ديناراً» أو «جالس الحسنَ أو ابن سيرين» ثم ذكروا أنَّ «أو» تفيدهما، ومثَّلوا بالمثالين المذكورين لذلك، ومن البيِّن الفساد هذا المعنى العاشر، و «أوْ» فيه إنَّما هي للشّكّ على زعمهم، وإنّما استُفِيدَ معنى التَّقريب من إثبات اشتباه السَّلام بالتَّوديع؛ إذ حصول ذلك ـ مع تباعد ما بين الوقتين ـ ممتنعٌ أو مُستبعدٌ.

وينبغي لمنْ قال: إنَّها تأتي للشَّرطِيّة، أن يقول: وللعطف؛ لأنَّه قدَّر مكانها: «وإن»، والحقُّ أنَّ الفعل الذي قبلها دالٌّ على معنى حرف الشَّرط، كما قدّره هذا القائل، وأنَّ «أو» على بابها، ولكنَّها لمّا عطفت على ما فيه معنى الشّرط، دخل المعطوف في معنى الشَّرط.

(أَلا) بفتح الهمزة والتَّخفيف

[أوجه مجيئها]

على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون للتَّنبيه؛ فتدلّ على تحقُّق ما بعدها، وتدخل على الجملتين؛ نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[2]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[3] ويقول المعربون فيها: حرف استفتاح؛ فيبينون مكانها؛ ويهملون معناها. وإفادتها التَّحقيق من جهة تركيبها من الهمزة

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٣٥، مد).
(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ١٣، مد).
(٣) س: ١١ (هود، ن: ٨، مك).

وَلا. وهمزةُ الاستفهام إذا دخلت على النَّفي، أفادت التَّحقيق؛ نحو: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[1]. قال الزَّمخشريُّ: ولكونها بهذا المنصب من التَّحقيق، لا تكاد تقع الجملة بعدها إلَّا مُصدَّرة بنحو ما يُتلقى به القسمُ؛ نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾[2]، وأختها «أما» من مُقدِّمات اليمين وطلائعه؛ كقوله:

[الطَّويل]

١٠٥ - أَمَا وَالَّذِي لا يَعْلَمُ الغَيبَ غَيرُهُ ... وَيُحْيِي العِظَامَ البِيضَ وَهْيَ رَمِيمُ[3]

وقوله:

[الطَّويل]

١٠٦ - أَمَا والَّذي أَبْكَى وَأَضْحَكَ، والَّذي ... أَمَاتَ وَأَحْيَا، وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ[4]

والثَّاني: التَّوبيخ والإنكار؛ كقوله:

[البسيط]

١٠٧ - ألا طِعَانَ ألا فُرْسَانَ عَادِيَةً ... إلَّا تَجَشُّؤُكُم حَوْلَ التَّنَانِيرِ[5]

وقوله:

[البسيط]

١٠٨ - ألا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ ... وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ[6]

---

(١) س: ٧٥ (القيامة: ٤٠، مك). (٢) س: ١٠ (يونس، ن: ٦٢، مك).

(٣) **صاحبه**: حاتم الطَّائي (ـ ٤٦ هـ/ـ ٥٧٨ م)، حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطَّائيّ القحطانيّ، أبو عديّ، شاعر فارس جواد جاهليّ، يضرب به المثل بالجود.
موطن الشَّاهد: (أَمَا).
وجه الاستشهاد: مجيء «أما» حرف استفتاح وتنبيه ممهِّداً لليمين بعده.

(٤) **صاحبه**: أبو صخر الهذليّ، وقد مرَّت ترجمته.
موطن الشَّاهد: (أما).
وجه الاستشهاد: مجيء «أما» حرف استفتاح وتنبيه ممهِّداً للقسم.

(٥) **صاحبه**: اختُلف في نسبة هذا البيت، فهو إمّا لحسَّان بن ثابت، وإمّا لخدَّاش بن زهير، أو لغيره.
موطن الشَّاهد: (ألا).
وجه الاستشهاد: مجيء «ألا» مركَّبةً من همزة الاستفهام، ولا: النَّافية للجنس، فأفادت التَّوبيخ والإنكار، كما في المتن.

(٦) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشَّاهد: (ألا).
وجه الاستشهاد: مجيء «ألا» مركّبة من همزة الاستفهام، ولا النَّافية للجنس، مع بقاء عمل كلٍّ منهما؛ وأفاد الحرفان معاً التَّوبيخ والإنكار.

والثَّالث: التَّمنِّي؛ كقوله: [الطَّويل]

١٠٩ - أَلا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ[(١)]

ولهذا نصب «يرْأب» لأنَّه جوابُ تمنٍّ مقرون بالفاء.

والرَّابع: الاستفهام عن النَّفي؛ كقوله: [البسيط]

١١٠ - أَلا اصْطِبارَ لِسَلْمَى أمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلاقِي الَّذِي لاقَاهُ أَمْثَالِي؟[(٢)]

وفي هذا البيت ردٌّ على من أنكر وجود هذا القسم، وهو الشَّلوبين.

وهذه الأقسام الثَّلاثة مُخْتَصَّة بالدُّخول على الجملة الاسميّة، وتعمل عمل «لا» التَّبرئة، ولكن/ تختصُّ التي للتَّمنّي بأنّها لا خبر لها لفظاً ولا تقديراً، [٢٤/ب] وبأنّها لا يجوز مراعاةُ محلِّها مع اسمها، وأنّها لا يجوز إلغاؤها ولو تكرّرت؛ أَمّا الأوّلُ: فلأنّها بمعنى أتمنّى، وأتمنى لا خبر له، وأَمّا الآخرانِ: فلأنّها بمنزلة «ليتَ»؛ وهذا كلُّه قولُ سيبويه، وَمَنْ وافقه، وعلى هذا، فيكون قوله في البيت «مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ» مبتدأً وخبراً على التَّقديم والتَّأخير، والجملة صفة ثانية على اللّفظ. ولا يكون «مستطاع» خبراً، أو نعتاً على المحلّ و «رجوعه» مرفوع به عليهما لما بَيّنّا.

والخامس: العرض والتَّحضيض، ومعناهما: طلب الشَّيء، لكن العرض طلبٌ بلين، والتَّحضيض طلب بحث، وتختصُّ ألا هذه بالفعليّة؛ نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾[(٣)]، ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ﴾[(٤)]؛ ومنه عند الخليل قوله: [الوافر]

١١١ - أَلا رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ[(٥)]

---

(١) صاحبه: مجهول.
موطن الشَّاهد: (ألا).
وجه الاستشهاد: مجيء «ألا» مركّبة لمجرّد التّمنّي، والذي يؤكّد كونها للتّمنّي انتصاب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة بعد فاء السَّببيّة في جواب التّمنّي، واستعمال «ألا» بهذا المعنى كثير شائع في لغة العرب.

(٢) صاحبه: قيس بن الملوّح، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشَّاهد: (ألا).
وجه الاستشهاد: مجيء «ألا» مفيدة الاستفهام عن النّفي، خلافاً للشّلوبين.

(٣) س: ٢٤ (النّور، ن: ٢٢، مد). (٤) س: ٩ (التّوبة، ن: ١٣، مد).

(٥) صاحبه: عمرو بن قِعَاس (أو قِعْنَاس) المُراديّ، ولم أصطد له ترجمة وافية.
موطن الشَّاهد: (ألا).
وجه الاستشهاد: مجيء «ألا» حرفاً يفيد العرض، وهو الأرجح.

والتَّقدير عنده: أَلا تروني رجلاً هذه صفته، فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى، وزعم بعضهم أنَّه محذوف على شريطة التَّفسير؛ أي: ألا جزى الله رجُلاً جزاه خيراً، وأَلا على هذا للتَّنبيه، وقال يونس: أَلا للتَّمنِّي، ونوَّن اسم «لا» للضَّرورة، وقولُ الخليل أَولى؛ لأنَّه لا ضرورة في إضمار الفعل، بخلاف التَّنوين. وإضمارُ الخليل أَولى من إضمار غيره؛ لأنَّه لم يُرِدْ أن يُدعوَ لرجل على هذه الصِّفة، وإنَّما قصدُه طلبه، وأمَّا قولُ ابن الحاجب في تضعيف هذا القول: «إنَّ (يدلُّ) صفة لرجل؛ فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسّرة وهي أجنبيّة» فمردودٌ بقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾[1] ثم الفصلُ بالجملة لازمٌ وإن لم تقدّر مفسّرة، إذ لا تكون صفة؛ لأنّها إنشائية.

(إلَّا) بالكسر والتَّشديد

[وأوجه مجيئها]

على أربعة أوجه:

١ ـ **أحدها: أن تكون للاستثناء**؛ نحو: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾[2] وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الصَّحيح، ونحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[3]، وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنّه بدل بعض من كلّ عند البصريِّين، ويبعده أنَّه لا ضميرَ معه في نحو: «ما جاءني أحدٌ إلَّا زيد» كما في نحو: «أكلت الرَّغيف ثُلُثَه» وأنَّه مخالف للمُبدَلِ منه في النَّفي والإيجاب، وعلى أنَّه معطوف على المستثنى منه، و « إلّا » حرفُ عطفٍ عند الكوفيِّين، وهي بمنزلة «لا» العاطفة في أنَّ ما بعدها مخالف لِمَا قبلها، لكن ذاكَ منفيٌّ بعد إيجاب، وهذا موجبٌ بعد نفي، ورُدَّ بقولهم: «ما قام إلَّا زيدٌ» وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل، وقد يُجَابُ بأنّه ليس تاليها في التَّقدير؛ إذ الأصل: «ما قام أحدٌ إلَّا زيد».

٢ ـ **الثَّاني: أن تكون صفة بمنزلة «غير»** فيوصف بها وبتاليها جمعٌ منكّر أو شبهه.

فمثال الجمع المنكَّر: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[4] فلا يجوز في

---

(١) س: ٤ (النّساء، ن: ١٧٦، مد).
(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٤٩، مد).
(٣) س: ٤ (النّساء، ن: ٦٦، مد).
(٤) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٢٢، مك).

« إلّا » هذه أن تكون للاستثناء، من جهة المعنى؛ إذ التَّقديرُ ـ حينئذ ـ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنّه لو كان فيهما آلهةٌ/ فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللَّفظ؛ لأنَّ آلهة جمع منكّر في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصحّ الاستثناء منه، فلو قلت: «قام رجالٌ إلّا زيداً» لم يصحّ اتفاقاً، وزعم المبرِّد: أنَّ «إلّا» في هذه الآية للاستثناء، وأنَّ ما بعدها بدل، محتجّاً بأنَّ «لو» تدلُّ على الامتناع، وامتناعُ الشَّيء انتفاؤه، وزعم أنَّ التَّفريغ بعدها جائز، وأنَّ نحو: «لو كانَ معنا إلّا زيدٌ» أجود كلام، ويردُّه أنَّهم لا يقولون: «لو جاءني ديَّارٌ أكرمته»، ولا «لو جاءني من أحدٍ أكرمته»، ولو كانت بمنزلة النَّافي؛ لجاز ذلك، كما يجوز «ما فيها ديّار»، و «ما جاءني من أحدٍ». ولمّا لم يجز ذلك، دلَّ على أنّ الصَّواب قولُ سيبويه: إنَّ «إلّا وما بعدها صفة».

قال الشَّلوبين وابن الضّائع[1]: ولا يصحّ المعنى حتَّى تكون « إلّا » بمعنى «غير» التي يُراد بها البدل والعوض، قالا: وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة، وهو: «لو كان معنا رجل إلّا زيد لغلبنا»؛ أي: رجل مكانَ زيدٍ أو عوضاً من زيد، انتهى.

قلت: وليس كما قالا، بل الوصفُ في المثال، وفي الآية مختلف؛ فهو في المثال مُخصِّص؛ مثله في قولك: «جاءَ رجلٌ موصوفٌ بأنَّه غيرُ زيدٍ»، وفي الآية مؤكّد؛ مثلُه في قولك: «متعدّد موصوف بأنَّه غير الواحد»، وهكذا الحكم أبداً: إنْ طابقَ ما بعد إلّا موصوفَها فالوصفُ مُخصِّص له، وإن خالفه بإفرادٍ، أو غيره فالوصفُ مؤكّد، ولم أرَ مَنْ أَفْصَحَ عن هذا، لكنّ النَّحويِّين قالوا: إذا قيل: «له عندي عشرةٌ إلّا دِرْهماً» فقد أقرّ له بتسعة؛ فإن قال «إلّا درهمٌ» فقد أقرّ له بعشرة، وسرُّه أن المعنى ـ حينئذ ـ عشرة موصوفة بأنّها غير درهم، وكلُّ عشرةٍ فهي موصوفة بذلك؛ فالصِّفة ـ هنا ـ مؤكّدة صالحة للإسقاط؛ مثلها في: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[2]. وتتخرَّج الآية على ذلك؛ إذ المعنى ـ حينئذٍ ـ لو كان فيهما آلهةٌ لفسدتا؛ أي

---

(١) ابن الضّائع (ـ ٦٨٠ هـ/ ١٢٨١ م)، عليُّ بن محمّد بن عليّ بن يوسف الكتاميّ الإشبيليّ، أبو الحسن، عالم بالعربيّة، أندلسيّ من أهل إشبيلية.

(٢) س: ٦٩ (الحاقّة، ن: ١٣، مك).

إنَّ الفساد يترتّب على تقدير تعدُّد الآلهة؛ وهذا هو المعنى المراد.

ومثالُ المُعرَّفِ الشَّبيهِ بالمنكّرِ قولُه: [الطَّويل]

١١٢ - أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إلاّ بُغَامُهَا[1]

فإن تعريف «الأصوات» تعريفُ الجنسِ.

ومثالُ شبه الجمع قوله: [البسيط]

١١٣ - لوْ كَانَ غيرِي - سُلَيمىٰ - الدَّهرَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الحَوادِثِ إلاَّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ[2]

فإلّا الصَّارم: صفة لغيري.

ومقتضى كلام سيبويه، أنَّه لا يُشترط كون الموصوف جمعاً، أو شبهه؛ لتمثيله بـ «لو كان معنا رجل إلّا زيد لغلبنا» وهو لا يجري «لو» مجرى النَّفي؛ كما يقول المبرّد.

وتفارق «إلّا» هذه «غَيراً» من وجهين:

أحدهما: أنَّه لا يجوز حذف موصوفها؛ لا يقال «جاءني إلاَّ زيد» ويقال «جاءني غيرُ زيدٍ». ونظيرُها في ذلك الجملُ والظُّروفُ؛ فإنَّها تقعُ صفاتٍ، ولا يجوز أن تنُوب عن موصوفاتها.

والثَّاني: **أنه لا يوصفُ بها إلّا حيثُ يَصِحُّ الاستثناء**؛ فيجوز «عندي درهم إلّا دانق» لأنَّه يجوز إلّا دانقاً، ويمتنع «إلّا جيد»؛ لأنّه يمتنع إلّا جيّداً، ويجوز «درهمٌ غيرُ جيدٍ» قاله جماعات، وقد يُقال: «إنَّه مخالف لقولهم في ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[3] / الآية، ولمثال سيبويه «لو كان معنا رجل إلّا [٢٥/ب] زيد لغلبنا».

---

(١) **صاحبه**: ذو الرُّمّة، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (إلّا بغامها).
وجه الاستشهاد: مجيء «إلّا» اسماً بمعنى «غير»؛ لأنَّ التّقدير: قليل بها الأصوات غير بغامها؛ ولأنّها سبقت بالأصوات؛ وهو من باب المعرّف الشّبيه بالمنكّر، لأنَّ تعريفه تعريف جنس؛ كما جاء في المتن.

(٢) **صاحبه**: لبيد العامريّ، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (إلّا الصّارم).
وجه الاستشهاد: مجيء «إلّا» بمعنى «غير» ووقوعها صفةً لـ «غيري».

(٣) س: ٢١ (الأنبياء: ٢٢، مك).

وشرطَ ابن الحاجب في وقوع « إلّا » صفةً تَعَذُّرَ الاستثناء، وجعل من الشّاذّ قوله:

[الوافر]

١١٤ - وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ   لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ(١)

والوصف ـ هنا ـ مخصّص لا مؤكِّد، لما بيَّنت[81] من القاعدة.

٣ والثّالث: **أن تكون عاطفة بمنزلة** الواو في التَّشريك في اللَّفظ والمعنى، ذكره الأخفشُ، والفراء، وأبو عبيدة، وجعلوا منه / قوله تعالى/ [82]: ﴿حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا﴾(٢)، ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ﴾(٣) أي ولا الذين ظلموا، ولا من ظلم، وتأوَّلهما الجمهورُ على الاستثناء المنقطع.

٤ ـ والرّابع: **أن تكون زائدةً**؛ قاله الأصمعيّ وابن جنّيّ، وحملا عليه قوله:

[الطّويل]

١١٥ - حَرَاجِيجُ مَا تَنفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً   عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا(٤)

وابن مَالك، وحمل عليه قوله:

---

[81] في (خ): ثَبَّتُّ.
[82] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه**: عمرو بن معد يكرب الزبيدي (ـ ٢١ هـ/ـ ٦٤٢ م) يُكنى أبا ثور، أسلم ولكنّه ارتدّ بعد وفاة النّبيّ ﷺ ثُمّ رجع.
موطن الشّاهد: (إلّا الفرقدان).
وجه الاستشهاد: مجيء « إلّا » نعتاً لـ «كلّ» ويرى الكوفيُّون أنَّ « إلّا » بمعنى الواو، وقد ردّ عليهم ابن الأنباريّ في الإنصاف. ويذكر البغداديّ احتمالاً آخر، وهو أن تكون « إلّا » للاستثناء، والفرقدان منصوب بفتحة مقدّرة على الألف على لغة من يلزم المثنّى الألف في الأحوال الثّلاثة.

(٢) س: ٢ (البقرة: ١٥٠، مد).   (٣) س: ٢٧ (النمل، ن: ١٠، ١١، مك).

(٤) **صاحبه**: ذو الرُّمّة: غيلان بن عقبة، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (لا تنفك إلّا مُنَاخَةً على الخسف).
وجه الاستشهاد: مجيء « إلّا » زائدة مفيدة للحصر، وقد أوضح المؤلّف فساد الآراء الأخرى.

[الطَّويل]

١١٦ - أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ   وَمَا/ صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا/ [83](١)

وإنَّما المحفوظ «وما الدَّهرُ» ثُمَّ إن صحَّت روايتُهُ، فَتُخَرَّجُ على أنَّ «أرى» جوابٌ لقسمٍ مُقَدَّر، وحُذِفت «لا» كحذفها في ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ﴾(٢) ودلَّ على ذلك الاستثناء المُفرَّغ، وأمَّا بيت ذي الرُّمّة فقيل: غلط منه، وقيل: من الرُّواة، وإنَّ الرّواية «آلاً» بالتَّنوين؛ أي: شخصاً، وقيل: تنفكّ تامَّة بمعنى ما تنفصل عن التّعب، أو ما تخلُصُ منه، فنفيها نفي، ومناخة: حال، وقال جماعة كثيرة: هي ناقصة، والخبر «على الخسف» و «مناخة» حال، وهذا فاسد؛ لبقاء الإشكال؛ إذ لا يُقال: «جاء زيد إلَّا راكباً».

تنبيه

ليس من أقسام إلَّا التي في نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾(٣) وإنَّما هذه كلمتان: إن الشَّرطيّة؛ ولا النَّافية، ومن العجب أنَّ ابن مالك على إمامته، ذكرها في شرح التَّسهيل من أقسام إلَّا.

(ألَّا) بالفتح والتَّشديد

حرفُ تحضيضٍ مختصٌّ بالجمل الفعليَّة الخبريّة، كسائر أدوات التَّحضيض، فأمَّا قوله:

[الطَّويل]

١١٧ - ونُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ   إِلَيَّ. فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا(٤)

---

[83] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه**: يُنسب إلى أحد بني سعد من دون تحديد.
موطن الشَّاهد: (أرى الدَّهر إلَّا منجنوناً).
وجه الاستشهاد: مجيء « إلّا » زائدةً مفيدةً للحصر، كما في المثال السّابق. وقد جوَّز يونس والشَّلوبين النَّصب مع « إلّا » مطلقاً؛ لوروده في هذا البيت.

(٢) س: ١٢ (يوسف، ن: ٨٥، مك).   (٣) س: ٩ (التَّوبة، ن: ٤٠، مد).

(٤) **صاحبه**: يُنسب هذا البيت إلى قيس بن الملوّح، وإلى الصّمّة القشيري، وإلى ابن الدُّمينة.
موطن الشَّاهد: (فهلَّا نفس... الخ).
وجه الاستشهاد: مجيء «هلَّا» حرف تحضيض داخلةً على الجملة الفعليّة؛ لأنَّ التّقدير: فهلّا كان «هو» أي ضمير الشَّأن؛ فحذفت كان واسمها؛ أو المحذوف فعل من جنس الفعل الظّاهر؛ والتَّقدير: فهلَّا شفعت نفس ليلى؛ وعلى هذا الوجه من=

فالتَّقدير: فهلاّ كان هو، أي الشَّأن، وقيل: التَّقدير فهلاّ شَفَعتْ نفسُ ليلى؛ لأنَّ الإضمار من جنس المذكور أقيسُ، وشفيعها على هذا خبر لمحذوف؛ أي: هي شفيعها.

تنبيه

ليس من أقسام « ألّا » التي في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ أَلَّا تَعۡلُواْ عَلَيَّ﴾(١) بل هذه كلمتان «أن» النَّاصبة «ولا» النَّافية، أو أن المفسِّرة / أو المخفَّفة من الثَّقيلة/[84] ولا النَّاهية، ولا موضع لها على هذا، وعلى الأوَّل، فهي بدل من ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ على أنَّه بمعنى مكتوب، وعلى أنَّ الخبر بمعنى الطَّلب، بقرينة ﴿وائتوني﴾؛ ومثلها ﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ / للَّه/[85]﴾(٢) في قراءة التَّشديد، لكن «أنْ» فيها النَّاصبة ليس غير، و «لا» فيها محتملة للنَّفي؛ فتكون ألّا بدلاً من ﴿أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ أو خبراً لمحذوف؛ أي: أعمالهم ألّا يسجدوا، وللزِّيادة فتكون ﴿ألّا﴾ مخفوضةً بدلاً من ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾ أو مختلفاً فيها، أمخفوضة هي، أم منصوبة، وذلك على أنَّ الأصل: «لئلاّ» واللاَّم متعلِّقة بـ «يهتدون».

[إلىٰ ومعانيها]

حرف جرّ؛ له ثمانية معان:

أحدها: انتهاء الغاية الزّمانيّة؛ نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾(٣)، والمكانيّة؛ نحو: ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾(٤). وإذا دلَّتْ قرينة على دخول ما بعدها؛ نحو: «قرأت القُرآن من أوَّله إلى آخره»، أو خروجه؛ نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾، ونحو: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ﴾(٥)؛ عُملَ بها، وإلّا فقيل: يدخل إن كان من الجنس، وقيل: / يدخل/[86] مطلقاً، وقيل: لا

---

[84] سقطت من (خ). [85] زيادة في (خ).
[86] ورد في (خ) زيادة «لا» بعد الابتداء، ولا ضرورة لها.

= الإعراب، يكون قوله: «شفيعها»: خبراً لمبتدأ محذوف؛ والتّقدير: هي شفيعها؛ والأوّل أفضل وأسهل.

(١) س: ٢٧ (النّمل، ن: ٣٠ـ٣١، مك). (٢) س: ٢٧ (النّمل، ن: ٢٤، ٢٥، مك).
(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٨٧، مد). (٤) س: ١٧ (الإسراء، ن: ١، مك).
(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٨٠، مد).

يدخل مطلقاً؛ وهو الصَّحيح؛ لأنَّ الأكثر مع القرينة عدمُ الدّخول؛ فيجب الحمل عليه عند التّردّد.

والثَّاني: **المعيّة**، وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخرَ، وبه قال الكوفيّون، وجماعة من البصريّين في: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾(١)، وقولهم: «الذَّودُ إلى الذَّودِ إبلٌ»(٢). والذّود: من ثلاثةٍ إلى عشرة [والمعنى: إذا جُمع القليل إلى مثله صار كثيراً، ومن الثلاثة يُسمّى ذوداً أيضاً][87] ولا يجوز «إلى زيدٍ مال» تريد مَعَ زيدٍ مال.

والثَّالث: **التَّبيين؛ وهي المبيّنة لفاعليّةِ مجرورها** بعد ما يفيدُ حبّاً، أو بغضاً من فعل تعجُّب، أو اسم تفضيل؛ نحو: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾(٣).

والرَّابع: **مرادفة اللّام**؛ نحو: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾(٤) وقيل: لانتهاء الغاية؛ أي: مُنتهٍ إليك، ويقولون «أحمد إليك الله سبحانه»؛ أي: أنهي حمده إليك.

والخامس: **موافقة في**؛ ذكره جماعة / في قوله/ [88]: [الطَّويل]

١١٨ ـ **فَلا تَتْرُكَنِّي بِالوَعِيدِ كَأَنَّنِي ... إلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ**(٥)

قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾(٦)، وتأوّل بعضهم البيتَ على تعلّق «إلى» بمحذوف؛ أي: مطليٌّ بالقار مضافاً إلى النّاس؛ فحذف، وقلب الكلامَ؛ وقال ابن عصفور: هو على تضمين «مطليّ» معنى مُبْغَض؛ قال: ولو صحّ مجيء «إلى» بمعنى «في» لجاز «زيد إلى الكوفة».

---

[87] زيادة في (خ). [88] زيادة في (خ).

---

(١) س: ٣ (آل عمران، ن: ٥٢، مد).
(٢) مجمع الأمثال للميداني (تحق. محمد محيي الدّين عبد الحميد): ١/ ٢٧٧.
(٣) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣٣، مك).
(٤) س: ٢٧ (النّمل، ن: ٣٣، مك).
(٥) **صاحبه**: النّابغة الذّبيانيّ: وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (إلى النّاس).
وجه الاستشهاد: مجيء «إلى» حرف جرّ بمعنى «في»؛ لأنَّ التّقدير: كأنّني في النّاس. وتأوّله بعضهم، كما ذكر المؤلّف في المتن.
(٦) س: ٤ (النّساء، ن: ٨٧، مد).

والسَّادس: الابتداء؛ كقوله: [الطَّويل]

١١٩ - تَقُولُ وَقَدْ عَالَيتُ بِالكُورِ فَوقَهَا: أَيُسْقَىٰ فَلا يَرْوَىٰ إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَا[(١)]

أي: منّي.

والسَّابع: موافقة عند؛ كقوله: [الكامل]

١٢٠ - أمْ لا سَبِيلَ إِلَىٰ الشَّبَابِ، وَذِكْرُهُ أَشْهَىٰ إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلسَلِ[(٢)]

والثَّامن: التَّوكيد؛ وهي الزّائدة، أثبت ذلك الفرّاء، مُستدِلّاً بقراءة بعضهم: ﴿أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾[(٣)] بفتح الواو، وخُرِّجتْ على تضمين تهوى معنى تميل، أو أنّ الأصل تهوي بالكسر، فقُلبت الكسرة فتحةً والياء ألفاً، كما يقال في رَضِيَ: رَضَا، وفي ناصية: نَاصَاة، قاله ابن مالك؛ وفيه نظر؛ لأنَّ شرط هذه اللُّغة تحرّك الياء في الأصل.

(إِيْ) بالكسر والسّكون

حرفُ جوابٍ بمعنى نعم؛ فيكون لتصديق المخبرِ، ولإعلام المستخبرِ، ولِوَعْد الطَّالب؛ فتقع بعد «قام زيد» و «هل قام زيد» و «اضربْ زيداً» ونحوهنَّ، كما تقع «نعم» بعدهنَّ، وزعم ابن الحاجب أنَّها إنّما تقع بعد الاستفهام؛ نحو: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾[(٤)] ولا تقع عند الجميع إلّا قبل القسم، وإذا قيل: «إي والله» ثُمَّ أُسقطت الواو؛ جاز سكونُ الياء وفتحُها وحذفُها، وعلى الأوّل فيلتقي ساكنان على غير حدِّهما.

(١) صاحبه: عمرو بن أحمد الباهليّ، ولم أصطد له ترجمة وافية.
موطن الشّاهد: (إليّ).
وجه الاستشهاد: مجيء «إلى» حرف جرّ مفيداً معنى الابتداء؛ والتَّقدير: فلا يَروى منّي ابنُ أحمرَ.

(٢) صاحبه: أبو كبير الهُذَليّ: (. . . ، . . .) وهو: عامر بن الحليس، من بني سُهيل بن هذيل، شاعر فحل من شعراء الحماسة، قيل: أدرك الإسلام وأسلم.
موطن الشّاهد: (إليّ).
وجه الاستشهاد: مجيء «إلى» حرف جرّ متضمِّناً معنى «عند»؛ ومجيئها على هذا المعنى سائغ شائع.

(٣) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ٣٧، مك).

(٤) س: ١٠ (يونس، ن: ٥٣، مك).

(أيْ) بالفتح والسّكون

على وجهين:

حرف لنداء البعيد، أو القريب، أو المتوسِّط، على خلافٍ في ذلك؛ قال الشّاعر:

[الطَّويل]

١٢١ ـ **أَلَمْ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَىٰ ... بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ**[89](١)

وفي الحديث: «أيْ ربِّ»(٢) وقد تُمدُّ ألفها.

وحرف تفسير؛ تقول: «عندي عسجد أيْ ذهبٌ» و «غضَنْفَرٌ/ أي أسدٌ» [٢٦/ب] وما بعدها عطفُ بيان على ما قبلها، أو بدل، لا عطف نسقٍ، خلافاً للكوفيّين، وصاحبَي المُسْتَوفَى(٣) والمفتاح(٤)؛ لأنّا لم نر عاطفاً يصلُح للسّقوط دائماً، ولا عاطفاً مُلازماً لعطف الشّيء على مُرادفه، وتقع تفسيراً للجمل أيضاً؛ كقوله:

[الطَّويل]

١٢٢ ـ **وَتَرْمِينَنِي بالطَّرْفِ، أيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ ... وَتَقْلِينَنِي، لَكِنَّ إيَّاكِ لا أَقْلِي**(٥)

وإذا وقعتْ بعد تقول وقبل فعلٍ مُسنَدٍ للضّمير، حُكِيَ الضَّمير؛ نحو:

---

[89] في (خ): هديل.

---

(١) **صاحبه**: كثيّر عزّة، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (أيْ).
وجه الاستشهاد: مجيء «أي» حرف نداء، نائباً عن فعل «أدعو» أو ما في معناه.

(٢) هناك أحاديث عديدة فيها هذه العبارة راجع:
صحيح البخاري: ١/ ٤٤٩، وصحيح مسلم: ١/ ٤٤٩، ٤/ ١٨٤٢، ٤/ ٢٠٣٧.

(٣) المُسْتَوفَى: كتاب نحويّ للقاضي كمال الدّين، علي بن مسعود الفرخان، وقد نقل أبو حيّان كثيراً من هذا الكتاب.

(٤) المِفْتَاح: مفتاح العلوم للسَّكّاكي، وهو كتاب يتناول علوم: الصّرف، و النّحو، والمعاني، والبيان، والبديع، والعروض، والقافية.

(٥) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (أي أنتَ مذنبٌ).
وجه الاستشهاد: مجيء «أيِ» حرف تفسير، فسّر جملة سبقته، بجملة تبعته؛ والأُولى: فعليّة (ترميننى بالطّرف)، و الثّانية: اسمية: (أنتَ مذنبٌ)؛ ومجيئها على هذا النَّحو سائغ شائع.

«تقول استكتمتُه الحديث؛ أي: سألتُهُ كتمانه» يقال ذلك بضمّ التّاء، ولو جئت بـ «إذا» مكان «أيْ» فتحت / التّاء/[90] فقلت «إذا سألتَه» لأنَّ إذا ظرفٌ لـ «تقول» وقد نظم ذلك بعضهم فقال: [البسيط]

إذا كَنَيْتَ بأيْ فِعْلاً تُفَسِّرُهُ   فَضُمَّ تاءَكَ فِيهِ ضَمَّ مُعْتَرِفِ
وإن تَكُنْ بِإذَا يَوماً تُفَسِّرُهُ   فَفَتْحَةُ التَّاءِ أمرٌ غيرُ مُخْتَلِفِ

(أيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء

اسم يأتي على خمسة أوجه:

١ ـ شرطاً؛ نحو: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾(١)، ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾(٢).

٢ ـ واستفهاماً؛ نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا﴾(٣)، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾(٤).

[استعمال أي مخففة]

وقد تُخفَّف؛ كقوله: [الطَّويل]

١٢٣ ـ تَنَظَّرْتُ نَصْراً وَالسِّمَاكينِ أَيْهُمَا   عَلَيَّ مِنَ الغَيثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهْ(٥)

٣ ـ وموصولاً؛ نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(٦)؛ التّقدير: لننزعنَّ الذي هو أشدّ؛ قاله سيبويه، وخالفه الكوفيّون وجماعة من البصريّين؛ لأنّهم يرون أنّ أيّاً الموصولة معربة دائماً كالشّرطيّة والاستفهاميّة، قال الزّجّاج: ما تبيَّن لي أنّ سيبويه غلط إلّا في موضعين؛ هذا أحدهما؛ فإنّه يُسلِّم أنّها

---

[90] سقطت من (خ).

---

(١) س: ١٧ (الإسراء، ن: ١١٠، مك).
(٢) س: ٢٨ (القصص، ن: ٢٨، مك).
(٣) س: ٩ (التّوبة، ن: ١٢٤، مد).
(٤) س: ٧٧ (المرسلات: ٥٠، مك).
(٥) **صاحبه**: الفرزدق، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (أيهما).
وجه الاستشهاد: مجيء «أي» اسم استفهام، وقد خفّفت ياؤه بتسكينها؛ وتسكينها جائز على قِلَّة.
(٦) س: ١٩ (مريم، ن: ٦٩، مك).

تعرب إذا أُفردتْ، فكيف يقول ببنائها إذا أُضيفت؟ وقال الجرميّ: خرجتُ من البصرةِ فلم أسمع منذ فارقتُ الخندق إلى مكّة أحداً يقول «لأضربنَّ أيُّهم قائم» بالضَّمِّ، اهـ. وزعم هؤلاء أنّها في الآية استفهاميّة، وأنّها مبتدأ، وأشدُّ خبر، ثُمَّ اختلفوا في مفعول نزلَ، **فقال الخليل**: محذوف، والتّقدير: لننزعنَّ الفريقَ الذي يقال فيهم أيّهم أشدّ، **وقال يونس**: هو الجملة، وعُلِّقتْ «ننزع» عن العمل، كما في ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[1] **وقال الكسائيّ والأخفش**: كلُّ شيعة، ومِن زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة، وذلك على قولهما في جواز زيادة مِنْ في الإيجاب. ويردُّ أقوالهم أنَّ التّعليق مختصٌّ بأفعال القلوب، وأنّه لا يجوز «لأضربنَّ الفاسقُ» بالرَّفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق، وأنّه لم يثبت زيادة «منْ» في الإيجاب. وقولُ الشّاعر:

[المتقارب]

١٢٤ - **إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَىٰ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ**[2]

يُروى بضمِّ أيّ، وحروف الجرّ لا تُعلَّقُ، ولا يجوز حذف المجرور، ودخول الجارّ على معمول صلته؛ ولا يُستأنفُ ما بعد الجارّ.

وجوّز الزّمخشريّ وجماعة كونها موصولةً مع أنَّ الضَّمَّة إعراب؛ فقدَّروا متعلّق النّزع من كلّ شيعة، وكأنّه قيل: لننزعَنّ بعضَ كُلِّ شيعة، ثمّ قدّر أنّه سئل: مَنْ هذا البعضُ؟ فقِيل: هو الذي هُو أَشَدُّ، ثُمَّ حُذِف المبتدآن المكتنفان للموصول، وفيه تعسُّفٌ ظاهر، ولا أعلمهم استعملوا «أيّاً» الموصولة مبتدأً، وسيأتي ذلك عن ثعلب.

وزعم ابن الطَّراوة[3] أنَّ «أيّاً» مقطوعة عن الإضافة؛ فلذلك بنيت، وأنَّ

---

(١) س: ١٨ (الكهف، ن: ١٢، مك).

(٢) **صاحبه**: نسب هذا البيت إلى غسّان بن وعلة.
موطن الشّاهد: (على أيّهم).
وجه الاستشهاد: مجيء «أيّ» مبنيّةً على الضّمّ في الرّواية المشهورة؛ لأنّها مضافة، حذف صدر صلتها؛ وفي هذا دلالة على أنّها موصولة؛ لأنَّ غير الموصولة، لا تُبنى، ولا تصلح ـ هنا ـ والمحذوف؛ هو المبتدأ المقدَّر؛ هذا ومذهب سيبويه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة: أنّها تأتي موصولة، وتكون باجتماع أمرين؛ **أحدهما**: أن تكون مضافةً لفظاً، **وثانيهما**: أن يكون صدر صلتها محذوفاً.

(٣) ابن الطَّراوة: (... ـ ٥٢٨ هـ/ ... ـ ١١٣٤ م) سليمان بن محمّد المالقيّ، أديب من كتَّاب الرّسائل؛ له شعر، وله آراء في النّحو تفرّد بها، ألّف «التّرشيح» في النّحو.

[٢٧/أ] ﴿هُمْ أَشَدَّ﴾/ مبتدأ وخبر؛ وهذا باطل برسم الضّمير متّصلاً بأيّ، وبالإجماع على أنَّها إذا لم تُضف؛ كانت معربة.

وزعم ثعلب أنَّ «أيّاً» لا تكون موصولة أصلاً، وقال: لم يسمع «أيّهم هو فاضل جاءني» بتقدير الذي هو فاضل جاءني.

٤ ـ **والرّابع: أن تكون دالّة على معنى الكمال**؛ فتقع صفة للنّكرة؛ نحو: «زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ» أي كاملٌ في صفات الرّجال، وحالاً للمعرفة كـ «مررت بعبد الله أيَّ رجل».

٥ ـ **والخامس: أن تكون وُصْلَةً إلى نداء ما فيه أل**؛ نحو: «يا أيُّها الرَّجلُ» وزعم الأخفش: أنَّ «أيّاً» لا تكون وُصلة، وأنَّ «أيّاً» هذه هي الموصولة؛ حُذف صدر صلتها، وهو العائد؛ **والمعنى**: يا مَنْ هو الرّجل، ورُدَّ بأنَّه ليس لها[(١)] عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسميّةً، وله أن يجيب عنهما بأنَّ «ما» في قولهم: «لا سيَّما زيدٌ» بالرّفع، كذلك.

وزاد قسماً، وهو أن تكون نكرة موصوفة نحو «مررتُ بأيٍّ معجبٍ لك» كما يقال: بمنْ مُعْجِبٍ لك، وهذا غير مسموع.

ولا تكون «أي» غير مذكور معها مضاف إليه البتة إلّا في النّداء والحكاية، يُقال «جاءني رجل» فتقول: أيٌّ يا هذا؟ وجاءني رجلان، فتقول: أيّان؟ وجاءني رجال، فتقول: أيُّونَ.

تنبيه

قول أبي الطّيب.

[الخفيف]

١٢٥ ـ **أيَّ يَومٍ سَرَرْتَنِي بِوِصَالِ ... لَمْ تَرُعْنِي ثَلاثَةً بِصُدُودِ**[(٢)]

---

(١) في النُّسخ المطبوعة لنا، والصّواب ما أثبتنا.

(٢) **صاحبه**: المتنبّي، وقد مرّت ترجمته.

موطن الشّاهد: (أيَّ).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت ـ هنا ـ ليبيّن لنا أنَّ «أيَّ» فيه ليست موصولةً ـ لأنَّها مضافة إلى النّكرة ـ وإنّما هي اسم استفهام، يفيد الإنكار والبيت للتّمثيل لا للاحتجاج؛ لأن المتنبّي متأخّر، لا يُحتجُّ بشعره.

ليست فيه أيّ موصولة؛ لأنَّ الموصولة لا تضاف إلَّا إلى المعرفة، قال أبو عليّ في التَّذكرة(١) في قوله:

[الكامل]

١٢٦ ـ أَرَأَيْتَ أَيُّ سَوَالِفٍ وخُدُودِ   بَرَزَتْ لَنَا بَيْنَ اللِّوَى فَزَرُودِ؟(٢)

لا تكون «أيُّ» فيه موصولة؛ لإضافتها إلى نكرة، انتهى.

ولا شرطيّةً؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ: إنْ سررتني يوماً بوصالك آمنتني ثلاثة أيّام من صدودك، وهذا عكس المعنى المراد، وإنّما هي للاستفهام الذي يُراد به النَّفْيُ؛ كقولك لمن ادَّعى أنّه أكرمك: أيَّ يوم أكرمتني؟ **والمعنى**: ما سررتني يوماً بوصالك إلَّا رَوَّعتني ثلاثةً بصدودك، والجملة الأولى مستأنفة قُدِّم ظرفها؛ لأنَّ له الصَّدر، والثَّانية إمَّا في وضع جرّ صفة لوصال على حذف العائد: أي لم ترعني بعده، كما حذف في قوله تعالى: ﴿/ وَٱتَّقُواْ/ [91] يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ﴾(٣) الآية، أو نصب حالاً من فاعل سررتني أو مفعوله، **والمعنى**: أيّ يوم سررتني غير رَائِع لي، أو غير مَرُوع منك، وهي حال مُقدَّرة مثلها في ﴿طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾(٤) أو لا محلَّ لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة؛ كما قيل في ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ﴾(٥) وكذا في بقيّة الآية، وفيه بُعد، والمحقّقون في الآية على أنَّ الجمل مستأنفة، بتقدير: فما قالوا له؟ فما قاله لهم؟ ومن روى «ثلاثةٌ» بالرَّفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل سررتني، لخلوّ «ترعني» من ضمير ذي الحال.

---

[91] سقطت من (خ).

---

(١) التَّذكرة: كتاب لأبي علي الفارسيّ، في علوم العربيّة، وهو مطبوع.

(٢) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشَّاهد: (أيُّ).
وجه الاستشهاد: مجيء «أيّ» اسم استفهام في الشَّاهد؛ لأنّها أُضيفت إلى نكرة، ولا تصلح اسماً موصولاً؛ لأنَّ من شروطها عندما تأتي موصولة، أن تُضاف إلى معرفة لفظاً، وأن يكون صدر صلتها محذوفاً على مذهب البصريّين.

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٤٨، مد).   (٤) س: ٣٩ (الزُّمر، ن: ٧٣، مك).

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٦٧، مد).

(إذْ)

على أربعة أوجه:

١ ـ أحدها: أن تكون اسماً للزَّمن الماضي؛ ولها **أربعة** استعمالات؛ **أحدها**: أن تكون ظرفاً، وهو الغالب؛ نحو: ﴿... فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾(١) **والثَّاني: أن تكون مفعولاً به؛ نحو**: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾(٢). [٢٧/ب]

والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التّنزيل أن تكون مفعولاً به، بتقدير «اذكر»؛ نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾(٣)، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾(٤)، ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾/(٥) وبعض المُعْرِبين يقول في ذلك: إنَّه ظرفٌ لـ «اذكر» محذوفاً، وهذا وهم فاحش؛ لاقتضائه ـ حينئذٍ ـ الأمرَ بالذّكر في ذلك الوقت، مع أنَّ الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلُّق الخطاب بالمكلَّفين منّا، وإنَّما المراد ذكر الوقت نفسه، لا الذّكر فيه. **والثالث**: أن تكون بدلاً من المفعول؛ نحو: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾(٦) فإذْ: بدلُ اشتمالٍ من مريم على حدّ البدل في ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾(٧).

وقوله تعالى: ﴿نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم﴾(٨) يحتمل كونَ إذْ فيه ظرفاً للنِّعمة، وكونها بدلاً منها. **والرَّابع: أن يكون مضافاً إليها اسم زمانٍ صالح للاستغناء عنه**؛ نحو: «يومئذٍ وحينئذٍ» أو غير صالحٍ له؛ نحو قوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾(٩).

وزعم الجمهور أنَّ «إذْ» لا تقع إلَّا ظرفاً، أو مضافاً إليها، وأنَّها في نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾(١٠) ظرفٌ لمفعول محذوف؛ أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذْ كنتم قليلاً، وفي نحو: ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾(١١) ظرفٌ لمضافٍ إلى مفعول محذوف، أي: واذكر قصَّة مريم، ويؤيّد هذا القول التَّصريح بالمفعول في ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً﴾(١٢).

---

(١) س: ٩ (التَّوبة، ن: ٤٠، مد).
(٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ٨٦، مك).
(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٣٠، مد).
(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٣٤، مد).
(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٥٠، مد).
(٦) س: ١٩ (مريم، ن: ١٦، مك).
(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١٧، مد).
(٨) س: ٥ (المائدة، ن: ٢٠، مد).
(٩) س: ٣ (آل عمران، ن: ٨، مد).
(١٠) س: ٧ (الأعراف، ن: ٨٦، مك).
(١١) س: ١٩ (مريم، ن: ١٦، مك).
(١٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٠٣، مد).

ومن الغريب أنَّ الزَّمخشريّ، قال في قراءة بعضهم: ﴿لِمِنْ مَنِّ اللهِ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ / إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا/ ﴾[92](1): إنَّه يجوز أن يكون التَّقدير مَنُّه إذ بعث، وأن تكون «إذْ» في محلّ رفع كـ «إذا» في قولك: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ إذا كان قائماً؛ أي لَمِن مَنِّ الله على المؤمنين وقتُ بعثه، انتهى؛ فمقتضى هذا الوجه أنَّ «إذ» مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلاً، ثُمَّ تَنْظيره بالمثال غير مناسب؛ لأنَّ الكلام في «إذْ» لا في إذا، وكان حقُّه أن يقول إذْ كان؛ لأنَّهم يقدّرون في هذا المثال، ونحوه «إذْ» تارةً و «إذا» أُخرى، بحسب المعنى المراد، ثُمَّ ظاهره أنَّ المثال يُتكلّم به هكذا؛ **والمشهورُ**: أنَّ حذف الخبر في ذلك واجب، وكذلك المشهور: أن «إذا» المقدَّرة في المثال في موضع نصب، ولكن جوَّز عبدُ القاهر(2) كونها في موضع رفع، تمسُّكاً بقول بعضهم: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ يومُ الجمعة، بالرّفع؛ فقاس الزَّمخشريّ «إذْ» على «إذا»، والمبتدأ على الخبر.

٢ ـ **والوجه الثَّاني: أن تكون اسماً للزَّمن المستقبل**؛ نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾(3)، والجمهورُ لا يثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾(4) أَعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، وقد يُحتَجُّ لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾(5) فإنَّ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مستقبل لفظاً ومعنًى؛ لدخول حرف التَّنفيس عليه، وقد أعمل في «إذْ»؛ فيلزم أن يكون بمنزلة «إذا».

٣ ـ **والثَّالث: أن تكون للتَّعليل؛ نحو**: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾(6) أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب؛ لأجل ظلمكم في الدُّنيا، وهل هذه حرف بمنزلة لام العلَّة، أو ظرف والتّعليل مستفاد

---

[92] سقطت من (خ).

---

(1) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٦٤، مد).

(2) عبد القاهر: (... ـ ٤٧١ هـ/ ... ـ ١٠٧٨ م) عبد القاهر بن عبد الرَّحمٰن الجرجانيّ أبو بكر، واضع أصول البلاغة. كان من أئمّة اللُّغة؛ وله شعرٌ رقيق؛ من آثاره: أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، وغيرهما.

(3) س: ٩٩ (الزَّلزلة: ٤، مد).

(4) س: ١٨ (الكهف، ن: ٩٩، مك).

(5) س: ٤٠ (غافر، ن: ٧٠ ـ ٧١، مك).

(6) س: ٤٣ (الزُّخرف، ن: ٣٨، ٣٩، مك).

من قوّة الكلام، لا من اللّفظ؛ فإنّه إذا قيل: ضربتهُ إذ أساء، وأريد بـ «إذ» [٢٨/أ] الوقتُ اقتضى ظاهرُ الحالِ أنَّ الإساءة سببُ الضَّربِ؟ قولان، وإنَّما يرتفع السّؤال على القول الأوّل؛ فإنَّه لو قِيل: «لن ينفعكم اليوم وقتَ ظلمكم الاشتراكُ في العذاب» لم يكن التَّعليل مستفاداً؛ لاختلاف زمني الفعلين، ويبقى إشكال في الآية، وهو أنَّ «إذ» لا تُبدلُ من اليوم لاختلاف الزَّمانين، ولا تكون ظرفاً لينفع؛ لأنَّه لا يعمل في ظرفين، ولا لـ ﴿مُشْتَرِكُونَ﴾؛ لأنَّ معمول خبر الأحرفِ الخمسة، لا يتقدَّم عليها ولأنَّ معمول الصِّلة، لا يتقدَّم على الموصول، ولأنَّ اشتراكهم في الآخرة، لا في زمن ظلمهم.

وممّا حملوه على التَّعليل: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾(١) ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾(٢) وقوله:

[البسيط]

١٢٧ - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ(٣)

وقول الأعشى:

[المنسرح]

١٢٨ - إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلا ... وَإنَّ فِي السَّفْرِ إذْ مَضَوا مَهَلا(٤)

أي: إنّ لنا حلولاً في الدّنيا، وإنّ لنا ارتحالاً عنها إلى الآخرة، وإنَّ في الجماعات الذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا؛ لأنَّهم مضوا قبلنا، وبقينا بعدهم، وإنَّما يصحّ ذلك كلُّه على القول بأن «إذ» التَّعليليّة حرفٌ، كما قدَّمنا.

والجمهور لا يثبتون هذا القسم، وقال أبو الفتح: راجعتُ أبا عليّ مراراً في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾(٥) الآية، مُسْتشْكِلاً إبدال «إذ»

---

(١) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ١١، مك). (٢) س: ١٨ (الكهف، ن: ١٦، مك).

(٣) **صاحبه**: الفرزدق، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (إذ).
وجه الاستشهاد: مجيء «إذ» حرف تعليل، لا محلّ له من الإعراب؛ وإعرابها على هذا الوجه أرجح.

(٤) **صاحبه**: الأعشى (ـ ٧ هـ/ ٦٢٩ م): ميمون بن قيس بن جندل، أبو بصير، من شعراء الطّبقة الأولى في الجاهليّة.
موطن الشّاهد: (إذ).
وجه الاستشهاد: مجيء «إذ» حرف تعليل، كما في الشّاهد السّابق.

(٥) س: ٤٣ (الزّخرُف، ن: ٣٩، مك).

من «اليوم» فآخِرُ ما تَحصَّل منه أنَّ الدّنيا والآخرة متَّصلتان، وأنَّهما في حكم الله تعالى سواء؛ فكأنَّ اليوم ماضٍ، أو كأنَّ «إذ» مُستقبلة، انتهى.

وقيل: المعنى إذ ثبت ظلمكم، وقيل: التّقدير بعد إذ ظلمتم، وعليهما أيضاً فـ «إذْ» بدلٌ من اليوم، وليس هذا التَّقدير مخالفاً لما قلناه في ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾(١)، لأنَّ المدَّعى هناك أنَّها لا يُسْتَغْنَى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ؛ لأنَّها لا تُحذَفُ لدليل، وإذا لم تقدّر «إذ» تعليلاً، فيجوز أن تكون أنَّ وصلتها تعليلاً، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم[93]: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ﴾(٢)، أو إلى القَرينِ؛ ويشهد لهما قراءة بعضهم: ﴿إِنَّكُمْ﴾ بالكسر على الاستئناف.

٤ ـ **والرَّابع: أن تكون للمفاجأة**، نصَّ على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد «بينا» أو «بينما»؛ كقوله:

[البسيط]

١٢٩ ـ **اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْراً وَارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ**(٣)

وهل هي ظرف مكان، أو زمان، أو حرف بمعنى المُفَاجأة، أو حرف توكيد؛ أي زائد؟ أقوال. وعلى القول بالظَّرفيّة؛ فقال ابن جنِّي: عاملُها الفعل الذي بعدها؛ لأنَّها غيرُ مضافة إليه، وعامل «بينا وبينما» محذوف يُفسِّره الفعل المذكور، وقال الشَّلوبين: «إذْ» مضافة إلى الجملة؛ فلا يعمل فيها الفعلُ، ولا في بينا وبينما؛ لأنَّ المضاف إليه، لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، وإنَّما عاملهما محذوف، يدلُّ عليه الكلام، و «إذْ» بدلٌ منهما، وقيل: العامل ما يلي «بين» بناء على أنَّها مكفوفة عن الإضافة إليه، كما يعمل تالي اسم الشَّرط فيه،

---

[93] في (خ) قوله.

---

(١) س: ٣ (آل عمران، ن: ٨، مد).
(٢) س: ٤٣ (الزّخرُف، ن: ٣٨، مك).
(٣) **صاحبه**: يُنْسَبُ هذا البيت إلى غير واحدٍ من الشُّعراء؛ مثل: حريث بن جبلة، ونُويفع بن لقيط الفقعسي، وعتير بن لبيد العذريّ وغيرهم.
موطن الشَّاهد: (إذْ).
وجه الاستشهاد: مجيء «إذ» حرفاً دالّاً على المفاجأة؛ لأنَّ المعنى: فبينما أنت في الأوقات التي العسر حاصل فيها، يفجؤك تحوّل العسر إلى يسر. وقيل: قد تكون ظرفيّةً زمانيّة، أو مكانيّة؛ وما ذكرناه أرجح.

وقيل: «بين»: خبر لمحذوف؛ وتقدير قولك: «بينما أنا قائم إذ جاء زيد» بين أوقات قيامي مجيء زيد، ثُمّ حُذف المبتدأ مدلولاً عليه بجاء زيد، وقيل: مبتدأ، و «إذ» خبره، والمعنى حين أنا قائم حين جاء زيد.

وَذُكِرَ لـ «إذْ» **معنيان آخران**:

أحدهما: التّوكيد، وذلك بأن تحمل على الزِّيادة، قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن قُتيبة(١)، وحملا عليه آياتٍ منها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾(٢) **والثّاني: التّحقيق** كـ «قد» وحُملت عليه الآية، وليس القولان بشيء، واختار ابن الشّجريّ أنّها تقع زائدةً «بينا» و «بينما» خاصّة، قال: لأنّك إذا قلت: «بينما أنا جالس إذْ جاء زيد» فقدّرتها غير زائدة، أعملت فيها الخبر. وهي مضافة إلى جملة جاء زيد، وهذا الفعل هو النّاصب لـ «بين»، فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف اهـ. وقد مضى كلام النّحويّين[94] في توجيه ذلك، وعلى القول بالتّحقيق في الآية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل.

/ مسألة [٢٨/ب]

تلزم «إذ» الإضافة إلى جملة، إمّا اسميّة؛ نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾(٣) أو فعليّة؛ فعلها ماض لفظاً ومعنى؛ نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾(٤)، ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾(٥) أو فعليّة؛ فعلها ماض معنى، لا لفظاً؛ نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾(٦)، ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾(٧) ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾(٨) وقد اجتمعت الثّلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾(٩) **الأولى**: ظرف لنصره، **والثّانية**: بدل منهما، **والثّالثة**: قيل بدل ثانٍ، وقيل ظرف لثاني اثنين؛ وفيهما

---

[94] في (خ): كلام ابن جنّي والشّلوبين فذلك.

---

(١) ابن قتيبة: (٢١٣ ـ ٢٧٦ هـ/ ٨٢٨ ـ ٨٨٩ م) عبد الله بن مسلم الدّينوري من أئمّة الأدب، ومن المصنّفين المكثرين، تُوفّي ببغداد.

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٣٠، مد).

(٣) س: ٨ (الأنفال، ن: ٢٦، مد).

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ١٢٤، مد).

(٥) س: ٣ (آل عمران: ١٢١، مد).

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ١٢٧، مد).

(٧) س: ٨ (الأنفال، ن: ٣٠، مد).

(٨) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٣٧، مد).

(٩) س: ٩ (التّوبة، ن: ٤٠، مد).

وفي إبدال الثّانية نظر؛ لأنَّ الزّمن الثّاني، والثّالث غيرُ الأوّل، فكيف يُبدلان منه؟ ثمّ لا يعرف أن البدل يتكرّر إلّا في بدل الإضراب؛ وهو ضعيف، لا يُحملُ عليه التّنزيلُ، ومعنى ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾ واحد من اثنين، فكيف يعمل في الظّرف، وليس فيه معنى فعل؟ وقد يجاب بأنَّ تقارب الأزمنة، ينزلها منزلة المتَّحدة، أشار إلى ذلك أبو الفتح في المُحتسَب؛ والظَّرف يتعلّق بوهم الفعل وأيسر روائحه.

وقد يُحذفُ أحد شطري الجملة، فيظنّ مَنْ لا خبرة له: أنّها أضيفت إلى المفرد؛ كقوله:

[البسيط]

١٣٠ - هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا   والعَيْشُ مُنْقِلبٌ إذْ ذَاكَ أَفْنَانَا(١)

والتَّقدير: إذ ذاك كذلك، وقال الأخطل:

[البسيط]

١٣١ - كَانَتْ مَنَازِلَ أُلَّافٍ عَهِدْتُهُمُ   إذْ نَحْنُ إذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إخْوَانا(٢)

أُلّاف - بِضَمّ الهمزة - جمع آلف بالمدّ؛ مثل كافر وكفّار، ونحن وذاك: مبتدآن حذف خبراهما، والتَّقدير: عهدتهم إخواناً إذْ نحن متآلفون؛ إذ ذاك كائن، ولا تكون «إذ» الثّانية خبراً عن «نحن»؛ لأنَّه زمانٌ «ونحن» اسم عينٍ، بل هي ظرف للخبر المقدَّر، وإذ الأولى ظرف لعهدتهم، ودون: إمّا ظرف له، أو للخبر المقدَّر، أو لحال من «إخواناً» محذوفة، أي متصافين دون النّاس، ولا يمنع ذلك تنكيرُ صاحبِ الحال؛ لتأخُّره؛ فهو كقوله:

---

(١) صاحبه: يُنْسَبُ إلى عبد الله بن المعتز (٢٤٧ - ٢٩٦ هـ/ ٨٦١ - ٩٠٩ م): ابن المتوكّل بن المعتصم بن الرّشيد العبّاسيّ، أبو العبّاس، شاعر مبدع. آلت إليه مقاليد الخلافة يوماً وليلة فقط.
موطن الشّاهد: (إذْ ذَاكَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «إذْ» مُضَافةً إلى جملة اسميّة، لا إلى مُفْرَد؛ لأنَّ «ذاك» مبتدأ، وخبره مقدَّر؛ فصار التّقدير: (إذ ذاك حاصل)، أو كما ذكر المؤلّف: (إذْ ذاك كذلك) والأوّل: أفضل.

(٢) صاحبه: يُنْسَبُ هذا البيت إلى الأخطل، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (إذْ).
وجه الاستشهاد: مجيء «إذْ» في الموضعين مضافةً إلى جملة اسميّة محذوفة الخبر؛ لأنَّ التّقدير: إذ نحن متآلفون، وإذْ ذاك كائن.

[مجزوء الكامل]

١٣٢ ـ لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشَـاً طَـلَـلُ ....[1]

ولا كونُه اسمَ عينٍ؛ لأنَّ «دون» ظرف مكان لا زمان، والمشار إليه بـ «ذاك» التَّجاوز المفهوم من الكلام.

وقالت الخنساء:

[المتقارب]

١٣٣ ـ كَأنْ لَمْ يَكُونُوا حِمَىً يُتَّقَى إذِ النَّاسُ إذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزّا[2]

«إذ» الأولى ظرف ليتّقي، أو لحمى، أو لـ «يكونوا» إن قلنا: إنَّ لـ «كان» النّاقصة مصدراً، والثّانية ظرف لـ «بزّ»، ومَن: مبتدأ موصول، لا شرط؛ لأنَّ «بزَّ» عامل في «إذ» الثّانية، ولا يعمل ما في حيِّز الشَّرط فيما قبله عند البصريِّين، وبزّ: خبر مَنْ، والجملة خبر «النّاس»، والعائد محذوف؛ أي: من عزَّ منهم؛ كقولهم: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدِرْهَم»، ولا تكون «إذ» الأولى ظرفاً لِبزَّ؛ لأنَّه جزء الجملة التي أُضيفت «إذ» الأولى إليها، ولا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف، ولا «إذ» الثّانية بدل من الأُولى؛ لأنّها إنّما تكمل بما أُضِيفت إليه، ولا يُتْبَعُ اسمٌ حتّى يكمل، ولا تكون خبراً عن النّاس، لأنّها زمان والنّاس اسم عين، وذاك: مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: كائن، وعلى ذلك، فقس.

---

(١) صاحبه: كثيّر عزّة، وقد مرّت ترجمته.

وتمام البيت:

[لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشَـاً طَـلَـلُ يَـلُـوحُ كَـأَنَّـهُ خِـلَـلُ]

موطن الشّاهد: (مُوحِشَاً طَلَلٌ).

وجه الاستشهاد: ذكر المؤلّف هذا الشّاهد؛ للقياس عليه في مجيء «الحال» من «النّكرة» إذا تقدّم عليها؛ و «موحشاً» حال تقدّم على صاحبه «طلل» وهو نكرة؛ غير أنّ هذه النكرةَ، وُصِفت بالجملة، والوصف يُكْسِب النّكرة التّخصيص؛ وجمهور النُّحاة، لا يُجِيزُونَ وقوع الحال من المبتدأ؛ ولهذا، ذهب بعض العلماء إلى أنّ «موحشاً» حال من الضّمير المستتر في الجارّ والمجرور (لميّة)؛ والعائد إلى طلل. وعلى كلٍّ؛ فإذا تقدّم الحال على صاحبه النّكرة؛ يُعرب حالاً وَفْقَ القاعدة.

(٢) صاحبه: الخنساء (ـ ٢٤ هـ/ـ ٦٤٥ م): تَماضُر بنت عمرو بن الحارث بن الشّريد السُّلَميّة، من بني سُليم من قيس عيلان، من مُضَر، أشهر شاعرات العرب، من أهل نجد، عاشت أكثر عمرها في الجاهلية، وأدركت الإسلام، فأسلمت، وحسن إسلامها.

موطن الشّاهد: (إذْ).

وجه الاستشهاد: مجيء «إذْ» الأولى ظرفاً لـ «يُتّقى» و «إذ» الثّانية ظرفاً لـ «بَزّ» وقد فصّل المؤلّف بما يغني عن التّعليق.

وقد تُحذف الجملة كلُّها للعلم بها، وَيُعوَّض عنها التَّنوين، وتكسر الذَّال لالتقاء السَّاكنين؛ نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[١] وزعم الأخفش: أنَّ «إذ» في ذلك معربة؛ لزوال افتقارها إلى الجملة، وأنَّ الكسرة إعراب، لأنَّ اليوم مضاف إليها، ورُدَّ بأنَّ بناءَها لوضعها على حرفين، وبأنَّ الافتقار باقٍ في المعنى،/ كالموصول تحذف صلته لدليل؛ قال: [٢٩/أ]

[مجزوء الكامل]

١٣٤ ـ نَحْنُ الأُلىٰ فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُم إِلَيْنَا[٢]

أي: نحن الألىٰ عُرفوا، وبأنَّ العِوَضَ ينزل منزلة المُعَوَّض عنه، فكأنَّ المضاف إليه مذكور، بقوله:

[الوافر]

١٣٥ ـ نَهَيْتُكَ عَنْ طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ[٣]

فأجاب عن هذا بأنَّ الأصلَ «حينئذٍ»، ثُمَّ حُذِفَ المُضافُ، وبقي الجرُّ؛ كقراءة بعضهم: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾[٤]؛ أي: ثوابَ الآخِرَة.

تنبيه

أُضِيفَت «إذ» إلى الجملة الاسميّة، فاحتملت الظّرفيَّة والتّعليليّة في قول المتنبّي:

[الكامل]

١٣٦ ـ أَمِنَ ازدِيَارَكِ فِي الدُّجَى الرُّقَبَاءُ إِذْ حَيْثُ كُنْتِ مِنَ الظَّلام ضِيَاءُ[٥]

---

(١) س: ٣٠ (الرُّوم، ن: ٤، مك).

(٢) **صاحبه**: عبيد بن الأبرص (ـ ٢٥ هـ/ـ ٦٠٠ م)، عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسديّ، من مضر، أبو زياد: شاعر، من دُهاة الجاهليّة، وحكمائها.
موطن الشّاهد: (نحن الألى).
وجه الاستشهاد: مجيء الاسم الموصول «الأُلىٰ» محذوف الصّلة؛ لأنَّ في البيت ما يدلّ عليها؛ وهو: فاجمع جموعك؛ فالتّقدير: نحن الذين عُرِفوا بالشّجاعة، فاجمع جموعك...

(٣) **صاحبه**: أبو ذؤيب الهذليّ، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (إذٍ).
وجه الاستشهاد: استشهد بهذا البيت على حذف المضاف، وبقاء المضاف إليه «إذٍ» عند من أَعربها؛ لأنَّ التّقدير: حينئذٍ.

(٤) س: ٨ (الأنفال، ن: ٦٧، مد).

(٥) **صاحبه**: المتنبّي، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (إذ).
وجه الاستشهاد: مجيء «إذ» في البيت مُحْتَمِلَةً الظّرفيّة والتّعليل؛ غير أنَّ كونها تعليليّة أقوى وأرجح؛ لئلا يلتقي ظرفان.

وشرحه: أنَّ أَمِنَ فعل ماضٍ، فهو مفتوح الآخر، لا مكسوره على أنّه حرف جرّ كما توهّم شخص ادّعى الأدب في زماننا، وأصرَّ على ذلك، والازديار: أبلغ من الزّيارة، كما أنَّ الاكتساب، أبلغ من الكسب؛ لأنَّ الافتعال للتّصرّف، والدّال بدَل عن التّاء، وفي: متعلّقة به، لا بـ «أَمِنَ»؛ **لأنَّ المعنى**: أنَّهم أمنوا دائماً أن تزوري في الدّجى، وإذ: إمَّا تعليل، أو ظرف مُبدَل من محلّ في الدّجى، وضياء: مبتدأ خبره «حيث»، وابتُدِىء بالنّكرة؛ لِتَقدُّم خبرها عليها ظرفاً، ولأنَّها موصوفة في المعنى؛ لأنَّ «من الظّلام» صفة لها في الأصل، فلمّا قُدِّمت عليها؛ صارت حالاً منها، ومن: للبدل، وهي متعلِّقة بمحذوف، وكان: تامَّة، وهي وفاعلها خفضٌ بإضافة «حيث»، **والمعنى**: إذِ الضِّياءُ حاصلٌ في كلِّ موضع حصلتِ فيه بدلاً من الظّلام.

(إذ ما)

أداة شرط تجزم فعلين؛ وهي حرف عند «سيبويه» بمنزلة «إن» الشَّرطيّة، وظرف عند المبرّد وابن السّرّاج[1] والفارسيّ، وعملُها الجزمَ قليلٌ، لا ضرورة، خلافاً لبعضهم.

(إذا)

على وجهين:

١ ـ **أحدهما**: **أن تكون للمفاجأة**؛ فتختصّ بالجمل الاسميّة، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء؛ ومعناها الحال، لا الاستقبال؛ نحو «خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب»، ومنه: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[2]؛ ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾[3].

وهي حرفٌ عند الأخفش، ويرجِّحه قولهُم «خرجتُ فإذا إنَّ زيداً بالباب» بكسر إنَّ؛ لأنَّ «إنّ» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وظرفُ مكانٍ عند المبرّد، وظرف زمان عند الزّجّاج، واختار الأوّل ابن مالك، والثّاني ابن عصفور، والثّالث الزّمخشريّ، وزعمَ أنَّ عاملها فعل مُقَدَّر مشتقٌّ من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً﴾[4] الآية: إنَّ

---

(١) ابن السّرّاج: (... ـ ٣١٦ هـ/ ... ـ ٩٢٩ م) مُحمّد بن السّريّ بن سهل، أبو بكر أحد أئمّة الأدب واللُّغة.

(٢) س: ٢٠ (طه، ن: ٢٠، مك).

(٣) س: ١٠ (يونس: ٢١، مك).

(٤) س: ٣٠ (الرُّوم، ن: ٢٥، مك).

التَّقدير: إذا دعاكم فَاجَأْتُمُ الخروجَ في ذلك الوقت، ولا يُعرفُ هذا لغيره، وإنَّما ناصبها ـ عندهم ـ الخبر المذكور في نحو: «خرجت فإذا زيد جالس» أو المقدّر في نحو: «فإذا الأسدُ»؛ أي: حاضر، وإذا قدَّرت أنَّها الخبرُ؛ فعاملها «مستقرّ» أو «استقرّ».

ولم يقع الخبر معها في التَّنزيل إلّا مُصرَّحاً به؛ نحو: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[1]، / ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ﴾/[95][2] ﴿فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ﴾[3]، ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾[4]، ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾[5].

وإذا قيل: «خرجتُ فإذا الأسدُ» صحَّ كونها عند المبرّد خبراً؛ أي: فبالحضرة الأسدُ، ولم يصحّ عند الزّجّاج؛ لأنَّ الزّمان لا يُخبر به عن الجثّة، ولا عند الأخفش؛ لأنَّ الحرف، لا يُخبر به، ولا عنه، فإن قلت: «فإذا القتالُ» صحَّت خبريّتها عند غير الأخفش.

وتقول: «خرجت فإذا زيد جالس» أو «جالساً» فالرَّفع على الخبريّة؛ وإذا نُصِبَ به، والنّصب على الحاليّة، والخبر «إذا» إن قيل بأنَّها مكان، وإلّا فهو محذوف. نعم، يجوز أَنْ تُقَدِّرها خبراً عن الجثَّة مع قولنا: إنَّها زمان، إذا قدَّرت حذف مضافٍ، كأن تقدِّر في نحو: «خرجت فإذا الأسد» فإذا حضور الأسد.

/ مسألة [٢٩/ب]

قالت العرب: «قد كُنتُ أَظُنُّ أَنَّ العقربَ أشدُّ لَسعةً من الزُّنبورِ فإذا هُوَ هِيَ» وقالوا أيضاً: «فإذا هوَ إيَّاها» وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لمَّا سأله الكسائيّ، وكان مِن خبرهما: أنَّ سيبويه قَدِمَ على البرامكة، فعزم يحيى بن خالدٍ[6] على الجمع بينهما، فجعل لذلك يوماً، فلمَّا حضر سيبويه، تقدَّم إليه الفرَّاء وخلفٌ[7]،

---

[95] سقطت من (خ).

---

(١) س: ٢٠ (طه، ن: ٢٠، مك).
(٢) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٩٧، مك). (٣) س: ٣٦ (يس، ن: ٢٩، مك).
(٤) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ٣٣، مك). (٥) س: ٧٩ (النّازعات، ن: ١٤، مك).
(٦) يحيى بن خالد (١٢٠ ـ ١٩٠ هـ/ ٧٣٨ ـ ٨٠٥ م) يحيى بن خالد بن برمك أبو الفضل، الوزير الجواد، مؤدِّب الرَّشيد. قلَّده هارون الرّشيد الخاتم، مات مسجوناً بالرَّقّة.
(٧) خلف: قصد به خلف الأحمر(... ـ نحو ١٨٠ هـ/ ... ـ نحو ٧٩٦ م) خلف بن=

فسأله خلف عن مسألة فأجاب فيها، فقال له: أخطأتَ، ثُمَّ سأله ثانيةً، وثالثةً، وهو يجيبه، ويقول له: أخطأت، فقال / له سيبويه/[96]: هذا سوء أدب، فأقبل عليه الفرّاء، فقال له: إنَّ في هذا الرّجل حِدَّةً وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال: «هؤلاء أبُون ومررتُ بأبينَ» كيف تقول على مثال ذلك من وأيتُ أو أويتُ، فأجابه، فقال: أعدِ النَّظَر، فقال: لستُ أُكلِّمكما حتّى يحضرَ صاحبكما، فحضر الكِسَائيّ، فقال له / **الكسائيّ**/[97]: تسألني أو أسألك؟ فقال له سيبويه: سلْ أنت، فسأله عن هذا المثال، فقال سيبويه: «فإذا هُوَ هِيَ» ولا يجوز النَّصب، وسأله عن أمثال ذلك؛ نحو: «خرجتُ فإذا عبدُ اللَّهِ القَائِمُ، أو القائمَ» فقال له: كلّ ذلك بالرّفع، فقال الكسائيُّ: العربُ ترفع كلاً ذلك، وتنصب، فقال يحيى: قد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكِسَائيُّ: هذه العرب ببابك، قد سمع منهم أهل البلدين، فيُحْضَرونَ ويُسْأَلُونَ، فقال يحيى وجعفر(١): أنصفتَ، فَأُحْضِرُوا، فوافقوا الكِسَائيَّ، فاستكان سيبويه، فأمرَ له يحيى بعشرة آلاف دِرْهَم، فخرج إلى فارس، فأقام بها حتَّى مات، ولم يعد إلى البصرة، فيقال؛ إنَّ العرب قد رُشُوا على ذلك؛ أو إنَّهم علموا منزلةَ الكِسَائيِّ عندَ الرَّشيد، ويقال: إنَّهم إنَّما قالوا: القول قول الكسائيّ، ولم ينطقوا بالنَّصب، وإنَّ سيبويه قال ليحيى: مُرْهُم أن ينطقوا بذلك؛ فإنَّ ألسنتهم لا تطوع به. ولقد أحسن الإمام الأديب أبو الحسن حازمُ بن محمّد الأنصاري القَرْطَاجَنِّيّ(٢) إذ قال في «منظومته» في النّحو حَاكِياً هذه الواقعة والمسألة:

---

[96] سقطت من (خ). [97] سقطت من (خ).

= حيّان المعروف بالأحمر، عالم بالأدب، وشاعر، وهو معلّم الأصمعيّ، ومعلّم أهل البصرة؛ وهذا سهوٌ من ابن هشام ـ رحمه الله ـ لأنَّ المراد «الأحمر» الكوفيّ، عليّ ابن المبارك (ـ ١٩٤ هـ) تلميذ الكسائيّ؛ والقصّة في «مجالس العلماء» ص ٨؛ نقلاً عن المغني: (١٢٢/ حا٢).

(١) جعفر (١٥٠ ـ ١٨٧ هـ/ ٧٦٧ ـ ٨٠٣ م) جعفر بن يحيى بن خالد البرمكيّ، أبو الفضل، وزير الرَّشيد العبَّاسِيّ، أحد مشهوري البرامكة ومُقَدَّمِيهم.

(٢) القَرْطَاجَنِّيّ: (٦٠٨ ـ ٦٨٤ هـ/ ١٢١١ ـ ١٢٨٥ م) حازم بن محمّد، أبو الحسن. كان أديبًا وعالماً من علماء اللّغة، تتلمذ على يدي الشَّلوبين المشهور؛ من آثاره: سراج البلغاء، وديوان شعر مطبوع.
البلغة: ٥٠، وبغية الوعاة: ١/ ٤٩١، والأعلام: ٢/ ١٥٩.

[البسيط]

والعُرْبُ قَدْ تَحْذِفُ الأَخْبَارَ بَعْدَ إذَا ... إذَا عَنَتْ فَجْأَةَ الأَمْرِ الَّذِي دَهَمَا

وَرُبَّمَا نَصَبُوا لِلْحَالِ بَعْدَ إذَا ... وَرُبَّمَا رَفَعُوا مِنْ بعدِهَا، رُبَمَا

فَإنْ تَوالَىٰ ضَمِيرَانِ اكتَسَىٰ بِهِمَا ... وَجْهُ الحَقِيقَةِ مِنْ إشْكَالِهِ غَمَمَا

لِذَاكَ أَعْيَتْ عَلَى الأَفْهَامِ مَسْأَلَةٌ ... أَهْدَتْ إلى سِيبَوَيهِ الحَتْفَ والغُمَمَا

قَدْ كَانَتِ العَقْربُ العَوجَاءُ أَحْسَبُهَا ... قِدْمَاً أَشَدَّ مِنَ الزُّنْبُورِ وَقْعَ حُمَا

وَفِي الجَوابِ عَلَيهَا هَلْ «إذَا هُوَ هِيَ» ... أوْ هَلْ «إذَا هُوَ إيَّاهَا» قَدِ اخْتَصَمَا

وخَطَّأَ ابنُ زِيَادٍ وابنُ حَمْزَةَ فِي ... مَا قَالَ فِيهَا أبَا بِشْرٍ، وَقَدْ ظَلَمَا

وَغَاظَ عَمْراً عَلِيٌّ فِي حُكُومَتِهِ ... يَا لَيتَهُ لَم يَكُنْ فِي أمْرِهِ حَكَمَا

كَغَيظِ عَمْرٍو عَلِيّاً فِي حُكُومَتِهِ ... يَا لَيتَهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ حَكَمَا

وَفَجَّعَ ابنُ زِيَادٍ كُلَّ مُنْتَخِبٍ ... مِنْ أهلِهِ إذْ غَدَا مِنْهُ يَفِيضُ دَمَا

كَفَجْعَةِ ابنِ زِيادٍ كُلَّ منتخِبٍ ... مِنْ أهلِهِ إذْ غَدَا منهُ يَفِيضُ دَمَا

وَأَصْبَحَتْ بَعْدَهُ الأَنْفَاسُ بَاكِيَةً ... فِي كُلِّ طِرْسٍ كَدَمْعٍ سَحَّ وانْسَجَمَا

وَلَيسَ يَخلُو امرُؤٌ مِنْ حَاسِدٍ أَضِمٍ ... لَولا التَّنَافُسُ فِي الدُّنْيَا لَمَا أَضِمَا

والغُبْنُ فِي العِلْمِ أَشْجَىٰ مِحْنَةٍ عُلِمَتْ ... وأَبْرَحُ النَّاسِ شَجْواً عَالِمٌ هُضِمَا

وقوله «وَرُبَّمَا نصبوا ـ إلخ» أي ورُبَّما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد «إذا» على الابتداء؛ فيقولون «فإذا زيدٌ جالساً».

وقوله «رُبَمَا» في آخر البيت بالتّخفيف توكيد لرُبَّمَا في أوّله بالتّشديد.

وَغَمَمَا في آخر البيت الثّالث بفتح الغَين كناية عن الإشكال والخفاء، وغُمما في آخر البيت الرّابع بضمّها جمع غُمَّة.

وابن زياد: هو الفرّاء؛ واسمه يحيى؛ وابن حمزة: هو الكسائيّ؛ واسمه عليّ؛ وأبو بشر: سيبويه؛ واسمه عمرو، وألف «ظلما» للتّثنية إن بَنَيتَهُ للفاعل، وللإطلاق إن بنيته للمفعول، وعمرو وعليّ الأوّلان: سيبويه والكسائيّ؛ والآخران: / ابن العاص(1) وابن أبي طالب(2) رضي الله عنهما؛ [٣٠/أ]

---

(١) ابن العاص (٥٠ ق هـ ـ ٤٣ هـ/ ٥٧٤ ـ ٦٦٤ م) عمرو بن العاص القُرَشِيّ، أبو عبد الله: فاتح مصر، أحد دهاة العرب وأولي الرّأي والمكيدة.

(٢) علي بن أبي طالب (٢٣ ق هـ ـ ٤٠ هـ/ ٦٠٠ ـ ٦٦١ م) عليّ بن أبي طالب بن عبد المطّلب الهاشميّ، أبو الحسن، أمير المؤمنين، رابع الخلفاء الرّاشدين، وأحد العشرة المبشّرين بالجنّة.

و «حَكَمَا» الأوّل اسم، والثّاني فعل، أو بالعكس دفعاً للإيطاء؛ و «زياد» الأوَّل: والد الفرّاء، والثّاني: زياد ابن أبيه، وابنه[1] المشار إليه هو ابن مرجانة المُرسل في قتلة الحسين رضي الله عنه وأَضَمَ كغضب وزناً ومعنًى، وإعجام الضّاد، والوصف منه: «أَضَمَ» كَفَرَح؛ وهُضِمَ: مبنيٌّ للمفعول، أي لم يُوفَ حقَّه.

وأمّا سؤال الفرّاء؛ فجوابه: أنَّ أَبُونَ جمعُ أَب، وأبٌ فَعَل بفتحتين؛ وأصله أَبَو، فإذا بنينا مثله في «أَوَى» أو من «وأى» قلنا: أَوًى كهوًى، أو قلنا: وَأًى كهوًى أيضاً، ثُمّ تجمعه بالواو والنّون، فتحذف الألف، كما تحذف ألف مُصطفى، وتبقى الفتحة دليلاً عليها؛ فتقول: أَوَوْن أو وَأَوْنَ رفعاً، وأَوَينَ أو وَأَيْنَ جرّاً ونصباً، كما تقول في جمع عَصاً وَقَفاً اسمَ رجل: عَصَوْنَ وَقَفَوْنَ وعَصَيْنَ وقَفَيْن، وليس هذا ممّا يخفى على سيبويه، ولا على أصاغر الطَّلبة، ولكنَّه كما قال أبو عثمان المازنيّ: دخلت بغداد فأُلقيتْ عليَّ مسائلُ، فكنت أجيب فيها على مذهبي، ويخطّئونَنِي على مذاهبهم، اهـ. وهكذا اتّفق لسيبويه رحمه الله تعالى.

وأمّا سؤال الكِسَائِيّ؛ فجوابه ما قاله سيبويه؛ وهو: «فإذا هُوَ هِيَ» هذا هو وجه الكلام؛ مثل: ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾[2]، ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ﴾[3] وأمَّا «فإذا هو إيّاها» إن ثبت فخارجٌ عن القياس، واستعمالِ الفصحاءِ؛ كالجزم بـ «لَنْ» والنَّصب بـ «لم» والجرّ بـ «لعلَّ»، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلّم بعض العرب به.

وقد ذكر في توجيهه أمور؛ **أحدها: لأبي بكر بن الخيّاط**[4]: وهو أنَّ «إذا» ظرف فيه معنى وجدت ورأيت، فجاز له أن ينصب المفعول، وهو مع ذلك مخبر به عن الاسم بعده، انتهى.

---

(١) ابن مرجانة (٢٨ ـ ٦٧ هـ/ ٦٤٨ ـ ٦٨٦ م) عُبيد الله بن زياد بن أبيه، والٍ فاتح، جبّار، خطيب، قاتل الحسين رضي الله عنه؛ قتله ابن الأشتر ثأراً للحسين، ومرجانة أمُّه.

(٢) س: ٢٦ (الشُّعراء، ن: ٣٣، مك).

(٣) س: ٢٠ (طه، ن: ٢٠، مك).

(٤) أبو بكر بن الخياط (. . . ـ ٣٢٠ هـ/ . . . ـ ٩٣٢ م) محمّد بن أحمد بن منصور، أبو بكر، نحويٌّ، عالم بالمذهبين الكوفيّ والبصريّ؛ له «معاني القرآن» و «الموجز»، و «المقنع»، وغيرها.

وهذا خطأ؛ لأنَّ المعاني لا تنصب المفاعيل الصَّحيحة، وإنَّما تعمل في الظّروف والأحوال، ولأنَّها تحتاج ـ على زعمه ـ إلى فاعل وإلى مفعول آخر، فكان حقُّها أن تنصب ما يليها. **والثَّاني: أن ضمير النَّصب استُعيرَ في مكان ضمير الرّفع**؛ قاله ابن مالك، ويشهد له قراءة الحسن[1] ﴿**إِيَّاكَ تُعْبَدُ**﴾[2] ببناء الفعل للمفعول، ولكنَّه لا يتأتّى فيما أجازوه من قولك: «فإذا زيد القائمَ» بالنَّصب، فينبغي أن يُوجَّه هذا على أنَّه نعتٌ مقطوع، أو حال على زيادة أل، وليس ذلك مِمَّا ينقاس، ومن جوَّز تعريف الحال، أو زعم أنَّ «إذا» تعمل عمل «وجدت»، وأنَّها رفعت عبد الله بناء على أنَّ الظَّرف يَعْمَلُ وإن لم يعتمد، فقد أخطأ؛ لأنَّ وجد ينصب الاسمين، ولأنَّ مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتَّأويل. **والثَّالث: أنَّه مفعول به**، والأصل: فإذا هو يُسَاويها، أو فإذا هو يشابهها، ثُمّ حذف الفعل، فانفصل الضَّمير، وهذا الوجه لابن مالك أيضاً؛ ونظيره قراءة علي رضي الله عنه ﴿**لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً**﴾[3] بالنَّصب أي نوجد عصبةً، أو نُرى عصبةً، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾[4] إذا قيل: إنَّ التَّقدير: يقولون ما نعبدهم، فإنَّما حسَّنه أنَّ إضمار القول مستسهل عندهم. **والرَّابع: أنَّه مفعول مطلق**؛ والأصل: فإذا هو يلسع لسعتها، ثُمَّ حذف الفعل، كما تقول: «ما زيدٌ إلَّا شُربَ الإبل» ثُمّ حذف المضاف، نقله الشَّلُوبين في حواشي المفصَّل[5] عن الأعلم[6]، وقال: هو أَشبهُ ما وُجّه به النَّصْبُ. **والخامس: أنَّه منصوب على الحال من الضَّمير في الخبر المحذوف**، والأصل: فإذا هو ثابتٌ مثلَها ثُمّ حذف المضاف، فانفصل الضَّمير وانتصب في اللَّفظ على الحال على سبيل النِّيابة، كما قالوا/ «قضيَّةٌ ولا أبا حسنٍ لها»[7] على إضمار «مثل»؛ قاله ابن [٣٠/ب]

---

(١) الحسن: (٢١ ـ ١١٠ هـ/ ٦٤٢ ـ ٧٢٨ م) الحسن بن يسار البصريّ، أبو سعيد تابعيّ، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمّة في زمنه، أحد الفصحاء الفقهاء النُّسَّاك.

(٢) س: ١ (الفاتحة، ن: ٥، مك). (٣) س: ١٢ (يوسف، ن: ١٤، مك).

(٤) س: ٣٩ (الزُّمر، ن: ٣، مك).

(٥) المفصّل: كتاب في النّحو، لجار الله الزّمخشريّ؛ تناوله العلماء بالدّراسة والشّرح؛ ومن هؤلاء: ابن يعيش، وابن الحاجب، والسّخاويّ، وغيرهم.

(٦) الأعلم (٤١٠ ـ ٤٧٦ هـ/ ١٠١٩ ـ ١٠٨٤ م): يوسف بن سليمان الشّنتمريّ الأندلسيّ، عالم بالأدب واللُّغة. كان مشقوق الشَّفة العُليا.

(٧) قضية ولا أبا حسن لها: غير موجودة في مجمع الأمثال؛ قالها عمر، ثُمّ صارت مثلاً =

الحاجب في أماليه، وهو وجه غريب، أعني انتصاب الضَّمير على الحال، وهو مبنيّ على إجازة الخليل «لهُ صوتٌ صوتُ الحمارِ» بالرَّفع صفة لصوت، بتقدير «مثل»، وأمَّا سيبويه فقال: هذا قبيح ضعيف، وممَّن قال بالجواز ابن مالك، قال: إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة «مثل» جاز أن تخلفها المعرفة في التَّنكير؛ فتقول «مررت برجل زهير» بالخفض صفة للنَّكرة، و «وهذا زيد زهيراً» بالنَّصب على الحال، ومنه قولهم: «تفرَّقُوا أَيادِيْ سَبَا»(١) و «أَيدِي سَبَا»، وإنَّما سكنت الياء مع أنَّهما منصوبان؛ لثقلهما بالتَّركيب والإعلال، كما في معد يكربَ، وقالي قَلا.

٢ ـ والثَّاني من وجهي إذا: أن تكون لغير مفاجأة؛ فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مُضَمَّنةً معنى الشَّرط، وتختصّ بالدّخول على الجملة الفعليّة، عكس الفجائيّة، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾(٣) ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون ذلك، وقد اجتمعا في قول أبي ذُؤَيب:

[الكامل]

١٣٧ - والنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إذَا رَغَّبْتَهَا ... وَإِذَا تُرَدُّ إلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ(٤)

وإنَّما دخلت الشَّرطيّة على الاسم في نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾(٥)؛ لأنَّه

= للأمر العسير، وأبو حسن، هو عليُّ بن أبي طالب. حاشية الخضريّ: ١/ ١٤٩؛ نقلاً عن المغني: ١٢٦؛ حا: ٦.

(١) يُروى المثل: ذهبوا أيدي سبا، وتفرّقوا أيدي سبا. أي تفرّقوا تفرّقاً لا اجتماعَ له. مجمع الأمثال: ١/ ٢٧٥.

(٢) س: ٣٠ (الرُّوم، ن: ٢٥، مك).

(٣) س: ٣٠ (الرُّوم، ن: ٤٨، مك).

(٤) **صاحبه:** أبو ذؤيب الهذليّ، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشَّاهد: (إذا رغبتها، وإذا تُردُّ).
وجه الاستشهاد: مجيء «إذا» الظّرفيّة الشّرطيّة متلوّةً بفعلين؛ **الأولى:** تُليت بفعل ماضٍ «رَغَّبْتَها» وغالبًا ما يتلوها الماضي. **والثّانية:** تُليت بفعل مضارع «تُرَدُّ» وقليلاً ما يعقبها المضارع.

(٥) س: ٨٤ (الانشقاق: ١، مك).

فاعل بفعل محذوف على شريطة التَّفسير، لا مبتدأ، خلافاً للأخفش، وأمّا قوله:

[الطَّويل]

١٣٨ ـ إذَا بَاهِليٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ المُذَرَّعُ[1]

فالتَّقدير: إذَا كانَ باهليٌّ، وقيل: حَنْظَلِيّة فاعل باستقرَّ محذوفاً، وباهِليّ فاعل بمحذوف يفسِّره العامل في حنظليَّة، ويردُّه أنَّ فيه حذف المفسّر، ومفسّره جميعاً، ويسهّله أنَّ الظَّرف يدلُّ على المفسّر، فكأنَّه لم يُحذَف.

ولا تعمل «إذا» الجزم إلَّا في ضرورة؛ كقوله:

[الكامل]

١٣٩ ـ اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[2]

قيل: وقد تخرُجُ عن كلٍّ مِنَ الظَّرفيّة، والاستقبال، ومعنى الشّرط، وفي كلّ من هذه فصلٌ.

---

(١) **صاحبه**: الفرزدق، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (إذا باهِليٌّ).
وجه الاستشهاد: مجيء: «باهليّ» اسماً لـ «كان» المحذوفة بعد «إذا»؛ لأنَّ «إذا» لا يليها إلّا الفعل لفظاً، أو تقديراً، ولم يُعرَب «باهِليٌّ» فاعلاً لفعل محذوف؛ لأنّه لم يأتِ بعده ما يفسّره.
واحتجّ الأخفش بهذا البيت على دخول «إذا» على الجملة الاسميّة؛ والصّواب: ما ذهب إليه الجمهور.

(٢) **صاحبه**: يُنْسَبُ هذا البيت إلى عبد قيس بن خفّاف البرجميّ، وقيل: هو لحارثة بن بدر.
موطن الشّاهد: (وإذا تُصبْكَ).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «تُصِبْكَ» مجزوماً بـ «إذا» شذوذًا؛ وهذا الشّذوذ اقتضته الضّرورة الشّعريّة.

في خروجها عن الظَّرفيّة

زعم أبو الحسن في ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾[1] أنَّ «إذا» جَرٌّ بحتّى، وزعم أبو الفتح في ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾[2]: الآيات، فيمن نصب ﴿خَافِضَةً رَافِعَةً﴾ أنَّ إذا الأُولى مبتدأ، والثّانية خبر، والمنصوبين حالان، وكذا جملة ﴿لَيْسَ﴾ ومعموليها والمعنى وقتُ وقوعِ الواقعة خافضةً لقوم رافعةً لآخرين، هو وقت رجِّ الأرض، وقال قوم في «أخطَبُ ما يكُونُ الأميرُ قائماً»: إنَّ الأصل أخطبُ أوقاتِ أكوانِ الأمير إذا كان قائماً، أي وقتُ قيامه، ثُمَّ حُذِفَت الأوقاتُ ونابت «ما» المصدريّة عنها، ثُمَّ حُذف الخبر المرفوع، وهو «إذا»، وتبعها كان التَّامَّةُ وفاعلها في الحذف، ثم نابت الحال عن الخبر، ولو كانت «إذا» على هذا التَّقدير في موضع نصب؛ لاستحال المعنى، كما يستحيل إذا قلت: «أخطبُ أوقاتِ أكوانِ الأمير يومَ الجمعة» إذا نصبت اليوم؛ لأنَّ الزَّمان لا يكون محلاًّ للزّمان.

وقالوا في قول الحَماسِيِّ: [الطَّويل]

١٤٠ ـ وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِيَ مِنْ غَدٍ إذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ[3]

إنَّ «إذا» في موضع جرّ بدلاً من غدٍ.

وزعم ابن مالك: أنَّها وقعت مفعولاً في قوله عليه الصَّلاة والسّلام لعائشة[4]

---

(١) س: ٣٩ (الزُّمر، ن: ٧١، مك).

(٢) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ١، مك).

(٣) **صاحبه**: ينسب هذا البيت إلى أبي الطَّمحان، شرقيّ بن حنظلة، ويُنْسَبُ إلى هدبة بن خشرم.
موطن الشّاهد: (إذا).
وجه الاستشهاد: مجيء «إذا» مُجَرَّدةً من الظَّرفيّة، وأنّها في موضع جرّ بدلاً من «غد»؛ **والصَّواب**: أنَّها ظرفيّة في محلّ نصب، وأنّها ظرف لـ «لهف».

(٤) عائشة (٩ ق. هـ ـ ٥٨ هـ/ ٦١٣ ـ ٦٧٨ م) عائشة بنت أبي بكر الصِّديق رضي الله =

رضي الله عنها: «إنّي لأعلمُ إذا كُنتِ عَنّي راضيةً، وإذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضبَى».

والجمهورُ على أنَّ «إذا» لا تخرج عن الظَّرفيّة، وأنَّ «حتّى» في نحو ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾(١) حرف ابتداء، دخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له، وأمّا ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾(٢) فإذا الثّانية بدلٌ من الأولى، والأُولى ظرف، وجوابها محذوف لفهم المعنى، وحسَّنه طول الكلام؛/ وتقديره بعد «إذا» الثَّانية، أي [٣١/أ] انقسمتم أقساماً، وكنتم أزواجاً ثلاثة، وأمّا «إذا» في البيت فظرف لِلَهْفَ، وأمَّا التي في المثال ففي موضع نصب؛ لأنَّا لا نقدّر زماناً مُضَافاً إلى ما يكون؛ إذ لا موجب لهذا التَّقدير، وأمَّا الحديث فـ «إذا» ظرف لمحذوف، وهو مفعول أعلم؛ وتقديره: شأنكِ ونحوه، كما تُعَلَّق «إذ» بالحديث في ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ﴾(٣).

= عنها أفقه نساء المسلمين، وأعلمهنّ بالدِّين والأدب، زوج النَّبي ـ ﷺ ـ وأكثرهنّ روايةً للحديث عنه.

(١) س: ٣٩ (الزُّمر، ن: ٧١، مك).

(٢) س: ٥٦ (الواقعة: ١، مك).

(٣) س: ٥١ (الذَّاريات، ن: ٢٤، ٢٥، مك).

في خروجها عن الاستقبال

وذلك على وجهين:

أحدهما: أن تجيء للماضي، كما جاءت «إذ» للمستقبل في قول بعضهم، وذلك؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟﴾(١)، ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾(٢) وقوله:

[الوافر]

١٤١ - ونَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأْسَ طِيباً سَقَيْتُ إذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ(٣)

والثّاني: أن تجيء للحال، وذلك بعد القسم؛ نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾(٤)، ﴿وَٱلطُّورِ﴾(٥) قيل: لأنّها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم لأنّه إنشاء، لا إخبار عن قسم يأتي؛ لأنّ قسم الله سبحانه قديم، ولا لكونٍ محذوف هو حال من ﴿وَٱلَّيْلِ﴾ ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾؛ لأنّ الحال، والاستقبال متنافيان، وإذا بطل هذان الوجهان تعيّن أنّه ظرف لأحدهما على أنّ المراد به الحال، اهـ.

والصّحيح: أنّه لا يصحّ التّعليق بـ «أقسمُ» الإنشائيّ، لأنّ القديم لا زمان

---

(١) س: ٩ (التّوبة، ن: ٩٢، مد).

(٢) س: ٦٢ (الجمعة، ن: ١١، مد).

(٣) **صاحبه**: البرج بن مسهر: (ـ ٣٠ ق. هـ/ـ ٥٩٥ م) البرج بن مسهر بن جلاس بن الأرت الطّائي؛ شاعر من معمّري الجاهليّة، كانت إقامته في ديار طيّىء في بلاد نجد.
موطن الشّاهد: (سقيتُ إذا تَغَوّرتِ النُّجومُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «إذا» ظرفاً لما مضى من الزّمان؛ وهو خلاف المألوف؛ لأنّ «إذا» لما يستقبل من الزّمان، و «إذْ» لما مضى من الزّمان؛ كما هو معروف؛ وحكم هذا القلب الجواز بقلّة.

(٤) س: ٩٢ (اللّيل: ١، مك).

(٥) س: ٥٣ (النّجم: ١، مك).

له؛ لا حال ولا غيره، بل هو سابق على الزّمان، وأنّه لا يمتنع التّعليق بـ «كائناً» مع بقاء «إذا» على الاستقبال؛ بدليل صحّة مجيء الحال المقدَّرة باتّفاق، كـ «مررتُ برجُلٍ معهُ صقرٌ صائداً به غداً»؛ أي: مُقَدَّراً الصّيد به غداً، كذا يقدِّرون، وأوضح منه أن يقال: مُريداً به الصّيدَ غداً، كما فسّر قمتم في ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[1] بـ «أَرَدْتُم».

مسألة

في ناصب إذا مذهبان؛ **أحدهما**: أنّه شرطُها، وهو قول المحقّقين، فتكون بمنزلة مَتى وحيثما وأيّانَ، وقول أبي البقاء[2] إنَّه مردود بأنَّ المضاف إليه، لا يعمل في المضاف غير وارد؛ لأنَّ «إذا» عندَ هؤلاء غير مضافة؛ كما يقوله الجميع إذا جَزَمَتْ، كقوله:

[الكامل]

١٤٢ ـ .... وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[3]

والثّاني: أنّه ما في جوابها من فعل أو شبهِهِ، وهو قول الأكثرين، ويردُّ عليهم أمورٌ؛ **أحدها**: أنَّ الشّرط والجزاء عبارة عن جملتين، تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدةً؛ لأنَّ الظّرف ـ عندهم ـ من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة عاملة. **والثّاني**: أنّه ممتنع في قول زهير:

[الطّويل]

١٤٣ ـ بَدَا لِيَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[4]

لأنَّ الجواب محذوفٌ؛ وتقديره: إذا كان جائياً، فلا أسبقه، ولا يصحّ

---

(١) س: ٥ (المائدة، ن: ٦، مد).

(٢) أبو البقاء: (٥٣٨ ـ ٦١٦ هـ/ ١١٤٣ ـ ١٢١٩ م) عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيّ عالم بالأدب، واللُّغة، والفرائض، والحساب؛ مولده ووفاته ببغداد.

(٣) **صاحبه**: نسب البيت إلى عبد قيس بن خفاف، وإلى حارثة بن بدر، وقد تقدّم برقم ١٣٩.
وجه الاستشهاد: مجيء «إذا» جازمةً شذوذًا؛ للضّرورة الشّعريّة؛ وهي غير مضافةٍ إلى الجملة التي بعدها؛ كما لو كانت ظرفيّة شرطيّة غير جازمة.

(٤) **صاحبه**: ينسب هذا البيت إلى زهير بن أبي سلمى، وإلى صرمة الأنصاريّ.
موطن الشّاهد: (إذا كان جائيا... الخ).
وجه الاستشهاد: مجيء «إذا» ظرفيَّة، شرطيّة محذوفة الجواب؛ والتّقدير: إذا كان جائياً، فلا أسبقه؛ وعلى هذا، فالعامل في «إذا» إمّا معمول «كان»؛ أي: خبرها؛ أو «كان» نفسها إن دلّت على الحدث.

أن يُقال: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه؛ لأنَّ الشَّيء إنّما يُسبقُ قبلَ مجيئه، وهذا لازم لهم ـ أيضاً ـ إن أَجابوا بأنّها غير شرطيّة، وأنّها معمولة لما قبلها وهو سابق، وأمّا على القول الأوّل؛ فهي شرطيّة محذوفة الجواب؛ وعامِلُها إمّا خبر «كان» أو نفس «كان» إن قلنا بدلالتها على الحدَث. **والثّالث**: أنّه يلزمهم في نحو: «إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً» أن يعمل أكرمتك في ظرفين متضادّين، وذلك باطل عقلاً؛ إذ الحدث الواحد المعيّن لا يقع بتمامه في زمانين، وقصداً؛ إذ المرادُ وقوعُ الإكرام في الغد، لا في اليوم.

فإن قلت: فما ناصبُ اليومِ على القول الأوّل، وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمانٍ؟

[٣١/ب] قلنا: لم يتضادّا كما في الوجه السّابق، وعملُ العاملِ في ظرفي/ زمانٍ، يجوز إذا كان أحدهما أعمّ من الآخر؛ نحو: «آتيكَ يومَ الجمعة سحرَ» وليس بدلاً؛ لجواز «سِيرَ عليه يومُ الجمعة سحرَ» برفع الأوّل، ونصب الثّاني، نصَّ عليه سيبويه، وأنشد للفرزدق:

[الطَّويل]

١٤٤ ـ مَتَى تَرِدَنْ يَوماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أُديهِمَ يَرْمِي المُسْتَجِيزَ المُعَوَّرا[1]

فـ «يوماً» يمتنع أن يكون بدلاً من متى؛ لعدم اقترانه بحرف الشّرط؛ ولهذا، يمتنع في اليوم في المثال أن يكون بدلاً من «إذا»، ويمتنع أن يكون ظرفاً «لتجد»؛ لئلّا ينفصل «ترد» من معموله وهو: «سَفَارِ» بالأجنبيّ؛ فتعيّن أنّه ظرفٌ ثانٍ لـ «ترد». **والرّابع**: أنَّ الجواب وَرَدَ مقروناً بـ «إذا» الفجائيّة؛ نحو: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[2] وبالحرف النّاسخ؛ نحو: «إذا جئتني اليومَ فإنّي أكرمُكَ»؛ وكلٌّ منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله، وورد أيضاً والصّالح فيه للعمل صفة؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾[3] ولا تعمل الصّفة فيما قبل الموصوف. وتخريج بعضهم هذه الآية على أنَّ «إذا» مبتدأ، وما بعد الفاء خبر، لا يصحّ إلّا على قول أبي الحسن، ومَنْ تابعه في جواز تصرّفِ «إذا» وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ؛ لأنَّ عُسْرَ اليوم ليس

---

(١) **صاحبه**: الفرزدق، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (يوماً).
وجه الاستشهاد: مجيء «يوماً» ظرفاً زمانيّاً متعلّقاً بـ «ترِد».

(٢) س: ٣٠ (الرُّوم، ن: ٢٥، مك). (٣) س: ٧٤ (المدّثر: ٨، ٩، مك).

مُسبَّباً عن النَّقر، **والجَيِّدُ**: أن تُخرَّج على حذف الجواب مدلولاً عليه بعسير؛ أي: عَسُرَ الأمر. وأمَّا قول أبي البقاء: إنّه يكون مدلولاً عليه بـ «ذلك» فإنَّه إشارة إلى النَّقر فمردود؛ لأدائه إلى اتّحاد السَّبب والمُسَبَّب؛ وذلك ممتنع. وأمَّا نحو: «**فمن كانت هجرتهُ إلى الله ورسولهِ فهجرتُه إلى اللَّهِ ورسولهِ**»[(١)]. فَمُؤَوَّل على إقامة السَّبب مُقَامَ المسبب، لاشتهاء المسبّب؛ أي فقد استحقّ الثَّواب العظيم المستقرّ للمهاجرين.

قال أبو حيّان: ورد مقروناً بما النَّافية؛ نحو: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾[(٢)] الآية، وما النَّافية لها الصَّدر، انتهى.

وليس هذا بجواب، وإلَّا لاقترن بالفاء؛ مثل: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾[(٣)] وإنَّما الجواب محذوف؛ أي: عمدوا إلى الحجج الباطلة.

وقول بعضهم: إنَّه جواب على إضمار الفاء؛ مثل: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾[(٤)] مردودٌ بأنَّ الفاء لا تُحذف إلَّا ضرورة؛ كقوله:

[البسيط]

١٤٥ ـ **مَنْ يَفعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا** ....[(٥)]

والوصيّة في الآية نائبٌ عن فاعل كُتِب، وللوالدين متعلّق بها، لا خبر، والجواب محذوف؛ أي فَلْيُوصِ.

وقول ابن الحاجب: إنَّ «إذا» هذه غير شرطيّة فلا تحتاج إلى جواب، وَإنّ عاملها ما بعد «ما» النَّافية كما عمل ما بعد «لا» في «يوم» من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[(٦)] وإنَّ ذلك من التّوسُّع في الظّرف، **مردودٌ بثلاثة أمور**:

---

(١) الحديث: عن عمر أنّ رسول الله ﷺ قال: الأعمال بالنِّيَّات ولكلّ امرىءٍ ما نوى، فَمَنْ كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرتُهُ إلى اللَّهِ ورسولِهِ، ومن كانت هجرته لدنيا يُصيبُها، أو امرأة يتزوّجها؛ فهجرتُهُ إلى ما هاجَر إليه. صحيح البخاري: ١/ ٣٠.
وفي صحيح مسلم: ٣/ ١٥١٥، كتاب الإمارة؛ باب ـ قوله عليه الصّلاة والسّلام: إنّما الأعمال بالنّيّات.

(٢) س: ٤٥ (الجاثية، ن: ٢٥، مك). (٣) س: ٤١ (فصّلت، ن: ٢٤، مك).

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ١٨، مد).

(٥) **صاحبه**: عبد الرّحمن بن حسّان، وقد تقدّم هذا البيت برقم ٨٥.

(٦) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٢٢، مك).

أحدها: أنَّ مثل هذا التوسّع خاص بالشِّعر؛ كقوله: [الرّجز]

١٤٦ ـ وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَينَا[١]

والثّاني: أنَّ «ما» لا تُقاس على «لا»: فإنَّ «ما» لها الصَّدر مُطْلَقاً بإجماع البصريِّين، واختلفوا في «لا»؛ فقيل لها الصّدْرُ مطلقاً؛ وقيل: ليس لها الصَّدر مُطلقاً لتوسُّطِها بين العامل والمعمول في نحو: «إنْ لا تقُم أقُمْ»، و «جاء بلا زادٍ» وقوله: [المتقارب]

١٤٧ ـ أَلا إنَّ قُـــرطَـــاً عَـــلَـــى آلَـــةٍ أَلا إنَّـــنـــي كَـــيْـــدَهُ لا أَكِـــيـــدُ[٢]

وقيل: إن وقعت في صدر جواب القسم؛ فلها الصَّدر؛ لحلولها محلَّ أدواتِ الصَّدرِ، وإلّا فلا، وهذا هو الصَّحيح، وعليه اعتمد سيبويه؛ إذ جعل انتصابَ «حبَّ العراق» في قوله: [البسيط]

١٤٨ ـ آلَيتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهرَ أَطْعَمُهُ ....[٣]

---

(١) **صاحبه**: عبد الله بن رواحة (ـ ٨ هـ/ـ ٦٢٩ م)، صحابيّ أنصاريّ من الخزرج، أبو محمّد، من الأمراء، والشُّعراء الرّاجزين.
موطن الشّاهد: (وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ ما استغنينا).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «استغنينا» عاملاً فيما قبل «ما» النّافية توسّعاً على وجه الضّرورة الشِّعريّة؛ فلا يجوز أن يُقاس عليه في النَّثر.

(٢) **صاحبه**: الأخرم السّنبسي، أو الأسديّ (ـ ٦ هـ/ـ ٦٢٧)؛ محرز بن نضلة بن غنم، من أسد خزيمة، صحابيّ شجاع، يُكنى أبَا نضلة، قتله عبد الرَّحمٰن بن عيينة الفزاري في غزوة «ذي قَرَد».
موطن الشّاهد: (كيدَهُ لا أكيدُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» متوسّطة بين العامل «أكيد» ومعموله المتقدّم عليه «كيدَه»؛ وفي هذا دليل على أنَّ «لا» ليس لها الصّدارة في الكلام دائماً.

(٣) **صاحبه**: المتلمِّس: (ـ ٥٠ ق. هـ/ـ ٥٦٩ م): جرير بن عبد العُزَّى ـ أو عبد المسيح ـ من بني ضُبَيعة، من ربيعة، شاعر جاهليّ من أهل البحرين. مات ببصرى في سوريّة، وهو خال طرفة بن العبد المعروف.
وتمام البيت:
آلَيتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهرَ أَطْعَمُهُ [والحبُّ يَأْكُلُهُ في القَريَةِ السُّوسُ]
موطن الشّاهد: (آليت حَبَّ العراق).
وجه الاستشهاد: حذف حرف الجرّ، وانتصاب «حبّ» على نزع الخافض؛ وحكم الحذف ـ هنا ـ الجواز للضّرورة؛ ولم يجعل الحبَّ معمولاً لما بعد «لا» المقدّرة؛ =

على التّوسّع وإسقاط الخافض، وهو «على»، ولم يجعله من باب «زيداً ضربتُه»/ لأنّ التّقدير لا أَطْعَمُهُ، و «لا» هذه[1]؛ لها الصَّدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل، لا يفسّر في هذا الباب عاملاً. [٣٢/أ]

والثّالث: أنَّ «لا» في الآية حرف ناسخ؛ مثله في نحو: «لا رجُلَ» والحرف النّاسخ، لا يتقدّمه معمول ما بعده، ولو لم يكن نافياً، لا يجوز «زيداً إنّي أضربُ» فكيف وهو حرف نفي؟ بل أبلغ من هذا أنَّ العامل الذي بعده مصدر، وهم يُطلقون القولَ بأنَّ المصدر، لا يعمل فيما قبله، وإنَّما العامل محذوف؛ أي: اذكر يوم، أو يُعَذَّبون يوم.

ونظير ما أورده أبو حيّان على الأكثرين أن يورد عليهم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[2] فيقال: لا يصحُّ لـ «جديد» أن يعمل في «إذا»؛ لأنَّ إنَّ، ولام الابتداء يمنعان من ذلك؛ لأنَّ لهما الصَّدر، وأيضاً فالصِّفة لا تعمل فيما قبل الموصوف. والجواب أيضاً: أنَّ الجواب محذوف مدلول عليه بـ «جديد»؛ أي: إذا مُزِّقتم تُجدَّدون؛ لأنَّ الحرف النّاسخ، لا يكون في أوّل الجواب إلَّا وهو مقرون بالفاء؛ نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾[3]. وأمّا ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[4]، فالجملة جوابٌ لقسم محذوف مُقدَّر قبل الشَّرط؛ بدليل: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[5] الآية، ولا يُسوّغ أن يقال: قدّرها خالية من معنى الشّرط، فتستغني عن جواب، وتكون معمولة لما قبلها، وهو ﴿قَالُوٓاْ﴾، أو ﴿نَدُلُّكُمْ﴾، أو ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾؛ لأنَّ هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت.

= لأنَّ لها الصّدارة، فلم يعمل ما بعدها فيما قبلها، كما هو معلوم.
تنبيه: أَطْعَمُهُ: على تقدير: لا أَطْعَمُهُ؛ لأنّه جواب القسم، وامتنع أن يكون (حبّ) منصوبًا على شَرْطِ التّفسير؛ لأنَّ لا النّافية في جواب القسم، لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً.

(١) في حال تلقّي القسم بها.
(٢) س: ٣٤ (سبأ: ٧، مك).
(٣) س: ٢ (البقرة: ٢١٥، مد).
(٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٢١، مك).
(٥) س: ٥ (المائدة، ن: ٧٣، مد).

الفصل الثَّالث

في خروج إذا عن الشَّرطيّة

ومثاله؛ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾(٢) فـ «إذا» فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطيّة، والجملة الاسميّة جواباً؛ لاقترنت بالفاء؛ مثل: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ/ ٱللَّهُ/[98] بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(٣) وقول بعضهم: «إنَّه على إضمار الفاء» تقدّم ردُّه، وقول آخر: «إنَّ الضَّمير توكيد لا مبتدأ، وإنَّ ما بعده الجواب» ظاهرٌ التَّعسُّفِ، وقول آخر: «إنَّ جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها» تكلُّفٌ من غير ضرورة.

ومن ذلك «إذا» التي بعدها القسم؛ نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾(٤)، ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾(٥) إذ لو كانت شَرطيّةً؛ كان ما قبلها جواباً في المعنى، كما في قولك: «آتيك إذا أتيتني» فيكون التَّقدير: إذا يغشى اللَّيل، وإذا هوى النّجم، أقسمت. وهذا ممتنع لوجهين؛

أحدهما: أنَّ القسم الإنشائيّ لا يَقبلُ التَّعليق؛ لأنَّ الإنشاء إيقاع، والمعلّق يحتمل الوقوع وعدمه، فأمّا «إنْ جاءَني فواللّهِ لأكرمنَّهُ»، فالجوابُ في المعنى فعلُ الإكرام؛ لأنَّه المُسَبَّبُ عن الشَّرط، وإنَّما دخلَ القسم بينهما لمجرَّد التَّوكيد، ولا يمكن ادّعاء مثل ذلك هنا؛ لأنَّ جواب «والليل» ثابت دائماً، وجواب «والنَّجم» ماض مستمرّ الانتفاء؛ فلا يمكن تسبّبهما عن أمر مستقبل، وهو فعل الشّرط.

والثَّاني: أنَّ الجواب خَبَرِيّ؛ فلا يدلُّ عليه الإنشاء؛ لتباين حقيقتهما.

---

[98] سقطت من (ط).

---

(١) س: ٤٢ (الشُّورى، ن: ٣٧، مك).

(٢) س: ٤٢ (الشُّورى: ٣٩، مك).

(٣) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٧، مك).

(٤) س: ٩٢ (اللَّيل: ١، مك).

(٥) س: ٥٣ (النَّجم: ١، مك).

(أيمن)

المختصُّ بالقسم(١): اسمٌ لا حرف، خلافاً للزّجّاج والرّمّاني(٢)، مفرد مشتقّ من اليُمنِ / وهو البركة/ [99]، وهمزته وَصْل، لا جمع يَمِينٍ، وهمزته قطع؛ خلافاً للكوفيّين، ويردّه جواز كسر همزته، وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو: أفلُسٍ، وأكلُبٍ، وقولُ نُصيب:

[الطّويل]

١٤٩ ـ **فَقَالَ فَرِيقُ القَومِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ: نَعَمْ، وَفَرِيقٌ: لايمُنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي**(٣)

فحذف ألفها في الدَّرْج، ويلزمه الرّفعُ بالابتداء، وحذف الخبر، وإضافته إلى اسم الله ـ سبحانه وتعالى ـ خلافاً لابن درستويه في إجازة جرّه بحرف [٣٢/ب] القسم، ولابن مالك في جواز إضافته إلى الكعبة، ولكاف الضّمير، وجوَّز ابن عصفور كونه خبراً، والمحذوف مبتدأ؛ أي: قسمي أيمنُ اللّهِ.

حرف الباء

[معاني الباء الجارّة]

الباء المفردة: حرفُ جرّ لأربعةَ عَشَرَ مَعْنًىَ:

---

[99] سقطت من (خ).

---

(١) ويخرج بذلك «أيمن» جمع يمين.

(٢) الرُّمّانيّ (٢٩٦ ـ ٣٨٤ هـ/ ٩٠٨ ـ ٩٩٤ م) عليّ بن عيسى، أبو الحسن، عالم في اللّغة، والنحو، والبلاغة، والتّفسير؛ له مصنّفات كثيرة؛ منها: شرح كتاب سيبويه، والألفاظ المتقاربة، ومعاني الحروف، والنّكت في إعجاز القرآن، وغيرها.
فائدة: نُسب إلى الزَّجّاج، والرُّمّاني القول: إنَّ «أيمن» حرف جرّ؛ وقولهما فيه خروج عن إجماع النّحاة.

(٣) **صاحبه**: نُصَيب بن رباح(ـ ١٠٨ هـ/ ٧٢٦ م) أبو مِحجن، مولى عبد العزيز بن مروان، شاعر فحل من شعراء العصر الأمويّ.
موطن الشّاهد: (أيمن).
وجه الاستشهاد: حذف ألف «أيمن» في دَرْج الكلام؛ وفي ذلك دلالةٌ على أنَّ همزتها همزة وصل، وليست همزة قطع، كما قال الكوفيّون الذين عدُّوها جمع يمين، وأنَّ همزتها همزة قطع، مستدِلّين بمجيئها مفتوحةً، إذ همزة الوصل، لا تكون مفتوحة، وبإبدالها «هاءً» في بعض اللّغات، وأجابوا عن حذفها في دَرْج الكلام بأنّه تخفيف؛ لكثرة الاستعمال.

أوّلها: **الإلصاق**: قيل: وهو معنًى، لا يفارقها؛ فلهذا، اقتصر عليه سيبويه، ثـم الإلصاق حقيقيّ كـ «أمسكتُ بزيدٍ» إذا قبضتَ على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من يدٍ، أو ثوبٍ، ونحوه، ولو قلت: «أمسكته» احتمل ذلك، وأن تكون منعته من التّصرُّف، ومجازيّ؛ نحو: «مررت بزيدٍ» أي: ألصقتُ مروري بمكان يقرب من زيد، وعن **الأخفش**، أنَّ المعنى: مررت على زيد؛ بدليل: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾(١). وأقول: إنَّ كُلاًّ من الإلصاق، والاستعلاء، إنّما يكون حقيقياً إذا كان مُفضياً إلى نفس المجرور؛ كـ «أمسكت بزيد، وصعدتُ على السَّطح»؛ فإن أفضى إلى ما يقرب منه، فمجاز كـ «مررت بزيد» في تأويل الجماعة، وكقوله:

[الطّويل]

١٥٠ ـ .... **وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَىٰ والـمُحلَّقُ**(٢)

فإذا استوى التّقديران في المجازيّة، فالأكثر استعمالاً أَولَى بالتّخريج عليه، كـ «/ مررت بزيدٍ/ [100] ومررتُ عليه» وإن كان قد جاء كما في ﴿لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾(٣) ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾(٤).

[الكامل]

١٥١ ـ **وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي** ....(٥)

إلّا أنَّ «مـــررتُ بـــه» أكثر؛ فكان أَولى بتقديره أصلاً، ويتخرّج

---

[100] سقطت من (خ).

---

(١) س: ٣٧ (الصّافات، ن: ١٣٧، مك).

(٢) **صاحبه**: الأعشى، وقد مرّت ترجمته. وتمام البيت:

[تُشَبُّ لِمَقْرُورَينِ يَصْطَلِيَانِهَا] وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدىٰ والـمُحَلَّقُ

موطن الشّاهد: (على).

وجه الاستشهاد: مجيء «على» مفيدةً الاستعلاء المجازيّ؛ ومجيئها على هذه الحال سائغ شائع.

(٣) س: ٣٧ (الصّافات: ١٣٧، مك). (٤) س: ١٢ (يوسف، ن: ١٠٥، مك).

(٥) **صاحبه**: رجل من بني سلول غير مُعيَّن.

وتمام البيت:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي [فَمَضَيتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعْنِينِي]

موطن الشّاهد: (على).

وجه الاستشهاد: مجيء «على» مُفيدةً الاستعلاء المجازيّ؛ ويمكن تأويلها بالباء؛ والتّقدير: وقد أمرُّ باللّئيم؛ وكلاهما جائز؛ والثّاني أكثر شُيوعاً.

على هــذا الخــلافِ خــلافٌ في المُقَدَّر في قوله: [الوافر]

١٥٢ ـ تَـمُـرُّونَ الـدِّيَـارَ وَلَـمْ تَـعُـوجُـوا .... (١)

أهو الباء أم على؟

الثَّاني: **التَّعدية**؛ وتُسمّى باء النَّقل أيضاً؛ وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تُعَدِّي الفعلَ القاصرَ، تقول في ذهب زيد: ذهبت بـزيد، وأذهبتـهُ؛ ومنه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾(٢)، وقُرِىء ﴿**أذهبَ الله نُورهم**﴾ / وهي بمعنى القراءة المشهورة/ [101] وقول المبرّد والسُّهَيليّ: «إنَّ بين التَّعديتين فرقاً، وإنَّك إذا قلت: ذهبت بزيد، كنت مصاحباً له في الذّهاب» مردودٌ بالآية، وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾(٣)، فيحتمل أنّ الفاعل ضميرُ البرق.

ولأنَّ الهمزة والباء متعاقبتان، لم يجز أقمتُ بزيد، وأمَّا ﴿**تُنْبِت بالدُّهن**﴾(٤) فيمن ضَمّ أوّله، وكسر ثالثه، فخرِّج على زيادة الباء، أو على أنَّها للمصاحبة؛ فالظَّرف حال من الفاعل؛ أي مصاحبةً للدّهن، أو المفعول؛ أي: تنبت الثَّمَر مصاحباً للدّهن، أو أنَّ «أنبتَ» يأتي بمعنى «نبت»؛ كقول زهير:

[الطَّويل]

١٥٣ ـ رَأَيْتُ ذَوِي الحَاجَاتِ حَولَ بُيُوتِهِم قَطِيناً لَهَا حَتَّى إذَا أَنبَتَ البَقْلُ(٥)

---

[101] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه**: جرير بن عطية، وقد مرّت ترجمته.
وتمام البيت:
تَـمُـرُّونَ الـدِّيَـارَ وَلَـمْ تَـعُـوجُـوا [كَـلامُـكُـمُ عَـلَـيَّ إذن حَـرَامُ]
موطن الشّاهد: (تَمرُّونَ الدِّيارَ).
وجه الاستشهاد: جواز تقدير حرف الجرّ المقدّر بالباء، أو بـ «على»؛ وكلاهما جائز، والأوّل: أرجح.

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ١٧، مد). (٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٠، مد).

(٤) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٢٠، مك).

(٥) **صاحبه**: زهير بن أبي سلمى، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (أنبتَ).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «أَنبتَ» بمعنى «نَبت»؛ لأنَّ المعنى: حتّى إذا نبت البقلُ؛ ومجيء «أَفعَل» بمعنى «فَعَل» سائغ في اللُّغة.

ومن ورودها مع المتعدّي قوله تعالى: ﴿دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[1] وصَكَكْتُ الحَجَرَ بالحَجَرِ، والأصل: دفعُ بعضِ النّاس بعضاً، وصكّ الحَجَرِ الحجرَ.

الثّالث: الاستعانة: وهي الدّاخلة على آلةِ الفعلِ؛ نحو: «كتبت بالقلم» و «نجرتُ بالقَدُومِ»، قيل: ومنه البسملة؛ لأنَّ الفعلَ، لا يتأتّى على الوجه الأكمل إلّا بها.

الرّابع: السّببيّة: نحو: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾[2]، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾[3]، ومنه: لقيت بزيدِ الأسدَ، أي بسبب لقائي إيّاه؛ وقوله:

[الرّجز]

١٥٤ ـ قَدْ سُقِيَتْ آبَالُهُم بِالنَّارِ[4]

أي أنّها بسبب ما وُسمتْ به من أسماء أصحابها، يُخلّى بينها وبين الماء.

الخامس: المصاحبة: نحو ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾[5]؛ أي: معه، ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ﴾[6] الآية.

وقد اختُلف في الباء من قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾[7]، فقيل: للمصاحبة/، والحمد مضاف إلى المفعول، أي: فسبّحه حامداً له؛ أي: نزّهه عمّا لا يليق به، وأثبتْ له ما يليق به، وقيل: للاستعانة، والحمد مضاف إلى الفاعل؛ أي: سبّحه بما حَمِدَ به نفسه؛ إذ ليس كلُّ تنزيه بمحمود، ألا ترى أنَّ تسبيح المعتزلة[8] اقتضى تعطيلَ كثيرٍ منَ الصّفات. [٣٣/أ]

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥١، مد). (٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٥٤، مد).

(٣) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٤٠، مك).

(٤) صاحبه: مجهول. وبعد هذا الشّطر:

[وَالنَّارُ قَدْ تَشْفِي مِنَ الأُوَارِ]

موطن الشّاهد: (بالنّار).

وجه الاستشهاد: مجيء «الباء» حرف جرّ مفيداً معنى السّببيّة، كما أوضح المؤلّف في المتن؛ ومجيئها مفيدة معنى السّببيّة كثير سائغ شائع، كما أسلفنا.

(٥) س: ١١ (هود، ن: ٤٨، مك). (٦) س: ٥ (المائدة، ن: ٦١، مد).

(٧) س: ١١٠ (النّصر، ن: ٣، مد).

(٨) المعتزلة: فرقة من الفرق الإسلاميّة التي اعتمدت العقلَ والمنطق وعلم الكلام بصورة غير عاديّة، حتّى قدّمت العقل على النّقل. بدأت دينيّةً، ثمّ خاضت في السّياسة.

واختُلِفَ في «سبحانكَ اللَّهمَّ وبحمدكَ» فقيل: جملة واحدة على أنَّ الواو زائدة، وقيل: جملتان على أنَّها عاطفة، ومتعلَّق الباء محذوف، أي وبحمدك سبَّحْتُك، وقال الخطَّابيُّ(١): المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب عليَّ حمدكَ سبَّحتك، لا بحولي وَقُوَّتي، يريد أنَّه مِمّا أُقيم فيه المُسَبَّبُ مُقامَ السَّبب، وقال ابن الشَّجَرِيّ في ﴿فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ﴾(٢): هو كقولك «أجبته بالتَّلبية»؛ أي: فتجيبونه بالثَّناء؛ إذ الحمدُ الثَّناء، أو الباء / [102] للمصاحبة/ متعلّقة بحال محذوفة؛ أي: مُعلنين بحمده، والوجهان في ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾.

والسَّادس: الظَّرفيَّة: نحو ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾(٣)، ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾(٤).

والسَّابع: البدل؛ كقول الحماسيّ: [البسيط]

١٥٥ ـ **فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمَاً إذَا رَكِبُوا شَنُّوا[103] الإغَارَةَ فُرْسَانَاً وَرُكْبَانَا**(٥)

وانتصاب «الإغارة» على أنَّه مفعول لأجله.

والثَّامن: المقابلة، وهي الدّاخلة على الأعواض؛ نحو: «اشتريته بألف» و «كافأتُ إحسانه بضعف» وقولهم: «هذا بذاك»؛ ومنه ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾(٦) وإنَّما لم نقدّرها باء السَّببيّة كما قالت المعتزلة، وكما قال الجميع في «لنْ يدخُلَ أَحَدُكُمُ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ»(٧)؛ لأنَّ المُعطيَ بعوض، قد يعطي مَجَّاناً، وأمَّا المسبّب، فلا يوجد بدون السَّبب، وقد تبيّن أنَّه لا تعارض بين الحديث،

---

[102] سقطت من (خ). [103] في (خ): شدُّوا.

---

(١) الخطَّابيّ: (ـ ٣٨٨ هـ) أبو سليمان، أحمد بن محمَّد، عالم فقيه مُحدِّث، أَلَّف في الحديث، وإعجاز القرآن.
(٢) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٥٢، مك). (٣) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٢٣، مد).
(٤) س: ٥٤ (القمر، ن: ٣٤، مك).
(٥) صاحبه: قُريط بن أُنيف، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (بهمُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «الباء» حرف جرٌ متضمّناً معنى البدل؛ لأنَّ التّقدير: فليت لي بدلاً منهم؛ ومجيئها على هذا المعنى قليل؛ أو نادر.
(٦) س: ١٦ (النّحل، ن: ٣٢، مك).
(٧) في البخاري (كتاب الرّقاق، باب القصد): لن يُدخلَ أحدَكم عملُه الجنّة. وفي مسلم (كتاب صفات المنافقين وأحكامهم): لن يُدخل أحداً عملُه الجنّة. صحيح مسلم: ٤/ ٢١٦٩.
وفي مسند أحمد: «لا يدخل أحدكم الجنّة بعمله». مسند أحمد: ٧/ ٣٤٢.

والآية؛ لاختلاف محملي الباءين جمعاً بين الأدلّة.

والتّاسع: المُجاوزة كعنْ؛ فقيل: تَخْتَصُّ بالسّؤال؛ نحو: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾(١) بدليل ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾(٢)، وقيل: لا تختصُّ به؛ بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾(٣) ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾(٤) وجعل الزّمخشريّ هذه الباء بمنزلتها في «شققت السّنام بالشّفرة» على أنَّ الغمام جُعل كالآلة التي يُشَقُّ بها، قال: ونظيره ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾(٥)، وتأوّل البصريّون ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾(٦) على أنَّ الباء للسَّببيّة، وزعموا أنَّها لا تكون بمعنى «عن» أصلاً، وفيه بعد؛ لأنّه لا يقتضي قولُكَ «سألت بسببه» أنَّ المجرور هو المسؤول عنه.

العاشر: الاستعلاء؛ نحو ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾(٧) الآية، بدليل ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾(٨)، ونحو ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾(٩) بدليل ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾(١٠)، وقد مضى البحث فيه؛ وقوله:

١٥٦ ـ أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ؟! ....

بدليل تمامه:

[الطّويل]

.... **لَقَدْ هَانَ[104] مَنْ بَالَتْ عَلَيهِ الثَّعَالِبُ**(١١)

---

[104] في (خ): ذلَّ.

---

(١) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٥٩، مك).

(٢) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٢٠، مد).

(٣) س: ٥٧ (الحديد، ن: ١٢، مد).

(٤) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٢٥، مك).

(٥) س: ٧٣ (المزمّل، ن: ١٨، مك).

(٦) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٥٩، مك).

(٧) س: ٣ (آل عمران، ن: ٧٥، مد).

(٨) س: ١٢ (يوسف، ن: ٦٤، مك).

(٩) س: ٨٣ (المطفّفين: ٣٠: مك).

(١٠) س: ٣٧ (الصّافات، ن: ١٣٧، مك).

(١١) **صاحبه**: راشد بن عبد ربّه، أو ابن عبد الله؛ كما سمّاه الرّسول ـ ﷺ ـ وقد كان اسمه الغاوي بن عبد العزّى، وكان سادناً لصنم، فرأى ثَعْلَباً يبول عليه، فقال: والله لا يضرّ، ولا ينفع، ولا يعطي، ولا يمنع، وأنشد البيت والتحق بالنبي ﷺ.
موطن الشّاهد: (يبولُ الثُّعلُبانُ برأسه).
وجه الاستشهاد: مجيء «الباء» حرف جرٍّ متضمّناً معنى الاستعلاء؛ لأنَّ التّقدير: يبول الثُّعلُبان على رأسه، والقرينة واضحة في عجز البيت؛ حيث جيء بـ «على» صريحة؛ فضلاً عن أنَّ سلامة المعنى تقتضي ذلك.

الحادي عشَرَ: التَّبعيض؛ أثبت ذلك الأصمعيُّ والفارسيّ والقُتَبِيُّ[(١)] وابن مالك؛ قيل: والكوفيّون، وجعلوا منه ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[(٢)] وقوله:

[الطَّويل]

١٥٧ ـ شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ / مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ/[105] [(٣)]

وقوله:

[الكامل]

١٥٨ ـ .... شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ[(٤)]

قيل: ومنه ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾[(٥)]، **والظَّاهر**: أنَّ الباء فيهنّ للإلصاق، وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، وإنّ في الكلام حذفاً وقلباً، فإنّ «مسحَ» يتعدّى إلى المُزال عنه بنفسه، وإلى المَزِيل بالباء؛ فالأصل: امسحوا رؤوسكم بالماء، ونظيره بيت «الكتاب»:

[الكامل]

١٥٩ ـ كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتُ باللِّثَتينِ عَصْفَ الإثْمِدِ[(٦)]

---

[105] سقط الشَّطر من (خ).

---

(١) القُتبيّ: هو ابن قتيبة نفسه. (٢) س: ٧٦ (الإنسان، ن: ٦، مد).

(٣) **صاحبه**: أبو ذؤيب الهذليّ، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (شَرِبْنَ بماء).
وجه الاستشهاد: مجيء «الباء» حرف جرّ متضمّناً معنى التَّبعيض؛ فالمراد: شربن من ماء البحر.

(٤) **صاحبه**: نُسِبَ هذا البيت إلى غير واحد من الشُّعراء؛ مِنهم: جميل بثينة، وعمر بن أبي ربيعة، وعبيد بن أوس. وتمام البيت:
[فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذاً بِقُرُونِهَا] شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ
موطن الشّاهد: (ببرد).
وجه الاستشهاد: مجيء «الباء» حرف جرّ متضمّناً معنى التَّبعيض؛ وهو الأفضل، والأقوى؛ لأنّ المراد: شُرْب النّزيف من ماء الحَشرج البارد؛ وفي البيت تقديم للصّفة على الموصوف، كما هو واضح.

(٥) س: ٥ (المائدة، ن: ٦، مد).

(٦) **صاحبه**: خفاف بن ندبة، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (باللِّثَتين).
وجه الاستشهاد: ذكر البيت ـ هنا ـ ليقيس عليه ما جاء في الآية السّابقة من حذف وقلب؛ كما أوضح المؤلّف في قول بعضهم: إنّ «الباء» في آية الوضوء للاستعانة؛ =

يقول: إنَّ لثَّتك تَضرِبُ إلى سُمْرة؛ فكأنَّك مسحتها بمسحوق الإثمد، [٣٣/ب]فقلب معمولي مسحَ، وقيل في شَرِبْنَ: إنَّه ضُمِّن معنى: رَوِينَ، /ويصحّ ذلك في ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾[١] ونحوه. وقال الزَّمخشريّ في ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾: المعنى يشرب بها الخمر، كما تقول: «شربت الماء بالعسل».

الثَّاني عشر: القسم؛ وهو أصل أَحرُفه؛ ولذلك، خُصَّت بجواز ذكر الفعل معها نحو «أقسمُ باللَّهِ لَتَفْعَلَنّ»، ودخولها على الضَّمير؛ نحو: «بكَ لأفعلنَّ» واستعمالها في القسم الاستعطافيّ؛ نحو: «باللَّهِ هلْ قام زيد»؛ أي: أسألك بالله مستحلفاً.

الثَّالث عشر: الغاية: نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾[٢]؛ أيْ: إليَّ، وقيل: ضُمِّن أحسن معنى لطف.

الرَّابع عشر: التَّوكيد: وهي الزَّائدة؛ وزيادتها في ستة مواضع.

أحدها: الفاعل؛ وزيادتها فيه: واجبة، وغالبة، وضرورة.

فالواجبة في نحو: «أحسنْ بزيدٍ» في قول الجمهور: إنَّ الأصل أحسنَ زيدٌ بمعنى صار ذا حُسنٍ، ثُمّ غيّرت صيغةُ الخبر إلى الطَّلب، وزيدت الباء إصلاحاً للَّفظ، وأمَّا إذا قيل بأنَّه أمر لفظاً ومعنًى، وإنَّ فيه ضميرَ المُخَاطَب مستتراً فالباء مُعدِّية مثلها في «امرُر بزيدٍ».

والغالبة في فاعل كفى؛ نحو: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٣] وقال الزّجّاج دخلت لتضمّن «كفى» معنى «اكتفِ»، وهو من الحسن بمكان، ويصحّحه قولهم: «اتَّقى اللَّهَ امرُؤٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليهِ»؛ أي: ليتَّقِ، وليفعلْ، بدليل جزم «يُثبْ» ويوجبه قولهم «كفى بهندٍ» بترك التّاء، فإن احتجّ بالفاصل، فهو مجوّز لا موجب؛ بدليل ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ﴾[٤] / ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ﴾/[106][٥]

[106] سقطت من (خ).

= والتّقدير: «امسحوا رؤوسكم بالماء» وقاس على هذا البيت؛ حيث قلب الشّاعر معمولي فعل «مسح»؛ لأنّه أراد أن يقول: فكأنّك مسحتها بمسحوق الإثمد، فقلب وقال: مسحت باللّثتين عَصف الإثمد؛ ومثل هذا القلب قليل في اللّغة.

(١) س: ٧٦ (الإنسان، ن: ٦، مد). (٢) س: ١٢ (يوسف، ن: ١٠٠، مك).
(٣) س: ١٣ (الرّعد، ن: ٤٣، مد). (٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ٥٩، مك).
(٥) س: ٤١ (فصّلت، ن: ٤٧، مك).

فإن عُورض بقولك: «أحسن بهندٍ» فالتّاء لا تلحق صيغ الأمر، وإن كان معناها الخبر، وقال ابن السَّرّاج: الفاعلُ ضميرُ الاكتفاء، وصِحّة قوله موقوفة على جواز تعلُّق الجارّ بضمير المصدر، وهو قول الفارسيّ والرُّمّانِيّ أجازا «مُرُوري بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرٍو قبيحٌ» وأجاز الكوفيُّون إعماله في الظَّرف، وغيره، ومنع جمهور البصريّين إعماله مطلقاً؛ قالوا: ومن مجيء فاعل كفى هذه مُجرَّداً عن الباء قول سُحَيم:

[الطَّويل]

١٦٠ - .... كَفَى الشَّيبُ والإسْلامُ لِلمَرْءِ نَاهِيَا[(١)]

ووجهُ ذلك - على ما اخترناه - أنّه لم يستعمل كفى - هنا - بمعنى اكتفِ.

ولا تزادُ الباءُ في فاعل كفى التي بمعنى «أجزأ، وأغنى» ولا التي بمعنى «وقى»، والأُولى متعدّية لواحد؛ كقوله:

[الوافر]

١٦١ - قَلِيلٌ مِنكَ يَكْفِينِي، وَلٰكِنْ قَلِيلُكَ لا يُقالُ لَهُ قَلِيلُ[(٢)]

والثّانية متعدِّية لاثنين؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾[(٣)]،

---

(١) صاحبه: سُحيم بن وثيل (نحو ٤٠ هـ/ نحو ٦٦٠م) وهو عبد لبني الحسحاس، قتله سيّده؛ لتغزّله بنساء القوم.
وتمام البيت:
[عُمَيرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزتَ غَازِياً] كفى الشَّيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا
موطن الشّاهد: (كفى الشّيب).
وجه الاستشهاد: مجيء «الشّيب» فاعلاً لـ «كفى» وقد جاء مرفوعاً، لا مجروراً بالباء الزّائدة، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وكفى بالله شهيداً﴾ وفي هذا دلالة على أنَّ هذه الباء غير لازمةٍ في فاعل «كفى» إذ يجوز اقترانها به، وعدم اقترانها؛ ولذا، قلنا: (على الأغلب)، وهذا بخلاف ما هي عليه مع صيغة التّعجّب «أفعل به» فهي لازمة معها، ولا يجوز سقوطها أصلاً.

(٢) صاحبه: مجهول، وقد أهمله السّيوطيّ.
موطن الشّاهد: (يكفي).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يكفي» بمعنى: يجزىء، ويغني، ومتى كان بهذا المعنى لا تزاد الباء في فاعله، كما أوضح المؤلّف في المتن.

(٣) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٢٥، مد).

﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[1] ووقع في شعر المتنبّي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدّية لواحد؛ قال:

[الطَّويل]

١٦٢ ـ كَفَى ثُعَلاً فَخراً بِأنَّكَ مِنهُمُ وَدَهرٌ لأنْ أَمسَيتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهلُ[2]

ولم أر من انتقد عليه ذلك؛ فهٰذا إمّا لِسهوٍ عن شرط الزِّيادة، أو لجعلهم هذه الزِّيادة من قبيل الضَّرورة، كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء. وثعل: رهط الممدوح؛ وهم بطن من طيِّىء، وصرفه للضَّرورة إذ فيه العدلُ والعلميّة كعُمَر. ودهر: مرفوع عند ابن جنِّي بتقدير: وليفخر دهر. وأهل: صفة له بمعنى مستحقّ، واللَّام متعلّقة بأهل، وجوّز ابن الشَّجريّ في دهر ثلاثة أوجه؛ **أحدها**: أن يكون مبتدأ حُذِف خبره؛ أي يَفْتَخِرُ بك، وصحّ الابتداء بالنّكرة؛ لأنَّه قد وصف بأهل. **والثَّاني**: **كونه معطوفاً على فاعل كفى**؛ أي: إنَّهم فخروا بكونه منهم، وفخروا بزمانه لنضارة أيَّامه؛ وهذا وجه، لا حذف فيه. **والثَّالث**: **أن تجرّه بعد أن ترفع فخراً**، على تقدير كونه/ فاعل [٣٤/أ] «كفى» والباء متعلّقة بفخر، لا زائدة ـ وحينئذٍ ـ تجرّ الدّهر بالعطف، وتقدّر أهلاً خبراً لـ «هو» محذوفاً. وزعم المعرّيُّ:[3] أنَّ الصّواب نصب دهر بالعطف على «ثعلاً»؛ أي: وكفى دهراً هو أهل لأن أمسيت من أهله، أنّه أهل لكونك من أهله، ولا يخفى ما فيه من التّعسّف؛ وشرحه أنَّه عطف على المفعول المتقدّم؛ وهو «ثُعَلاً»، والفاعل المتأخّر، وهو «أنّك منهم» منصوباً ومرفوعاً، وهما «دهراً»، وأنَّ ومعمولاها وما تعلّق بخبرها، ثُمّ حُذِفَ المرفوع

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٣٧، مد).

(٢) **صاحبه**: المتنبّي، وقد مرّت ترجمته.

موطن الشّاهد: (كفى... بأنّك).

وجه الاستشهاد: زيادة الباء في فاعل «كفى» الواقع بمعنى فعل «أجزأ، أو أغنى» المتعدّي إلى مفعول واحد؛ وأغلب الظّنّ أنَّ النّحاة عدّوا ذلك من قبيل الضّرورة الشّعريّة؛ ولذا، لم يُصَوّبوا إلى أبي الطّيّب سهام النّقد؛ والبيت للتّمثيل، لا للاستشهاد بِهِ؛ لتأخّر المتنبّي، كما هو معلوم.

(٣) المعرّيّ: (٣٦٣ ـ ٤٤٩ هـ/ ٩٧٣ ـ ١٠٥٧ م) أحمد بن عبد الله التّنوخيّ المعرّيّ، شاعر فيلسوف، كان أعمى، وقيل: كان يلعب النّرد والشّطرنج، ولَمّا مات، وقف على قبره ٨٤ شاعراً؛ له «اللّزوميات» و «سقط الزّند»، ورسالة الملائكة، ورسالة الغفران، وزجر النّابح، وغيرها.

المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى، وزعم الرَّبعيّ[1] أنَّ النَّصب بالعطف على اسم أنَّ، وأنَّ «أهل» عطف على خبرها، ولا معنى للبيت على تقديره.

والضّرورة؛ كقوله:

[الوافر]

١٦٣ ـ أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي   بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[2]

وقوله:

[السريع]

١٦٤ ـ مَهْمَا لِيَ اللَّيلَةَ مَهْمَا لِيَهْ   أَودَى بِنَعْلَيَّ وِسِرْبَالِيَهْ[3]

وقال ابن الضَّائع في الأوّل: إنَّ الباء متعلِّقة بِتَنْمِي، وإنَّ فاعل يأتي مُضْمَر، فالمسألة من باب الإعمال.

وقال ابن الحاجب في الثّاني: الباء معدّية، كما تقول: «ذهبَ بنعلي» ولم يتعرّض لشرح الفاعل، وعلامَ يعود إذا قدّر ضميراً في «أودى»؟ ويصحّ أن يكون التّقدير: أودى هو، أي مُودٍ، أي ذهبَ ذاهب، كما جاء في الحديث «لا يزني الزَّاني حين يزني وهُوَ مؤمنٌ ولا يشربُ الخمرَ حينَ يشربُها وهُوَ مُؤمنٌ»[4]؛ أي: لا يشرب هو، أي الشّاربُ؛ إذ ليس المراد: ولا يشرب الزّاني.

---

(١) **الرَّبعيّ**: (٣٢٨ ـ ٤٢٠ هـ/ ٩٤٠ ـ ١٠٢٩ م) علي بن عيسى بن الفرج، أبو الحسن، عالم بالعربيّة، اشتهر، وتوفّي ببغداد؛ له تصانيف في النّحو؛ منها: كتاب «البديع» و «شرح الإيضاح»، وغيرهما.

(٢) **صاحبه**: قيس بن زهير بن جذيمة العبسيّ، أبو هند، أمير عبس وداهيتها، كان يلقّب بقيس الرّأي؛ لجودة رأيه.
موطن الشّاهد: (يأتيك . . . بما).
وجه الاستشهاد: زيادة الباء في فاعل «يأتيك» للضّرورة الشّعريّة؛ لأنَّ الأصل: ألم يأتِك ما لاقت لبون بني زياد؟!؛ ومثل هذه الزّيادة جائزة للضّرورة الشّعرية، ولا يقاس عليها.

(٣) **صاحبه**: عمرو بن ملقط (. . . ، . . .)، عمرو بن ثعلبة بن عقاب بن ملقط الطّائيّ: شاعر جاهليٌّ، كان معاصراً لعمرو بن هند.
موطن الشّاهد: (أودى بِنَعْلَيَّ).
وجه الاستشهاد: مجيء «الباء» زائدة للضّرورة الشّعريّة في فاعل «أودى»؛ لأنّ التّقدير: أودى نعلاي وسرباليه.

(٤) **تخريج الحديث**: ذكره الإمام مسلم في كتاب الإيمان: (باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي)؛ وفيه، قال أبو هريرة: إنّ رسول الله ﷺ قال: «لا يزني الزّاني حين=

[زيادة الباء في المفعول]

والثَّاني: ممَّا تُزادُ فيه الباء: المفعول؛ نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[1]، ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾[2]، ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[3]، ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾[4]، ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ﴾[5]؛ أي: يمسح السّوق مسحاً، ويجوز أن يكون صفة أي مسحاً واقعاً بالسُّوق؛ وقوله:

[الرّجز]

١٦٥ ـ نَضرِبُ بِالسَّيفِ ونَرْجُو بِالفَرَجْ[6]

الشَّاهد في الثَّانية، فأمَّا الأُولى فللاستعانة؛ وقوله:

[البسيط]

١٦٦ ـ [هُنَّ الحَرَائِرُ لا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ] سُودُ المَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ[7]

وقيل: ضُمّن «تلقوا» معنى تُفضُوا، ويريد معنى «يَهُمُّ»، ونرجو معنى نطمعُ، ويقرأن معنى «يَرقِينَ ويتبرَّكْنَ»، وأنَّه يقال «قرأت بالسّورة» على هذا المعنى، ولا يُقال قرأت بكتابك لفوات معنى التّبرّك فيه؛ قاله السُّهيليّ، وقيل: المراد لا تُلقُوا أنفسكم إلى التَّهْلُكَة بأيديكم،/ فحذف المفعول به، والباءُ

= يزني، وهو مؤمن، ولا يسرق السّارق حين يسرق، وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها، وهو مؤمن».
صحيح مسلم: ١/ ٧٦، وصحيح البخاريّ؛ ٢/ ٨٧٥، وجامع الأصول: ١١/ ٧١٠.
وقد أوضح المؤلّف في المتن مُراده من ذكر هذا الحديث الشّريف.

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩٥، مد).
(٢) س: ١٩ (مريم، ن: ٢٥، مك).
(٣) س: ٢٢ (الحجّ، ن: ١٥، مد).
(٤) س: ٢٢ (الحجّ، ن: ٢٥، مد).
(٥) س: ٣٨ (ص، ن: ٣٣، مك).
(٦) **صاحبه**: النّابغة الجعديّ: (ـ ٥٠ هـ/ـ ٦٧٠ م): قيس بن عبد الله بن عُدَس بن ربيعة الجعديّ العامريّ، أبو ليلى، شاعر مفلق، وصحابيّ من المعمّرين.
موطن الشّاهد: (ونرجو بالفرج).
وجه الاستشهاد: زيادة الباء في المفعول «بالفرج»؛ وقيل: ضُمّن فعل «نرجو» معنى «نطمع» فتعدّى بالباء؛ والأوّل: أرجح، ولا يحتاج إلى تأويل، أو تضمين.
(٧) **صاحبه**: الرّاعي النّميريّ، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشاهد: (لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ)
وجه الاستشهاد: زيادة الباء في قوله «بالسُّوَر»؛ وهي من قبيل زيادتها في المفعول؛ وهو الأفضل، والأنسب من تضمين فعل «يقرأن» معنى فعل «يَرقِين، ويتبرّكن»؛ لأنّ المراد: لا يقرأن السُّوَر.

للآلة، كما في قولك «كتبت بالقلم»، أو المراد/[107] بسبب أيديكم، كما يقال: لا تُفسدْ أَمْرَكَ برأيك.

وكثرت زيادتها في مفعول «عرفت» ونحوه، وقلَّتْ في مفعول ما يتعدَّى إلى اثنين؛ كقولك: [الكامل]

١٦٧ ـ تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي المَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ(١)

وقد زيدت في مفعول كفى المتعدّية لواحد؛ ومنه الحديث: «كفى بالمرءِ إثماً أن يُحدِّث بكلِّ ما سَمِعَ»(٢).

وقوله: [الكامل]

١٦٨ ـ فَكَفَىٰ بِنَا فَضْلاً عَلَىٰ مَنْ غَيرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا(٣)

وقيل: إنَّما هي في البيت زائدة في الفاعل، وحبّ: بدل اشتمال على المحلّ، وقال المتنبّي:

---

[107] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه**: حسّان بن ثابت: (ـ ٥٤ هـ/ـ ٦٧٤ م) حسّان بن ثابت بن المنذر الخزرجيّ الأنصاريّ، شاعر الرّسول ـ ﷺ ـ وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهليّة والإسلام.
موطن الشّاهد: (تسقي... ببارد).
وجه الاستشهاد: مجيء «الباء» زائدة في المفعول الثّاني «ببارد» لفعل «تسقي» الذي تعدّى إلى مفعولين؛ هما: الضّجيع، وبارد؛ وزيادتها في مثل هذا الفعل المتعدّي إلى مفعولين قليلة، أو لضرورة.

(٢) **تخريج الحديث**: صحيح مسلم: ١/ ١٠ (باب النّهي عن الحديث بكلّ ما سمع). وسُنن أبي داود: ٥/ ٢٦٥، وجامع الأصول: ١٠/ ٦٠٠.
وجه الاستشهاد: مجيء «الباء» زائدة في مفعول فعل «كفى» المتعدّي إلى مفعول واحد (بالمرء)؛ لأنّ الأصل: كفَى المرءَ إثماً أن يحدّث بكلّ ما سمع.

(٣) **صاحبه**: نسب هذا البيت إلى حسّان، وإلى كعب بن مالك، وحفيده بشير بن عبد الرّحمن، وعبد الله بن رواحة.
موطن الشّاهد: (كفى بنا... حبُّ).
وجه الاستشهاد: زيادة «الباء» في مفعول فعل كفى المتعدّي إلى مفعول واحد؛ لأنَّ الأصل: كفانا فضلاً... حبُّ النّبي إيّانا؛ وهذا الوجه أقوى من كونها زائدة في الفاعل، كما ذكر المؤلّف.

[البسيط]

١٦٩ ـ كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ   لَوْلا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي[١]

والثَّالث: **المبتدأ**؛ وذلك في قولهم: «بحسبك درهم» و «خرجتُ فإذا بزيدٍ» و «كيفَ بك إذا كان كذا» ومنه عند سيبويه: ﴿بِأَيِيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[٢] وقال أبو الحسن: بأيِّكم متعلّق باستقرار محذوف مُخْبرٍ به عن المفتون، ثم اخْتُلِفَ؛ فقيل: المفتون مصدر بمعنى الفتنة، وقيل: الباءُ ظرفيّة؛ أي: في أيِّ طائفة منكم المفتون.

تنبيه

من الغريب أنَّها زِيدَت فيما أصلُه المبتدأ، وهو اسم ليس، بشرط أن يتأخَّر إلى موضع الخبر؛ كقراءة بعضهم: ﴿ليسَ البرَّ بأنْ تُولُّوا﴾[٣] بنصب البرّ؛ وقوله:

[المتقارب]

[٣٤/ب] ١٧٠ ـ أَلَيْسَ عَجِيباً بِأَنَّ الفَتَى   يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيهِ[٤]

والرَّابع: **الخبر**؛ وهو ضربان: **غير موجب فينقاس**؛ نحو: «ليسَ زيد بقائم»، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾[٥]، وقولهم: «لا خير بخيرٍ بعده النّار» إذا لم تُحمل على الظّرفيّة، ومُوجب فيتوقف على السّماع، وهو قول الأخفش ومن تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾[٦]؛ وقول الحماسيّ:

---

(١) **صاحبه**: المتنبّي، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (بجسمي).
وجه الاستشهاد: دخول «الباء» على المفعول به لفعل «كفى»؛ لأنَّ المراد: كفى جسمي نحولاً أنّني رجلٌ؛ ودخولها على مفعول فعل «كفى» سائغ في اللّغة.

(٢) س: ٦٨ (القلم: ٦، مك).

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٧٧، مد).

(٤) **صاحبه**: محمود بن حسن الورّاق: (ـ ٢٢٥ هـ/ـ ٨٤٠ م): شاعر؛ أكثر شعره في المواعظ والحكم؛ وهو صاحب البيت المشهور:
[إذا كَانَ وجهُ العُذْرِ ليسَ بِبَيِّنٍ   فَإنَّ اطّراحَ العُذْرِ خيرٌ مِنَ العُذْرِ]
موطن الشّاهد: (بأنّ).
وجه الاستشهاد: مجيء «الباء» زائدة فيما أصله المبتدأ؛ وهو اسم «ليس» المؤخّر عن الخبر.

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٧٤، مد).   (٦) س: ١٠ (يُونس، ن: ٢٧، مك).

[الوافر]

١٧١ - .... وَمَنْعُكَهَا بِشَيءٍ يُسْتَطَاعُ[(١)]

والأَولى تعليقُ ﴿بِمِثْلِهَا﴾ باستقرار محذوف، هو الخبر؛ و «بشيءٍ» بمنعكها **والمعنى**: ومنعكها بشيءٍ ما يُستطاعُ، وقال ابن مالك في «بحسبك زيد»: إنَّ زيداً مبتدأ مؤخَّر؛ لأنَّه معرفة، وحسبك نكرة.

والخامس: الحال المنفيّ عاملها؛ كقوله: [الوافر]

١٧٢ - فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا[(٢)]

وقوله: [البسيط]

١٧٣ - .... فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزْؤُودٍ وَلا وَكَلِ[(٣)]

ذكر ذلك ابن مالك، وخالفه أبو حيّان، وخرّج البيتين على أنَّ التّقدير بحاجة خائبة، وبشخص مزؤود؛ أي: مذعور، ويريد بالمزؤود نفسَهُ، على

---

(١) **صاحبه**: يُنسبُ لقُحيف العجليّ، أو لرجل من تميم.
وتمام البيت:
[فَلا تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا] وَمَنْعُكَهَا بِشَيءٍ يُسْتَطَاعُ
موطن الشّاهد: (بشيءٍ).
وجه الاستشهاد: زيادة «الباء» في الخبر «شيء» على رأي الأخفش، كما في المثال السّابق.

(٢) **صاحبه**: القُحَيف العُقَيليّ: (ـ ١٣٠ هـ/ـ ٧٤٧ م): القحيف بن حِمْيَر بن سُليم العُقيلي، من شعراء الطّبقة العاشرة من الإسلاميّين.
موطن الشّاهد: (بخائبةٍ).
وجه الاستشهاد: زيادة الباء في الحال «خائبة» بعد ما نفى عاملها «رجعت» حسب رأي ابن مالك، وخلافاً لأبي حيّان الذي خرّج البيت على إضمار صفة؛ تقديرها: ما رجعت بحاجةٍ خائبة؛ وكلا التّقديرين جائز.
ملحوظة: خائبة في الأصل صفة لـ «ركاب» فلمّا تقدّمت على الموصوف، أُعربت حالاً وفق القاعدة.

(٣) **صاحبه**: مجهول.
وتمام البيت:
[كَائِنْ دُعِيتُ إلىٰ بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ] فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزْؤُودٍ ولا وَكَلِ
موطن الشّاهد: (بمزؤود).
وجه الاستشهاد: زيادة الباء في الحال «مزؤود» بعد عاملها المنفي «انبعثت»؛ وهذا هو الوجه الأفضل.

حدُّ قولهم: «رأيتُ منه أَسَداً» وهذا التّخريج ظاهر في البيت الأوّل دون الثّاني؛ لأنّ صفات الذّمّ إذا نفيت على سبيل المبالغة، لم ينتف أصلُها؛ ولهذا، وقيل في: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[1]: إنّ فعّالاً ليس للمبالغة، بل للنّسَب؛ كقوله:

[الطّويل]

١٧٤ - .... وَلَيسَ بِذِي سَيفٍ وَلَيسَ بِنَبَّالِ[2]

أي: وما ربُّك بذي ظُلم [لأنّ الله - تعالى - لا يظلمُ النّاس شيئاً]؛ ولا يُقال لقيت منه أسداً، أو بحراً، أو نحو ذلك إلّا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام، أو الكرم.

والسّادس: التّوكيد بالنّفس والعين؛ وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[3]؛ وفيه نظر؛ إذ حقّ الضّمير المرفوع المتّصل المؤكّد بالنّفس، أو بالعين أن يؤكّد أوّلاً بالمنفصل؛ نحو: «قمتم أنتم أنفسكم»، ولأنّ التّوكيد - هنا - شائع؛ إذ المأمورات بالتّربّص، لا يذهب الوهم إلى أنّ المأمور غيرهن، بخلاف قولك: «زارني الخليفة نفسه». وإنّما ذكر الأنفس - هنا - لزيادة البعث على التّربّص؛ لإشعاره بما يستنكفن منه من طموح أنفسهنّ إلى الرّجال.

تنبيه

مذهب البصريّين أنّ أحرُف الجرّ، لا ينوب بعضُها عن بعض بقياس، كما أنّ أحرف الجزم وأحرف النّصب كذلك، وما أوهم ذلك، فهو عندهم إمّا مؤوّل تأويلاً يقبله اللّفظ، كما قيل في ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[4]: إنّ «في»

---

(١) س: ٤١ (فُصّلَت، ن: ٤٦، مك).

(٢) **صاحبه**: امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته.

وتمام البيت:

[وَلَيسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنُنِي بِهِ] وَلَيسَ بِذِي سَيفٍ وَلَيسَ بِنَبَّالِ

موطن الشّاهد: (بنبّال).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت للقياس عليه بكون «نبّال» على وزن «فعّال» مفيدة للنّسب، وليس للمبالغة؛ وهكذا، فالآية المذكورة: وما ربّك بظلّام للعبيد؛ معناها: وما ربُّك بذي ظلم؛ لأنّ الله - تعالى - لا يظلم النّاس مثقال ذرّة؛ ولا يُنسب إليه الظُّلم.

(٣) س: ٢ (البَقَرة، ن: ٢٢٨، مد). (٤) س: ٢٠ (طه، ن: ٧١، مك).

ليست بمعنى على، ولكن شُبِّه المصلوب لتمكُّنه من الجذع بالحالّ في الشَّيء، وإمَّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف، كما ضمَّن بعضهم شَرِبْنَ في قوله:

[الطَّويل]

١٧٥ ـ **شَرِبنَ بماءِ البَحْرِ** ....[1]

معنى روينَ، وأحسنَ في ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾[2] معنى لطفَ، وإمَّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير، هو مجمل الباب كلّه عند أكثر الكوفيِّين وبعض المتأخِّرين، ولا يجعلون ذلك شاذّاً، ومذهبهم أقلُّ تعسُّفاً.

(بَجَلْ)

على وجهين؛ حرفِ بمعنى نعم، واسم؛ وهي على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفي، واسم مُرادفِ لحسب، ويقال على الأوَّل «بجلْنِي» وهو نادر، وعلى الثَّاني «بجلي» قال:

[الطَّويل]

١٧٦ ـ **[ألا إنَّني أُشْرِبتُ أَسْوَدَ حَالِكاً]   ألا بَجَلِي مِنْ ذا الشَّرَابِ ألا بَجَلْ**[3]

(بلْ)

حرفُ إضرابِ، **فإن تلاها جملة؛** كان معنى الإضراب **إمَّا الإبطال؛** نحو: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾[4]؛ أي: بل. هم عباد؛ ونحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾[5]. **وإمَّا الانتقال** من غرض إلى آخر، ووهم ابن مالك إذ زعم/ في شرح «كافيته»[6]: أنَّها لا تقع في التَّنزيل إلَّا على [٣٥/أ]

---

(١) **صاحبه**: أبو ذُؤَيب الهُذليّ. وقد تقدَّم البيت برقم ١٥٧، وعُلِّق عليه.

(٢) س: ١٢ (يُوسُف، ن: ١٠٠، مك).

(٣) **صاحبه**: طرفة بن العبد (٨٦ ـ ٦٠ ق. هـ/٥٣٨ ـ ٥٦٤ م)، أبو عمرو، شاعر جاهليّ من الطَّبقة الأولى، من أصحاب المعلَّقات.
موطن الشَّاهد: (بَجَلي).
وجه الاستشهاد: مجيء «بجل» اسماً بمعنى «حسب»؛ وهو أحد وجهي معنى «بجل».

(٤) س: ٢١ (الأنبياء: ٢٦، مك).

(٥) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٧٠، مك).

(٦) الكافية الشَّافية: أرجوزة في النَّحو والصَّرف لابن مالك، تقع في «٢٧٩٤» بيتاً؛ وليست الألفيّة سوى خلاصةٍ لهذه الكافية. وقد شرح ابن مالك كافِيَتَه نَثْرَاً باسم «الوافية» المغني: ١٥٢، حا: ٣.

هذا الوجه؛ ومثاله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾(١)، ونحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ﴾(٢). وهي في ذلك كلّه حرفُ ابتداء، لا عاطفة، على الصَّحيح، ومن دخولها على الجملة؛ قوله:

[الرّجز]

١٧٧ ـ بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ(٣)

إذ التَّقدير: بل رُبَّ [بلدٍ][108] موصوفٍ بهذا الوصف قطعتُهُ، ووَهِم بعضهم، فزعم أنَّها تُستَعملُ جارّة.

وإن تلاها مفرد؛ فهي عاطفة، **ثُمَّ إن تقدَّمها أمر، أو إيجاب** كـ «اضرب زيداً بل عمراً، وقال زيد بل عمرو» **فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه؛** فلا يُحْكَمُ عليه بشيءٍ، وإثبات الحكم لما بعدها، **وإن تقدَّمها نفي أو نهي؛ فهي** لتقرير[109] ما قبلها على حالته، وجعل ضدّه لما بعده؛ نحو: «ما قام زيدٌ بل عمرو، ولا يَقُمْ زيد بل عمرو» وأجاز المبرّد وعبد الوارث(٤) أن تكون ناقلة معنى النَّفي والنَّهي إلى ما بعدها، وعلى قولهما، فيصحّ «ما زيدٌ قائماً بل قاعداً، وبل قاعدٌ» ويختلف المعنى، ومنع الكوفيّون أن يُعطفَ بها بعد غير النَّفي، وشبهه؛ قال هشام: محالٌ «ضربت زيداً بل إيّاك» اهـ، ومنعهم ذلك مع سَعَة روايتهم دليلٌ على قِلَّته.

وتُزادُ قبلها «لا» لتوكيد الإضراب، بعد الإيجاب؛ كقوله:

---

[108] زيادة في (خ). [109] في (خ): لتقدير.

---

(١) س: ٨٧ (الأعلى: ١٤، ١٥، ١٦، مك).

(٢) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٦٢، ٦٣، مك).

(٣) **صاحبه**: رؤبة بن العجّاج، وقد مرّت ترجمته. وبعده:

[لا يُشْتَرَىٰ كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ]

موطن الشّاهد: (بل).

وجه الاستشهاد: مجيء «بل» حرف إضراب، يفيد الانتقال من غرضٍ إلى غرض؛ أو حرف ابتداء؛ وكلاهما لا محلّ له من الإعراب.

(٤) عبد الوارث: لعلّه أبو المكارم عبد الوارث بن عبد المنعم، عالم في النّحو، واللُّغة، والأدب، أخذ عن أبي العلاء المعرّيّ.

[الخفيف]

١٧٨ - وَجْهُكَ البَدْرُ، لا، بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ ... يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ(١)

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النَّفي، ومنعَ ابن دُرُسْتَوَيْهِ زيادتها بعد النَّفي، وليس بشيءٍ؛ لقوله: [البسيط]

١٧٩ - وَمَا هَجَرْتُكِ، لا، بَلْ زَادَنِي شَغَفاً ... هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَى لا إِلَى أَجَلِ(٢)

(بلى)

حرفُ جوابٍ أصليّ الألف، وقال جماعة: الأصل بلْ، والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول: إنَّها للتَّأنيث؛ بدليل إمالتها، وتختصُّ بالنَّفي، وتفيد إبطاله، سواء كان **مجرَّداً**؛ نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾(٣) **أم**[110] مقروناً بالاستفهام؛ حقيقياً كان؛ نحو: «أليس زيد بقائم» فتقول: بلى، **أو توبيخياً**؛ نحو: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾(٤)، ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ، بَلَىٰ﴾(٥)، **أو تقريرياً؛ نحو**: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ قَالُواْ بَلَىٰ﴾(٦)، ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾(٧) أجرَوا النَّفي مع التَّقرير مُجرى النَّفي المجرَّد في ردّه بـ «بلى»، ولذلك قال ابن عبَّاس(٨) وغيره: لو قالوا: «نعم» لكفروا، ووجهه أنَّ «نعم» تصديقٌ للمُخْبِرِ بنفي، أو إيجاب؛ ولذلك، قال جماعة من الفقهاء: لو قال «/ أليس/[111] لي

---

[110] في (خ): أو. [111] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشَّاهد: (لا، بل).
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» حرفاً زائداً مفيداً لتوكيد الإضراب بـ «بل» التي عطفت مفرداً على مفرد؛ ووقوع «لا» زائدةً قبل «بل» بعد الإثبات جائز باتّفاق.

(٢) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشَّاهد: (لا، بل).
وجه الاستشهاد: زيادة «لا» قبل «بلْ» بعد النَّفي؛ لتأكيد تقرير ما قبلها؛ وحكم زيادتها - هنا - الجواز، خلافاً لابن درستويه.

(٣) س: ٦٤ (التّغابن، ن: ٧، مد).

(٤) س: ٤٣ (الزّخرُف، ن: ٨٠، مك).

(٥) س: ٧٥ (القِيامَة، ن: ٣، ٤، مك).

(٦) س: ٦٧ (الملك، ن: ٨ - ٩، مك).

(٧) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٧٢، مك).

(٨) ابن عبّاس (٣ ق. هـ - ٦٨ هـ/ ٦١٩ - ٦٨٧ م)، عبد الله بن عبّاس بن عبد المطّلب القرشيّ الهاشميّ، أبو العبّاس، حَبْرُ الأمّة، صَحابيّ جليل، لازم الرّسول - ﷺ - وروى عنه الحديث، كُفَّ بصره في آخر عمره؛ وهو عالم في الفقه، والعربيَّة، والأنساب، وأيّام العرب.

عليك ألف» فقال «بلى» لزمته، ولو قال «نعم» لم تلزمه، وقال آخرون: تلزمه فيهما، وجروا في ذلك على مقتضى العرف، لا اللُّغة. ونازع السُّهَيليُّ وغيره في المحكيّ عن ابن عبّاس وغيره ـ في الآية ـ مستمسكين بأنّ الاستفهام التّقريريَّ خبر مُوجب؛ ولذلك، امتنع سيبويه من جعل «أم» متَّصلة في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾[1]؛ لأنَّها لا تقع بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنّه إيجاب، فنعم بعد الإيجاب تصديق له، انتهى.

ويشكل عليهم أنَّ «بلى» لا يُجاب بها [عن] الإيجاب، وذلك مُتَّفق عليه، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنَّها يُجابُ بها الاستفهامُ المُجَرَّدُ؛ ففي صحيح البخاريّ[2] في كتاب الإيمان: أنَّه عليه الصَّلاة والسّلام، قال لأصحابه: «أترضونَ أن تكونوا رُبعَ أهل الجنة؟ قالوا: بلى»[3]؛ وفي صحيح مسلم[4] في كتاب الهبة: «أَيَسُرُّكَ أن يكونوا لك في البرّ سواء؟ قال: بلى، قال: فلا إذن»[5]؛ وفيه أيضاً، أنّه قال «أنت الذي لقيتني بمكّة؟ فقال له المُجيبُ: بلى»[6]، وليس لهؤلاء أن يحتجّوا بذلك؛ لأنّه قليل/ ، فلا يتخرَّج ـ[٣٥/ب]
عليه التَّنزيل.

---

(١) س: ٤٣ (الزّخرف، ن: ٥١، ٥٢، مك).

(٢) البخاريّ: (١٩٤ ـ ٢٥٦ هـ/ ٨١٠ ـ ٨٧٠ م): محمّد بن إسماعيل البخاريّ، أبو عبد الله، حبر الإسلام، الحافظ لحديث النّبي ﷺ، وصاحب كتاب: «الجامع الصّغير» المعروف بصحيح البخاريّ؛ وله: «التّاريخ»، و «الضّعفاء» في رجال الحديث.

(٣) صحيح البخاري (تحقيق د. مصطفى البغا): ٥/ ٢٣٩٢؛ وفيه: أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنّة؟ فقلنا: نعم...
وقد ورد ـ كلفظه هنا ـ في: ٦/ ٢٤٤٨.
وفي صحيح مسلم (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي): ١/ ٢٠٠؛ وفيه: أما ترضون...؟.

(٤) مسلم: (٢٠٤ ـ ٢٦١ هـ/ ٨٢٠ ـ ٨٧٥): مسلم بن الحجّاج القشيريّ النّيسابوريّ، أبو الحسين، حافظ من أئمّة الحديث؛ أشهر كتبه: «صحيح مسلم»، جمع فيه اثني عشر ألف حديث، وهو أحد الصّحيحين المعمول بهما عند أهل السُّنَّة.

(٥) صحيح مسلم (كتاب الهبات): ٣/ ١٢٤٣، وسنن ابن ماجه (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي): ٢/ ٧٩٥ وفيه: «أليس يسرّك أن يكونوا لك في البرّ سواء؟ قال: بلى، قال: فلا إذًا. وجامع الأُصول: ١١/ ٦١٧.

(٦) صحيح مسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها): ٩/ ١١٦، وجامع الأصول: ٩/ ١١٦.

واعلم أنَّ تسمية الاستفهام ـ في الآية تقريراً ـ عبارةُ جماعةٍ؛ ومُرَادُهُم: أنَّه تقرير بما بعد النَّفي، كما مرَّ في صدر الكتاب، وفي الموضع بحثٌ أوسعُ من هذا في باب النُّون.

(بيد)

ويُقال: مَيدَ، بالميم، وهو اسمٌ ملازمٌ للإضافة إلى «أنّ» وصلتها؛ وله معنيان؛

أحدهما: غير، إلَّا أنّه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً، بل منصوباً، ولا يقع صفةً، ولا استثناءً مُتَّصِلاً، وإنَّما يُسْتَثنى به في الانقطاع خاصَّةً؛ ومنه الحديث: «نحنُ الآخرون السَّابقون [يوم القيامة]، بيدَ أنَّهم أُوتُوا الكتابَ مِنْ قبلنا»[(١)] وفي مُسْنَدِ الشَّافعيّ[(٢)] رضي الله عنه «بائدَ أنَّهم» وفي «الصّحاح»[(٣)]: «بيدَ بمعنى غير، يقال: إنَّه كثير المال، بيد أنّه بخيل» اهـ، وفي «المحكم»[(٤)]: أنَّ هذا المثال حكاه ابن السّكّيت[(٥)]، وأنَّ بعضهم فسَّرها فيه بمعنى على، وأنَّ تفسيرها بغير أعلى.

والثَّاني: أن تكون بمعنى من أجلِ؛ ومنه الحديث: «أنا أفصحُ من نطقَ بالضَّادِ بيدَ أنّي من قُريشٍ، واستُرضعتُ في بني سعدِ بن بكرٍ»[(٦)] وقال ابن

---

(١) صحيح البخاري: ١/ ٢٩٩؛ وفي: ٣/ ١٢٨٥: «بيد كل أمّةٍ أوتوا الكتاب من قبلنا» والآخرون: زماناً، والسَّابقون: منزلة وفضلاً. وصحيح مسلم: ٢/ ٥٨٥ (كتاب الجمعة)؛ وفيه:
نحن الآخرون، ونحن السّابقون يوم القيامة بيد أنّ كل أمّة أوتيت الكتاب من قبلنا».

(٢) **الشَّافعي**: (١٥٠ ـ ٢٠٤ هـ/ ٧٦٧ ـ ٨٢٠ م) محمَّد بن إدريس، أبو عبد الله. أحد الأئمّة الأربعة عند أهل السُّنة، كان عارفاً باللُّغة والأدب وأعرف النَّاس بالفقه والقراءات؛ له «الأم» و «المسند» وغيرهما.

(٣) أي: معجم تاج اللّغة وصِحَاح العربيّة، للجوهريّ.

(٤) المُحْكَم: معجم لغويّ لابن سيده، علي بن إسماعيل (ـ ٤٥٨ هـ).

(٥) ابن السِّكِّيت: (١٨٦ ـ ٢٤٤ هـ/ ٨٠٢ ـ ٨٥٨ م) يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف إمام في اللُّغة والأدب، وهو مؤدّب أولاد المتوكِّل، قتله المتوكِّل؛ لسبب مجهول؛ له «إصلاح المنطق» و «الألفاظ».

(٦) هذا الحديث ليس في كُتب الصِّحاح، وقد ذُكر في (كشف الخفاء) و (النّشر في القراءات العشر) انظر:
كشف الخفاء ومُزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة النّاس، للعجلوني (نشر مكتبة المقدسي، ١٣٥٢ هـ): ١/ ٢٠٠، والنّشر في القراءات العشر، لابن=

مالك، وغيره: إنَّها ـ هنا ـ بمعنى غير، على حدّ قوله: [الطّويل]

١٨٠ ـ وَلا عَيبَ فِيهِمْ غيرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ(١)

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى «من أجل» قَولَهُ: [الرّجز]

١٨١ ـ عَمْداً فَعَلْتُ ذَاكَ بَيدَ أنّي ... أَخَافُ إنْ هَلَكْتُ أَنْ تُرِنّي(٢)

وقوله تُرِنّي: من الرَّنين، وهو الصّوت.

(بَلْهَ)

على ثلاثة أوجه: اسم لـ «دعْ» ومصدر بمعنى التَّرْك، واسم مُرَادِفٌ لكيفَ، وما بعدها منصوب على الأوّل، ومخفوض على الثَّاني، ومرفوع على الثّالث، وفتحها بناءٌ على الأوّل والثّالث، وإعراب على الثَّاني، وقد رُوِيَ بالأوجُه الثّلاثة قوله يصف السُّيوف: [الكامل]

١٨٢ ـ تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا ... بَلْهَ الأَكُفَّ كَأنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ(٣)

= الجزريّ؛ تحق. محمّد دهمان (دمشق: مط. التّوفيق، ١٣٤٥ هـ): ١/ ٢٢٠.
ـ وقيل في هذا الحديث: إنَّ معناه صحيح، ولا أصل له؛ والله ـ تعالى ـ أعلم.

(١) **صاحبه**: النّابغة الذّبيانيّ. وقد مرَّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (غير).
وجه الاستشهاد: ذكر الشّاهد ـ هنا ـ ليقيس عليه مجيء «بيدَ» في الحديث السّابق بمعنى «غير» التي وردت صريحة في البيت؛ وهي ـ هنا ـ منصوبة على الاستثناء المنقطع.

(٢) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (بيدَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «بيد» اسماً منصوباً على الاستثناء المنقطع مُتضَمّناً معنى «من أجل» لأنَّ التَّقدير ـ حسب رأي أبي عبيدة ـ فعلت ذاك عمداً من أجل أنّي ضَالّ.. وفي هذا القول نظر.

(٣) **صاحبه**: كعب بن مالك: (٥٠ هـ/ ٦٧٠ م): كعب بن مالك بن القين الأنصاريّ السّلميّ الخزرجيّ. صحابيّ من أكابر الشُّعراء من أهل المدينة، وكان شاعر النّبيّ ﷺ. عَمِي في أواخر عمره، وعاش ٧٧ سنة؛ له ديوانه شعر مطبوع.
موطن الشّاهد: (بَلْهَ الأَكفِّ).
وجه الاستشهاد: مجيء الاسم بعد «بَلْهَ» على ثلاث روايات؛ فكان له ثلاثة أوجه من الإعراب؛ هي:
الأوّل: بنصب «الأكفَّ» على أنّ «بَلْهَ» اسم فعل أمر، والأكفَّ: مفعوله. =

وإنكارُ أبي عليّ أن يرتفع ما بعدها مردودٌ بحكاية أبي الحسن، وقطرُب له، وإذا قيل «بَلْهَ الزَّيدَينِ، أو المسلمينَ، أو أحمدَ، أو الهنداتِ» احتملت المصدريّةَ، واسمَ الفعل.

ومن الغريب أنَّ في «البخاري» في تفسير «ألم السّجدة» يقول الله تعالى: «أعددتُ لعبادي الصَّالحين ما لا عينٌ رأتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خطر على قلب بشر ذُخْراً مِنْ بَلْهِ ما اطَّلعتم عليه»(١).

واستُعمِلتْ مُعرَبةً[112] مجرورةً بمنْ خارجة عن المعاني الثَّلاثة، وفسَّرها بعضهم بغير، وهو ظاهر، وبهذا يتقوَّى مَنْ يَعُدُّهَا في ألفاظ الاستثناء.

حرف التَّاء

التّاء المفردة: مُحرّكة في أوائل الأسماء، ومحرّكة في أواخرها، ومحرّكة في أواخر الأفعال، ومسكَّنة في أواخرها.

فالمحرّكة في أوائل الأسماء: حرف جرّ معناه القسم، وتختصّ بالتَّعَجُّب، وباسم الله تعالى، وربّما قالوا: «ترَبِّي» و «تَربِّ الكعبةِ» و «تالرَّحمٰنِ» قال الزَّمخشريُّ في: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾(٢): الباءُ أصل حروف القسم، والواو بدل منها، والتَّاء بدل من الواو؛ وفيها زيادة معنى التَّعجُّب؛ كأنَّه تعجّب من تسهيل الكيد على يده وتأتِّيه مع عتُوٍّ نمرود وقهره. اهـ.

والمحرَّكة في أواخرها: حرفُ خطابٍ؛ نحو: أنتَ وأنتِ.

والمحرّكة في أواخر الأفعال: ضمير؛ نحو: قمتُ، وقمتَ، وقمتِ، ووهم ابن خروف، فقال/ في قولهم في النَّسَب: «كُنْتِي»(٣): إنَّ التَّاء ـ هنا ـ [٣٦/أ]

---

[112] في (خ): معرفة.

= **الثاني**: بجرّ «الأكفّ» على أنَّ «بَلْهَ» مصدر بمعنى «ترك» ولا فعل له من لفظه؛ والأكفُ: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [٤٧ سورة محمّد، الآية: ٤٠].

الثّالث: برفع الأكفُ، على أنَّ «بَلْهَ»، في محلّ رفع خبر مقدّم؛ وهذا وجه ضعيف، أو شاذٌّ حكاه أبو الحسن وقطرب، وأنكره أبو عليّ؛ كما جاء في المتن.

(١) صحيح البخاري (كتاب بدء الخلق): ٤/ ١٧٩٤؛ وفيه: «بَلْهَ».

(٢) س: ٢١ (الأنبيَاء، ن: ٥٧، مك).

(٣) «كُنتي»: لفظة تطلق على الشَّيخ الكبير نظراً لكثرة قوله «كنتُ...».

علامة كالواو في «أكلُوني البراغيثُ»، ولم يثبت في كلامهم: أنَّ هذه التَّاء تكون علامة.

ومن غريب أمر التَّاء الاسميّة: أنّها جُرّدت عن الخطاب، والتزم فيها لفظ التَّذكير والإفراد في «أرأيتَكُما»، و «أرأيتَكُمْ»، و «أرأيتَكَ» / و «أرأيتَكِ»/[113] و «أرأيتَكُنَّ»(١) إذ لو قالوا: «أرأيتُماكُما» جمعُوا بين خطابينِ، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في «يا غلامكم» فلم يقولوه، كما قالوا «يا غلامنا»، و «يا غلامهم» ـ مع أنَّ الغلام طارىء عليه الخطابُ بسبب النِّداء، وأنّه خطاب لاثنين لا لواحد؛ فهٰذا أجدر؛ وإنّما جاز «واغُلامكيه»؛ لأنَّ المندوب ليس بمخَاطَب في الحقيقة، ويأتي تَمامُ القول في «أرأيتَكَ» في حرف الكاف إن شاء الله تعالى.

والتّاء السّاكنة في أواخر الأفعال: حرفٌ وُضِع علامةً للتّأنيث؛ كقامتْ، وزعم الجلوليّ(٢): أنّها اسم، وهو خرق لإجماعهم(٣)؛ وعليه فيأتي في [الاسم] الظّاهر ـ بعدها ـ أن يكون بدلاً، أو مبتدأ، والجملة قبله خبر، ويردّه أنَّ البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه، وأنَّ عود الضَّمير على ما هو بدل منه؛ نحو: «اللَّهُمَّ صلِّ عليه الرؤوفِ الرَّحيم» قليلٌ، وأنَّ تقدُّمَ الخبر الواقع جملةً قليلٌ أيضاً؛ كقوله:

[الطّويل]

١٨٣ ـ إلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ، وَلا كَانَتْ كُلَيبٌ تُصَاهِرُهْ(٤)

---

[113] سقطت من (خ).

---

(١) سيمرّ إعراب هذه الأفعال ومعناها لدى حديثه عن الكاف المفردة؛ فتراجع هناك.

(٢) الجلوليُّ: أبو عليّ الجَلُوليّ القَيروانيّ، الحسن بن عليّ من رجال أوائل القرن الخامس الهجريّ؛ له شرح الإيضاح للفارسيّ.

(٣) لأنَّ النّحاة أجمعوا على أنَّ تاء التّأنيث، لا محلّ لها من الإعراب في مختلف الحالات التي تأتي عليها. وأمّا إذا عُدّت اسماً ـ على رأي الجَلُوليّ ـ فلا بدّ من أن يكون لها محلّ من الإعراب؛ وهذا لم يقل به أحد من النّحاة؛ فرأيه بعيدٌ عن الصّواب، ويُعدُّ من الآراء الشّاذّة.

(٤) **صاحبه**: الفرزدق، وقد مرّت ترجمته؛ والبيت من قصيدة له يمدحُ بها الوليد بن عبد الملك الخليفة الأمويّ.

موطن الشّاهد: (ما أُمُّه من مُحَارِبٍ أبوه).

وجه الاستشهاد: تقدّم الخبر الواقع جملة ـ اسميّة، أو فعليّة ـ وفق تقدير «ما»=

وربّما وُصلتْ هذه [التَّاء][114] بـ «ثُمَّ» «ورُبَّ»، والأكثر تحريكها معهما بالفتح.

حرف الثَّاء

(ثُمَّ): ويقال فيها: فُمّ ـ كقولهم في جدثٍ: جدفٌ ـ حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: **التَّشريك في الحكم، والتَّرتيب، والمُهلة**، وفي كلّ منها خلاف.

فأمّا التَّشريك، فزعم الأخفش والكوفيّون: أنَّه قد يتخلّف، وذلك بأن تقع زائدة؛ فلا تكون عاطفةً البتَّة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ﴾(١)، وقول زهير:

[الطَّويل]

١٨٤ ـ **أَرَانِي إِذَا أَصبَحتُ أَصْبَحتُ ذَا هَوَى ... فَثُمَّ إِذَا أَمسَيتُ أَمسَيتُ غَادِيَا**(٢)

وخُرِّجت الآية على تقدير الجواب، والبيتُ على زيادة الفاء.

وأمّا التَّرتيب، فخالف قومٌ في اقتضائها إيّاه، تمسُّكاً بقوله تعالى:

---

[114] زيدت في (خ).

= الحجازيّة، أو التَّميميّة على المبتدأ «أبوه»: وحكم هذا التّقدّم الجواز بقلّة؛ والذي جوّزه أَمن اللّبس في المعنى؛ لأنَّه بمنزلة قولك: أخوه ناجحٌ أحمد.

تنبيه: جاءت رواية ديوان الفرزدق: «أبوها»؛ وعلى هذه الرّواية: صار شبه الجملة (من محارب) خبر «أبوها». ولم يُشر الأمير في حاشيته، والدّسوقي، والسّيوطي، وابن عقيل إلى ذلك.

ـ والمعنى ـ على رواية ابن هشام ـ إلى ملك ليست جدّته أمّ أبيه من محارب.

ـ وعلى رواية الدّيوان: إلى ملك ليس جدّه أبو أمّه من محارب.

مغني اللّبيب (تحق. مازن المبارك وآخَرين): ١٥٨؛ حا: ٣.

(١) س: ٩ (التّوبة، ن: ١١٨، مد).

(٢) **صاحبه**: زهير بن أبي سلمى، وقد مرّت ترجمته.

موطن الشّاهد: (فثمّ).

وجه الاستشهاد: مجيء «ثُمَّ» زائدةً عند الأخفش والكوفيّين؛ لأنّها لا تكون عاطفةً عندهم. وأمّا الجمهور: فخرّجوا البيت على زيادة الفاء؛ لأنَّه عُهِدَت زيادَتُهَا، ولم تُعهَدْ زيادة: «ثُمّ»؛ وهذا هو الصّواب.

﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾(١)، ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾(٢) ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾(٣) وقول الشَّاعر:

[الخفيف]

١٨٥ - إنَّ مَـــنْ سَـــادَ ثُـــمَّ سَـــادَ أَبُـــوهُ ... ثُـــمَّ قَـــدْ سَـادَ قَـبْـلَ ذٰلِـكَ جَـدُّهْ(٤)

والجواب عن الآية الأولى من خمسة أوجه:

أحدها: أنَّ العطف على محذوف؛ أي من نفسٍ واحدة، أنشأها، ثُمَّ جعل منها زوجها.

الثَّاني: أنَّ العطف على ﴿واحدة﴾ على تأويلها بالفعل؛ أي من نفس توحَّدتْ؛ أي: انفردت، ثُمَّ جعل منها زوجها.

الثَّالث: أنَّ الذُّرِّيَّة أُخرجت من ظهر آدم عليه السَّلام؛ كالذَّرِّ، ثُمَّ خلقت حوَّاء من قُصيْراه(٥).

الرَّابع: أنَّ خلقَ حواء من آدم لمَّا لم تجر العادة بمثله؛ جِيءَ بثُمَّ إيذاناً بِتَرتُّبِهِ وتراخيه في الإعجاب، وظهور القدرة، لا لترتيب الزَّمان وتراخيه.

الخامس: أنَّ «ثُمَّ» لترتيب الإخبار، لا لترتيب الحكم، وأنَّهُ يُقال: [٣٦/ب] «بلغني ما صنعتَ اليومَ ثمَّ ما/ صنعتَ أمسِ / أعجبُ/[115]»؛ أي: ثُمَّ أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب.

والأجوبة السَّابقة أنفع من هذا الجواب؛ لأنَّها تصحِّح التَّرتيب والمُهلة،

---

[115] سقطت من (خ).

---

(١) س: ٣٩ (الزُّمَر، ن: ٦، مك). (٢) س: ٣٢ (السَّجدة، ن: ٧ ـ ٩، مك).
(٣) ٦ (الأنعام، ن: ١٥٣، ١٥٤، مك).
(٤) **صاحبه**: أبو نواس (١٤٦ ـ ١٩٨ هـ/ ٧٦٣ ـ ٨١٤ م) الحسن بن هانىء، شاعر العراق في عصره.
موطن التَّمثيل: (قد ساد، ثمّ ساد أبوه، ثمّ ساد قَبْل ذلك..).
وجه التَّمثيل: ذكره المخالفون الزّاعمون أنَّ «ثُمّ» لا تقتضي التَّرتيب.
وأجاب ابن عصفور: بأنّ المراد كون الجدّ أتاه السّؤدد من قبل الأب، والأب من قبل الابن ـ كما في المتن ـ وعلى هذا؛ فهي للتّرتيب الإخباريّ؛ والبيت قبل هذا وذاك، لا يُحتجُّ به ـ كما أسلفنا ـ فلا يصحّ حجّة لأيٍّ مِنَ الفريقين.
(٥) قُصَيراه (بالتّصغير): أسفل أضلاعه.

وهذا يصحّح التّرتيب فقط؛ إذ لا تراخيَ بين الإخبارين، ولكنَّ الجواب الأخير أعمّ؛ لأنَّه يَصِحُ أن يُجابَ به عن الآية الأخيرة، والبيت.

وقد أجيب عن الآية الثّانية ـ أيضاً ـ بأنَّ ﴿سَوَّىٰهُ﴾ عطف على الجملة الأولى، لا الثّانية.

وأجاب ابن عصفور عن البيت بأنَّ المراد أنَّ الجدّ أتاه السّؤدد من قبل الأب، والأبَ من قبل الابن، كما قال ابن الرّوميّ:

[البسيط]

قالوا: أَبُو الصَّقْرِ مِنْ شَيْبَانَ، قُلْتُ لَهُم: كَلَّا لَعَمْرِي، وَلٰكِنْ مِنْهُ شَيْبَانُ[(١)]

وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلا بِابْنٍ ذُرَىٰ حَسَبٍ كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عَدْنَانُ

وأمّا المهلة فزعم الفرّاء أنّها قد تتخلّفُ؛ بدليل قولك: «أعجبني ما صنعتَ اليومَ ثمَّ ما صنعتَ أمسِ أعجبُ»؛ لأنَّ ثُمّ في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين، وجعل منه ابن مالك ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[(٢)] الآية، وقد مرَّ البحث في ذلك، والظّاهر أنّها واقعة موقع الفاء في قوله:

[المتقارب]

١٨٦ ـ كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجَاجِ جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ[(٣)]

إذ الهزُّ متى جرى في أنابيب الرُّمح، يعقبه الاضطراب، ولم يتراخَ عنه.

مسألة

أجرى الكوفيّون «ثُمّ» مُجْرَى الفاء والواو، في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشَّرط، واستُدلَّ لهم بقراءة الحسن ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ

---

(١) **صاحبه**: ابن الرُّوميّ (٢٢١ ـ ٢٨٣ هـ/ ٨٣٦ ـ ٨٩٦ م) عليّ بن العبّاس الرّوميّ، شاعر كبير، رُوميّ الأصل، مات مسموماً؛ له ديوان شعر مطبوع.
موطن الشّاهد: (ولكن منه شيبان، كم أبٍ قد علا بابن، علت برسول الله عدنان).
وجه الاستشهاد: ذُكر البيت للقياس عليه بافتخار الأصل بالفرع؛ كما أسلفنا في البيت السّابق؛ وليس فيه أيُّ دليل آخر، يتعلّق بالعطف بثمّ.

(٢) س: ٦ (الأنعام: ١٥٣). وقد مرّت في الصّفحة السّابقة.

(٣) **صاحبه**: أبو دؤاد، جارية بن الحجّاج، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (ثُمّ).
وجه الاستشهاد: مجيء «ثُمّ» حرف عطف بمعنى الفاء؛ والتّقدير: جرى في الأنابيب، فاضطرب؛ وهذا يقتضي التّعقيب والمباشرة، لا التّراخي والمهلة؛ ولذا أُوّلت «ثمّ» بالفاء التي تفيد التّرتيب والتّعقيب.

وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾[1] بنصب ﴿يُدْرِكُ﴾ وأجراها ابن مالك مجراهما بعد الطَّلب؛ فأجاز في قوله ﷺ: «لا يَبُولَنَّ أحدُكم في الماءِ الدَّائم الَّذي لا يجري ثُمَّ يغتسلُ منه»[2] **ثلاثة أوجه: الرّفعَ بتقدير ثُمّ هو يغتسل**؛ وبه جاءت الرّواية. **والجزمَ بالعطف على موضع فعل النهي. والنّصبَ قال**: بإعطاء ثمّ حكم واو الجمع؛ فتوهّم تلميذه الإمام أبو زكريّا النّووي[3] ـ رحمه الله ـ أنَّ المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع؛ فقال: لا يجوز النّصب؛ لأنّه يقتضي أنَّ المنهيَّ عنه، الجمعُ بينهما، دون إفراد أحدهما؛ وهذا لم يقلْه أحد، بل البول منهيٌّ عنه؛ سواء أراد الاغتسال فيه، أو منه، أم لا، انتهى. وإنّما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النَّصب، لا في المعيَّة أيضاً. ثُمّ ما أورده إنّما جاء من قبل المفهوم، لا المنطوق، وقد قام دليلٌ آخر على عدم إرادته، ونظيره: إجازة الزَّجاج والزَّمخشريّ في: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾[4] كون ﴿وَتَكْتُمُوا۟﴾ مجزوماً؛ وكونه منصوباً مع أن النَّصب معناه النّهي عن الجمع.

تنبيه

قال الطَّبَرِيّ[5] في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾[6]؛ معناه أهنالك، وليست ثُمّ التي تأتي للعطف، انتهى. وهذا وهم، اشتبه عليه ثُمّ المضمومة الثّاء بالمفتوحتها.

---

(١) س: ٤ (النّسَاء، ن: ١٠٠، مد).

(٢) صحيح البخاري: (كتاب الوضوء، باب البول في الماء الدّائم): ١/ ٩٣؛ وصحيح مسلم: (كتاب الطّهارة، باب النّهي عن البول في الماء الرّاكد): ١/ ٢٣٥. وقد أوضح المؤلّف في المتن مُراده من ذكر الحديث، والوجوه الإعرابيّة لفعل «يغتسل» بعد ثمّ، بما يغني عن التّعليق.

(٣) النّوويّ (٦٣١ ـ ٦٧٦ هـ/ ١٢٣٣ ـ ١٢٧٧ م) يحيى بن شرف الحورانيّ، النّوويّ، أبو زكريّا: علاّمة بالفقه، والحديث، مولده ووفاته في نوى، من كتبه: «رياض الصّالحين من كلام سيّد المرسلين» و «حلية الأبرار»، وغيرهما.

(٤) س: ٢ (البَقَرة، ن: ٤٢، مد).

(٥) الطّبَريّ: (٢٢٤ ـ ٣١٠ هـ/ ٨٣٩ ـ ٩٢٣ م) محمّد بن جرير الطّبري، أبو جعفر، إمام مؤرّخ، ومفسر؛ له: «تاريخ الطّبري» و «جامع البيان في تفسير القرآن» وهو من ثقات المؤرّخين، وكان فصيحاً بليغاً.

(٦) س: ١٠ (يونس، ن: ٥١، مك).

(ثَمَّ) بالفتح

اسمٌ يُشار به إلى المكان البعيد؛ نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾(١) وهو ظرف لا يتصرَّف، فلذلك، غُلِّط من أعربه مفعولاً لرأيت/ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ [٣٧/أ] ثَمَّ رَأَيْتَ﴾(٢) ولا يتقدَّمه حرف التَّنبيه، ولا يتأخَّر عنه كافُ الخطاب.

حرف الجيم

(جَيْرِ) بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمسِ، وبالفتح للتَّخفيف كأينَ وكيفَ: حرفُ جوابٍ بمعنى «نعمْ»، لا اسم بمعنى «حقّاً» فتكون مصدراً، ولا بمعنى أبداً فتكون ظرفاً، وإلاَّ لأُعربت، ودخلت عليها أل، ولم تؤكّد أجلْ / بجيْرِ/ [116] في قوله:

[الطَّويل]

١٨٧ ـ .... **أَجَلْ جَيْرِ إنْ كَانَت أُبِيحَتْ دَعَائِرُهْ**(٣)

ولا قوبل بها «لا» في قوله:

[الرَّجز]

١٨٨ ـ **إِذَا تَقُولُ: لَا ، ابْنَةُ العُجَيْرِ تَصْدُقُ، لَا إِذَا تَقُولُ جَيْرِ**(٤)

---

[116] سقطت من (خ).

---

(١) س: ٢٦ (الشُّعراء: ٦٤، مك).

(٢) س: ٧٦ (الإنسان، ن: ٢٠، مد).

(٣) **صاحبه**: مضرّس بن ربعيّ (.../...) شاعر جاهليّ من بني أسد، كان حسن التّشبيه والوصف، ولم تُعرف سنة وفاته.

وتمام البيت:

[وَقُلْنَ: عَلَى الفِرْدَوس أَوَّلِ مَشْرَبِ] أَجَلْ جَيرِ إنْ كَانَت أُبِيحَت دَعَائِرُهْ

موطن الشَّاهد: (أجل، جيرِ).

وجه الاستشهاد: مجيء: «جيرِ» حرفاً جَوَابِيّاً بمعنى «نعم» مؤكّداً لـ «أجل»؛ ولو كانت اسماً؛ لأُعربت، ولما أكدت بها أجل ـ كما أشار المؤلّف ـ وإلى هذا، أشار ابن يعيش في شرح المفصّل: أنّ «جيرِ» توكيد لـ «أجل». وأمّا الجوهريّ، صاحب الصّحاح، فعدّها بمعنى «حقّاً».

(٤) **صاحبه**: مجهول.

موطن الشَّاهد: (لا.. جيرِ).

وجه الاستشهاد: مجيء «جير» حرف جواب مُقابلاً لـ «لا»؛ ولو كانت اسماً لما قُوبلت بها «لا» الحرفيّة.

وأمّا قوله: [الوافر]

١٨٩ ـ وَقَائِلَةٍ: أَسِيتَ، فَقُلْتُ: جَيْرِ أَسِيٌّ إِنَّنِي مِنْ ذَاكَ إِنَّهْ[١]

فخُرّج على وجهين؛ **أحدهما**: **أنَّ الأصل جيْرِ إنَّ**؛ بتأكيد جير بإنَّ التي بمعنى نعم، ثمّ حُذفت همزة «إنَّ» وخفِّفت. **الثّاني**: **أن يكون شبَّهَ آخر النِّصف بآخر البيت**، فَنَوَّنَهُ تَنْوِينَ التَّرنُّم، وهو غير مختصّ بالاسم، ووصلَ بنيّة الوقف.

(جَلَلْ)

حرف بمعنى نعم، حكاه الزَّجَّاجُ في كتاب الشَّجرة[٢]؛ واسم بمعنى «عظيم»، أو «يسير»، أو «أجل».

فمن الأوّل[٣] قوله: [الكامل]

١٩٠ ـ قَومِي هُمُ قَتَلُوا، أُمَيمَ، أَخِي فَإِذَا رَمَيتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي[٤]
فَلَئِنْ عَفَوتُ لأَعفُوَنْ جَلَلاً وَلَئِنْ سَطَوتُ لأُوْهِنَنْ عَظْمِي

ومن الثّاني قول امرىء القيس، وقد قُتل أبوه: [المتقارب]

١٩١ ـ .... أَلا كُلُّ شَيءٍ سِوَاهُ جَلَلْ[٥]

---

(١) **صاحبه**: ذو الرُّمَّة، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (جيرِ).
وجه الاستشهاد: مجيء «جيرِ» حرف جواب، ولا عبرة بالتّنوين الظّاهر؛ لما بيّنه المؤلّف في المتن.

(٢) ذكره بروكلمان في تاريخه (٢/ ١٧٣) وقال: إنّه المسمّى بالتّقريب. مغني اللّبيب: ١٦٣، حا: ٣.

(٣) أي مجيئها اسماً بمعنى عظيم.

(٤) **صاحبه**: الحارث بن وعلة، ولم أصطد له ترجمة وافية.
موطن الشّاهد: (جللاً).
وجه الاستشهاد: مجيء «جَلَلاً» اسماً بمعنى «عظيم»؛ لأنَّ التّقدير: لأعفونَّ عفوًا عظيماً؛ ومجيء «جلل» بمعنى «عظيم» سائغ وكثير في اللّغة.

(٥) **صاحبه**: امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته.
وتمام البيت:
[بِقَتْلِ بَنِي أَسَدٍ رَبَّهُم] أَلاَ كُلُّ شَيءٍ سِوَاهُ جَلَلْ
موطن الشّاهد: (جَلَلْ).
وجه الاستشهاد: مجيء «جلل» اسماً بمعنى «يسير»؛ لأنَّ المراد: بعد قتل أَبي، كلُّ خطب ألقاه بعده بسيط، يسير، لا يثيرني؛ ومجيء «جلل» بهذا المعنى سائغ في اللّغة.

ومن الثَّالث قولهم: «فعلتُ كذا من جَلَلِك»، وقال جميل: [الخفيف]

١٩٢ ـ رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ[١]

فقيل: أراد من أَجله، وقيل: أراد من عِظَمِه في عيني.

حرف الحاء المهملة

(حاشا): على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون فعلاً متعدِّياً متصرِّفاً؛ تقول: «حاشَيتُه» بمعنى استثنيته؛ ومنه الحديث: أنَّه عليه الصّلاة والسّلام، قال: «أسامةُ أحبُّ النَّاسِ إليَّ ما حاشى فَاطِمَةَ»[٢]، ما: نافية، والمعنى: أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام، لم يستثنِ فاطمةَ، وتوهَّم ابن مالك أنَّها ما المصدريّة، وحاشا الاستثنائيّة، بناء على أنّه من كلامه عليه الصَّلاة والسَّلام، فاستدلَّ به على أنّه قد يُقَال: «قامَ القومُ ما حاشا زيداً»، كما قال:

[الوافر]

١٩٣ ـ رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُم فَعَالا[٣]

---

(١) **صاحبه**: جميل بثينة، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشَّاهد: (منْ جَلَلِهْ).
وجه الاستشهاد: مجيء «جلله» بمعنى «من أجله»؛ ويحتمل أن يكون معناه: من عظمه في عيني؛ وكلاهما جائز.

(٢) الحديث: عن ابن عمر، أنّ رسول ـ ﷺ ـ قال: أسامة أحبُّ النّاس إليَّ ما حاشا فاطمة، لا غيرها. مسند أحمد: ٥/ ١٩٣.
ـ وأسامة؛ هو أسامة بن زيد بن حارثة، وهو حبّ رسول الله ـ ﷺ ـ صحابيّ معروف، أمّره النّبيّ ـ عليه الصلاة والسّلام ـ على جيش، ولم يبلغ العشرين؛ مات سنة ٥٤ هـ.
ـ وأمّا فاطمة؛ فهي فاطمة الزّهراء ـ رضوان الله عليها ـ بنت الرّسول ـ ﷺ ـ وزوج عليّ ـ كرّم الله وجهه ـ وأمّ الحسن والحسين؛ وهما سيِّدا شباب أهل الجنّة؛ ماتت بعد النّبي بستّة أشهر سنة ١١ هـ.

(٣) **صاحبه**: الأخطل، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشَّاهد: (ما حاشا).
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» مصدريّة، و «حاشا» فعلاً؛ ولذلك، نصبت «قريشًا»؛ فهي كـ «خلا وعدا» تستعمل فعلاً وحرفاً على الصّحيح. غير أنَّ المشهور كونها حرف جرّ، وذهب الفرّاء إلى أنَّ «حاشا» فعل لا فاعل له، والنّصب بعدها بالحمل على « إلّا »؛ أي: فهو منصوب على الاستثناء، والعامل فيه «حاشا» ولم يُنقل عنه ذلك في «خلا وعدا».

ويردّه أنَّ في مُعْجَمِ الطَّبرانِيّ[1] «ما حاشى فاطمة ولا غيرَها» ودليلُ تصرُّفه؛ قوله:

[البسيط]

١٩٤ - وَلا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ   وَلا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[2]

وتوهَّمَ المُبَرِّدُ أنَّ هذا مُضارع «حاشا» التي يُستثنى بها، وإنّما تلك حرف، أو فعل جامد؛ لتضمُّنه معنى الحرف.

الثّاني: أنْ تكون تنزيهيّة؛ نحو: ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾[3] وهي عند المبرّد وابن جنّي والكوفيِّين فعلٌ؛ قالوا: لتصرُّفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إيَّاها على الحرف، وهذان الدّليلان، ينافيان الحرفيّة، ولا يثبتان الفعليّة؛ قالوا: والمعنى في الآية: جانبَ يوسفُ المعصية؛ لأجل الله، ولا يتأتّى هذا التّأويلُ في مثل: ﴿حَشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ والصَّحيحُ: أنّها اسمٌ مرادف للبراءة من كذا؛ بدليل قراءة بعضهم: ﴿حاشاً للّه﴾ بالتّنوين، كما يقال: «براءَةٌ للَّهِ من كذا!» وعلى هذا، فقراءة ابن مسعود[4] رضي الله عنه: ﴿حاشَ اللَّهِ﴾ كمعاذ الله، ليس جارّاً ومجروراً، كما وهم ابن عطيّة[5]؛ لأنّها إنّما تجرّ في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الأخرى، ولدخولها على اللاّم في قراءة السَّبعة، والجارّ لا يدخل على الجارّ، وإنّما تُرك التّنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفيّة، وزعم

---

(١) الطّبرانيّ (٢٦٠ ـ ٣٦٠ هـ/ ٨٧٣ ـ ٩٧١ م) سليمان بن أحمد الشّميّ، أبو القاسم، من كبار المحدِّثين؛ أصله من طَبريّا؛ له ثلاثة معاجم في الحديث؛ منها: «المعجم الصَّغير» و «الأوسط» و «الكبير». وله كتب في «التفسير» و «الأوائل»، وغيرها.

(٢) **صاحبه**: النّابغة الذّبيانيّ، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (لا أحاشي).
وجه الاستشهاد: مجيء «أحاشي» فعلاً مضارعاً متصرّفاً؛ وهو غير مضارع «حاشا» التي يُستثنى بها؛ لأنّ تلك حرف، أو فعل جامد؛ لتضمّنه معنى الحرف؛ كما جاء في المتن.

(٣) س: ١٢ (يُوسُف، ن: ٣١، مك).

(٤) ابن مسعود: (. . . ـ ٣٢ هـ/ . . . ـ ٦٥٣ م) عبد الله بن مسعود الهُذَليّ، أبو عبد الرَّحمٰن، صحابيّ من أكابرهم فضلاً وعقلاً وقرباً من رسول الله ﷺ وأوّل من جهر بقراءة القرآن بمكّة، وخادم رسول الله.

(٥) ابن عطيّة: (٤٨١ ـ ٥٤٢ هـ/ ١٠٨٨ ـ ١١٤٨ م) عبد الحقّ بن عطيّة المحاربيّ، أبو محمّد، مفسّر، فقيه، أندلسيّ، عارف بالأحكام والحديث؛ له شعر، وله «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» عشر مجلدات.

بعضهم: أنَّها اسم فعل معناها أتبرَّأ، أو برئتُ، وحاملُه على ذلك بناؤها، ويردّه إعرابُها في بعض اللّغات.

الثَّالث: أن تكون للاستثناء؛ فذهب سيبويه/وأكثر البصريّين إلى أنَّها [٣٧/ب] حرف دائماً بمنزلة إلَّا، لكنَّها تجرُ المستثنى، وذهب الجَرْمِيُّ والمازنيُّ والمُبَرّد والزّجّاج والأخفش وأبو زيد والفرّاء وأبو عمرو الشَّيْبَاني(١) إلى أنَّها تُستعمل كثيراً حرفاً جارّاً، وقليلاً فعلاً متعدّياً جامداً؛ لتضمُّنه معنى « إلّا »، وسُمع «اللَّهُمَّ، اغفر لي، ولمن يسمعُ، حاشا الشَّيطانَ، وأبا الأَصْبَغ»، وقال: **[الكامل]**

١٩٥ ـ حَاشَا أَبَا ثَوبَانَ؛ إنَّ بِهِ ضَنّاً عَلَى المَلْحَاةِ والشَّتْمِ(٢)

ويُروى أيضاً: «حاشا أبي» بالياء ويُحْتَمَلُ أن تكون رواية الألف على لغة من قال:

[الرَّجز]

١٩٦ ـ إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا [قَدْ بَلغَا في المجْدِ غَايَتَاهَا](٣)

---

(١) أبو عمرو الشَّيبانيّ: (٩٤ ـ ٢٠٦ هـ/ ٧١٣ ـ ٨٢١ م) إسحاق بن مرّار الشّيبانيّ، أبو عمرو، لغويّ، أديب، أخذ عنه أحمد بن حنبل؛ له: «كتاب اللُّغات».

(٢) **صاحبه**: الجُمَيحُ الأسديّ: (. . . ـ ٥٣ ق. هـ/ . . . ـ ٥٧١) مُنقذ بن طماح بن قيس بن طريف الأسديّ، شاعر جاهليّ فارس، قُتل يوم جبلة، سنة مولد النّبيّ ﷺ واختُلف في اسمه، واسم أبيه.
موطن الشَّاهد: (حاشا أبا ثوبان).
وجه الاستشهاد: مجيء «حاشا» فعلاً مُتعدّيا جامداً متضمّناً معنى « إلّا » حسب رأي الجرميّ، والمازنيّ، والمبرّد، والزّجاج، والأخفش وأبي زيد، والفرّاء، وأبي عمرو الشّيبياني، ومجيئها فعلاً ـ على هذه الصّورة ـ قليل. وأمّا على رواية «حاشا أبي»؛ فحاشا: اسم منصوب على الاستثناء، وأبي: مضاف إليه، وهذا يوافق رأي سيبويه، وأكثر البصريّين الذين يعدّونها دائماً حرفاً بمنزلة « إلّا » ولكنّها تجرّ المستثنى.

(٣) **صاحبه**: رؤبة، أو أبو النّجم، أو رجل من بني الحارث، وقد تقدَّم البيت برقم ٥٢.
موطن الشّاهد: (أبا أباها).
وجه الاستشهاد: مجيء «أبا» الثّانية، مضافاً إليه؛ وهو من الأسماء السّتّة التي تُجرّ بالياء عند جمهور النّحاة، فكان عليه أن يقول: أبا أبيها؛ إلّا أنَّ قوماً من العرب، يلزمون الأسماء السّتّة الألف في الأحوال كلّها، وتكون علامة الرّفع، والنّصب، والجرّ مقدّرة عليها، فأتى بيت الشّاعر على هذه اللّغة. وذكر المؤلّف الشّاهد ـ هنا ـ ليقيس عليه الشّاهد السّابق؛ فربّما كان وارداً على هذه اللّغة، ويكون «أبا» بعد «حاشا» مضافاً إليه مجروراً، وعلامة جرّه الكسرة المقدّرة على الألف، على لغة من يلزمون=

وفاعل «حاشا» ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدّم عليها، أو اسم فاعِله، أو البعضِ المفهومِ من الاسم العام، فإذا قيل: «قام القوم حاشا زيداً» **فالمعنى**: جانبَ هو ـ أي قيامُهم، أو القائمُ منهم، أو بعضهُم ـ زيداً.

[(حتَّى) وأوجه استعمالاتها]

حرف يأتي لأحد ثلاثة معان: «انتهاء الغاية» وهو الغالب، و «التَّعليل»، و «بمعنى إلَّا في الاستثناء» وهذا أقلُّها، وقَلَّ مَنْ يذكُرُهُ.

وتستعمل على ثلاثة أوجه:

١ ـ أحدها: أن تكون حرفاً جارّاً بمنزلة إلى في المعنى والعمل، ولكنَّها تخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ لمخفوضها شرطين؛ أحدهما عام، وهو أن يكون ظاهراً، لا مضمراً، خلافاً للكوفيِّين والمبرّد؛ فأمَّا قوله:

[الوافر]

١٩٧ ـ أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ ... تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لا تَخِيبُ[(١)]

فضرورة، واخْتُلِفَ في عِلَّة المنع؛ فقيل: هي أنَّ مجرورها لا يكون إلَّا بعضاً ممّا قبلها، أو كبعضٍ منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكلّ، ويردّه أنَّه قد يكون ضميراً حاضراً كما في البيت، فلا يعود على ما تقدَّم، وأنَّه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدّم غير الكلّ؛ كقولك: «زيدٌ ضربتُ القومَ حتَّاهُ» وقيل: العلَّة خشية التباسها بالعاطفة، ويردُّه أنَّها لو دخلت عليه؛ لقيل في العاطفة: «قاموا حتّى أنتَ وأكرمتهم حتّى إيَّاك» بالفصل؛ لأنَّ الضَّمير، لا يتَّصل إلَّا بعامله، وفي الخافضة «حتَّاك» بالوصل كما في البيت، وحينئذٍ، فلا التباس؛ ونظيرُه أنَّهم يقولون في توكيد الضَّمير المنصوب: «رأيتُكَ أنتَ» وفي البدل منه: «رأيتُكَ إيَّاك» فلم يحصل لبسٌ، وقيل: لو دخلت عليه؛ قلبت ألفها ياءً، كما في «إلى»، وهي فرع عن «إلى»، فلا

= الأسماء السّتَّة الألفَ في الحالات كلّها؛ وعليه فـ «حاشا»: اسم منصوب على الاستثناء على مذهب أكثر البصريّين، وسيبويه.

(١) **صاحبه**: مجهول.

موطن الشّاهد: (حتّاك).

وجه الاستشهاد: مجيء مجرور «حتّى» ضميراً؛ وحكم مجيئه مضمراً، غير ظاهر ضرورة عند البصريّين؛ وعند الكوفيّين والمبرّد: أنّها لا تُخصُّ بالضّرورة.

تحتمل ذلك، **والشَّرط الثَّاني خاصّ بالمسبوق بذي أجزاء**؛ وهو أن يكون المجرورُ آخراً؛ نحو: «أكلتُ السَّمكةَ حتَّى رأسِها»، أو ملاقياً لآخر جزء؛ نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[1]. ولا يجوز سرتُ البارحةَ حتى ثُلثِها، أو نصفِها، كذا قال المغاربة وغيرهم، وتوهَّم ابن مالك، أنَّ ذلك لم يقل به إلّا الزَّمخشريُّ، واعترض عليه بقوله:

[الخفيف]

١٩٨ ـ عَـيَّـنَـتْ لَـيـلَـةً فَـمَـا زِلْـتُ حَـتَّـى ... نِـصـفِـهَـا رَاجِـيـاً فَـعُـدْتُ يَـؤُوسَـا[2]

وهذا ليس محلَّ الاشتراط؛ إذ لم يقل فما زلت في تلك اللَّيلة حتَّى نصفها، وإن كان المعنى عليه، ولكنَّه، لم يصرِّح به.

الثَّاني: أنَّها إذا لم يكن معها قرينةٌ تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله:

[الكامل]

١٩٩ ـ أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالـزَّادَ حَـتَّـى نَـعْـلَـهُ أَلْـقَـاهَـا[3]

أو عَدم دخوله، كما في قوله:

[البسيط]

٢٠٠ ـ سَقَى الحيَا الأرضَ حتّى أمكُنٍ عُزِيَتْ ... لَهُمْ فَلا زَالَ عَنْهَا الخَيرُ مَجْدُودَا[4]

---

(١) س: ٩٧ (القَدْر: ٥، مك).

(٢) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشَّاهد: (حتّى نصفها).
وجه الاستشهاد: مجيء «حتّى» جارّة «نصفها» وهذا، ليس محلّ الاشتراط، إذ لم يقل: فما زلت في تلك اللّيلة حتى نصفها، وإن كان المعنى عليه ـ كما جاء في المتن ـ وقال الدّمامينيّ: إنّها في حكم الملفوظ بها، ولا أثر لخصوصيّة النّطق بها في ذلك.

(٣) **صاحبه**: البيت منسوب إلى المتلمّس، خال طرفة بن العبد، وإلى أبي مروان النّحويّ.
موطن الشّاهد: (حتّى نعلِه).
وجه الاستشهاد: مجيء «حتّى» حرف جر؛ ووجود قرينة (ألقاها) تقتضي دخول ما بعد حتّى في مضمون الحكم قبلها.

(٤) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (حتّى أمكن).
وجه الاستشهاد: مجيء «حتّى» حرف جرّ، ولم تقتض دخول ما بعد «حتّى» في مضمون الحكم قبلها.

حُمِل[1] على الدّخول، ويُحْكَم في مثل ذلك لما بعد إلى بِعَدَمِ الدّخول؛ حَملاً على الغالب في البابين؛ هذا/ هو الصّحيح في البابين. وزعم الشَّيخُ شهاب الدّين القَرَافيّ[2]: أنّه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتّى، وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهور، وإنّما الاتّفاقُ في حتّى العاطفة، لا الخافضة، والفرق أنَّ العاطفةَ بمعنى «الواو». [٣٨/أ]

والثّالث: أنَّ كُلاً منهما قد ينفرد بمحلّ لا يصلح للآخر.

فمما انفردت به «إلى» أنّه يجوز «كتبتَ إلى زيد وأنا إلى عمرو»؛ أي: هو غايتي، كما جاء في الحديث: «أنا بكَ وإليك»[3] و «سرتُ من البصرة إلى الكوفة» ولا يجوز: حتّى زيد، وحتّى عمرو، وحتّى الكوفة، **أمّا الأوّلان**: فلأنّ حتّى موضوعة لإفادة تَقَضِّي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية، و «إلى» ليست كذلك، وأمّا الثّالث فلضعفِ حتّى في الغاية؛ فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية.

وممّا انفردت به «حتّى» أنّه يجوز وقوعُ المضارع المنصوب بعدها؛ نحو: «سرتُ حتّى أدخلَها»، وذلك بتقدير «حتّى» أنْ أدخُلها، وأنْ المضمرة والفعل: في تأويل مصدر مخفوض بحتّى، ولا يجوز سرت إلى أدخلها، وإنّما قلنا إنَّ النَّصب بعد حتّى بأن مضمرة، لا بنفسها، كما يقول الكوفيُّون؛ لأنَّ «حتّى» قد ثبت أنّها تخفضُ الأسماء، وما يعمل في الأسماء، لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس.

[معاني حتّى الدّاخلة على المضارع المنصوب]

ولحتّى الدّاخلة على المضارع المنصوب ثلاثةُ معان: مُرادفة «إلى»؛ نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[4] **ومرادفة «كي» التّعليليّة**؛ نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾[5]، ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾[6] وقولك: «أسلِم حتّى تدخلَ الجنّةَ»، ويحتملها: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى

---

(١) المراد: جواب «إذا» وقد سبق.

(٢) شهاب الدّين القرافي (... ـ ٩٨٤ هـ/ ... ـ ١٢٨٥ م) أحمد بن إدريس، أبو العبّاس، من علماء المالكيّة؛ له مصنفات في الفقه، والاصول؛ منها: «أنوار البروق في أنواء الفروق»، و «الذّخيرة»، وغيرهما.

(٣) صحيح مسلم: (كتاب الصّلاة).

(٤) س: ٢٠ (طه، ن: ٩١، مك).

(٥) س: ٢ (البَقَرَة، ن: ٢١٧، مد).

(٦) س: ٦٣ (المنافِقون، ن: ٧، مد).

﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾[1]. **ومرادفة إلّا في الاستثناء**؛ وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: «واللّهِ لا أفعلُ إلّا أن تفعلَ»؛ المعنى: حتَّى أن تفعل، وصرّح به ابن هشام الخضراويّ[2]، وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾[3] والظّاهر في هذه الآية خلافه، وأنَّ المراد معنى الغاية، نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك في قوله: [الكامل]

٢٠١ ـ لَيسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيكَ قَلِيلُ[4]

وفي قوله: [الرَّجز]

٢٠٢ ـ وَاللّهِ لا يَذْهَبُ شَيخِي بَاطِلا حَتَّى أَبِيرَ مَالِكاً وَكَاهِلا[5]

لأنَّ ما بعدهما ليس غايةً لما قبلهما، ولا مسبَّباً عنه، وجعل ابن هشام من ذلك الحديث: «كُلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرةِ حتَّى يكونَ أبواهُ هما اللّذانِ يُهوِّدانِهِ، أو يُنصِّرانِهِ [أو يمجِّسانِه]»[6] إذ زمنُ الميلادِ، لا يتطاول؛ فتكون حتّى فيه للغاية، ولا كونه يولد، على الفطرة علتُه اليهوديّة والنّصرانيّة؛ فتكون

---

(١) س: ٤٩ (الحُجُرات، ن: ٩، مد).

(٢) الخضراويّ (٥٧٥ ـ ٦٤٦ هـ/ ١١٨٠ ـ ١٢٤٨ م) محمّد بن يحيى بن هشام الخضراويّ، أبو عبد الله، المعروف بابن البرذعي، عالم بالعربيّة، أندلسيّ، أخذ عن ابن خروف؛ وله كتب؛ منها: «النّخب» و «الإفصاح»، وغيرهما.

(٣) س: ٢ (البَقَرَة، ن: ١٠٢، مد).

(٤) **صاحبه**: المُقَنَّع الكِنديّ، محمّد بن ظفر.
موطن الشّاهد: (حتَّى).
وجه الاستشهاد: مجيء «حتّى» حرفاً بمعنى « إلّا » الاستثنائيّة، والمضارع بعدها بأن المضمرة؛ لأنَّ ما بعدها، ليس غاية لما قبلها، ولا مُسبَّباً عنه.

(٥) **صاحبه**: امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (حتَّى).
وجه الاستشهاد: مجيء «حتَّى» حرف جرّ مرادفاً « إلّا » الاستثنائية؛ لأنَّ ما بعدها ليس غايةً لما قبلها، ولا مسبّباً عنه؛ وانتصاب المضارع بعدها بـ «أن» المضمرة؛ لأن التّقدير: إلّا أن أبيرَ، وقال صاحب «الهَمَع»: هو منقطع بمعنى لكنْ أبير.

(٦) ليس في رواية البخاري ومسلم «حتى يكون أبواه» وإنّما «فأبواه»، وفي «مسلم» رواية أخرى: «ليس من مولود يُولد إلّا على هذه الفطرة حتّى يعرب عنه لسانه».
وفي الجامع الصّغير: «كل مولود يولد على الفطرة حتّى يعرب عنه لسانه».
صحيح مسلم: ٤/ ٢٠٤٧، وبرقم ٢٦٥٨ (باب القدر)؛ والجامع الصّغير، للسّيوطيّ؛ تحق. محمد الدّرويش (طبعة ١٩٩٦): ٢/ ٧١٠.

فيه للتّعليل، ولك أن تخرّجه على أنّ فيه حذفاً؛ أي يولد على الفطرة، ويستمرّ على ذلك حتّى يكون. . .

ولا ينتصب الفعل بعد «حَتَّى» إلّا إذا كان مُستقبلاً، ثُمّ إن كان استقباله بالنَّظر إلى زمن التّكلُّم، فالنّصب واجب؛ نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾(١) وإن كان بالنّسبة إلى ما قبلها خاصّة؛ فالوجهان؛ نحو: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾(٢) الآية؛ فإنَّ قولهم؛ إنّما هو مستقبل النّظر إلى الزّلزال، لا بالنَّظر إلى زمن قصِّ ذلك علينا.

[٣٨/ب] وكذلك، لا يرتفع الفعل بعد «حتّى» إلّا إذا كان حالاً، ثُمّ إنْ/ كانت حاليّته بالنّسبة إلى زمن التّكلُّم فالرّفع واجب؛ كقولك: «سرتُ حتَّى أدخلُها» إذا قلت ذلك، وأنت في حالة الدُّخول، وإن كانت حاليّته ليست حقيقيّةً، بل كانت محكيّة؛ رُفِعَ، وجاز نصبه إذا لم تُقَدَّر الحكاية؛ نحو: ﴿**وزُلْزلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسولُ**﴾ قراءة نافع بالرّفع بتقدير: حتّى حالتهم ـ حينئذٍ ـ أنَّ الرّسول، والذين آمنوا معه، يقولون: كذا وكذا.

واعلم: أنّه لا يرتفع الفعل بعد حتّى إلّا بثلاثة شروط؛ أحدها: أن يكون حالاً، أو مؤوّلاً بالحال كما مثّلنا. والثّاني: أن يكون مسبّباً عمّا قبلها؛ فلا يجوز «سرتُ حتّى تطلع الشّمسُ»، ولا «ما سرتُ حتّى أدخلها»، و «هل سرت حتّى تدخلها» **أمّا الأوّل**؛ فلأنَّ طلوع الشّمس، لا يتسبّب عن السّير، **وأمّا الثّاني**؛ فلأنّ الدّخول، لا يتسبّب عن عدم السّير، **وأمّا الثّالث**؛ فلأنَّ السّبب، لم يتحقّق وجوده، ويجوز «أيُّهم سارَ حتّى يدخلها»، و «متى سرت حتى تدخلها»؛ لأنَّ السير محقَّق، وإنَّما الشّكّ في عين الفاعل، وفي عين الزّمان، وأجاز الأخفش الرّفع بعد النّفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً، ثُمّ أُدخلت أداة النّفي على الكلام بأسرِهِ، لا على ما قبل حتّى خاصّة، ولو عُرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه، لم يمنع الرَّفع فيها، وإنَّما منعه إذا كان النّفي مُسلَّطاً على السّبب خاصّة؛ وكلُّ أحد يمنع ذلك. **والثّالث: أن يكون فضلةً، فلا يَصِحُّ في نحو**: «سَيري حتّى أدخلها» لئلّا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو: «كان سيري حتى أدخلها» إنْ قدَّرت «كان» ناقصة، فإن قدَّرتها تامَّة، أو قلت: «سيري أمسِ حتّى أدخلها»؛ جاز الرّفع، إلّا إن عُلِّقت أمس بنفس السّير، لا باستقرار محذوف.

---

(١) س: ٢٠ (طه، ن: ٩١، ملك). (٢) س: ٢ (البَقَرة، ن: ٢١٤، مد).

[حتّى العاطفة]

٢ ـ **الثَّاني من أوجُه حتَّى**: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو، إلّا أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه:

أحدها: **أنَّ لمعطوف حتّى ثلاثة شروط؛ أحدها**: أن يكون ظاهراً، لا مُضمراً، كما أنَّ ذلك شرط مجرورها؛ ذكره ابن هشام الخضراويّ، ولم أقف عليه لغيره. **والثاني**: **أن يكون إمّا بعضاً من جمع قبلها**؛ كـ «قدمَ الحاجُّ حتَّى المشاةُ»، أو جزءاً من كلّ؛ نحو: «أكلتُ السَّمكةَ حتى رأسَها»، أو كجزء؛ نحو: «أعجبتني الجاريةُ حتى حديثُها» ويمتنع أن تقول: «حتّى ولدُها» والذي يضبط لك ذلك أنَّها تدخل حيثُ يصِحّ دخول الاستثناء، وتمتنع حيث يمتنع؛ ولهذا، لا يجوز «ضربت الرّجلين حتى أفضلهما» وإنّما جاز: [الكامل]

٢٠٣ ـ .... **حَتَّى نعلَهُ أَلْقَاهَا**[1]

لأنَّ إلقاء الصَّحيفة والزّاد في معنى ألقى ما يثقله، **والثَّالث**: **أن يكون غاية لما قبلها**؛ إمَّا في زيادة، أو نقص؛ فالأوّل؛ نحو: «مات النَّاسُ حتَّى الأنبياءُ» **والثَّاني**: **نحو**: **«زاركَ النَاسُ حتى الحجّامونَ»، وقد اجتمعا في قوله**: [الطَّويل]

٢٠٤ ـ **قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ، فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا**[2]

الفرق الثَّاني: **أنَّها لا تعطف الجمل، وذلك؛ لأنَّ شرط معطوفها** أن يكون جزءاً ممّا قبلها، أو كجزء منه، كما قدّمناه، ولا يتأتّى ذلك إلّا في/ [٣٩/أ]

---

(١) **صاحبه**: نُسب إلى المتلمّس، أو إلى أبي مروان النّحوي؛ وقد سبق برقم ١٩٩.
موطن الشّاهد: (حتّى نعلَه).
وجه الاستشهاد: جواز العطف بـ «حتّى»؛ لأنَّ إلقَاءَ الصّحيفة والزّاد في معنى ألقى ما يثقله؛ وإلّا لما جاز؛ كما بيّن المؤلّف في المتن.

(٢) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (حتّى).
وجه الاستشهاد: مجيء «حتّى» حرف عطف في الموضعين: حتّى الكماة، وحتّى بنينا؛ وفي الموضع الأوّل: كان ما بعد «حتّى» غاية لما قبها في الزّيادة؛ لأنَّ القهر تجاوز القوم حتّى وصل إلى الأبطال.
وفي الموضع الثاني: كان ما بعدها غاية لما قبلها في النّقص؛ لأنَّ الخوف ليس من أبطالنا وحسب، وإنّما ينتهي إلى أبنائنا الصّغار.

المفردات؛ هذا هو الصَّحيح، وزعم ابن السِّيْد في قول امرىء القيس: [الطَّويل]

٢٠٥ ـ سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ [وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ](١)

فيمن رفع «تكلّ» أَنَّ جملة تَكِلّ مطيّهم معطوفة بـ «حتّى» على سريت بهم.

الثَّالث: أنَّها إذا عطفت على مجرور، أُعيد الخافض، فرقاً بينها وبين الجارّة؛ فتقول: «مررتُ بالقوم حتّى بزيدٍ»، ذكر ذلك ابن الخبّاز، وأطلقه، وقيّده ابن مالك بأن لا يتعيَّن كَونُهَا للعطف؛ نحو: «عجبتُ من القومِ حتّى بنيهم»، وقوله: [الخفيف]

٢٠٦ ـ جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ في الخَلْقِ حَتَّى بَائِسٍ دَانَ بِالإِسَاءَةِ دِينَا(٢)

وهو حسن، وردّه أبو حيّان، وقال في المثال: هي جارّة؛ إذ لا يُشترطُ في تالي الجارّة أن يكونَ بعضاً، أو كبعض، بخلاف العاطفة؛ ولهذا، منعوا «أعجبتني الجاريةُ حتّى ولدها» قال: وهي في البيت محتملة، انتهى. وأقول: إنَّ شرط الجارّة التّالية ما يُفْهِمُ الجمعَ أن يكون مجرورها بعضاً، أو كبعض، وقد ذكر ذلك ابن مالك في باب حروف الجرّ، وأقرّه أبو حيّان عليه، ولا يلزم من امتناع «أعجبتني الجارية حتّى ابنها» امتناعُ «عجبت من القوم حتّى بنيهم»؛ لأنَّ اسم القوم يشمل أبناءهم، واسم الجارية، لا يشمل ابنها، ويظهر لي أنَّ الذي لحظهُ ابن مالك أنَّ الموضع الذي يَصِحُّ أَن تحِلَّ فيه «إلى» محلّ «حتّى» العاطفة، فهي فيه

---

(١) **صاحبه:** امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (حتّى).
وجه الاستشهاد: مجيء «حتّى» الأولى حرف عطف، عطف جملة (تَكِلُّ مطيّهم) على جملة (سريت بهم)؛ حسب زعم ابن السِّيْد؛ وهذا خلاف المتعارف عليه عند جمهور النُّحاة الذين ذهبوا إلى أنَّ «حتّى» لا تعطف الجمل؛ وأمّا «حتّى» الثّانية؛ فهي حرف ابتداء؛ لدخول حرف العطف عليها.

(٢) **صاحبه:** مجهول.
موطن الشّاهد: (حتّى).
وجه الاستشهاد: مجيء «حتّى» عاطفة على المجرور، من دون إعادة حرف الجرّ؛ وهذا جائز؛ خلافاً لابن الخبّاز.
ـ وأما أهل الكوفة، فينكرون العطف بـ «حتّى» ويعدُّونها ابتدائيّةً، وما بعدها على إضمار عامل.

محتملة للجارّة؛ فيحتاج ـ حينئذٍ ـ إلى إعادة الجارّ عند قصد العطف؛ نحو: «اعتكفتُ في الشَّهرِ حتّى في آخره» بخلاف المثال، والبيت السَّابقين، وزعم ابن عصفور: أنَّ إعادة الجارّ مع «حتّى» أحسن، ولم يجعلها واجبة.

تنبيه

العطفُ بـ «حتّى» قليلٌ، وأهلُ الكوفة ينكرونه البتة، ويحملون نحو: «جاء القومُ حتى أبوك، ورأيتهم حتّى أباك، ومررت بهم حتّى أبيك» على أنَّ حتّى فيه ابتدائيّة؛ وأنّ ما بعدها على إضمار عامل.

٣ ـ **الثالث من أوجه حتّى: أن تكون حرفَ ابتداء؛** أي: حرفاً تُبتدأ بعده الجملُ؛ أي: تستأنف؛ فيدخل على الجملة الاسميّة؛ كقول جرير: **[الطَّويل]**

٢٠٧ ـ **فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ**(١)

وقول الفرزدق: **[الطَّويل]**

٢٠٨ ـ **فَوَا عَجَبَا حَتَّى كُلَيبٌ تَسُبُّنِي ... كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ**(٢)

ولا بدَّ من تقدير محذوف قبل «حتّى» في هذا البيت يكون ما بعد «حتّى» غاية له؛ أي: فوا عجباً يسبّني النّاسُ حتّى كليبٌ تسبّني، وعلى الفعليّة التي فعلها مضارع؛ كقراءة نافع رحمه الله: ﴿**حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ**﴾(٣) / برفع يقول/ [117]، وكقول حسان:

---

[117] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه:** جرير بن عطيّة، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (حتّى).
وجه الاستشهاد: وقوع «حتّى» في الشّاهد حرف ابتداء، وقد دخلت على الجملة الاسميَّة: «ماء دجلة أشكلُ»؛ ودخولها على الجملة الاسميّة كثير شائع؛ والجملة بعدها استئنافيّة.

(٢) **صاحبه:** الفرزدق، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (حتّى).
وجه الاستشهاد: مجيء «حتّى» حرف ابتداء داخلاً على الجملة الاسميّة: «كليب تسبّني»؛ ودخولها على الجملة الاسميّة كثير شائع، كما في المثال السّابق.

(٣) مرّت الآية في صفحة سابقة.

[الكامل]

٢٠٩ - يُغْشَونَ حتَّى مَا تَهِرُّ كِلابُهُم لا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوادِ المُقْبِلِ(١)

وعلى الفعليّة التي فعلها ماضٍ؛ نحو: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾(٢) وزعم ابن مالك أنَّ «حتّى» هذه جارّة وأنّ بعدها «أنْ» مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سلفاً؛ وفيه تكلّفُ إضمارٍ من غير ضرورة، وكَذَا قال في «حتّى» الدّاخلة على «إذا» في نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ وَتَنَٰزَعۡتُمۡ﴾(٣) إنّها الجارّة، وإنَّ «إذا» في موضع جرّ بها؛ وهذه المقالة سبقه إليها الأخفشُ، وغيره، والجمهور على خلافها، وأنّها حرفُ ابتداء، وأنَّ «إذا» في موضع نصب بشرطها، أو جوابها، والجوابُ في الآية محذوف؛ أي: امتحنتم، أو انقسمتم قسمين؛ بدليل ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾/ [٣٩/ب]؛ ونظيره حذف جواب «لمّا» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ فَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ﴾(٤)؛ أي: انقسموا قسمين، فمنهم مقتصد، ومنهم غير ذلك، وأمّا قول ابن مالك: إنَّ ﴿فَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ﴾ هو الجواب، فمبنيّ على صِحّة مجيء جواب «لمَّا» مقروناً بالفاء، ولم يثبتْ، وزعم بعضهم: أنّ الجواب في الآية الأولى مذكور، وهو ﴿وَعَصَيۡتُم﴾ أو ﴿صَرَفَكُمۡ﴾، وهذا مبنيٌّ على زيادة الواو وثُمّ، ولم يثبت ذلك.

وقد دخلت «حتّى» الابتدائيّةُ على الجملتين الاسميّة والفعليّة في قوله:

[الطَّويل]

٢١٠ - سَرَيْتُ بِهِم حتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُم وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ(٥)

فيمن رواه برفع تكلّ، **والمعنى**: حتّى كلَّت، ولكنَّه جاء / بلفظ

---

(١) **صاحبه**: حسّان بن ثابت، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (حتّى).
وجه الاستشهاد: مجيء «حتى» حرف ابتداء داخلاً على الجملة الفعليّة ذات الفعل المضارع: (ما تهرُّ كلابهم) كما في الآية السّابقة.

(٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ٩٥، مك). (٣) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٥٢، مد).

(٤) س: ٣١ (لقمان، ن: ٣٢، مك).

(٥) **صاحبه**: امرؤ القيس، وقد تقدّم البيت برقم ٢٠٥.
موطن الشّاهد: (حتّى تكلُّ، حتّى الجيادُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «حتّى» حرف ابتداء ـ على رواية رفع تَكِلُّ ـ وقد دخلت في الموضع الأوّل على الجملة الفعليّة ذات الفعل المضارع لفظاً، الماضي معنًى؛ وفي الموضع الثّاني: على الجملة الاسميّة بلا خلاف.

المضارع/[118] على حكاية الحال الماضية؛ كقولك: «رأيتُ زيداً أمسِ وهو راكب» وأمَّا من نصب فهي «حتّى» الجارّة كما قدَّمنا، ولا بدَّ على النَّصب من تقدير زمنٍ مضاف /إلى تَكِلُّ،/[119] أي إلى زمان كَلالِ مَطيِّهم.

وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام «حتّى» الثّلاثة؛ كقولك: «أكلتُ السَّمكةَ حتَّى رأسُها» لك أن تخفِضَ على معنى إلىٰ، وأن تنصب على معنى الواو، وأن ترفع على الابتداء، وقد رُوي بالأوجه الثّلاثة قولُهُ:

[البسيط]

٢١١ ـ عَمَمْتَهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غُواتُهُمُ ... فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وذِي رَشَدِ(١)

وقوله:

[الكامل]

٢١٢ ـ [أَلْقَىٰ الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ] حَتَّى نَعْلَهِ أَلْقَاهَا(٢)

إلّا أنَّ بينهما فرقاً من وجهين؛ **أحدهما: أنَّ الرّفع في البيت الأوّل شاذّ؛** لكون الخبر غير مذكور، ففي الرّفع تهيئة العاملِ للعمل وقطعهُ عنه؛ وهذا قول البصريِّين، وأوجبوا إذا قلت «حتّى رأسُها» بالرّفع أن تقول «مأكول». **والثّاني: أنَّ النَّصب في البيت الثّاني من وجهين؛ أحدهما: العطف، والثّاني**: **إضمار**

---

[118] سقطت من (خ). [119] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (حتَّى).
وجه الاستشهاد: مجيء «حتّى» محتملة ثلاثة أوجه.
الأوّل: أن تكون حرف عطف، عطف «غواةَ» على الضّمير «هم» الواقع في محلّ نصب مفعولاً به.
الثّاني: أن تكون حرف جرّ، و «غواةِ»: اسم مجرور؛ والجارّ والمجرور مُتَعَلِّقان بفعل «عممتهم».
الثّالث: أن تكون حرف ابتداء، و «غُوَاةُ»: مبتدأ محذوف الخبر؛ والتّقدير: قد عمّهم نداك؛ أو غير ذلك.
وهذه الأوجه سليمة كلّها في هذا الشّاهد؛ وأقواها: الأوّل والثّالث.

(٢) **صاحبه**: المتلمّس، ونُسِب إلى أبي مروان النّحويّ، وقد تقدّم برقم ١٩٩، ٢٠٣.
موطن الشّاهد: (حتّى نعلِه).
وجه الاستشهاد: مجيء «حتّى» في الشّاهد محتملة ثلاثة أوجه.
الأوّل: أن تكون عاطفة، **والثّاني**: أن تكون جارّة، **والثّالث**: أن تكون ابتدائيّة؛ وقد فصّلنا القول في هذا الشّاهد من قبل.

العامل على شريطة التَّفسير، وفي البيت الأوَّل من وجه واحد.

وإذا قلت: «قام القوم حتّى زيد قام» جاز الرّفع، والخفض، دون النَّصب، وكان لك في الرّفع أوجُه؛ **أحدها**: **الابتداء**، **والثّاني العطف**، **والثّالث إضمار الفعل**؛ والجملة التي بعدها خبر على الأوّل، ومؤكّدة على الثّاني، كما أنَّها كذلك مع الخفض، وأمّا على الثّالث، فتكون الجملة مُفسِّرة.

وزعم بعض المغاربة: أنّه لا يجوز «ضربت القوم حتّى زيدٍ ضربتهُ» بالخفض، ولا بالعطف، بل بالرَّفع أو بالنَّصب بإضمار فعل؛ لأنّه يمتنع جعلُ «ضربته» توكيداً لضربت القوم، قال: وإنَّما جاز الخفض في «حتَّى نعله»؛ لأنَّ ضمير «ألقاها» للصَّحيفة، ولا يجوز على هذا الوجه أن يُقدَّر أنّه للنَّعل.

ولا محلّ للجملة الواقعة بعد «حتّى» الابتدائيّة، خلافاً للزّجّاج، وابن درستويه، زعمَا: أنَّها في محلّ جرّ بحتّى، ويردّه أنَّ حروف الجرّ لا تُعَلَّقُ عن العمل، وإنَّما تدخل على المفردات، أو ما في تأويل المفردات، وأنَّهم إذا أوقعوا بعدها «إنَّ» كسروها، فقالوا: «مرضَ زيدٌ حتّى إنَّهم لا يرجُونه»، والقاعدة: أنَّ حرف الجرّ إذا دخل على «أنَّ» فُتِحت همزتها؛ نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾[1].

/ (حيث) [أ/٤٠]

وَطَيِّء تقول: حَوثُ، وفي الثّاء فيهما: الضَّمُّ تشبيهاً بالغايات؛ لأنَّ الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأنَّ أثَرَها ـ وهو الجرّ ـ لا يظهر، والكسر على أصل التقاء السَّاكنين، والفتح للتَّخفيف.

ومن العرب من يُعرِب حيث؛ وقراءة من قرأ ﴿**مِنْ حَيثِ لا يَعْلَمُونَ**﴾[2] بالكسر تحتملها، وتحتمل لغة البناء على الكسر.

وهي للمكان اتّفاقاً، قال الأخفش: وقد تَرِدُ لِلزّمان، والغالب كونها في محلّ نصب على الظّرفيّة، أو خفضٍ بمن، وقد تُخْفَضُ بغيرها؛ كقوله:

(١) س: ٢٢ (الحَجّ، ن: ٦، مد).
(٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٨٢، مك).

[الطّويل]

٢١٣ - .... لَدَى حَيثُ أَلقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ[(١)]

وقد تقع «حيث» مفعولاً به وفاقاً للفارسيّ، وحمل عليه ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[(٢)]؛ إذ المعنى: أنّه تعالى، يعلم نفسَ المكان المستحقّ لوضع الرّسالة فيه، لا شيئاً في المكان؛ وناصبُها «يعلم» محذوفاً مدلولاً عليه بأعلم، لا بأعلم نفسه؛ لأنَّ أَفْعَلَ التّفضيل، لا ينصب المفعول به، فإن أوّلته بِعَالِم؛ جاز أن ينصبه في رأي بعضهم، ولم تقع اسماً لـ «أنَّ» خلافاً لابن مالك، ولا دَليل له في قوله: [الخفيف]

٢١٤ - إنَّ حَيثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنتَ رَاعِيـ ـهِ حِمًى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ[(٣)]

لجواز تقدير «حيث» خبراً، وحمًى اسماً، فإن قيل: يؤدّي إلى جعل المكان حَالاً في المكان، قلنا: هو نظير قولك: «إنَّ في مكّة دارَ زيدٍ» ونظيره في الزّمان: «إنَّ في يوم الجمعة ساعةَ الإجابة»[(٤)].

وتلزم «حيثُ» الإضافة إلى جملةٍ؛ اسميَّةً كانت، أو فعليّةً؛ وإضافتها إلى

---

(١) **صاحبه**: زهير بن أبي سُلمى، وقد مرّت ترجمته، وتمام البيت:
[فَشَدَّ وَلَمْ يُفْزِعْ بُيُوتاً كَثِيرَةً] لَدَى حيثُ أَلقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ
موطن الشّاهد: (لدى حيثُ).
وجه الاستشهاد: مجيءُ «حيثُ» في محلّ جرّ بالإضافة بعد «لدى»؛ فهي مبنيّة على الضّمّ في محلّ جرّ؛ ومجيئها مخفوضةً بـ «لدى» نادر، ولا يُقاس عليه.

(٢) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٢٤، مك).

(٣) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (إنَّ حيثُ... حِمًى).
وجه الاستشهاد: مجيء «حيثُ» ظرفاً مبنياً على الضّمّ في محلّ نصب على الظّرفيّة متعلّق بالخبر المقدّر، واسم «إنَّ»: حِمًى.
- وأمّا ابن مالك: فذهب إلى أنَّ «حيثُ»: في محلّ نصب اسم «إنَّ»؛ وهو رأي ضعيف، لا يقوم عليه دليل لا في هذا الشّاهد، ولا في غيره.

(٤) رواية مسلم (كتاب الجمعة): «إنّ في الجمعة لساعةً لا يوافقها مسلم قائم يصلّي يسأل الله خيراً إلّا أعطاه إيّاه».
وفي البخاريّ: «فيه ساعةٌ، لا يوافقها عبد مسلم، وهو قائم يصلّي، يسأل الله - تعالى - شيئًا إلّا أعطاه إيّاه، وأشار بيده يقلّلها».
صحيح مسلم: ٢/ ٥٨٣، وصحيح البخاري: ١/ ٣١٦.

الفعليّة أكثر، ومن ثمَّ رجح النَّصبُ في نحو: «جلست حيث زيداً أراه» وندرت إضافتها إلى المفرد؛ كقوله:

[الطَّويل]

٢١٥ ـ .... بِبِيضِ المَوَاضِي حَيثُ لَيِّ العَمَائِمِ(١)

[أنشده ابن مالك]، والكسائيّ يَقيسهُ، [ويمكن أن يخرّج عليه قولُ الفقهاء «من حيث أن كذا»]. وأَندرُ من ذلك إضَافَتُها إلى جملة محذوفة؛ كقوله:

[الطَّويل]

٢١٦ ـ إِذَا رَيْدةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بِرَيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهْ(٢)

أي: إذا ريدة نفحت له من حيث هَبَّتْ؛ وذلك، لأنَّ ريدة فاعل بمحذوف يفسِّره نَفَحتْ، فلو كان نفحت مضافاً إليه «حيث»؛ لزم بطلانُ التَّفسير؛ إذ المضافُ إليه، لا يعمل فيما قبل / المضاف، وما لا يعمل/ [120] لا يفسّر عاملاً. قال أبو الفتح في كتاب التَّمام(٣): «ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها» انتهى. ورأيت بخطّ الضّابطين:

---

[120] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه**: الفرزدق، وقد مرّت ترجمته.
وتمام البيت:
[وَنَطْعُنُهُم تَحْتَ الكُلَى بعدَ ضَرْبِهِمْ بِبِيضِ المَوَاضِي] حَيثُ لَيِّ العَمائِمِ
موطن الشّاهد: (حيثُ ليِّ).
وجه الاستشهاد: إضافة «حيثُ» إلى «ليّ» وهو مصدر مفرد؛ وإضافتها إلى المفرد نادر، ولا يُقَاسُ عليه؛ خلافاً للكسائيّ الذي قاس عليه.

(٢) أبو حيّة النّميريّ (ـ ١٨٣ هـ/ـ ٨٠٠ م)، وهو الهيثم بن الرّبيع، من بني نمير بن عامر، شاعر مجيد، فصيح راجز، من أهل البصرة، من مخضرمي الدّولتين الأمويّة والعبّاسية، مات في آخر خلافة المنصور.
موطن الشّاهد: (من حيثُ مَا نَفَحَتْ).
وجه الاستشهاد: وقوع «حيثُ» مضافةً إلى جملة محذوفة؛ لأنَّ التقدير: من حيثُ هبّت، نفحت له؛ وحكم مجيئها مضافة إلى الجملة المحذوفة نادر، ولا يُقاس عليه.

(٣) كِتَابُ التَّمام: المراد به: كتابُ التَّمام في تفسير أشعار الهُذليِّين، لأبي الفتح، ابن جنّي.

[الرجز]

٢١٧ ـ أَمَا تَرَى حَيْثَ سُهَيْلٍ طَالِعَا[1]

بفتح الثّاء من «حيث» وخفض سُهيلٍ، وحيثُ بالضّمّ وسُهيلٌ بالرّفع؛ أي موجود، فحذف الخبر.

وإذا اتّصلت بها «ما» الكافّة ضُمّنت معنى الشّرط، وجزمَتِ الفعلين؛ كقوله: [الخفيف]

٢١٨ ـ حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّـ ـهُ نَجَاحاً في غَابِرِ الأَزْمَانِ[2]

وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزّمان.

حرف الخاء المعجمة

(خلا): على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً جارّاً للمستثنى، ثُمّ قيل: موضعها نصبٌ عن تمام الكلام، وقيل: تتعلّقُ بما قبلها من فعل، أو شبهه، على قاعدة أحرف الجرّ؛ والصّواب عندي الأوّلُ؛ لأنّها لا تُعدّي الأفعالَ إلى الأسماء؛ أي: لا تُوصِّلُ معناها إليها، بل تزيل معناها عنها؛ فأشبهت في/عدم التّعدية الحروفَ [٤٠/ب] الزّائدة، ولأنّها بمنزلة « إلّا » وهي غير متعلّقة.

والثّاني: أن تكون فعلاً مُتعدّياً ناصباً له، وفاعلها على الحدّ المذكور في

---

(١) **صاحبه**: مجهول، وبعده:

[نَجْماً يضِيءُ كَالشِّهَابِ لامِعَا]

موطن الشّاهد: (حيثَ سُهيلٍ).

وجه الاستشهاد: مجيء «حيثُ» مضافة إلى سهيلٍ؛ وهو مُفرد؛ وفي هذه الحال؛ تكون معربة غير مبنيّة على رأي أبي الفتح، ابن جنّي؛ وعليه جاءت رواية فتح الثّاء، وخفض سهيل في الشّاهد.

ـ والأصح: حيثُ سهيلٌ برفع «حيثُ، وسهيلٌ» على اعتبار «سهيل»: مبتدأ؛ وخبره محذوف؛ والتّقدير: حيث سهيل موجود. وتكون «حيث»؟ أضيفت إلى الجملة الاسميّة؛ وهذا جائز، بلا خلاف.

(٢) **صاحبه**: مجهول.

موطن الشّاهد: (حيثما).

وجه الاستشهاد: مجيء «حيثما» اسم شرط جازماً لفعلين؛ الأوّل: تستقم، والثّاني: يُقدّر. ومعلوم أنّ «حيث» وُضع للدّلالة على المكان؛ ولمّا اتّصلت به «ما» الزّائدة؛ تضمّن معنى الشّرط، وجزم الفعلين.

فاعل حاشا، والجملة مستأنفة، أو حاليّة، على خلاف في ذلك، وتقول: «قامُوا خلا زيداً» وإن شئت خفضت، إلّا في نحو قول لبيد:

[الطَّويل]

٢١٩ ـ أَلا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلا اللَّهَ بَاطِلُ ....(١)

وذلك، لأنَّ «ما» في هذه مصدريَّة؛ فدخولُها يُعَيِّن الفعليّة، وموضع ما خلا نصب؛ فقال السِّيرافيّ: على الحال، كما يقع المصدر الصَّريحُ في نحو: «أرسَلها العِرَاكَ»، وقيل: على الظَّرف لِنِيابتها، وصِلتها عن الوقت؛ فمعنى «قامُوا ما خلا زيداً» على **الأوّل**: قاموا خالينَ عن زيد، وعلى **الثّاني**: قاموا وقت خلوِّهم عن زيد، وهذا الخلافُ المذكور في محلِّها خافضةً، وناصبة ثابتٌ في حاشا وعدا، وقال ابن خروف: على الاستثناء كانتصاب «غير» في «قامُوا غيرَ زيدٍ» وزعم الجَرْميّ، والرّبعيّ، والكسائيّ، والفارسيّ، وابن جنّي: أنه قد يجوز الجرّ على تقدير «ما» زائدة، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأنَّ «ما» لا تزاد قبل الجار[121]، بل بعده، نحو ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾(٢)، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾(٣) وإن قالوه بالسَّماع، فهو من الشُّذوذ بحيث لا يُقاس عليه.

حرف الرَّاء

(رُبَّ): حرفُ جرّ، خلافاً للكوفيِّين في دعوى اسميّته؛ وقولُهم: إنَّه أُخبر عنه في قوله:

[الكامل]

٢٢٠ ـ إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيكَ، ورُبَّ قَتْلٍ عَارُ(٤)

---

[121] في (خ): الجار والمجرور.

---

(١) **صاحبه**: لبيد بن ربيعة العامريّ؛ وقد مرّت ترجمته.
وتمام البيت:
أَلا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلا اللَّهَ بَاطِلُ [وَكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ]
موطن الشّاهد: (ما خلا الله).
وجه الاستشهاد: مجيء «لفظ الجلالة» منصوباً بعد «خلا» المسبوقة بما المصدريّة؛ ومتى اقترن الفعل بها؛ تعيّنت فعليّتها؛ لأنَّ «ما» المصدريّة، لا تدخل على الحروف.
(٢) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٤٠، مك). (٣) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٥٩، مد).
(٤) **صاحبه**: ثابت بن قطنة، وقد تقدّم برقم ٣٠، وعُلّق عليه.
موطن الشّاهد: (رُبَّ قتلٍ عار).
وجه الاستشهاد: ادّعى الكوفيّون أنَّ «رُبَّ» في البيت اسم في محلّ رفع مبتدأ خبره =

ممنوعٌ، بل «عارٌ» خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور، أو خبر للمجرور؛ إذ هو في موضع مبتدأ، كما سيأتي.

وليس معناها التَّقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التّكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل تَرِدُ للتّكثير كثيراً وللتَّقليل قليلاً.

فمن الأوّل: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾[1]، وفي الحديث: «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنيا عاريةٌ يومَ القِيامةِ»[2]. وسُمِع أعرابيٌّ يقول بعد انقضاء رمضان: «يا رُبَّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومهُ، ويا رُبَّ قَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ» وهو ممَّا تمسَّك به الكِسَائِيُّ على إعمال اسم الفاعل المجرَّد بمعنى الماضي، وقال الشَّاعر:

[الطَّويل]

٢٢١ ـ فَيَا رُبَّ يَومٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ　　بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ[3]

وقال آخر:

[المديد]

٢٢٢ ـ رُبَّمَا أوفَيتُ فِي عَلَمٍ　　تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاتُ[4]

= «عار»؛ وهذا ادّعاء باطل؛ لأنَّ «عار»: خبر لمبتدأ محذوف؛ والتّقدير: هو عار؛ والجملة في محلّ جر صفة للمجرور «قتل» على اللّفظ؛ أو في محل رفع خبر للمبتدأ المجرور لفظاً بـ «رُبّ» المرفوع محلاّ على الابتداء؛ وليس «رُبّ» اسماً كما توهّم الكوفيّون.

(١) س: ١٥ (الحِجْر: ٢، مك).

(٢) صحيح البخاري (باب تحريض النبي ـ ﷺ ـ على صلاة اللّيل والنّوافل): ١/ ٣٦٩.
وجه الاستشهاد: مجيء «رُبَّ» في الحديث الشّريف مفيدة معنى التّكثير؛ لأنّها في معرض التّخويف؛ وهو لا يتناسب مع التّقليل.

(٣) **صاحبه**: امرؤ القيس؛ وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (رُبَّ يوم).
وجه الاستشهاد: مجيء «رُبّ» حرف جرّ شبيه بالزّائد، مفيداً معنى التكثير؛ لأنَّ الشّاعر، يفاخر ـ هنا ـ بمغامراته الكثيرة مع العشيقات، ولا يتناسب ذلك مع معنى التّقليل.

(٤) **صاحبه**: جَذِيمةُ بن مالك الأبرش (ـ ٣٦٦ ق. هـ/ـ ٢٦٨ م)، تنوخيّ قضاعيّ، ثالث ملوك الدّولة التّنوخيّة في العراق، جاهليّ، عُمِّر طويلاً، وهو أوّل من غزا بالجيوش المنظّمة، كان يُقالُ له الأَبرش والوضّاح؛ لِبَرَصٍ فيه.
موطن الشّاهد: (رُبّما).
وجه الاستشهاد: مجيء «رُبّ» حرف جرّ مكفوفاً عن العمل بـ «ما» الكافّة؛ وهو مُفيدٌ للتّكثير؛ لأنَّ الشّاعر في معرض الافتخار بنفسه، ولا يتناسب ذلك مع التّقليل؛ لأنّ المراد: كثيراً ما أشرفت.

ووجه الدّليل أنَّ الآية، والحديثَ، والمثالَ، مَسُوقة للتَّخويف، والبيتين مسُوقان للافتخار، ولا يناسب واحداً منهما التّقليلُ.

ومنِ الثّاني قولُ أبي طالب في النّبي ﷺ: [الطَّويل]

٢٢٣ ـ وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ ... ثِمَالُ اليَتَامَى عِصْمَةٌ لِلأَرامِلِ(١)

وقول الآخر: [الطَّويل]

٢٢٤ ـ أَلا رُبَّ مَولُودٍ وَلَيسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ(٢)
وَذِي شَامَةٍ غَرَّاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ ... مُجَلَّلَةٌ لا تَنْقَضِي لِأَوَانِ
وَيَكْمُلُ في تِسْعٍ وخَمْسٍ شَبَابُهُ ... وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعاً وَثَمَانِ

أراد عيسى وآدم عليهما السلامُ والقمرَ.

ونظيرُ «رُبّ» في إفادة التَّكثير «كم» الخبريّة، وفي إفادته تارةً، وإفادة
التَّقليل أُخرى «قد»، على ما سيأتي/ إن شاء الله ـ تعالى ـ في حرف القاف، [٤١/أ]
وصيغُ التَّصغير؛ تقول حُجَير، ورُجَيل، فتكون للتَّقليل، وقال: [الطَّويل]

٢٢٥ ـ فُوَيقَ جُبَيلٍ شَامِخٍ لَنْ تَنَالَهُ ... بِقُنَّتِهِ حَتّى تَكِلَّ وَتَعْمَلا(٣)

---

(١) **صاحبه**: أبو طالب: (٨٥ ـ ٣ ق. هـ/ ٥٤٠ ـ ٦٢٠)، عبد مناف بن عبد المطّلب بن هاشم، من قريش، وهو والد علي كرّم الله وجهه ـ وعمّ النبيّ ـ ﷺ ـ كان مولده ووفاته في مكّة.
موطن الشّاهد: (وأبيض).
وجه الاستشهاد: مجيء «رُبّ» المقدّرة بعد الواو مفيدة معنى التّقليل؛ والأرجح أن تكون الواو عاطفةً على البيت السّابق، ولا دليل فيه؛ كما أسلفنا.

(٢) **صاحبه**: نُسِبَ هذا البيت إلى رجلٍ من أزد السّراة، ونُسب ـ أيضاً ـ إلى عمرو الجنبيّ.
موطن الشّاهد: (رُبَّ مولودٍ).
وجه الاستشهاد: مجيء «رُبَّ» مفيدةً معنى التّقليل؛ لأنَّ المراد في الموضع الأوّل: عيسى عليه السّلام، وفي الموضع الثّاني: آدم عليه السّلام، وفي الثّالث: القمر؛ وإفادة التّقليل ـ هنا ـ واضحة؛ لأنّ كلّ واحد من الثّلاثة لا ثاني له في الدُّنيا، فمن باب أولى أن لا يكون منه الكثير.

(٣) **صاحبه**: أوس بن حجر، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (جُبيل).
وجه الاستشهاد: مجيء «جُبيل» مُصغَّر «جبل» مفيداً للتَّقليل؛ وهذا من استطرادات=

وقال لبيد: [الطَّويل]

٢٢٦ ـ وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوفَ تَدْخُلُ بَينَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ[(١)]

إلّا أنَّ الغالب في «قد» والتَّصغير إفادتهما التَّقليل، و «رُبّ» بالعكس.

وتنفرد «رُبَّ» بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، ونَعْته إن كان ظاهراً، وإفراده، وتذكيره، وتمييزه، بما يُطابق المعنى، إن كان ضميراً، وغلبة حذف مُعدَّاها[(٢)] ومُضِيّه، وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، وبدونهنّ أقل؛ كقوله: [الطَّويل]

٢٢٧ ـ فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ....[(٣)]

وقوله: [الطَّويل]

٢٢٨ ـ وأَبيضَ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ ....[(٤)]

= ابن هشام؛ لأنّه مناسب للمقام؛ حيث يتحدّث عن «رُبّ» التي تفيد التّكثير والتّقليل، وإلّا فموطن هذا البحث في صيغ التّصغير.

(١) **صاحبه**: لبيد، وقد مرّ الشّاهد برقم ٦٦، وعُلّق عليه.
موطن الشّاهد: (دُوَيهيّة).
وجه الاستشهاد: مجيء «دُوَيهيّة» تصغيراً لـ «داهية». وقد أفادت التّقليل؛ كما في المثال السّابق.

(٢) جاء في حاشية الدّسوقي: أنّ المراد بـ «معدّاها» ما تعلّقت به «رُبّ» من فعل أو شبيهه، فإذا قيل لك: هل رأيت رجلاً عالماً؟ تقول: ربّ رجل عالم؛ أي: رُبّ رجل عالم رأيت، ولكنك، تحذف «رأيت» غالباً. حاشية الدّسوقي: ١/١٤٨، نقلاً عن مغني اللّبيب «دار الفكر»: ١٨١، حا: ٤.

(٣) **صاحبه**: امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته، وتمام البيت:
فَمِثْلِكِ حُبلى قَدْ طَرقْتُ وَمُرضِعٍ [فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ]
موطن الشّاهد: (فمثلك).
وجه الاستشهاد: إعمال «رُبّ» المحذوفة بعد الفاء؛ وحكم إعمالها ـ هنا ـ كثير شائع، ؛ خلافاً للأشمونيّ الذي يرى إعمالها منويّة بعد الفاء على قلّة.

(٤) **صاحبه**: أبو طالب، وقد تقدّم هذا البيت برقم ٢٢٣.
موطن الشّاهد: (وأبيضَ).
وجه الاستشهاد: إعمال «رُبّ» المقدّرة بعد «الواو» الجرّ في «أبيض»؛ وحكم إعمالها، وهي مضمرة بعد الواو كثير شائع؛ إلّا أنّ البيت لا يَصلح دليلاً على إضمار «رُبّ»؛ لأنّ الواو ربّما كانت عاطفة على ما في البيت السّابق؛ كما أشرنا من قبل.

وقوله: [الرجز]

٢٢٩ ـ بَـلَ بَـلَـدٍ ذِي صُـعُـدٍ وَآكَـامْ(١)

وقوله: [الخفيف]

٢٣٠ ـ رَسْـمِ دَارٍ وَقَـفْـتُ فِـي طَـلَـلِـهْ ....(٢)

وبأنَّها زائدة في الإعراب دون المعنى؛ فمحلُّ مجرورها في نحو: «رُبّ رجل صالح عندي» رفعٌ على الابتدائيّة، وفي نحو: «رُبَّ رجل صالح لقيتُ» نصب على المفعوليّة، وفي نحو: «رُبَّ رجُلٍ صالحٍ لقيته» رفع، أو نصب، كما في قولك. «هذا لقيتُه» ويجوز مراعاة محلّه كثيراً، وإن لم يجز نحو: «مررتُ بزيدٍ وعمراً» إلّا قليلاً؛ قال: [الطَّويل]

٢٣١ ـ وَسِـنٍّ كَـسُـنَّـيْـقٍ سَـنَـاءً وَسُـنَّـمَـا ذَعَرْتُ بِـمِدْلاحِ الـهَـجِـيرِ نَـهُـوضِ(٣)

فعطف «سُنّما» على محلّ سِنٍّ، والمعنى: ذَعرتُ بهذا الفرسِ ثوراً وبقرةً عظيمةً، وسُنّيق: اسم جبل بعينه، وسناء: ارتفاعاً.

وزعم الزَّجّاج وموافقوه: أنَّ مجرورها لا يكون إلّا في محلّ نصب؛ **والصَّوابُ**: ما قدّمناه.

وإذا زيدت «ما» بعدها فالغالبُ أن تكفَّها عن العمل، وأن تهيّئها للدُّخول

---

(١) **صاحبه**: لم يُنسب إلى شاعر مُعيّن، وهو وارد في ديوان رؤبة بن العجّاج.
موطن الشّاهد: (بل بلد).
وجه الاستشهاد: إعمال «رُبَّ» المقدّرة بعد «بل»؛ وإعمالها مضمرة بعد «بل» جائز بقِلّة.

(٢) **صاحبه**: جميل بثينة؛ وقد تقدّم البيت برقم ١٩٢.
موطن الشّاهد: (رسم).
وجه الاستشهاد: إعمال «رُبَّ» المقدّرة قبل «رسم» ومن غير أن تُسبق بالفاء، أو بالواو، أو ببل؛ وحكم إضمارها وإعمالها في هذه الحال نادر، ولا يُقاس عليه.

(٣) **صاحبه**: امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (سُنّما).
وجه الاستشهاد: عطف «سُنّما» على محلّ «سِنّ»؛ حيث إنَّ «سِنّ» مجرور لفظاً بـ «رُبَّ» المضمرة، منصوب محلاً على أنّه مفعول به مقدَّم للفعل «ذعرتُ»؛ لأنَّ التّقدير: ذعرت بهذا الفرس النّهوض ثوراً وبقرة.

على الجمل الفعليّة، وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنًى؛ كقوله: [المديد]

٢٣٢ ـ رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاتُ(١)

ومن إعمالها قوله: [الخفيف]

٢٣٣ ـ رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءِ(٢)

ومن دخولها على «الاسميّة» قولُ أبي دُؤاد: [الخفيف]

٢٣٤ ـ رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ / وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ/ [122](٣)

وقيل: لا تدخل المكفوفة على الاسميّة أصلاً، وإنَّ «ما» في البيت نكرةٌ موصوفة، والجامل: خبر لـ «هو» محذوفاً، والجملة: صفة لـ «ما».

ومن دخولها على الفعل المستقبل؛ قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾(٤) وقيل: هو مؤوّل بالماضي، على حدّ قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي

---

[122] سقط الشطر الثاني من (خ).

---

(١) **صاحبه**: جذيمة الأبرش، وقد تقدّم البيت برقم ٢٢٢.
موطن الشّاهد: (ربّما أوفيتُ).
وجه الاستشهاد: اتّصلت «ما» الزّائد بـ «رُبّ» فكفّتها عن العمل في الأسماء، وهيّأتها للدّخول على فعل «أوفيت»؛ وهو ماضٍ لفظاً، ومعنًى؛ وحكم كَفِّها عن العمل في هذه الحال أرجح من إعمالها.

(٢) **صاحبه**: عديّ بن الرّعلاء الغسّانيّ (. . ./ . . .) شاعر جاهليّ، اشتهر بنسبه إلى أمّه، وضاع اسم أبيه، وهو صاحب القصيدة المشهورة التي منها: [الخفيف]
[لَيسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ]
موطن الشّاهد: (رُبّما ضربة).
وجه الاستشهاد: إعمال «ربَّ» على الرّغم من اتّصالها بـ «ما» الزّائدة، وجرّها لـ «ضربة» لفظاً؛ وحكم إعمالها مع اتّصالها بـ «ما» الزّائدة قليل.

(٣) **صاحبه**: أبو دُؤاد الإياديّ (. . ./ . . .)، جارية بن الحجّاج، شاعر جاهليّ معروف، كان من وُصّاف الخيل المجيدين؛ له ديوان شعر مطبوع.
موطن الشّاهد: (رُبّما الجامل فيهم).
وجه الاستشهاد: دخول «رُبّ» المكفوفة بـ «ما» على الجملة الاسميّة؛ وحكم دخولها على الجمل الاسميّة الجواز مع النُّدرة.

(٤) س: ١٥ (الحِجْر: ٢، مك).

ٱلصُّورِ﴾[1] وفيه تكلُّف؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عُبِّر به عن ماضٍ متجوّز به عن المستقبل، والدَّليلُ على صحّة استقبال ما بعدها قوله: [الوافر]

٢٣٥ ـ فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتَى سَيَبْكِي ... عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ البَنَانِ[2]

وقوله: [مجزوء الكامل]

٢٣٦ ـ يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَدَاً ... يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَهْ[3]

وفي «رُبَّ» سِتَّ عَشْرَةَ لغةً: ضَمُّ الرّاء، وفتحها؛ وكلاهما مع التَّشديد والتّخفيف؛ والأوجه الأربعة مع تاء التّأنيث ساكنةً، أو محرّكة ومع التّجرّد منها؛ فهذه اثنتا عشرة؛ والضّمّ والفتح مع إسكان الباء، وضمّ/ الحرفين مع التَّشديد، ومع التَّخفيف. [٤١/ب]

حرف السِّين المهملة

السّين المفردة: حرف يختصُّ بالمضارع، ويُخلّصه للاستقبال، وينزلُ منه منزلةَ الجزء؛ ولهذا، لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعاً من «سوفَ» خلافاً للكوفيِّين، ولا مُدَّةُ الاستقبالِ معه أضيقُ منها مع «سوف» خلافاً للبصريِّين، ومعنى قول المُعْرِبين فيها: «حرف تنفيس» حرفُ توسيع، وذلك أنّها تقلب[4] المضارع من الزَّمن الضَّيِّق ـ وهو الحال ـ إلى الزَّمن الواسِع وهو الاستقبال، وأوضح من عبارتهم قول الزَّمخشريّ وغيره: «حرف استقبال»

---

(١) س: ١٨ (الكهف، ن: ٩٩، مك).

(٢) **صاحبه**: جحدر بن مالك الحنفيّ، شاعر فاتك من بني حنيفة كان على صلة بالحجّاج.
موطن الشّاهد: (رُبَّ).
وجه الاستشهاد: دخول«رُبّ» على ما يفيد الاستقبال «سيبكي»؛ وحكم دخولها على الفعل المستقبل جائز بقلّة.

(٣) **صاحبه**: هند بنت عتبة (ـ ١٤ هـ/ ـ ٦٣٥ م)، صحابيّة قرشيّة عالية الشُّهرة، وهي أمّ الخليفة الأمويّ معاوية بن أبي سفيان، كانت فصيحة جريئة، صاحبة رأي وحزم ونفس وأنفة، تقول الشّعر الجيّد، أسلمت بعد فتح مكّة.
موطن الشّاهد: (رُبَّ).
وجه الاستشهاد: دخول «رُبّ» على ما يفيد الاستقبال «قائلة غداً» كما في المثال السّابق.

(٤) في حاشية الدّسوقي «نقلت».

وزعم بعضهم: أنَّها قد تأتي للاستمرار، لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾(١) الآية، واستدلَّ عليه بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾(٢) مُدَّعياً أنَّ لك إنَّما نزل بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ قال: فجاءت السِّين إعلاماً بالاستمرار، لا بالاستقبال، انتهى. وهذا الذي قاله، لا يعرفه النَّحويُّون، وما استند إليه، من أنَّها نزلت بعد قولهم / ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾/ [123] غيرُ موافق عليه؛ قال الزَّمخشريّ: فإن قلت: أيُّ فائدة في الإخبار، بقولهم: قبل وقوعه؟ قلت: فائدته: أنَّ المفاجأة للمكروه أشدُّ، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع، انتهى. ثُمَّ لو سلم فالاستمرار إنَّما استُفيد من المضارع، كما تقول: «فلانٌ يقري الضَّيفَ ويصنعُ الجميلَ» تريد أنَّ ذلك دأبه، والسّين مفيدة للاستقبال؛ إذ الاستمرار إنَّما يكون في المستقبل، وزعم الزَّمخشريُّ: أنَّها إذا دخلت على فعل محبوب، أو مكروه، أفادت أنَّه واقعٌ لا محالة، ولم أرَ من فهم وجهَ ذلك، ووجهه: أنَّها تفيد الوعدَ بحصول الفعل؛ فدخولُها على ما يفيد الوعدَ أو الوعِيدَ مقتضٍ لتوكيده، وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة فقال في: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾(٣): ومعنى السّين: أنَّ ذلك كائنٌ لا محالةَ، وإن تأخَّر إلى حينٍ، وصرَّح به في سورة براءة، فقال في ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾(٤): السِّين مُفيدةٌ وجودَ الرَّحمة، لا محالة؛ فهي تؤكّد الوعد، كما تؤكّد الوعيد، إذا قلت: «سأنتقم منك».

(سوف)

مُرادفة للسّين، أو أوسعُ منها، على الخلاف(٥)، وكأنَّ القائل بذلك نظر إلى أنَّ كثرة الحروف، تدلُّ على كثرة المعنى، وليس بمُطَّردٍ، ويقال فيها: «سَفَ» بحذف الوسط، و «سَوْ» بحذف الأخير، و «سَيْ» بحذفه وقلب الوسط ياءً مبالغة في التَّخفيف، حكاها صاحبُ المحكم.

---

[123] سقطت من (خ).

---

(١) س: ٤ (النِّساء، ن: ٩١، مد).
(٢) س: ٢ (البَقَرة، ن: ١٤٢، مد).
(٣) س: ٢ (البَقَرة، ن: ١٣٧، مد).
(٤) س: ٩ (التوبَة، ن: ٧١، مد).
(٥) يعني خلافهم في مدّة الاستقبال في السّين وسوف، وقد أشار إليه المصنّف في أوّل حديثه عن السّين.

وتنفرد عن السِّين بدخول اللّام عليها؛ نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[1]، وبأنَّها قد تُفصَلُ بالفعل المُلغَى؛ كقوله:

[الوافر]

٢٣٧ ـ وَمَــا أَدْرِي وَسَــوفَ إِخَــالُ أَدْرِي   أَقَــوْمٌ آلُ حِــصْــنٍ أَمْ نِــسَــاءُ؟[2]

[سِيَّ وأحوال مجيئها]

(سِيَّ) من «لا سيَّما» ـ اسمٌ بمنزلة «مِثْلٍ» وزناً، ومعنًى؛ وعينه في الأصل واوٌ، وتثنيته سِيَّانِ، وتستغني/ـ حينئذٍ ـ عن الإضافة، كما استغنت عنها «مِثْل» في قوله: [٤٢/أ]

[البسيط]

٢٣٨ ـ ....   وَالـشَّـرُّ بـالـشَّـرِّ عِـنْـدَ الـلَّـهِ مِـثْـلانِ[3]

واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء، فلم يقولوا «سَواءان» إلَّا شاذاً؛ كقوله:

[الطَّويل]

٢٣٩ ـ فَيَا رَبِّ إنْ لَمْ تَقْسِمِ الحُبَّ بَيْنَنَا   سَوَاءَينِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّها جَلْدَا[4]

وتشديدُ يائه، ودخولُ «لا» عليه ودخول الواو على «لا» واجبٌ؛ قال ثعلب: مَن استعمله على خلافِ ما جاء في قوله:

---

(١) س: ٩٣ (الضّحى: ٥، مك).

(٢) صاحبه: زهير، وقد تقدّم البيت برقم «٥٤».
موطن الشَّاهد: (سوف ـ إخال ـ أدري).
وجه الاستشهاد: مجيء «سوف» حرف استقبال مفصولاً عن فعله «أدري» بالفعل الملغى «إخال»؛ ومجيئه مفصولاً عن الفعل نادر.

(٣) صاحبه: عبد الرّحمن بن حسان، وقد تقدَّم البيت برقم ٨٥.
موطن الشَّاهد: (مثلان).
وجه الاستشهاد: مجيء «مثلان» مثنىً؛ ولذا استغنت عن الإضافة؛ وذكر البيت ـ هنا ـ للقياس عليه في «سِيّان»؛ فهي مستغنية عن الإضافة؛ لكونها مثنىً قياساً على «مثلان».

(٤) صاحبه: مجنون ليلى، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشَّاهد: (سواءين).
وجه الاستشهاد: مجيء «سواءين» مثنّى «سواء»؛ وتثنية سواء شاذّة، أو ضرورة؛ لأنّهم استغنوا بتثنية «سِيّ» عن تثنيتها.

[الطَّويل]

٢٤٠ - .... وَلا سِيَّمَا يَومٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ(١)

فهو مخطىء، اهـ.

وذكر غيره: أنَّه قد يُخفَّف، وقد تُحذف الواو؛ كقوله: [البسيط]

٢٤١ - فِهْ بِالعُقُودِ وبِالأَيْمَانِ، لا سِيَمَا عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ القُرَبِ(٢)

وهي عند الفارسيّ نصبٌ على الحال، فإذا قيل: «قامُوا لا سيما زيد» فالنَّاصبُ قام، ولو كان كما ذكر؛ لامتنع دخول الواو، ولوجب تكرار «لا» كما تقول: «رأيت زيداً، لا مثلَ عمرو، ولا مثلَ خالدٍ» وعند غيره؛ هو اسمٌ للا التّبرئة، ويجوز في الاسم الذي بعدها: الجرُّ والرَّفعُ مطلقاً، والنَّصب أيضاً، إذا كان نكرة، وقد رُوي بهنّ: [الطَّويل]

٢٤٢ - .... وَلاَ سِيَمَا يَوْمٌ ....(٣)

والجرّ أَرَجَحُهَا، وهو على الإضافة، وما زائدة بينهما؛ مثلها في: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾(٤)، والرّفعُ على أنَّه خبر لمضمرٍ محذوف، و «ما» موصولة،

---

(١) **صاحبه**: امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته.
وتمام البيت:
[أَلا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلاَ سِيَّمَا يَومٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ]
موطن الشّاهد: (ولا سيّما).
وجه الاستشهاد: مجيء «ولا سِيّما» على أصلها مشدّدة الياء، مسبوقة بـ «لا» المقترنة بالواو؛ ومن استعملها خلاف ذلك؛ فهو مخطىء في نظر ثعلب.

(٢) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (لا سيّما).
وجه الاستشهاد: مجيء «لاسِيَّما» مجرّدة من الواو الدّاخلة على «لا»؛ واستعمال «لا سيما» على هذه الحال جائز شائع؛ خلافاً لثعلب، ولمن أوجبه.

(٣) **صاحبه**: امرؤ القيس، وقد تقدّم البيت سابقاً.
موطن الشّاهد: (يومٌ).
وجه الاستشهاد: مجيء «يوم» في الشّاهد السّابق مرفوعاً، ومجروراً، ومنصوباً؛ وقد فصّل المؤلّف في المتن هذه الوجوه، ولا داعي لإعادتها.
ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ الاسم الذي بعد «ولا سِيَّمَا» إذا كان معرفةً؛ فلا يجوز فيه إلّا الرّفعُ أو الجرّ، ولا يجوز النّصب فيه؛ لأنّ التّمييز لا يأتي معرفة.

(٤) س: ٢٨ (القَصَص، ن: ٢٨، مك).

أو نكرة موصوفة بالجملة؛ والتَّقدير: ولا مثل الذي هو يوم، أو لا مثل شيء هو يوم، ويضعفه في نحو: «ولا سيَّما زيدٌ» حذف العائد المرفوع مع عدم الطُّول، وإطلاق «ما» على من يعقل، وعلى الوجهين ففتحة سيَّ إعراب؛ لأنَّه مضاف، والنَّصب على التَّمييز كما يقع التّمييز بعد «مثل» في نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾(١)، و «ما» كافَّة عن الإضافة، والفتحة بناء مثلها في: «لا رجُلَ» وأمَّا انتصاب المعرفة؛ نحو: «ولا سيما زيداً»، فمنعه الجمهور، وقال ابن الدَّهَّان:(٢) لا أَعْرِفُ له وجهاً، ووجَّه بعضُهم بأنَّ «ما» كافَّة، وأنَّ «لا سيّما» نزلت منزلة إلَّا في الاستثناء، ورُدَّ بأنَّ المستثنى مُخْرَجٌ، وما بعدها داخل من باب أولى، وأُجيب بأنَّه مخرج مما أفهمه الكلام السَّابق من مُساواته لما قبلها، وعلى هذا، فيكون استثناءً منقطعاً.

(سواء)

تكون بمعنى مُسْتَوٍ، ويوصف بها المكان بمعنى أنَّه نصفٌ بين مكانين، والأفصحُ فيه ـ حينئذٍ ـ أَن يُقْصَرَ مع الكسر؛ نحو: ﴿سِوًى﴾(٣) وهو أحد الصِّفات التي جاءت على فِعَلٍ؛ كقولهم: «ماءٌ رِوًى»، و «قوم عدًى» وقد يُمَدُّ [أو يُكسر أو يُضَمُّ؛ وكلاهما مع القصر، وقُرِىء بهما، ويُوصف به غيرُ المكان، فيجب أن يُمَدَّ][124] مع الفتح؛ نحو: «مررتُ برجُلٍ سواءٍ والعَدَمُ».

وبمعنى الوسط، وبمعنى التَّام؛ فتُمدُّ فيهما مع الفتح؛ نحو قوله تعالى: ﴿فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾(٤)؛ وقولك: «هذا درهمٌ سواءٌ».

/ وبمعنى القصدِ؛ فتقصر مع الكسر، وهو أغرب معانيها؛ كقوله: [٤٢/ب]

---

[124] زيادة في (خ).

---

(١) س: ١٨ (الكهف، ن: ١٠٩، مك).

(٢) ابن الدَّهَّان: (٤٩٤ ـ ٥٦٩ هـ/ ١١٠٠ ـ ١١٧٤ م) سعيد بن المبارك الأنصاريّ أبو محمَّد، عالم باللُّغة والأدب، مات في الموصل؛ له «تفسير القرآن» و «شرح الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ».

(٣) س: ٢٠ (طه، ن: ٥٨، مك).

(٤) س: ٣٧ (الصَّافات، ن: ٥٥، مك).

[الكامل]

٢٤٣ ـ فَلأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ مِدْحَتِي ـ لِفَتَى العَشِيِّ وَفَارِسِ الأَحْزَابِ[١]

ذكره ابن الشَّجريّ.

وبمعنى مكانٍ، أو غير، على خلاف في ذلك؛ فتمدّ مع الفتح، وتُقْصَرُ مع الضّمّ ويجوز الوجهان مع الكسر، وتقع هذه صفةً، واستثناءً، كما تقع غير، وهو عند الزَّجّاجيّ[٢] وابن مالك، كغير في المعنى والتَّصرُّف؛ فتقول «جاءني سِواك» بالرَّفع على الفاعليّة، و «رأيتُ سِوَاك» بالنَّصب على المفعوليّة، و «ما جاءني أحد سِواك» بالنَّصب، والرَّفع؛ وهو الأرجح. وعند سيبويه والجمهور: أنَّها ظرف مكان ملازم للنَّصب، لا يخرج عن ذلك إلّا في الضّرورة، وعند الكوفيِّين، وجماعة: أنَّها تَرِد بالوجهين، ورُدَّ على مَنْ نفى ظرفيّتها بوقوعها صلة، قالوا: «جاء الذي سِوَاك» وأُجيبَ بأنَّه على تقدير: سوى خبراً لـ «هو» محذوفاً، أو حالاً لـ «ثبت» مُضمراً؛ كما قالوا: «لا أفعله ما أنَّ حِرَاء مكانه»[٣] ولا يمنع الخبريّة قَولهم: «سَوَاءك» بالمدّ والفتح؛ لجواز أن يُقال: إنّها بُنيت؛ لإضافتِها إلى المبنيّ، كما في غير.

تنبيه

يُخبر بَسوَاء التي بمعنى مُسْتَوٍ عن الواحد، فما فوقه؛ نحو: ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً﴾[٤]؛ لأنَّها في الأصل مصدر، بمعنى الاستواء، وقد أُجيز في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٥] كونها خبراً عمَّا قبلها، أو عمَّا

---

(١) **صاحبه**: قيس بن الخطيم (ـ ٢ ق. هـ/ـ ٦٢٠ م)، وهو قيس بن الخطيم بن عديّ الأوسيّ، أبو يزيد، شاعر الأوس، وأحد صناديدها في الجاهليّة، أدرك الإسلام، وقتل قبل أن يدخل فيه.
موطن الشّاهد: (سِوَىٰ).
وجه الاستشهاد: مجيء «سوى» ظرفيّة مكانيَّة على رأي سيبويه والجمهور، وهو أوضح من معنى القصد الذي أشار إليه المؤلّف في المتن.

(٢) الزّجّاجيّ: (. . . ـ ٣٣٧ هـ/ . . . ـ ٩٤٩ م) عبد الرّحمن بن إسحاق الزَّجاجيّ أبو القاسم، شيخ العربيّة في عصره؛ له: «الجمل الكُبرى» و «الإيضاح في علل النّحو» و «الزّاهر»، وغيرها.

(٣) ليس هذا اللّفظ في مجمع الأمثال، وإنّما: .
«لا أفعله ما أنَّ في السّماء نَجْماً» ويُروى ما عنَّ. مجمع الأمثال: ٢/ ٢٢٨.

(٤) س: ٣ (آل عمران، ن: ١١٣، مد).

(٥) س: ٢ (البَقَرة، ن: ٦، مد).

بعدها، أو مبتدأ، وما بعدها فاعل على الأوّل، ومبتدأ على الثَّاني، وخبر على الثَّالث، وأبطل ابن عمرون[1] الأوّلَ بأنَّ الاستفهام، لا يعمل فيه ما قبله، والثَّانيَ بأنَّ المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجبُ التَّقديم؛ فيقال له: وكذا الخبر، فإن أجاب بأنَّه مثل: «زيدٌ أينَ هُوَ» منعناه، وقلنا له: بل مثل «كيفَ زيد؟»؛ لأنَّ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ إذا لم يُقدَّر بالمفرد، لم يكن خبراً؛ لعدم تحمّله ضميرَ سواء، وأمَّا شُبهته؛ فجوابُها أنَّ الاستفهام ـ هنا ـ ليس على حقيقته، فإن أجاب بأنَّه كذلك في نحو: «علمت أزيد قائم»، وقد أبقى عليه استحقاق الصَّدريّة بدليل التَّعليق؛ قلنا: بل الاستفهام مُراد هنا؛ إذ المعنى علمت ما يُجاب به قولُ المستفهم: أَزيد قائم، وأمَّا في الآية ونحوها، فلا استفهام البتَّة؛ لا من قبل المتكلّم، ولا غيره.

/ حرف العين المهملة [٤٣/أ]

(عَدَا): مثل خَلا، فيما ذكرناه من القسمين[2]، وفي حكمها مع «ما» والخلافِ في ذلك، ولم يحفظ فيها سيبويه إلَّا الفعليّة.

[على]

(على) على وجهين:

١ ـ **أحدهما**: أن تكون حرفاً، وخالف في ذلك جماعة؛ فزعموا أنَّها لا تكون إلَّا اسماً، ونسبوه لسيبويه، ولنا أمران؛ **أحدهما قوله**:

[الطَّويل]

٢٤٤ ـ تَحِنُّ فَتُبدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الّذِي لَوْلا الأُسَى لَقَضَانِي[3]

---

(١) ابن عمرون: (٥٩٦ ـ ٦٤٩ هـ) محمَّد بن محمَّد جمال الدِّين أبو عبد الله الحلبيّ، نحويّ، أخذ النَّحو عن ابن يعيش، وغيره، وبرع فيه، وجالس ابن مالك، وقد شرحَ المفصَّل.

(٢) أي كونها حرفاً جارّاً للمستثنى، وكونها فعلاً؛ كما سبق في بحث «خلا».

(٣) **صاحبه**: عروة بن حِزَام (ـ ٣٠ هـ/ـ ٦٥٠ م)، وهو عروة بن حزام بن مهاجر الضَّنِّي من بني عذرة، شاعر من متيّمِيْ العرب، عُرف بحبّه لابنة عمّه عفراء؛ واقترن اسمه باسمها؛ له ديوان شعر مطبوع.
موطن الشَّاهد: (لقضاني).
وجه الاستشهاد: حَذْفُ «على» وإتيان مجرورها مفعولاً؛ والتَّقدير: لقضى عليّ؛ وفي هذا دلالة على حرفيّتها.

أي لقضي عليَّ، فحُذِفت «على» وجعل مجرورها مفعولاً، وقد حمل الأخفش على ذلك ﴿وَلَكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[1]؛ أي: على سرّ، أي: نكاح، وكذلك ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[2]؛ أي: على صراطكَ. **والثَّاني: أنَّهم يقولون «نزلتُ على الذي نزلتَ»؛ أي: عليه، كما جاء** ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[3]؛ أي: منه.

[معاني علىٰ]

ولها تسعة معان:

أحدها: الاستعلاء؛ إمَّا على المجرور، وهو الغالب؛ نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[4]، أو على ما يقرب منه؛ نحو: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾[5]، وقوله: [الطَّويل]

٢٤٥ ـ .... وباتَ عَلَىٰ النَّارِ النَّدَى والمُحَلّقُ[6]

وقد يكون الاستعلاء معنوياً؛ نحو: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنۢبٌ﴾[7]، ونحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[8].

الثَّاني: المصاحبة كمعَ؛ نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[9]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾[10].

الثَّالث: المجاوزة كعنْ؛ كقوله: [الوافر]

٢٤٦ ـ إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ   لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[11]

---

(١) س: ٢ (البَقَرة، ن: ٢٣٥، مد).   (٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٦، مك).
(٣) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٣٣، مك).   (٤) س: ٢٣ (المؤمنون: ٢٢، مك).
(٥) س: ٢٠ (طه، ن: ١٠، مك).
(٦) **صاحبه**: الأعشى، وقد تقدَّم البيت برقم ١٥٠.
موطن الشَّاهد: (على النّار).
وجه الاستشهاد: مجيء «على» حرف جرّ، مفيداً الاستعلاء الحسيّ على ما يقرب من المجرور؛ لأنّ المعنى: وباتَ على القرب من النّار النّدى والمُحلّق.
(٧) س: ٢٦ (الشُّعراء، ن: ١٤، مك).   (٨) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٣، مد).
(٩) س: ٢ (البقرة، ن: ١٧٧، مد).   (١٠) س: ١٣ (الرَّعد، ن: ٦، مد).
(١١) **صاحبه**: القحيف العقيليّ: (ـ ١٣٠ هـ/ـ ٧٤٧ م) قحيف بن ضمير، أحد بني قشير بن مالك من عقيل بن كعب من ربيعة، شاعر مقلّ من الشّعراء الإسلاميّين، كان يشبّب بـ «خرقاء» التي شبّب بها ذو الرّمّة؛ له ديوانه شعر صغير.
=

أي عَنِّي، ويحتمل أنَّ «رضيَ» ضُمِّنَ معنى عطفَ، وقال الكِسَائِيّ: حُمِلَ على نقيضه، وهو سخط، وقال:

[المنسرح]

٢٤٧ - فِي لَيْلَةٍ لا نَرَى بِهَا أَحَدَاً يَحْكِي عَلَيْنَا إلاَّ كَوَاكِبُهَا[١]

أي عَنَّا، وقد يُقال ضُمِّن يحكي معنى ينِمُّ.

الرَّابع: التَّعليل كاللاَّم؛ نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾[٢]؛ أي: لهدايته إيَّاكم، وقوله:

[الطَّويل]

٢٤٨ - عَلامَ تَقُولُ الرُّمحَ يُثقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الخَيلُ كَرَّتِ[٣]

الخامس: الظَّرفيّة كـ «في»؛ نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾[٤]، ونحو: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[٥]؛ أي: في زمن ملكه،

= **موطن الشَّاهد:** (رضيت عليّ).

وجه الاستشهاد: مجيء «على» حرف جرّ، مفيدة معنى المجاوزة؛ لأنَّها بمعنى «عن»؛ لأنّ فعل رضي يتعدّى بـ «عن» لا بـ «على»؛ قال تعالى: **﴿رضي الله عنهم ورضوا عنه ذلك لمن خشي ربّه﴾**.

(١) **صاحبه:** عديّ بن زيد (ـ ٣٥ ق. هـ/ـ ٥٩٠ م)، وهو ابن حمّاد العبّاديّ التّميميّ، شاعر من دُهاة الجاهليّين، يحسن العربيّة، والفارسيّة.

موطن الشَّاهد: (يحكي علينا).

وجه الاستشهاد: مجيء «على» حرف جرٍّ، مفيداً معنى المجاوزة؛ لأنَّ التّقدير: يحكي عنّا.

تنبيه: قال المبرّد: لو أبدل الشَّاعر (كواكب) من «أحداً» كان أجود؛ لأنّ (أحداً) منفيّ في اللَّفظ والمعنى، والذي في الفعل بعده منفيٌّ في المعنى فقط. المقتضب: ٤/ ٤٠٣.

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ١٨٥، مد).

(٣) **صاحبه:** عمرو بن مَعْدِيكَرِب (ـ ٢١ هـ/ ٦٤٢ م)، فارس اليمن، وفد إلى المدينة سنة ٩ للهجرة، ولمّا تُوفّي الرّسول ـ ﷺ ـ ارتدّ، ثُمَّ عاد، شهد اليرموك، والقادسيّة، قيل قُتِل عطشاً يوم القادسيّة.

موطن الشَّاهد: (عَلامَ).

وجه الاستشهاد: مجيء «على» حرف جرٍّ مفيداً معنى التَّعليل؛ لأنَّ التّقدير: لِمَ تظنّ الرّمح يُثقِل عاتقي؟.

(٤) س: ٢٨ (القصص، ن: ١٥، مك).

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠٢، مد).

ويُحتمل أنَّ ﴿تَتْلُواْ﴾ مضمَّنٌ معنى تتقوّل؛ فيكون بمنزلة: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾[1].

السَّادس: موافقة من؛ نحو: ﴿إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[2].

السَّابع: موافقة الباء؛ نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾[3] وقد قرأ أُبيّ[4] بالباء، وقالوا: اركب على اسم الله.

الثَّامن: أن تكون زائدة للتَّعويض، أو غيره:

فالأوّل كقوله:

[الرَّجز]

٢٤٩ ـ إنَّ الكَريمَ وأَبيكَ يَعْتَمِلْ ... إنْ لَمْ يَجِدْ يَوماً عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ[5]

أي: من يتّكِل عليه، فحذف «عليه» وزاد «على» قبلَ الموصولِ تعويضاً له، قاله ابن جِنِّيّ، وقيل: المراد إن لم يجد يوماً شيئاً، ثمّ ابتدأ مستفهماً، فقال: على من يتّكل؟ وكذا قيل في قوله:

[البسيط]

٢٥٠ ـ ولا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ ... إلاَّ أَخُو ثِقَةٍ، فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ[6]

---

(١) س: ٦٩ (الحاقَّة: ٤٤، مك). (٢) س: ٨٣ (المطفّفين، ن: ٢، مك).

(٣) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٠٥، مك).

(٤) أُبيُّ بن كعب: (... ـ ٢١ هـ/... ـ ٦٤٢ م) أُبَيُّ بن كعب من بني النَّجار، من الخزرج، أبو المنذر، صحابيّ أنصاريّ، كان قبل إسلامه حبراً من أحبار اليهود، وبعد إسلامه، صار من كتّاب الوحي، اشترك في جمع القرآن، وهو من رُواة الحديث.

(٥) **صاحبه:** مجهول.
موطن الشَّاهد: (على من).
وجه الاستشهاد: مجيء «على» حرفَ جرٍّ زائداً؛ مفيداً للتَّعويض؛ أي للتَّعويض على الجارّ والمجرور المحذوفين؛ لأنَّ فعل «يجد» يتعدّى بنفسه؛ والتّقدير: إن لم يجد يوماً مَنْ يتّكِل عليه؛ وهذا خلافٌ لرأي سيبويه الذي يرى أنَّ «على» لا تقع زائدة في الكلام.

(٦) **صاحبه:** سالم بن وابصة (ـ ١٢٥ هـ/ـ ٧٤٣ م)، ابن معبد الأسديّ، من أهل الحديث، دمشقيّ سكن الكوفة، وولي أمرة الرّقَّة، ومات في آخر خلافة هشام بن عبد الملك.
موطن الشَّاهد: (انظر بمن تثق).
وجه الاستشهاد: مجيء «الباء» حرف جرٍّ زائداً ـ على رأي ابن جنّي ـ معوّضاً به عن الجارّ والمجرور المحذوفين بعد «تثق»؛ فالتّقدير: فانظر من تثق به. وأمّا على الوجه الثّاني: =

إنَّ الأصل: فانظر لنفسك، ثُمّ استأنف الاستفهام، وابن جِنّي يقول في ذلك أيضاً: إنَّ الأصل فانظر من تثِقُ به، فحذف الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضاً، وقيل: بل تَمَّ الكلام عند قوله فانظر، ثم ابتدأ مُستفهماً، فقال: بمن تثق؟

والثَّاني قول حُمَيدِ بن ثور: [الطَّويل]

[٤٣/ب] ٢٥١ ـ / أَبَى اللَّهُ إلَّا أنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ   عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ العِضَاهِ تَرُوقُ(١)

قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأنَّ «راقهُ الشَّيء» بمعنى: أَعجبه، ولا معنى له هنا، وإنَّما المراد: تعلُو وترتفع.

التَّاسع: أنْ تكون للاستدراك والإضراب؛ كقولك: فُلان لا يدخلُ الجنَّة؛ لسوء صنيعه، على أنَّه لا ييأس من رحمة الله تعالى؛ وقوله: [الطَّويل]

٢٥٢ ـ فَوَاللَّهِ لا أَنْسَى قَتِيلاً رُزِئْتُهُ   بِجَانِبِ قَوْسَى مَا بَقِيتُ عَلَى الأَرْضِ(٢)

عَلَى أنَّها تَعْفُو الكُلُومُ، وإنَّمَا   نُوَكَّلُ بالأَدْنَى، وإنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

= فلا شاهد فيه؛ لأنَّه استأنف كلاماً جديداً مستفهماً بعد «انظر»: بمن تثق؟ والأوّل أوضح، وأسهل.

(١) **صاحبه**: حُمَيد بن ثور: (ـ نحو ٣٠ هـ/ـ نحو ٦٥٠ م)، وهو حميد بن ثور بن حزن الهلاليّ العامريّ، أبو المثنّى، شاعر مخضرم، عاش زَمناً في الجاهليّة، وأسلم، ووفد على النّبيّ ﷺ مات في خلافة عثمان.
موطن الشّاهد: (على كلّ).
وجه الاستشهاد: مجيء «على» حرف جرّ زائداً؛ لأنَّ فعل راق يتعدّى بنفسه؛ والزّيادة ـ هنا ـ من غير تعويض؛ كما يُلاحظ. والصَّواب: أنَّ «تروق» تضمّن معنى «تعلو وترتفع» لمناسبة السِّياق، وسيبويه يرى أنَّه ضُمّن معنى «تشرق»؛ وعليه فلا زيادة في هذا الشَّاهد لـ «على» ولا حجّة لمن قال بزيادتها هنا؛ وسبق أن سيبويه أنكر زيادة «على» مطلقاً.

(٢) **صاحبه**: خُويلد بن مُرَّة (ـ نحو ١٥ هـ/ـ نحو ٦٣٦ م)، أبو خرّاش الهُذليّ من بني هُذيل، فارس مشهور، أدرك الجاهليّة والإسلام، كان يسبق الخيل، أسلم وهو شيخ كبير، عاش إلى زمن عمر بن الخطاب، نهشته أفعى فقتلته.
موطن الشّاهد: (على).
وجه الاستشهاد: مجيء «على» حرف جرٍّ ومفيداً معنى الاستدراك بمعنى «لكن»؛ لأنَّ المراد: لكنّها تعفو الكلوم وإنّما . . .

أي: على أنَّ العادة نسيان المصائب البعيدة العهد؛ وقوله:

[الطَّويل]

٣٥٣ ـ بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا   عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيرٌ من البُعْدِ[١]

ثمّ قال:

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيسَ بِنَافِعٍ   إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيسَ بِذِي وُدِّ

أُبطل بعلى الأولى عمومَ قوله «لم يُشْفَ ما بنا» فقال: بلى، إنَّ فيه شفاء ما، ثُمَّ أبطلَ بالثَّانية قوله: «على أنَّ قرب الدَّار خير من البعد».

وتعلُّقُ على هذه بما قبلها عند من قال به كتعلُّق حاشا بما قبلها عند من قال به؛ لأنَّها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: والتَّحقيقُ على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب، قال: ودلَّ على ذلك، أنَّ الجملة الأولى وقعت على غير التَّحقيق، ثُمَّ جِيء بما هو التَّحقيقُ فيها.

والثَّاني من وجهي على: أن تكون اسماً بمعنى فوق؛ وذلك إذا دخلت عليها مِنْ؛ كقوله:

[الطَّويل]

٢٥٤ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعْد مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا   ....[٢]

---

(١) **صاحبه**: عبد الله ابن الدُّمينة (ـ ١٣٠ هـ/ـ ٧٤٧ م) عبد الله بن عبيد الله من بني عامر، من خثعم، أبو السّريّ، والدّمينة أمّه.
موطن الشّاهد: (على أنَّ قرب الدَّار).
وجه الاستشهاد: مجيء «على» في الموضعين حرف جرّ، مفيداً معنى الاستدراك، والإضراب؛ كما أوضح المؤلّف في المتن.

(٢) **صاحبه**: مُزَاحِم العقيليّ (ـ ١٢٠ هـ/ـ ٧٣٨ م)، وهو مزاحم بن الحارث، أو ابن عمر بن مرّة بن الحارث، من بني عقيل بن كعب بن عامر بن صعصعة، شاعر غزل بدويّ من الشّجعان، كان في زمن جرير والفرزدق.
وتمام البيت:
[غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا   تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيزَاءَ مَجْهَلِ]
موطن الشّاهد: (مِنْ عليه).
وجه الاستشهاد: مجيء «على» اسماً بمعنى «فوق»؛ لدخول «مِن» عليها؛ وكونها بمَعنى «فوق» هو قول الأصمعيّ، وقال أبو عبيدة بمعنى «عند».
تنبيه: استشهد سيبويه بهذا البيت على اسميّة (على) بدليل دخول حرف الجر عليها، وصريح كلام سيبويه: أنّ استعمال (على) اسماً ليس مختصّاً بالضّرورة، فقد قال: =

وزاد الأخفش موضعاً آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلّقها ضميرين لمسمًّى واحد؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[1]، وقول الشّاعر:

[المتقارب]

٢٥٥ ـ هَـوِّنْ عَـلَـيْـكَ فَـإِنَّ الأُمُـورَ بِـكَـفِّ الإِلٰـهِ مَـقَـادِيـرُهَـا[2]

لأنّه لا يتعدّى فعل المُضْمَر المتّصل إلى ضميره المتّصل في غير باب ظنَّ، وفَقِدَ، وعَدِمَ، لا يقال «ضربتُني»، ولا «فرحتُ بي».

وفيه نظر؛ لأنّها لو كانت اسماً في هذه المواضع؛ لصحّ حلولُ «فوق» محلّها، ولأنّها لو لزمت اسميّتها لما ذُكِر؛ لَزِمُ الحكْم باسميّة «إلى» في نحو: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[3]، ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ﴾[4]، ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ﴾[5].

وهذا كلُّه يتخرّجُ إمّا على التّعلّق بمحذوف، كما قيل في اللاّم في: «سَقْياً لك» وإمّا على حذف مضاف؛ أي: هوّن على نفسك، واضمم إلى نفسك. وقد خرّج ابن مالك على هذا قوله:

[البسيط]

٢٥٦ ـ وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَومٍ فَأَذْكُرُهُم إِلَّا يَـزِيـدُهُـمُ حُـبَّـاً إِلَـيَّ هُـمُ[6]

= ويدلّك على أنّه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه، وذهب ابن عصفور: إلى أنّ استعمال (على) اسماً مختصٌّ بالضّرورة.

(١) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٣٧، مد).

(٢) **صاحبه**: الأعور الشّنّي، بشر بن منقذ؛ ولم أصطد له ترجمة وافية.
موطن الشّاهد: (هوّن عليك).
وجه الاستشهاد: مجيء «على» اسماً بمعنى «فوق» ـ على رأي الأخفش ـ وهو بعيد عن الصّواب؛ لأنّنا لا نستطيع أن نضع «فوق» مكانها؛ والصّواب: تقدير مضاف محذوف في البيت؛ والتّقدير: هوّن على نفسك؛ كما جاء في المتن.

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٦، مد).

(٤) س: ٢٨ (القصص، ن: ٣٢، مك).

(٥) س: ١٩ (مريم، ن: ٢٥، مك).

(٦) **صاحبه**: زياد بن منقذ التّميميّ العدويّ؛ المعروف بالمرار الحنظليّ العدويّ، أحد شعراء الدّولة الأمويّة، عاصر «جريراً» وهاجاه، فردّ عليه.
موطن الشّاهد: (إلّا يزيدهم حُبّاً إليّ هم).
وجه الاستشهاد: مجيء الضّمير «هم» منفصلاً للضّرورة؛ لأنّه فاعل «يزيد» والأصل: يزيدون، فعدل عن الواو إلى «هم» ضرورة.

فادَّعى أَنَّ الأصل يزيدون أنفسهم، ثُمَّ صار يزيدونهم، ثُمّ فُصلَ ضمير الفاعل للضَّرورة، وأُخِّرَ عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنّه أنَّ الضَّميرين لمسمّى واحد، وليس كذلك؛ فإنَّ مراده أنَّه ما يصحبُ قوماً فيذكر قومه لهم إلَّا ويزيد هؤلاء القوم قومه حُبّاً إليه؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم، والقصيدة في حماسة أبي تمام[١].

ولا يحسن تخريج ذلك[٢] على ظاهره؛ كما قيل في قوله:

[البسيط]

٢٥٧ - **قَدْ بِتُّ أَحْرُسُنِي وَحْدِي وَيَمْنَعُنِي ... صَوتُ السِّبَاعِ بِهِ يَضْبَحْنَ وَالهَامِ**[٣]

/ لأنَّ ذلك شعر؛ فقد يستسهل فيه مثل هذا، ولا[٤] على قول ابن الأنباري[٥]: إنَّ «إلى» قد تردُ اسماً؛ فيقال «انصرفتُ مِنْ إليك» كما يقال: «غدوتُ من عليك»؛ لأنَّه إن كان ثابتاً، ففي غاية الشُّذوذ، ولا على قول ابن عصفور: إنَّ إليك في ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾ إغراء، والمعنى: خذْ جناحك، أي عصاك؛ لأنَّ إلى لا تكون بمعنى خُذْ عند البصريّين، ولأنَّ الجناحَ ليسَ بمعنى العصا إلَّا عند الفرّاء وشذوذٍ من المفسِّرين. [٤٤/أ]

[عن وأوجه مجيئها]

(عَنْ) على ثلاثة أوجه:

١ ـ أحدها: أن تكون حرفاً جارّاً، وجميع ما ذُكِرَ لها عَشَرةُ معانٍ:

أحدها: المجاوزة: ولم يذكر البصريّون سواه؛ نحو: «سافرتُ عن

---

(١) أبو تمّام (١٨٨ ـ ٢٣١ هـ/ ٨٠٤ ـ ٨٤٦ م) حَبيبُ بن أوس الطّائيّ، شاعر، أديب، وأحد أمراء البيان في العصر العبّاسيّ، كان فصيحاً، أجازه المعتصم، وولي بريد الموصل؛ له «فحولة الشُّعراء» و «ديوان الحماسة»، والأصمعيّات، وغيرها.

(٢) أي: في الآيات السّابقة.

(٣) **صاحبه**: النَّمِر بن تولب، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (أَحْرُسُنِي).
وجه الاستشهاد: الأصل في «أحرسني» أحرس نفسي؛ فاضطّر الشّاعر إلى حذف المضاف «نفس» وإقامة المضاف إليه مقامه؛ وحكم هذا الحذَفِ الجوازُ في الشّعر دون النّثر.

(٤) معطوف على قوله «ولا يحسن تخريج. . .» أي لا يحسن تخريج الآيات السّابقة.

(٥) ابن الأنباريّ: (٢٧١ ـ ٣٢٨ هـ/ ٨٨٤ ـ ٩٤٠ م) محمَّد بن القاسم بن بشَّار، أبو بكر الأنباريّ، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللُّغة والأخبار.

البلد» و «رغبتُ عن كذا»، و «رميتُ السَّهمَ عن القوس»، وذُكِر لها في هذا المثال معنى غير هذا، وسيأتي.

الثَّاني: البدل؛ نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾(١)، وفي الحديث «صُومي عن أمِّكِ»(٢).

الثَّالث: **الاستعلاء**؛ نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ﴾(٣) وقول ذي الإِصْبَع:

[البسيط]

٢٥٨ ـ لاهِ ابنُ عَمِّكَ، لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي، وَلا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي(٤)

أي لله درُّ ابن عمّك، لا أفضلتَ في حسب عليّ، ولا أنت مالكي، فتسوسني، وذلك؛ لأنَّ المعروف أنَّ يقال: «أفضلتُ عليه». قيل: ومنه قوله

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٤٨، مد).

(٢) هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه (كتاب الصّيام، باب قضاء الصّيام عن الميت): «عن ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ـ ﷺ ـ فقالت: يا رسول الله إنّ أمّي ماتت، وعليها صوم نذرٍ، فأصوم عنها؟ قال: أرأيت لو كان على أمّك دين فقضيتيه(*)، أكان يؤدّي ذلك عنها؟ قالت: نعم. قال: فصومي عن أمّك»؛ وفي رواية: صومي عنها. صحيح مسلم: ٢/ ٨٠٤.
وجه الاستشهاد: مجيء «عن» حرف جرٍّ، مفيداً معنى البدليّة؛ فالمراد: صومي بدلاً عنها.
قال المحقّق في الحاشية: «قضيتيه» كذا بزيادة الياء بعد التّاء في أكثر النُّسخ؛ وربّما كان هذا سهواً من النُّساخ؛ لأنَّ النّبي ـ ﷺ ـ قال عن نفسه: «أنا أفصح من نطق بالضّاد، بيد أنّي من قريش، واستُرضعت في بني أسد». وقد سبق الحديث عن هذا الحديث من قبل.

(٣) س: ٤٧ (محمّد، ن: ٣٨، مد).

(٤) **صاحبه**: ذو الإصْبَع العدواني: (ـ ٢٢٢ ق. هـ/ـ ٦٠٠ م) حُرثان بن محرث؛ لُقِّب بذي الأصْبَع؛ لأنَّ أفعى نهشته من إصبع رجله، فقطعتها وهو شاعر جاهليّ عاش طويلاً؛ وشعره مملوء بالحكم.
موطن الشّاهد: (لا أفضلتَ في حسب عنّي).
وجه الاستشهاد: مجيء «عن» في الشّاهد بمعنى «على» مفيدة الاستعلاء؛ لأنَّ السّائغ في اللّغة أن يُقال: أفضلت عليه؛ وجوّز الرَّضيّ أن تكون «عن» باقية على أصلها؛ وضمّن الشّاعر «أفضلت» معنى تجاوزت في الفضل؛ والأوّل أفضل، وقد سبق ابنَ هشام إليه ابنُ السِّكّيت في «إصلاح المنطق»، وابن قتيبة في «أدب الكاتب»؛ وفي البيت شاهد آخر على حذف حرف الجرّ، وبقاء عمله ـ على مذهب سيبويه ـ وعلى حذف اللاّم الأولى من لفظ الجلالة شذوذًا.

تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي﴾[1]؛ أي: قدَّمته عليه، وقيل: هي على بابها، وتعلُّقها بحالٍ محذوفة؛ أي: منصرفاً عن ذكر ربِّي، وحكى الرُّمَّانيّ عن أبي عبيدة: أَنَّ أحببتُ من «أحبَّ البعيرُ إحباباً» إذا برك فلم يثُر؛ فعن متعلّقة به باعتبار معناه التَّضمُّنِيّ، وهي على حقيقتها؛ أي: إنِّي تثبّطت عن ذكر ربِّي، وعلى هذا؛ فحُبَّ الخير: مفعولٌ لأجله.

الرَّابع: التَّعليل؛ نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ﴾[2]، ونحو: ﴿نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ وَمَا﴾[3]. ويجوز أن يكون حالاً من ضمير ﴿تاركي﴾؛ أي: ما نتركها صادرينَ عن قولك؛ وهو رأي الزَّمخشريّ، وقال: في ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا﴾[4]: إنْ كان الضَّمير للشَّجرة؛ فالمعنى حملهما على الزَّلَّة بسببها، وحقيقتُه أصدرَ الزّلة عنها؛ ومثله: ﴿وَمَا فَعَلۡتُهُۥ عَنۡ أَمۡرِيۚ﴾[5] وإن كان للجنّة؛ فالمعنى: نحّاها عنها.

الخامس: مُرادفة بعد؛ نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[6]، ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[7]، بدليل أنَّ في مكان آخر ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ﴾[8]؛ ونحو: ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾[9] أي حالة بعد حالة؛ وقال: [الرَّجز]

٢٥٩ ـ وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ عَنْ مَنْهَلِ[10]

السَّادس: الظَّرفيّة؛ كقوله: [الطَّويل]

٢٦٠ ـ وَآسِ سَرَاةَ الحَيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ ... وَلا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّباعَةِ وَانِيَا[11]

---

(١) س: ٣٨ (ص، ن: ٣٢، مك).
(٢) س: ٩ (التَّوبة، ن: ١١٤، مد).
(٣) س: ١١ (هود، ن: ٥٣، مك).
(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٣٦، مد).
(٥) س: ١٨ (الكهف، ن: ٨٢، مك).
(٦) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٤٠، مك).
(٧) س: ٤ (النِّساء، ن: ٤٦، مد).
(٨) س: ٥ (المائدة، ن: ٤١، مد).
(٩) س: ٨٤ (الانشقاق: ١٩، مك).
(١٠) **صاحبه**: العجّاج الرّجّاز؛ وقد مرّت ترجمته؛ وبعده:

[قَفْرٌ بِهِ الأَعْطَانُ لَمْ تُسَهَّلِ]

موطن الشَّاهد: (عن منهل).

وجه الاستشهاد: مجيء «عن» مرادفة معنى «بعد»؛ لأنَّ التَّقدير: رُبَّ منهلٍ وردته بعد منهل.

(١١) **صاحبه**: الأعشى، وقد مرّت ترجمته.

موطن الشَّاهد: (عَن حَمْلِ).

وجه الاستشهاد: مجيءُ «عن» متضمّنة معنى «في» الظَّرفيّة؛ دليل ذلك مجيء «فيَ» صريحة في قوله تعالى: ﴿ولا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٢٠].

الرّباعة: نجوم الحَمَالة؛ قيل: لأنَّ «وَنى» لا يَتَعَدَّى إلّا بفي؛ بدليل: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾[1] والظّاهر: أنَّ معنى «ونى عن كذا» جاوزه، ولم يدخل فيه، وونى فيه: دخل فيه، وفتر.

السَّابع: مرادفة مِن؛ نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[2] الشّاهد في الأولى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟﴾[3] بدليل: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ﴾[4]، ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾[5].

الثّامن: مرادفة الباء؛ نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾[6]، **والظّاهر**: أنّها على حقيقتها، وأنَّ المعنى: وما يصدرُ قوله عن هَوًى.

[٤٤/ب] / **التّاسع: الاستعانة؛** قاله ابن مالك، ومثّله بـ «رميتُ عن القوسِ»؛ لأنّهم يقولون أيضاً: رميتُ بالقوسِ، حكاهما الفرّاء؛ وفيه ردّ على الحريريّ في إنكاره أن يُقال ذلك، إلّا إذا كانت القوسُ هي المرميّة، وحكى أيضاً: «رميتُ على القوسِ».

العاشر: أن تكون زائدة للتّعويض من أخرى محذوفة؛ كقوله:

[الطّويل]

٢٦١ ـ أَتَجْزَعُ أَنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا التي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ[7]

قال ابن جنّي: أراد فهلّا تدفع عن التي بين جنبيك؛ فَحُذِفَت «عن» من أوّل الموصول، وزِيدَت بعده.

٢ ـ الوجه الثّاني: أن تكون حرفاً مصدرياً؛ وذلك أنَّ بني تميم، يقولون في نحو أعجبني أن تفعلَ: عن تفعلَ؛ قال ذو الرُّمة:

---

(١) س: ٢٠ (طه، ن: ٤٢، مك). (٢) س: ٤٢ (الشّورى، ن: ٢٥، مك).
(٣) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ١٦، مك). (٤) س: ٥ (المائدة، ن: ٢٧، مد).
(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ١٢٧، مد). (٦) س: ٥٣ (النّجم: ٣، مك).
(٧) **صاحبه**: نُسب البيت إلى زيد بن رَزين، ونُسِبَ إلى رجلٍ من محارب.
موطن الشّاهد: (عن).
وجه الاستشهاد: مجيء «عن» زائدةً للتّعويض من «عن» المحذوفة قبل الاسم الموصول؛ هذا ورُوي البيت:
[فَهَلْ أَنْتَ عَمّا بَينَ جَنبَيكَ تَدفَعُ]
ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

[البسيط]

٢٦٢ ـ أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً ... مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيكَ مَسْجُومُ[(١)]

يقالُ «تَرَسَّمْتُ الدّار»؛ أي: تأمّلتها، وسجم الدَّمعُ: سال، وسَجَمَتْهُ العينُ: أسالته، وكذا يفعلون في «أنَّ» المُشَدَّدة، فيقولون: أشهدُ عنَّ محمداً رسولُ الله، وتُسمَّى عنعنة تميم.

٣ ـ الثَّالث: أن تكون اسماً بمعنى جانب؛ وذلك يتعيّن في ثلاثة مواضع

أحدها: أن يدخل عليها «مِنْ» وهو كثير؛ كقوله: [الكامل]

٢٦٣ ـ فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي[(٢)]

ويحتمله عندي ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾[(٣)] فَتُقَدَّر معطوفة على مجرور من، لا على «من» ومجرورها. و «من» الدَّاخلة على «عن» زائدة عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره، قالوا: فإذا قيل «قعدتُ عن يمينهِ» **فالمعنى:** في جانب يمينه، وذلك محتمل للملاصقة، ولخلافها، فإن جئت بـ «من» تعيَّن كون القعود ملاصقاً لأوّل النَّاحية.

الثَّاني: أن يدخل عليها «على»؛ وذلك نادر، والمحفوظ منه بيتٌ واحد؛ وهو قوله: [الطَّويل]

٢٦٤ ـ عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيرُ سُنَّحاً ... .[(٤)]

---

(١) **صاحبه:** ذو الرّمة، وقد مرّت ترجمته سابقاً.
موطن الشّاهد: (عن).
وجه الاستشهاد: مجيء «عن» حرفاً مصدريّاً بمعنى «أن» على لغة تميم؛ وهي إحدى اللّهجات العربيّة المعروفة بـ عنعنة تميم؛ لقلبهم الهمزة عيناً نطقاً ولفظاً.

(٢) **صاحبه:** قَطريّ بن الفجاءة (ـ ٧٨ هـ/ـ ٦٩٧ م) أبو نعامة بن مازن بن يزيد الكنانيّ المازنيّ التّميميّ، من رؤساء الخوارج.
موطن الشّاهد: (من عن).
وجه الاستشهاد: مجيء «عن» بمعنى «جانب» بدلالة سبقها بحرف الجرّ «من»؛ لأنَّ المعنى: من جانب يميني مرّةً، ومن جانب أمامي.

(٣) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٧، مك).

(٤) **صاحبه:** مجهول.
وتمامه:
[عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّت الطَّيرُ سُنَّحاً ... وَكَيفَ سُنُوحٌ واليَمِينُ قَطِيعُ؟]
موطن الشّاهد: (على عن).
=

الثّالث: أن يكون مجرورُها وفاعل متعلّقها ضميرين لمسمّى واحد، قاله الأخفش، وذلك؛ كقول امرىء القيس: **[الطّويل]**

٢٦٥ ـ **وَدَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ في حَجَرَاتِهِ** ....[1]

وقول أبي نواسٍ: **[البسيط]**

٢٦٦ ـ **دَعْ عَنْكَ لَومِي فَإنَّ اللَّومَ إغراءُ** ....[2]

وذلك لئلاّ يُؤَدّي إلى تعَدّي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل، وقد تقدَّم الجواب عن هذا[3]. وممّا يدلّ على أنّها ليست ـ هنا ـ اسماً أنّه لا يَصِحُّ حلولُ الجانب محلَّها.

= **وجه الاستشهاد:** مجيء «عن» بمعنى «جانب» بدليل دخول حرف الجرّ «على» عليها؛ والمعنى: على جانب يميني مرّت الطّير؛ ومجيء عن بمعنى «جانب» قليل؛ بل نادر في اللّغة.

(١) **صاحبه:** امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته. وتمام البيت:

وَدَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ في حَجَراتِهِ [وَلٰكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّواحِلِ]

موطن الشّاهد: (دع عنك).

وجه الاستشهاد: مجيء «عن» اسماً بمعنى «جانب» على رأي الأخفش؛ لأنّ المعنى: دع جانبك نهباً...

والأصح: أن تبقى «عن» على أصلها، مفيدة معنى المجاوزة كما في هذا البيت الذي يليه.

(٢) **صاحبه:** أبو نواس وقد مرّت ترجمته: (١٤٦ ـ ١٩٨ هـ/ ٧٦٣ ـ ٨١٤ م): الحسن بن هانىء بن عبد الأوّل بن صباح الحكميّ بالولاء، شاعر العراق في عصره، وُلد في الأهواز، ونشأ في البصرة، ورحل إلى بغداد، اشتهر بالفكاهة، واتّصل بهارون الرّشيد، وقيل في وفاته: إنّه مات سنة ١٩٥، أو ١٩٦، أو ١٩٨ هـ؛ له ديوان شعر مطبوع. الأعلام: ٢/ ٢٢٥.

وتمام البيت:

[دَعْ عَنْكَ لَومِي فَإنَّ اللَّومَ إغراءُ [وَدَاوِنِي بِالَّتِي كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ]

موطن الشّاهد: (عن).

وجه الاستشهاد: مجيء «عن» بمعنى «جانب» حسب زعم الأخفش؛ كما في البيت السّابق؛ وهذا غير سليم لما أشرنا إليه في البيت السّابق؛ ولأنّنا لا نستطيع أن نحلّ «جانب» محلّها في هذا البيت؛ فضلاً عن كون البيت مولّداً، ولا يحتجّ به.

(٣) تقدّم في ردّ ابن هشام على الأخفش.

(عَوْضُ)

ظرفٌ لاستغراق المستقبل؛ مثل: «أبداً»، إلَّا أنَّه مختصٌّ بالنَّفي، وهو مُعرب إن أضيف؛ كقولهم: «لا أفعلُهُ عوضَ العائضين»[1] مبنيّ إن لم يُضَفْ، وبناؤه إمَّا على الضَّمِّ «كقبلُ»، أو على الكسر كأمسِ، أو على الفتح كأينَ، وسُمِّي الزّمان عَوْضاً؛ لأنَّه كُلَّما مضى جزء منه عَوَّضه جزء آخر، وقيل: بل لأنَّ الدَّهر في زعمهم يسلُب ويُعوِّض، واختُلِف في قول الأعشى:

[الطَّويل]

٢٦٧ - رَضِيعَيْ لِبَانٍ ثَدْيِ أُمٍّ، تَحَالَفَا ... بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ[2]

فقيل: ظرف «لنتفرّق»، وقال ابن الكلبيّ[3]: قَسَم، وهو اسم لصنم كان لبكر بن وائلٍ، بدليل قوله:

[الوافر]

٢٦٨ - حَلَفْتُ بِمَائِرَاتٍ حَولَ عَوضٍ ... وَأَنْصَابٍ تُرِكْنَ لَدَى السَّعِيرِ[4]

---

(١) **موطن الشاهد**: (عوضَ).

وجه الاستشهاد: مجيء «عوضَ» ظرفاً لاستغراق المستقبل بعد النَّفي مُعرباً؛ لإضافته إلى «العائضين». والمثل في مجمع الأمثال: ٢/ ١٩٧.

(٢) **صاحبه**: الأعشى، وقد مرّت ترجمته.

موطن الشّاهد: (عَوضُ).

وجه الاستشهاد: مجيء «عَوضُ» ظرفاً للزّمان المستقبل، مبنيّاً على الضّمّ في محل نصب؛ وهو ـ هنا ـ بمعنى أبداً؛ تقول: لا أكلِّمك عَوضُ يا فتى؛ أي: لا أكلِّمك أبداً.

وأمّا زعم ابن الكلبيّ: أنَّ «عوض» اسم صنم، فبعيد؛ لأنَّه لو كان كذلك؛ لما جاء مبنيّاً.

(٣) ابن الكلبيّ (. . . ـ ٢٠٤ هـ/ . . . ـ ٨١٩ م) هشام بن محمَّد بن بشر الكلبيّ، أبو المنذر، مؤرِّخ، عالم بالأنساب، وأخبار العرب، وأيّامها، كثير التَّصانيف؛ له: «جمهرة الأنساب» و «الأصنام»، وغيرهما.

(٤) **صاحبه**: رشيد بن رميض العنزيّ، ذكره صاحب «اللّسان» في مادة (عَوضُ)، ولم أصطد له ترجمة وافية.

موطن الشّاهد: (حول عوضٍ).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت؛ لِيُحمَل عليه ما جاء في البيت السّابق من «أن» عوض ـ هناك ـ اسم صنم؛ كما جاءت في هذا البيت؛ وهو زعم بعيد عن الصّواب؛ لأنَّها لو كانت اسم صنم لأعربت كما أُعربت هنا.

والسَّعير اسم لصنم كان لعنزة، انتهى. ولو كان كما زَعَمَ، لم يتَّجه بناؤه في البيت.

(عسى)

فعل مطلقاً، لا حرف مطلقاً، خلافاً لابن السَّرّاج وثعلب، ولا حين يتَّصل الضَّمير المنصوب؛ كقوله:

[الرَّجز]

٢٦٩ ـ يَـا أَبَـتَـا عَـلَّـكَ أَوْ عَـسَـاكَـا(١)

خلافاً لسيبويه، حكاه عنه السِّيرافيّ، ومعناه التَّرجِّي في المحبوب والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْۗ﴾(٢).

وتستعمل على أوجه:

أحدها: أن يقال «عسى زيدٌ أن يقوم» واخْتُلِفَ في إعرابه على أقوال:

أحدها: ـ وهو قول الجمهور ـ أنه مثل كان زيد يقوم، واستشكل بأن الخبر في تأويل المصدر، والمخبر عنه ذات، ولا يكون الحدثُ عينَ الذات، وأجيب بأمور؛ **أحدها**: أنه على تقدير مضاف: إما قبل الاسم، أي عسى أمرُ زيدِ القيامَ، أو قبل الخبر، أي عسى زيدٌ صاحبَ القيام؛ ومثله ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾(٣) أي ولكن صاحبَ البر مَنْ آمن بالله، أو ولكن البرَّ برُّ مَنْ آمن بالله. **والثاني** أنه من باب «زيدٌ عدلٌ وصومٌ» ومثله ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن

---

(١) **صاحبه**: رؤبة بن العجّاج، وقد مرّت ترجمته، وقبله:

[تَـقُـولُ بِـنْـتِـي قَـدْ أَنَـىٰ أَنَـا كَـا]

موطن الشّاهد: (عساكا).

وجه الاستشهاد: ذُكر البيت دليلاً على مجيء «عساكا» فعلاً؛ خلافاً لمن يذهبون غير هذا المذهب، كسيبويه الذي استشهد بهذا البيت على أنّ عسى محمولة على لعلّ، فالضّمير ـ بعدها ـ في محلّ نصب. وقال الفارسيّ مؤكّداً رأي سيبويه: إنّ عسى لمّا كانت في المنزلة بمعنى «لعلّ»؛ ولعلّ وعسى: طمع وإشفاق، فتقاربا؛ وأجرى «عسى» مُجرى «لعلّ» فوافقتها في العمل، حيث أشبهتها في المعنى، والامتناع من التّصرّف.

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١٦، مد).

(٣) س: ١٠ (يونس، ن: ٣٧، مك).

﴿يُفْتَرَىٰ﴾[1] والثّالث أنَّ أنْ زائدة لا مصدريّة، وليس بشيءٍ؛ لأنَّها قد نصبت، ولأنَّها لا تسقط إلا قليلاً.

والقول الثَّاني: أنها فعل متعدٍّ بمنزلة قاربَ مَعنًى وعملاً، أو قاصر بمنزلة قَرُبَ من أن يفعل، وحُذِفَ الجارُّ تَوسُّعاً، وهذا مذهب سيبويه والمبرِّد.

والثّالث: أنها فعل قاصر بمنزلة قَرُبَ، وأنْ والفعل: بدلُ اشتمالٍ من فاعلها وهو مذهب الكوفيين. ويردُّه أنه ـ حينئذ ـ يكون بدلاً لازماً تتوقَّف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل.

والرَّابع: أَنَّها فعل ناقص كما يقول الجمهور، وأنْ والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون، وأنَّ هذا البدل سدَّ مسدَّ الجزأين كما سدَّ مسدَّ المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله **﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ﴾**[2] بالخطاب، واختاره ابن مالك.

الاستعمال الثَّاني: أن تُسْنَد إلى أنْ والفعل؛ فتكون فعلاً تامّاً، هذا هو المفهوم من كلامهم، وقال ابن مالك: عندي أنَّها ناقصة أبداً، ولكن سدَّتْ أنْ وصلتها في هذه الحالة مَسَدَّ الجُزأين كما في ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾[3] إذ لم يقل أحد إنّ حسِبَ خرجتْ في ذلك عن أصلها.

الثّالث والرّابع والخامس: أن يأتي بعدها «المضارعُ المجرَّد» أو «المقرون بالسِّين» أو «الاسم المفرد»(*) نحو: «عسى زيدٌ يقوم» و «عسى زيدٌ سيقُومُ» و «عسى زيد قائماً» والأوّل قليل؛ كقوله:

[الوافر]

٢٧٠ ـ عَسَى الكَرْبُ الّذِي أَمْسَيتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[4]

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٧٧، مد).

(٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٧٨، مد).

(٣) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٢، مك).

(٤) **صاحبه**: هدبة بن خشرم: (٥٠ هـ/ ٦٧٠ م): هدبة بن خشرم بن كُرز مِنْ بني عامر بن ثعلبة من سعد هذيل من قضاعة: شاعر فصيح، مرتجل.

موطن الشّاهد: (عسى).

وجه الاستشهاد: مجيء جواب «عسى» جملة فعليّة؛ فِعلها مضارع مُجرَّد من السّين؛ وحكم مجيئه مجرَّداً منها الجواز مع القِلّة.

(*) أي مجيء خبرها مفرداً لا جملة.

والثَّالث أَقلُّ؛ كقوله: [الرَّجز]

٢٧١ ـ أَكْثَرْتَ في اللّومِ[125] مُلِحّاً دَائِمَا لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسِيتُ صَائِمَا[(١)]

وقولهم في المثل «عسى الغُوَيرُ أبؤساً»[(٢)] كذا قالوا، والصَّوابُ: أنَّهما ممَّا حُذف فيه الخبر، أي يكون أبؤساً، وأكون صائماً؛ لأنَّ في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي، ولأن المرجو: كونُه صائماً، لا نفس الصَّائم.

والثَّاني نادرٌ جدّاً كقوله: [الطَّويل]

٢٧٢ ـ عَسَى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّئٍ بَعْدَ هٰذِهِ سَتُطْفِئُ غَلَّاتِ الكُلَىٰ وَالجَوانِحِ[(٣)]

وعسى فيهنَّ فعل ناقص بلا إشكال.

[٤٥/ب] **والسَّادس**: أن يُقال/ «عَسَايَ، وعَسَاكَ، وعَسَاهُ» وهو قليل، وفيه ثلاثة مذاهب: **أحدها**: أنَّها أُجريت مُجرى «لعلَّ» في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أُجرِيَت لعلَّ مُجرَاها في اقتران خبرها بأنْ، قاله سيبويه، **والثاني**: أنَّها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرّفع، قاله الأخفش، ويردُّه أمران؛ **أحدهما**: **أنَّ إنابة ضمير عن ضمير إنَّما ثبت في**

---

[125] في (خ): العذل.

---

(١) **صاحبه**: رؤبة بن العجّاج، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (عسيت صائماً).
وجه الاستشهاد: مجيء خبر «عسى» اسماً مفرداً؛ وحكم مجيئه على هذه الحال عند من استشهد بهذا البيت جائز مع النُّدرة.

(٢) مَثلٌ، قالته الزّبّاء لقومها عند رجوع «قصير» من العراق ومعه الرّجال، وبات في الغار على طريقه ومعناه: لعل الشَّرَّ يأتيكم من الغار. مجمع الأمثال: ٢/ ١٧.
موطن الشّاهد: (أبؤساً).
وجه الاستشهاد: مجيء «أبؤساً» خبر لـ «عسى» وهو مفرد؛ وحكم مجيئه مفرداً الجواز مع النُّدرة ـ عند من جوّزوه ـ والصّواب أنَّ خبر «عسى» محذوفٌ؛ والتّقدير: عسى الغوير يكون أبؤساً؛ كما في المثال السّابق.

(٣) **صاحبه**: القسّام بن رواحة.
موطن الشّاهد: (ستطفىء . . . الخ).
وجه الاستشهاد: اقتران السّين في خبر «عسى» لمشاركتهما في الاستقبال؛ والأصل: أن تقترن بـ «أن» لا بالسّين؛ وحكم هذا الاقتران نادر جدّاً في اللّغة.

المنفصل؛ نحو: «ما أنا كأنت ولا أنت كأنا» وأمَّا قوله: [الرَّجز]

٢٧٣ ـ يَا بْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا[١]

فالكاف بدل من التَّاء بدلاً تصريفيّاً، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظَنَّ ابن مالك. **والثاني**: أنَّ الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله: [الطَّويل]

٢٧٤ ـ فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشَكَّىٰ فَآتِي نَحْوهَا فَأَعُودُهَا[٢]

والثَّالث: أنَّها باقية على إعمالها عملَ كان، ولكن قلب الكلام، فجعل المخبر عنه خبراً وبالعكس، قاله المبرّد والفارسيّ، ورُدَّ باستلزامه في نحو قوله: [الرَّجز]

٢٧٥ ـ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[٣]

الاقتصارَ على فعل ومنصوبه، ولهما أن يُجيبا بأنَّ المنصوب هنا مرفوع في المعنى؛ إذ مُدَّعَاهُمَا أنَّ الإعراب قُلِبَ، والمعنى بحاله.

السابع: «عسى زيدٌ قائم» حكاه ثعلب، ويتخرَّج هذا على أنَّها ناقصة، وأنَّ اسمها ضمير الشَّأن، والجملة الاسمِيَّة الخبر.

تنبيه

إذا قيل «زيدٌ عسى أن يقوم» احتمل نقصان عسى على تقدير تحمُّلها

---

(١) **صاحبه**: هو لأعرابيٍّ من حِمْيَر.
موطن الشَّاهد: (عصيكا).
وجه الاستشهاد: مجيء «الكاف» بدلاً من «تاء الخطاب» والألف للإطلاق؛ لأنَّ المراد: عَصيتَ؛ وهذا بدلٌ تصريفيّ، خلافاً لابن مالك الذي عَدّه من باب إنابة ضمير عن ضمير آخر.

(٢) **صاحبه**: صخر بن جعد (ـ ١٤٠ هـ/ـ ٧٥٧ م)، الخُضَريّ، شاعر فصيحٌ، من مخضرمِيْ الدَّولتين الأمويَّة والعبَّاسيّة.
موطن الشَّاهد: (عساها نار كأس).
وجه الاستشهاد: مجيء «عسى» حرف ترجّ بمعنى «لعلّ»؛ لمجيء «الضّمير» في محلّ نصب اسمها، ومجيء «نار» خبراً لها مرفوعاً؛ وهذا هو الوجه الأرجح.

(٣) **صاحبه**: رؤبة بن العجاج، وقد تقدَّم البيت برقم ٢٦٩.
موطن الشَّاهد: (عساكا).
وجه الاستشهاد: مجيء «عسى» حرف ترجّ بمعنى «لعلّ» وخبره محذوف؛ والتَّقدير: عساك تجد رزقاً؛ أو نحوه؛ وهذا هو الوجه الأرجح.

الضَّمير، وتمامها على تقدير خلوِّها منه، وإذا قلت: «عسى أن يقومَ زيد» احتمل الوجهين أيضاً، ولكن يكون الإضمار في يقوم لا في عسى، اللّهم إلّا أن تقدِّر العاملين تنازَعَا زيداً؛ فيحتمل الإضمار في عسى على إعمال الثَّاني؛ فإذا قلت «عسى أنَ يضرب زيدٌ عمراً» فلا يجوز كون زيد اسم عسى؛ لئلاَّ يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو «عمراً» بالأجنبي وهو زيد، ونظير هذا المثال قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾[1].

(عَلُ) بلام خفيفة

اسمٌ بمعنى فوق، التزموا فيه أمرين؛ **أحدهما**: استعماله مجروراً بمن، **والثَّاني**: استعماله غيرَ مضاف؛ فلا يقال «أخذتُهُ من علِ السَّطح» كما يقال «من عَلْوِه، ومن فَوْقِه» وقد وهِم في هذا جماعة؛ منهم الجوهريّ[2]، وابن مالك، وأمَّا قوله:

[الرَّجز]

٢٧٦ ـ يَــا رُبَّ يَــومٍ لِــيَ لا أُظَــلَّــلُــهْ أُرْمَضُ مِن تَحتُ وأُضْحَى مِنْ عَلُهْ[3]

فالهاء للسَّكت، بدليل أنَّه مبنيّ، ولا وجه لبنائه، لو كان مضافاً.

ومتى أُريد به المعرفة، كان مبنياً على الضَّمِّ تشبيهاً له بالغايات، كما في هذا البيت؛ إذ المراد فوقيّة نفسه، لا فوقيّة مطلقة، والمعنى: أنّه تُصيبه الرَّمضاء من تحته، وحَرُّ الشَّمس من فوقه.

ومثله قولُ الآخر يصِف فرساً: [الرَّجز]

٢٧٧ ـ أَقَبُّ مِنْ تَحتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ[4]

---

(١) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٧٩، مك).

(٢) الجوهريّ: (. . . ـ ٣٩٣ هـ/ . . . ـ ١٠٠٣م) إسماعيل بن حمَّاد، أبو نصر، أوّل من حاول الطّيران، لغويّ، من الأئمّة؛ أشهر كتبه: «تاجُ اللُّغة وَصِحَاحُ العَرَبِيَّة».

(٣) **صاحبه**: نُسِب البيت إلى أبي مروان النَّحويّ، وإلى أبي الهجنجل، وإلى أبي ثروان.
موطن الشَّاهد: (مِنْ علُهْ).
وجه الاستشهاد: لحقت هاء السَّكت لفظ «عَلُ» وهو مبنيّ بناءً عارضاً؛ وحكم هذا اللّحاق الشّذوذ.

(٤) **صاحبه**: أبو النَّجم العُجَلِيّ، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشَّاهد: (مِنْ عَلُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «عَلُ» مبنيّاً على الضّمّ؛ لحذف المضاف إليه، ونيّة معناه دون لفظه؛ أي أُريد به المعرفة؛ فالمراد: أقب من تحته، عريض من أعلاه؛ أو نحو ذلك.

ومتى أُريد به النّكرة كان مُعرباً؛ كقوله: [الطَّويل]

٢٧٨ ـ .... كَجُلمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيلُ من عَلِ(١)

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمودٍ انحطَّ من مكان ما عالٍ، لا من علوٍّ مخصوص.

(عَلَّ) بلام مشدَّدة مفتوحة أو مكسورة

لغة في لَعَلَّ؛ وهي أصلها عند من زعم زيادة اللاَّم؛ قال: [المنسرح]

٢٧٩ ـ وَلا تُـهِـيـنَ الـفَـقِـيـرَ عَـلَّـكَ أَنْ تَـرْكَـعَ يَـومَـاً وَالـدَّهْـرُ قَـدْ رَفَـعَـهْ(٢)

/ وهي بمنزلة عسى في المعنى، وبمنزلة أنَّ المشدَّدة في العمل، وعُقيل [٤٦/أ] تخفض بهما، وتجيز في لامها الفتحَ تخفيفاً، والكسرَ على أصل التقاء السَّاكنين، ويصِحّ النّصب في جوابهما، عند الكوفِيِّين، تمسُّكاً بقراءة حفص: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾(٣) بالنَّصب، وقوله: [الرَّجز]

٢٨٠ ـ عَـلَّ صُـرُوفَ الـدَّهْـرِ أَوْ دُولاتِـهَـا تُـدِلْـنَـنَـا الـلَّـمَّـةَ مِـنْ لَـمَّـاتِـهَـا
فَـتَـسْـتَـرِيـحَ النَّـفسُ مِنْ زَفْـرَاتِـهَا(٤)

---

(١) **صاحبه**: امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته سابقاً، وتمام البيت:
[مِـكَـرٍّ مِـفَـرٍّ مُـقْـبِـلٍ مُـدْبِـرٍ مَـعَـاً] كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ
موطن الشّاهد: (من علِ).
وجه الاستشهاد: مجيء لفظة «علِ» مجرورةً بدليل القوافي؛ فدلَّ على أنَّها معربة بالكسرة؛ لدخول حرف الجرّ عليها؛ ولم تُبنَ؛ لأنَّ الشّاعر، لا يُريد عُلوّاً خاصّاً، وإنّما أراد أيَّ عُلوّ كان، من دون تحديد؛ فهو نكرة، وليس مُعرّفاً.

(٢) **صاحبه**: الأضبط بن قريع بن عوف بن كعب السّعدي التّميميّ، شاعر جاهليّ قديم، أساء قومه إليه، فانتقل إلى آخرين، ففعلوا به كالأوّلين.
موطن الشّاهد: (علّك).
وجه الاستشهاد: إسقاط اللاّم الأولى من «لعلّ» مع بقاء عملها.

(٣) س: ٤٠ (غافر، ن: ٣٦، ٣٧، مك).

(٤) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (تستريحَ).
وجه الاستشهاد: انتصاب فعل «تستريحَ» بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السَّببيّة؛ لوقوع الفعل في جواب التّرجّي؛ كما في الآية السّابقة.

وسيأتي البحثُ في ذلك.

وذكر ابن مالك في «شرح العمدة»(١): أنَّ الفعل، قد يجزم بعد «لعلَّ» عند سقوط الفاء، وأنشد:

[الطَّويل]

٢٨١ ـ لَعَلَّ التِفَاتاً مِنْكَ نَحْوِي مُقدَّرٌ يَمِلْ بكَ مِنْ بَعدِ القَسَاوَةِ للرُّحْمِ(٢)

وهو غريب.

(عند)

اسم للحضور الحسِّيِّ؛ نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾(٣) والمعنويّ؛ نحو: / ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾/[126] وللقرب كذلك؛ نحو: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾(٤)، ونحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾(٥) وكسرُ فائها أكثرُ من ضمها وفتحها، ولا تقع إلا ظرفاً أو مجرورة بمنْ، وقول العامَّة «ذهبت إلى عنده» لحنٌ وقول بعض المولّدين:

[مجزوء الرَّمل]

٢٨٢ ـ كُلُّ عِنْدٍ لَكَ عِنْدِي لا يُسَاوِي نِصْفَ عِنْدِ(٦)

---

[126] سقطت من (خ).

---

(١) العمدة: رسالة في النّحو، لابن مالك؛ وهي المسمّاة: «عُمدةُ الحافظ وعُدَّةُ اللاّفظ» وشرحها بنفسه.

(٢) **صاحبه**: مجهول.

موطن الشّاهد: (يملْ).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يَمِلْ» مجزوماً في جواب «لعلّ» بعد سقوط الفاء؛ وهذا غريب، ونادر، كما جاء في المتن.

(٣) س: ٢٧ (النّمل، ن: ٤٠، مك). (٤) س: ٥٣ (النَّجم: ١٤ ـ ١٥، مك).

(٥) س: ٣٨ (ص: ٤٧، مك).

(٦) **صاحبه**: مجهول.

موطن التّمثيل: (عندَ).

وجه التَّمثيل: ذكر البيت ـ وهو لا يُحتَجُّ به لتأخّر قائله ـ ليبيّن وهم أبي محمّد الحريريّ ـ صاحب الملحة وشرحها ـ الذي لحّن قائله؛ لأنه جرّ «عند» بغير «من»؛ والصّواب ـ كما يرى ابن هشام ـ أنَّ الشّاعر لم يلحن في هذا البيت؛ لأنه أراد لفظ «عند» لا معناها؛ وكلُّ كلمة ذُكرت مراداً بها لفظها، فسائغ أن يجري عليها ما يجري على الأسماء المتصرّفة؛ كما جاء في المتن.

قال الحريريّ: لحن، وليس كذلك، بل كُلُّ كلمة ذُكِرَتْ مُرَاداً بها لفظها، فسائغ أن تتصرَّفَ تَصرُّفَ الأسماء، وأن تُعربَ، ويُحكَى أَصلُها.

تنبيهان

الأوّل: قولنا «عند اسم للحضور» موافقٌ لعبارة ابن مالك، **والصَّواب**: اسمٌ لمكان الحضور؛ فإنَّها ظرفٌ لا مصدر، وتأتي أيضاً لزمانه؛ نحو: «الصَّبرُ عندَ الصّدمةِ الأولى»[1]، وجئتك عند طُلوعِ الشّمسِ.

الثَّاني: تُعاقبُ «عند» كلمتان:

«لدى» مطلقاً؛ نحو: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾[2]، ﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾[3]، ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾[4].

و «لَدُن» إذا كان المحلّ محلّ ابتداء غاية؛ نحو: «جئتُ من لدُنْهُ» وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[5] ولو جيء بـ «عند» فيهما أو بـ «لَدُنْ» لصحّ، ولكن تُرِكَ دفعاً للتّكرار، وإنّما حسُن تكرار لدى في ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ﴾ لتباعد ما بينهما، ولا تصلح لَدُنْ هنا؛ لأنّه ليس محلَّ ابتداء.

ويفترقن من وجه **ثان**[6]، وهو أنَّ لدن لا تكون إلّا فضلة، بخلافهما، بدليل ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾[7] ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾[8]. **وثالث**، وهو أن جرّها بمن أكثر من نصبها، حتى إنَّها لم تجيء في التَّنزيل منصوبةً، وجرُّ «عند» كثيرٌ، وجرُّ «لدى» ممتنعٌ. **ورابعٌ**؛ وهو أنَّهما مُعربَان وهي مبنيَّة في لغة

---

(١) البخاري: ١/ ٤٣٠؛ وفيه «إنَّما الصَّبر عند الصّدمة الأولى» ومسلم: ٢/ ٦٣٧ كتاب الجنائز، باب الصَّبر على المصيبة عند الصَّدمة الأولى ووردت بهذه الرّواية، وبرواية: «إنّما الصّبر عند أوّل صدمة».
موطن الشَّاهد: (عند الصّدمة).
وجه الاستشهاد: مجيء «عند» اسماً مفيداً للزّمان؛ ومجيئها على هذا المعنى كثير شائع.

(٢) س: ٤٠ (غافر، ن: ١٨، مك). (٣) س: ١٢ (يوسف، ن: ٢٥، مك).

(٤) س: ٣ (آل عمران، ن: ٤٤، مد). (٥) س: ١٨ (الكهف، ن: ٦٥، مك).

(٦) أمَّا الفرق الأوّل، فهو ما سبق من كون «لدن» مقيّدة بابتداء الغاية.

(٧) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٦٣، مك).

(٨) س: ٥٠ (ق، ن: ٤، مك).

الأكثرين. **وخامس**؛ وهو أنَّها قد تضاف للجملة؛ كقوله: [الطَّويل]

٢٨٣ ـ [صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ] لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ(١)

وسادس؛ وهو أنَّها، قد لا تضاف، وذلك أنَّهم حكوا في غُدْوَة الواقعة بعدها الجرّ بالإضافة، والنَّصب على التَّمييز، والرّفع بإضمار «كان» تامَّة.

ثمَّ اعلم أنَّ «عند» أمكنُ من «لدى» من وجهين:

أحدهما: أنَّها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني؛ تقول «هذا القولُ عندي صواب، وعند فلانٍ علم به» ويمتنع ذلك في لدى، ذكره ابن الشَّجريّ في أماليه(٢)، ومبرمان(٣) في حواشيه.

[٤٦/ب] / **والثَّاني**: أنَّك تقول «عندي مال» وإن كان غائباً، ولا تقول «لديَّ مال» إلَّا إذا كان حاضراً؛ قاله الحريري، وأبو هلال العسكريّ(٤) وابن الشَّجريّ، وزعم المعرِّيُّ أنَّه لا فرق بين لدى وعند، وقولُ غيره أَولى.

وقد أغناني هذا البحثُ عن عقد فصل لـ «لدُنْ» و «لدى» في باب اللَّام.

حرف الغين المعجمة

(**غير**): اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يُقطع عنها لفظاً إن فُهِمَ المعنى، وتقدَّمت عليها كلمة «ليس»، وقولهم: «لا غير» لحن. ويُقال «قبضتُ عشرةً ليسَ غيرُها» برفع غير على حذف الخبر؛ أي: مقبوضاً،

(١) **صاحبه**: القَطَاميّ (ـ ١٣٠ هـ/ ٧٤٧ م)، عُمَير بن شُيَيم بن عمرو بن عبّاد من بني جُشَم بن بكر، أبو سعيد، شاعر غزل فحل، كان من نصارى تغلب في العراق وأسلم.
موطن الشَّاهد: (لدن).
وجه الاستشهاد: إضافة «لدن» إلى جملة (شبّ)؛ وقد دلت ـ هنا ـ على بداية الغاية الزّمانية؛ وحكم إضافتها إلى الجمل الجواز.

(٢) مرّت ترجمة ابن الشَّجري، و «الأمالي» كتاب له في اللّغة والأدب، وهو مطبوع.

(٣) مبرمان: (. . . ـ ٣٤٥ هـ/ . . . ـ ٩٥٦ م) محمّد بن علي العسكريّ، أبو بكر، من كبار العلماء بالعربيّة، أخذ عن المبرّد، والزَّجّاج، وأخذ عنه الفارسيّ والسِّيرافيّ.

(٤) أبو هلال العسكريّ: (. . . ـ بعد ٣٩٥ هـ/ . . . ـ بعد ١٠٠٥ م) الحسن بن عبد الله أبو هلال، عالم بالأدب، وله شعر؛ من كتبه «التَّلخيص» في اللُّغة، ومعجم في اللُّغة، وجمهرة الأمثال.

وبنصبها على إضمار الاسم، أي: ليس المقبوضُ غَيرَها، و «ليسَ غيرَ» بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً وحذف المضاف إليه لفظاً، ونيّة ثبوته؛ كقراءة بعضهم: ﴿لِلَّهِ الأمرُ منْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾(١) بالكسر من غير تنوين؛ أي: من قبلِ الغَلَب ومن بعده، و «ليسَ غيرُ» بالضَّمّ من غير تنوين، فقال المبرّد والمتأخّرون: إنَّها ضمَّة بناء، لا إعراب، وإنَّ «غير» شُبِّهت بالغايات؛ كقبلُ وبعدُ؛ فعلى هذا يُحتمل أن يكون اسماً وأن يكون خبراً، وقال الأخفش: ضمَّة إعراب، لا بناء؛ لأنَّه ليس باسم زمان؛ «كقبل»، و«بعد»، ولا مكان «كفوق» و«تحت»، وإنَّما هو بمنزلة كلّ، وبعض؛ وعلى هذا، فهو الاسم، وحذف الخبر، وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين، و«ليس غيراً» بالفتح والتَّنوين، و«ليس غيرٌ» بالضّمّ والتَّنوين، وعليهما فالحركة إعرابيّة؛ لأنَّ التّنوين إمَّا للتمكين، فلا يلحق إلّا المعربات، وإمّا للتَّعويض، فكأنَّ المضاف إليه مذكور.

ولا تتعرَّف «غير» بالإضافة؛ لشدَّة إبهامها، وتُستعمل غيرٌ المضافةُ لفظاً على وجهين:

أحدهما ـ وهو الأصل ـ: أن تكون صفة للنَّكرة؛ نحو: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾(٢)، أو لمعرفة قريبة منها؛ نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ [غير المغضوب]﴾(٣)[127] الآية، لأنَّ المعرَّفَ الجنسيّ قريبٌ من النَّكرة، ولأنّ «غيراً» إذا وقعت بين ضدّين ضَعُفَ إبهامُها، حتَّى زعم ابن السَّرّاج أنَّها ـ حينئذٍ ـ تتعرّف، ويردُّه الآيةُ الأولى.

والثَّاني: أن تكون استثناءً؛ فتُعربُ بإعراب الاسم التّالي « إلّا » في ذلك الكلام؛ فتقول «جاء القومُ غيرَ زيدٍ» بالنَّصب، و «ما جاءني أحدٌ غير زيد» بالنَّصب والرَّفع، وقال تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾(٤) يُقرأُ برفع «غير»: إمَّا على أنّه صفة لـ «القاعدون» لأنَّهم جنس، وإمَّا على أنّه استثناء، وأُبدل على حدّ ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾(٥) ويؤيّده قراءة النَّصب، وأنَّ

---

[127] زيادة في (خ).

---

(١) س: ٣٠ (الرُّوم، ن: ٤، مك).
(٢) س: ٣٥ (فاطر، ن: ٣٧، مك).
(٣) س: ١ (الفاتحة، ن: ٦، ٧، مك).
(٤) س: ٤ (النساء، ن: ٩٥، مد).
(٥) س: ٤ (النساء، ن: ٦٦، مد).

حُسْنَ الوصف في ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ إنّما كان لاجتماع أمرين: الجنسيّة والوقوع بين الضِّدّين، والثّاني مفقودٌ هنا؛ ولهذا، لم يُقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلّا خارج السّبع؛ لأنّه لا وجه لها إلّا الوصف، وقُرِىء ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[1] بالجرّ صفة على اللّفظ، وبالرّفع على الموضع، وبالنّصب على الاستثناء وهي شاذّة، وتحتمل قراءة الرّفع الاستثناء على أنّه إبدال على المحلّ؛ مثل: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[2].

وانتصابُ «غير» في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلّا عندهم، واختاره ابن عصفور؛ وعلى الحاليّة/ عند الفارسيّ، [٤٧/أ] واختاره ابن مالك؛ وعلى التّشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذش[3].

ويجوز بناؤها على الفتح إذا أُضيفت إلى مَبنيّ؛ كقوله:

[البسيط]

٢٨٤ ـ لَم يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنهَا غيرَ أَنْ نَطَقَتْ ... حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوقَالِ[4]

وقوله:

[الرّمل]

٢٨٥ ـ لُذْ بِقَيسٍ حِينَ يَأْبَى غَيرَهُ ... تُلْفِهِ بَحراً مُفِيضاً خَيرَهُ[5]

---

(١) س: ٧ (الأعراف، ن: ٥٩، مك).

(٢) س: ٣٧ (الصّافات: ن: ٣٥، مك).

(٣) ابن الباذش: (٤٤٤ ـ ٥٢٨ هـ/ ١٠٥٢ ـ ١١٣٣ م) عليّ بن أحمد بن خلف الأنصاريّ الغرناطيّ، من العلماء بالعربية، من أهل غرناطة.

(٤) **صاحبه**: ينسب هذا البيت إلى أبي قيس بن الأسلت «صيفيّ بن عامر»، وإلى قيس بن رفاعة، وإلى الشّمّاخ «معقل بن ضِرار».
موطن الشّاهد: (غيرَ أنْ نطقت).
وجه الاستشهاد: مجيء «غير» اسماً مبنيّاً على الفتح؛ لإضافته إلى المصدر المؤوّل من «أنْ» المبنيّة والفعل بعدها؛ والتّقدير: لم يمنع شربها غيرُ نطق حمامة في غصون...

(٥) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (غيرَهُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «غيرَ» مبنيّةً؛ لأنّها أُضيفت إلى ضمير الهاء؛ وهو مبنيٌّ؛ وحكم هذا البناء الجواز.

وذلك في البيت الأوّل أقوى؛ لأنّه انضمَّ فيه إلى الإبهام، والإضافة لمبنيٍّ تُضمِّنُ «غيرَ» معنى « إلّا ».

تنبيهان

الأوّل: من مُشكِل التّراكيب التي وقعت فيها كلمةُ «غيرِ» قولُ الحكميّ:
[المديد]

٢٨٦ ـ غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ   يَنْقَضِي بِالهَمِّ وَالحَزَنِ(١)

وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ غير مبتدأ لا خبر له، بل لِمَا أُضيفَ إليه مرفوعٌ يُغني عن الخبر، وذلك؛ لأنَّه في معنى النَّفي، والوصفُ بعده مخفوضٌ لفظاً، وهو في قوّة المرفوع بالابتداء، فكأنَّه قيل: ما مأسوفٌ على زمنٍ ينقضي مصاحباً للهمِّ والحزن؛ فهو نظير «ما مضروب الزَّيدان»، والنّائب عن الفاعل الظَّرفُ، قاله ابن الشَّجريِّ، وتبعه ابن مالك.

والثّاني: أنَّ غيرَ خبرٌ مقدَّم، والأصل زمنٌ ينقضي بالهمِّ والحزن غيرُ مأسوفٍ عليه، ثُمَّ قُدِّمت غير وما بعدها، ثُمَّ حُذِف زمنٌ دون صفته، فعاد الضَّميرُ المجرور بـ «على» على غير مذكور فأتى بالاسم الظَّاهر مكانه، قاله ابن جنِّيّ، وتبعه ابن الحاجب.

فإن قيل: فيه حذف الموصوف مع أنَّ الصِّفة غير مفردة، وهو في مثل هذا ممتنع. قلنا: في النَّثر، وهذا شعر فيجوز فيه؛ كقوله:
[الوافر]

٢٨٧ ـ أَنَا ابْنُ جَلا / وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا/[128]   ....(٢)

[128] سقطت من (خ).

(١) **صاحبه**: أبو نواس، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (غيرُ).
وجه الاستشهاد: فصّل المصنّف في المتن الأوجه الثّلاثة لإعراب «غير» ولا داعي للإعادة.

(٢) **صاحبه**: سُحَيم بن وثيل(. . . ـ نحو ٦٠ هـ/ . . . ـ ٦٨٠ م).
سحيم بن وثيل الرّياحيّ اليربوعيّ الحنظليّ التّميمي: شاعر مخضرم، عاش في الجاهليّة والإسلام، كان شريفاً في قومه، نابه الذكر؛ له أخبار مع زياد بن أبيه، ومفاخرة مع غالب بن صعصعة والد الفرزدق. =

أي أنا ابن رجلٍ جلا الأمورَ، وقوله: [الرَّجز]

٢٨٨ ـ تَرمِي بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَر[١]

أي: بكفَّي رجلٍ كان.

والثَّالث: أنّه خبر لمحذوف، ومأسوف: مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور؛ والمراد به: اسم الفاعل، والمعنى: أنا غيرُ آسفٍ على زمن هذه صفته؛ قاله ابن الخشّاب[٢]؛ وهو ظاهر التَّعسُّف.

التَّنبيه الثَّاني

من أبيات المعاني قولُ حسّان رضي الله عنه: [الطَّويل]

٢٨٩ ـ أَتَانَا فَلَمْ نَعدِلْ سِواهُ بِغَيرِهِ نَبِيٌّ بَدَا في ظُلْمَةِ اللَّيلِ هَادِيَا[٣]

فيُقال: سواه هو غيره، فكأنَّه قال لم نعدل غيره بغيره.

والجواب: أنَّ الهاء في «بغيره» للِسِّوَى، فكأنّه قال: لَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بغير السِّوَى وغيرُ سِوَاهُ، هو نفسُه عليه السَّلام؛ فالمعنى: لم نَعْدِل سِوَاهُ به.

حرف الفاء

الفاء المفردة: حرف مُهمل، خلافاً لبعض الكوفيِّين في قولهم: إنَّها

= وتمام البيت:

أَنَا ابْنُ جَلا وطَلَّاع الثَّنَايَا [مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي]

موطن الشَّاهد: ذكر الشّاهد ـ هنا ـ للقياس عليه بحذف الموصوف «رجل» على أن الصّفة جملة، وهي (جلا الأمور)؛ وهذا جائز في الشّعر.

(١) **صاحبه**: مجهول.

موطن الشَّاهد: (بكفَّي كان... الخ).

وجه الاستشهاد: ذكر الشّاهد ـ هنا ـ ليقيس عليه ما جاء في الشّاهد السّابق، على حذف الموصوف مع أنَّ صفته جملة، وليست مفردةً؛ وهذا جائز في الشّعر.

(٢) ابن الخشَّاب: (٤٩٢ ـ ٥٦٧ هـ/ ١٠٩٩ ـ ١١٧٢ م) عبد الله بن أحمد، أبو محمَّد، أعلم معاصريه بالعربيَّة، وكان عارفاً بعلوم الدِّين.

(٣) **صاحبه**: نُسِبَ هذا البيتُ إلى حسَّانَ بنِ ثابت، وقد مرّت ترجمته.

موطن الشَّاهد: (سواه بغيره).

وجه الاستشهاد: عودة الضّمير في «غيره» على «سوى»؛ والمعنى: لم نعدل سواه به، كما في المتن.

ناصبة في نحو: «ما تأتينا فتُحدِّثَنا» وللمبرّد في قوله: إنّها خافضة في نحو:

[الطَّويل]

٢٩٠ ـ فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرضِعٍ [فَأَلهيتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ][1]

فيمن جرَّ «مثلاً» والمعطوفَ، والصَّحيحُ: أنَّ النَّصب بأنْ مضمرة، كما سيأتي، وأنَّ الجرّ بـ «ربّ» مضمرة، كما مرَّ.

[أوجه الفاء]

وترد على ثلاثة أوجه:

١ ـ **أحدها**: أن تكون عاطفة، وتفيد ثلاثة أمور:

أحدها: التَّرتيب؛ وهو نوعان: معنويّ، كما في: «قام زيدٌ فعمرٌو» وذكريّ[2]، وهو عطف مُفصَّل على مُجمل؛ نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾[3]؛ ونحو: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾[4]؛ ونحو: ﴿وَنَادَىٰ/ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾[5] الآيةَ؛ [٤٧/ب] ونحو: «توضّأ، فغسلَ وجههُ، ويديهِ، ومسحَ رأسهُ، ورجليهِ» وقال الفرّاء: إنّها لا تفيد التَّرتيب مطلقاً، وهذا ـ مع قوله: إنَّ الواو تفيد التّرتيب ـ غريبٌ، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[6]. وأجيب بأنَ المعنى: أَردنا إهلاكها، أو بأنّها للتَّرتيب الذِّكريّ، وقال الجرميّ: لا تفيد الفاءُ التَّرتيبَ في البقاع، ولا في الأمطار، بدليل قوله:

---

(١) **صاحبه**: امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته، وقد تقدَّم البيت برقم «٢٢٧».
موطن الشّاهد: (فمثلك).
وجه الاستشهاد: جرّ «مثلك» بـ «ربّ» المضمرة، خلافاً للمبرّد.

(٢) التّرتيب نوعان: معنويٌّ وذكريٌّ. **فالمعنويّ**: أن يكون زمن تحقُّق المعنى في المعطوف متأخّراً عنه في المعطوف عليه؛ نحو: من الخير الإنصات، فالسّماع، فمحاولة الفهم.
وأمّا **الذّكريّ**: فهو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب التّحدّث عنهما، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما؛ حدّثنا المعلّم عن أبي بكر، فعثمان، فعمر.

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٣٦، مد).

(٤) س: ٤ (النّساء، ن: ١٥٣، مد).

(٥) س: ١١ (هود، ن: ٤٥، مك).

(٦) س: ٧ (الأعراف، ن: ٤، مك).

[الطّويل]

٢٩١ ـ [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكرَىٰ حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ   بِسِقْطِ اللِّوىٰ] بَينَ الدَّخُولِ فَحومِلِ[(١)]

وقولهم «مُطرنا مكانَ كذا فمكانَ كذا» وإن كان وقوعُ المطر فيهما في وقتٍ واحد.

الأمر الثّاني: التّعقيبُ، وهو في كلّ شيء بحسبه، ألا ترى أنّه يقال «تزوّجَ فلانٌ فَوُلِدَ لَهُ» إذا لم يكن بينهما إلّا مدّة الحمل، وإن كانت متطاولة، و «دخلتُ البصرةَ فبغدادَ» إذا لم تقم في البصرة، ولا بين البلدين، وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[(٢)] وقيل: الفاء في هذه الآية للسّببيّة، وفاء السّببيّة لا تستلزم التّعقيب، بدليل صحّة قولك «إن يُسلم فهو يدخل الجنّة» ومعلوم ما بينهما من المهلة، وقيل: تقع الفاءُ تارةً بمعنى «ثُمّ» ومنه الآية؛ وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾[(٣)] فالفاءاتُ في ﴿فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾، وفي ﴿فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ﴾، وفي ﴿فَكَسَوْنَا﴾ بمعنى ثُمّ؛ لتراخي معطوفاتها، وتارة بمعنى الواو؛ كقوله:

[الطّويل]

.... بينَ الدّخولِ فحوملِ[(٤)]

---

(١) **صاحبه**: امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (بين الدّخولِ فحوملِ).
وجه الاستشهاد: استشهد الجرميّ بهذا البيت على أنّ «الفاء» لا تفيد التّرتيب في البقاع، وقال الأصمعيّ: الصّواب أن يُقال: بين الدّخول وحومل؛ لأنّ الواو تنفرد بكونها تعطف اسماً على اسم، لا يكتفي الكلام به؛ ولأنّ البينيّة، لا يتحقّق معناها بواحد، ولا يعطف فيها بالفاء؛ لأنّ الفاء تدلُّ على التّرغيب.
ـ وردّ الجمهور على الاثنين بالقول: إنّ كلمتي «الدّخول» و« «حَومل» لا يُراد بهما جزئيٌّ مشخّص، وإنّما يُرَادُ بهما أجزاء هذين المكانين؛ وهناك مضاف محذوف، يفيد هذا التّعدد؛ مثل: أماكن، أو مواضع، أو أجزاء الدّخول وحومل. وقدّر يعقوب: بين أهل الدّخول فحومل.

(٢) س: ٢٢ (الحج، ن: ٦٣، مد).

(٣) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ١٤، مك).

(٤) الشّاهد السابق.
موطن الشّاهد: (الدّخولِ فحوملِ).
وجه الاستشهاد: ذكر البيت مرّةً ثانيةً للاستشهاد به على مجيء الفاء بمعنى «الواو» على رأي الأصمعي، وقد أوضحنا ردّ الجمهور على ذلك.

وزعمَ الأصمعيُّ: أنَّ الصَّواب روايته بالواو؛ لأنَّه لا يجوز «جلست بين زيد فعمرو» وأجيب بأنَّ التّقدير: بين مواضع الدَّخول، فمواضع حومل، كما يجوز «جلستُ بين العلماء فالزهّاد» وقال بعض البغداديّين: الأصلُ «ما بين» فحذف «ما» دون «بين»، كما عكسَ ذلك من قال: [البسيط]

٢٩٢ ـ يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْناً إلى قَدَمٍ ....(١)

أصله ما بين قرنٍ؛ فحذف بين وأقام قرناً مقامها؛ ومثله: ﴿...مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَاۚ﴾(٢) قال: والفاء نائبة عن إلى، ويحتاج على هذا القول إلى أن يُقال: وصحّت إضافة بين إلى الدّخول؛ لاشتماله على مواضع، أو لأنَّ التَّقدير بين مواضع الدَّخول، وكونُ الفاء للغاية بمنزلة «إلى» غريبٌ، وقد يُستأنسُ له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله: [الطَّويل]

٢٩٣ ـ وَأَنْتِ الّتي حَبَّبتِ شَغْبَاً إلى بَدَا إلَيّ، وَأَوْطَانِي بِلادٌ سِوَاهُمَا(٣)

إذ المعنى: شغبا فبدا؛ وهما موضعان، ويدلّ على / إرادة/ [129] التَّرتيب قوله بعده:

حَلَلتِ بِهَذَا حَلَّةً، ثُمّ حَلّةً بِهَذَا، فَطَابَ الوَادِيَانِ كِلاهُمَا

[129] سقطت من (خ).

(١) صاحبه: مجهول؛ وتمام البيت:
يَا أَحْسَنَ النّاسِ مَا قَرْنَاً إلى قَدَمٍ [وَلا حِبَالَ مُحِبٌّ وَاصِلٍ تَصِلُ]
موطن الشّاهد: (ما قرناً).
وجه الاستشهاد: ذكر الشَّاهد ـ هنا ـ للقياس عليه بحذف «بين» وإقامة «قرناً» مقامها، وأبقى «ما» على ما هي عليه.
ولكنَّ امرأ القيس، حذف «ما» وأبقى «بين»؛ وهذا هو القياس العكسيّ عند بعض العلماء البغداديّين، وفيه نظر.
(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٦، مد).
(٣) صاحبه: نُسِب البيت إلى كُثَيِّر عَزَّة، وإلى جميل بثينة.
موطن الشّاهد: (شغباً إلى بدا).
وجه الاستشهاد: ذكر البيت ـ هنا ـ للاستشهاد به على مجيء «إلى» متضمِّنةً معنى «الفاء»؛ ليكون قياساً عكسيّاً على مجيء «الفاء» متضمّنة معنى «إلى» كما في الآية الكريمة.

وهذا معنًى غريب؛ لأنّي لم أرَ من ذكره.

والأمر الثَّالث: السّببيّة، وذلك غالبٌ في العاطفة جملة، أو صفة؛ فالأوَّل نحو ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾[1]، ونحو ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ﴾[2]. **والثَّاني**؛ نحو: ﴿لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٖ مِّن زَقُّومٖ فَمَالِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ فَشَٰرِبُونَ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡحَمِيمِ﴾[3] وقد تجيء في ذلك لمجرّد التّرتيب؛ نحو: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجۡلٖ سَمِينٖ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيۡهِمۡ﴾[4]، ونحو: ﴿لَّقَدۡ كُنتَ فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا فَكَشَفۡنَا عَنكَ غِطَآءَكَ﴾[5]، ونحو: ﴿فَأَقۡبَلَتِ ٱمۡرَأَتُهُۥ فِي صَرَّةٖ فَصَكَّتۡ وَجۡهَهَا﴾[6]، ونحو ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾[7].

[أحوال الصِّفات مع الفاء]

[٤٨/أ] / وقال الزّمخشريّ: للفاء مع الصِّفات ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تدلّ على ترتيب معانيها في الوجود؛ كقوله: [السَّريع]

٢٩٤ ـ يا لَهفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ الصْـ ... ـصَابِحِ فَالغَانِمِ فَالآيِبِ[8]

أي: الذي صبحَ فغنمَ فآبَ.

والثَّاني: أن تدلّ على ترتيبها في التّفاوت من بعض الوجوه؛ نحو قولك: «خذ الأكملَ، فالأفضلَ، واعملِ الأحسنَ، فالأجملَ».

والثَّالث: أن تدلّ على ترتيب موصوفاتها في ذلك؛ نحو: «رحمَ الله المحلِّقين فالمُقصِّرينَ» اهـ.

---

(١) س: ٢٨ (القصص، ن: ١٥، مك). (٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٣٧، مد).

(٣) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٥١ ـ ٥٥، مك).

(٤) س: ٥١ (الذّاريات، ن: ٢٦، ٢٧، مك).

(٥) س: ٥٠ (ق، ن: ٢٢، مك). (٦) س: ٥١ (الذّاريات، ن: ٢٩، مك).

(٧) س: ٣٧ (الصّافات: ٢، ٣، مك).

(٨) **صاحبه**: ابن زيّابة، عمرو بن لأي، من بني تيم اللاّت ابن ثعلب، شاعر جاهليّ، من أشراف بكر، عُرف بنسبته إلى أمّه «زيّابة» واختُلف في اسمه ولقبه، وكان يقال له: «فارس مِجْلَز» ومِجْلَز ـ بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللاّم ـ فرسه.
موطن الشّاهد: (فالغانم، فالآيب).
وجه الاستشهاد: مجيء «الفاء» عاطفةً صفة على صفة، ومفيدة ترتيب معانيها في الوجود؛ لأنّ الغنيمة، تكون بعد المباغتة، والإياب يأتي بعدها.

البيت لابن زيَّابة، يقول: يا لَهْفَ أُمِّي على الحارث إذ صَبَّحَ قومي بالغارة فغنم، فآب سليماً، ألَّا أكونَ لقيته فقتلته، وذلك لأنَّه يريد يا لَهْفَ نفسي.

[الفاء الرّابطة للجواب]

٢ ـ **والثَّاني من أوجه الفاء**: أن تكون رابطة للجواب، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً، وهو منحصر في ستّ مسائل:

[الفاء الرّابطة لجواب الشّرط وأماكن وجودها]

إحداها: أن يكون الجوابُ جملة اسميّة؛ نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(١)، ونحو: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾(٢).

الثَّانية: أن تكون فعلية كالاسميّة، وهي التي فعلها جامد؛ نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ﴾(٣)، ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾(٤)، ﴿وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾(٥)، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾(٦).

الثَّالثة: أن يكون فعلها إنشائياً؛ نحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي/ يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ/ ﴾(٧)[130]، ونحو: ﴿فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾(٨)، ونحو: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾(٩)؛ فيه أمران: الاسميّة والإنشائيّة، ونحو: «إنْ قام زيد فوالله لأقومنَّ؛ ونحو: «إنْ لم يتُبْ زيد فيا خُسرَه رجُلاً».

والرَّابعة: أن يكون فعلها ماضياً لفظاً ومعنًى؛ إمّا حقيقةً؛ نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾(١٠)، ونحو ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ/

---

[130] سقطت من (خ).

---

(١) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٧، مك).
(٢) س: ٥ (المائدة: ١١٨، مد).
(٣) س: ١٨ (الكهف، ن: ٣٩، ٤٠، مك).
(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٧١، مد).
(٥) س: ٤ (النساء، ن: ٣٨، مد).
(٦) س: ٣ (آل عمران، ن: ٢٨، مد).
(٧) س: ٣ (آل عمران، ن: ٣١، مد).
(٨) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٥٠، مك).
(٩) س: ٦٧ (الملك: ٣٠، مك).
(١٠) س: ١٢ (يوسف، ن: ٧٧، مك).

وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ/ [131]﴾(1) وقد هنا مقدَّرة. وإمّا مجازاً؛ نحو: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾(٢) نُزِّل هذا الفعلُ لتحقّق وقوعه منزلة ما وَقَعَ.

والخامسة: أن تقترن بحرف استقبال؛ نحو: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ/ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ/ [132]﴾(٣)؛ ونحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾(٤)

السّادسة: أن تقترن بحرف له الصّدر؛ كقوله: [الوافر]

٢٩٥ ـ فَـإنْ أَهْـلِـكْ فَـذِي لَـهَـبٍ لَـظَـاهُ ... عَـلَـيّ تَـكَـادُ تَـلْـتَـهِـبُ الـتِـهَـابَـا(٥)

لما عرفت من أن رُبّ مقدَّرة، وأنّها لها الصّدْر، وإنّما دخلت في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾(٦) لتقدير الفعل خبراً لمحذوف؛ فالجملة اسميّة.

[إنابة إذا الفجائية عن الفاء]

وقد مرَّ أنَّ إذا الفجائيّة، قد تنوب عن الفاء؛ نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٧) وأنَّ الفاء قد تحذف للضّرورة؛ كقوله: [البسيط]

٢٩٦ ـ مَنْ يفعلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُهَا ... .(٨)

---

[131] سقطت من (خ). [132] سقطت من (خ).

---

(١) س: ١٢ (يوسف، ن: ٢٦، مك). (٢) س: ٢٧ (النّمل، ن: ٩٠، مك).
(٣) س: ٥ (المائدة، ن: ٥٤، مد). (٤) س: ٣ (آل عمران، ن: ١١٥، مد).
(٥) صاحبه: ربيعة بن مقروم بن قيس الضّبيّ (... ـ ١٦ هـ ـ ... ـ بعد ٦٣٧ م): من شعراء الحماسة، من مخضرمِيْ الجاهليّة والإسلام، وفد على كسرى في الجاهليّة، وشهد بعض الفتوح في الإسلام، وحضر وقعة القادسيّة.
موطن الشّاهد: (فإن أهلك فذي لهب... الخ).
وجه الاستشهاد: مجيء «الفاء» رابطة لجواب الشّرط المقترن بـ «رُبّ» المقدّرة؛ والتي هي حرف له الصّدارة؛ وحكم الاقتران ـ هنا ـ الوجوب.
(٦) س: ٥ (المائدة، ن: ٩٥، مد). (٧) س: ٣٠ (الرُّوم، ن: ٣٦، مك).
(٨) صاحبه: حسّان بن ثابت، وقد مرّت ترجمته. وقد تقدّم البيت برقم ٨٥ و١٤٥ و٢٣٨.
موطن الشّاهد: (اللّهُ يشكرها).
وجه الاستشهاد: حذف «الفاء» الرّابطة لجواب الشّرط الواقع جملة اسميّة؛ لضرورة الشّعر ـ على هذه الرّواية ـ وأمّا على رواية المبرّد (الخيرَ فالرّحمن يشكره): فلا دليل فيه على حذفها.

وعن المبرِّد، أنّه منع ذلك، حتَّى في الشِّعر، وزعم أنَّ الرّواية:

مَنْ يَفْعَلِ الخَيرَ فَالرَّحمٰنُ يَشْكُرُهُ ....

وعن الأخفش أنَّ ذلك واقعٌ في النّثر الصَّحيح، وأنّ منه قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾(١) وتقدَّم تأويله.

وقال ابن مالك: يجوز/ في النَّثر نادراً؛ ومنه حديث اللُّقطة: «فإنْ جاءَ [٤٨/ب] صاحبُها وإلّا استمتعْ بها»(٢).

تنبيه

كما تربط الفاء الجواب بشرطه، كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشَّرط، وذلك في نحو «الذي يأتيني فله درهم» وبدخولها فُهِمَ ما أراده المتكلِّم من ترتُّبِ لزوم الدِّرهم على الإتيان، ولو لم تدخل، احتمل ذلك وغيره.

وهذه الفاء بمنزلة لام التَّوطئة في نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾(٣) في إيذانها بما أراده المتكلِّم من معنى القَسَم، وقد قُرِىء بالإثبات والحذف قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾(٤).

[الفاء الزّائدة وأحوالها]

٣ ـ **الثّالث: أن تكون زائدة**؛ دخولها في الكلام كخروجها، وهذا لا يثبته سيبويه، وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مُطلقاً، وحكى «أخُوكَ فوجد» وقيَّد الفرّاء

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٨٠، مد).

(٢) رواه مسلم في كتاب «اللُّقَطَة»؛ وفيه: (فإن جاء صاحبها، وإلّا فشأنك بها). صحيح مسلم: ٣/١٣٤٦.

ورواه البخاريّ؛ وفيه: «عن زيد عن خالد الجهنيّ: أنّ النّبيّ ـ ﷺ ـ سأله رجل عن اللّقطة؛ فقال: اعرف وكاءَها، أو قال: وعاءها وعفاصها، ثمّ عرّفها سنةً، ثمّ استمتع بها، فإنْ جاء ربُّها فأدّها إليه». صحيح البخاري: ١/٤٦.

واللُّقطة: اسم للشّيء الملقوط. الوكاء: الخيط. العِفاص: قيل السّدادة.

وجه الاستشهاد: حذف «الفاء» الرّابطة لجواب الشّرط؛ لأنّ التَّقدير: وإلّا فاستمتع بها

ـ على هذه الرّواية ـ التي ساقها ابن هشام، نقلاً عن روايةٍ، استشهد بها ابن مالك.

ـ وأمّا في رواية «مسلم» التي أشرنا إليها: (وإلّا فشأنك بها) فقد اقترن الجواب بالفاء، ولا دليل فيها.

ـ وكذلك في رواية «البخاريّ» (فأدّها إليه) فقد اقترن الجواب بالفاء، ولا دليل فيها.

(٣) س: ٥٩ (الحشر، ن: ١٢، مد). (٤) س: ٤٢ (الشُّورى، ن: ٣٠، مك).

والأعلم وجماعة الجوازَ بكون الخبر أمراً، أو نهياً؛ فالأمر؛ كقوله: [الطّويل]

٢٩٧ ـ وَقَائِلَةٍ: خَولانُ فَانكِحْ فَتَاتَهُمْ ....(١)

وقوله: [الخفيف]

٢٩٨ ـ / أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ/ [133] أَنتَ فَانظُرْ لأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ(٢)

وحمل عليه الزّجّاج ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ/ حَمِيمٌ/ [134]﴾(٣)، والنّهي؛ نحو: «زيدٌ فلا تضربه» وقال ابن برهان: تُزاد الفاء عند أصحابنا جميعاً؛ كقوله: [الكامل]

٢٩٩ ـ .... فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذٰلِكَ فَاجْزَعِي(٤)

انتهى، وتأوّل المانعون قوله «خَولانُ فَانكِحْ» على أنَّ التّقدير: هٰذِهِ خَولانُ، وقوله: «أَنْتَ فَانْظُر» على أنَّ التّقدير: انظر، فانظر، ثُمَّ حُذِف انظر الأوّل وحده، فبرز ضميره، فقيل: أنت فانظر، والبيت الثّالث ضرورة، وأمّا

---

[133] سقط الشطر الأول من (خ). [134] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه**: مجهول، وتتمّة البيت:
وَقَائِلَةٍ: خَولانُ فَانكِحْ فَتَاتَهُمْ [وأُكرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَاهِيَا]
موطن الشّاهد: (خَولانُ فانكِحْ).
وجه الاستشهاد: مجيء «الفاء» زائدة على رأي الأعلم، والفرّاء، والأخفش، والفارسيّ، وابن جنّي، وخلافاً لسيبويه الذي جعل «خولان» خبراً لمبتدأ محذوف، وجملة (فانكح) مستأنفةً هرباً من القول بزيادة الفاء في خبر المبتدأ غير الموصول.
ـ هذا ـ وقد أجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقاً.

(٢) **صاحبه**: عديّ بن زيد، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (أَنتَ فانظرْ).
وجه الاستشهاد: مجيء «الفاء» حرفاً زائداً على رأي الفرّاء والأعلم ومن وافقهما.

(٣) س: ٣٨ (ص، ن: ٥٧، ملك).

(٤) **صاحبه**: النّمِر بن تولب، وقد مرّت ترجمته، وتمام البيت:
[لا تَجزَعِي إنْ مُنفِسٌ أَهلَكْتُهُ] فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِندَ ذٰلِكَ فَاجزَعِي
موطن الشّاهد: (فاجزعي).
وجه الاستشهاد: وقوع «الفاء» زائدة باتّفاق من يذهبون مذهب ابن برهان كما في هذا البيت. وقال أبو عليّ في قوله: (فعند ذلك فاجزعي): الفاء الأولى زائدة، والثّانية: فاء الجزاء، ثُمّ قال: اجعل الزّائدة أيّهما شئت.

الآية: فالخبر حميم، وما بينهما معترض، أو هذا منصوب بمحذوف يفسِّره فليذوقوه؛ مثل: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾[1] وعلى هذا فحميم بتقدير: هو حميم.

ومن زيادتها قوله:

[الكامل]

٣٠٠ - لَـمَّـا اتَّـقَـى بِـيَـدٍ عَـظِـيـمٍ جُـرْمُـهَـا ... فَـتَـرَكْـتُ ضَـاحِـيَ جِـلْـدِهَـا يَـتَـذَبْـذَبُ[2]

لأنَّ الفاء، لا تدخل في جواب «لمَّا»، خلافاً لابن مالك، وأمَّا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[3] فالجواب محذوف؛ أي: انقسموا قسمين؛ فمنهم مقتصد، ومنهم غير ذلك، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾[4] فقيل: جواب «لمّا» الأولى «لمَّا» الثَّانية وجوابها، وهذا مردود؛ لاقترانه بالفاء، وقيل: ﴿كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ جواب لهما؛ لأنَّ الثَّانية تكرير للأولى، وقيل: جواب الأولى محذوف؛ أي: أنكروه.

مسألة

الفاء في نحو: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾[5]. جواب لأمّا مقدَّرة عند بعضهم؛ وفيه إجحاف، وزائدة عند الفارسيّ؛ وفيه بعد، وعاطفة عند غيره؛ والأصل: تَنَبَّه فاعبد الله، ثُمّ حذف تَنَبَّه، وقدّم المنصوب على الفاء إصلاحاً للّفظ؛ كيلا تقع الفاء صَدْراً، كما قال الجميعُ في الفاء في نحو: «أمَّا زيداً فاضرب» **إذ الأصلُ**: مهما يكن من شيء فاضرب زيداً، وقد مضى شرحه في حرف الهمزة.

مسألة

الفاء في نحو: «خرجتُ فإذا الأسدُ» زائدة لازمة عند الفارسيّ

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٤٠، مد).

(٢) **صاحبه**: مجهول.

موطن الشّاهد: (لمَّا.... فتركتُ).

وجه الاستشهاد: وقوع «الفاء» زائدةً في هذا البيت؛ لأنَّ «الفاء» لا تدخل في جواب «لمّا» خلافاً لابن مالك الذي لم يرَ بأساً في دخولها؛ وقيل: إنَّها عاطفة على فعل محذوف؛ والتّقدير: ضربتها، فتركت... وكلاهما جائز.

(٣) س: ٣١ (لقمان، ن: ٣٢، مك). (٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٨٩، مد).

(٥) س: ٣٩ (الزّمر، ن: ٦٦، مك).

والمازنيّ وجماعة، وعاطفة عند مبرمان وأبي الفتح، وللسَّببيَّة المحضةِ كفاء الجواب عند أبي/ إسحاق[1]، ويجب عندي أن يحمل على ذلك مثل؛ ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾[2] ونحو «ائتني فإنّي أكرمك»؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر، ولا العكس، ولا يحسن إسقاطُها؛ ليسهل دعوى زيادتها. [٤٩/أ]

مسألة

﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾[3] قدّر أنّهم قالوا بعد الاستفهام: لا، فقيل لهم: فَهٰذا كرهتموه، يعني والغيبة مثله فاكرهوها، ثمّ حذف المبتدأ وهو هذا، وقال الفارسيّ: التَّقدير فكما كرهتموه، فاكرهوا الغيبة، وضعَّفه ابن الشَّجريّ بأن فيه حذف الموصول ـ وهو ما المصدريّة ـ دون صلتها، وذلك رديء، وجملة ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ عطف على ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ على التَّقدير الأوّل، وعلى «فاكرهوا الغيبة» على تقدير الفارسيّ، وبعدُ فعندي أنَّ ابن الشَّجريّ، لم يتأمَّل كلام الفارسيّ؛ فإنّه قال: كأنّهم قالوا في الجواب: لا، فقيل لهم: فكرهتموه، فاكرهُوا الغيبة واتّقوا الله، فاتقوا معطوف على فاكرهوا، وإن لم يذكر كما في: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾[4] **والمعنى**: فكما كرهتموه، فاكرهوا الغيبة، وإن لم تكن «كما» مذكورة، كما أنَّ «ما تأتينا فتُحدِّثنا» معناه فكيف تحدِّثنا وإن لم تكن «كيف» مذكورة، اهـ. وهذا يقتضي أنَّ كما ليست محذوفة، بل أنَّ المعنى يعطيها؛ فهو تفسير معنى، لا تفسير إعراب.

تنبيه

[خلافهم في الفاء الاستئنافيَّة]

قيل: الفاء تكون للاستئناف؛ كقوله:

---

(١) أبو إسحاق: الزجّاج: إبراهيم بن السريّ، وقد مرّت ترجمته.

(٢) س: ١٠٨ (الكوثر، ن: ١، ٢، مك).

(٣) س: ٤٩ (الحجرات، ن: ١٢، مد).

موطن الشّاهد ووجه الاستشهاد: أوضح المصنّف في المتن تفصيل هذه المسألة بما يغني عن الإعادة.

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٦، مد).

[الطّويل]

٣٠١ ـ أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القِوَاءَ فَيَنْطِقُ ....[1]

أي: فهو ينطق؛ لأنّها لو كانت للعطف؛ لجزم ما بعدها، ولو كانت للسّببيّة؛ لنصب، ومثله ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[2] بالرّفع؛ أي: فهو يكون حينئذٍ، وقوله:

[الرّجز]

٣٠٢ ـ الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهْ ... إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الذي لا يَعْلَمُهْ[3]

زَلَّتْ بِهِ إِلَى الحَضِيضِ قَدَمُهْ ... يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ

أي: فهو يعجمه، ولا يجوز نصبه بالعطف، لأنّه لا يريد أن يعجمه.

والتّحقيقُ: أنّ الفاء في ذلك كلّه للعطف، وأنّ المعتمد بالعطف الجملة، لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشِّعر قوله يُريد، وإنّما يقدّر النّحويّون كلمةَ «هو» ليبيّنوا أنّ الفعل ليس المعتمد بالعطف.

(في)
[معاني في]

حرف جرّ، له عشرةُ معان:

أحدها: **الظّرفيّة**؛ وهي إمّا مكانيّة، أو زمانيّة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى:

---

(١) **صاحبه**: جميل بثينة، وقد مرّت ترجمته، وتمام البيت:

[أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القِوَاءَ فَيَنْطِقُ ... وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ]

موطن الشّاهد: (فينطق).

وجه الاستشهاد: وقوع «الفاء» استئنافيّة؛ لارتفاع الفعل بعدها بالرّغم من كونه سُبق بالاستفهام؛ فدلّ ذلك على أنّها ليست سببيّةً، ولا عاطفةً؛ وإلّا لجزم الفعل، أو انتصب بعدها.

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ١١٧، مد).

(٣) **صاحبه**: الحُطَيئة (... ـ نحو ٤٥ هـ/ ... ـ نحو ٦٦٥ م) جرول بن أوس بن مالك العبسيّ، أبو مُليكة، شاعر مخضرم، أدرك الجاهليّة والإسلام، كان هجّاءً عنيفاً؛ لم يَكَد يَسْلم من لسانه أحد.

موطن الشّاهد: (يريد أن يعربه فيعجمه).

وجه الاستشهاد: مجيء «الفاء» استئنافيّة على رأي سيبويه ومن وافقه. وهو الأفضل والأرجح، كما أسلفنا.

﴿الٓمٓ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾(١) أو مجازيّة؛ نحو: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾(٢) ومن المكانيّة «أدخلتُ الخاتمَ في أصبعي، والقلنسُوَةَ في رأسي» إلّا أنّ فيهما قلباً.

الثّاني: المصاحبة؛ نحو: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾(٣) أي معهم، / وقِيلَ: التّقدير ادخلوا في جملة أمم، فحذف المضاف/[135]. ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ﴾(٤).

والثّالث: التّعليل؛ نحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾(٥)، ﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ﴾(٦) وفي الحديث «أنَّ امرأة دخلتِ النّارِ في هِرَّةٍ حبستها»(٧).

والرّابع: الاستعلاء؛ نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾(٨). وقال:

[الطّويل]

٣٠٣ ـ هُمُ صَلَبُوا العَبدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ ....(٩)

وقال آخر:

---

[135] سقطت من (خ).

---

(١) س: ٣٠ (الرُّوم، ن: ١ ـ ٤، مك).

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ١٧٩، مد).

(٣) س: ٧ (الأعراف، ن: ٣٨، مك).

(٤) س: ٢٨ (القصص، ن: ٧٩، مك).

(٥) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣٢، مك).

(٦) س: ٢٤ (النُّور، ن: ١٤، مد).

(٧) رواه البخاريّ على النّحو التّالي: (عن عبد الله بن عمر: أنّ رسول الله ـ ﷺ ـ قال: عُذّبت امرأة في هرّةٍ حبستها حتّى ماتت جوعاً، فدخلت فيها النّار. صحيح البخاري: ٢/ ٨٣٤.
ورواه مسلم بما يوافق ما جاء في المتن. صحيح مسلم: ٣/ ١٢٠٥، ٤/ ١٧٦٠.
وجه الاستشهاد: مجيء «في» في الحديث الشّريف مفيدة معنى التّعليل؛ لأنّ التّقدير: دخلت امرأة النّار بسبب حبسها هرّة من دون طعام، ولا شراب.

(٨) س: ٢٠ (طه، ن: ٧١، مك).

(٩) **صاحبه:** يُنسبُ البيت إلى سُويد بن أبي كاهل، وإلى قراد بن حنش، وينسب إلى امرأة من العرب؛ وتمام البيت:
هُمُ صَلَبُوا العبديَّ في جِذعِ نَخلةٍ [فَلاَ عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلّا بِأجْدَعَا]
موطن الشّاهد: (في).
وجه الاستشهاد: مجيء «في» مفيدة معنى الاستعلاء؛ لأنَّ المراد: صلبوا العبديّ على جذع نخلة.

[الكامل]

٣٠٤ ـ بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ ....[1]

والخامس: مرادفة الباء؛ كقوله: [الطَّويل]

[٤٩/ب] / ٣٠٥ ـ وَيَرْكَبُ يَومَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ في طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالكُلَى[2]

وليس منه قوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾[3] خلافاً لزاعمه، بل هي للتَّعليل؛ أي: يكثركم بسبب هذا الجَعْلِ؛ والأظهر قول الزَّمخشريّ: إنّها للظَّرفيّة المجازيّة، قال: جعل هذا التَّدبير كالمنبع، أو المعدن للبث. والتَّكثير؛ مثل: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾[4].

السَّادس: مرادفة «إلى»؛ نحو: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾[5].

السَّابع: مرادفة «مِنْ»؛ كقوله: [الطَّويل]

٣٠٦ ـ أَلا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخَالي[6]

---

(١) **صاحبه**: عنترة بن شدّاد (ـ ٢٢ ق. هـ/ـ ٦٠٠ م) عنترة بن شدّاد بن عمرو بن معاوية العبسيّ، أشهر فرسان العرب في الجاهليّة، ومن شعراء الطّبقة الأولى.
وتمام البيت:
[بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيسَ بِتَوأَمِ]
موطن الشّاهد: (في).
وجه الاستشهاد: مجيء «في» مفيدة معنى الاستعلاء؛ لأنّ التّقدير: كأنَّ ثيابه على سرحة.

(٢) **صاحبه**: زيد الخيل: (ـ ٩ هـ/ـ ٦٣٠ م): زيد بن مهلهل بن منهب من طيِّىء، كنيته أبو مكنف، من أبطال الجاهليّة، لُقّب بـ (زيد الخيل) لكثرة خيله، كان من أجمل النّاس، كان شاعراً محسناً، وخطيباً لَسِناً، وكريماً، أدرك الإسلام، وأسلم، وسمّاه النّبي ـ ﷺ ـ «زيد الخير» مات بالحمّى.
موطن الشّاهد: (بصيرون في طعن).
وجه الاستشهاد: مجيء «في» مرادفةً معنى «الباء»؛ لأنّنا نستطيع القول بصيرون بطعن.

(٣) س: ٤٢ (الشُّورى: ن: ١١، مك). (٤) س: ٢ (البقرة: ن: ١٧٩، مد).

(٥) س: ١٤ (إبراهيم: ن: ٩، مك).

(٦) **صاحبه**: امرؤ القيس، وقدمرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (في).
وجه الاستشهاد: مجيء «في» مرادفة معنى «من»؛ لأنّ التّقدير: ثلاثين شهراً منها. وأمّا ابن جنّي، فقد ترك «في» على ظرفيّتها، ولكنه أضمر مضافاً قبل «ثلاثة أحوال»؛ وهذا ـ مع ما بعده ـ فيه نظر. وأمّا الرّأي الثّالث، والرّابع ففيهما تكلّف واضح.

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاثِينَ شَهْراً فِي ثَلاثَةِ أَحْوَالِ

وقال ابن جِنّي: التّقدير في عقب ثلاثة أحوال، ولا دليل على هذا المضاف. وهذا نظير إجازته «جلستُ زيداً» بتقدير «جلوسَ زيدٍ» مع احتماله لأن يكون أصله إلى زيد، وقيل: الأحوال جمع حالٍ، لا حَولٍ؛ أي ثلاث [٥٠/أ] حالات: نزول المطر، وتعاقب الرّياح، ومرور الدّهور، وقيل: يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف؛ ففي بمعنى «مع».

الثّامن: المُقَايسة ـ وهي الدّاخلة بين مفضول سابق، وفاضل لاحق؛ نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[١].

التّاسع: التّعويض، وهي الزّائدة عوضاً من أخرى محذوفة؛ كقولك: «ضربت فيمن رغبتَ» أصله: ضربت من رغبت فيه، أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله:

[البسيط]

٣٠٧ـ .... فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ[٢]

على حمله على ظاهره، وفيه نظر.

العاشر: **التّوكيد**؛ وهي الزّائدة لغير التّعويض، أجازه الفارسيّ في الضّرورة وأنشد:

[الرَّجز]

٣٠٨ـ أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا[٣]

وأجازه بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا﴾[٤].

---

(١) س: ٩ (التّوبة: ن: ٣٨، مد).

(٢) **صاحبه**: سالم بن وابصة. وقد تقدّم البيت برقم ٢٥٠.
موطن الشّاهد: (انظر بمن تَثِقُ).
وجه الاستشهاد: ذكر البيت ـ هنا ـ للقياس عليه بمجيء «الباء» زائدة تعويضاً عن «به» المحذوفة؛ لأنّ التّقدير: فانظر من تثق به؛ وهذا رأي ابن جنّي؛ كما أسلفنا.

(٣) **صاحبه**: سويد بن أبي كاهل اليَشْكُرِيّ (ـ بعد ٦٠ هـ/ـ بعد ٦٨٠ م)، ذبيانيّ كنانيّ، أبو سعد، من مخضرميْ الجاهليّة والإسلام.
موطن الشّاهد: (في).
وجه الاستشهاد: وقوع «في» زائدة لغير تعويض في هذا البيت؛ لأنّ المعنى: يُخالُ سوادُه يرندجاً؛ وهذه الزّيادة جاءت لمجرّد التّوكيد.

(٤) س: ١١ (هود: ن: ٤١، مك).

حرف القاف

[قد حرفيّة واسميّة]

(قد) على وجهين: **حرفيّة** وستأتي، **واسميّة**، وهي على وجهين:

[قد الاسميّة]

اسم فعل وسيأتي، **واسم مرادف لـ** «حَسْبُ»، وهذه تُستعمل على وجهين: **مبنيّة** وهو الغالب لشبهها بقد الحرفيَّة في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها، ويقال في هذا: «قدْ زيدٍ دِرَهمٌ» بالسّكون، و «قَدْنِي» بالنّون، حرصاً على بقاء السّكون؛ لأنَّه الأصل فيما يبنون. **ومعربة** وهو قليل، يقال: قد زيدٍ درهمٌ، بالرّفع، كما يقال: حسبهُ درهمٌ، بالرّفع، و «قدي درهمٌ» بغير نون كما يقال: حسبي.

[قد اسم فعل]

والمستعملةُ اسم فعل مرادفةٌ ليكفي، يقال: قد زيداً درهم، وقدني درهم، كما يقال: يكفي زيداً درهم، ويكفيني درهم.

وقوله: [الرَّجز]

٣٠٩ ـ قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي[(١)]

تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء، وأن تكون اسم فعلٍ، وأما الثّانية، فتحتمل الأوّلَ[(٢)] وهو واضح، والثّاني[(٣)] على أنَّ النُّون حذفت للضَّرورة؛ كقوله:

---

(١) **صاحبه**: يُنْسَبُ الرَّجزُ إلى حزمي بن مالك الأرقط، وإلى أبي بحدلة، وحُميد بن ثور؛ وبعده:

[لَيسَ الإمامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ]

موطن الشّاهد: (قدني وقدي).

وجه الاستشهاد: مجيء «قد» الأولى محتملة وجهين اثنين:

الأوّل: أن تكون بمعنى «حَسْب»؛ والمعنى حسبي من نصر الخبيبين؛ وهو الأفضل.

والثّاني: أن تكون اسم فعل بمعنى «يكفي»؛ والتّقدير: يكفيني نصرُ الخبيبين؛ ولكنّ عجز البيت يؤكّد المعنى الأوّل.

ـ وأمّا «قد» الثّانية؛ فهي توكيد للأولى سواء أكانت بمعنى «حَسْب» أم بمعنى اسم الفعل يكفي.

(٢) أي: أن تكون مرادفةً لـ «حسب» ولكن على لغة الإعراب لا البناء.

(٣) أي: أن تكون اسم فعل.

[الرَّجز]

٣١٠ ـ إِذْ ذَهَبَ القومُ الكرامُ ليسي[١]

ويُحتمل أنَّها اسم فعل، لم يُذْكَر مفعوله؛ فالياء للإطلاق، والكسرة للسّاكنين.

وأما الحرفيّة: فمختصّة بالفعل المُتَصرِّفِ الخبريِّ المُثْبَتِ المُجَرَّد من جازم، وناصبٍ، وحرف/تنفيس؛ وهي معه كالجزء؛ فلا تُفصَل منه بشيءٍ، اللّهم إلّا بالقسم؛ كقوله: [٥٠/أ]

[الطَّويل]

٣١١ ـ أَخَالِدُ قَدْ ـ وَاللَّهِ ـ أَوْطأْتَ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ المعرُوفِ فِينا يُعَنَّفُ[٢]

وقول آخر:

[الوافر]

٣١٢ ـ فَقَدْ ـ واللَّهِ ـ بَيَّنَ لِي عَنَائِي بِوَشْكِ فِرَاقِهِمْ صُرَدٌ يَصِيحُ[٣]

وسُمع «قد لعمري بتُّ ساهراً» و «قد واللّهِ أَحْسَنْتَ».

وقد يُحذَفُ[٤] بعدها لدليل؛ كقول النّابغة:

---

(١) **صاحبه**: رؤبة بن العجّاج، وقد مرّت ترجمته؛ وقبله:

[عَدَدْتُ قَومِي كَعَدِيدِ الطَّيسِ]

موطن الشّاهد: (لَيسِي).

وجه الاستشهاد: ذُكر البيت ـ هنا ـ لِلقياسِ عليه بجواز حذف نون الوقاية للضّرورة.

(٢) **صاحبه**: لعلّ البيت ـ على هذه الصّورة ـ من تلفيق النّحاة؛ فالشّطر الأوّل لأخي يزيد بن عبد الله البَجَليّ؛ وتمامه:

أخالد قد ـ والله ـ أوطأت عشوة [وَمَا العاشِقُ المِسْكِينُ فِينَا بِسَارِقِ]

والشّطر الثّاني للفرزدق؛ وتمام البيت:

[وَمَا حَلَّ مِنْ جَهْلٍ حَبَا حُلَمَائِنَا] وَلا قَائِلُ المَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ

موطن الشّاهد: (قد ـ والله ـ أوطأت).

وجه الاستشهاد: الفصل بين «قد» وفعل «أوطأت» بالقسم؛ وحكم الفصل بينهما بالقسم جائز في الشّعر، والنّثر.

(٣) **صاحبه**: مجهول.

موطن الشّاهد: (قد ـ والله ـ بيّن لي).

وجه الاستشهاد: الفصل بالقسم بين قد والفعل، كما في المثال السّابق.

(٤) أي الفعل.

[الكامل]

٣١٣ - أَفِدَ التَّرحُّلُ غَيرَ أنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ(١)

أي وكأنْ قد زالت.

[معاني قد]

ولها خمسة[136] معان:

١ ـ **أحدها**: التوقّع، وذلك مع المضارع واضح؛ كقولك: «قدْ يقدمُ الغائبُ اليومَ» إذا كنتَ تتوقّعُ قُدومه.

وأمّا مع الماضي فأثبته الأكثرون، قال الخليل: يقال «قَدْ فَعَلَ» لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المُؤذِّن: قد قامت الصّلاة؛ لأنَّ الجماعة منتظرون لذلك، وقال بعضهم: تقول «قد ركب الأمير» لمن ينتظر ركوبه، وفي التّنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾(٢)؛ لأنّها كانت تتوقّع إجابة الله ـ سبحانه وتعالى ـ لدعائها.

وأنكر بعضهم كونها للتّوقّع مع الماضي، وقال: التَّوقُّعُ انتظار الوقوعِ، والماضي قد وقع.

وقد تبيَّن بما ذكرنا: أنَّ مراد المثبتين لذلك أنَّها تدلُّ على أنَّ الفعل الماضي كان قبل الإخبار به مُتوقَّعاً، لا أنَّه الآن مُتَوَقَّعٌ، والذي يظهر لي قول ثالث(٣)، وهو أنَّها لا تُفيدُ التَّوقُّع أصلاً؛ أمّا في المضارع، فلأنَّ قولك: «يقدم الغائب» يفيد التّوقّع بدون قد؛ إذ الظّاهر من حال المخبِر عن مستقبلٍ أنَّه متوقِّع له، وأمّا في الماضي، فلأنّه لو صَحَّ إثباتُ التَّوقُّع لها بمعنى أنَّها تدخل على ما هو مُتوقَّع؛ لصحَّ أن يُقال في «لا رجُلَ» بالفتح إنّ «لا» للاستفهام؛ لأنّها لا تدخل إلّا جواباً لمن قال: هل من رجل، ونحوه، فالذي بعد «لا»

[136] في (خ): ستّة.

(١) **صاحبه**: النّابغة الذّبياني، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (كأنْ قدِ).
وجه الاستشهاد: حذف الفعل بعد قد؛ لأنّ التّقدير: وكأنّها قد زالت.

(٢) س: ٥٨ (المجادلة: ن: ١، مد).

(٣) القول الأوّل: هو قول من أثبتوا لـ «قد» معنى التّوقّع مع الماضي، والقول الثّاني لمن أنكر ذلك.

مُسْتَفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أنَّ الماضي بعد «قد» مُتَوَقَّع كذلك، وعبارة ابن مالك في ذلك حسَنَة، فإنَّه قال: إنَّها تدخل على ماضٍ متوقَّع، ولم يقل إنَّها تفيد التَّوقُّع، ولم يتعرّض للتَّوقُّع في الدَّاخلة على المضارع البتة، وهذا هو الحقُّ.

٢ ـ **الثَّاني**: تقريب الماضي من الحال؛ تقول: «قام زيد» فيحتمل الماضي القريبَ والماضيَ البعيدَ، فإنْ قلت «قد قام» اختصَّ بالقريب، وانبنى على إفادتها ذلك أحكام:

أحدها: أنَّها لا تدخل على ليس، وعسى، ونعم، وبئس؛ لأنَّهنَّ للحال؛ فلا معنى لذكر ما يُقرّب ما هو حاصل، ولذلك عِلَّة أخرى، وهي أنَّ صِيَغَهُنَّ، لا يُفِدْنَ الزَّمانَ، ولا يَتَصَرَّفْنَ؛ فأشبهن الاسم، وأمَّا قول عَدِيٍّ(١):

[الكامل]

٣١٤ - لَولا الحَياءُ وأَنَّ رَأْسِيَ قَدْ عَسَا ... فِيهِ المَشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ القَاسِمِ

فعسا هنا بمعنى اشتدَّ، وليست عسى الجامدة.

الثَّاني: وجوب دخولها عند البصريِّين إلَّا الأخفش على الماضي الواقع حالاً؛ **إمَّا ظاهرة**؛ نحو: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَـٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا﴾(٢) **أو مقدَّرة**؛ نحو: ﴿هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾(٣)، ونحو ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾(٤). وخالفهم الكوفيُّون والأخفش، فقالوا: لا تحتاج لذلك؛ لكثرة وقوعها/ حالاً بدون قدْ، والأصل عدم التَّقدير، لا سيما فيما كثر استعماله. [٥٠/ب]

---

(١) **صاحبه**: عديّ بن الرِّقاع: (٩٥ هـ/ ٧١٤ م): عديّ بن زيد بن مالك بن عديّ بن الرِّقاع العَامِليّ، شاعر كبير، من أهل دمشق، يُكْنَى أبا داود؛ وهوَ غيرُ عَدِيّ بن زيد العباديّ الجاهليّ.
موطن الشَّاهد: (قدْ عسا... الخ).
وجه الاستشهاد: ذكر البيت ـ هنا ـ ليبيِّن وهم من ظنَّ «عسا» التي جاءت بمعنى «اشتدّ» هي عسى الجامدة.

(٢) س: ٢ (البقرة: ن: ٢٤٦، مد).

(٣) س: ١٢ (يوسف: ن: ٦٥، مك).

(٤) س: ٤ (النساء: ن: ٩٠، مد).

الثَّالث: ذكره ابن عصفور، وهو أن القسَم إذا أُجيب بماضٍ مُتَصرِّفٍ مُثبَت، فإن كان قريباً من الحال جيءَ باللاَّم، وقد جميعاً؛ نحو ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾(١)، وإن كان بعيداً جيء باللاّم وحدها؛ كقوله: **[الطَّويل]**

٣١٥ ـ **حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا؛ فَمَا إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلا صَالِ**(٢)

اهـ، والظَّاهر في الآية والبيت عكسُ ما قال؛ إذ المراد في الآية: لقد فضَّلك الله علينا بالصَّبر وسيرة المحسنين، وذلك محكوم له به في الأَزَل، وهو متَّصف به مذ عقلَ، والمراد في البيت أنَّهم ناموا قبل مجيئه.

ومُقتضى كلام الزَّمخشريّ: أنَّها في نحو: «واللَّهِ لقدْ كان كذا» للتوقُّع لا للتَّقريب؛ فإنَّه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾(٣) في سورة الأعراف: فإنْ قلت: فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللاَّم إلَّا مع قد، وقلَّ عنهم؛ نحو قوله:

حَلَفتُ لَهَا بِاللَّهِ .... **البيت**

قلت: لأنَّ الجملة القسميّة، لا تُساق إلَّا تأكيداً للجملة المُقْسَم عليها التي هي جوابها؛ فكانت مظنَّةً لمعنى التَّوقُّع الذي هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم، اهـ.

ومقتضى كلام ابن مالك أنَّها مع الماضي إنَّما تفيد التَّقريب، كما ذكره ابن عصفور، وأنَّ من شرط دخولها كونَ الفعلِ مُتَوَقَّعاً كما قدَّمنا؛ فإنَّه قال في تسهيله: «وتدخل على فعل ماضٍ مُتَوَقَّعٍ لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال» اهـ.

الرَّابع: دخول لام الابتداء في نحو: «إنَّ زيداً لقدْ قامَ» وذلك؛ لأنَّ الأصل دخولها على الاسم؛ نحو: «إنَّ زيداً لقائم» وإنَّما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾(٤). فإذا قَرُب الماضي من الحال،

---

(١) س: ١٢ (يوسف: ن: ٩١، مك).

(٢) **صاحبه**: امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته.

موطن الشَّاهد: (حَلَفْتُ... لَنَامُوا).

وجه الاستشهاد: اقتران جواب القسم باللاّم من دون «قد» لكون الفعل بعيداً من الحال؛ حسب رأي ابن عصفور، وقد ردّ ابن هشام في المتن ردّاً واضحاً يغني عن التّعليق.

(٣) س: ٧ (الأعراف: ن: ٥٩، مك).

(٤) س: ١٦ (النّحل: ن: ١٢٤، مك).

أشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم؛ فجاز دخولها عليه.

٢ ـ المعنى الثّالث: التَّقليل، وهو ضربان؛ **تقليلُ وقوع الفعل**؛ نحو: «قد يصدُقُ الكذُوبُ»، و «قد يجود البخيل» **وتقليلُ متعلّقه**؛ نَحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾(١)؛ أي: ما هم عليه، هو أقلُّ معلوماته سبحانه، وزعم بعضهم: أنَّها في هذه الأمثلة ونحوها للتَّحقيق، وأنَّ التَّقليل في المثالين الأوَّلين، لم يستفد من قد، بل من قولك: البخيل يجود، والكذوب يصدق، فإنَّه إن لم يُحمل على أنَّ صدور ذلك منهما قليل، كان فاسداً؛ إذ آخر الكلام يناقض أوَّله.

٤ ـ الرَّابع: التَّكثير؛ قاله سيبويه في قول الهُذليّ: [البسيط]

٣١٦ ـ **قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَراً أَنامِلُهُ** ....(٢)

وقال الزَّمخشريّ في ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾(٣): أي ربّما نرى. ومعناه: تكثير الرُّؤية، ثُمّ استشهد بالبيت، واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض:

[البسيط]

٣١٧ ـ **قَدْ أَشْهَدُ الغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَينِ سُرْحُوبُ**(٤)

٥ ـ الخامس: التَّحقيق؛ نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾(٥) وقد مضى أنَّ بعضهم حمل عليه قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ قال الزَّمخشريّ: دخلت لتوكيد العلْم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد، وقال غيره في ﴿وَلَقَدْ

---

(١) س: ٢٤ (النُّور: ن: ٦٤، مد).

(٢) **صاحبه**: ينسب هذا البيت إلى شمّاس الهذليّ، وإلى عبيد بن الأبرص؛ وتمام البيت:
قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَراً أَنامِلُهُ [كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ، بِفِرْصَادِ]
موطن الشّاهد: (قَدْ أتركُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «قد» مفيدة معنى التّكثير، كما أَوضحنا في الإعراب؛ لأنَّ الشّاعر في البيت ـ يفخر بنفسه، وشجاعته، فمن غير المعقول أنَّه يريد التّقليل.

(٣) س: ٢ (البقرة: ن: ١٤٤، مد).

(٤) **صاحبه**: امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (قَدْ أَشهدُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «قد» مُفيدةً معنى التّكثير؛ لأنَّ الشّاعر ـ هنا ـ في معرض الفخر والشّجاعة، ولا يتناسب ذلك مع إفادة التّقليل في «قد».

(٥) س: ٩١ (الشَّمس: ٩، ملك).

عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا﴾[1]: «وقد» في الجملة الفعليّة/ المجاب بها القسمُ مثل «إنَّ» [٥١/أ] في الجملة الاسميَّة المجاب بها في إفادة التَّوكيد، وقد مضى نقلُ القول بالتَّقليل في الأولى والتَّقريب والتَّوقُّع في مثل الثَّانية، ولكنَّ القولَ بالتَّحقيق فيهما أظهرُ.

٦ ـ **السَّادس**: النَّفي، حكى ابن سيده[2]:

[الكامل]

٣١٨ ـ قَـدْ كُـنْـتَ فِـي خَـيْـرٍ فَـتَـعْـرِفَـهُ ....[3]

بنصب تَعرفَ، وهذا غريب، وإليه أشار في التَّسهيل بقوله: وربّما نُفي بقدْ فنُصبَ الجواب بعدها، اهـ. ومحملُه عندي على خلاف ما ذكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: هو رجُل صادق، ثُمَّ جاء النَّصب ـ بعدها ـ نظراً إلى المعنى، وإن كانا إنَّما حكما بالنَّفي لثبوت النَّصب، فغير مستقيم؛ لمجيء قوله:

[الوافر]

٣١٩ ـ [سَـأَتْـرُكُ مَـنْـزِلِـي لِـبَـنِـي تَـمِـيـمٍ] وَأَلْـحَـقُ بِـالـحِـجَـازِ فَـأَسْـتَـرِيـحَـا[4]

وقراءة بعضهم ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلَى البَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ﴾[5].

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٦٥، مد).

(٢) ابن سِيدَه: (٣٩٨ ـ ٤٥٨ هـ/ ١٠٠٧ ـ ١٠٦٦ م): عليّ بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، أبو الحسن، إمام في اللّغة وآدابها، ولد بمرسية (شرقيّ الأندلس) وانتقل إلى دانية، فتوفّي بها.

(٣) **صاحبه**: مجهول، ولم نقف على عجزه.
موطن الشّاهد: (قد).
وجه الاستشهاد: عَدّ بعضهم «قد» في هذا الشّاهد مُفِيدةً معنى النّفي بدليل انتصاب فعل «تعرفَهُ» بعد أن المضمرة وجوباً بعد فاء السّببيّة؛ وهو رأي بعيد عن الصّواب، بدليل ما بعده.

(٤) **صاحبه**: المغيرة بن حَبْنَاءِ (ـ ٩١ هـ/ـ ٧١٠ م)، حنظليّ تميميّ، شاعر إسلاميّ، من رجال المهلّب بن أبي صُفْرة.
موطن الشّاهد: (أستريحَ).
وجه الاستشهاد: انتصاب فعل «أَستريحَ» بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السَّببيّة، على الرّغم من كون هذه الفاء غير مسبوقةٍ بنفي، أو طلب؛ وحكم النّصب ـ على هذه الحال ـ ضرورة من ضرورات الشّعر النّادرة.

(٥) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ١٨، مك).

مسألة

قيل: يجوز النَّصب على الاشتغال في نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ يضربهُ عمرو» مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وهو الظَّاهر؛ لأنَّ «إذا الفجائيَّة لا يليها إلّا الجمل الاسميَّة، وقال أبو الحسن، وتبعه ابن عصفور: يجوز في نحو «فإذا زيدٌ قد ضربهُ عمرو» ويمتنع بدون قد. ووجهه - عندي - أنَّ التزام الاسميَّة مع «إذا» هذه إنَّما كان للفرق بينها وبين الشَّرطيّة المختصَّة بالفعليّة؛ فإذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك؛ إذ لا تقترن الشَّرطيّة بها.

(قَطُّ)

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون ظرفَ زمانٍ لاستغراق ما مضى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطّاء مضمومةً في أفصح اللُّغات، وتختصُّ بالنَّفي، يُقال: «ما فعلته قطّ» والعامّة يقولون: لا أفعله قطّ؛ وهو لحن، واشتقاقه من قَطَطْتُه؛ أي قطعته، فمعنى ما فعلته قطُّ: ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأنَّ الماضي منقطع عن الحال والاستقبال، وبُنِيَت؛ لتضمُّنها معنى «مذ» و «إلى»؛ إذ المعنى: مذْ أن خُلِقْتُ، أو مذ خلقت إلى الآن، وعلى حركة؛ لئلاَّ يلتقي ساكنان، وكانت الضَّمَّة تشبيهاً بالغايات، وقد تُكْسَرُ على أصل التقاء السَّاكنين، وقد تَتْبَعُ قافُه طاءَهُ في الضَّمِّ، وقد تُخفَّفُ طاؤه مع ضمِّها، أو إسكانها.

والثَّاني: أن تكون بمعنى «حَسْب»، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطّاء، يقال «قَطِي، وقَطْكَ، وقَطْ زيدٍ درهم» كما يقال: حَسْبِي، وحَسْبُكَ، وحَسْبُ زَيدٍ دِرْهم، إلَّا أنَّها مبنيّة؛ لأنَّها موضوعة على حرفين، وحسب معربة.

والثَّالث: أن تكون اسمَ فعلٍ بمعنى «يكفي»، فيقال: قَطْنِي - بنون الوقاية - كما يقال: يكفيني.

وتجوز نون الوقاية على الوجه الثَّاني، حفظاً للبناء على السّكون، كما يجوز في لدنْ ومِنْ وعَنْ كذلك.

حرف الكاف

[الكاف المفردة وأحوالها]

الكاف المفردة: جارّة، وغيرها. والجارّة: **حرف، واسم.**

[للكاف الحرفيّة خمسة معانٍ]

والحرف له خمسة معانٍ:

١ ـ **أحدها**: التّشبيه؛ نحو: «زيدٌ كالأسدِ».

٢ ـ **والثّاني**: التّعليل، أثبت ذلك قوم، ونفاه الأكثرون، وقيَّد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفةً بما، كحكاية سيبويه «كما أنّه لا يعلم فتجاوزَ الله عنه» / والحقُّ جوازه في **المُجَرَّدة من ما**؛ نحو: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ [٥١/ب] ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[١]؛ أي: أعجب لعدم فلاحهم، **وفي المقرونة بما الزّائدة**؛ كما في المثال، **وبما المصدريّة**؛ نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾[٢] الآية. قال الأخفش: أي لأجل إرسالي فيكم رسولاً منكم، فاذكروني، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[٣]. وأجاب بعضهم بأنّه من وضع الخاصّ موضع العامّ؛ إذ الذّكر والهداية يشتركان في أمر واحد، وهو الإحسان؛ فهذا في الأصل بمنزلة ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾[٤]؛ والكاف للتّشبيه، ثمّ عدل عن ذلك للإعلام بخصوصيَّة المطلوب، وما ذكرناه في الآيتين من أنَّ ما مصدريَّة قاله جماعة؛ وهو الظّاهر، وزعم الزّمخشريّ، وابن عطيّة، وغيرهما، أنَّها كافّة؛ وفيه إخراج الكاف عمّا ثبت لها من عمل الجرّ لغير مقتضٍ.

واخْتُلف في نحو قوله:

[الطّويل]

٣٢٠ ـ وَطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنَا فَاحْبِسَنَّهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الهَوَىٰ حَيْثُ تَنْظُرُ[٥]

فقال الفارسيّ: الأصل كيما فحذف الياء، وقال ابن مالك: هذا تكلُّف، بل هي كاف التّعليل، وما الكافّة، ونُصِب الفعل بها؛ لشبهها بكي في المعنى،

---

(١) س: ٢٨ (القصص، ن: ٨٢، مك). (٢) س: ٢ (البقرة، ن: ١٥١، مد).

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩٨، مد). (٤) س: ٢٨ (القصص، ن: ٧٧، مك).

(٥) **صاحبه**: عمر بن أبي ربيعة، وقد مرّت ترجمته.

موطن الشّاهد: (كما يحسبوا).

وجه الاستشهاد: ذهب الكوفيّون إلى أنَّ «كما» مثل «كيما» بجواز انتصاب الفعل المضارع بعدها على تقدير أنَّ «ما» زائدة غير كافّة. ويجوز ارتفاع الفعل ـ بعدها ـ على اعتبار «ما» زائدة كافّة.

ـ وأنكر ذلك البصريّون، وتأوّلوا ما ورد على أنَّ الأصل: «كيما» حُذفت ياؤه ضرورةً. أو أنّ الكاف جارّة، ولكنّها كُفَّت بما، وحذفت النّون من الفعل ضرورة؛ وما ذهب إليه الكوفيّون أرجح، وأسهل من هذا التكلّف الظّاهر.

وزعم أبو محمَّد الأسودُ[1] في كتابه المسمّى «نزهة الأديب» أنَّ أبا عليّ حرَّفَ هذا البيتَ، وأنَّ الصَّواب فيه:

إِذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طَرْفَ عَيْنَيْكَ غَيْرَنَا   لِكَيْ يَحْسَبُوا، البيت. . . . . .

٣ ـ **والثَّالث**: الاستعلاء، ذكره الأخفش، والكوفيّون، وأنَّ بعضهم قيل له: كيف أصبحتَ؟ فقال: كخيرٍ، أي على خير، وقيل المعنى بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل: هي للتَّشبيه على حذف مضاف؛ أي: كصاحب خير.

وقيل في «كُنْ كما أنتَ»: إن المعنى على ما أنت عليه، وللنَّحويِّين في هذا المثال أعاريبُ:

أحدها: هذا، وهو أنَّ ما موصولة، وأنت: مبتدأ حذف خبره.

والثَّاني: أنَّها موصولة، وأنت: خبرٌ حُذفَ مبتدؤه؛ أي: كالذي هو أنت؛ وقد قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[2]؛ أي: كالذي هو لهم آلهة.

والثَّالث: أنَّ ما زائدة مُلغاة، والكاف أيضاً جارّة؛ كما في قوله: [الطَّويل]

٣٢١ ـ ونَنْصُرُ مَوْلانَا ونَعْلَمُ أنَّهُ   كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وجَارِمُ[3]

وأنت: ضمير مرفوع أُنيب عن المجرور، كما في قولهم: ما أنا كأنتَ، **والمعنى**: كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى.

والرّابع: أنَّ ما كافّة، وأنت: مبتدأ حُذف خبره؛ أي: عليه، أو كائن، وقد قيل في ﴿كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[4]: إنَّ «ما» كافّة. وزعم صاحب

---

(١) الأسود: (. . . ـ نحو ٤٣٠ هـ/ . . . ـ نحو ١٠٣٨ م) الحسن بن أحمد الأعرابيّ، أبو محمّد الأسود الغندجانيّ، عالم بالأدب، نسَّابة، عالم باللُّغة؛ له عِدّة مؤلّفات في الرّدّ على النُّحاة.

(٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٣٨، مك).

(٣) **صاحبه**: عمرو بن براقة، وقد تقدَّم البيت برقم «١٠١».
موطن الشَّاهد: (كما النَّاس).
وجه الاستشهاد: مجيء الكاف جارّةً مفيدة معنى التّشبيه، و «ما» زائدة مُلغاة؛ والتَّقدير: ونعلم أنَّه كالنّاس. . .

(٤) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٣٨، مك).

المُسْتَوفَى: أنَّ الكاف لا تُكفُّ بما، ورُدَّ عليه بقوله: [الوافر]

٣٢٢ - وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حُمَيدٍ كَمَا النَّشْوَانُ والرَّجُلُ الحَلِيمُ(١)

وقوله: [الطَّويل]

٣٢٣ - أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزُنِي يَومَ مَشْهَدٍ كَمَا سيفُ عمرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ(٢)

وإنَّما يصِحُّ الاستدلال بهما إذا لم يثبت أنَّ ما المصدريّة توصل بالجملة الاسميّة.

الخامس: أنَّ ما كافّة أيضاً، وأنت: فاعل، والأصل: كما كنت، ثمّ حذف كان؛ فانفصل الضَّمير، وهذا بعيد، بل الظّاهر أنَّ ما على هذا التَّقدير مصدريَّة.

تنبيه

تقع «كما» بعدَ الجمل/ كثيراً صفة في المعنى؛ فتكون نعتاً لمصدر أو [٥٢/أ] حالاً [من اسم مذكور][137]؛ ويحتملهما قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾(٣) فإن قدَّرته نعتاً لمصدر؛ فهو إمَّا معمول لـ ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾؛ أي: نُعيدُ أوّلَ خلقٍ إعادةً مثل ما بدأناه، أو لـ ﴿نَطْوِى﴾، أي نفعل هذا الفعل العظيم، كفعلنا هذا الفعل، وإن قدَّرته حَالاً فذو الحالِ مفعول نعيده؛ أي: نعيده مماثلاً للّذي بدأنا؛ وتقع كلمة «كذلك» أيضاً كذلك.

---

[137] زيادة في (خ).

---

(١) **صاحبه**: زياد الأعجم، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (كما النَّشوان).
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» كافّة لـ «الكاف» عن الجرّ، خلافاً للقاضي كمال الدّين (علي بن مسعود الفرخان) صاحب «المُستوفَى». ويمكن أن تكون «ما» مصدريّة موصولة بالجملة الاسميّة؛ وكلاهما جائز.

(٢) نهشل بن حري بن ضمرة الدّارميّ، شاعر مخضرم، عاش في الجاهليّة، وأدرك الإسلام، فأسلم، ولكنّه لم ير النّبيّ - ﷺ - طول حياته.
موطن الشّاهد: (كما سيف... الخ).
وجه الاستشهاد: مجيء «الكاف» الجارّة مقترنة بـ «ما» الكافّة؛ فكفّتها عن عمل الجرّ، ودخلت على الجملة الاسميّة؛ وحكم اقتران «ما» الكافّة بالكاف، ومنعها من العمل - أي من جرّ الاسم بعدها - الجواز مع الرّجحان.

(٣) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ١٠٤، مك).

فإن قلت: فكيف اجتمعت مع «مثل» في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾[1]؛ ومثل في المعنى نعتٌ لمصدرِ ﴿قَالُوٓا۟﴾ المحذوف، كما أنَّ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ نعت له، ولا يتعدّى عامل واحد لمتعلّقين بمعنى واحد، لا تقول: ضربت زيداً عمراً، ولا يكون مثل تأكيداً لـ «كذلك»؛ لأنَّه أبين منه، كما لا يكون زيد من قولك «هذا زيدٌ يفعل كذا» توكيداً لهذا؛ لذلك، ولا خبراً لمحذوف بتقدير: الأمرُ كذلك؛ لما يؤدّي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله.

قلت: ﴿مَثَلُهُمْ﴾ بدل من ﴿كَذَٰلِكَ﴾[2]، أو بيان، أو نصب بـ ﴿يَعْلَمُونَ﴾، أي لا يعلمون اعتقادَ اليهود والنّصارى، فمثل بمنزلتها في «مثلُكَ لا يفعلُ كذا» أو نصب بـ ﴿قَالُوٓا۟﴾، أو الكاف مبتدأ والعائد محذوف؛ أي قاله، ورَدّ ابن الشَّجريّ ذلك على مكّيٍّ بأن قال: قد استوفى معموله، وهو «مثل»، وليس بشيءٍ؛ لأنَّ «مثل» حينئذ مفعول مطلق، أو مفعول به ليعلمون، والضَّمير المقدَّر مفعول به لقال.

٤ ـ **والمعنى الرَّابع**: المبادرة، وذلك إذا اتّصلت بما في نحو «سلِّم كما تدخلُ» و «صلِّ كما يدخلُ الوقتُ» ذكره ابن الخبّاز في «النّهاية»[3]، وأبو سعيد السِّيرافيّ، وغيرهما، وهو غريب جدّاً.

٥ ـ **والخامس**: التّوكيد؛ وهي الزّائدة؛ نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[4]. قال الأكثرون: التَّقدير ليس شيءٌ مثله؛ إذ لو لم تُقدَّر زائدةً؛ صار المعنى ليس شيء مثل مثله؛ فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنَّما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأنَّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جِنّي، ولأنَّهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد، قالوا: «مثلُكَ لا يفعلُ كذا» ومرادهم إنَّما هو النَّفي عن ذاته، ولكنَّهم إذا نفوهُ عمَّن هو على أخصِّ أوصافه، فقد نفوه عنه.

وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اخْتُلِف؛ فقيل: الزَّائد مثل، كما

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١١٨، مد).
(٢) كذلك؛ يعني في الآية السابقة: **﴿كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم﴾**.
(٣) كتاب في النّحو لابن الخبّاز، وقد تقدّمت ترجمته.
(٤) س: ٤٢ (الشورى، ن: ١١، ملك).

زيدت في ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[1]؛ قالوا: وإنَّما زيدت ـ هنا ـ لتفصل الكاف من الضَّمير، اهـ.

والقول بزيادة الحرف أَولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادةُ الاسم لم تثبت، وأمَّا ﴿بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ فقد يشهد للقائل بزيادة «مثل» فيها قراءةُ ابن عبّاس ﴿بما آمنتم به﴾ وقد تُؤُوِّلت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق؛ أي: إيماناً مثل إيمانكم به، أي بالله سبحانه، أو بمحمَّد عليه الصَّلاة والسّلام، أو بالقرآن، وقيل: مثل للقرآن، وما للتّوراة؛ أي: فإن آمنوا بكتابكم، كما آمنتم بكتابهم، وفي الآية الأولى قول ثالث؛/ وهو أنَّ الكاف [٥٢/ب] ومثلاً لا زائدَ منهما، ثُمَّ اخْتُلِف، فقيل: مثل بمعنى الذّات، وقيل: بمعنى الصِّفة، وقيل: الكاف اسم مؤكّد بمثل، كما عكسَ ذلك مَنْ قال: [الرَّجز]

٣٢٤ ـ فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ[2]

[الكاف الاسميّة]

وأمّا الكاف الاسميّة الجارّة: فمرادفة لمثل، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحقِّقين، إلّا في الضّرورة؛ كقوله: [الرَّجز]

٣٢٥ ـ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمّْ[3]

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٣٧، مد).

(٢) **صاحبه:** رؤبة بن العجّاج، وقد مرّت ترجمته سابقاً.
موطن الشّاهد: (فصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ).
وجه الاستشهاد: مجيء «الكاف» اسماً بمعنى «مثل» مؤكّداً لـ «مثل» الأولى. وقد ذُكر الشّاهد ـ هنا ـ ليحمل عليه ما جاء في الآية من اعتبار «الكاف» اسماً مُؤكّداً بـ «مثل» فيكون القياس عكسيّاً؛ والأرجح ما بيّناه سابقاً من اعتبار «الكاف» زائدةً، ولا داعي لهذا التكلّف كلّه.

(٣) **صاحبه:** العجّاج، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (عن كالبرد).
وجه الاستشهاد: مجيء «الكاف» اسماً بمعنى «مثل»؛ ودليل ذلك، دخول حرف الجرّ عليها؛ لأنَّ حرف الجرّ، لا يدخل إلّا على الاسم؛ ورأىٰ الأخفش والفارسيّ وابن مالك أنَّ مجيئها اسماً بمعنى «مثل» لا يختصّ بالشّعر فقط، وإنّما يجيء في النّثر أيضاً؛ وعلى هذا الإمام الزّمخشريّ، وأمّا ابن هشام، فاستبعد ذلك بقوله: «ولو كان كما زعموا...».

وقال كثير؛ منهم: الأخفش، والفارسيّ: يجوز في الاختيار؛ فجوّزوا في نحو: «زيد كالأسد»: أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة.

ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيراً، قال الزَّمخشريّ في: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾[1]: إنَّ الضَّمير راجع للكاف من ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾؛ أي: فأنفخ في ذلك الشَّيء المماثل فيصير كسائر الطُّيور، انتهى.

ووقع مثل ذلك في كلام غيره، ولو كان كما زعموا؛ لَسُمِعَ في الكلام مثل «مررتُ بكالأسدِ».

[متَى تَتعيَّنُ الكافُ الحرفيّةُ؟]

وتتعيّن **الحرفيّة** في موضعين؛ **أحدهما**: أن تكون زائدة، خلافاً لمن أجاز زيادة الأسماء، **والثّاني**: أن تقع هي ومخفوضها صلة؛ كقوله:

[الرَّجز]

٣٢٦ـ مَا يُرتَجىٰ وَمَا يُخَافُ جَمعَا فهوَ الذي كَاللَّيثِ والغيثِ معا[2]

خلافاً لابن مالك في إجازته أن يكون مضافاً، ومضافاً إليه على إضمار مبتدأ، كما في قراءة بعضهم: **﴿تَمَامَاً عَلَى الذِي أَحْسَنُ﴾**[3] وهذا تخريجٌ للفصيح علىٰ الشّاذّ، وأمّا قوله:

[مشطور السَّريع]

٣٢٧ـ وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[4]

فيُحتمل أنَّ الكافين حرفان أُكِّدَ أَوَّلُهُمَا بثانيهما؛ كما قال:

---

(١) س: ٣ (آل عمران، ن: ٤٩، مد).

(٢) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (فهو الذي كاللَّيثِ).
وجه الاستشهاد: وقوع «الكاف ومخفوضها» متعلّقين بمحذوف صلة الموصول الاسمي «الذي»؛ وفي ذلك دلالة على حرفيّتها.

(٣) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٥٤، مك).

(٤) **صاحبه**: خطام بن نصر المجاشعيّ.
موطن الشّاهد: (ككما).
وجه الاستشهاد: احتمال كون الكافين حرفين أكّد ثانيهما الأوّل؛ أو اسمين، أكّد ثانيهما الأوّل، أو الأوّل منهما حرفاً، والثّاني اسماً مجروراً به.

[الوافر]

٣٢٨ـ .... وَلا لِـلِـمَـا بِـهِـمْ أَبَـداً دَواءُ(١)

وأن يَكُونَا اسمين أُكّد ـ أيضاً ـ أَوَّلُهما بثانيهما، وأن تكون الأُولى حرفاً، والثّانية اسماً.

[الكاف غير الجارّة نوعان]

وأمّا الكاف غير الجارّة؛ فنوعان:

مضمر منصوبٌ، أو مجرور؛ نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾(٢).

وحرف معنًى لا محلّ له ومعناه الخطاب؛ وهي اللاّحقة لاسم الإشارة؛ نحو: «ذلك، وتلكَ»، وللضّمير المنفصل المنصوب في قولهم «إيَّاك، وإيّاكما» ونحوهما، هذا هو الصَّحيح، ولبعض أسماء الأفعال؛ نحو: «حَيهَلك، ورُوَيدَكَ، والنَّجاءَك»، ولأرأيتَ بمعنى أخبرني؛ نحو: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ﴾(٣)؛ فالتّاء: فاعل، والكاف: حرف خطاب، / هذا هو الصَّحيح/[138]، وهو قول سيبويه، وعكسَ ذلك الفرَّاء، فقال: التَّاء حرف خطاب، والكاف فاعل؛ لكونها المطابقة للمسند إليه، ويردُّه صِحّة الاستغناء عن الكاف، وأنَّها لم تقع قطُّ مرفوعة، وقال الكِسَائيُّ: التّاء فاعل، والكاف مفعول، ويلزمه أن يصحّ الاقتصار على المنصوب في نحو: «أرأيتك زيداً ما صنعَ» لأنّه المفعول الثّاني، ولكن الفائدة لا تتمُّ عنده [فلا يجوز الاقتصار][139]، وأمّا ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ﴾ فالمفعول الثّاني محذوف،

---

[138] سقطت من (خ). [139] زيادة في (خ).

---

(١) **صاحبه**: الوالبيّ (....، ....) مسلم بن معبد بن طوّاف الوالبيّ، من نسل والبة بن الحارث الأسديّ، شاعر، اشتهر في العصر الأمويّ.

وتمام البيت:

[فَلا والـلّـهِ لا يُـلْـفَـى لِـمَـا بِـي] وَلا لِـلِـمَـا بِـهِـمْ أَبَـداً دَواءُ

موطن الشّاهد: (لِلما... الخ).

وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» الثّانية توكيداً للأولى الجارّة من دون أن يفصل بينهما فاصل؛ ومعلوم أنَّ اللاّم، ليست من أحرف الجواب؛ وحكم هذا التّأكيد: أنّه بالغ الشّذوذ؛ لأنّ الحرف المؤكّد موضوع على حرف هجائيّ واحد، لا يكاد يقوم بنفسه؛ والصّواب أن يقول: لما لما بهم.

(٢) س: ٩٣ (الضُّحى، ن: ٣، مك).

(٣) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٦٢، مك).

أي: لِمَ كرَّمتهُ عليّ، وأنا خير منه؟ وقد تلحق ألفاظاً أُخَرَ شُذُوذاً، وحملَ على ذلك الفارسيُّ قوله: [الوافر]

٣٢٩ ـ لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيهِ إِلَيْنَا وَحِنْتَ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا[١]

لئلاّ يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر، وقيل؛ يحتمل كون «أنْ» وصلتها بدلاً من الكاف سادّاً مسدَّ المفعولين؛ كقراءة حمزة ﴿**ولا تحسبنَّ الذينَ كفُروا أنّما نُملي لهم**﴾[٢] بالخطاب.

(كي)

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً مُختَصراً من «كيف»؛ كقوله: [البسيط]

[٥٣/أ] ٣٣٠ ـ كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ / قَتْلاكُمُ، وَلَظَى الهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ؟[٣]

أراد كيف، فحذف الفاء؛ كما قال بعضهم: «سَوْ أَفْعَلُ» يريد سوف.

الثَّاني: أن تكون بمنزلة لام التَّعليل معنًى وعملاً، وهي الدَّاخلة على ما الاستفهاميَّة في قولهم في السّؤال عن العِلَّة «كَيْمَهْ» بمعنى لِمَه، وعلى «ما» المصدريَّة في قوله: [الطَّويل]

٣٣١ ـ إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ؛ فَإِنَّمَا يُرَجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ[٤]

---

(١) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (وما حسبتك... الخ).
وجه الاستشهاد: التحاق «الكاف» بالفعل، مفيدةً معنى الخطاب، ولا محلّ لها من الإعراب؛ وحكم مجيئها للخطاب ـ في هذه الحال ـ الشّذوذ.

(٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٧٨، مد).

(٣) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (كي).
وجه الاستشهاد: مجيء «كي» اسماً مُختصراً من «كيف» ودليل ذلك، ارتفاع الفعل بعدها من جهة؛ ولكون الصّيغة في البيت صيغة سؤال واستفهام، وليست صيغة إخبار من جهة أخرى.

(٤) **صاحبه**: يُنْسَبُ هذا البيتُ إلى النّابغة الجَعدِيّ، والنّابغة الذّبيانيّ، وعبد الأعلى بن عبد الله، وعبد الله بن معاوية، وقيس بن الخطيم.
موطن الشّاهد: (كيما يَضُرُّ).
وجه الاستشهاد: مجيء «كي» مُفيدة للتّعليل، و «ما» مصدريّة؛ وجرّها للمصدر المؤوّل ـ على تأويل الأخفش ـ وعند غيره أنّ «كي» ناصبة؛ وقد كُفَّت عن العمل بـ «ما» الكافّة؛ وعلى كلا الحالين، فالمضارع مُؤَوَّل بالمصدر. وربّما أُبقيت «كي» ناصبة، وما مصدريّة إذا قدّرنا النّصب في المضارع.

وقيل: ما كافة، وعلى «أن» المصدريّة مضمرة؛ نحو: «جئتُكَ كي تُكْرِمَنِي» إذا قدَّرت النَّصب بأنْ.

الثَّالث: أن تكون بمنزلة أن المصدريَّة معنًى وعملاً؛ وذلك في نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[1] ويؤيّدهُ صِحَّةُ حلول أنْ محلَّها، ولأنَّها لو كانت حرف تعليل، لم يدخل عليها حرف تعليل، ومن ذلك «جئتُك كي تكرمني»، وقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾[2] إذا قدَّرت اللَّام قبلها، فإن لم تُقَدِّر فهي تعليليّة جارّة، ويجب ـ حينئذ ـ إضمارُ أنْ بعدها؛ ومثله ـ في الاحتمالين ـ قوله:

[الطَّويل]

٣٣٢ ـ أَرَدْتِ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي ....[3]

فكي: إمَّا تعليليّة مُؤكِّدة للَّام، أو مصدريَّة مؤكَّدة بأنْ، ولا تظهر أنْ بعد كي إلَّا في الضَّرورة؛ كقوله:

[الطَّويل]

٣٣٣ ـ فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟[4]

وعن الأخفش أنَّ «كي» جارّة دائماً، وأنَّ النَّصب بعدها بـ «أن» ظاهرة، أو مضمرة، ويردُّه نحو. ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ فإن زعم أن كي تأكيد للَّام؛ كقوله:

---

(١) س: ٥٧ (الحديد، ن: ٢٣، مد). (٢) س: ٥٩ (الحشر، ن: ٧، مد).

(٣) **صاحبه**: مجهول، وتمام البيت:

أردتَ لكيما أنْ تَطيرَ بِقربَتي [فَتَتْرُكَها شَنّاً بِبَيْداءَ بَلْقَعِ]

موطن الشَّاهد: (لكيما أن... الخ).

وجه الاستشهاد: جواز كون «كي» مصدريّة و «أن» بعدها مؤكّدة لها؛ وجواز كونها تعليليّةً مؤكّدة لـ «اللاّم»؛ ولولا وجود «أن» بعدها، لوجب كونها مصدريّة؛ ولولا وجود اللاّم قبلها؛ لوجب أن تكون تعليليّة؛ وفي مثل هذا الشاهد: يرجّح النّحاة كونها تعليليّة؛ لالتصاق «أن» بالفعل المضارع؛ ولأنّها أقوى في نصبه ـ حيث تنصبه ظاهرةً ومضمرةً ـ ولأنّها أكثر استعمالاً من «كي».

(٤) **صاحبه**: ينسب البيت إلى جميل بثينة، وإلى حسان بن ثابت.

موطن الشَّاهد: (كيما أن تغرّ).

وجه الاستشهاد: ظهور «أن» المصدريّة بعد «كي»؛ وفي ظهورها دلالة على أنَّ «كي» للتَّعليل، وليست حرفاً مصدريّاً؛ وكذلك، يستفاد ـ هنا ـ أنَّ «كي» التّعليليّة، تقدّر بعدها «أن» إذا لم تكن موجودة؛ لأنّ ظهور الشّيء في بعض الأوقات دليل على أنَّ هذا الموضع محلّ له.

[الوافر]

٣٣٤ـ .... ولا لِلِـمَـا بِـهِـمْ أَبَـداً دَوَاءُ[١]

ردَّ بأن الفصيحِ المقيسَ لا يُخرَّج على الشّاذّ، وعن الكوفيّين أنّها ناصبة دائماً، ويردُّه قولهم: «كَيمَهْ» كما يقولون لِمَهْ؛ وقول حاتم:

[الطَّويل]

٣٣٥ـ وَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُهَا وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهْوَ فِي البَيْتِ دَاخِلُهْ[٢]

لأنَّ لام الجرّ لا تفصل بين الفعل وناصبه، وأجابوا عن الأوّل بأن الأصل «كي يفعلَ ماذا» ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج ما الاستفهاميّة عن الصَّدرِ، وحذف ألفها في غير الجرّ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النَّصب، وكل ذلك لم يثبت. نعم، وقع في صحيح البخاريّ في تفسير ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾[٣] «فيذهب كيما فيعود ظَهْرُهُ طبقاً واحداً»[٤] أي كيما يسجد، وهو غريب جدّاً، لا يحتمل القياس عليه.

---

(١) صاحبه: مسلم بن مَعْبِد، وقد تقدّم برقم ٣٢٨.
موطن الشّاهد: (لِلِما).
وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام الثّانية» تأكيداً للّام الأولى. وذكر البيت ـ هنا ـ للقياس عليه بكون «كي» تأكيد للّام في «لكيلا» وقد ردّ ابن هشام بأنّ الفصيح المقيس، لا يُخرّج على الشّاذ.

(٢) صاحبه: ينسب البيت إلى حاتم الطّائيّ، وإلى منصور النّمريّ، وإلى رجل من باهلة.
موطن الشّاهد: (كَي لِيُبْصَرَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «كي» غير ناصبة، كما زعم الكوفيّون، وإنّما هي تعليليّة مؤكّدة باللّام، والنّصب بـ «أن» المضمرة بعد لام التّعليل؛ فمقولة الكوفيّين إنّ «كي» ناصبة دائماً غير سليم؛ كما يظهر في هذا الشّاهد، وما شاكله.

(٣) س: ٧٥ (القيامة: ٢٢، مك).

(٤) ورد هذا الحديث في صحيح البخاري (كتاب التّوحيد) بلفظ: «فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقًا واحداً. البخاري: ٤/ ٢٥٤٤.
وفي حاشية الدّسوقي على مغني اللّبيب (طبعة عبد الحميد أحمد حنفي): «قال العلّامة ابن حجر: الثّابت في نسخ البخاريّ التّصريح بـ «يَسْجُدَ». فلعلّ ابن هشام، وقعت له نسخةٌ بحذف «يسجد». حاشية الدّسوقي: ١/ ١٩٥.
وجه الاستشهاد: حذف فعل «يسجدَ» المنصوب بـ «كي» الظّاهرة ـ على هذه الرّواية ـ وحكم مثل هذا الحذف مع بقاء عامل النّصب غريب جدّاً، ولا يُقاس عليه. وأمّا على رواية: «كيما يسجدَ فيعود» فلا شاهد فيه.

تنبيه

إذا قيل «جئت لتكرمني» بالنَّصبِ فالنّصبُ بأنْ مضمرة، وجوَّز أبو سعيد كون المضمر «كي»؛ والأوَّل أولى؛ لأنَّ «أنْ» أمكنُ في عمل النَّصب من غيرها؛ فهي أقوى على التَّجوُّز فيها بأن تعمل مضمرة.

(كم)

على وجهين: خبرية بمعنى كثِير، واستفهاميّة بمعنى أيّ عدد.

ويشتركان في خمسة أمور: **الاسميّة، والإبهام، والافتقار إلى التَّمييز، والبناء، ولزوم التَّصدير**، وأمّا قول بعضهم في: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾(١): أُبدلت أنَّ وصلتها من كم فمردود بأن عامل البدل هو عامل المبدل منه، فإن قدّر عامل المبدل من يروا، فكم لها الصَّدرُ، فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قدّر أهلكنا، فلا تسلّط له في المعنى على البدل، **والصَّواب**: أنَّ «كم» مفعول لأهلكنا، والجملة إمَّا معمولة ليروا على أنَّه عُلِّق عن العمل في اللَّفظ، «وأنَّ» وصلتها مفعول لأجله، وإمَّا مُعترضة بين ﴿يَرَوْا﴾ وما سدَّ مسدَّ مفعوليه وهو «أنّ» وصلتها، وكذلك قول ابن عصفور في ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾(٢): إنَّ «كم» فاعل» مردودٌ بأنَّ «كم» لها الصَّدر؛ وقوله/ إنَّ ذلك جاء على لغة رديئة، حكاها الأخفش عن بعضهم أنَّه يقول: «ملكت كم عبيد» فيخرجها عن الصَّدريّة، خطأ عظيم؛ إذ خرَّجَ كلام الله ـ سبحانه ـ على هذه اللّغة، وإنَّما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه، أو ضمير العلم، أو الهدى المدلول عليه بالفعل، أو جملة ﴿أَهْلَكْنَا﴾ على القول بأنَّ الفاعل يكون جملة إمَّا مطلقاً، أو بشرط كونها مقترنةً بما يُعَلِّقُ عن العمل، والفعل قلبيّ؛ نحو: «ظهرَ لي أقام زيدٌ». وجوَّز أبو البقاء كونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة، وليس هذا من المواطن التي يعود الضَّمير فيها على المتأخِّر. [٥٣/ب]

ويفترقان(٣) في خمسة أمور:

أحدها: أنّ الكلام مع الخبريَّة محتملٌ للتَّصديق والتَّكذيب، بخلافه مع الاستفهاميّة.

---

(١) س: ٣٦ (يسٓ: ٣١، مك).

(٢) س: ٣٢ (السَّجدة، ن: ٢٦، مك). (٣) أي: كم الخبريّة وكم الاستفهاميّة.

الثّاني: أنَّ المتكلِّم بالخبريّة، لا يستدعي من مخاطبه جواباً؛ لأنَّه مُخبر، والمتكلِّم بالاستفهاميّة يستدعيه؛ لأنّه مستخبر.

الثّالث: أنَّ الاسم المُبدَلَ من الخبريّة، لا يقترن بالهمزة، بخلاف المُبدَل من الاستفهاميّة، يقال في الخبريّة «كم عَبيدٍ لي خمسون بل ستون» وفي الاستفهاميّة «كم مالُك أعشرون أم ثلاثون».

الرّابع: أنَّ تمييز «كم» الخبريّة مفرد، أو مجموع؛ تقول: «كم عبدٍ ملكتَ» و «كم عبيد ملكت» قال:

[المديد]

٣٣٦ ـ كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمُ ونَعِيمِ سُوقَةٍ بَادُوا[١]

وقال الفرزدق:

[الكامل]

٣٣٧ ـ كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[٢]

ولا يكون تمييز الاستفهاميَّة إلَّا مفرداً، خلافاً للكوفيِّين.

الخامس: أنَّ تمييز الخبريَّة واجب الخفض، وتمييز الاستفهاميَّة منصوب، ولا يجوز جَرُّه مُطْلَقَاً خلافاً للفرَّاء والزّجّاج وابن السَّرَّاج وآخرين، بل يُشترط أن تُجَرَّ «كم» بحرف جرٍّ؛ فحينئذ، يجوز في التَّمييز وجهان: النَّصب وهو الكثير، والجرُّ خلافاً لبعضهم، وهو بمن مضمرة وجوباً، لا بالإضافة خلافاً للزَّجّاج.

وتلخَّص أنَّ في جرّ تمييزها أقوالاً: الجواز، والمنع، والتَّفصيل. فإن جُرَّتْ هي بحرف جرّ؛ نحو: «بكم درهمٍ اشتريتَ» جاز، وإلَّا فلا.

وزعم قوم أنَّ لغة تميم جواز نصب تمييز «كم» الخبريّة إذا كان الخبر مفرداً، ورُوِيَ قول الفرزدق:

---

(١) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (كم ملوك).
وجه الاستشهاد: مجيء تمييز «كم» الخبريّة مجموعاً مجروراً؛ وحكم مجيئه مجموعاً الجواز باتّفاق.

(٢) **صاحبه**: الفرزدق، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (كم).
وجه الاستشهاد: مجيء «كم» خبريّة ـ وهو الأرجح ـ ومجيء تمييزها مفرداً مجروراً على الأصل؛ وحكم مجيئه مجروراً مفرداً؛ جائز باتّفاق.

كَـمْ عـمَّـةٍ لَـكَ يَـا جَـرِيـرُ وَخَـالَـةٍ   فَـدْعَـاءَ قَـدْ حَـلَـبَـتْ عَـلَـيَّ عِـشَـارِي

بالخفض على قياس تمييز الخبريّة، وبالنّصب على اللُّغة التَّميميّة، أو على تقديرها استفهاميّة استفهام تهكّم، أي أخبرني بعدد عمّاتك وخالاتك اللّاتي كنّ يخدمنني فقد نسيته، وعليهما فكم: مبتدأ خبره «قد حلبت» وأفرد الضَّمير حملاً على لفظ كم، وبالرَّفع على أنَّه مبتدأ، وإن كان نكرةً؛ لكونه قد وُصفَ بـ «لك» وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة؛ إذ ليس المرادُ تخصيص الخالة بوصفها بالفدَع كما حذف «لك» من صفة خالة استدلالاً عليها بـ «لك» الأولى، والخبر «قد حلبت» ولا بدَّ من تقدير قد حلبت أخرى؛ لأنَّ المخبر عنه في هذا الوجه متعدِّد لفظاً ومعنًى، ونظيره «زينبُ وهندٌ قامتْ» و «كم» على هذا الوجه: ظرف أو مصدر، والتَّمييز محذوف، أي كم وقتٍ أو حَلْبَة.

(كأي)

اسم مركَّب من كاف التَّشبيه وأيٍّ المنوَّنة؛ ولذلك جاز الوقف عليها بالنُّون؛ لأنَّ التَّنوين لمَّا دخل في التَّركيب أشبهَ النُّونَ الأصليَّة؛ ولهذا،/ رسم [٥٤/أ] في المصحف نوناً، ومَنْ وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل، وهو الحذف في الوقف.

[موافقة كأيّ لـ«كم»]

وتُوافق «كأيّ» «كم» في خمسة أمور: **الإبهام، والافتقار إلى التَّمييز، والبناء، ولزوم التَّصدير، وإفادة التَّكثير تارة**؛ وهو الغالب؛ نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ/ كَثِيرٌ/ [140]﴾(١) **والاستفهام أُخرى**، وهو نادر، ولم يثبته إلّا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدلّ عليه بقول أبيّ بن كعب لابْن مسعود رضي الله عنهما «كأيٍّ تقرأ سُورةَ الأحزاب آيةً؟» فقال: ثلاثاً وسبعين.

[مخالفة كأيّ لـ«كم»]

وتخالفها في خمسة أمور:

أحدها: أنَّها مركَّبة، وكم بسيطة على الصَّحيح، خلافاً لمن زعم أنَّها

[140] سقطت من (خ).

(١) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٤٦، مد).

مركَّبة من الكاف وما الاستفهاميّة، ثُمّ حُذِفَت؛ ألفُها لدخول الجارّ، وسكنت ميمها للتَّخفيف؛ لثقل الكلمة بالتَّركيب.

والثّاني: أنَّ مُمَيَّزها مجرور بمن غالباً، حتَّى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويَردُّه قولُ سيبويه: «وكأي رجلاً رأيت» زعمَ ذلك يونس؛ و «كأي قد أتانا رجلاً» إلَّا أنَّ أكثر العرب لا يتكلَّمون به إلَّا مع مِنْ، انتهى. ومن الغالب قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾[1] ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾[2] ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾[3]. ومن النَّصب قوله:

[الخفيف]

٣٣٨ ـ أُطْرُدِ اليَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيٍّ ... آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ[4]

وقوله:

[الطَّويل]

٣٣٩ ـ وَكَائِنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً ... قَدِيماً، وَلا تَدْرُونَ مَا مَنَّ مُنْعِمُ[5]

والثَّالث: أنَّها لا تقع استفهاميَّةً عند الجمهور، وقد مضى.

والرَّابع: أنّها لا تقع مجرورة، خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور، أجازا «بكأيٍّ تبيع هذا الثَّوب؟».

والخامس: أنَّ خبرها لا يقع مفرداً.

(كذا)

تَرِدُ على ثلاثة أوجُهٍ:

---

(١) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٤٦، مد).

(٢) س: ١٢ (يوسف، ن: ١٠٥، مك).

(٣) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٦٠، مك).

(٤) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (آلِمَاً).
وجه الاستشهاد: وقوع «آلماً» تمييزاً منصوباً لـ «كأيّ» وفي ذلك دلالة على أنَّ تمييزها، يكون منصوباً، كما يكون مجروراً بـ «من» كما أسلفنا. غير أنَّ الأغلب فيه أن يكون مجروراً لا منصوباً.

(٥) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشّاهد: (كَائِنْ لَنَا فَضْلاً).
وجه الاستشهاد: مجيء تمييز «كائن» منصوباً، كما في المثال السّابق. وفي البيت شاهد آخر على الفصل بين «كائن» وتمييزها بالجارّ والمجرور «لنا» كما هو واضح؛ وحكم هذا الفصل الجواز.

١ ـ **أحدها**: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما كاف التَّشبيه وذا الإشاريّة؛ كقولك: «رأيتُ زيداً فاضلاً ورأيتُ عمراً كذا» وقوله:
[مجزوء الوافر]

٣٤٠ - **وَأَسْلَمَنِي الزَّمانُ كَذَا ... فَلا طَرَبٌ وَلاَ أُنْسُ**[١]

وتدخل عليها ها التَّنبيه؛ كقوله تعالى: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾[٢].

٢ ـ **والثَّاني**: أَنْ تكون كلمة واحدة مركَّبة من كلمتين مكنيّاً بها عن غير عدد، كقول أئمَّة اللُّغة «قيل لبعضهم: أما بمكان كذا وكذا وجذٌ؟ فقال: بلى وِجاذاً»[٣] فنصب بإضمار أعرف، وكما جاء في الحديث أنَّه يقال للعبد يوم القيامة: «أتذكرُ يوم كذا وكذا؟ فعلت فيه كذا وكذا»[٤].

٣ ـ **الثَّالث**: أن تكون كلمة واحدة مركّبة مكنيّاً بها عن العدد؛ فتوافق كأيّ في أربعة أمور: **التَّركيب، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التَّمييز**.

[مخالفة كذا لكأيّ]

أحدها: أنَّها ليس لها الصَّدر، تقول «قبضت كذا وكذا درهماً».

---

(١) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشَّاهد: (كذا).
وجه الاستشهاد: مجيء «كذا» مؤلّفةً من «الكاف» التي تفيد التّشبيه، وتعمل الجرّ. وذا: اسم الإشارة المبنيّ في محلّ جرّ؛ فبقي كلّ منهما على أصله؛ وهذا أحد أوجه «كذا» كما أشار المؤلّف في المتن.

(٢) س: ٢٧ (النّمل، ن: ٤٢، مك).

(٣) الوجذ: النّقرة في الجبل تمسك الحوض، أو الحوض.

(٤) ورد في صحيح مسلم (كتاب الإيمان)؛ باب أدنى أهل الجنّة منزلة فيها: «فيقال: عملت يوم كذا وكذا، كذا وكذا، وعملت يوم كذا وكذا، كذا وكذا؟ فيقول: «نعم».
صحيح مسلم: ١/ ١٧٧.
وفي «سنن التّرمذي»؛ كتاب صفة جهنّم: «فيقال له: عملت كذا وكذا يوم كذا وكذا. عَمِلت كذا وكذا في يوم كذا وكذا.
سنن التّرمذي (ـ ٢٧٩ هـ)؛ تحقيق إبراهيم عطوة عوض (بيروت: دار الحديث، لا.ت): ٤/ ٧١٣.
وجه الاستشهاد: مجيء «كذا وكذا» كلمةً واحدة مركّبةً من كلمتين دالّة على غير العدد، وإنّما جاءت كِنَايةً عن اللّفظ الواقع في التَّحدُّث عن شيء حصل، أو عن قول.

الثَّاني: أنَّ تمييزها واجبُ النَّصب؛ فلا يجوز جرُّه بمن اتّفاقاً، ولا بالإضافة، خلافاً للكوفيِّين، أجازوا في غير تكرار، ولا عطف أن يقال «كذا ثوبٍ، وكذا أثوابٍ» قياساً على العدد الصَّريح؛ ولهذا، قال فُقهاؤهم: إنَّه يلزم بقول القائل «له عندي كذا درهم» مئة، وبقوله «كذا دراهمَ» ثلاثة، وبقوله «كذا كذا درهماً» أحدَ عشرَ، وبقوله «كذا درهماً» عشرون، وبقوله «كذا وكذا درهماً» أحد وعشرون، حملاً على المُحَقَّقِ من نظائرهن من العدد الصَّريحِ، ووافقهم على هذه التَّفاصيل ـ غير مسألتي الإضافة ـ المبرّدُ والأخفشُ وابن [٥٤/ب] كَيسان والسِّيرافي وابن/ عصفور، ووهم ابن السِّيْدِ، فنقل اتِّفاق النَّحويّين على إجازة ما أجازه المبرّد، ومن ذكر معه.

الثَّالث: أنَّها لا تُستعمل غالباً إلَّا معطوفاً عليها؛ كقوله: [الطَّويل]

٣٤١ ـ **عِدِ النَّفْسَ نُعْمَىٰ بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِراً كَذَا وَكَذا لُطْفاً بِهِ نُسِيَ الجَهْدُ**(١)

وزعم ابن خروف أنَّهم لم يقولوا «كذا درهماً» ولا «كذا كذا درهماً» وذكر ابن مالك أنَّه مسموع، ولكنَّه قليل.

(كلَّا)

مركَّبة عند ثعلب من كاف التَّشبيه، ولا النَّافية؛ قال: وإنَّما شُدِّدت لامها؛ لتقوية المعنى، ولدفع توهُّم بقاء معنى الكلمتين، وعند غيره هي بسيطة.

وهي عند سيبويه، والخليل، والمبرّد، والزّجّاج، وأكثرِ البصريِّين: حرف معناه الرَّدعُ والزَّجرُ، لا معنى لها عندهم إلّا ذلك، حتّى إنَّهم يُجيزون أبداً الوقفَ عليها، والابتداء بما بعدها، وحتّى قال جماعة منهم: متى سمعتَ كلَّا في سورة فاحكم بأنَّها مكّيّة؛ لأنَّ فيها معنى التَّهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكّة؛ لأنَّ أكثر العتوِّ كان بها، وفيه نظر؛ لأنَّ لزوم المكّيّة إنّما يكون عن اختصاص العتوّ بها، لا عن غلبته، ثمّ ﴿فِيٓ أَيِّ

---

(١) **صاحبه**: مجهول.
موطن الشَّاهد: (كذا وكذا).
وجه الاستشهاد: مجيء «كذا» معطوفاً عليها بـ «كذا» المماثلة لها؛ وحكم استعمالها مع العطف عليها غالب فيها.
ـ وفي البيت شاهد آخر على مجيء تمييز «كذا» مفرداً منصوباً؛ كما هو ظاهر.

﴿صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾[1]، ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[2] ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ﴾[3]، وقولهم: المعنى انتهِ عن ترك الإيمان بالتَّصوير في أي صورة ما شاء الله، وبالبعث، وعن العجلة بالقرآن، تعسُّفٌ؛ إذ لم يتقدّم في الأوّلين حكاية نفي ذلك عن أحد، ولطول الفصل في الثّالثة[4] بين كلّا وذكر العجلة، وأيضاً فإنَّ أوّل ما نزل خمسُ آياتٍ من أوّل سورة العلق، ثُمَّ نزل ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾[5] فجاءت في افتتاح الكلام، والواردُ منها في التَّنزيل ثلاثة وثلاثون موضعاً؛ كلُّها في النِّصف الأخير.

ورأى الكسائيّ، وأبو حاتم[6]، ومن وافقهما: أنَّ معنى الرَّدع والزَّجر، ليس مستمرّاً فيها، فزادوا فيها معنًى ثانياً يصحّ عليه أن يوقف دونها، ويُبتدأُ بها، ثُمَّ اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال؛ **أحدها للكسائيّ ومتابعيه**؛ قالوا: تكون بمعنى حَقّاً، والثّاني لأبي حاتم ومتابعيه؛ قالوا: تكون بمعنى ألا الاستفتاحيّة، **والثّالث**: للنَّضِر بن شميل[7] والفرّاء ومن وافقهما؛ قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة إي، ونعمْ، وحملوا عليه ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ﴾[8]، فقالوا: معناه إي والقمر.

وقولُ أبي حاتم عندي أوْلى من قولهما؛ لأنَّه أكثر اطّراداً؛ فإنَّ قول النَّضر، لا يتأتّى في آيتي المؤمنين والشُّعراء على ما سيأتي، وقول الكسائيّ، لا يتأتّى في نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾[9]، ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ﴾[10]، ﴿كَلَّآ

---

(١) س: ٨٢ (الإنفطار، ن: ٨، مك).
(٢) س: ٨٣ (المطفّفين، ن: ٦، مك).
(٣) س: ٧٥ (القيامة، ن: ١٩، مك).
(٤) أي: في الآية السّابقة من سورة القيامة.
(٥) س: ٩٦ (العلق: ٦، مك).
(٦) أبو حاتم: (ـ ٢٤٨ هـ/ـ ٨٦٢ م): سهل بن محمّد بن عثمان الجشميّ السّجستانيّ، من كبار العلماء باللّغة والشّعر، من أهل البصرة، كان المبرّد يلازم القراءة عليه؛ له نيّف وثلاثون كتاباً.
(٧) النَّضر بن شُميل (١٢٢ ـ ٢٠٣ هـ/ ٧٤٠ ـ ٨١٩ م)، النَّضِر بن شُميل بن خرشة بن يزيد المازنيّ التّميميّ، أبو الحسن، أحد الأعلام بمعرفة أيّام العرب، ورواية الحديث، وفقه اللُّغة.
(٨) س: ٧٤ (المدّثر: ٣٢، مك).
(٩) س: ٨٣ (المطفّفين، ن: ١٨، مك).
(١٠) س: ٨٣ (المطفّفين، ن: ٧، مك).

﴿إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾(١)؛ لأنَّ «أنَّ» تكسر بعد ألا الاستفتاحيّة، ولا تكسر بعد حقاً، ولا بعد ما كان بمعناها، ولأنَّ تفسير حرف بحرف أَولى من تفسير حرف باسم، وأمَّا قولُ مكّيّ إنَّ «كلاّ» على رأي الكسائيّ اسمٌ إذا كانت بمعنى حَقّاً فبعيدٌ؛ لأنَّ اشتراك اللّفظ بين الاسميّة والحرفيّة قليلٌ، ومخالفٌ للأصل، ومُحْوِجٌ لِتَكَلُّفِ دعوى عِلَّةٍ لبنائها، وإلّا فَلِمَ لا نُوِّنَتْ؟

[٥٥/أ] وإذا صلح الموضع / للرّدع، ولغيره؛ جاز الوقف عليها، والابتداء بها على اختلاف التّقديرين، والأرجح حملُها على الرّدع؛ لأنّه الغالب فيها؛ وذلك نحو: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾(٢)، ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾(٣).

وقد تتعيَّن للرّدع، أو الاستفتاح؛ نحو: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾(٤)؛ لأنّها لو كانت بمعنى «حَقّاً» لما كسرت همزة إنَّ، ولو كانت بمعنى «نعمْ»؛ لكانت للوعد بالرّجوع؛ لأنّها بعد الطّلب، كما يقال «أكرم فلاناً» فتقول «نعم»، ونحو ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾(٥)، وذلك؛ لكسر إنَّ، ولأنَّ نعم بعد الخبر للتّصديق.

وقد يمتنع كونها للزّجر؛ نحو: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾(٦) إذ ليس قبلها ما يصحُّ رَدُّه.

وقولُ الطّبريّ وجماعة: إنَّه لمَّا نزل عدد خزنة جهَنَّم ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾(٧) قال بعضهم: اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر؛ فنزل ﴿كَلَّا﴾ زجراً له؛ قول متعسّف؛ لأنَّ الآية لم تتضمَّن ذلك.

تنبيه

قُرِىء ﴿كَلّاً سيكفرونَ بعبادتهم﴾ بالتّنوين: إمّا على أنّه مصدر «كلَّ» إذا أعيا؛ أي: كلّوا في دعواهم وانقطعوا، أو من الكلّ، وهو الثّقل، أي حملوا كُلّاً، وجوّز الزّمخشريُّ كونه حرفَ الرّدع، ونُوّنَ؛ كما في ﴿سَلَاسِلَا﴾(٨) وردّهُ

---

(١) س: ٨٣ (المطفّفين: ١٥، مك).
(٢) س: ١٩ (مريم، ن: ٧٨، ٧٩، مك).
(٣) س: ١٩ (مريم، ن: ٨١، ٨٢، مك).
(٤) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٩٩_١٠٠، مك).
(٥) س: ٢٦ (الشُّعراء، ن: ٦١ _ ٦٢، مك).
(٦) س: ٧٤ (المدَّثِّر، ن: ٣١، ٣٢، مك).
(٧) س: ٧٤ (المدّثر: ٣٠، مك).
(٨) س: ٧٦ (الإنسان، ن: ٤، مد).

أبو حيّان بأنَّ ذلك إنّما صحَّ في ﴿سَلَٰسِلَا۟﴾ لأنّه اسم أصله التّنوين، فرُجعَ به إلى أصله للتّناسب، أو على لغة منْ يصرف مالا ينصرف مطلقاً، أو بشرط كونه مَفَاعِل، أو مفاعيل، اهـ.

وليس التّوجيه منحصراً عند الزّمخشريّ في ذلك، بل جوّز كون التّنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية، ثمّ إنّه وصل بنيّة الوقف، وجزم بهذا الوجه في ﴿قَوَارِيرَا۟﴾[1] وفي قراءة بعضهم ﴿واللَّيل إذا يسرٍ﴾[2] بالتّنوين، وهذه القراءة مُصحِّحةٌ لتأويله في كلّاً؛ إذ الفعل ليس أصله التّنوين.

(كَأَنَّ)

حرفٌ مركَّب عند أكثرهم، حتّى ادّعى ابن هشام، وابن الخبّاز الإجماعَ عليه، وليس كذلك، قالوا: والأصل في «كأنَّ زيداً أسد» إنَّ زيداً كأسدٍ، ثُمَّ قدّم حرف التّشبيه اهتماماً به، ففتحت همزة أنَّ؛ لدخول الجارِّ عليه، ثُمَّ قال الزَّجّاج وابن جنِّيّ: ما بعد الكاف جَرٌّ بها.

قال ابن جنِّيّ: وهي حرف لا يتعلَّق بشيء؛ لمفارقته الموضعَ الذي تتعلَّق فيه بالاستقرار، ولا يُقَدَّرُ له عامل غيره؛ لتمام الكلام بدونه، ولا هو زائد؛ لإفادته التَّشبيه.

وليس قوله بأبعدَ من قول أبي الحسن: إنَّ كاف التَّشبيه، لا تتعلَّق دائماً.

ولمَّا رأى الزَّجّاج أنَّ الجارَّ غيرَ الزائد حقُّه التَّعلُّقُ؛ قَدَّر الكاف ـ هنا ـ اسماً بمنزلة مثل، فلزمه أن يقدِّر له موضعاً، فقدَّره مبتدأً، فاضطرَّ إلى أن قدَّر له خبراً لم يُنطقْ به قطُّ، ولا المعنى مُفتقِر إليه، فقال: معنى «كأنَّ زيداً أخوك» مثلُ أُخُوَّةِ زيدٍ إيّاك كائنٌ.

وقال الأكثرون: لا موضع لأنَّ وما بعدها؛ لأنَّ الكاف وأنَّ صارا بالتَّركيب كلمة واحدة، وفيه نظر؛ لأنَّ ذاك في التَّركيب الوضعيّ، لا في التَّركيب الطَّارِىء في حال التّركيب الإسناديّ.

/ والمخلصُ عندي من الإشكال أن يُدَّعى أنَّها بسيطة، وهو قول بعضهم. [٥٥/ب]

(١) س: ٧٦ (الإنسان، ن: ١٥، ١٦، مد).
(٢) س: ٨٩ (الفجر: ٤، مك).

وفي «شرح الإيضاح» لابن الخبّاز: ذهبَ جماعة إلى أنَّ فتح همزتها لطول الحرف بالتَّركيب، لا لأنَّها معمولة للكاف، كما قال أبو الفتح، وإلّا لكان الكلامُ غيرَ تَامٍّ، والإجماعُ على أنَّه تامٌّ، اهـ. وقد مضى أنَّ الزّجّاج يراه ناقصاً.

[معاني كأنّ]

وذكروا لكأنَّ أربعةَ معان:

١ ـ **أحدها: ـ وهو الغالب عليها، والمتَّفق عليه ـ التَّشبيه**: وهذا المعنى أطلقه الجمهور لكأنَّ، وزعم جماعة؛ منهم ابن السِّيْدِ البطليوسيُّ: أنَّه لا يكون إلّا إذا كان خبرها اسماً جامداً؛ نحو: «كأنَّ زيداً أسدٌ» بخلاف «كأنَّ زيداً قائم، أو في الدّار، أو عندك، أو يقوم» فإنَّها في ذلك كلِّه للظَّنِّ.

٢ ـ **والثَّاني: الشَّك والظَّنّ**: وذلك فيما ذكرنا، وحمل ابن الأنباريّ عليه «كأنَّكَ بالشِّتاء مُقبلٌ» أي أظنُّه مقبلاً.

٢ ـ **والثَّالث: التَّحقيق**: ذكره الكوفيّون والزّجّاجيّ، وأنشدوا عليه: [الوافر]

٣٤٢ ـ **فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرّاً ... كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ**[1]

أي لأنَّ الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهاً؛ لأنَّه ليس في الأرض حقيقة.

فإن قيل، فإذا كانت للتَّحقيقِ، فمن أين جاء معنى التَّعليل؟

---

(١) **صاحبه**: الحارث المخزوميّ (ـ ٨٠ هـ/ـ ٧٠٠ م): الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزوميّ، من قريش، شاعر غزِل، من أهل مكّة، نشأ في أواخر أيّام عمر بن أبي ربيعة.

موطن الشّاهد: في البيت قوله (كأنَّ الأرض... الخ).

وجه الاستشهاد: مجيء «كأنَّ» مفيدة للتّحقيق عند الكوفيّين، والزّجّاجي؛ أي: إنّ الأرض؛ لأنه قد مات ورثاه بذلك.. وخرّجه ابن مالك على أنّ الكاف للتّعليل كاللّام؛ أي: لأنّ الأرض. وذهب السّيوطي إلى تأويل آخر، وهو: أنَّ البيت من باب تجاهل العارف حملاً على:

أَيَا شَجَرَ الخَابُورِ مَالَكَ مُورِقاً ... كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ

ـ وفي التّصريح: ولا حجّة لهم ـ أي الكوفيّين ـ في قوله، وأنشد البيت وقال: لأنّه محمول على التّشبيه، فإنّ الأرض ليس بها هشام حقيقةً، بل هو مدفون فيها.

ـ وخلاصة القول: إنَّ «كأنَّ» حرف مشبّه بالفعل محمول على التّشبيه، وليس مفيداً للتّحقيق، أو للتّعليل كما زعم الكوفيّون، والزّجّاجيّ وابن مالك.

قلت: من جهة أنَّ الكلام معها في المعنى جوابٌ عن سؤال عن العلَّة مقدَّر؛ ومثله: ﴿ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ﴾(١).

وأُجيب بأمور؛ **أحدها**: أنَّ المراد بالظَّرفيّة الكونُ في بطنها، لا الكونُ على ظهرها؛ **فالمعنى**: أنّه كان ينبغي ألّا يقشعرَّ بطنُ مكّة مع دفن هشام فيه؛ لأنّه لها كالغيث.

الثّاني: أنّه يُحْتَمَلُ أَنَّ هشاماً قد خلَّف من يَسُدُّ مَسَدَّه، فكأنَّه لم يَمُتْ.

الثّالث: أنَّ الكاف للتّعليل، وأنَّ للتّوكيد؛ فهما كلمتان لا كلمة؛ ونظيره ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾(٢)؛ أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين.

٤ ـ **والرَّابع**: التّقريب، قاله الكوفيّون، وحملوا عليه «كأنَّك بالشّتاء مُقبل» و «كأنّك بالفرج آتٍ» و «كأنّك بالدّنيا لم تكن وبالآخرة لم تزلْ» وقول الحريريّ: [الهزج]

٣٤٣ ـ كَـأَنِّـي بِـكَ تَـنْـحَـطُّ ....(٣)

وقد اخْتُلِفَ في إعراب ذلك؛ فقال الفارسيّ: الكاف حرف خطاب، والباء زائدة في اسم كأنَّ، وقال بعضهم: الكافُ اسم كأنَّ، وفي المثال الأوّل حذفُ مضاف، أي كأن زمانك مقبل بالشّتاء، ولا حذف في «كأنّك بالدّنيا لم تكن» بل الجملة الفعليّة خبر، والباء بمعنى في، وهي متعلّقة بتكن، وفاعل تكن ضمير المخاطب، وقال ابن عصفور: الكاف والياء في كأنّك وكأنّي زائدتان كافّتانِ لكأنَّ عن العمل كما تكفُّها ما، والباء زائدة في المبتدأ، وقال ابن عمرون: المتّصل بكأنَّ اسمُها، والظَّرف خبرها، والجملة بعده حال؛ بدليل قولهم: «كأنَّكَ بالشّمسِ وقد طلعتْ» بالواو، ورواية بعضهم: «ولم تكن، ولم تزل» بالواو، وهذه الحالُ متمِّمة لمعنى الكلام كالحال في قوله

---

(١) س: ٢٢ (الحج، ن: ١، مد). (٢) س: ٢٨ (القصص، ن: ٨٢، مك).

(٣) **صاحبه**: الحريريّ، وقد مرّت ترجمته.

وتمام البيت:

[كَـأَنِّـي بِـكَ تَـنْـحَـطُّ إِلَـى الـلَّـحْـدِ وتَـنْـغَـطُّ]

موطن التّمثيل: (كأنّ).

وجه التّمثيل: مجيء «كأنَّ» مُفيدةً معنى التّقريب ـ على رأي الكوفيّين ومن جاراهم في ذلك ـ وذهب الرَّضي إلى أنّها مفيدةٌ للتّشبيه، كما أسلفنا؛ وكلا الاحتمالين جائز؛ لموافقة المعنى المراد.

تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾(١) وحتّى وما بعدها في قولك: «ما زلت بزيد حتّى فعلَ»، وقال المطرّزي(٢): الأصل كأنّي أُبصِرُك تنحطّ، وكأنّي أُبصِر الدّنيا لم تكن، ثُمّ حذف الفعل وزيدت الباء.

مسألة

[٥٦/أ] زعم قوم أَنَّ كأنَّ قد تنصب الجزأين، / وأنشدوا: [الرّجز]

٣٤٤ ـ كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا(٣)

فقيل: الخبر محذوف، أي يحكيان، وقيل إنّما الرّواية «تَخَالُ أُذْنَيهِ» وقيل: الرّواية: «قادمتا أو قلما مُحرَّفا» بألفاتٍ غير منوّنة، على أنَّ الأسماء مثنّاة، وحُذفت النُّون للضَّرورة، وقيل: أخطأ قائله؛ وهو أبو نخيلة، وقد أنشده بحضرة الرَّشيد، فلحّنه أبو عمرو(٤)، والأصمعيّ؛ وهذا وهم؛ فإنَّ أبا عمرو تُوفِّي قبل الرَّشيد.

---

(١) س: ٧٤ (المدَّثِّر: ٤٩، مك).

(٢) المطرّزيّ: (٥٣٨ ـ ٦١٠ هـ/ ١١٤٤ ـ ١٢١٣ م) ناصر بن عبد السَّيِّد، أبو الفتح أديب عالم باللُّغة، من فقهاء الحنفيّة، كان رأساً في الاعتزال.

(٣) **صاحبه**: يُنسبُ هذا البيت إلى محمّد بن ذؤيب العمانيّ، وهو من مخضرميْ الدّولتين؛ الأمويّة والعبّاسيّة.
موطن الشّاهد: (كأنّ).
وجه الاستشهاد: استدلَّ بهذا البيت من زعموا أنَّ كأنَّ قد تنصب المبتدأ والخبر؛ لأنَّ كلّاً من «أذنيه، وقادمة» رُوي منصوباً؛ وأحدها الاسم، والثّاني الخبر. وقد أُجيب عن هذا البيت الآتي:
أوّلاً: إنَّ «العماني» لحن في هذا البيت الذي أنشده بحضرة الرَّشيد في وصف فرس، ولم يهتدِ أحد من الحاضرين لإصلاح البيت إلّا الرّشيد، فإنَّه قال له: «قل: تخال أذني إذا تشوّفا، باستعمال «تخال» بدل «كأنّ»؛ وقال المبرِّد: «والرّاجز ـ وإن كان لحن ـ فقد أحسن التّشبيه».
ثانياً: إنَّ خبر «كأنَّ» محذوف، و «قادمة»: مفعوله؛ والتّقدير: يحكيان قادمة.
ثالثاً: إنّ الرّواية: قادمتا أو قلما محرّفا بألفات من غير تنوين، على أنَّ الأصل: قادمتان وقلمان محرّفان؛ فحُذفت النّون؛ لضرورة الشّعر.
رابعاً: إنَّ الرّواية: تخال أُذنيه، لا «كأنَّ أذنيه».
وخلاصة القول: لا يصلح هذا البيت حُجّةً للقائلين بجواز إعمال «كأنّ» النّصب في معموليها؛ لتأخّر قائله من جهة، ولهذه الاحتمالات المذكورة من جِهَةٍ أخرى.

(٤) أبو عمرو (٧٠ ـ ١٥٤ هـ/ ٦٩٠ ـ ٧٧١ م) زبّان بن عمّار التّميميّ البصريّ، أبو عمرو، من أئِمّة اللُّغة والأدب، وأحد القرّاء السّبعة.

(كلّ)

اسم موضوع لاستغراق أفراد المُنكّر؛ نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾[1] والمعرّف المجموع؛ نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾[2] وأجزاء المفرد المعرَّف؛ نحو: «كُلُّ زيدٍ حسن» فإذا قلت: «أكلتُ كلَّ رغيفِ لزيدٍ» كانت لعموم الأفراد، فإن أضفتَ الرّغيف إلى زيد، صارت لعموم أجزاء فردٍ واحد.

ومن هنا وجب ـ في قراءة غير أبي عمرو، وابن ذكوان[3]: ﴿كذلك يطبعُ اللّهُ عَلَى كُلِّ قلبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّار﴾[4] بترك تنوين قلب ـ تقديرُ كلّ بعد قلب ليعمّ أفراد القلوب، كما عمَّ أجزاء القلب.

وترد كلّ ـ باعتبار كلّ واحد ممّا قبلها، وما بعدها ـ على ثلاثة أوجه.

[أوجه «كلّ» باعتبار ما قبلها]

فأمّا أوجُهها باعتبار ما قبلها.

١ ـ **فأحدها**: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة؛ فتدلّ على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر، يماثله لفظاً ومعنًى؛ نحو: «أطعمنا شاة كلَّ شاةٍ» وقوله:

[الطَّويل]

٣٤٥ ـ وإنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ ... هُمُ القَومُ كُلُّ القَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ[5]

٢ ـ **والثّاني**: أن تكون توكيداً لمعرفة، قال الأخفش والكوفيّون: أو

---

(١) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٨٥، مد).

(٢) س: ١٩ (مريم، ن: ٩٥، مك).

(٣) ابن ذَكْوان: هو عبد الرّحمن بن أحمد بن بشر بن ذكوان، من أصحاب ابن عامر. كان شيخ الإقراء بالشّام، وإمام الجامع الأمويّ.

(٤) س: ٤٠ (غافر، ن: ٣٥، مك).

(٥) **صاحبه**: ابن رميلة (... ـ بعد ٨٦ هـ/ ... ـ بعد ٧٠٥ م). الأشهب بن ثور بن أبي حارثة بن عبد المدان النّهشليّ الدّارميّ التّميمي: شاعر نجديّ، وُلد في الجاهليّة، وأسلم، ولم يجتمع بالنبيّ ـ ﷺ ـ وعاش إلى العصر الأموي.
موطن الشّاهد: (هم القوم كلّ القوم).
وجه الاستشهاد: مجيء «كلّ» صفة لـ «القوم» قبلها دالّةً على الكمال؛ ولذا أضيفت إلى اسم ظاهر يماثل الموصوف لفظاً ومعنى؛ وهو «القوم» الثّانية؛ وحكم الإضافة إلى الاسم الظّاهر المماثل لفظاً ومعنًى الوجوب.

لنكرة محدودة، وعليها ففائدتُها العمومُ، وتجب إضافتُها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكّد؛ نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾(1) قال ابن مالك: وقد يخلفه الظّاهر؛ كقوله: [البسيط]

٣٤٦ ـ كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَىٰ بِذِكْرِكُمْ ... يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ(2)

وخالفه أبو حيّان، وزعم أنَّ «كُلِّ» في البيت نعت مثلها في «أطعمنا شاة كلَّ شاة» وليست توكيداً، وليس قوله بشيء؛ لأنَّ التي يُنعت بها دالّة على الكمال، لا على عموم الأفراد. ومن توكيد النّكرة بها قوله: [السّريع]

٣٤٧ ـ نَلْبَثُ حَوْلاً كَامِلاً كُلَّهُ ... لا نَلْتَقِي إلاَّ عَلَى مَنْهَجِ(3)

وأجاز الفرّاء والزّمخشريّ أن تُقطع «كلّ» المؤكّد بها عن الإضافة لفظاً، تمسُّكاً بقراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كُلاًّ فِيهَا﴾(4) وخرَّجها ابن مالك على أنَّ «كُلاًّ» حال من ضمير الظّرف؛ وفيه ضعف من وجهين: تقديم الحال على عامله الظّرف، وقطع كلّ عن الإضافة لفظاً وتقديراً؛ لتصير نكرة؛ فيصحّ كونه حالاً، **والأجود**: أن تُقدَّر «كلاًّ» بدلاً من اسم «إنَّ»، وإنَّما جاز إبدال الظّاهر من ضمير الحاضر بدل «كلّ»؛ لأنَّه مفيد للإحاطة؛ مثل: «قمتم ثلاثتكم».

٣ ـ **والثّالث**: أَلّا تكون تابعة، بل تالية للعوامل؛ فتقع مضافة إلى الظّاهر؛ نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾(5) وغير مضافة؛ نحو: ﴿وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾(6).

---

(1) س: ١٥ (الحجر، ن: ٣٠، مك).

(2) **صاحبه**: ينسب البيت إلى عمر بن أبي ربيعة، وإلى كثيّر عزّة.
موطن الشّاهد: (كلّ النّاس).
وجه الاستشهاد: مجيء «كلّ» مفيدة التّوكيد، وأضيفت إلى الاسم الظّاهر: والأرجح إضافتها إلى اسم مضمر، كما أسلفنا.

(3) **صاحبه**: العرجيّ (ـ نحو ١٢٠ هـ/ـ ٧٣٨ م): عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفّان الأمويّ القرشيّ، أبو عمر، شاعر غَزِل مطبوع.
موطن الشّاهد: (حولاً كاملاً كلّه).
وجه الاستشهاد: مجيء «كُلاًّ» توكيداً لـ «حولاً» وهو نكرة؛ وحكم توكيد النّكرة بها الجواز.

(4) س: ٤٠ (غافر، ن: ٤٨، مك). (5) س: ٧٤ (المدّثّر: ٣٨، مك).

(6) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٣٩، مك).

[أوجه «كلّ» باعتبار ما بعدها]

أمَّا أوجُهها الثَّلاثة التي باعتبار ما بعدها، فقد مضت الإشارة إليها:

الأوّل: أن تُضافَ إلى الظَّاهر: وحكمها أن يعمل فيها جميعُ العواملِ؛ نحو: «أكرمت كلَّ بني تميم».

والثَّاني: أن تضاف إلى ضمير محذوف: ومقتضى كلام النَّحويِّين أنَّ حكمها كالتي قبلها، ووجهه أنَّهما سيّان في امتناع التَّأكيد بهما، وفي تذكرة[1] أبي الفتح؛ أنَّ تقديم كلّ في قوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾[2] / أحسن من [٥٦/ب] تأخيرها؛ لأنَّ التّقدير كلّهم، فلو أخّرت؛ لباشرت العامل مع أنَّها في المعنى منزَّلة منزلة ما لا يباشره، فلمّا قُدِّمت، أشبهت المرتفعة بالابتداء في أنَّ كلاًّ منهما لم يسبقها عامل في اللَّفظ.

الثَّالث: أن تُضاف إلى ضمير ملفوظ به: وحكمها ألَّا يعمل فيها غالباً إلّا الابتداء؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ﴾[3] فيمن رفع كُلاًّ؛ ونحو: ﴿وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ﴾[4] لأنَّ الابتداء عامل معنويّ، ومن القليل قوله:

[الطَّويل]

٣٤٨ـ .... فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهْوَ نَاهِلُ[5]

ولا يجب أن يكون منه قول عليّ رضي الله عنه:

[الطَّويل]

٣٤٩ـ فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الهُدَىٰ كَانَ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمٰنِ وَالحَقِّ والتُّقَىٰ[6]

---

(١) لعلَّ المراد: «التّذكرة الأصبهانيّة». (٢) س: ٦ (الأنعام، ن: ٨٤، مك).

(٣) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٥٤، مد). (٤) س: ١٩ (مريم: ٩٥، مك).

(٥) **صاحبه**: ينسب إلى كثيِّر عزّة، وقد مرّت ترجمته، وتمام البيت:

[يَمِيدُ إذَا مَادَتْ عَلَيهِ دِلاؤُهُم] فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهْوَ نَاهِلُ

وقد رواه السّيوطي والشّنقيطي «فَيَصْدُرُ عنهُ كُلُّنَا وَهْوَ نَاهِلُ».

موطن الشّاهد: (فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّها).

وجه الاستشهاد: مجيء «كلّ» معمولة لغير الابتداء؛ وحكم مجيئها معمولةً لغيره قليل، كما أوضح المصنّف في المتن.

(٦) **صاحبه**: ينسب إلى الإمام عليّ ـ كرّم الله وجهه ـ وقد مرّت ترجمته.

موطن الشّاهد: (كان كلُّنا... الخ).

وجه الاستشهاد: مجيء «كلّ» مبتدأ، واعتبار اسم «كان» النّاقصة ضمير الشّأن المحذوف. غير أنَّ سياق البيت، لا يحتاج إلى مثل هذا التّكلّف؛ لأنّنا نستطيع أن=

بل الأَولى تقدير كان شأنيةً.

فصل
[أحكام كلّ]

واعلم أنَّ لفظ «كلّ» حكمُهُ الإفراد والتّذكيرُ، وأنَّ معناها بحسب ما تُضافُ إليه؛ فإن كانت مُضَافَةً إلى مُنَكّرٍ، وجب مراعاة معناها؛ فلذلك جاء الضَّمير:

أ ـ مفرداً مذكَّراً في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾(١)، ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ/ طَائِرَهُ/ [141]﴾(٢) وقول أبي بكر(٣) وكعب ولبيد رضي الله عنهم:

[الرَّجز]

٣٥٠ ـ كُـلُّ امـرِئٍ مُـصَـبَّـحٌ فِـي أَهْـلِـهِ وَالـمَـوتُ أَدْنَـى مِـنْ شِـرَاكِ نَـعْـلِـهِ(٤)

[البسيط]

٣٥١ ـ كُـلُّ ابْنِ أُنْـثَـىٰ وَإِنْ طَـالَـتْ سَـلامَـتُـهُ يَـوْمـاً عَـلَـى آلَـةٍ حَـدْبَـاءَ مَـحْـمُـولُ(٥)

---

[141] سقطت من (خ).

= نعدّ «كلّنا» اسم «كان» النّاقصة، ونقدّر الخبر تقديراً؛ فيكون المعنى: كان كلُّنا قائماً على طاعة الرّحمن والحقّ والتّقى؛ وحذف خبر «كان» كثير شائع في اللُّغة.

(١) س: ٥٤ (القمر: ٥٢، مك).

(٢) س: ١٧ (الإسراء، ن: ١٣، مك).

(٣) أبو بكر: هو أبو بكر الصّديق رضي الله عنه، وليس الرَّجز له، وإنَّما تمثَّل به؛ وهو عبد الله بن أبي قحافة ـ رضي الله عنه ـ أوّل الرّجال إسلاماً، وأوّل الخلفاء الرّاشدين، وأحد المبشّرين بالجنّة؛ كان عالماً بأنساب العرب وأخبارها، تُوفّي سنة ١٣ هـ.

(٤) **صاحبه:** نُسب إلى أبي بكر بن شعوب، وإلى الحكم النّهشليّ.
موطن الشّاهد: (كلُّ امرئٍ مُصَبَّحٌ في أهله).
وجه الاستشهاد: مجيء الضّمير العائد على «كلّ» مفرداً مذكّراً؛ وهو الهاء في «أهله»؛ كما في الآيتين السّابقتين.

(٥) **صاحبه:** كعب بن زهير (ـ ٢٦ هـ/ ٦٤٥ م).
موطن الشّاهد: (كل ابن... سلامته).
وجه الاستشهاد: مجيء الضّمير العائد إلى «كلّ» مفرداً مذكّراً؛ كما في الأمثلة السّابقة.

[الطَّويل]

٣٥٢ - أَلا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ(١)

وقول السَّمَوأَل: [الطَّويل]

٣٥٣ - إِذَا المَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ(٢)

ب - ومفرداً مؤنَّثاً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾(٣)، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾(٤).

ج - ومثنًّى في قول الفرزدق: [الطَّويل]

٣٥٤ - وكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ - وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى القَنَا قَوْمَاهُمَا - أَخَوَانِ(٥)

وهذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنًى وإعراباً، فلنشرحه:

قوله «كلّ رحلٍ» كلّ هذه زائدة، وعكسه حذفها في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ/ جَبَّارٍ/ [142]﴾(٦) فيمن أضاف، ورَحْل: بالحاء المهملة،

---

[142] سقطت من (خ).

---

(١) **صاحبه**: لبيد، وقد تقدم البيت برقم ٢١٩.
موطن الشَّاهد: (ألا كلُّ شيءٍ... باطلُ، كلُّ نعيمٍ... زائل).
وجه الاستشهاد: مجيء خبر «كلّ» في الموضعين مفرداً مذكّراً؛ كما جاء الضّمير العائد إليها في الأمثلة السّابقة؛ ولعلّه أراد من ذكر الشَّاهد غير ذلك.

(٢) **صاحبه**: السَّموأل (ـ ٦٥ هـ/ـ ٥٦٠ م): السَّمَوأَل بن عادياء الأزديّ، شاعر جاهليّ، يهوديّ حكيم، من سكّان خيبر (في شمالي المدينة)، وكان يتنقّل بينها وبين حِصن له، سَمَّاه «الأبلق» كَانَ يُضرب به المثل بالوفاء؛ له ديوان شعر مطبوع.
موطن الشَّاهد: (كلّ رِدَاءٍ يرتديه).
وجه الاستشهاد: مجيء الضّمير العائد إلى «كلّ» مفرداً مذكّراً؛ كما في الأمثلة السّابقة؛ وهو «الهاء» في فعل يرتديه.

(٣) س: ٧٤ (المدَّثِّر: ٣٨، مك). (٤) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٨٥، مد).

(٥) **صاحبه**: الفرزدق، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشَّاهد: (كُلُّ رَفِيقَي... أخوان).
وجه الاستشهاد: مجيء «كلّ» اسماً مُضافاً إلى المثنّى (رَفِيقَي) فعاد الضّمير إلى «كُلّ» دالاًّ على التّثنية «قوماهما»، وجاء الخبر مثنى «أخوان»؛ مطابقةً لمعنى «كلّ» المضافة إلى المثنّى.

(٦) س: ٤٠ (غافر، ن: ٣٥، مك).

وتعاطى: أصله «تعاطيا» فحذف لامه للضّرورة، وعكسه إثبات اللاّم للضّرورة فيمن قال: [المتقارب]

٣٥٥ ـ لها متنتانِ خَظَاتا ....[1]

إذا قيل: إنّ «خَظَاتَا» فعل وفاعل، أو الألف من «تعاطى» لامُ الفعلِ، ووحّدَ الضّمير؛ لأنَّ الرّفيقين ليسا باثنين معيّنين، بل هما كثير؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾[2] ثم حمل على اللّفظ؛ إذ قال «هما أخوان» كما قيل ﴿فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ﴾ وجملة «هما أخوان» خبر كلّ، وقوله «قوما» إمّا بدل من القنا؛ لأنَّ قومهما من سببهما، إذ معناها تقاومهما، فحذفت الزّوائد، فهو بدل اشتمال، أو مفعول لأجله، أي تعاطيا القنا؛ لمقاومة كلّ منهما الآخر، أو مفعول مطلق من باب ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[3]؛ لأنَّ تعاطي القنا، يدل على تقاومهما.

ومعنى البيت: أنَّ كلّ الرُّفَقَاء في السَّفَر إذا استقرّوا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين؛ لاجتماعهما في السَّفر والصُّحْبة، وإن تعاطى كلّ واحد منهما مُغالبة الآخر.

د ـ ومجموعاً مُذَكَّراً[4] في قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[5]

وقول لبيد: [الطّويل]

٣٥٦ ـ وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ... دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ[6]

---

(١) **صاحبه**: امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته، وتمام البيت:

لهــا متنتــان خـظـاتـا [كـمـا ... أكَبَّ عَلَى سَاعِدَيهِ النَّمِرْ]

موطن الشّاهد: (خَظَاتا).

وجه الاستشهاد: إثبات لام الفعل (الألف) في فعل «خظاتا» بعد اتّصال الفعل بتاء التّأنيث؛ والقياس حذفها. وقد ذكر البيت ـ هنا ـ بالقياس العكسيّ عليه، بحذف لام فعل «تعاطيا»؛ فجاء «تعاطى» وقد سبق التّعليق على البيت السّابق، وتبيّنّا تكلّف القائلين بهذا الحذف، وأنّ الأفضل أن يكون فعل تعاطى على أصله، وفاعله قوماهما.

(٢) س: ٤٩ (الحجرات، ن: ٩، مد). (٣) س: ٢٧ (النّمل، ن: ٨٨، مك).

(٤) أي: لمّا أُضيفت «كلّ» إلى نكرة، وجب مراعاة المعنى، فجاء الضّمير مجموعاً مذكّراً.

(٥) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٥٤، مك).

(٦) **صاحبه**: لبيد العامريّ، وقد تقدّم برقم ٦٦ و ٢٢٦.

موطن الشّاهد: (وكلُّ أناسٍ... بينهم).

وجه الاستشهاد: أُضِيفَتْ «كلّ» إلى «أناسٍ» وهي نكرة؛ فعاد الضّمِيرُ عليها مجموعاً مُذكّراً مُرَاعاةً للمعنى.

هـ ـ ومؤنَّثاً في قول الآخر: [الطَّويل]

٣٥٧ ـ وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا سِوَى فُرْقَةِ الأَحْبَابِ هَيِّنَةَ الخَطْبِ(١)

ويُروَى:

وَكُلُّ مُصِيبَاتٍ تُصِيبُ فَإِنَّهَا ....

وعلى هذا، فالبيت ممَّا نحن فيه.

وهذا الذي ذكرناه ـ من وجوب مراعاة المعنى مع النَّكرة ـ نصَّ عليه ابن مالك، وردَّه أبو حيّان بقول عنترة: [الطَّويل]

٣٥٨ ـ جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ(٢) [٥٧/أ]

فقال «تَرَكْنَ» ولم يقل تركتْ؛ فدلَّ على جواز «كُلُّ رجلٍ قائم، وقائمون».

والذي يظهر لي خلافُ قولهما، وأنَّ المضافة إلى المفرد، إن أُرِيدَ نسبةُ الحكم إلى كلّ واحدٍ؛ وجب الإفراد؛ نحو: «كلُّ رَجُلٍ يُشْبِعُهُ رَغِيفٌ» أو إلى المجموع، وجب الجمعُ كبيت عنترة؛ فإنَّ المراد: أنَّ كلّ فَردٍ من الأعينِ جاد، وأنَّ مجموع الأعين تَرَكْنَ، وعلى هذا، فتقول: «جاد عليَّ كلُّ مُحْسِنٍ فأغناني»، أو «فأغنَوْني» بِحَسْب المعنى الذي تريده.

---

(١) **صاحبه**: قيس بن ذَرِيح (ـ ٦٨ هـ/ ٦٨٨ م): قيس بن ذريح بن سنة بن حذافة، شاعر من العشّاق المتيّمين، اشتَهر بحبّ لُبنى بنت الحبّاب الكعبيّة، وهو من شعراء العصر الأمويّ.
موطن الشّاهد: (كلّ مصيبات... وجدتها).
وجه الاستشهاد: أُضيفت «كلّ» إلى «مصيبات» وهي جمع مؤنّث؛ فعاد الضّمير إلى «كلّ» مجموعاً مؤنّثاً؛ وعلى الرّواية الثّانية فـ «كلّ»؛ اسم مضاف إلى «مُصيبات»؛ أي إلى مجموع مؤنّث نكرة؛ فعاد الضّمير إلى «كلّ» مجموعاً مؤنّثاً، مراعاة لمعنى النّكرة؛ كما سبق.

(٢) **صاحبه**: عنترة بن شداد (ـ ٢٢ ق. هـ/ ـ ٦٠٠ م) وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (جادت عليه كلُّ عين ثَرّة، فتركن).
وجه الاستشهاد: جواز مراعاة اللفظ والمعنى مع النّكرة في عودة الضّمير على «كلّ» عند أبي حيّان؛ حيث قال: «تَرَكْنَ» ولم يقل «تركت»؛ فدلّ ـ في رأيه ـ على جواز: كل رجل قائم، وقائمون.

وربّما جُمعَ الضّميرُ مع إرادة الحكم على كُلِّ واحد؛ كقوله: [الرَّجز]

٣٥٩ ـ مِنْ كُلِّ كَومَاءَ كَثِيرَاتِ الوَبَرْ[١]

وعليه أجاز ابن عصفور في قوله: [الطَّويل]

٣٦٠ ـ وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ ... وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ[٢]

أن يكون «مُؤْتيك» جَمعاً حُذفتْ نونُه للإضافة، ويحتمل ذلك قولُ فاطمة الخزاعيّة تبكي إخوتها[٣]: [المديد]

٣٦١ ـ إِخْوَتِي لا تَبْعَدُوا أَبَداً ... وَبَلَى وَاللَّهِ قَدْ بَعُدُوا
كُلُّ مَا حَيٍّ وَإِنْ أَمِرُوا ... وَارِدُو الحَوْضِ الَّذِي وَرَدُوا

وذلك في قولها «أمروا» فأما قولها وردوا فالضّمير لإخوتها، هذا إن حملت الحيَّ على نقيض الميت وهوظاهر، فإن حملته على مرادف القبيلة فالجمع في «أمروا» واجب مثله في ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[٤] وليس من

---

(١) صاحبه: مجهول.
موطن الشّاهد: (من كلّ كوماء كثيرات).
وجه الاستشهاد: عاد الضّمير مجموعاً على «كلّ» المضافة إلى «كَومَاء»؛ فدلّ على جواز ذلك مع إرادة الحكم على كلّ واحد؛ وحكم ذلك الجواز.

(٢) صاحبه: يُنْسَبُ هذا البيت إلى أبي الأسود الدُّؤَلِيّ، ويُنْسَب ـ أيضاً ـ إلى مودود العنبريّ.
موطن الشّاهد: (ما كُلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيك).
وجه الاستشهاد: احتمال كون «مؤتيك» جمعاً محذوف النّون للإضافة؛ وهو احتمال ضعيف؛ لأنّه لا يريد أنَّ مجموع ذوي الألباب لا يُسْدُون النَّصيحة؛ فبعضهم ينصح، وبعضهم لا؛ فهو يقصد كلّ فرد من ذوي الألباب.

(٣) صاحبه: فاطمة بنت الأجحم الخزاعيّة.
موطن الشّاهد: (كلّ ماحيّ وإن أمروا).
وجه الاستشهاد: مجيء «كلّ» مضافة إلى ماحيّ، فعاد الضّمير إليها مجموعاً؛ وهذا على اعتبار «حيّ» نقيض الميت؛ وهذا بمثابة قولنا: كلُّ تلميذ، وإن درسوا؛ فيجوز هذا الوجه؛ ويجوز: كلّ تلميذُ وإن درس. وأمّا إذا اعتبرنا الحيّ ـ هنا ـ مرادفاً للقبيلة، فيجب الجمع في الضّمير العائد إليه؛ لأنَّ كلّ مضافة إلى مجموع، وليس إلى مفرد؛ كما أوضح المؤلف في المتن.

(٤) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٥٤، مك).

ذلك ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾(١)؛ لأنَّ القرآن لا يخرَّج على الشَّاذّ، وإنَّما الجمع باعتبار معنى الأمّة؛ ونظيره الجمع في قوله تعالى: ﴿أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ﴾(٢). ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾(٣) فليس الضَّامر مُفْرداً في المعنى؛ لأنَّه قسيم الجمع، وهو ﴿رِجَالًا﴾ بل هو اسم جمع كالجاملِ والباقر، أو صفة لجمع محذوف؛ أي: كلُّ نوع ضامر؛ ونظيره: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ﴾(٤) فإنَّ ﴿كَافِرٍ﴾ نعت لمحذوف مفرد لفظاً مجموع معنًى؛ أي: أوّل فريق كافر، ولولا ذلك لم يقل ﴿كَافِرٍ﴾ بالإفراد.

وأشكلُ من الآيتين قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾(٥) ولو ظفر بها أبو حيّان، لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنترة.

والجواب عنها: أنَّ جملة ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ مستأنفة أخبر بها عن حال المُسْترِقينَ، لا صفة لكلّ شيطان، ولا حال منه؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وحينئذٍ، فلا يلزم عود الضَّمير إلى «كلّ»، ولا إلى ما أُضيفت إليه، وإنَّما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام.

[إضافة «كلّ» إلى المعرفة]

وإن كانت «كلّ» مضافة إلى معرفة، فقالوا: يجوز مراعاة لفظها، ومراعاة معناها؛ نحو «كلّهم قائم، أو قائمون» وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾(٦)؛ **والصَّواب**: أنَّ الضَّمير لا يعود إليها من خبرها إلَّا مُفْرَداً مُذكَّراً على لفظها؛ نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ/ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ/ [143]﴾ الآية، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه الصَّلاة والسَّلام: «يا عبادي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ»(٧)

---

[143] سقطت من (خ).

---

(١) س: ٤٠ (غافر، ن: ٥، مك). (٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ١١٣، مد).
(٣) س: ٢٢ (الحج، ن: ٢٧، مد). (٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٤١، مد).
(٥) س: ٣٧ (الصَّافات، ن: ٧ ـ ٨، مك). (٦) س: ١٩ (مريم: ٩٣ ـ ٩٥، مك).
(٧) رواه مسلم في (كتاب البرّ والصّلة والآداب)؛ وفيه: «يا عبادي كلُّكم جائع إلّا من أطعمته، فاستطعموني أطعمكم». صحيح مسلم: ١/ ١٩٩٤.
موطن الشّاهد: (كلّكم جائع).
وجه الاستشهاد: مجيء «كلّ» مضافةً إلى «كَمْ» والضّمير من أَعرف المعارف، فعاد=

الحديث؛ وقوله عليه الصَّلاة والسّلام: «كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَائِعٌ نفسَهُ فمُعتِقُهَا أو مُوبِقُهَا»(١) و «كُلُكم راعٍ / وَكُلُّكم/[144] مَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِهِ»(٢)؛ و «كلُّنا لك عبد»(٣). ومن ذلك: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾(٤) وفي الآية حذف مضاف وإضمار لما دلّ عليه المعنى لا اللّفظ؛ أي: إنَّ كلّ أفعال هذه الجوارح كان المكلَّفُ مسؤولاً عنه. وإنَّما قدَّرنا المضاف؛ لأنَّ السُّؤال عن أفعال الحواس، لا عن أنفسها، وإنَّما لم يقدّر ضمير «كان» [٥٧/ب] راجعاً/ لكلّ؛ لِئلاّ يخلو «مسؤولاً» عن ضمير فيكون ـ حينئذ ـ مسنداً إلى «عنه» كما توهَّمَ بعضهم، ويردُّه أنَّ الفاعل ونائبه، لا يتقدَّمان على عاملهما، وأمَّا ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ﴾(٥) فَجُملَةٌ أُجيب بها القسم، وليست خبراً عن كلّ، وضميرُها راجع لمن، لا لكلّ، و «مَن» معناها الجمع.

[انقطاع «كلّ» عن الإضافة لفظاً]

فإن قُطِعَت عن الإضافة لفظاً، فقال أبو حيَّان: يجوز مراعاة اللَّفظ؛ نحو: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾(٦)، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾(٧) ومراعاة المعنى؛

---

[144] سقطت من (خ).

= الضَّمير إليها من خبرها، مفرداً مذكّراً على اعتبار لفظها.

(١) رواه مسلم في (كتاب الطَّهارة، باب فضل الوضوء).
موطن الشَّاهد: (كلُّ النَّاس يغدو).
وجه الاستشهاد: مجيء «كلّ» مضافةً إلى «النّاس» وهو معرفة؛ فعاد الضّمير إليها من خبرها بالإفراد والتّذكير على لفظها.

(٢) رواه مسلم في (كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل). صحيح مسلم: ٣/ ١٤٥٩.
موطن الشَّاهد: (كلّكم راعٍ، كلّكم مسؤول).
وجه الاستشهاد: مجيء «كلّ» مضافة إلى «كم» والضّمير من أعرف المعارف؛ فعاد الضمير إليها من خبرها مفرداً مذكّراً.

(٣) رواه مسلم في: (كتاب الصّلاة؛ باب ما يقول إذا رفع رأسه من الرّكوع).
موطن الشَّاهد: (كلُّنا لك عبد).
وجه الاستشهاد: مجيء «كلّ» مضافة إلى الضّمير «نا» وهو من أعرف المعارف؛ فجاء خبرها مفرداً مذكّراً.

(٤) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٣٦، مك). (٥) س: ١٩ (مريم، ن: ٩٤، مك).

(٦) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٨٤، مك). (٧) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٤٠، مك).

نحو: ﴿وَكُلٌّ كَانُوا ظَٰلِمِينَ﴾[1]؛ **والصَّواب**: أنَّ المُقدَّر، يكون مفرداً نكرةً؛ فيجب الإفراد كما لو صرّح بالمفرد، ويكون جمعاً مُعَرَّفاً، فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت؛ لوجب الإفراد، ولكن فُعلَ ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما؛ فالأوّل؛ نحو: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾، ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[2] ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾[3]؛ إذ التَّقدير: كُلُّ أَحَدٍ، والثَّاني؛ نحو: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[4]، ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[5]، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾[6]، ﴿وَكُلٌّ كَانُوا ظَٰلِمِينَ﴾؛ أي: كلُّهم.

مسألتان

[وقوع كلّ في حيّز النّفي]

الأولى: قال البيانيّون: إذا وقعت «كلّ» في حيِّز النَّفي؛ كان النَّفي موجَّهاً إلى الشّمول خاصَّةً، وأفاد بمفهومه ثبوتَ الفعلِ لبعض الأفراد؛ كقولك: «ما جاء كلُّ القوم، ولم آخذ كلَّ الدَّراهم، وكلَّ الدَّراهم لم آخذ» وقوله: [البسيط]

٣٦٢ ـ مَا كُلُّ رَأْيِ الفَتَى يَدْعُو إِلَى رَشَدِ ....[7]

وقوله: [البسيط]

٣٦٣ ـ مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ ....[8]

---

(١) س: ٨ (الأنفال، ن: ٥٤، مد).
(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٨٥، مد).
(٣) س: ٢٤ (النّور، ن: ٤١، مد).
(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ١١٦، مد).
(٥) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٣٣، مك).
(٦) س: ٢٧ (النّمل، ن: ٨٧، مك).
(٧) **صاحبه**: مجهول، ولم نقف على شطره الثّاني.
موطن الشّاهد: (ما كلُّ... الخ).
وجه الاستشهاد: وقوع «كلّ» في حيّز النّفي؛ والنّفي ـ هنا ـ موجّه إلى الشُّمول لا إلى بعض الأفراد؛ ولهذا، عاد الضّمير إلى «كلّ» بالإفراد ـ حسب رأي ابن هشام ـ وموافقته للبيانيّين في ذلك.
(٨) **صاحبه**: المتنبّي، وقد مرّت ترجمته، وتمام البيت:
مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ [تَجْرِي الرِّيَاحُ بِمَا لا تَشْتَهِي السُّفُنُ]
موطن التّمثيل: (ما كلُّ... الخ).
وجه التّمثيل: وقوع «كلّ» في حيّز النّفي ـ كما في البيت السّابق ـ وعودة الضّمير إلى كلّ مفرداً مذكّراً.

[وقوع النّفي في حيّز كلّ]

وإن وقع النَّفيُ في حيِّزها؛ اقتضى السّلبَ عن كلّ فرد؛ كقوله عليه الصَّلاة والسّلام ـ لما قال له ذو اليدين: أنسيْتَ أم قُصِرَت الصَّلاة ـ: «كُلُّ ذلكَ لم يكُنْ»[١]، وقول أبي النَّجم:

[الرَّجز]

٣٦٤ ـ قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[٢]

وقد يُشْكِلُ على قولهم في القسم الأوّل؛ قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[٣].

وقد صرَّح الشَّلوبين، وابن مالك في بيت أبي النَّجم بأنَّه لا فرقَ في المعنى بين رفع كلّ، ونصبه، ورد الشَّلوبين على ابن أبي العافية[٤] إذ زعم أنَّ بينهما فرقاً، والحقّ ما قاله البيانيّون؛ **والجواب عن الآية**: أنَّ دلالة المفهوم إنَّما يُعوَّلُ عليها عند عدم المعارضِ، وهو ـ هنا ـ موجود؛ إذ دلَّ الدّليل على تحريم الاختيال، والفخر مطلقاً.

[كلّ الظَّرفيّة]

الثَّانية ـ «كلّ» في نحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُواْ﴾[٥] منصوبةٌ

(١) رواه مسلم في صحيحه (كتاب المساجد، باب السّهو في الصّلاة والسّجود له)؛ وذو اليدين: هو الخِرباق السّلميّ، صحابيٌّ، روىٰ عنه البخاريّ ومسلم في صحيحيهما.
صحيح مسلم: ١/ ٤٠٤.
موطن الشّاهد: (كُلُّ ذلك لم يكن).
وجه الاستشهاد: وقوع النّفي في حيّز «كلّ» ونفي كلِّ أجزائها؛ وأمّا بالنّسبة إلى الضّمير، فعاد إليها من خبرها بالإفراد والتّذكير؛ لأنّها أُضيفت إلى اسم الإشارة الدّال على المفرد المذكّر.

(٢) **صاحبه**: أبو النَّجم العجليّ، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (كلُّه لَمْ أَصْنَعِ).
وجه الاستشهاد: وقوع النّفي في حيّز «كلّ» كما في المثال السّابق.

(٣) س: ٥٧ (الحديد، ن: ٢٣، مد).

(٤) ابن أبي العافية: (٥٥٠ ـ ٥٨٣ هـ). محمّد بن عبد الرَّحمن بن عبد العزيز الأسديّ أبو بكر، الكنديّ، كان شيخاً فقيهاً، وأديباً، وعارفاً بالعربيّة واللُّغة، وكاتباً، وشاعراً، ذا أخلاق سويّة؛ أصله من «كندة» بمرسية، ثمّ سكن غرناطة.

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥، مد).

على الظَّرفية باتِّفاق، وناصبها الفعل الذي هو جوابٌ في المعنى؛ مثل: ﴿قَالُوٓاْ﴾ في الآية، وجاءتها الظَّرفية من جهة «ما» فإنَّها محتملة لوجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً مصدريّاً، والجملة بعده صلة له؛ فلا محلَّ لها، والأصل كلّ رزق، ثُمَّ عَبَّر عن معنى المصدر بما والفعل، ثُمَّ أُنِيبَا عن الزَّمان؛ أي: كلّ وقتِ رزقٍ، كما أُنيب عنه المصدرُ الصَّريحُ في: «جئتُكَ خُفوقَ النَّجْمِ».

والثَّاني: أن تكون اسماً نكرة بمعنى وقت؛ فلا تحتاج ـ على هذا ـ إلى تقدير وقتٍ، والجملة بعده في موضع خفض على الصِّفة؛ فتحتاج إلى تقدير عائد منها؛ أي: كلّ وقت رزقوا فيه.

ولهذا الوجه مُبْعِدٌ، وهو ادِّعاء حذف عائد الصِّفة(١) وجوباً، حيث لم يرد مُصرّحاً به في شيء من أمثلة هذا التَّركيب، ومن هنا ضعف قول أبي الحسن في نحو: «أعجبني ما قمت»: إنَّ «ما» اسمٌ؛ **والأصل**: ما قمته؛ أي: القيام الذي قمته، وقوله في: «يا أيُّها الرّجل»: إنَّ أيّاً موصولة؛ **والمعنى**: يا مَنْ هُوَ الرَّجلُ؛ فإنَّ هٰذين العائِدَين، لم يُلْفَظ بهما قَطّ، وهو مُبعِد/ عندي ـ [٥٨/أ]
أيضاً ـ لقول سيبويه في نحو: «سِرْتُ طويلاً، وضربت زيداً كثيراً»: إنَّ طويلاً وكثيراً حالان من ضمير المصدر محذوفاً؛ أي: سرتُه وضربته، أي السَّير والضَّرب؛ / لأنَّ هذا العائد لم يُتلَفَّظْ به قطّ/ [145].

فإن قلت: فقد قالوا «ولا سيّما زيدٌ» بالرَّفع، ولم يقولوا قطّ «ولا سيما هو زيد».

قلت: هي كلمة واحدة شذّوا فيها بالتزام الحذف، ويُؤْنِسُكَ بذلك أنَّ فيها شذوذين آخرين: إطلاقَ «ما» على الواحد مِمَّن يعقل، وحذفَ العائد المرفوع بالابتداء مع قِصَرِ الصِّلة.

وللوجه الأوَّلِ مُقَرِّبان: كثرة مجيء الماضي بعدها؛ نحو: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ﴾(٢)، ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾(٣)، ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ

---

[145] سقطت من (خ).

---

(١) أي: حذف العائد في جملة الصّفة.

(٢) س: ٤ (النساء، ن: ٥٦، مد). (٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٠، مد).

سَخِرُوا مِنْهُ﴾[1]، ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓا﴾[2] وأنَّ ما المصدريّة التّوقيتيّة شرط من حيث المعنى؛ فمن هنا احتيج إلى جملتين؛ إحداهما مرتَّبة على الأُخرى، ولا يجوز أن تكون شرطيّة، مثلها في «ما تفعلْ أفعلْ» لأمرين: أنَّ تلك عامَّة، فلا تدخل عليها أداة العموم، وأنَّها لا تَرِد بمعنى الزَّمان على الأصحّ.

وإذا قلت: «كُلّما استدعيتُكَ فإن زُرتني فعبدي حُرٌّ» فكلّ منصوبة - أيضاً - على الظَّرفيّة، ولكنَّ ناصبها محذوف مدلول عليه بحرّ المذكور في الجواب، وليس العاملُ المذكورَ؛ لوقوعه بعد الفاء وإنْ، ولمّا أشكل ذلك على ابن عصفور قال، وقلّده الأُبّديُّ:[3] إنَّ كلّاً في ذلك مرفوعة بالابتداء، وإن جُمْلَتَي الشَّرط والجواب خبرها، وإنَّ الفاء دخلت في الخبر، كما دخلت في نحو: «كلُّ رجلٍ يأتيني فله درهم» وقدَّرا في الكلام حذف ضميرين؛ أي: كلَّما استدعيتك فيه فإن زرتني فعبدي حرّ بعده؛ لترتبط الصِّفةَ بموصوفها، والخبر بمبتدئه.

قال أبو حيَّان: وقولهما مدفوع بأنَّه لم يسمع «كلّ» في ذلك إلّا منصوبة، ثمّ تلا الآيات المذكورة، وأنشد قوله:

[الوافر]

٣٦٥ - وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي[4]

وليس هذا ممّا البحثُ فيه؛ لأنَّه ليس فيه ما يمنع من العمل.

(كلا وكلتا)

مفردان لفظاً، مُثنَّيان معنًى، مضافان أبداً لفظاً ومعنًى إلى كلمة واحدة معرفة دالَّة على اثنين، إمَّا بالحقيقة والتَّنصيص؛ نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾[5]،

---

(١) س: ١١ (هود، ن: ٣٨، مك). (٢) س: ٧١ (نوح، ن: ٧، مك).

(٣) الأُبَّديّ: (- ٦٨٠ هـ) عليّ بن مُحمَّد عبد الرَّحيم الخشيني الأُبّديّ أبو الحسن، كان نحويّاً من أحفظ أهل وقته لخلاف النَّحويّين.

(٤) صاحبه: عمرو بن الإطنابة؛ وهو عمرو بن عامر بن زيد مناة الكعبيّ، الخزرجيّ، شاعر جاهليّ فارس، كان أشرف الخزرج، ويُنسب إلى أمّه الإطنابة بنت شهاب، وقد عدّه حسّان بن ثابت من أشعر النّاس.
موطن الشّاهد: (كلّما جشأت... الخ).
وجه الاستشهاد: مجيء «كلّ» ظرفيّة متعلّقة بجوابها المحذوف؛ و «ما» مصدريّة توقيتيّة، كما في الآيات السّابقة.

(٥) س: ١٨ (الكهف، ن: ٣٣، مك).

ونحو ﴿أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا﴾[1] وإمّا بالحقيقة والاشتراك؛ نحو: «كلانا» فإنّ «نا» مشتركة بين الاثنين والجماعة، أو بالمجاز؛ كقوله:

[الرمل]

٣٦٦ ـ إنَّ لِلْخَيْرِ ولِلشَّرِّ مَدًى   وَكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وقَبَلْ[2]

فإنَّ «ذلك» حقيقةٌ في الواحد، وأُشِير بها إلى المثنّى على معنى: وكلا ما ذكر، على حدّها في قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكۡرٌ عَوَانٌۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَۖ﴾[3]، وقولنا: كلمة واحدة احتراز من قوله:

[البسيط]

٣٦٧ ـ كِلا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً   ....[4]

فإنّه ضرورة نادرة، وأجاز ابن الأنباريّ إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها؛ نحو: «كلايَ وكلاكَ مُحسنان»، وأجاز الكوفيُّون إضافتها إلى النَّكرة المختصَّة؛ نحو: «كلا رجلينِ عندكَ مُحسنانِ» فإنَّ رجلين، قد تخصَّصا بوصفهما بالظَّرف، وحَكَوا «كلتا جاريتين عندكَ مقطُوعة يدُها» أي تاركة للغزل.

[مراعاة لفظ كلا وكلتا في الإفراد]

ويجوز مراعاة لفظ «كلا وكلتا» في الإفراد؛ نحو: ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا﴾[5] ومراعاة معناهما، وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله:

---

(١) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٢٣، مك).

(٢) **صاحبه**: عبد الله بن الزِّبَعْرَى بن قيس السَّهميّ، أبو سعد، (. . . ـ ١٥ هـ/ . . . ـ ٦٣٦ م) شاعر قريش في الجاهليَّة، كان شديداً على المسلمين إلى أن فُتِحَت مكّة، قال فيه حسّان أبياتًا، فلمّا بلغته، عاد إلى مكّة، فأسلم، واعتذر، ومدح النّبي ـ ﷺ ـ فأمر له بحلّة.
موطن الشّاهد: (كِلا ذلك. . . الخ).
وجه الاستشهاد: مجيء «كلا» اسماً مضافاً إلى معرفة مثنّاة معنًى؛ لأنَّ «ذلك» حقيقة في الواحد، وأشير به إلى الاثنين؛ الخير والشّرّ؛ ولذا، جازت الإضافة إليه.

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٦٨، مد).

(٤) **صاحبه**: مجهول، وتمام البيت:
كِلا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً   [في النَّائِبَاتِ وإلمَامِ المُلِمَّاتِ]
موطن الشّاهد: (كلا أخي وخليلي).
وجه الاستشهاد: إضافة «كلا» إلى مُتَعدّدٍ مع التّفريق بالعطف «أخي وخليلي» وحكم هذه الإضافة الشُّذوذ مع النّدرة.

(٥) مرّت الآية سابقاً.

[البسيط]

٣٦٨ ـ كِلاهُمَا حِينَ جَدَّ السَّيرُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلا أَنْفَيهِمَا رَابِ[1]

ومثَّل أبو حيّان لذلك بقول الأسودِ بن يَعْفُرَ:

[الكامل]

[٥٨/ب]

٣٦٩ ـ إنَّ المَنِيَّةَ وَالحُتُوفَ كِلاهُمَا / يُوفِي الْمَنِيَّةَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي[2]

وليس بمتعيّن؛ لجواز كون «يرقبان» خبراً عن المنيّة والحتوف، ويكون ما بينهما إمَّا خبراً أوّل أو اعتراضاً، ثُمَّ الصَّواب في إنشاده: «كلاهما يُوفي المخارم»؛ إذ لا يُقالُ: إن المنيّة توفي نفسها.

وقد سُئلتُ قديماً عن قول القائل «زيدٌ وعمرٌو كلاهما قائم، أو كلاهما قائمان» أيُّهما الصّواب؟ فكتبت: إن قُدِّر كلاهما توكيداً؛ قيل: قائمان، لأنّه خبر عن زيد وعمرو، وإن قُدِّر مبتدأ فالوجهان، والمختار الإفراد، وعلى هذا، فإذا قيل: «إنَّ زيداً وعمراً» فإن قيل «كليهما» قيل «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان، ويتعيّن مراعاة اللّفظ في نحو: «كلاهما محبٌّ لصاحبه»؛ لأنَّ معناه كلُّ منهما، وقوله:

[الطَّويل]

٣٧٠ ـ كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا[3]

---

(١) صاحبه: الفرزدق، وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (كلاهما. . . أقلعا، كلاهما. . . رَابِ).
وجه الاستشهاد: ألحق «أقلعا» ضمير التّثنية مراعاة للمعنى. وأفرد «راب» مراعاة للّفظ.

(٢) صاحبه: الأسود بن يَعْفُر؛ وقد مرّت ترجمته.
موطن الشّاهد: (كلا ـ يومي ـ يرقبان).
وجه الاستشهاد: استشهد أبو حيّان بهذا البيت على مراعاة لفظ «كلا» مرّة، ومراعاة معناها مرّة ثانيةً. وقد فنَّد ابن هشام زعم أبي حيّان في المتن، بما أشار إليه من كون «يرقبان» خبراً عن المنيّة والحتوف، وما بينهما إمّا خبراً أوّل، أو اعتراضاً.

(٣) صاحبه: يُنْسَبُ إلى عبد الله بن معاوية، وإلى الأُبَيرد الرّياحيّ، وإلى سَيّار بن هُبيرة، وإلى المغيرة بن حَبِنّاء.
موطن الشّاهد: (كِلانا غَنيٌّ).
وجه الاستشهاد: استشهد ابن هشام بهذا البيت في شرحه لألفيّة ابن مالك بما دلّ على اثنين بالاشتراك؛ حيث أُضيفت «كلا» إلى الضّمير المتَّصل «نا» وهو لفظ مشترك، يدلّ على الاثنين، والجماعة؛ فصحّت إضافة «كلا» إليه؛ ومعلوم أنَّ دلالة «نا» على الاثنين، من دلالة المشترك على أحد معانيه.
ـ واستشهد به ـ هنا ـ على وجوب مراعاة اللّفظ من دون المعنى في قوله: «كلانا غنيّ».
=

(كيف)

ويقال فيها «كي» كما يقال في سوف: سو؛ قال:

[البسيط]

٣٧١ ـ كَي تَجنَحُونَ إلَى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ   قَتلاكُمُ وَلَظَى الهَيجَاءِ تَضطَرِمُ؟[١]

وهو اسم؛ لدخول الجارّ عليه بلا تأويل في قولهم: «على كيفَ تَبِيعُ الأحمرين»[٢] ولإبدال الاسم الصّريح منه؛ نحو: «كيفَ أنتَ؟ أصحيحٌ أم سقيم؟» وللإخبار به مع مُباشرته الفعلَ في نحو: «كيفَ كُنتَ؟» فبالإخبار به؛ انتفتِ الحرفيَّة، وبمباشرة الفعل؛ انتفت الفعليّة.

[استعمال كيف]

وتستعمل على وجهين:

أحدهما: أن تكون شرطاً: فتقتضي فعلين متّفقي اللّفظ والمعنى غير مجزومين؛ نحو: «كيفَ تصنع أصنع» ولا يجوز «كيف تجلس أذهب» باتّفاق، ولا «كيف تجلسْ أجلسْ» بالجزم عند البصريّين إلّا قُطرُباً؛ لمخالفتها لأدوات الشَّرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها، كما مرّ، وقيل: يجوز مطلقاً، وإليه ذهب قُطرب والكوفيُّون، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بما، قالوا: ومن ورودها شرطاً ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٣]، ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٤]، ﴿فَيَبْسُطُهُۥ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٥] وجوابها في ذلك كلّه محذوف لدلالة ما قبلها، وهذا يُشكل على إطلاقهم أنَّ جوابها يجب مماثلته لشرطها.

والثّاني: ـ وهو الغالب فيها ـ أن تكون استفهاماً: إمّا حقيقيّاً؛ نحو: «كيف زيدٌ؟» أو غيره؛ نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾[٦] الآية؛ فإنّه أُخرج مُخْرَجَ التّعجُّب.

= لأنّ المعنى في «كلانا»: كلّ واحد منا غنيّ عن الآخر. ولا يجوز غير ذلك في الصّحيح من لغة العرب.

(١) **صاحبه:** مجهول، وقد تقدّم البيت برقم ٣٣٠.
موطن الشّاهد: (كي).
وجه الاستشهاد: مجيء «كي» مختصرة من «كيف» وهو لغة فيها.

(٢) الأحمران: اللّحم والخمر.

(٣) س: ٥ (المائدة، ن: ٦٤، مد).

(٤) س: ٣ (آل عمران، ن: ٦، مد).

(٥) س: ٣٠ (الرّوم، ن: ٤٨، مك).

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٨، مد).

[وقوع كيف خبراً]

وتقع خبراً قبل ما لا يستغني؛ نحو: «كيف أنتَ» و «كيف كُنتَ» ومنه «كيف ظننت زيداً» و «كيفَ أعلمتَهُ فرسكَ»؛ لأنَّ ثاني مفعولي «ظنّ»، وثالث مفعولات «أعلم» خبرانِ في الأصل، وحالاً قبل ما يستغني؛ نحو: «كيفَ جاءَ زيدٌ؟»؛ أي: على أيّ حالة جاء زيد، وعندي: أنّها تأتي في هذا النّوع مفعولاً مطلقاً أيضاً، وأنَّ منه: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[1]؛ إذ المعنى: أيّ فعلٍ فعلَ ربُّك؟ ولا يتَّجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل؛ ومثله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾[2]؛ أي: فكيف إذا جئنا من كلّ أمّة بشهيد يصنعون، ثُمَّ حذف عاملها مؤخّراً عنها وعن إذا، كذا قيل؛ **والأظهر**: أن يُقدَّر بين كيف وإذا، وتقدّر «إذا» خالية عن معنى الشّرط. وأمّا ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾[3]؛ **فالمعنى**: كيف يكون لهم عهدٌ وحالهم كذا وكذا، فكيف: حالٌ من عهد، إمّا على أنّ «يكون» تامّةٌ، أو ناقصةٌ، وقلنا بدلالتها على الحدث، وجملة/ الشَّرط: حال من ضمير الجمع.

[«كيف» ظرفٌ أم لا؟]

وعن سيبويه[4] أنَّ كيف ظرف، وعن السِّيرافيّ[5] والأخفش[6] أنّها اسمٌ غير ظرفٍ، وَرَتّبوا على هذا الخلاف أُموراً:

أحدها: أنّ موضعها عند سيبويه نصبٌ دائماً، وعندهما رفعٌ مع المتبدأ، نصبٌ مع غيره.

الثّاني: أنَّ تقديرها عند سيبويه: في أيّ حال، أو على أيّ حال؛ وعندهما تقديرها في نحو «كيف زيد»: أصحيح زيد؟، ونحوه، وفي نحو «كيف جاء زيد؟» أراكباً جاء زيد؟ ونحوه.

الثّالث: أنّ الجواب المطابق عند سيبويه أنْ يقال: «على خير» ونحوه؛ ولهذا، قال رُؤبة[7] ـ وقد قيل: كَيفَ أصبحت؟ ـ «خيرٍ عافاكَ اللّهُ»؛ أي:

---

(١) س: ١٠٥ (الفيل، ن: ١، مك).
(٢) س: ٤ (النّساء، ن: ٤١، مد).
(٣) س: ٩ (التّوبة، ن: ٨، مد).
(٤) مرّت ترجمته.
(٥) مرّت ترجمته.
(٦) مرّت ترجمته.
(٧) هو رؤبة بن العجّاج الرّجّاز المشهور، كان من أفصح الرّجّاز، واحتجّ العلماء بشعره، تُوفّي سنة: ١٤٥ هـ.

على خير، فحذف الجارّ، وأبقى عمله، فإن أُجيب على المعنى دون اللّفظ، قيل: صحيح، أو سقيم. وعندهما على العكس، وقال ابن مالك ما معناه: لم يقل أحد إنّ «كيف» ظرف؛ إذْ ليست زماناً ولا مكاناً، ولكنّها لمّا كانت تُفسَّر بقولك على أيّ حال؛ لكونها سؤالاً عن الأحوال العامّة، سُمّيت ظرفاً؛ لأنّها في تأويل الجارّ والمجرور، واسمُ الظَّرف يطلق عليهما مجازاً، اهـ. وهو حسن، ويؤيّده الإجماعُ، على أنّه يقال في البدل: كيف أنت؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ؟ بالرّفع، ولا يُبْدَلُ المرفوع من المنصوب.

تنبيه

[«كيف» هل تأتي بدلاً؟]

قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾(١) لا تكون «كيف» بدلاً من الإبل؛ لأنَّ دخول الجارِّ على «كيف» شاذٌ، على أنّه لَمْ يُسْمَع في «إلى»، بل في «على»، ولأنَّ «إلى» متعلّقة بما قبلها؛ فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدّم عليه، ولأنَّ الجملةَ التي بعدها، تصير - حينئذٍ - غيرَ مرتبطةٍ، وإنّما هي منصوبة بما بعدها على الحال، وفعل النَّظر «مُعلَّق»[146]، وهي ما بعدها بدل من «الإبل» بدل اشتمال، والمعنى: إلى الإبل كيفيَّةِ خلقها؛ ومثله: ﴿أَلَمْ تَرَ[147] إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾(٢)، ومثلهما في إبدال جملة فيها «كيف» من اسم مفرد قوله(٣):

[الطّويل]

٣٧٢ - إِلَى اللّهِ أَشكُو بِالمَدِينَةِ حَاجَةً ... وَبِالشَّامِ أُخرَىٰ كَيفَ يَلْتَقِيَانِ(٤)؟

أي أشكو هاتين الحاجتين تَعذُّرَ التقائهما.

---

[146] في (خ): «متعلق». [147] في (خ): «ترى» وهو خطأ.

---

(١) س: ٨٨ (الغاشية، ن: ١٧، مك).
(٢) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٤٥، مك).
(٣) البيت منسوب إلى الفرزدق، وليس في ديوانه. ونُسب إلى أعرابيّ من باهلة.
(٤) **موطن الشّاهد**: (كيف يلتقيان).

وجه الاستشهاد: وقوع «كيف يلتقيان» بدل اشتمال من حاجة وأخرى، فكأنّه قال: أشكو هاتين الحاجتين تَعذُّر التقائهما؛ خلافاً لأبي حيّان الذي اعتبرهما استئنافاً للاستبعاد.

مسألة

[«كيف» هل تأتي عاطفة؟]

زعم قوم أنَّ «كيف» تأتي عاطفةً، ومِمَّن زعم ذلك عيسى بن موهب(١)، ذكره في كتاب «العِلَل»، وأنشد عليه(٢):

[الطَّويل]

٣٧٣ ـ إذَا قَلَّ مَالُ المَرْءِ لانَتْ قَنَاتُهُ وَهَانَ عَلى الأَدْنَى فَكَيفَ الأَبَاعِدِ(٣)؟

وهذا خطأ؛ لاقترانها بالفاء، وإنَّما هي ـ هنا ـ اسم مرفوع المحلِّ على الخبريَّة، ثُمَّ يُحتمل أنَّ «الأباعدِ» مجرور بإضافة مبتدأ محذوفٍ؛ أي: فكيف حالُ الأباعدِ، / فحذف المبتدأ/ [148] على حدّ قراءة ابن جمَّاز(٤) ﴿واللّهُ يريدُ الآخرةِ﴾(٥) أو بتقدير: فكيف الهوانُ على الأباعد، فحذف المبتدأ والجارّ، أو بالعطف بالفاء، ثُمّ أُقحمت «كيف» بين العاطف والمعطوف؛ لإفادة الأولويَّة بالحكم.

حرف اللاّم

[أقسام اللاّم]

اللاَّم المفردة ثلاثة أقسام: عاملة للجرِّ، وعاملة للجزم، وغير عاملة، وليس في القسمة أن تكون عاملة للنَّصب، خلافاً للكوفيّين، وسيأتي.

فالعاملة للجرِّ: مكسورة مع كلِّ ظاهر؛ نحو: لزيد، ولعمرو، إلَّا مع المُسْتَغَاث المباشِر لـ «يَا» فمفتوحة، نحو: «يالَلّهِ»، وأمَّا قراءة/ بعضهم: [٥٩/أ]
﴿الحمدُ للهِ﴾(٦) بضمّها، فهو عارض للإتباع، ومفتوحة مع كلّ مُضمر؛ نحو: لَنَا، ولَكُم، ولَهُم، إلَّا مع ياء المتكلِّم فمكسورة.

---

[148] ساقط من (خ).

---

(١) لم أصطد له ترجمة وافية، ولعلَّه أحد النُّحاة المغمورين.
(٢) لم يُنسب إلى أحد.
(٣) **موطن الشاهد**: (فَكَيفَ الأَبَاعِدِ).
وجه الاستشهاد: ذكر البيت ـ هنا ـ ليبيّن وهم من عَدّ «كيف» عاطفةً في هذا الشّاهد؛ **والصّواب**: أنّها اسم في محلّ رفع خبر مقدّم، وما يرجّح ذلك اقترانها بالفاء.
(٤) ابن جمّاز: هو سليمان بن مسلم بن جمّاز، مات نحو (١٧٠ هـ) وكان قارئاً ضابطاً من رواة أبي جعفر القارىء المدنيّ.
(٥) س: ٨ (الأنفال، ن: ٦٧، مك).
(٦) س: ١ (الفاتحة، ن: ١، مك).

وإذا قيل: «يا لَكَ، ويا لِي» احتمل كلٌّ منهما أن يكون مستغاثاً به، وأن يكون مستغاثاً من أجله، وقد أجازهما ابن جنّي[1] في قوله[2]:
[الطَّويل]

٣٧٤ - فَيَا شَوقُ مَا أَبْقَى، وَيَا لِي مِنَ النَّوىٰ ....[3]

وأَوجب ابن عصفور[4] في «يا لي» أن يكون مستغاثاً من أجله؛ لأنّه لو كان مستغاثاً به؛ لكان التَّقدير: يا أدعو لي، وذلك غير جائز في غير باب ظننت وفقدت وعدمت، وهذا لازم له، لا لابن جنّي، لما سأذكره بعدُ.

ومن العرب من يفتح اللّام الدّاخلة على الفعل، ويقرأ: ﴿ما كان اللّهُ لَيُعذِّبهم﴾[5].

[معاني «اللّام» الجارّة]

وللّام الجارّة اثنان وعشرون معنى:

أحدها: الاستحقاق؛ وهي الواقعة بين معنًى وذاتٍ، نحو: «الحمد لله» و «العزّة لله»، والملك لله، والأمر لله، ونحو: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[6] و ﴿لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ﴾[7]؛ ومنه «للكافرين النّار» أي: عذابها.

والثَّاني: الاختصاص؛ نحو: «الجنّة للمؤمنين، وهذا الحصير للمسجد، والمنبر للخطيب، والسَّرج للدّابّة، والقميص للعبد»، ونحو: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾[8]، ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾[9]، وقولك: هذا الشّعر لحبيب، وقولك: أدوم لك ما تدوم لي.

والثَّالث: الملك؛ نحو: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[10] وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين، ويمثّل له بالأمثلة المذكورة ونحوها، ويرجّحه أنَّ فيه تقليلاً للاشتراك، وأنّه إذا قيل: «هذا المال

(١) مرّت ترجمته.
(٢) الشّاعر أبو الطّيب المتنبّي، وقد مرّت ترجمته.
(٣) البيت في ديوان المتنبّي، وعجزه:
[وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى]
(٤) مرّت ترجمته.
(٥) س: ٨ (الأنفال، ن: ٣٣، مد).
(٦) س: ٨٣ (المطففين، ن: ١، مك).
(٧) س: ٥ (المائدة، ن: ٤١، مد).
(٨) س: ١٢ (يوسف، ن: ٧٨، مك).
(٩) س: ٤ (النساء، ن: ١١، مد).
(١٠) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٥، مد).

لزيد والمسجد» لزمَ القولُ بأنَّها للاختصاص مع كون زيد قابلاً للملك، لئلّا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعةً، وأكثرهم يمنعه.

الرّابع: التَّمليك، نحو: «وهبت لزيد ديناراً».

الخامس: شبه التَّمليك؛ نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾(١).

السَّادس: التَّعليل؛ كقوله(٢): [الطّويل]

٣٧٥ ـ **وَيَومَ عَقَرتُ لِلعَذَارَى مَطِيَّتي** ....(٣)

وقوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾(٤) وتعلّقها بـ ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾، وقيل: بما قبله؛ أي: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾(٥)، ورُجِّح بأنّهما في مصحف أُبيّ سورةٌ واحدةٌ، وضعّف بأنّ «جعلهم كعصفٍ» إنّما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت، وقيل: متعلّقة بمحذوف؛ تقديره: اعجبوا؛ وكقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾(٦)؛ أي: وإنّه من أجل حبّ المال لبخيل، وقراءة حمزة: ﴿**وإذْ أخذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبيِّينَ لِمَا آتيتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ**﴾(٧) الآية؛ أي: لأجل إتياني إيّاكم بعض الكتاب والحكمة، لمجيء محمّد ﷺ مصدّقاً لما معكم لتؤمنُنّ به، فما: مصدريّة/ فيهما/[149]، واللّام تعليليّة، وتعلّقت بالجواب المؤخّر على الاتّساع في الظّرف، كما قال الأعشى(٨):

٣٧٦ ـ **[رَضِيعَي لِبَانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا ... بِأَسْحَمَ دَاجٍ] عَوضُ لا نَتَفَرَّقُ**(٩)

---

[149] ساقط من (خ).

---

(١) س: ١٦ (النحل، ن: ٧٢، مك).

(٢) القائل هو امرؤ القيس. وقد مرّت ترجمته، وتمام البيت [فيا عجباً مِنْ رَحْلِها المُتَحملِ].

(٣) **موطن الشاهد:** (للعذارى).

وجه الاستشهاد: مجيء اللّام الجارّة مفيدة معنى التّعليل؛ لأنّ المعنى: ويوم عقرت لأجل العذارى مطيّتي؛ ومجيئها على هذا المعنى كثير شائع.

(٤) س: ١٠٦ (قريش، ن: ١، مك). (٥) س: ١٠٥ (الفيل، ن: ٥، مك).

(٦) س: ١٠٠ (العاديات، ن: ٨، مك). (٧) س: ٣ (آل عمران، ن: ٨١، مد).

(٨) مرّت ترجمته.

(٩) مرّ البيت، والتّعليق عليه.

موطن الشّاهد: (عَوضُ).

وجه الاستشهاد: أعاد ذكر البيت ـ هنا ـ ليبيّن جواز تعلّق الظّرف «عوضُ» بفعل «لا نتفرّق» ليقيس عليه ما جاء في الآية السّابقة.

ويجوز كون «ما» موصولاً اسمياً.

فإن قلت: فأين العائد في ﴿ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٌ﴾(١)؟

/ قلت: / [150] إنَّ ﴿ما معكم﴾(١) هو نفس ﴿ما آتيتكم﴾(١) فكأنَّه قيل: مصدّق له، وقد يضعف هذا لقلّته؛ نحو قوله(٢):

[الطَّويل]

٣٧٧ـ .... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ(٣)

وقد يرجّح بأنَّ الثَّواني يُتسامح فيها كثيراً، وأمّا قراءة الباقين بالفتح، فاللَّام لام التَّوطِئة، وما: شرطيّة، أو اللَّام للابتداء، وما: موصولة/أي: الذي [٥٩/ب] آتيتكموه، وهي مفعولةٌ على الأوّل، ومبتدأٌ على الثّاني.

ومن ذلك(٤) قراءة حمزة والكسَائيّ: ﴿وجعلنا منهم أئمةً يهدونَ بأمرنا لِمَا صبروا﴾(٥) بكسر اللّام، ومنها اللّام الثّانية في نحو: «يا لزيدٍ لعمرٍو» وتعلّقها بمحذوف، وهو فعلٌ من جملة مستقلّة؛ أي: أدعوك لعمرو، أو اسمٌ هو حال من المنادى؛ أي: مدعوّاً لعمرو؛ قولان، ولم يطّلع ابن عصفور على الثّاني، فنقل الإجماع على الأوّل.

ومنها اللّام الدّاخلة لفظاً على المضارع في نحو: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾(٦) وانتصابُ الفعل بعدها بأنْ مضمرةً بعينها وفاقاً للجمهور، لا بأنْ مضمرة أو بكي المصدريّة مضمرة؛ خلافاً للسّيرافي، وابن كَيسان، ولا باللّام بطريق الأصالة؛ خلافاً لأكثر الكوفيّين، ولا بها لنيابتها عن «أنْ» خلافاً لثعلب، ولك إظهار «أنْ»؛ فتقول «جئتُك لأن تُكرِمَنِي» بل قد يجب، وذلك إذا اقترن الفعل بلا؛ نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ﴾(٧)؛ لئلّا يحصل الثّقل بالتقاء المثلين.

---

[150] مكانها في (خ): «فالجواب».

---

(١) س: ٣ (آل عمران، ن: ٨١، مد).

(٢) القائل: هو قيس بن الملوّح، وقد مرّت ترجمته.

(٣) صدره: [فيا رَبَّ ليلى أنتَ في كلِّ مَوْطِنٍ] والبيت ليس في ديوانه.

موطن الشّاهد: (وأنت الذي في رحمة الله أطمعُ).

وجه الاستشهاد: الاستغناء بالاسم الظّاهر «الله» عن الضّمير العائد من الصّلة إلى الموصول؛ والقياس أن يقول: وأنت الذي في رحمته أطمع، أو في رحمتكَ أَطْمَعُ.

(٤) أي من المعنى السّادس الذي هو التّعليل. (٥) س: ٣٢ (السجدة، ن: ٢٤، مك).

(٦) س: ١٦ (النحل، ن: ٤٤، مك). (٧) س: ٢ (البقرة، ن: ١٥٠، مد).

فرع

أجاز أبو الحسن أن يُتَلَقّى القسم بلام «كي»، وجعل منه: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾(١)، فقال: المعنى لَيرضُنَّكم، قال أبو عليّ: وهذا عندي أولى من أن يكون متعلّقاً بـ «يحلِفون»، والمقسم عليه محذوف، وأنشد أبو الحسن(٢).

[الطّويل]

٣٧٨ - إذَا قُلْتُ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً   لَتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا(٣)

والجماعة يأبون هذا؛ لأنّ القسم، إنّما يُجابُ بالجملة، ويروون / البيت/ [151] لَتُغْنَنَّ بفتح اللّام ونون التّوكيد، وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل؛ لأجل النّون إن كان ياءً تلي كسرة؛ كقوله(٤):

[البسيط]

٣٧٩ - وَابْكِنَّ عَيشاً تَقَضَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ   [طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِي ذٰلِكَ البَلَدِ][152](٥)

وقدّروا الجوابَ محذوفاً واللّام متعلقةً به؛ أي: لَيكونَنَّ كذا؛ ليرضوكم، ولَتشربَنَّ لِتغنيَ عنّي.

السّابع: توكيد النّفي؛ وهي الدّاخلة في اللّفظ على الفعل مسبوقة بما كان أو بلم يكن، ناقصتين مسندتين لِمَا أُسند إليه الفعلُ المقرونُ باللّام؛ نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾(٦)، ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾(٧)، ويسمّيها أكثرهم

---

[151] زيادة من (خ).   [152] زيادة من هامش (خ).

---

(١) س: ٩ (التوبة، ن: ٦٢، مد).

(٢) البيت لحريث بن عنّاب الطّائيّ، وهو شاعر إسلاميّ.

(٣) **موطن الشّاهد**: (قال: بالله حَلْفةً لَتغني).

وجه الاستشهاد: افتتاح جواب القسم بلام كي، خلافاً للجماعة الذين يرون أنّ القسم يجاب بالجملة، وقد ذكر المصنّف ذلك في المتن.

(٤) لم يُنسَب إلى قائل.

(٥) **موطن الشاهد**: (ابكِنَّ).

وجه الاستشهاد: حذف آخر الفعل «الياء» لأنّها تلت كسرة ـ على لغة فزارة ـ واتّصال الفعل بنون التّوكيد.

(٦) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٧٩، مد).

(٧) س: ٤ (النساء، ن: ١٣٧، مد).

لام الجحود؛ لملازمتها للجَحْد؛ أي: النَّفي، قال النّحّاس(١): الصّوابُ تسميتها لام النَّفي؛ لأنَّ الجَحْدَ في اللُّغة إنكار ما تعرفه، لا مُطْلَق الإنكار.

ووجه التّوكيد فيها عند الكوفِيّين أنَّ أصل «ما كان ليفعل» ما كان يفعل، ثُمَّ أُدخلت اللّام زيادة؛ لتقوية النَّفي، كما أُدخلت الباء في «ما زيد بقائم» لذلك، فعندهم أنّها حرف زائد مؤكّد، غير جارّ، ولكنّه ناصب، ولو كان جارًّاً لم يتعلّق عندهم بشيء لزيادته، فكيف / به/ [153] وهو غير جارّ؟ ووجهه عند البصريّين: أنَّ الأصلَ ما كان قاصداً للفعل، ونفيُ «القصد»[154] أبلغُ من نفيه؛ ولهذا، كان قوله(٢): [الكامل]

٣٨٠ ـ يَا عَاذِلاتِي لا تُرِدْنَ مَلامَتِي ... إنَّ العَوَاذِلَ لَسْنَ لِي بِأَمِيرِ(٣)

أبلغ من «لا تلُمنني» لأنّه نهي عن السّبب، على هذا، فهي ـ عندهم ـ حرف جرٍّ مُعدٍّ متعلّق بخبر كان المحذوف، والنَّصب بأنْ مضمرةً وجوباً.

وزعم كثير من النّاس في قوله تعالى: ﴿وإنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتزُولَ منه الجبالُ﴾(٤) في قراءة غير الكسائيّ بكسر اللّام الأولى، وفتح الثّانية أنّها لام الجحود.

/ وفيه نظر؛ لأنَّ النّافي على هذا غير ما ولم، ولاختلاف فاعلي كان [٦٠/أ] وتزول، والذي يظهر لي أنَّها لامُ «كي»، وأنّ إنْ شرطيّة؛ أي: وعند الله جزاء مكرهم، وهو مكر أعظم منه، وإن كان مكرُهم لشدَّته مُعَدّاً؛ لأجل زوال الأمور العظام المشبَّهة في عظمها بالجبال؛ كما تقول: أنا أشجع من فلان، وإنْ كان مُعدّاً للنّوازل.

وقد تُحذف «كان» قبل لام الجُحُود؛ كقوله(٥):

---

[153] ساقط من (خ). [154] في (خ): (قصد الفعل).

---

(١) النّحّاس: أبو جعفر أحمد بن محمّد، نحويّ مصريّ، أخذ عن المبرّد والزّجّاج؛ له إعراب القرآن، وغيره. تُوفّي سنة: ٣٣٨ هـ.
(٢) لم يُنسب إلى أحد.
(٣) **موطن الشّاهد**: (لا تُرِدْنَ مَلامَتِي).
وجه الاستشهاد: استشهد بهذا البيت عَرَضاً ليبيِّنَ أنَّ صيغة «لا تردن ملامتي» أبلغ من قوله «لا تَلُمنني» لأنه نهي عن السّبب، كما جاء في المتن.
(٤) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ٤٦، مك).
(٥) لم يُنسَب إلى قائل مُعيَّن.

[الوافر]

٣٨١ ـ فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَومِي   مُقَاوَمَةً وَلا فَردٌ لِفَردِ[(١)]

أي: فما كان جمع، وقول أبي الدّرداء[(٢)] ـ رضي الله عنه ـ في الرّكعتين بعد العصر: «ما أنا لأدعهما».

والثّامن: موافقة إلى؛ نحو / قوله تعالى/[155]: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾[(٣)]، ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[(٤)]، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾[(٥)].

والتّاسع: موافقة «على» في الاستعلاء الحقيقيّ؛ نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[(٦)] ﴿دَعَانَا لِجَنبِهِ﴾[(٧)]، ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾[(٨)]؛ وقوله: [الطّويل]

٣٨٢ ـ ....   فَخَرَّ صَرِيعاً لِلْيَدَينِ وَلِلْفَمِ[(٩)]

والمجازيّ؛ نحو: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[(١٠)]، ونحو قوله ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ لعائشة رضي الله تعالى عنها: «اشترطي لهم الولاء»[(١١)] وقال

---

[155] ساقط من (خ).

---

(١) **موطن الشّاهد**: (فما جمع لِيغلبَ).
وجه الاستشهاد: حَذْفُ «كان» قبل لام الجحود؛ لأنَّ التّقدير: فما كان جمع ليغلب جمع قومي؛ وحكم هذا الحذف الجواز بقِلّة عند أَمْن اللَّبس.

(٢) عويمر بن مالك الأنصاري، صحابيّ شجاع حكيم، جمع القرآن حفظاً، تُوفّي سنة ٤٣ هـ.

(٣) س: ٩٩ (الزلزلة، ن: ٥، مك).

(٤) س: ١٣ (الرعد، ن: ٢، مك).   (٥) س: ٦ (الأنعام، ن: ٢٨، مك).

(٦) س: ١٧ (الإسراء، ن: ١٠٩، مك).   (٧) س: ١٠ (يونس، ن: ١٢، مك).

(٨) س: ٣٧ (الصافات، ن: ١٠٣، مك).

(٩) نسب البيت إلى عدّة شعراء، فقيل: هو لعكبر بن حديد، وصدره:
[ضَمَمْتُ إليهِ بالسِّنان قَمِيصَهُ] وقيل: هو لجابر بن جنّي؛ وصدره:
تناولـه بالرّمح ثُمّ انثنى لـه»؛
وقيل: هو لشريح بن أوفى، أو لعبد الله بن مكعب، وقيل: غير ذلك. ولعلّه للأشعث بن قيس الكنديّ؛ وصدره: [تناولت بالرُّمحِ الطّويل ثِيَابَهُ].
موطن الشّاهد: (لليدين وللفم).
وجه الاستشهاد: مجيء اللّام في الموضعين مُفيدةً معنى «على» في الاستعلاء الحقيقيّ؛ لأنَّ المعنى: فَخَرَّ صريعاً على اليدين، وعلى الفم؛ ومجيء اللّام موافقة معنى «على» كثير شائع.

(١٠) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٧، مك).   (١١) صحيح البخاري: كتاب العتق.

النّحّاس[1]: المعنى من أجلهم، قال: ولا نعرف في العربيّة «لهم» بمعنى «عليهم».

والعاشر: موافقة «في»؛ نحو: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[2]، ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾[3]، وقولهم: «مَضَىٰ لسبيله»؛ قيل: ومنه ﴿يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾[4]؛ أي: في حياتي، وقيل: للتّعليل؛ أي: لأجل حياتي في الآخرة.

والحادي عشر: أن تكون بمعنى «عند»؛ كقولهم: «كتبتُه لخمسٍ خلونَ» وجعل منه ابن جنّي[5] قراءة الجحدريّ[6] **﴿بَلْ كَذَّبُوا بالحقِّ لِمَا جَاءَهُمْ﴾**[7] بكسر اللّام، وتخفيف الميم.

والثّاني عشر: موافقة «بعد»؛ نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[8]، وفي الحديث: «صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ»[9]، وقال[10]:

[الطّويل]

٣٨٣ ـ فَلَمّا تَفَرَّقْنا كَأنّي وَمالِكاً ... لِطُولِ اجتماعٍ لَمْ نَبِتْ لَيلَةً مَعَا[11]

والثّالث عشر: موافقة «مع»؛ قاله بعضهم، وأنشد عليه هذا البيت[12].

والرّابع عشر: موافقة «مِن»؛ نحو: «سمعت لَهُ صُرَاخاً»، وقول جرير[13]:

[الطّويل]

٣٨٤ ـ لَنَا الفَضْلُ في الدُّنْيا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ ... وَنَحْنُ لَكُمْ يَومَ القِيَامَةِ أَفْضَلُ[14]

---

(١) مرّت ترجمته.

(٢) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٤٧، مك).

(٣) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٨٧، مك).

(٤) س: ٨٩ (الفجر، ن: ٢٤، مك).

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) عاصم بن أبي الصباح. مُقرىء بصريّ. مات سنة (١٢٨ هـ).

(٧) س: ٥٠ (ق، ن: ٥، مك).

(٨) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٧٨، مك).

(٩) صحيح البخاري: كتاب الصّوم.

(١٠) هو متمّم بن نويرة اليربوعيّ.

(١١) **موطن الشاهد:** (لطول).

وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» متضمّنةً معنى «بعد» وهو الأفضل، واستشهد به بعضهم على مجيئها متضمّنة معنى «مع» ومعنى البيت يرجّح الأوّل.

(١٢) يعني البيت السّابق.

(١٣) هو جرير بن عطيّة الخطفيّ. مرّت ترجمته.

(١٤) **موطن الشّاهد:** (وَنَحْنُ لكم).

وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» موافقة معنى «مِن»؛ لأنّ التّقدير: ونحن منك يوم القيامة أفضل.

والخامسَ عَشَرَ: التَّبليغ، وهي الجارّة لاسم السّامع؛ لقولٍ، أو ما في معناه؛ نحو: «قلت له، وأذنتُ له، وفسَّرتُ له».

والسَّادسَ عَشَرَ: موافقة «عَنْ»؛ نحو؛ قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾(١)، قاله ابن الحاجب(٢)، وقال ابن مالك(٣) وغيره: هي لام التّعليل، وقيل: لام التَّبليغ، والتفت عن الخطاب إلى الغيبة، أو يكون اسم المقول لهم محذوفاً؛ أي: قالوا لطائفة من المؤمنين لمَّا سمعوا بإسلام طائفة أُخرى، وحيث دخلت اللّام على غير المقول له فالتّأويل على بعض ما ذكرناه؛ نحو: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾(٤)، ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾(٥) / وقوله(٦)/ [156]:

[الكامل]

٣٨٥ ـ كَضَرَائِرِ الحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَداً وَبُغْضاً: إِنَّهُ لَدَمِيمُ(٧)

السَّابع عشر: الصَّيرورة، وتُسَمَّى لام العاقبة ولام المآل؛ نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾(٨)، وقوله(٩):

[الطَّويل]

٣٨٦ ـ فَلِلْمَوْتِ تَغْذُو الوَالِدَاتُ سِخَالَهَا كَمَا لِخَرَابِ الدُّوْرِ تُبْنَىٰ المَسَاكِنُ(١٠) [٦٠/ب]

وقوله(١١):

---

[156] ساقط من (خ).

---

(١) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ١١، مك).

(٢) جمال الدين عثمان بن بحر، وقد مرّت ترجمته.

(٣) محمّد بن عبد الله، مرّت ترجمته.

(٤) س: ٧ (الأعراف، ن: ٣٨، مك).

(٥) س: ١١ (هود، ن: ٣١، مك).

(٦) القائل: هو أبو الأسود الدّؤلي، ظالم بن عمرو، أو عبيد الله بن محمّد العبسيّ.

(٧) **موطن الشاهد**: (قلن لوجهها).

وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» موافقةً معنى «عن» لأنَّ المراد: قلن عن وجهها.

(٨) س: ٢٨ (القصص، ن: ٨، مك).

(٩) القائل: هو أبو سعيد، سابق بن عبد الله، من موالي بني أمية؛ له أشعار في الزّهد.

(١٠) البيت في خزانة الأدب (٩/ ٥٢٩، ٥٣٢) والدّرر (٤/ ١٦٨).

(١١) القائل: هو عبد الله بن الزِّبَعْرَىٰ، ونُسِب إلى شُتيم بن خويلد، وإلى غيرهما.

[المتقارب]

٣٨٧ - فَإِنْ يَكُنِ المَوتُ أَفْنَاهُمُ ... فَلِلْمَوتِ مَا تَلِدُ الوَالِدَهْ[1]

ويحتمله ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ﴾[2] ويحتمل أنّها لام الدُّعاء؛ فيكون الفعل مجزوماً، منصوباً؛ ومثله في الدُّعاء: ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا﴾[3]، ويؤيّده أنّ في آخر الآية ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾[4].

وأنكر البصريّون ومَن تابعهم لامَ العاقبة، قال الزّمخشريُّ[5]: والتَّحقيقُ أنّها لام العلَّة، وأنّ التَّعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنَّه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوّاً وحزناً، بل المحبّة والتّبنّي، غير أنَّ ذلك لمّا كان نتيجةَ التقاطهم له وثمرته شُبِّه بالدَّاعي الذي يُفعلُ الفعلُ لأجله؛ فاللّام مستعارة لما يشبه التَّعليل، كما استُعير الأسدُ لمن يشبه الأسدَ.

الثّامن عشر: القسم والتَّعجُّب معاً، وتختصّ باسم الله تعالى؛ كقوله[6]:

[البسيط]

٣٨٨ - لِلَّهِ يَبْقَىٰ عَلَىٰ الأيَّامِ ذُو حِيَدٍ ... [بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ][7]

التّاسع عشر: التَّعجُّب المجرّد عن القسم، وتستعمل في النِّداء؛ كقولهم: «يا لَلْمَاء!» و«يا لَلْعُشبِ!» إذا تعجّبوا من كثرتهما، وقوله[8]:

[الطَّويل]

٣٨٩ - فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ... بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ[9]

---

(١) موطن الشّاهد: (للموت...).
وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» متضمّنة معنى الصّيرورة، كما في الشّاهد السّابق.

(٢) س: ١٠ (يونس، ن: ٨٨، مك). (٣) س: ٧١ (نوح، ن: ٢٤، مك).

(٤) س: ١٠ (يونس، ن: ٨٨، مك). (٥) الزمخشريّ، وقد مرّت ترجمته.

(٦) نسب البيت إلى عدد كبير من الشُّعراء؛ منهم: مالك بن خالد الخناعي، أمية بن أبي عائذ، أبو ذؤيب، وغيرهم...

(٧) موطن الشّاهد: (لله).
وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» مفيدةً معنى التّعجّب والقسم معاً، وفي البيت شاهد آخر على حذف «لا» النّافية قبل «يبقى» وللبيت روايات أخرى، لا داعي إلى ذكرها.

(٨) القائل: هو امرؤ القيس بن حِجْر الكنديّ، وقد مرّت ترجمته.

(٩) موطن الشّاهد: (يَا لَكَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» مفيدة معنى التعجّب المجرّد عن القسم بعد «يا» النّداء.

وقولهم «يا لَكَ رجُلاً عالماً»، وفي غيره؛ كقولهم: «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً، ولِلَّهِ أنت»، وقوله[1]: [الطَّويل]

٣٩٠ ـ شَبَابٌ وَشَيْبٌ، وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ فَلِلَّهِ هٰذَا الدَّهرُ كَيفَ تَرَدَّدَا[2]

المتمِّم عشرين: التَّعدية؛ ذكره ابن مالك في «الكافية»[3]، ومثّل له في شرحها، بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[4] وفي «الخلاصة»، ومثّل له ابنه[5] بالآية، وبقولك: «قلت له افعلْ كذا» ولم يذكره في «التَّسهيل» ولا في شرحه، بل ذَكَرَ في شرحه أن اللَّام في الآية لشبه التّمليك، وأنّها في المثال للتّبليغ، والأَولى ـ عندي ـ أَن يمثِّل للتَّعدية بنحو: «ما أضربَ زيداً لعمرٍو، وما أحبَّه لبكر».

[أنواع اللَّام الزّائدة للتَّوكيد]

الحادي والعشرون: التَّوكيد، وهي اللَّام الزائدة؛ وهي أنواع:

منها اللَّام المعترضة بين الفعل المتعدِّي ومفعوله؛ كقوله[6]: [الطَّويل]

٣٩١ ـ وَمَنْ يَكُ ذَا عَظْمٍ صَلِيبٍ رَجَابِهِ لِيَكْسِرَ عُودَ الدَّهرِ فَالدَّهْرُ كَاسِرُهْ[7]

وقوله[8]: [الكامل]

٣٩٢ ـ وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ ومُعَاهِدِ[9]

---

(١) القائل: هو الأعشى، ميمون بن قيس، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **موطن الشّاهد**: (لله هذا).

وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» مفيدةً معنى التّعجّب المجرّد عن القسم، كما في الشّاهد السّابق.

(٣) كتاب لابن مالك، سبق التّعريف به. (٤) س: ١٩ (مريم، ن: ٥، ملك).

(٥) هو محمّد بن عبد الله بن مالك، بدر الدّين، المعروف بابن الناظم (ـ ٦٨٦ هـ) نحويّ دمشقيّ.

(٦) ينسب إلى نصيب بن رباح الأسود، وإلى توبة بن الحِميَر، وإلى مجنون ليلى.

(٧) **موطن الشّاهد**: (رجا به لِيَكْسِرَ).

وجه الاستشهاد: مجيء اللام زائدةً مفيدةً للتّوكيد حسب رأي ابن هشام، ولعلّه وهم منه، فليس في الشّاهد ما ذكر، فاللّام ـ هنا ـ للتّعليل، وليست بزائدة على الأرجح.

(٨) القائل: هو ابن ميّادة، الرَّمّاح بن أبرد.

(٩) **موطن الشّاهد**: (أجار لمسلم).

وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» زائدة بين الفعل ومفعوله؛ لأنّ المراد: أجار مسلماً.

وليس منه ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[1] خلافاً للمبرِّد ومَن وافقه، بل ضمّن ردف معنى اقترب، فهو مثل: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾[2].

واختلف في اللّام من نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[3]، ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَالَمِينَ﴾[4]. وقول الشّاعر[5]:

٣٩٣ ـ أُريدُ لأنْسَىٰ ذِكْرَهَا؛ فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيلَى بِكُلِّ سَبِيلِ[6]

فقيل: زائدة، وقيل: للتّعليل، ثُمَّ اختلف هؤلاء؛ فقيل: المفعول محذوف؛ أي: يريد الله التّبيين؛ ليبيِّن لكم ويهديكم؛ أي: ليجمع لكم بين الأمرين، وأُمرنا بما أُمِرنا به لنسلمَ، وأُريد السّلوَّ لأنسى، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: الفعل في ذلك كلّه مُقَدَّر بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر؛ أي: إرادةُ الله للتّبيين، وأمرُنا للإسلام، وعلى هذا، فلا مفعول للفعل.

ومنها اللّام/ المسمّاة بالمُقحمة، وهي المعترضة بين المتضايفين، وذلك [٦١/أ] في قولهم: «يا بُؤسَ لِلْحرب» والأصلُ يا بؤس الحرب، فأُقْحِمَت تقويةً للاختصاص، قال[7]:

[مجزوء الكامل]

٣٩٤ ـ يَا بُؤسَ لِلْحَربِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا[8]

وهل انجرار ما بعدها بها، أو بالمضاف؟ قولان؛ **أرجحهما**: **الأوّل**؛ لأنَّ اللّام أقرب، ولأنّ الجارّ لا يُعلّق.

---

(١) س: ٢٧ (النّمل، ن: ٧٢، مك).
(٢) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ١، مك).
(٣) س: ٤ (النساء، ن: ٢٦، مد).
(٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ٧١، مك).
(٥) الشّاعر هو كُثيِّر بن عبد الرّحمن الخزاعيّ، وقد مرّت ترجمته.
(٦) **موطن الشّاهد**: (أُريدُ لأنْسَى).
وجه الاستشهاد: جواز كون «اللّام» زائدةً مع تقدير مفعول به للفعل، كما جاء في المتن.
(٧) القائل: هو سعد بن مالك.
(٨) **موطن الشّاهد**: (لِلْحرب).
وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» مُقْحَمةً معترضةً بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ الأصل: يا بؤس الحرب.

ومن ذلك قولهم: «لا أَبَا لِزَيدٍ، ولا أَخَالَه، ولا غُلاميْ له» على قول سيبويه: إنّ اسمَ «لا» مُضَافٌ لِمَا بعد اللَّام، وأمَّا على قول مَن جعل اللّام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف؛ لأنَّ الصِّفة من تمام الموصوف، وعلى قول من جعلهما خبراً، وجعل «أبا» و «أخاً» على لغة من قال[1]: [الرّجز]

٣٩٥ ـ إنَّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبَـاهَـا[2]

وقولهم: «مُكْرَهٌ أَخَاكَ لا بَطَلٌ»[3] وجعل حَذف النّون على وجه الشّذوذ؛ كقوله: بَيضُكِ ثِنتَا وبيضي مِئَتَا، فاللَّام للاختصاص، وهي متعلِّقة باستقرار محذوف.

ومنها اللَّام المسمّاة لام التَّقوية، وهي المزيدة؛ لتقوية عامل ضَعُفَ: إمَّا بتأخُّره؛ نحو: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[4]، ونحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[5]، أو بكونه فرعاً في العمل؛ نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[6]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[7] ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[8]، ونحو: ضربي لزيدٍ حسن، وأنا ضارب لعمرو، قيل: ومنه ﴿إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾[9]، وقوله[10]: [الطّويل]

٣٩٦ ـ إِذَا مَا صَنَعْتِ الزَّادَ فالْتَمِسي لَهُ أَكِيلاً؛ فَإِنِّي لَسْتُ آكِلَهُ وَحْدِي[11]

وفيه نظر؛ لأنّ عدوّاً وأَكيلاً ـ وإن كانا بمعنى مُعادٍ ومؤاكل ـ لا ينصبان المفعول؛ لأنّهما موضوعان للثّبوت، وليسا مُجَارِيَينِ للفعل في التَّحَرُّك

---

(١) القائل: هو رؤبة، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **موطن الشاهد**: (إن أباها وأبا أباها).

وجه الاستشهاد: مرّ التّعليق على هذا البيت، وبيان الغرض من ذكره.

(٣) مجمع الأمثال: ١/ ١٦٠ و ٢/ ٢٧٤، والمُستقصى للزّمخشري: ٢/ ٣٤٧ برواية: مكره أخوك لا بطل.

(٤) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٥٤، مك).

(٥) س: ١٢ (يوسف، ن: ٤٣، مك).

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٩١، مد).

(٧) س: ١١ (هود، ن: ١٠٧، مك).

(٨) س: ٧٠ (المعارج، ن: ١٦، مك).

(٩) س: ٢٠ (طه، ن: ١١٧، مك).

(١٠) القائل: هو حاتم الطّائي، وقيل: هو لقيس بن عاصم.

(١١) **موطن الشّاهد**: (التمسي له أكيلاً).

وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» مفيدة للتّعليل، وليست لام التّقويّة كما زعم بعضهم.

والسُّكون، ولا **مُحَوّلان**[157][158] عمّا **هو** مُجارٍ له؛ لأنَّ التَّحويل إنَّما هو ثابت في الصِّيغ التي يُراد بها المبالغة، وإنّما اللّام في البيت للتَّعليل، وهي متعلِّقة بـ «التمِسي»، وفي الآية متعلِّقة بمستقرٌ محذوف صفة لعدو، وهي للاختصاص.

وقد اجتمع التّأخّر والفرعيّة في ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾(١)، وأمّا قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾(٢) فإن كان النّذير بمعنى المنذر؛ فهو مثل: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ وإن كان بمعنى الإنذار فاللّام مثلها في «سقياً لزيدٍ» وسيأتي.

قال ابن مالك: ولا تُزادُ لام التّقوية مع عامل يتعدّى لاثنين؛ لأنّها إن زيدت في مفعوليه، فلا يتعدّى فعلٌ إلى اثنين بحرف واحد، وإن زِيدت في أحدهما؛ لزم ترجيحٌ من غير مرجِّح، وهذا الأخير ممنوع؛ لأنّه، إذا تقدّم أحدُهما دون الآخر، وزيدت اللّام في المُقَدَّم، لم يلزم ذلك، وقد قال الفارسيّ في قراءة مَن قرأ: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾(٣) بإضافة كلّ: إنَّه من هذا، وإنَّ المعنى الله مُولٍّ كلَّ ذي وجهةٍ وجهته، والضّمير على هذا للتّولية، وإنّما لم يجعل كُلّاً والضّمير مفعولين ويستغن عن حذف ذي ووجهته؛ لِئلّا يتعدّى العامل إلى الضّمير، وظاهره معاً؛ ولهذا، قالوا في «الهاء» من قوله(٤):

[البسيط]

٣٩٧ ـ هَذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرآنِ يَدرسُهُ [يُقطِّعُ اللّيلَ تَسْبِيحاً وقرآنا](٥)

إنَّ الهاء مفعول مطلق، لا ضمير القرآن، وقد دخلت اللّام على أحد المفعولين، مع تأَخُّرِهِمَا في قول ليلى(٦):

---

[157] في (خ): «محولين». [158] في (خ): «هما».

---

(١) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٧٨، مك).
(٢) س: ٧٤ (المدثر، ن: ٣٦، مك).
(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٤٨، مد).
(٤) البيت منسوب إلى حسان بن ثابت، وإلى كُثَيِّر بن عبد الله النَّهشَلي، وإلى أوس بن مَغْرَاء.
(٥) **موطن الشاهد**: (يدرسه).
وجه الاستشهاد: مجيء «الهاء» في محلّ نصب مفعولاً مطلقاً، وليست ضميراً للقرآن على قول بعضهم؛ وفيه بعد.
(٦) هي ليلى الأخيليّة، وقد مرّت ترجمتها.

[الطَّويل]

٣٩٨ ـ أَحَجَّاجُ لاَ تُعْطِ الْعُصَاةَ مُنَاهُمُ   وَلا اللَّهُ يُعْطِي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا[١]

وهو شاذٌ؛ (لقوّة العامل).

ومنها لام المُسْتغاث عند المُبَرِّد، واختاره ابن خروف؛ بدليل صحّة إسقاطها. وقال جماعة: غير زائدة، ثُمّ اختلفوا/ فقال ابن جنّي: متعلّقة بحرف النِّداء لما فيه من معنى الفعل، ورُدَّ بأنَّ معنى الحرف لا يعمل في المجرور، وفيه نظر؛ لأنّه قد عمل في الحال في نحو قوله[٢]: [٦١/ب]

[الطَّويل]

٣٩٩ ـ كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيرِ رَطْباً وَيَابِساً   لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالحَشَفُ البَالِي[٣]

وقال الأكثرون: مُتَعلِّقة بفعل النِّداء المحذوف، واختاره ابن الضَّائع[٤] وابن عصفور، ونسباه لسيبويه، واعتُرِض بأنّه مُتَعَدٍّ بنفسه، فأجاب ابن أبي الرّبيع[٥] بأنّه ضُمِّن معنى الالتجاء في نحو: ﴿يَا لزيدِ﴾ والتّعجّب في نحو: «يا للدّواهي» وأجاب ابنُ عصفور وجماعة بأنّه ضعف بالتزام الحذف، فقوي تعدّيه باللّام، واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيّان، وفيه نظر؛ لأنّ اللّام المُقَوِّية زائدة، كما تقدَّم، وهؤلاء لا يقولون بالزِّيادة.

فإن قلت: وأيضاً فإنَّ اللّام، لا تدخل في نحو: «زيداً ضربته» مع أنَّ النّاصب ملتزم الحذف.

قلت: لمّا ذُكِرَ في اللّفظ ما هُوَ عِوَضٌ منه كان بمنزلة ما لم يُحْذَفْ.

فإن قلت: وكذلك حرف النّداء عوضٌ من فعل النّداء.

قلت: إنّما هو كالعِوَض، ولو كان عِوَضاً البتّة؛ لم يجز حذفه[٦]، ثُمَّ

---

(١) **موطن الشّاهد**: (يعطي للعصاة).
وجه الاستشهاد: زيادة «اللّام» على أحد المفعولين المتأخّرين عن العامل؛ وحكم هذا الدّخول، أو هذه الزّيادة الشّذوذ؛ لقوّة العامل.

(٢) القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكنديّ، وقد مرّت ترجمته.

(٣) **موطن الشّاهد**: (رطباً ويابساً).
وجه الاستشهاد: مجيء «رطباً ويابساً» حالين من قلوب، والعامل فيهما «كأنّ» لما فيه من معنى أشبه، وليس فيه حروفه.

(٤) مرّت ترجمته.

(٥) أبو الحسين، عبيد الله بن أحمد، نحويٌّ أندلسيٌّ، أخذ من الشّلوبين. توفّي سنة (٦٨٨ هـ).

(٦) وذلك لِئَلاّ يجتمع حذفان: حذف فعل النّداء، وحذف حرف النّداء المعوّض عنه.

إنّه ليس بلفظ المحذوف؛ فلم يُنَزَّلْ منزلته من كلّ وجه.

وزعم الكوفِيّون: أنَّ اللّام في المُسْتَغَاث بقيّةُ اسم، وهو آل؛ والأصل: يا آل زيد، ثُمّ حُذِفَت همزة آل للتَّخفيف، وإحدى الألفَين؛ لالتقاء السّاكنين، واستدلّوا بقوله[1]:

[الوافر]

٤٠٠ ـ فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُم إذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَا لا[2]

فإنَّ الجارَّ لا يقتصر عليه، وأُجيب بأنَّ الأصل: يا قوم، لا فرار، أو لا نفرٌ، فحذف ما بعد لا النَّافية، أو الأصل: يا لفلان، ثُمَّ حُذِف ما بعد الحرف، كما يُقالُ: «ألا تا» فيقال «ألا فا» يريدون: ألا تفعلون، وألا فافعلوا.

تنبيه

إذا قيل «يا لَزيدٍ» بفتح اللّام، فهو مستغاث، فإن كُسرت، فهو مستغاث لأجله، والمستغاث محذوف. فإن قيل «يا لَكَ» احتمل الوجهين، فإن قيل «يا لي» فكذلك عند ابن جنّي، أجازهما في قوله[3]:

[الطّويل]

٤٠١ ـ فَيَا شَوقُ مَا أَبْقَى، وَيَا لِي مِنَ النَّوَى وَيَادَمْعُ مَا أَجْرَى، وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى[4]

وقال ابن عصفور: **الصَّواب** أنّه مُسْتَغَاثٌ لأجله؛ لأنَّ لام المستغاث متعلِّقة بأدعو؛ فيلزم تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل، وهذا، لا يُلزِمُ ابنَ جنّي؛ لأنّه يرى تعلّق اللّام بيا كما تقدّم، و «يا» لا تتحمّل ضميراً، كما لا تتحمّله «ها» إذا عملت في الحال في نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[5]، نعم، هو لازم لابن عصفور؛ لقوله في: «يا لَزيد لعمرو» إنَّ لام لعمرو متعلّقة بفعل محذوف؛ تقديره: أدعوك لعمرو، وينبغي له ـ هنا ـ

---

(١) القائل: هو زهير بن مسعود الضَّبّيّ، وهو شاعر جاهليّ.

(٢) **موطن الشّاهد**: (يَا لا).

وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» بقيّة اسم «آل» على زعم الكوفيّين، كما جاء في المتن.

(٣) القائل: هو المتنبّي.

(٤) **موطن التّمثيل**: (يا لِي).

وجه التّمثيل: جواز كون «لي» مستغاثاً، أو مستغاثاً له عند ابن جنّي.

(٥) س: ١١ (هود، ن: ٧٢، مك).

أن يرجع إلى قول ابن البَاذَش: إنَّ تعلُّقها باسم محذوف؛ تقديره: «مدعُوّاً لعمرو»، وإنّما ادّعيا وجوب التّقدير؛ لأنَّ العامل الواحد، لا يصل بحرف واحد مرّتين، وأجاب ابن الضَّائع: بأنَّهما مختلفان معنًى؛ نحو: «وهبتُ لك ديناراً لترضى».

تنبيه

زادوا اللّام في بعض المفاعيل المستغنية عنها ـ كما تقدم ـ وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها؛ كقوله تعالى: ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾[(١)]، ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[(٢)]، ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[(٣)] وقالوا: «وَهَبْتُكَ دِينَارَاً، وصِدْتُكَ ظَبياً، وجَنَيْتُكَ ثَمَرَةً»، قال[(٤)]:

[الكامل]

٤٠٢ ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً ... [وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ][(٥)]

وقال[(٦)]:

[الخفيف]

٤٠٣ ـ فَتَوَلَّىٰ غُلامُهُمْ ثُمَّ نَادَى: ... أَظَلِيماً أَصِيدُكُم أَمْ حِمَارَا[(٧)]

وقال[(٨)]:

[الوافر]

[٦٢/أ] ٤٠٤/ ـ إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَأَنْصِتُوهَا ... [فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ][(٩)]

---

(١) س: ٣ (آل عمران، ن: ٩٩، مد).
(٢) س: ٣٦ (يس، ن: ٣٩، مك).
(٣) س: ٨٣ (المطففين، ن: ٣، مك).
(٤) تقدّم، ولم يُنسب إلى أحد.
(٥) **موطن الشاهد**: (جنيتك).
وجه الاستشهاد: حذف «اللّام» التي محلّها قبل «الكاف» لافتقارها إليها؛ لأنّ مراد الشّاعر: ولقد جنيت لك.
(٦) لم يُنسب إلى أحد معيَّن.
(٧) **موطن الشّاهد**: (أصيدكم).
وجه الاستشهاد: حذف «اللّام» قبل «كم» لافتقارها إليها؛ لأنَّ المراد: أصيد لكم.
(٨) القائل: لُجيم بن صعب، وقد مرّت ترجمته.
(٩) **موطن الشّاهد**: (أنصتوها).
وجه الاستشهاد: حذف «اللّام» قبل «ها» المفتقرة إليها؛ لأنّ المراد: أَنصتوا لها.

في رواية جماعة، والمشهور: «فصدِّقُوها».

الثّاني والعشرون: التّبيين، ولم يُوفُّوها حَقَّها من الشّرح، وأقول: هي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما تُبيِّن المفعول من الفاعل، وهذه تتعلّق بمذكور؛ وضابطُها: أن تقع بعد فعل تعجّب، أو اسم تفضيل مُفهمَين حُبّاً أو بغضاً؛ تقول: «ما أحبَّني، وما أبغضني» فإن قلت «لفلان» فأنت فاعل الحبِّ والبغض، وهو مفعولهما، وإن قلت: «إلى فلان» فالأمر بالعكس، وهذا شرح ما قاله ابن مالك، ويلزمه أن يذكر هذا المعنى في معاني «إلى» أيضاً لِمَا بيّنّا، وقد مضى في موضعه.

الثّاني والثّالث: ما يُبيّن فاعليّةً غير مُلْتبسة بمفعوليّة، وما يُبيّن مفعوليّة غير ملتبسة بفاعليّة، ومصحوب كلٍّ منهما إمّا غير معلوم ممّا قبلها، أو معلوم لكن اسْتُؤْنِفَ بيانُه تقويةً للبيان وتوكيداً له، واللّام في ذلك كلّه متعلّقة بمحذوف.

مثالُ المُبَيِّنة للمفعوليّة: «سَقْياً لِزَيد، وجَدْعَاً له»؛ فهذه اللّامُ ليست متعلِّقة بالمصدرين، ولا بفعليهما المُقَدَّرين؛ لأنّهما مُتعدِّيان، ولا هي مقوِّية للعامل؛ لضعفه بالفرعيّة إن قُدِّر أنّه المصدر، أو بالتزام الحذف إن قُدِّر أنَّه الفعل؛ لأنَّ لام التَّقوية صالحة للسُّقوط، وهذه لا تسقط، لا يقال «سَقْيَاً زَيدَاً» ولا «جَدْعَاً إيّاه» خلافاً لابن الحاجب؛ ذكره في شرح المُفصَّل، ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلّق بالاستقرار؛ لأنَّ الفعل لا يُوصف، فكذا ما أُقيم مُقامه، وإنّما هي لام مُبيّنة للمدعُوِّ له، أو عليه، إن لم يكن معلوماً من سياق، أو غيره، أو مؤكِّدة للبيان، إن كان معلوماً، وليس تقديرُ المحذوف «أَعني»، كما زعم ابن عصفور؛ لأنّه يتعدّى بنفسه، بل التَّقدير: إرادتي لزيد.

وينبني على أنّ هذه اللّام ليست متعلِّقة بالمصدر أنّه لا يجوز في «زيدٌ سَقْيَاً له» أن يُنْصَب زيدٌ بعامل محذوف على شريطة التَّفسير، ولو قلنا: إنَّ المصدر الحالَّ محلّ فعل دون حرف مصدريّ، يجوز تقديم معموله عليه، فتقول: «زيداً ضَرْبَاً»؛ لأنَّ الضَّمير في المثال، ليس معمولاً له، ولا هو من جملته، وأمّا تجويز بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾[1] كونَ «الذين» في موضع نصب على الاشْتِغال فَوَهْمٌ.

---

(١) س: ٤٧ (محمد، ن: ٨، مد).

وقال ابن مالك في شرح باب النَّعت من كتاب «التَّسهيل»: اللَّام في «سَقْيَاً لكِ» متعلّقة بالمصدر، وهي للتَّبيين، وفي هذا تهافت؛ لأنَّهم إذا أطلقوا القول بأنّ اللَّام للتَّبيين فإنَّما يريدون بها أنَّها متعلّقة بمحذوفٍ استُؤنفَ للتّبيين.

ومثالُ المبيِّنة للفاعليّة: «تَبّاً لِزيد، ووَيْحَاً له» فإنَّهُمَا في معنى خسِرَ وَهَلَكَ، فإن رفعتهما بالابتداء، فاللَّام ومجرورها خبر، ومحلُّهما الرَّفع، ولا تبيين؛ لعدم تمام الكلام.

فإن قلت: «تَبّاً لَهُ ووَيحٌ» فنصبت الأوّلَ، ورفعتَ الثّاني لم يجز؛ لتخالف الدَّليل والمدلول عليه، إذ اللَّام في الأوّل للتّبيين، واللَّام المحذوفة لغيره.

واختُلف في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ۝ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[1]، فقيل: اللَّام زائدة، و«ما» فاعل، وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث، أو الإخراج/ فاللَّام للتّبيين، وقيل: [٦٢/ب]
هيهات مبتدأ بمعنىٰ البعد، والجارّ والمجرور خبر.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾[2] فيمن قرأ بهاء مفتوحة، وياءٍ ساكنة، وتاء مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة؛ فهيت: اسمُ فعلٍ، ثُمّ قيل: مُسمّاه فعل ماض؛ أي: تهيّأت، فاللَّام متعلّقة به، كما تتعلّق بمسمّاه، لو صُرِّح به، وقيل: مُسمّاهُ فعل أمر بمعنى أقبل، أو تَعالَ، فاللَّام للتّبيين؛ أي: إرادتي لك، أو أقول لك، وأمّا مَن قرأ ﴿هِئْتُ﴾[3] مثل جئتُ، فهو فعل بمعنى تهيّأت، واللَّام متعلّقة به، وأمّا من قرأ كذلك ولكن جعل التَّاء ضمير المخاطب، فاللَّام للتّبيين، مثلها مع اسم الفعل؛ ومعنى تهيئة؛ تَيسُّر انفرادها به، لا أنَّه قصدها؛ بدليل: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ﴾[1] فلا وجه لإنكار الفارسيّ[4] هذه القراءة مع ثبوتها واتّجاهها[5]، ويُحتملُ أنَّها أصل قراءة هشام[6] ﴿هِئتَ﴾

(١) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٣٥ و ٣٦، مك).

(٢) س: ١٢ (يوسف، ن: ٢٣، مك).

(٣) هي قراءة عليّ وابن عبّاس، ومجاهد، وعكرمة.

(٤) الفارسيّ: مرّت ترجمته.

(٥) يعني: ثبوتها قراءةً، وموافقتها السّليقة العربيّة.

(٦) هو ابن عمّار السّلميّ، قارئ مشهور، كان خطيب دمشق ومقرئها ومحدّثها، تُوفّي سنة (٢٤٥ هـ).

بكسر الهاء، وبالياء، وبفتح التّاء، وتكون على إبدال الهمزة.

تنبيه

الظَّاهر أَنَّ «لها» من قول المتنبِّي(١): [البسيط]

٤٠٥ ـ لَوْلا مُفَارَقَةُ الأَحْبَابِ مَا وَجَدَتْ لَهَا المَنَايَا إِلَىٰ أَرْوَاحِنَا سُبُلا(٢)

جارّ ومجرور متعلِّق بوجدتْ، لكن فيه تَعَدِّي فعل الظَّاهر إلى ضميره المتَّصِل؛ كقولك: «ضرَبه زيد» وذلك ممتنع؛ فينبغي أن يُقَدَّر صفةً في الأصل لسُبُلاً، فلمّا قُدّم عليه صار حالاً منه؛ كما أنَّ قوله: «إلى أرواحنا» كذلك؛ إذ المعنى: سُبُلاً مسلوكةً إلى أرواحنا، ولك في «لها» وجه غريب؛ وهو أَن تُقَدِّره جَمْعاً لـ «لَهَاة»؛ كَحَصَاة، وحَصًى [ويكون «لها» فاعلاً بوجدت][159] والمنايا مضافاً إليه، ويكون إثبات اللّهوات للمنايا استعارة، شُبّهت بشيء يبتلع النّاس، ويكون أقام اللَّها مُقام الأفواه؛ لمجاورة اللّهوات للفمّ.

وأمّا اللَّام العاملة للجزم، فهي اللَّام الموضوعة للطَّلب، وحركتها الكسر، وسُليم تفتحها، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها؛ نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾(٣) وقد تُسَكَّنُ بعد ثُمَّ؛ نحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾(٤) في قراءة الكوفيَّيْنِ(٥)، وقالون(٦)، والبزِّي(٧)، وفي ذلك ردٌّ على من قال: إنَّه خاصٌّ بالشِّعر.

ولا فرق في اقتضاء اللَّام الطّلبيّة للجزم بين كونِ الطَّلب أمراً؛ نحو:

---

[159] ساقط من (خ).

---

(١) مرّت ترجمته.

(٢) البيت في ديوانه: ٢/ ١٢١.
موطن التّمثيل: (لها).
وجه التّمثيل: مجيء «اللّام» مُفيدةً معنى التّبيين، وقد أوضح المصنّف ما في البيت من أوجه لـ «لها» بعد «وَجَدَتْ».

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٨٦، مد).

(٤) س: ٢٢ (الحج، ن: ٢٩، مد).

(٥) الكوفيّان: حمزة والكسائيّ.

(٦) قالون: هو عيسى بن ميناء، قارىء مدنيّ مشهور. تُوفّي سنة (٢٢٠ هـ).

(٧) البزّي: هو أبو الحسن، أحمد بن محمّد، قارىء مكّيّ، توفّي سنة (٢٤٣ هـ).

﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾(١) أو دعاء؛ نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾(٢)، أو التماساً؛ كقولك لمن يساويك: «ليفعلْ فلانٌ كذا» إذا لم ترد الاستعلاء عليه، وكذا، لو أُخرجت عن الطّلب إلى غيره، كالتي يُرادُ بها وبمصحوبها الخبر؛ نحو: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾(٣)، ﴿ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾(٤)؛ أي: فيمدّ ونحمل، أو التّهديد؛ نحو: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾(٥)، وهذا هو معنى الأمر في: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾(٦). وأمّا ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟﴾(٧) فتحتمل اللّامان منه **التّعليلَ**؛ فيكون ما بعدهما منصوباً، **والتّهديدَ**؛ فيكون مجزوماً، ويتعيّن الثّاني في اللّام الثّانية في قراءة مَن سكّنها، فيترجّح بذلك أن تكون اللّام الأولى كذلك، ويؤيّده أنّ بعدهما ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾(٨)، وأمّا ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ﴾(٨) فيمن[160] قرأ بسكون اللّام، فهي لام الطّلب؛ لأنّه يقرأ بسكون الميم، ومن كسر اللّام ـ وهو حمزة(٩) ـ فهي لام التّعليل؛ لأنّه يفتح الميم، وهذا التّعليل إمّا معطوف على تعليل آخر مُتصيَّد من المعنى؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾(١٠)؛ معناه: وآتيناه الإنجيل للهدى والنّور؛ ومثله: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ وَحِفْظًا﴾(١١)؛ لأنّ المعنى: إنّا خلقنا
[٦٣/أ] الكواكب في السّماء / الدّنيا/ [161] زينةً وحفظاً، وإمّا متعلّق بفعل مُقدّر مُؤخّر؛ أي: ليحكم أهلُ الإنجيل بما أنزل الله، أنزله؛ ومثله: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ﴾(١٢)؛ أي: وللجزاء خلقهما، وقوله سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾(١٣)؛ أي: وأريناه ذلك، وقوله تعالى: ﴿هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾(١٤)؛ أي: وخلقناه من غير أب.

---

[160] في (خ): «فمن». [161] زيادة من (خ).

---

(١) س: ٦٥ (الطلاق، ن: ٧، مد).
(٢) س: ٤٣ (الزخرف، ن: ٧٧، مك).
(٣) س: ١٩ (مريم، ن: ٧٥، مك).
(٤) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ١٢، مك).
(٥) س: ١٨ (الكهف، ن: ٢٩، مك).
(٦) س: ٤١ (فصلت، ن: ٤٠، مك).
(٧) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٦٦، مك).
(٨) س: ٥ (المائدة، ن: ٤٧، مد).
(٩) مرّت ترجمته.
(١٠) س: ٥ (المائدة، ن: ٤٦، مد).
(١١) س: ٣٧ (الصافات، ن: ٦ و٧، مك).
(١٢) س: ٤٥ (الجاثية، ن: ٢٣، مك).
(١٣) س: ٦ (الأنعام، ن: ٧٥، مك).
(١٤) س: ١٩ (مريم، ن: ٢١، مك).

وإذا كان مرفوع فعل الطَّلب فاعلاً مُخَاطَباً استُغْنِيَ عن اللَّام بصيغة افعلْ غالباً؛ نحو: قُمْ، واقعُدْ، وتجب اللّام إن انتفت الفاعليَّة؛ نحو: «لِتُعْنَ بحاجتي»، أو الخطاب؛ نحو: «لِيقمْ زيد»، أو كلاهما؛ نحو: «لِيُعْنَ زيدٌ بحاجتي». ودخولُ اللَّام على فعل المتكلِّم قليلٌ؛ سواء أكان المتكلِّم مفرداً؛ نحو قوله عليه الصَّلاة والسّلام: «قومُوا فلأُصلِّ لكم»[١]، أو معه غيره؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[٢] وأقلُّ منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب؛ كقراءة جماعة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[٣]، وفي الحديث: «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ»[٤].

وقد تُحذف اللَّام في الشِّعر، ويبقى عملها؛ كقوله[٥]:

[الطّويل]

٤٠٦ - فَلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلٰكِنْ يَكُنْ لِلْخَيرِ مِنْكَ نَصِيبُ[٦]

وقوله[٧]:

[الوافر]

٤٠٧ - مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالا[٨]

أي؛ لِيَكُنْ، ولِتَفْدِ، والتَّبال: الوَبَال، أُبدِلت الواو المفتوحة تاءً مثل تقوى.

ومنع المبرِّد حذف اللَّام، وإبقاء عملها حتّى في الشِّعر، وقال في البيت الثَّاني: إنَّه لا يُعرفُ قائله، مع احتماله لأن يكون دعاءً بلفظ الخبر؛ نحو:

---

(١) فتح الباري: باب الصّلاة على الحصير. (٢) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٦٦، مك).
(٣) س: ١٠ (يونس، ن: ٥٨، مك). (٤) في البخاري: «فلتسووا صفوفكم».
(٥) لم يُنسب إلى قائل معيّن.
(٦) **موطن الشَّاهد**: (يكن).
وجه الاستشهاد: حذف لام الأمر، وبقاء عملها؛ حيث جزمت فعل «يكن» وهذا جائز في الشّعر من دون النّثر.
(٧) يُنسبُ إلى حسّان بن ثابت، والأعشى، وإلى أبي طالب، عمّ النّبي عليه الصّلاة والسّلام.
وقال الأعلم: البيت من الأبيات الخمسين التي لم يُعرف قائلُها.
(٨) **موطن الشّاهد**: (تَفْدِ).
وجه الاستشهاد: حذف لام الأمر، وبقاء عملها؛ لأنَّ الأصل: لِتَفْدِ؛ وحكم حذفها مع بقاء عملها جائز في الشّعر من دون النّثر.

«يغفرُ اللَّهُ لكَ» و «يرحمُكَ اللَّهُ» وحُذفت الياء تخفيفاً، واجتُزىء عنها بالكسرة؛ كقوله[1]:

[الوافر]

٤٠٨ - [فَطِرتُ بِمُنْصُلِي في يَعْمَلاتٍ] دَوَامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا[2]

قال: وأمّا قوله[3]:

[الطّويل]

٤٠٩ - عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي لَكِ الوَيلُ حُرَّ الوجْهِ أوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى[4]

فهو على قبحه جائز؛ لأنَّه عطف على المعنى إذ: اخمشي وَلْتَخْمِشِي بمعنًى واحد.

وهذا الذي منعه المبرِّد[5] في الشِّعر، أجازه الكسائيّ[6] في الكلام، لكن بشرط تقدُّم قُلْ، وجعل منه: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[7]، أي: ليقيموها، ووافقه ابن مالك في «شرح الكافية» وزاد عليه أنَّ ذلك يقع في النّثر قليلاً بعد القول الخبريّ؛ كقوله[8]:

[الرَّجز]

٤١٠ - قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيهِ دَارُهَا تِأْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا[9]

«أي: لِتَأْذَن، فحذف اللّام، وكسر حرف المضارعة؛ قال: وليس الحذف بضرورة لتمكُّنه من أن يقول: إيذن» اهـ.

قيل: وهذا تخلُّصٌ من ضرورة لضرورة، وهي إثبات همزة الوصل في

---

(١) القائل: هو مضرّس بن ربعيّ، وقيل ليزيد بن الطّثريّة.

(٢) موطن الشّاهد: (الأيدِ).

وجه الاستشهاد: حذف الياء تخفيفاً، والاجتزاء عنها بالكسر. وقد ذكر البيت - هنا - للقياس عليه، ليس أكثر.

(٣) القائل: هو متمّم بن نويرة؛ وقد سبق ذِكره.

(٤) موطن الشاهد: (يبكِ من بكى).

وجه الاستشهاد: حذف لام الأمر، وبقاء عملها؛ فالمراد: أو ليبكِ مَنْ بكى.

(٥) المبرِّد: مرّت ترجمته.

(٦) الكسائي: مرّت ترجمته

(٧) س ١٤ (إبراهيم، ن: ٣١، مك).

(٨) القائل: هو منصور بن مرثد.

(٩) موطن الشّاهد: (تِئذن).

وجه الاستشهاد: حذف لام الأمر، وبقاء عملها؛ لأنّ المراد: لِتأذن.

الوصل، وليس كذلك؛ لأنَّهما بيتان، لا بيت مُصرَّع؛ فالهمزة في أوّل البيت، لا في حشوه بخلافها في نحو قوله[1]:

[السَّريع]

٤١١ ـ لا نَسَبَ اليومَ ولاَ خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[2]

والجمهورُ على أنَّ الجزم في الآية[3] مثله في قولك: «ائتني أكرمْكَ». وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال:

أحدها: **للخليل**[4] **وسيبويه**[5]، أنَّه بنفس الطّلب؛ لما تضمَّنه من معنى إن الشَّرطيَّة، كما أنَّ أسماء الشّرط، إنّما جُزمت لذلك.

والثَّاني: للسّيرافيّ[6] والفارسيّ[7]، أنَّه بالطَّلب لنيابته مناب الجازم/ [٦٣/ب] الذي هو الشَّرط المقدَّر، كما أنَّ النَّصب بـ «ضرباً» في قولك: «ضرباً زيداً»، لنيابته عن اضربْ لا لتضمُّنه معناه.

والثَّالث: للجمهور، أنّه بشرط مُقَدَّر بعد الطَّلب، وهذا أرجح من الأوّل؛ لأنّ الحذف والتَّضمين، وإن اشتركا في أنَّهما خلاف الأصل، لكن في التَّضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضاً فإنَّ تضمين الفعل معنى الحرف، إمّا غير واقع، أو غير كثير.

ومن الثّاني[8]؛ لأنَّ نائب الشّيء يؤدّي معناه، والطَّلبُ لا يؤدّي معنى الشَّرط.

وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزمُ في جواب شرط مُقَدَّر؛ لأنّ تقديره يستلزم ألَّا يتخلّف أحدٌ من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكنّ التّخلف واقع[9].

---

(١) القائل: هو أنس بن العباس بن مرداس؛ أو لأبي عامر جدّ العبّاس، أو لشقران السّلاميّ، أو لبعض اليشكريِّين مع اختلافِ في الرّوايات.

(٢) **موطن الشّاهد**: (اتَّسَعَ).

وجه الاستشهاد: مجيء «همزة الوصل» في حشو البيت؛ ولذا، فهي لا تثبت لفظاً، ولا خطّاً.

(٣) التي سبقت، وهي: ﴿قل لعبادي...﴾.

(٤) مرَّت ترجمته.

(٥) مرَّت ترجمته.

(٦) مرَّت ترجمته.

(٧) مرَّت ترجمته.

(٨) أي: وقول الجمهور أرجح من الثّاني الذي هو قول السّيرافي والفارسيّ.

(٩) أي: إنَّ ابن مالك يرى: أنَّه إذا كان الجزم بشرط مُقَدَّر «إن تقل يقيموا» فلن يتخلّف عن إقامتها أحد؛ ولكن وقع التّخلّف.

وأجاب ابنه بأنَّ الحكم مُسند إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كلّ فرد؛ فيحتمل أنّ الأصل: يقمْ أكثرهم، ثُمَّ حُذف المضاف، وأُنيب عنه المضاف إليه؛ فارتفع، واتَّصل بالفعل، وباحتمال أنّه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقاً، بل المخلصين منهم، وكلّ مؤمن مخلص، قال له الرّسول: أقم الصَّلاة، أقامها.

وقال المبرّد: التّقدير قُلْ لهم: أقيموا، يقيموا، والجزم في جواب أقيموا المقدَّر، لا في جواب قل.

ويردّه أنَّ الجواب لا بدَّ أن يخالف المُجاب: إمّا في الفعل، والفاعل؛ نحو: «ائتني أُكْرِمْكَ» أو في الفعل؛ نحو: «أسلمْ تدخُلِ الجنَّة»، أو في الفاعل؛ نحو: «قُمْ أقمْ» ولا يجوز أن يتوافقا فيهما، وأيضاً فإنَّ الأمر المقدَّر للمُواجهة، ويقيموا للغيبة.

وقيل: يقيموا مبنيّ؛ لحلوله محلَّ أقيموا وهو مبنيّ، وليس بشيء.

وزعم الكوفيّون وأبو الحسن: أنَّ لام الطّلب، حُذفتْ حذفاً مستمرّاً في نحو: قم واقعد، وأنَّ الأصل: لِتَقُمْ، ولِتَقْعُد، فحُذفت اللَّام للتَّخفيف، وتبعها حرف المضارعة.

وبقولهم أقول؛ لأنَّ الأمر معنًى؛ حقُّه أن يُؤدّى بالحرف، ولأنَّه أخو النَّهي، ولم يُدلَّ عليه إلَّا بالحرف، ولأنَّ الفعل إنَّما وُضع لتقييد الحدثِ بالزَّمان المحصّل، وكونه أمراً، أو خبراً خارجٌ عن مقصوده، ولأنَّهم قد نطقوا بذلك الأصل؛ كقوله[1]:

[الخفيف]

٤١٢ - لِتَقُمْ أَنْتَ يَا بْنَ خَيرِ قُريشٍ [كي لِتَقْضِي حَوَائِجَ المسْلِمِينَا][2]

وكقراءة جماعة: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[3]، وفي الحديث: «لِتَأْخُذُوا مصافَّكم»[4] ولأنَّك تقول: اغزُ، واخشَ، وارم، واضربا، واضربُوا،

(١) **صاحبه**: لم يُنسَبْ إلى شاعر معيّن.

(٢) **موطن الشّاهد**: (لِتَقُمْ).

وجه الاستشهاد: مجيء لام الأمر مُصَرَّحاً بها مع فعل «تقم» وفي ذلك دلالة على حذفها تخفيفاً مع «قم» وما شاكله. وعلى الرّواية الثّانية: فَلْتُقَضِّي، يُقال الكلام نفسه، والياء: ناجمةٌ عن إشباع الكسرة.

(٣) س: ١٠ (يونس، ن: ٥٨، مك).

(٤) مرّ تخريجه.

واضربي؛ كما تقول في الجزم، ولأنّ البناء، لم يُعهد كونُه بالحذف، ولأنَّ المحقّقين على أنَّ أفعال الإنشاء مجرّدة عن الزّمان؛ كبعت، وأقسمت، وقبلت، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأنَّ تجرّدها عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادّعاء ذلك في نحو: قُمْ؛ لأنَّه ليس له حالة غير هذه؛ وحينئذٍ، فتشكل فعليَّتهُ، فإذا ادُّعِيَ أنَّ أصله: «لِتَقُمْ» كان الدّالّ على الإنشاء اللّام، لا الفعل.

[أقسام اللَّام غير العاملة]

وأمَّا اللَّام غير العاملة فسبع:

١ ـ **إحداها: لام الابتداء**؛ وفائدتها أمران: **توكيدُ مضمون الجملة**؛ ولهذا، زحلقُوها في باب «إنَّ» عن صدر الجملة كراهيةَ ابتداء الكلام بمؤكّدين؛ **وتخليصُ المضارع للحال**؛ كذا قال الأكثرون، واعترض ابن مالك الثَّاني بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾(١)، ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾(٢) فإنَّ الذَّهاب كان مستقبلاً، فلو كان/ الحزن حالاً؛ لزم تقدُّمُ [٦٤/أ] الفعل في الوجود على فاعله مع أنَّه أثرهُ؛ **والجواب**: أنَّ الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنُزِّل منزلة الحاضر المُشَاهد، وأنَّ التَّقدير: قَصْدُ أن تذهبوا، والقصد حال، وتقديرُ أبي حَيَّان: قصدُكم أن تذهبوا مردودٌ بأنَّه يقتضي حذف الفاعل؛ لأنَّ ﴿أَن تَذْهَبُواْ﴾(٤) على تقديره منصوب.

وتدخل باتِّفاق في موضعين؛ **أحدهما: المبتدأ**، نحو: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾(٣) **والثَّاني: بعد إنّ**، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتّفاق: الاسم؛ نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾(٤)، والمضارع لشبهه به؛ نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾(٣)، والظَّرف؛ نحو ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾(٥)، وعلى ثلاثة باختلاف؛ **أحدها**: الماضي الجامد؛ نحو: «إنَّ زيداً لعَسى/ أنْ/[162]يقومَ» أو «لنعمَ الرَّجل» قاله أبو الحسن، ووجهه أنَّ الجامد يشبه الاسم، وخالفه الجمهور،

---

[162] ساقطة من (خ).

---

(١) س: ١٦ (النحل، ن: ١٢٤، مك).
(٢) س: ١٢ (يوسف، ن: ١٣، مك).
(٣) س: ٥٩ (الحشر، ن: ١٣، مد).
(٤) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ٣٩، مك).
(٥) س: ٦٨ (القلم، ن: ٤، مك).

والثَّاني: الماضي المقرون بقد، قاله الجمهور، ووجهه أنَّ «قد» تقرِّب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالفَ في ذلك خطّاب(١) ومحمَّد بن مسعود الغزنيّ(٢)، وقالا: إذا قيل: «إنَّ زيداً لقد قامَ» فهو جوابٌ لقسَم مُقدَّر، **والثَّالث**: الماضي المتصرِّف المجرَّد من قد، أجازه الكسائيّ، وهشام علىٰ إضمار قد، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنَّما هذه لام القسم، فمتى تقدَّم فعلُ القلب؛ فتحت همزة أنَّ كـ «علمت أنَّ زيداً لَقَام» **والصَّواب** / عندهما/ [163] الكسر.

واختُلف في دخولها في غير باب «إنّ» على شيئين؛ **أحدهما**: **خبر المبتدأ المتقدّم**؛ نحو: «لقائمٌ زيدٌ» فمقتضى كلام جماعة من النَّحويّين الجواز، وفي أمالي ابن الحاجب: لام الابتداء يجب معها المبتدأ. **الثَّاني**: **الفعل**؛ نحو: «ليقومُ زيد» فأجاز ذلك ابن مالك والمالقيّ وغيرهما، زاد المالقي: «الماضي الجامد»؛ نحو: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾(٣) وبعضهم المتصرِّف المقرون بقد؛ نحو: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ﴾(٤)، ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَتٌ﴾(٥)، والمشهورُ: أنَّ هذه لام القسم، وقال أبو حيَّان في ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ﴾(٦): «هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التَّوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مُقَدَّر، وألا يكون» اهـ.

ونصَّ جماعة على منع ذلك كلِّه، قال ابن الخبّاز في «شرح الإيضاح»: «لا تدخلُ لام الابتداء على الجُمل الفعليّة إلَّا في باب إنَّ» اهـ.

وهو مقتضى ما قدَّمناه عن ابن الحاجب(٧)، وهو أيضاً قول الزَّمخشريّ(٨)، وقال في تفسير: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾(٩): لام الابتداء، لا تدخل إلَّا على المبتدأ والخبر، وقال في ﴿لأقسم﴾(١٠): هي لام الابتداء،

---

[163] ساقط من (خ).

---

(١) أبو بكر، خطّاب بن يوسف، عالم من قرطبة، بارع في العربيّة. توفي سنة: (٤٥٠ هـ).
(٢) ابن الذكيّ: أحد أعلام العربيّة، توفِّي سنة: (٤٢١ هـ).
(٣) س: ٥ (المائدة، ن: ٦٥، مد).
(٤) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ١٥، مد).
(٥) س: ١٢ (يوسف، ن: ٧، مك).
(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٦٥، مد).
(٧) مرّت ترجمته.
(٨) مرّت ترجمته.
(٩) س: ٩٣ (الضُّحى، ن: ٥، مك).
(١٠) س: ٧٥ (القيامة، ن: ١، مك).

دخلت على مبتدأ محذوف، ولم يقدِّرها لام القسم؛ لأنّها عنده ملازمة للنّون، وكذا زعم في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ أنَّ المبتدأ مقدّر؛ أي: ولأنت سوف يعطيك ربُّكَ.

وقال ابن الحاجب: «اللّام في ذلك لام التّوكيد، وأمّا قول بعضهم: إنّها لام الابتداء، وإنَّ المبتدأ مُقَدَّر بعدها ففاسد من جهات؛ **إحداها**: أنَّ اللّام مع الابتداء كقد مع الفعل، وإنَّ مع الاسم، فكما لا يُحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللّام بعد حذف الاسم، **والثّانية**: أنَّه إذا قُدِّر المبتدأ/ في [٦٤/ب] نحو «لسوف يقوم زيد» يصير التّقدير: لزيد سوف يقوم زيد، ولا يخفى ما فيه من الضَّعف، **والثّالثة**: أنَّه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام» اهـ.

وفي الوجهين الأخيرين نظر؛ لأنَّ تكرار الظّاهر، إنّما يَقْبَحُ إذا صُرِّح بهما، ولأنَّ النّحويّين قدّروا مبتدأ بعد الواو في نحو: «قمت وأصُكُّ عينَه» وبعد الفاء في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ﴾[١] وبعد اللّام في نحو: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[٢] وكلُّ ذلك تقدير لأجل الصّناعة دون المعنى، فكذلك هنا.

وأمّا الأوّل فقد قال جماعة في ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾[٣]: إنَّ التّقدير لهما ساحران، فحذف المبتدأ، وبقيت اللّام، ولأنّه يجوز على الصّحيح؛ نحو: «لقائم زيد».

وإنّما يَضْعُف قول الزّمخشري: أنّ فيه تكلُّفين لغير ضرورة؛ **وهما تقدير محذوف، وخلعُ** اللّام عن معنى الحال؛ لِئَلّا يجتمع دليلا الحال والاستقبال، وقد صرّح بذلك في تفسير ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[٤] ونظّره بخلع اللّام عن التّعريف وإخلاصها للتّعويض في «يالله» وقوله: إنَّ لام القسم مع المضارع، لا تفارق النّون ممنوع، بل تارة تجب اللّام، وتمتنع النّون، وذلك في التّنفيس كالآية، ومع تقديم المعمول بين اللّام والفعل؛ نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[٥] ومع كون الفعل للحال؛ نحو: ﴿لأقسم﴾[٢] وإنّما قدّر البصريّون ـ هنا ـ مبتدأ؛ لأنّهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلّا على الجملة

---

(١) س: ٥ (المائدة، ن: ٩٥، مد).
(٢) س: ٧٥ (القيامة، ن: ١، مك).
(٣) س: ٢٠ (طه، ن: ٦٣، مك).
(٤) س: ١٩ (مريم، ن: ٦٦، مك).
(٥) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٥٨، مد).

الاسميّة، وتارة يمتنعان، وذلك مع الفعل المنفيّ، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾[1] وتارة يجبان، وذلك فيما بقي؛ نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[2].

مسألة

للام الابتداء الصَّدريّة؛ ولهذا، علّقتِ العامل في «علمت لزيدٌ منطلق»، ومنعت من النّصب على الاشتغال في نحو: «زيدٌ لأنا أكرمه»، ومن أن يتقدَّم عليها الخبر في نحو: «لزيدٌ قائمٌ»، والمبتدأ في نحو: «القائمُ زيدٌ» فأمَّا قوله[3]:

[الرَّجز]

٤١٣ - أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ[4] [تَرْضَى من اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ]

فقيل: اللَّام زائدة، وقيل: للابتداء، والتَّقدير: لهي عجوز، وليس لها الصَّدريّة في باب «إنّ» لأنَّها فيه مُؤخَّرة من تقديم؛ ولهذا، تُسمّى اللّام المزحْلقة، والمزحْلِقة أيضاً، وذلك؛ لأنَّ أصل «إنَّ زيداً لقائم»: «لإنَّ زيداً قائم» فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فأخَّروا اللَّام دون «إنَّ» لِئَلَّا يتقدَّم معمولُ الحرف عليه، وإنَّما لم ندَّع أنَّ الأصلَ: «إنَّ لزيداً قائم» لِئَلَّا يحول ماله الصَّدر بين العامل والمعمول، ولأنَّهم قد نطقوا باللَّام مُقَدّمة على «إنَّ» في نحو قوله[5]:

[الطَّويل]

٤١٤ - [ألَا يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى] لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ[6]

ولاعتبارهم حكم صدريّتها فيما قبل «إنَّ» دون ما بعدها؛ دليلُ

---

(١) س: ١٢ (يوسف، ن: ٨٥، مك).
(٢) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٥٧، مك).
(٣) القائل: هو رؤبة بن العجّاج، ونُسب إلى عنترة بن عروس في بعض المصادر، ونسب أيضاً إلى يزيد بن ضبّه.
(٤) **موطن الشّاهد**: (لَعجوز).
وجه الاستشهاد: جواز كون «اللّام» زائدةً ـ هنا ـ أو لام الابتداء؛ والمبتدأ محذوف مقدّر بـ «هي»؛ وكلاهما جائز.
(٥) **القائل**: هو محمّد بن سلمة، ونُسب إلى رجل من بني نُمير.
(٦) **موطن الشّاهد**: (لَهِنّكَ).
وجه الاستشهاد: تقدّم لام الابتداء على «إنّك» وفي هذا دليل على صدريّتها.

الأوّل: أنَّها تمنع من تسلّط فعل القلب على أنَّ ومعموليها؛ ولذلك، كُسِرَت في نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾[1] بل قد أَثَّرَت هذا المنعَ مع حذفها في قول الهُذَليّ[2]:

[الكامل]

٤١٥ - فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ نَاصِبِ وَإِخَالُ إِنِّي لاحِقٌ مُسْتَتْبَعُ[3]

الأصل: إنّي لَلاحق؛ فحُذفت اللّام بعدما عُلِّقت إخالُ، وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها، فهو ممّا نُسخ لفظه، وبقي حكمه. **ودليلُ الثَّاني**: أنّ عَمَلَ «إنّ» يَتَخَطّاها؛ تقول: «إنَّ في الدّار لزيداً» و «إنَّ زيداً لقائم» وكذلك، يتخطّاها عملُ العامل ـ بعدها ـ نحو: «إنَّ زَيدَاً طَعَامَك لآكِلٌ» ووهم بدر الدّين ابن مالك، فمنع من ذلك، والوارد منه في التَّنزيل كثير؛ نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[4].

تنبيه

«إنَّ زيداً لقام، أو ليقومنَّ» اللّامُ جوابُ قسم مُقَدَّر، لا لام الابتداء، فإذا دخلت عليها «علمت» مثلاً؛ فتحت همزتها، فإنْ قلت: «لقد قام زيد»، فقالوا: هي لام الابتداء، وحينئذٍ، يجب كسر الهمزة، وعندي أنَّ الأمرين مُحْتَمَلان.

فصل

وإن خَفَّفت «إنَّ»؛ نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[5]، ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ/ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[6]؛ فاللّام ـ عند سيبويه[7] والأكثرين ـ لام الابتداء أفادت ـ مع إفادتها توكيد النِّسبة، وتخليص المضارع للحال ـ الفرقَ بين إن المخفَّفة من الثَّقيلة وإنْ النَّافية؛ ولهذا، صارت لازمة بعد أن كانت جائزةً، اللَّهم إلَّا أنْ يَدُلَّ دليل [٦٥/أ]

(١) س: ٦٣ (المنافقون، ن: ١، مد). (٢) القائل: هو أبو ذؤيب الهُذَليّ.

(٣) **موطن الشَّاهد**: (وإخال إنّي لاحق).

وجه الاستشهاد: حذف اللّام المزحلقةُ (الابتداء) بعد تعليق فعل «إخالُ» وبقاء همزة «إنَّ» مكسورة بعد حذفها، كما جاء في المتن.

(٤) س: ١٠٠ (العاديات، ن: ١١، مك). (٥) س: ٢ (البقرة، ن: ١٤٣، مد).

(٦) س: ٨٦ (الطارق، ن: ٤، مك). (٧) مرت ترجمته.

على قصد الإثبات؛ كقراءة أبي رجاء[١]: ﴿وإنْ كُلُّ ذٰلِكَ لِمَا مَتَاعُ الحياةِ الدُّنْيَا﴾[٢] بكسر اللّام؛ أي: للّذي، وكقوله[٣]:

[البسيط]

٤١٦ - إنْ كُنتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَينِكُمُ   لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيرِ تَودِيعِ[٤]

ويجب تركُها مع نفي الخبر؛ كقوله[٥]:

[الطّويل]

٤١٧ - إنِ الحَقُّ لا يَخفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ   وَإنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلافَ مُعَانِدِ[٦]

وَزَعَم أبو عَليّ[٧] وأبو الفتح[٨] وجماعةٌ أنَّها لامٌ غير لام الابتداء، اجْتُلِبت للفرق؛ قال أبو الفتح: قال لي أبو عليّ: «ظننت أنّ فلاناً نحويٌّ مُحْسِنٌ حتَّى سمعته يقول: «إن اللّام التي تَصحبُ إن الخفيفة، هي لام الابتداء، فقلت له: أَكْثَرُ نَحْوِيِّي بغدادَ على هذا» اهـ. وحجّةُ أبي عليّ دخولها على الماضي المتصرّف؛ نحو: «إنْ زيدٌ لقام» وعلى منصوب الفعل المؤخَّر عن ناصبه في نحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[٩]؛ وكلاهما لا يجوز مع المشدَّدة.

وزعم الكوفيّون أنَّ اللّام في ذلك كلّه بمعنى إلّا، وأنَّ «إنْ» قبلها نافية، واستدلّوا على مجيء اللّام للاستثناء بقوله[١٠]:

[البسيط]

٤١٨ - أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ   وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاجِ سُودانِ[١١]

---

(١) عمران بن تميم، تابعيٌّ كبير، أسلم أيّام النّبيّ عليه الصّلاة والسّلام، ولم يره. توفّي نحو (سنة ١٠٧ هـ).

(٢) س: ٤٣ (الزخرف، ن: ٣٥، مك).

(٣) لم يُنسَبْ إلى قائل معيّن.

(٤) **موطن الشّاهد**: (إن كنتُ...).
وجه الاستشهاد: مجيء «إن» مخفّفةً من الثّقيلة، وليس فيه شاهد على ما نحن في صدد الحديث عنه.

(٥) لم يُنسَبْ إلى قائل معيّن.

(٦) **موطن الشّاهد**: (إن الحق وإن هو).
وجه الاستشهاد: حذف اللّام المزحلقة في الموضعين؛ لمجيء الخبر منفيّاً: (لا يخفى) و (لم يعدم).

(٧) أبو عليّ الفارسيّ، وقد مرّت ترجمته.

(٨) أبو الفتح ابن جنّي، وقد مرّت ترجمته.

(٩) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٠٢، مك).

(١٠) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(١١) **موطن الشّاهد**: (وما أَبانُ لَمِنْ).
وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» مفيدةً معنى الاستثناء ـ على رأي الكوفيّين ـ لأنّ المراد: إلّا من أعلاج...

وعلى قولهم يقال: «قدْ علمنا إنْ كُنْتَ لَمُؤمناً» بكسر الهمزة؛ لأنَّ النَّافية مكسورة دائماً، وكذا على قول سيبويه، لأنَّ لام الابتداء تُعلّق العامل عن العمل، وأمَّا على قول أبي عليّ، وأبي الفتح، فتفتح.

٢ ـ القسم الثاني(١): **اللَّام الزّائدة**، وهي الدَّاخلة في خبر المبتدأ في نحو قوله(٢):

[الرَّجز]

٤١٩ ـ أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَ بَهْ(٣)

وقيل: الأصل لَهِي عجوز، وفي خبر أنَّ المفتوحة، كقراءة سعيد بن جُبير(٤) **﴿أَلا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾**(٥) بفتح الهمزة، وفي خبر لكنَّ في قوله(٦):

[الطَّويل]

٤٢٠ ـ .... وَلٰكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ(٧)

وليس دخول اللَّام مَقيساً بعد أنَّ المفتوحة؛ خلافاً للمبرّد(٨)، ولا بعد لكن خلافاً للكوفيِّين، ولا اللَّام بعدهما لام الابتداء؛ خلافاً له ولهم، وقيل: اللَّامان للابتداء على أنَّ الأصل: «ولكن إنّني»، فحذفت همزة إنَّ للتَّخفيف، ونون لكن لذلك؛ لثقل اجتماع الأمثال، وعلى أنَّ «ما» في قوله(٩):

[البسيط]

٤٢١ ـ .... وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاجِ سُودَانِ(١٠)

---

(١) من أقسام اللَّام غير العاملة.
(٢) مرَّ ذكر القائل.
(٣) **موطن الشَّاهد**: (لَعَجوز).
وجه الاستشهاد: مجيء اللَّام زائدةً في الخبر، ويجوز أن تكون لام الابتداء والمبتدأ محذوف، كما أسلفنا.
(٤) سعيد بن جبير الأسديّ، بالولاء، الكوفيّ، تابعيّ، وهو حبشيّ الأصل. أخذ العلم عن عبد الله بن عبّاس، وابن عمر. قتله الحجاج عام ٩٥ هـ.
(٥) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٢٠).
(٦) لم يُنسب إلى قائل معيّن.
(٧) **موطن الشَّاهد**: (لكنّني... لَعميد).
وجه الاستشهاد: مجيء اللَّام زائدةً ـ حسب رأي ابن هشام ـ والأرجح أنَّها لام الابتداء التي زُحلِقَت إلى الخبر؛ لأنّ الأصل: لأنَا عميدٌ من حبّها.
(٨) مرَّت ترجمته.
(٩) مرَّ برقم ٤١٨.
(١٠) **موطن الشَّاهد**: (ما أَبَانُ لَمِنْ).
وجه الاستشهاد: جواز كون «اللَّام» لام الابتداء على اعتبار «ما» استفهاميّة ـ كما في المتن ـ وجواز كونها زائدةً في خبر «ما» النّافية، ولكن ينعكس المعنى، كما هو واضح.

استفهامٌ، وتمَّ الكلام عند «أَبَان» ثُمَّ ابتدأ لَمِنْ أَعلاج؛ أي بتقدير: لهو من أعلاج، وقيل: هي لامٌ زِيدت في خبر ما النَّافية، وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السَّابقين.

وممّا زِيدَت فيه ـ أيضاً ـ خبرُ زال من قوله[1]: [الطّويل]

٤٢٢ ـ وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا ... لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَىٰ بِكُلِّ مُرَادِ[2]

وفي المفعول الثَّاني[3] لـ «لأرىٰ» في قول بعضهم: «أراكَ لَشَاتِمِي»، ونحو ذلك. قيل: وفي مفعول «يدعو» من قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾[4] وهذا مردود؛ لأنَّ زيادة هذه اللَّام في غاية الشُّذوذ، فلا يليق تخريج التَّنزيل عليه، ومجموع ما قيل في اللَّام في هذه الآية قولان:

أ ـ أحدهما هذا، وهو أنّها زائدة، وقد بيّنّا فساده.

ب ـ والثَّاني: أنّها لام الابتداء؛ وهو الصَّحيح. ثُمَّ اختلف هؤلاء؛ فقيل: إنّها مُقدَّمة من تأخير، والأصل: يدعو مَنْ لَضَرُّهُ أقربُ من نفعه، فَمَن: مفعول، وضَرُّهُ أَقرب: مبتدأ وخبر، والجملة صلة لِمَنْ، وهذا بعيد؛ لأنَّ لام الابتداء لم يُعْهَدْ فيها التَّقَدُّم عن موضعها، وقيل: إنَّها في موضعها/ وإنَّ مَنْ [٦٥/ب] مبتدأ، و ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾[4] خبره؛ لأنَّ التَّقدير: لبئس المولى هو؛ وهو الصَّحيح، ثُمّ اختلف هؤلاء في مطلوب يدعُو على أربعة أقوال:

أحدها: أنّها لا مطلوب لها، وأنَّ الوقف عليها، وأنّها إنّما جاءت توكيداً ليدعو في قوله: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ﴾[5] وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرَّتين؛ إذا الأصلُ عدمُ التَّوكيد، والأصل ألّا يُفصلَ المؤكّد من توكيده، ولاسيّما في التَّوكيد اللّفظي.

والثَّاني: أنَّ مطلوبهُ مُقدَّمٌ عليه؛ وهو ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ﴾[5] على أنَّ ذلك موصول، وما بعده صلة وعائد، والتَّقدير: يدعو الذي هو الضَّلالُ البعيد

---

(١) القائل: كُثَيِّر بن عبد الرّحمٰن، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **موطن الشّاهد:** (لكالهائم).

وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» زائدةً في خبر «ما زلت»؛ لأنّ الأصل: ما زلت... كالهائم...

(٣) أي: وممّا زيدت فيه اللّام.

(٤) س: ٢٢ (الحج، ن: ١٣، مد).

(٥) س: ٢٢ (الحج، ن: ١٢، مد).

وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريِّين؛ لأنّ «ذا» لا تكون ـ عندهم ـ موصولةً إلّا إذا وقعت بعد ما أو مَنْ الاستفهاميتين.

• **والثَّالث: أنّ مطلوبه محذوف؛ والأصل**: يدعوه، والجملة حال، **والمعنى**: ذلك هو الضَّلال البعيد **مَدْعُوّاً**[164].

والرّابع: أنّ مطلوبه الجملة بعده، ثُمّ اختلف هؤلاء على قولين؛

أحدهما: أنّ يدعو بمعنى يقول، والقول يقع على الجمل.

والثَّاني: أنّ يدعو ملموحٌ فيه معنى فعل من أفعال القلوب، ثُمَّ اختلف هؤلاء على قولين؛ **أحدهما: أنّ معناه يظنّ**؛ لأنَّ أصل/يدعو/[165] معناه يُسمّي، فكأنّه قال: يُسمِّي مَنْ ضرُّه أقربُ من نفعه إلهاً، ولا يصدر ذلك عن يقين/اعتقاد/[165]، فكأنّه قيل: يظنّ؛ وعلى هذا القول، فالمفعول الثَّاني محذوف كما قدّرنا. **والثَّاني: أنّ معناه يَزْعُمُ**؛ لأنّ الزَّعم قولٌ مع اعتقاد.

ومن أمثلة اللَّام الزّائدة قولك: «لَئِن قام زيد أقم، أو فأنا أقوم» أو «أنت ظالم لَئِن فعلت» فكلٌ ذلك خاصٌّ بالشّعر، وسيأتي توجيهه والاستشهاد عليه.

٣ ـ الثَّالث(١)**: لام الجواب، وهي ثلاثة أقسام**: لام جواب «لو»؛ نحو: ﴿لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾(٢)؛ ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(٣) ولامُ جواب «لولا»؛ نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾(٤)، ولام جواب القسم؛ نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾(٥)، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾(٦) وزعم أبو الفتح أَنَّ اللَّام بعد «لو» و «لولا» و «لوما» لامُ جواب قسم مُقدَّر، وفيه تعسُّف؛ نعم، الأولى في: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾(٧) أنَّ تكون اللَّام لام جواب قسم/مُقدّر/[166]، بدليل كون الجملة اسميّةً، وأمّا القول: بأنّها لامُ جوابِ «لو» وأنّ الاسميّة اسْتُعِيرَت

---

[164] في (خ) «يدعو».
[165] ساقطة من (خ).
[166] ساقط من (خ).

---

(١) من أقسام اللَّام غير العاملة.
(٢) س: ٤٨ (الفتح، ن: ٢٥، مد).
(٣) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٢٢، مك).
(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥١، مد).
(٥) س: ١٢ (يوسف، ن: ٩١، مك).
(٦) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٥٧، مك).
(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠٣ مد).

مكــان الفعليّــة، كما في قوله(١):

[الوافر]

٤٢٣ ـ وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي سُهَيلٍ ... مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ(٢)

فَفِيهِ تعسُّفٌ، وهذا الموضع ممّا يدلّ عِندي على ضعف قول أبي الفتح؛ إذ لو كانت اللّام بعد لو أبداً في جواب قسم مُقَدَّر؛ لكثر مجيء/ الجواب بعد «لو» جملة اسميّة/[167]؛ نحو «لو جاءني لأنا أُكْرِمُه» كما يكثر ذلك في باب القسم.

٤ ـ **الرّابع: اللّامُ الدّاخلة على أداة شرط للإيذان بأنّ الجواب** بعدها مبنيٌّ على قسم قبلها، لا على الشّرط، ومن ثَمَّ تُسَمّى اللّام المؤذنة، وتُسمّى الموطِّئة أيضاً؛ لأنّها وطّأت الجواب للقسم؛ أي: مهّدته له؛ نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ﴾(٣) وأكثر ما تدخل على «إنْ» وقد تدخل على غيرها؛ كقوله(٤):

[الكامل]

[٦٦/أ] ٤٢٤ ـ لَمَتَىٰ صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لَكَ صَالِحٌ/ ... وَلَتُجْزَيَنَّ إذَا جُزِيتَ جَمِيلا(٥)

وعلى هذا، فالأحسن في قوله تعالى: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾(٦) ألّا تكون موطّئة وما شرطيّة، بل للابتداء وما موصولة؛ لأنّه حَمْلٌ على الأكثر.

وأغرب ما دخلت عليه إذ؛ وذلك، لشبهها بإنْ، أنشد أبو الفتح(٧):

---

[167] ساقط من (خ).

---

(١) ينسب البيت إلى رجل من بني بحتر بن عنود.

(٢) **موطن الشّاهد**: (مرتعها قريب).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت للحمل عليه باستعارة الجملة الاسميّة مكان الفعليّة، وليس فيه شاهد على ما نحن في صدد الحديث عنه.

(٣) س: ٥٩ (الحشر، ن: ١٢، مد). (٤) لم يُنسبْ إلى قائل معيّن.

(٥) **موطن الشّاهد**: (لمتى).

وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» موطّئة لقسم محذوف، لا محلّ لها من الإعراب، وقد دخلت على «متى»؛ وحكم دخولها عليها قليل، بل نادر.

(٦) س: ٣ (آل عمران، ن: ٨١، مد).

(٧) القائل: هو ذو الرُّمَّةِ. ونسبه القالي إلى غيره.

[الكامل]

٤٢٥ ـ غَضِبَتْ عَلَيَّ وَقَدْ شَرِبْتُ بِجَزَّةٍ فَلإِذْ غَضِبْتِ لأَشْرَبَنْ بِخَرُوفِ(١)

وهو نظير دخول الفاء في ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَٰئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾(٢) شبّهت «إذ» بإنْ فدخلت/ الفاء/[168] بعدها كما تدخل في جواب الشَّرط، وقد تُحذف مع كون القسم مُقدَّراً قبل الشَّرط؛ نحو: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾(٣)؛ وقول بعضهم: ليسَ ـ هُنا ـ قَسمٌ مقدَّرٌ، وإنَّ الجملة الاسميّة جواب الشَّرط على إضمار الفاء؛ كقوله(٤): [البسيط]

٤٢٦ ـ مَن يَفعَلِ الحَسنَاتِ اللَّهُ يَشكُرُهَا(٥) ....

مردودٌ؛ لأنَّ ذلك خاصٌ بالشِّعر؛ وكقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾(٦)؛ فهذا، لا يكون إلّا جواباً للقسم، وليست مُوَطِّئة في قوله(٧): [الطَّويل]

٤٢٧ ـ لَئِنْ كَانَتِ الدُّنيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَىٰ تَبَارِيحَ مِنْ لَيلَى فَلَلْمَوتُ أَروَحُ(٨)

وقوله(٩): [الطَّويل]

٤٢٨ ـ لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ اليَومَ صَادِقَاً أَصُمْ في نَهَارِ القَيظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا(١٠)

---

[168] ساقط من (خ).

---

(١) موطن الشّاهد: (لإذ).
وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» موطّئة للقسم، داخلة على «إذ» وحكم دخولها ـ هنا ـ نادر.

(٢) س: ٢٤ (النّور، ن: ١٣، مد). (٣) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٢١، مك).

(٤) القائل: هو كعب بن مالك، وقد تقدّم.

(٥) تقدّم هذا البيت، وعلّق عليه.
موطن الشاهد: (اللّهُ يشكرها).
وجه الاستشهاد: ذكر البيت ـ هنا ـ لِيُحْمَلَ عليه بمجيء جواب الشّرط جملةً اسميّة على إضمار الفاء، ليس أكثر.

(٦) س: ٥ (المائدة، ن: ٧٣، مد). (٧) القائل: هو ذو الرُّمّة.

(٨) موطن الشاهد: (لئن).
وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» زائدةً قبل «إن» لمجيء جواب الشّرط مقروناً بالفاء في قوله: «فَلَلْمَوتُ أَرْوَحُ».

(٩) القائلة: هي امرأة من بني عقيل.

(١٠) موطن الشّاهد: (أَصُمْ).
وجه الاستشهاد: وقوع «أَصُم» جواباً للشَّرط، لا لِلقسم، على الرّغم من أنّ الشَّرط مُتأَخِر عن القسم؛ وحكم هذا الجواز عند الفرّاء وابن مالك.

وقوله[1]: [البسيط]

٤٢٩ ـ أَلْـمِـمْ بِـزَيْـنَـبَ إنَّ الْـبَـيْـنَ قَـدْ أَفِـدَا   قَلَّ الثَّواءُ لَـئِـنْ كَـانَ الرَّحِـيـلُ غَـدَا[2]

بل هي في ذلك كلّه زائدة، كما تقدَّمت الإشارة إليه؛ أمَّا الأوَّلان؛ فلأنَّ الشّرط، قد أُجيب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الأوّل، وبالفعل المجزوم في البيت الثَّاني، فلو كانت اللّام للتّوطئة؛ لم يجب إلّا القسم؛ هذا هو الصَّحيح، وخالف في ذلك الفَرّاء[3]؛ فزعم أنّ الشّرط، قد يُجابُ مع تقدّم القسم عليه، أمَّا الثَّالث؛ فلأنّ الجوابَ قد حُذف مدلولاً عليه بما قبل «إنْ». فلو كان ثَمَّ قسمٌ مقدَّر؛ لزم الإجحاف بحذف جوابين.

٥ ـ **الخامس**: **لام أل**؛ كالرَّجل والحارث، وقد مضى شرحها.

٦ ـ **السَّادس**: **اللَّام اللَّاحقة لأسماء الإشارة للدَّلالة على البعد**، أو على توكيده، على خلاف في ذلك؛ وأصلها السُّكون كما في «تِلْكَ»، وإنّما كُسرت في «ذلِكَ»؛ لالتقاء السَّاكنين.

٧ ـ **السَّابع**: **لام التَّعجُّب غير الجارّة**؛ نحو: «لَظَرُفَ زيدٌ، ولَكَرُمَ عمرٌو» بمعنى مَا أَظْرَفَه وَمَا أَكْرَمَه!!، ذكره ابن خَالَوَيهِ[4] في كتابه المُسَمّى «بالجمل» وعندي، أنّها إمَّا لام الابتداء، دخلت في الماضي؛ لشبهه لجموده بالاسم، وإمّا لامُ جواب قسم مُقَدَّر.

(لا)

[وأنواعها]

على ثلاثة أوجه:

١ ـ **أحدها**: **أن تكون نافيةً**؛ وهذه على خمسة أوجه:

أحدها: **أن تكون عاملة عملَ إنّ**، وذلك إنْ أُريد بها نفيُ الجنس على سبيل التَّنصيص، وتُسمّى ـ حينئذٍ ـ تبرئة، وإنَّما يظهر نصبُ اسمها إذا كان

---

(١) القائل: هو عمر بن أبي ربيعة.

(٢) **موطن الشّاهد**: (لَئِن).

وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» زائدةً قبل «إنَّ» الشّرطيّة؛ وهذا هو الوجه الأَرجَحُ في هذا الشَّاهد.

(٣) الفرّاء: مرّت ترجمته.

(٤) الحسين بن أحمد. أخذ عن ابن دريد كان على صلة بسيف الدولة، توفي سنة (٣٧٠ هـ).

خافضاً؛ نحو: «لا صاحبَ جُودٍ ممقوتٌ» وقول أبي الطَّيّب(١): [الطَّويل]

٤٣٠ ـ فَلا ثَوبَ مَجْدٍ غيرَ ثَوْبِ ابْنِ أَحْمَدٍ عَـلَـى أَحَـدٍ إلاَّ بِـلُـؤْمٍ مُـرَقَّـعُ(٢)

أو رافعاً؛ نحو: «لا حَسَنَاً فِعْلُهُ مَذْمُومٌ»، أو ناصباً، نحو: «لا طَالِعَاً جَبَلاً حَاضِرٌ»؛ ومنه: «لا خيراً مِنْ زَيدٍ عِندَنَا» وقول أبي الطّيّب(٣): [المنسرح]

٤٣١ ـ قِـفَـا قَـلِـيـلاً بِـهَـا عَـلَـيَّ فَـلا أَقَـلَّ مِـنْ نَـظْـرَةٍ أُزَوَّدُهَـا(٤)

ويجوز رفع «أقلّ» على أن تكون عاملةَ عمل ليس.

[أوجه مخالفة لا لـ «إنّ»]

وتخالف لا هذه إنَّ من سبعة أوجه:

أحدها: أنَّها لا تعمل إلاَّ في النّكرات.

الثّاني: إنَّ اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنَّه يُبْنَىٰ، قيل: لتضمّنه معنى مِن/ الاستغراقيّة، وقيل: لتركيبه مع «لا» تركيبَ خَمْسَةَ عَشَرَ، وبناؤه على ما [٦٦/ب] يُنْصَبُ به لو كان معرباً؛ فيُبْنَىٰ على الفتح في نحو: «لا رجُلَ، ولا رجالَ»، ومنه ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ/ [169] ٱلْيَوْمَ﴾(٥)، ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾(٦)، ﴿يَـٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟﴾(٧)، وعلى الياء في نحو: «لا رجُلينِ» و «لا قائمين» وعن المبرّد أنَّ هذا معرب؛ لبعده بالتّثنية والجمع عن مشابهة الحرف، ولو صحَّ هذا؛ لَلَزِمَ الإعرابُ في «يا زيدانِ، ويا زيدُونَ» ولا قائل به، وعلى الكسرةِ في نحو: «لا

---

[169] ساقط من (خ).

---

(١) مرَّت ترجمته.

(٢) موطن التّمثيل: (فَلا ثَوبَ).

وجه التّمثيل: مجيء «لا» نافية للجنس عاملةَ عمل «إنَّ» ومجيء اسمها منصوباً؛ وهو مضاف إلى مجدٍ.

(٣) مرَّت ترجمته.

(٤) موطن التّمثيل: (لا أقلَّ).

وجه التّمثيل: جواز كون «لا» للتّبرئة، ونصب الاسم «أقلّ» وجواز كونها عاملةَ عمل «ليس» و «أقل» اسمها مرفوع؛ والأوّل أفضل.

(٥) س: ١٢ (يوسف، ن: ٩٢، مك). (٦) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ٥٠، مك).

(٧) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ١٣، مد).

مُسلماتٍ»، وكان القياس وجوبها، ولكنّه جاء بالفتح؛ وهو الأرجح؛ لأنّها الحركة التي يستحقّها المركّب، وفيه ردّ على السِّيرافيّ[1] والزَّجّاج[1] إذْ زعما أنَّ اسم «لا» غير العامل معرب، وأنّ تركَ تنوينه للتَّخفيف.

ومثلُ لا رجل عند الفرّاء[1]: «لا جَرَمَ»؛ نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[2]، والمعنى ـ عنده ـ لا بُدَّ من كذا، أو لا محالة في كذا، فحُذفت «مِنْ» أو «فِي»، وقال قطرب[3]: «لا» ردّ لما قبلها؛ أي: ليس الأمر كما وصفوا، ثم ابتُدىء ما بعده، وجرَمَ: فعل، لا اسم، ومعناه: وجبَ، وما بعده: فاعل، وقال قوم: «لا» زائدة، وجرم وما بعدها فعل وفاعل كما قال قطرب، وردَّه الفرّاء بأنَّ «لا» لا تُزاد في أوّل الكلام، وسيأتي البحث في ذلك.

والثَّالث: أنّ ارتفاعَ خبرها عند إفراد اسمها؛ نحو: «لا رجُلَ قائم» بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، لا بها. وهذا القول لسيبويه[4]، وخالفه الأخفشُ[5] والأكثرون، ولا خلاف بين البصريّين في أنّ ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً.

الرَّابع: أنّ خبرها لا يتقدّم على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً.

الخامس: أنّه يجوز مراعاة محلّها مع اسمها قبل مُضِيّ الخبر وبعده؛ فيجوز رفع النَّعت والمعطوف عليه؛ نحو: «لا رجُلَ ظريفٌ فيها، ولا رجُلَ وامرأةٌ فيها».

السَّادس: أنَّه يجوز إلغاؤها إذا تَكَرَّرت؛ نحو: «لا حولٌ ولا قُوَّةٌ إلَّا بالله» ولك فتح الاسمين، ورفعهما، والمغايرة بينهما، بخلاف نحو قوله[6]:

[المنسرح]

٤٣٢ - إنَّ مَحَلاً وَإنّ مُرْتَحَلا وَإنَّ في السَفْرِ إذْ مَضوا مَهَلا[7]

---

(١) مرّت ترجمته.

(٢) س: ١٦ (النحل، ن: ٦٢، مك).

(٣) مرّت ترجمته.

(٤) مرّت ترجمته.

(٥) الأخفش: مرّت ترجمته.

(٦) القائل: هو الأعشى، وقد مرّت ترجمته.

(٧) **موطن الشّاهد:** (إنّ مَحلاً وإنّ مُرْتَحَلاً).

وجه الاستشهاد: مجيء اسم «إنّ» في الموضعين « محلاً » و «مُرْتَحَلاً» منصوباً؛ وحكم النّصب ـ هنا ـ الوجوب. وكذا في المحل الثّالث «مَهَلاً».

فلا محيدَ عن النَّصب.

والسَّابع: أنّه يكثر حذفُ خبرها إذا علم؛ نحو: ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾[1]، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾[2]، وتميم لا تذكره حينئذٍ.

[لا العاملة عمل ليس]

الثّاني: أن تكون عاملة عمل ليس؛ كقوله[3]:

[مجزوء الكامل]

٤٣٣ ـ مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ[4]

وإنّما لم يُقَدِّروها مُهملةً والرّفع بالابتداء؛ لأنَّها ـ حينئذٍ ـ واجبةُ التّكرار، وفيه نظر؛ لجواز تركه في الشِّعر.

[أوجه مخالفة «لا» لـ «ليس»]

و «لا» هذه تخالف «ليس» من ثلاث جهات:

إحداها: أنَّ عملها قليل، حتّى ادّعي أنّه ليس بموجود.

الثَّانية: أنّ ذكر خبرها قليل، حتّى إنّ الزّجّاج، لم يظفر به فادّعى أنّها تعمل في الاسم خاصّة، وأنّ خبرها مرفوع، ويردُّه قوله[5]:

[الطَّويل]

٤٣٤ ـ تَعَزَّ فَلا شيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلا وَزَرٌ مِمّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا[6]

وأمّا قوله[7]:

(١) س: ٢٦ (الشُّعراء، ن: ٥٠، مك).

(٢) س: ٣٤ (سبأ، ن: ٥٠، مك).

(٣) القائل: هو سعد بن مالك.

(٤) **موطن الشّاهد**: (لا براحُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» النّافية عاملةً عمل «ليس» فَرُفِع بها الاسمُ «براحُ» وَحُذِفَ خبرُها؛ وحكم إعمالها مع حذف الخبر الجواز على الأغلب.

(٥) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٦) **موطن الشّاهد**: (لا، شيءٌ... باقياً، ولا وزرٌ... واقيا).
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» عاملةً عمل «ليس» ومجيء خبرها «باقياً» منصوباً مصرّحاً به؛ وكذا في «لا» وزرٌ... واقياً.

(٧) لم يُنْسَبْ إلى قائل معيّن.

[الطَّويل]

٤٣٥ ـ نَصَرْتُكَ إذْ لا صَاحِبٌ غَيرَ خَاذِلٍ   فَبُوِّئْتَ حِصْناً بالكُمَاةِ حَصِينَا[١]

فلا دليل فيه، كما توهّم بعضهم؛ لاحتمال أن يكون الخبر محذوفاً، و «غير» استثناء.

الثَّالثة: أنّها لا تعمل إلاّ في النَّكرات؛ خلافاً لابن جنّي، وابن الشَّجريّ، وعلى ظاهر قولهما، جاء قولُ النَّابغة[٢]:

[الطَّويل]

٤٣٦ ـ وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لا أَنَا بَاغِياً   سِوَاهَا، وَلا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا[٣]

وعليه بنى المتنبّي[٤] قوله:

[الطَّويل]

٤٣٧ ـ إِذَا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاصاً مِنَ الأَذَىٰ   فَلا الحَمْدُ مَكْسُوباً وَلا المَالُ بَاقِيَا[٥]

تنبيه

إذا قيل: «لا رجُلَ في الدّار» بالفتح، تعيَّن كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده: «بل امرأة»/، وإن قيل بالرّفع: تعيَّن كونها عاملة عمل ليس، [٦٧/أ] وامتنع أن تكون مهملة، وإلّا تكرَّرت، كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفي الجنس، وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأوّل: «بل امرأة» وعلى الثّاني: «بل رجلان، أو رجال».

---

(١) **موطن الشّاهد**: (لا صاحبٌ غيرَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» النّافية عاملةً عمل «ليس» فرُفِعَ «صَاحِبٌ» اسماً لها، ونُصِب «غيرَ» خبراً لها؛ فجاء خبرها مذكوراً في الكلام عند من أعربوا «غيرَ» خبراً لها؛ خلافاً لمن عَدّوا «غيرَ» استثناءً والخبر محذوفاً.

(٢) النّابغة الجعدي: شاعر مخضرم من المعمَّرين، أسلم وكانت له صحبة، شهد صفّين، وتوفّي (سنة ٥٠ هـ).

(٣) **موطن الشّاهد**: (لا أنا باغياً).
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» عاملة عمل «ليس» ومجيء اسمها «أنا» ضميراً منفصلاً، وهو من أعرف المعارف، فدلّ ذلك على أنّها تعمل في المعارف خلافاً لمن حصر عملها في النَّكِرَات.

(٤) مرّت ترجمته.

(٥) **موطن التّمثيل**: (لا الحمدُ مكسوباً، ولا المال باقياً).
وجه التَّمثيل: إعمال «لا» في الموضعين عمل «ليس» في المعرفة، خلافاً لمن حصر عملها في النكرة، وخطّأ المتنبّي في ذلك.

وغلِط كثير من النّاس؛ فزعموا أنّ العاملة عمل «ليس» لا تكون إلَّا نافية للوحدة لا غير، ويردّ عليهم نحو قوله[1]:

٤٣٨ - تَعَزَّ فَلا شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا .... البيت[2]

وإذا قيل «لا رجُلٌ ولا امرأةٌ في الدَّار» برفعهما، احتمل كون «لا» الأولى عاملة في الأصل عمل «إنَّ» ثُمّ أُلغيت لتكرارها؛ فيكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء، وأن تكون عاملة عمل ليس؛ فيكون ما بعدها مرفوعاً بها وعلى الوجهين، فالظَّرف خبر عن الاسمين إن قُدِّرت «لا» الثّانية تكراراً للأولى، وما بعدها معطوفاً، فإن قُدِّرت الأولى مهملة والثَّانية عاملة عمل ليس، أو بالعكس فالظَّرف خبر عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف كما في قولك: «زيد وعمرو قائم»، ولا يكون خبراً عنهما؛ لئلَّا يلزم محذوران: كونُ الخبر الواحد مرفوعاً ومنصوباً، وتوارد عاملين على معمول واحد.

وإذا قيل: «ما فيها من زيتٍ ولا مصابيحَ» بالفتح، احتمل كون الفتحة بناء مثلها في «لا رجال» وكونها علامة للخفض بالعطف و «لا» مُهملة، فإن قلته بالرَّفع، احتمل كون «لا» عاملة عمل ليس، وكونها مهملةً، والرّفع بالعطف على المحلّ.

فأمّا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾[3] فظاهرُ الأمر جوازُ كون أصغر وأكبر معطوفين على لفظ مثقال، أو على محلِّه، وجواز كون «لا» مع الفتح تبرئة، ومع الرّفع مهملة، أو عاملة عمل ليس. ويقوِّي العطفَ أنَّه لم يُقرأ في سورة سبأ في قوله سبحانه: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾[4]الآية إلَّا بالرَّفع لمَّا لم يوجد الخفض في لفظ مثقال، ولكن يُشكِل عليه أنَّه يفيد ثبوتَ العزوب عند ثبوت الكتاب، كما أنَّك إذا قلت: «ما مررتُ برجُلٍ إلَّا في الدَّار» كان إخباراً بثبوت مُرورك برجل في الدَّار، وإذا امتنع هذا تعيَّنَ أنَّ الوقف على ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ وأنَّ

---

(١) لم ينسب إلى قائل معيَّن.

موطن الشَّاهد: (لا شيءُ على الأرض باقيا).

(٢) **وجه الاستشهاد**: مجيء «لا» عاملةً عمل «ليس» وهي نافية للجنس، لا للوحدة؛ وفي ذلك ردٌّ على القائلين: إنَّها لا تأتي إلَّا للوحدة.

(٣) س: ١٠ (يونس، ن: ٦١، مك).

(٤) س: ٣٤ (سبأ، ن: ٣، مك).

ما بعدها مُسْتَأنف، وإذا ثبت ذلك في سورة يونس؛ قلنا به في سورة سبأ، وأنَّ الوقف على ﴿ٱلْأَرْضِ﴾، وأنّه إنّما لم يجىء فيه الفتح اتباعاً للنقل، وجوّز بعضهُم العطفَ فيهما على ألّا يكون معنى يعزب: يخفى، بل يخرج إلى الوجود.

[لا العاطفة وشروطها]

الوجه الثَّالث: أن تكون عاطفة؛ ولها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدّمها إثبات؛ كجاء زيد لا عمرو، أو أمر؛ كاضربْ زيداً لا عَمْراً، قال سيبويه: أو نداء؛ نحو: يا بن أخي، لا ابن عمّي، وزعم ابن سعدان أنَّ هذا ليس من كلامهم.

الثَّاني: ألَّا تقترن بعاطف؛ فإذا قيل: «جاءني زيد لا بل عمرو» فالعاطفُ بل، و «لا» ردٌّ لما قبلها، وليست عاطفة، وإذا قلت «ما جاءني زيد ولا عمرو» فالعاطف الواو، و «لا» توكيد للنَّفي، وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا، وهو تقدّم النَّفي، وقد اجتمعا أيضاً في ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[1].

والثَّالث: أن يتعاند متعاطفاها؛ فلا يجوز «جاءني رجل لا زيد»؛ لأنَّه يصدق على زيد اسم الرّجل، بخلاف «جاءني رجل لا امرأة».

[٦٧/ب] / ولا يمتنع العطفُ بها على معمول الفعل الماضي، خلافاً للزَّجّاجيّ[2]؛ أجاز «يقومُ زيد لا عمرو» ومنع «قام زيد لا عمرو» وما منعه مسموعٌ؛ فمنعُهُ مدفوعٌ، قال امرؤ القيس[3]:

[الطَّويل]

٤٣٩ ـ كَأَنَّ دِثَاراً حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ   عُقَابُ تَنُوفَىٰ لا عُقَابُ القَوَاعِلِ[4]

دِثار: اسمُ راعٍ، وحلَّقت: ذهبت، اللَّبُون: نوق ذوات لَبَن، وتَنُوفَى: جبلٌ عالٍ، والقَواعل: جبالٌ صغار. وقوله: إنَّ العامل مُقدَّر بعد العاطف، ولا يقال: «لا قام عمرو» إلَّا على الدّعاء مردودٌ، بأنَّه لو توقَّفت

(١) س: ١ (الفاتحة، ن: ٧، مك).
(٢) سبقت ترجمته.
(٣) امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرّت ترجمته.
(٤) **موطن الشَّاهد**: (عقابُ) الثانية.
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» حرف عطف، عطفت على معمول الفعل الماضي؛ خلافاً لمن ينكرون ذلك كالزّجّاجيّ.

صحَّةُ العطفِ على صحَّة تقدير العامل بعد العاطف؛ لا متنع «ليس زيد قائماً ولا قاعداً».

[لا حرف جواب في النَّفي]

الوجه الرَّابع: أن تكون جواباً مناقضاً لنعم، وهذه تُحذف الجملُ بعدها كثيراً، يقال: «أجاءك زيد؟»، فتقول: «لا» والأصل: لا لم يَجِيءْ.

[لا ومواطن تكرارها]

والخامس: أن تكون على غير ذلك؛ فإن كان ما بعدها جملة اسميَّة صدرُها معرفة، أو نكرة، ولم تعمل فيها، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً؛ وجب تكرارها.

مثالُ المعرفة ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾[1]، وإنَّما لم تتكرَّر في «لا نولُكَ أنْ تفعلَ»؛ لأنَّه بمعنى لا ينبغي لك، فحملوه على ما هو بمعناه، كما فتحوا في «يذر» حملاً على «يدَع»؛ لأنَّهما بمعنى، ولولا أنَّ الأصل في يذَرُ الكسر؛ لما حُذفت الواو كما لم تحذف في يَوْجل.

ومثالُ النَّكرة التي لم تعمل فيها لا ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[2] فالتَّكرار ـ هنا ـ واجب بخلافه في ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾[3].

ومثالُ الفعل الماضي ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[4]، وفي الحديث: «فإنَّ المُنبَتَّ لا أرضاً قَطَعَ، وَلا ظَهرَاً أبقَى»[5] وقول الهُذَلِيِّ: «كيف أَغْرِمُ مَن لا شَرِبَ ولا أَكَلَ، ولا نطقَ ولا اسْتَهَلَّ» وإنَّما تُرِكَ التَّكرارُ في «لا شَلَّتْ يداكَ» و «لا فَضَّ اللَّهُ فَاكَ»، وقوله[6]:

[الطَّويل]

٤٤٠ ـ [أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَمَيَّ عَلَىٰ الْبِلَىٰ ... وَلا زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[7]

---

(١) س: ٣٦ (يس، ن: ٤٠، مك).

(٢) س: ٣٧ (الصافات، ن: ٤٧، مك).

(٣) س: ٥٢ (الطور، ن: ٢٣، مك).

(٤) س: ٧٥ (القيامة، ن: ٣١، مك).

(٥) كشف الخفاء: ١/٢٥٧.

(٦) القائل: هو ذو الرُّمّة، وقد مرّت ترجمته.

(٧) **موطن الشَّاهد**: (لا زالَ).

وجه الاستشهاد: ترك تكرار «لا» لأنّ «لا زال مُنهَلاً ...» تُفيد الدّعاء؛ فهو مُستقبلٌ في المعنى.

وقوله[١]:

[المنسرح]

٤٤١ - لا بَارَكَ اللَّهُ فِي الغَوانِي هَلْ ... يُصْبِحْنَ إلّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ[٢]؟

لأنَّ المراد الدُّعاء، فالفعل مُستقبل في المعنى؛ ومثله في عدم وجوب التّكرار بعدم قصد المضيّ إلَّا أنّه ليس دعاءً قولك: «والله لا فعلتُ كذا» وقول الشّاعر[٣]:

[البسيط]

٤٤٢ - حَسْبُ المُحِبِّينَ في الدُّنيا عَذابُهُمُ ... تَاللَّهِ لا عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ[٤]

وشذَّ ترك التّكرار في قوله[٥]:

[الرَّجز]

٤٤٣ - لا هُمَّ إنَّ الحَارِثَ بْنَ جَبَلَهْ ... زَنَا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهْ
وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لا عَهْدَ لَهْ ... وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّءٍ لا فَعَلَهْ[٦]

زنا: بتخفيف النُّون؛ كذا، رواه يعقوب؛ وأصله زنأ بالهمز بمعنى ضيّق، ورُوي بتشديدها؛ والأصل: زنى بامرأة أبيه، فحذف المضاف، وأناب «على» عن «الباء» وقال أبو خَراشٍ الهُذَليّ[٧]، وهو يطوف بالبيت:

[الرَّجز]

٤٤٤ - إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمّا ... وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا[٨]

---

(١) القائل: هو عبيد الله بن قيس الرّقيات، وقد مرّت ترجمته.
(٢) **موطن الشّاهد**: (لا باركَ).
وجه الاستشهاد: عدم تكرار «لا» لأنَّ المراد الدّعاء، والفعل مُستقبل في المعنى.
(٣) القائل: هو المؤمّل بن أميل المحاربي.
(٤) **موطن الشّاهد**: (لا عذّبتهم).
وجه الاستشهاد: عدم تكرار «لا» لأنّه لم يقصد المُضِيّ.
(٥) القائل: هو شهاب بن العيِّف. وينسب إلى ابن العفيف العبديّ، أو عبد المسيح بن عسلة.
(٦) **موطن الشّاهد**: (لا فعله).
وجه الاستشهاد: ترك تكرار «لا» شذوذاً، حسب رأي ابن هشام.
(٧) أبو خراش: هو خويلد بن مرّة، شاعر مخضرم وفارس، أسلم ومات كبيراً. تُوفّي (سنة ١٥ هـ). ويُنسب البيت إلى أميّة بن أبي الصّلت، وهو الأرجح.
(٨) **موطن الشّاهد**: (لا ألمّا).
وجه الاستشهاد: ترك تكرار «لا» شذوذاً، كما في الشّاهد السّابق.

وأمّا قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾(١) فإنَّ «لا» فيه مكرّرة في المعنى؛ لأنَّ المعنى: فلا فكّ رقبة، ولا أطعم مسكيناً؛ لأنّ ذلك تفسير للعقبة، قاله الزّمخشريّ. وقال الزّجّاج: «إنّما جاز؛ لأنَّ ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾(٢) معطوف عليه وداخل في النّفي، فكأنّه قيل: فلا اقتحم ولا آمن» انتهى. ولو صحّ؛ لجاز «لا أكلَ زيد وشرب»؛ وقال بعضهم: لا دعائيّة، دعاء عليه ألّا يفعل خيراً، وقال آخر: تحضيض، والأصل: فألّا اقتحم، ثُمَّ حُذفت الهمزة، وهو ضعيف.

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفردٍ خبرٍ، أو صفةٍ أو حالٍ/؛ [٦٨/أ] نحو: «زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتب» و «جاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً»؛ ونحو: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾(٣)، ﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾(٤)، ﴿وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾(٥)، ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾(٦).

[إذا دخلت لا على المضارع لا يجب تكرارها]

وإن كان ما دخلت عليه فعلاً مضارعاً، لم يجب تكرارها؛ نحو: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾(٧)، ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾(٨). وإذا لم يجب أن تكرّر في «لا نَوْلكَ أن تفعل»؛ لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع، فألّا يجب في المضارع أحقُّ.

ويتخلّص المضارعُ بها للاستقبال عند الأكثرين، وخالفهم ابن مالك(٩)؛ لصحّة قولك: «جاء زيدٌ لا يتكلّم» بالاتّفاق، مع الاتّفاق على أنَّ الجملة الحاليّة لا تُصدَّر بدليل استقبال.

تنبيه

من أقسام «لا» النّافية المعترضةُ بين الخافض والمخفوض؛ نحو: «جئتُ

---

(١) س: ٩٠ (البلد، ن: ١١، مك).
(٢) س: ٩٠ (البلد، ن: ١٧، مك).
(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٦٨، مد).
(٤) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٤٣، مك).
(٥) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٣٢، مك).
(٦) س: ٢٤ (النور، ن: ٣٥، مد).
(٧) س: ٤ (النساء، ن: ١٤٨، مد).
(٨) س: ٦ (الأنعام، ن: ٩٠، مك).
(٩) مرت ترجمته.

بلا زادٍ» و «غضبتُ من لا شيءٍ» وعن الكوفيّين أَنَّها اسم، وأنَّ الجارَّ دخل عليها نفسها، وأنَّ ما بعدها خفض بالإضافة، وغيرهم يراها حرفاً؛ ويسمُّيها زائدةً كما يسمُّون كان في نحو: «زيدٌ كانَ فاضلٌ» زائدة وإن كانت مفيدة لمعنى، وهو المضيّ والانقطاع؛ فعلم أنَّهم قد يريدون بالزَّائد المعترض بين شيئين متطالبين، وإن لم يصحّ أصلُ المعنى بإسقاطه، كما في مسألة «لا» في نحو: «غضبتُ من لا شيءٍ»، وكذلك، إذا كان يفوت بفواته معنى، كما في مسألة «كان»، وكذلك «لا» المقترنة بالعاطف، في نحو: «ما جاءني زيد ولا عمرو» ويسمّونها زائدة، وليست بزائدة البتَّة، ألا ترى أنَّه إذا قيل: «ما جاءني زيد وعمرو» احتُمل أنَّ المراد نفي مجيء كلٍّ منهما على كلّ حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء؛ فإذا جيء بـ «لا» صار الكلام نَصّاً في المعنى الأوّل. نعم، هي في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾(١) لمجرَّد التّوكيد، وكذا إذا قيل «لا يستوي زيد ولا عمرو».

تنبيه

اعتراضُ «لا» بين الجارّ والمجرور في نحو: «غضبت من لا شيء» وبين النَّاصب والمنصوب في نحو ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾(٢)، وبين الجازم والمجزوم في نحو: ﴿إِنْ لا تفعلوهُ﴾(٣)، وتقدُّمُ/ معمول[170]/ ما بعدها عليها في نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾(٤) الآية، دليلٌ على أنَّها ليس لها الصّدر، بخلاف «ما»، اللّهم إلَّا أَنْ تقع في جواب القَسم، فَإنَّ الحروف التي يُتلقَّى بها القسم، كلّها لها الصَّدر؛ ولهذا، قال سيبويه(٥) في قوله(٦):

٤٤٥ ـ آلَيتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهرَ أَطْعَمُهُ [والحَبُّ يَأْكُلُهُ في القَرْيَةِ السُّوسُ](٧)

إنَّ التَّقدير: على حَبِّ العراق؛ فَحُذِف الخافض، ونُصِبَ ما بعده بوصول الفعل إليه، ولم يجعله من باب «زيداً ضربته»؛ لأنَّ التَّقدير: لا أَطْعَمُهُ، وهذه الجملة جواب لـ «آليت» فإنَّ معناه: حلفت؛ وقيل: لها الصَّدر

---

[170] ساقط من (خ).

---

(١) س: ٣٥ (فاطر، ن: ٢٢، مك).
(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ١٥٠، مد).
(٣) س: ٨ (الأنفال، ن: ٧٣، مد).
(٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٥٨، مك).
(٥) مرت ترجمته.
(٦) صاحبه: المتلمِّس، وقد سبقت ترجمته.
(٧) مرّ البيت برقم «١٤٨»، وعُلّق عليه.

مطلَقاً؛ وقيل: لا مطلقاً، والصَّواب: الأوَّل.

[لا النَّاهية الجازمة]

٢ ـ الثَّاني من أوجه «لا» أن تكون موضوعةً لطلب التَّرك، وتختصُّ بالدُّخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله؛ سواء كان المطلوبُ منهُ مخاطباً؛ نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾[١]، أو غائباً؛ نحو: ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾[٢]، أو متكلِّماً؛ نحو: «لا أرَيَنَّك هاهنا»، وقوله[٣]:

[البسيط]

٤٤٦ ـ لا أَعرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدامِعُها[٤]   [مُـرَدَّفَـاتٍ عَـلَـىٰ أَعْـجَـازِ أَكْـوَارِ]

وهذا النَّوع ممّا أُقيم فيه المسبَّب مُقامَ السَّبب؛ والأَصل: لا تكن هاهنا، فأراك؛ ومثله/ في الأمر ﴿وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾[٥]؛ أي: وأغلظوا عليهم [٦٨/ب] ليجدوا ذلك، وإنَّما عدل إلى الأمر بالوُجدان تنبيهاً على أنَّه المقصود لذاته، وأمَّا الإغلاظ، فلم يُقصد لذاته، بل ليجدوه، وعكسه: ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[٦]؛ أي: لا تفتتنوا بفتنة الشَّيطان.

واختُلف في «لا» من قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾[٧] على قولين:

أحدهما: أنَّها ناهية، فتكون من هذا، والأصل: لا تتعرّضوا للفتنة فتصيبكم، ثُمَّ عُدِل عن النَّهي عن التَّعرُّض إلى النَّهي عن الإصابة؛ لأنَّ الإصابة مُسبَّبة عن التَّعرُّض، وأسند هذا المسبَّب إلى فاعله، وعلى هذا فالإصابة خاصَّة بالمتعرِّضين، وتوكيد الفعل بالنُّون واضح؛ لاقترانه بحرف الطَّلب؛ مثل: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾[٨] ولكن وقوع الطَّلب صفة للنَّكرة ممتنع؛ فوجب إضمار القول؛ أي: واتَّقوا فِتنةً مَقُولاً فيها ذلك؛ كما قيل في قوله[٩]:

---

(١) س: ٦٠ (الممتحنة، ن: ١، مد).   (٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ٢٨، مد).

(٣) القائل: هو النابغة الذّبياني، وقد مرّت ترجمته.

(٤) **موطن الشّاهد**: (لا أَعرفَنْ).

وجه الاستشهاد: مجيء «لا» مفيدة الاستقبال مع المتكلّم، وجازمة للمضارع.

(٥) س: ٩ (التوبة، ن: ١٢٣، مد).   (٦) س: ٧ (الأعراف، ن: ٢٧، مك).

(٧) س: ٨ (الأنفال، ن: ٢٥، مد).   (٨) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ٤٢، مك).

(٩) ينسب البيت إلى العجّاج، وإلى غيره.

[الرَّجز]

٤٤٧ ـ حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلامُ وَاخْتَلَطْ [جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ](١)

الثَّاني: أنَّها نافية، واختلف القائلون بذلك على قولين:

أحدهما: أنَّ الجملة صفة لفتنة، ولا حاجة إلى إضمار قول؛ لأنَّ الجملة خبريَّة؛ وعلى هذا، فيكون دخول النُّون شاذاً؛ مثله في قوله(٢): [الطَّويل]

٤٤٨ ـ فَلا الجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحَيَنَّهَا [وَلا الضَّيْفُ عَنْها إنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ](٣)

بل هو في الآية أسهل؛ لعدم الفصل، وهو فيهما سماعيّ، والذي جوَّزه تشبيه لا النَّافية بلا النَّاهية، وعلى هذا الوجه، تكون الإصابة عامَّة للظَّالم وغيره، لا خاصّة بالظَّالمين، كما ذكره الزَّمخشريّ(٤)؛ لأنَّها قد وصفت بأنَّها لا تصيب الظَّالمين خاصَّة، فكيف تكون مع هذا خاصَّة بهم؟

والثَّاني: أنّ الفعل جوابُ الأمر؛ وعلى هذا، فيكون التّوكيد ـ أيضاً ـ خارجاً عن القياس/ شاذّاً/ [171]؛ وممَّن ذكر هذا الوجه الزَّمخشريّ، وهو فاسد؛ لأنَّ المعنى ـ حينئذٍ ـ فإنَّكم إنْ تَتَّقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصَّةً؛ وقوله: إنَّ التَّقدير إنَّ إصابتكم، لا تصيب الظَّالم خاصّة مردودٌ؛ لأنَّ الشَّرط إنَّما يُقَدَّرُ من جنس الأمر، لا من جنس الجواب، ألا ترى أنَّك تقدِّر في «ائتني أُكرمْكَ»: إن تأتني أُكرمك. نعم يَصِحُّ الجوابُ في قوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ﴾(٥) الآية؛ إذ يصحُّ: إن تدخلوا لا يحطمنَّكم، ويصحُّ ـ أيضاً ـ النَّهيُ على حدّ «لا أرينَّك هاهنا» وأمَّا الوصف، فيأتي مكانه ـ هنا ـ أن تكون الجملة حالاً؛ أي: ادخلوها غير محطُومين، والتَّوكيد بالنُّون على هذا الوجه،

---

[171] ساقطة من (خ).

---

(١) **موطن الشَّاهد**: (بِمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ).
وجه الاستشهاد: مجيء القول مضمراً؛ لأنّ التّقدير: جاؤوا بمذقٍ مقول فيه؛ وحكم هذا الإضمار الوجوب.

(٢) القائل: هو النَّمِر بن تولب، وقد مرّت ترجمته.

(٣) **موطن الشَّاهد**: (لا الجارةُ الدُّنيا بها تلحينّها).
وجه الاستشهاد: ذكر البيت ـ هنا ـ للقياس عليه بشذوذ توكيد فعل «تلحينّها» بعد «لا» النَّافية تشبيهاً لها باللَّفظ بـ «لا» النَّاهية.

(٤) مرّت ترجمته.

(٥) س: ٢٧ (النمل، ن: ١٨، مك).

وعلى الوجه الأوَّل سماعيّ، وعلى النَّهي قياسيّ.

ولا فرق في اقتضاء «لا» الطَّلبيّة للجزم بين كونها مفيدةً للنَّهي؛ سواء كان للتَّحريم كما تقدَّم، أو للتَّنزيه؛ نحو: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[1] وكونها للدُّعاء؛ كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[2] وقول الشَّاعر[3]:

[الطَّويل]

٤٤٩ - يَقُولُونَ لا تَبْعَدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَنِي ... وَأَيْنَ مَكَانُ البُعْدِ إِلَّا مَكَانِيَا[4]؟

وقول الآخر[5]:

[الوافر]

٤٥٠ - فَلا تَشْلَلْ يَدٌ فَتَكَتْ بِعَمْرٍو ... فَإِنَّكَ لَنْ تَذِلَّ وَلَنْ تُضَامَا[6]

ويحتمل النَّهي والدُّعاءَ قولُ الفرزدق[7]:

[الطَّويل]

٤٥١ - إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلا نَعُدْ ... لَهَا أَبَداً مَا دَامَ فِيهَا الجُرَاضِمُ[8]

أي: العظيم البطن، وكونها للالتماس؛ كقولك لنظيرك غير مُسْتَعلٍ عليه: «لا تفعل كذا»، وكذا الحكمُ إذا خرجتْ عن الطَّلَب إلى غيره؛ كالتَّهديد في قولك لولدك، أو عبدك: «لا تُطِعْنِي».

وليس أصل «لا» التي يُجزم الفعل بعدها لامَ الأمر، فزيدت عليها ألف؛ خلافاً/ لبعضهم، ولا هي النَّافية، والجزمُ بلام أمر مُقَدَّرة؛ خِلافاً للسُّهَيليِّ. [٦٩/أ]

[لا الزَّائدة لمجرّد التّوكيد]

٣ - والثّالث: لا الزَّائدة الدّاخلة في الكلام لِمُجَرَّد تقويَته وتوكيده؛

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٣٧، مد).

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٨٦، مد).

(٣) القائل: هو مالك بن الرّيب بن مازن من تميم.

(٤) **موطن الشّاهد:** (لا تَبْعَدْ).

وجه الاستشهاد: جزم فعل «تَبْعَدْ» بـ «لا» المفيدة للدّعاء.

(٥) القائل: هو رجل من بكر بن وائل من دون تحديد.

(٦) **موطن الشّاهد:** (لا تَشْلَلْ).

وجه الاستشهاد: مجيء «لا» النّاهية الجازمة مُفيدةً للدُّعاء.

(٧) ينسب إلى الفرزدق، وليس في دوانه، وإلى الوليد بن عقبة.

(٨) **موطن الشّاهد:** (لا نَعُدْ).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «نعدْ» مجزوماً بـ «لا» التي تحتمل النّهي والدُّعاء.

نحو: ﴿مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾[1]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[2] ويوضحه الآية الأخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾[3] ومنه ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[4]؛ أي: ليعلموا؛ وقوله[5]:

[الطَّويل]

٤٥٢ ـ وَتَلْحَيْنَنِي فِي اللَّهْوِ أَنْ لا أُحِبَّهُ وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلِ[6]

وقوله[7]:

[الطَّويل]

٤٥٣ ـ أَبَى جُودُهُ «لا» البُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ «نَعَمْ» مِنْ فَتًى لا يَمْنَعُ الجُودَ قَاتِلَهْ[8]

وذلك في رواية من نصب البخل؛ فأمَّا من خفض فـ «لا» ـ حينئذٍ ـ اسمٌ مضافٌ؛ لأنَّه أُريد به اللَّفظ. وشرح هذا المعنى: أنَّ كلمة «لا» تكون للبخل، وتكون للكرم، وذلك، أنَّها إذا وقعت بعد قول القائل: أعطِني، أو هلْ تُعطيني؟ كانت للبخل، فإن وقعت بعد قوله: أتمنعني عطاءك، أو أتحرمُني نوالك؟ كانت للكرم، وقيل: هي غير زائدة ـ أيضاً ـ في رواية النَّصب، وذلك على أن تُجعلَ اسماً مفعولاً، والبُخل بدلاً منها؛ قاله الزَّجَّاج[9]، وقال آخر: «لا» مفعول به، والبخل مفعول لأجله؛ أي: كراهية البخل مثلُ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾[10]؛ أي: كراهية أن تَضِلُّوا، وقال أبو عليّ[11] في «الحُجَّة»: «قال أبو الحسن: فَسَّرته العربُ: أبى جودُهُ البخلَ، وجعلوا «لا» حشواً» اهـ.

وكما اختُلف في «لا» في هذا البيت: أنافية أم زائدة؛ كذلك، اختُلف فيها في مواضع من التَّنزيل:

---

(١) س: ٢٠ (طه، ن: ٩٢، مك).
(٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٢، مك).
(٣) س: ٣٨ (ص، ن: ٧٥، مك).
(٤) س: ٥٧ (الحديد، ن: ٢٩، مد).
(٥) القائل: هو الأحوص، عبد الله بن مُحَمّد الأنصاريّ الأوسيّ.
(٦) **موطن الشّاهد**: (أَنْ لا أُحِبَّهُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» زائدةً لمجرّد التّوكيد؛ لأنّ المراد: وتلحينني... أنْ أُحِبَّهُ.
(٧) لم يُنسب إلى قائل معيَّن.
(٨) **موطن الشّاهد**: (لا البُخْلَ).
وجه الاستشهاد: مَجيءُ «لا» زَائِدَةً عَلَى رواية النَّصب.
(٩) مرّت ترجمته.
(١٠) س: ٤ (النِّساء، ن: ١٧٦، مد).
(١١) مرّت ترجمته. و «الحُجّة» كتاب له في القراءات، وهو مطبوع.

أحدها: قوله تعالى ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾(١)، فقيل: هي نافية، واختلف هؤلاء في منفيّها على قولين:

أحدهما: **أنّه شيء تقدّم**، وهو ما حُكي عنهم كثيراً من إنكار البعثِ، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثُمّ استؤنِف القسم، قالوا: وإنّما صحَّ ذلك؛ لأنَّ القرآن كلّه كالسُّورة/ الواحدة/ [172]؛ ولهذا، يُذْكَرُ الشَّيء في سورة، وجوابه في سورة أُخرى؛ نحو: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾(٢)، وجوابه: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾(٣).

والثّاني: **أنَّ منفيّها أُقسمُ**، وذلك على أن يكون إخباراً لا إنشاء، واختاره الزَّمخشريُّ، قال: والمعنى في ذلك: أنّه لا يقسم بالشَّيء إلَّا إعظاماً له؛ بدليل ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾(٤) فكأنّه قيل: إنّ إعظامه بالإقسام به كلا إعظام؛ أي: إنّه يستحقُّ إعظاماً فوق ذلك.

وقيل: هي زائدة. واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين:

أحدهما: **أنّها زيدت توطئة وتمهيداً لنفي الجواب**؛ والتّقدير: لا، أقسم بيوم القيامة، لا يُتْرَكونَ سُدًى؛ ومثله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾(٥)، وقوله(٦):

[المتقارب]

٤٥٤ ـ فَلا وَأَبِيكِ ابنَةَ العَامِرِيِّ   لا يَدَّعِي القَومُ أَنّي أَفِرّ(٧)

وُردَّ بقوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾(٨) الآيات؛ فإنَّ جوابه مُثبت، وهو ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾(٩)، ومثله: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾(١٠) الآية.

---

[172] ساقطة من (خ).

---

(١) س: ٧٥ (القيامة، ن: ١، مك).   (٢) س: ١٥ (الحِجْر، ن: ٦، مك).

(٣) س: ٦٨ (القلم، ن: ٢، مك).

(٤) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٧٥ و ٧٦، مك).

(٥) س: ٤ (النّساء، ن: ٦٥، مد).

(٦) القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، ويُنسب إلى ربيعة بن جشم.

(٧) **موطن الشّاهد**: (لا ـ وأبيك ـ).

وجه الاستشهاد: زيادة «لا» توطئةً وتمهيداً لنفي الجواب: لا يدَّعي القوم...

(٨) س: ٩٠ (البلد، ن: ١، مك).

(٩) س: ٩٠ (البلد، ن: ٤، مك).   (١٠) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٧٥، مك).

والثَّاني: **أنَّها زيدت لمجرَّد التَّوكيد وتقوية الكلام**؛ كما في: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[1]، وردَّ بأنَّها، لا تُزَاد لذلك صدراً، بل حشواً، كما أنَّ زيادة «ما» و «كان» كذلك؛ نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[2]، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[3]، ونحو: «زيد كانَ فاضلٌ» وذلك؛ لأنَّ زيادة الشَّيء تفيد اطِّراحه، وكونه أوَّلَ الكلام، يفيد الاعتناء به؛ قالوا: ولهذا، نقول بزيادتها في نحو: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾[4]، ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[5]؛ لوقوعها بين الفاء ومعطوفها/ ، بخلاف هذه، وأجاب أبو عليّ بما تقدَّم من أنَّ القرآن كالسُّورة الواحدة. [٦٩/ب]

الموضع الثَّاني؛ قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ﴾[6]، فقيل: إنَّ «لا» نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة، والجميع محتمل.

وحاصل القول في الآية: أنَّ «ما» خبريَّة بمعنى الذي منصوبة بأتلُ، و ﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ صلة، و ﴿عَلَيْكَ مِنْ﴾ متعلِّقة بحرَّمَ، هذا هو الظَّاهر، وأجاز الزَّجّاجُ كونَ «ما» استفهاميَّة منصوبةً بـ «حَرَّمَ»، والجملة محكيَّة بأتلُ؛ لأنَّه بمعنى أقول، ويجوز أن يعلَّق ﴿عَلَيْكَ مِنْ﴾ بأتْلُ، ومَن رجَّح إعمال أوّل المتنازعينِ ـ وهم الكوفيّون ـ رجَّحه على تعلّقه بحرَّمَ. وفي «أنْ» و «ما» بعدها أوجه:

أحدها: أن يكونا في موضع نصب بدلاً من «ما»، وذلك على أنَّها موصولة لا استفهامية؛ إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام.

الثَّاني: أن يكونا في موضع رفع خبراً لـ «هو» محذوفاً، أجازهما بعض المُغربين؛ وعليهما فـ «لا» زائدة، قاله ابن الشَّجري[7]، **والصَّواب: أنَّها** نافية على الأوّل، وزائدة على الثّاني.

والثالث: أن يكون الأصل أُبيّنُ لكم ذلك لِئَلَّا تُشرِكوا؛ وذلك، لأنَّهم إذا حرَّم عليهم رؤساؤهم ما أحلَّه الله ـ سبحانه وتعالى ـ فأطاعوهم، أشركوا؛ لأنَّهم جعلوا غير الله بمنزلته.

---

(١) س: ٥٧ (الحديد، ن: ٢٩، مد).
(٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٥٩، مد).
(٣) س: ٤ (النّساء، ن: ٧٨، مد).
(٤) س: ٧٠ (المعارج، ن: ٤٠، مك).
(٥) مرّت في الصفحة السابقة.
(٦) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٥١، مك).
(٧) ستمرُّ ترجمته.

والرَّابع: **أنَّ الأصل أوصيكم بِألاّ تُشرِكوا**؛ بدليل أنَّ ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[1] معناه: وأوصيكم بالوالدين، وأنَّ في آخر الآية ﴿ذَالِكُمْ وَصَّاكُم بِهِۦ﴾[1] وعلى هٰذين الوجهين، فحذفت الجملة وحرف الجرّ.

والخامس: أنَّ التَّقدير: أَتلُ عَلَيكُم ألاَّ تُشرِكُوا؛ فحذف مدلولاً عليه بما تقدَّم، وأجاز هذه الأوجه الثّلاثة الزَّجّاج[2].

والسَّادس: أنَّ الكلام تمَّ عند ﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ ثُمَّ ابتُدِىء: عليكم ألّا تشركوا، وأن تحسنوا بالوالدين إحساناً وألّا تقتلوا، ولا تقربوا؛ فـ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ على هذا: اسمُ فعلٍ بمعنى الزمُوا، و «أنّ» في الأوجه السّتّ مصدريَّة، و «لا» في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية.

والسَّابع: أنَّ «أنْ» مفسِّرة بمعنى «أيْ» ولا: ناهية، والفعل مجزوم لا منصوب، وكأنَّه قيل: أقول لكم لا تشركوا به شيئاً، وأحسنوا بالوالدين إحساناً؛ وهذان الوجهان الأخيران، أجازهما ابن الشَّجريّ[3].

الموضع الثّالث: قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[4] فيمن فتح الهمزة؛ فقال قوم منهم الخليل[5] والفارسيّ[5]: «لا» زائدة، وإلّا لكان عذراً للكفَّار، وردَّه الزَّجّاج، بأنَّها نافية في قراءة الكسر، فيجب ذلك في قراءة الفتح، وقيل: نافية، واختلف القائلون بذلك؛ فقال النَّحّاس[5]: حذف المعطوف؛ أي: أو أنّهم يؤمنون، وقال الخليل في قول له آخر: أنَّ بمعنى «لعلَّ» مثلُ «ائتِ السُّوقَ أنَّك تشتري لنا شيئاً» ورجَّحه الزّجّاج، وقال: إنَّهم أجمعوا عليه، وردّه الفارسيّ[5]، فقال: التّوقُّع الذي في «لعلَّ» ينافيه الحكم بعدم إيمانهم، يعني في قراءة الكسر، وهذا نظير ما رجَّح به الزّجّاجُ كونَ «لا» غير زائدة، وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا: يؤيّده أنَّ ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ و «يدريكم» بمعنًى، وكثيراً ما تأتي «لعلّ» بعد فعل الدِّراية؛ نحو:

---

(١) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٥١، مك).

(٢) إبراهيم بن السّريّ بن سهل (٢٤١ ـ ٣١١ هـ) أبو إسحاق الزّجاج. ولد ومات ببغداد، عالم بالنّحو واللّغة.

(٣) هبة الله بن عليّ (٤٥٠ ـ ٥٤٢ هـ) من أئمّة العلم باللُّغة والأدب وأحوال العرب؛ مولده ووفاته ببغداد.

(٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٠٩، مك).

(٥) مرّت ترجمته.

﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾[1] وأنَّ في مصحف أبيٍّ[2] ﴿وما أَدْرَاكُم لَعَلَّهَا﴾، وقال قوم: أنَّ مؤكّدة، والكلام فيمن حكم بكفرهم، ويئس من إيمانهم، والآية عذرٌ للمؤمنين؛ أي: إنَّكم معذورون؛ لأنَّكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء من أنَّهم لا يؤمنون حينئذٍ؛ ونظيره: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ/ ﴾[3]، وقيل: التَّقدير لأنَّهم، واللَّام متعلِّقة بمحذوف؛ [٧٠/أ]
أي: لأنَّهم لا يؤمنون، امتنعنا من الإتيان بها، ونظيره ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْـَٔايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾[4]، واختاره الفارسيّ.

واعلم أنَّ مفعول ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾[5] الثَّاني ـ على هذا القول؛ وعلى القول بأنَّها بمعنى لعلَّ ـ محذوف؛ أي: إيمانهم، وعلى بقيَّة الأقوال: «أنْ» وصلتُها.

الموضع الرَّابع: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[6]، فقيل: «لا» زائدة؛ والمعنى: ممتنع على أهل قرية قدّرنا إهلاكهم أنَّهم يرجعون عن الكفر إلى قيام السَّاعة، وعلى هذا فـ ﴿حَرَٰمٌ﴾ خبر مُقَدَّم وجوباً؛ لأنَّ المخبر عنه: «أنْ» وصلتُها؛ ومثله: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[7]، لا مبتدأ و «أن» وصلتها فاعل أغنى عن الخبر، كما جوَّزه أبو البقاء؛ لأنَّه ليس بوصفٍ صريح، ولأنَّه لم يعتمد على نفي، ولا استفهام، وقيل: لا نافية، والإعرابُ إمّا على ما تقدَّم، والمعنى: ممتنع عليهم أنَّهم لا يرجعون إلى الآخرة، وإمّا على أنَّ ﴿حَرَٰمٌ﴾ مبتدأ حذف خبره؛ أي: قبول أعمالهم، وابتُدىء بالنَّكرة لتقييدها بالمعمول، وإمَّا على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: والعمل الصَّالح حرام عليهم؛ وعلى الوجهين، فـ ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ تعليلٌ على إضمار اللَّام؛ **والمعنى**: لا يرجعون عمَّا هم فيه، ودليلُ المحذوف ما تقدَّم من قوله تعالى:

---

(١) س: ٨٠ (عبس، ن: ٣، مك).

(٢) أبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النَّجّار، من الخزرج، صحابيّ أنصاريّ، كان قبل الإسلام حَبراً من اليهود، ولمَّا أسلم، كان من كُتَّاب الوحي، وشهد بدراً وأحداً والخندق والمشاهد كلَّها. أَمره عثمان بجمع القرآن، فاشترك في جمعه. تُوفِّي (سنة ٢١ هـ).

(٣) س: ١٠ (يونس، ن: ٩٦ و ٩٧، مك).

(٤) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٥٩، مك).

(٥) س: ٦ (الأنعام: ن: ١٠٩، مك).

(٦) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٩٥، مك).

(٧) س: ٣٦ (يس، ن: ٤١، مك).

﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾[1] ويؤيِّدهما تمام الكلام قبل مجيء «أن» في قراءة بعضهم، بالكسر.

الموضع الخامس: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا﴾[2] قُرىء في السَّبع برفع ﴿يَأْمُرَكُمْ﴾ ونصبه، فمن رفعه، قطعه عمَّا قبله؛ وفاعله: ضميره تعالى، أو ضمير الرّسول، ويؤيِّد الاستئناف قراءةُ بعضهم: **﴿ولن يأمركم﴾**، و «لا» على هذه القراءة نافية لا غير، ومن نصبه؛ فهو معطوف على ﴿يُؤْتِيَهُ﴾ كما أنَّ ﴿يَقُولَ﴾ كذلك، و «لا» على هذه زائدة مؤكِّدة لمعنى النَّفي السَّابق، وقيل: على ﴿يَقُولَ﴾ ولم يذكر الزَّمخشريّ غيره، ثُمَّ جَوَّز في «لا» وجهين؛

أحدهما: **الزِّيادة**؛ فالمعنى: ما كان لبشر أن ينصبه الله للدُّعاء إلى عبادته وترك الأنداد، ثُمَّ يأمر النّاس بأن يكونوا عباداً له، ويأمركم أن تتَّخذوا الملائكة والنّبيّين أرباباً.

والثَّاني: **أن تكون غيرَ زائدة ووجَّهه بأنَّ** النّبيّ ـ عليه الصَّلاة والسّلام ـ كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة، وأهلَ الكتاب عن عبادة عُزير وعيسى، فلمَّا قالوا له: أنتَّخذك ربّاً؟ قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبِئَهُ الله ثُمَّ يأمر النّاس بعبادته وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء، هذا ملخَّص كلامه، وإنَّما فسَّر لا يأمر بينهى؛ لأنَّها حالتُه عليه الصَّلاة والسّلام، وإلَّا فانتفاء الأمر أعمُّ من النَّهي والسّكوت، والمراد الأوّل، وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضاً؛ لأنَّ نهيه عن عبادتهم/ لكونهم [٧٠/ب] مخلوقين لا يستحقّون أن يُعْبَدُوا، وهو شريكهم في كونه مخلوقاً، فكيف يأمرهم بعبادته؟ والخطاب في ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ على القراءتين التفاتٌ.

تنبيه

قرأ جماعة **﴿واتَّقوا فِتْنَةً لَتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾**[3] وخرّجها أبو الفتح على حذف ألف «لا» تخفيفاً، كما قالوا «أَمَ واللَّهِ» ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدّر «لا» في قراءة الجماعة زائدة؛ لأنَّ التَّوكيد بالنُّون يأبى ذلك.

---

(١) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٩٤، مك).

(٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ٧٩ و ٨٠، مد).

(٣) س: ٨ (الأنفال، ن: ٢٥، مد).

[لات ومذاهب النُّحَاة فيها]

اختلف فيها في أمرين:

١ ـ أحدهما: في حقيقتها؛ وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنّها كلمة واحدة فعل ماضٍ، ثُمّ اختلف هؤلاء على قولين؛ **أحدهما: أنَّها في الأصل بمعنى نقصَ** من قوله تعالى ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾[(١)]، فإنَّه يُقال: لاتَ يليتُ، كما يُقالُ: ألت يألت، وقد قُرىء بهما، ثُمَّ استُعملت للنَّفي، كما أنَّ قلَّ كذلك، قاله أبو ذَرّ الخشنيّ[(٢)]. **والثّاني**: أنَّ أصلها ليسَ بكسرِ الياء، فقلبت الياء ألفاً؛ لتحرُّكها، وانفتاح ما قبلها، وأُبدلت السِّين تاءً.

والمذهب الثَّاني: أنَّها كلمتان؛ لا النّافية، والتّاء لتأنيث اللَّفظة، كما في ثُمَّتَ ورُبَّتَ، وإنّما وجب تحريكها؛ لالتقاء السّاكنين؛ قاله الجمهور.

والثَّالث: أنّها كلمة وبعض كلمة؛ وذلك، أنَّها لا النّافية والتّاء زائدة في أوّلِ الحين؛ قاله أبو عبيدة وابن الطَّراوة.

واستدلَّ أبو عبيدة بأنَّه وجدَها في «الإمام» ـ وهو مصحف عثمان[(٣)] ـ رضي الله عنه ـ مختلطة بحين في الخطِّ، ولا دليل فيه، فكَمْ في خطِّ المصحف من أشياء خارجة عن القياس.

ويشهد للجمهور، أنّه يُوقفُ عليها بالتَّاء والهاء، وأنَّها رُسمت منفصلةً عن الحين، وأنَّ التّاء، قد تُكسر على أصل حركة التقاء السَّاكنين، وهو معنى قول الزَّمخشريِّ «وقرىء بالكسر على البناء كجيرِ» اهـ. ولو كان فعلاً ماضياً، لم يكن للكسر وجه.

[مذاهب النُّحَاة في عمل «لات»]

٢ ـ الأمر الثَّاني: في عملها؛ وفي ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّها لا تعمل شيئاً؛ فإن وليها مرفوع فمبتدأ، حذف خبره، أو

---

(١) س: ٤٩ (الحجرات، ن: ١٤، مد).

(٢) مُصْعَب بن محمّد؛ عالم أندلسيّ، برع في الفقه، والحديث، والنّحو، والأدب، وأيّام العرب. تُوفّي (سنة ٦٠٤ هـ).

(٣) هو عثمان بن عفّان القرشيّ، ثالث الخلفاء الرّاشدين، وأحد المبشّرين بالجنّة، تزوّج اثنتين من بنات الرّسول ـ ﷺ ـ فلقّب بذي النّورين. تُوفّي (سنة ٣٥ هـ).

منصوبٌ، فمفعول لفعل محذوف، وهذا قولٌ للأخفش؛ والتَّقدير ـ عنده ـ في الآية[1] لا أرى حينَ مناصٍ، وعلى قراءة الرَّفع، ولا حينُ مناص كائنٌ لهم.

الثَّاني: **أنَّها تعمل عملَ «إنَّ»**؛ فتنصب الاسم وترفع الخبر؛ وهذا قول آخر للأخفش.

والثَّالث: **أنَّها تعمل عمل «ليس»**؛ وهو قول الجمهور.

وعلى كلّ قول فلا يُذكر بعدها إلَّا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.

واختُلف في معمولها؛ فنصَّ الفرّاء على أنَّها لا تعمل إلَّا في لفظة الحين، وهو ظاهر قول سيبويه، وذهب الفارسيّ وجماعة إلى أنَّها تعمل في الحين وفيما رادَفهُ، قال الزَّمخشريُّ: زيدت التَّاء على «لا» وخُصَّت بنفي الأحيان.

تنبيه

قُرِئ ﴿**وَلاتَ حِينِ مَنَاصٍ**﴾[2] بخفض الحين؛ فزعم الفرَّاء أَنَّ «لات» تُسْتَعْمَلُ حَرفاً جارّاً لأسماء الزَّمان خاصَّة، كما أَنَّ مذ ومنذُ كذلك، وأنشد[3]:

[الخفيف]

٤٥٥ ـ **طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاتَ أَوَانٍ [فَأَجَبْنَا أَنْ لاتَ حِينَ بَقَاءِ]**[4]

وأُجيب عن البيت بجوابين؛ **أحدهما**: **أنَّه على إضمار مِنْ الاستغراقيّة**؛ ونظيره في بقاء عمل الجارِّ مع حذفه وزيادته، قوله[5]:

[الوافر]

٤٥٦ ـ/ **أَلا رَجُلٍ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً [يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ]**[6] [٧١/أ]

---

(١) الآية: ﴿**كم أهلكنا قبلهم من قرنٍ فنادوا ولا ت حين مناص**﴾ س: ٣٨ (ص: ٣، مك).

(٢) س: ٣٨ (ص، ن: ٣، مك).

(٣) القائل: هو أبو زبيد الطّائي، المنذر بن حرملة، كان نصرانياً، ولم يُسلم.

(٤) **موطن الشّاهد**: (ولات أوانٍ).

وجه الاستشهاد: استعمال «لات» حرفاً جارّاً لاسم الزّمان «أوان» حسب رأي الفرّاء، وقد ردّ ابن هشام في المتن بما يغني عن التّعليق.

(٥) القائل: هو عمرو بن قِعاس، أو قعناس المرادي، وقد مرّ ذكره.

(٦) سبق البيت برقم ١١١ وعُلّق عليه.

موطن الشّاهد: (رجلٍ).

وجه الاستشهاد: مجيء «رجلٍ» مجروراً بحرف جرّ محذوف على رواية الجرّ؛ وذُكِرَ البيت ـ هنا ـ للقياس عليه.

فيمن رواه بجرِّ رجل، **والثَّاني**: **أنَّ الأصل**: «ولاتَ أوانُ صُلْح» ثُمّ بنى المضاف لقطعه على الإضافة، وكان بناؤه على الكسر؛ لشبهه بنَزَالِ وزناً، أو لأنّه قُدّر بناؤه على السّكون، ثُمّ كُسِرَ على أصل التقاء السَّاكنين كأمسِ، وجَيرِ، ونُوِّنَ للضَّرورة، وقال الزَّمخشريُّ: للتَّعويض؛ كيومئذٍ، ولو كان كما زعمَ لأُعرِب؛ لأنَّ العِوَضَ، يُنَزَّل منزلة المُعَوَّضِ منه، وعن القراءة[1] بالجواب الأوّل، وهو واضح، وبالثّاني وتوجيهه أنَّ الأَصل: «حينَ مناصِهم» ثُمّ نُزِّل قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من حين لاتِّحاد المضاف والمضاف إليه، قاله الزَّمخشريّ، وجعل التَّنوين عِوَضاً عن المضاف إليه، ثُمّ بنَى الحين لإضافته إلى غير مُتَمَكّن، اهـ. والأَولى أن يُقالَ: إنَّ التَّنزيل المذكور، اقتضى بناء الحين ابتداءً، وإنّ المناص مُعرَبٌ وإن كان قد قُطِعَ عن الإضافة بالحقيقة لكنَّه ليس بزمان؛ فهو ككلٍّ وبعض.

[لو وأوجه مجيئها]

على خمسة أوجه:

١ ـ **أحدها**: «لو» المستعملة في نحو «لَوْ جاءَني لأكرمتُهُ» وهذه تفيد ثلاثة أُمور:

أحدها: **الشَّرطيّة**، أعني عقد السّببيّة والمسببيَّة بين الجملتين بعدها.

والثّاني: **تقييد الشّرطيّة بالزّمن الماضي**؛ وبهذا الوجه، وما يُذْكَرُ بعده فارقت «إنْ»، فإنَّ تلك لِعَقْد السّببيّة والمسببيّة في المستقبل؛ ولهذا، قالوا: الشَّرط بإن سابقٌ على الشّرط بلو، وذلك؛ لأنَّ الزّمن المستقبل سابقٌ على الزَّمن الماضي، عكس ما يَتوهّم المبتدئون، ألا ترى أنَّك تقول: «إنْ جئتَنِي غداً أَكْرَمْتُك» فإذا انقضى الغدُ، ولم يجيء، قلت: «لو جِئتَني أمسِ أكرمتك».

الثَّالث: **الامتناع**، وقد اختلف النُّحاةُ في إفادتها له وكيفيَّة إفادتها إيَّاه على ثلاثة أقوال:

أحدها: **أنَّها لا تفيده بوجهٍ**؛ وهو قول الشَّلوبين، زعم أنَّها لا تدلُّ على امتناع الشّرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التّعليق في الماضي، كما دَلَّت إنْ على التّعليق في المستقبل، ولم تدلَّ بالإجماع على امتناع، ولا ثبوتٍ، وتبعه على هذا القول ابن هشَام الخضراويّ.

(١) أي: وأُجيب عن القراءة.

وهذا الذي قالاه كإنكار الضَّروريَّات، إذ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهيّ؛ فإنَّ كلَّ من سمع «لو فعلَ» فهِمَ عدم وقوع الفعل من غير تردُّدٍ، ولهذا، يصحُّ في كلِّ موضع استُعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشَّرط منفيّاً لفظاً، أو معنى؛ تقول: «لو جاءني أكرمته، لكنّه لم يَجِىء»؛ ومنه قوله(١):

[الطَّويل]

٤٥٧ ـ وَلَـو أَنَّ مَـا أَسْـعَـىٰ لِأَدْنَـى مَـعِـيشَـةٍ كَفَانِي ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

وَلَـكِـنَّـمَـا أَسْـعَـىٰ لِـمَـجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي(٢)

وقوله(٣):

[الطَّويل]

٤٥٨ ـ فَلَوْ كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ تَمُتْ وَلٰكِنَّ حَمْدَ النَّاسِ لَيسَ بِمُخْلِدِ(٤)

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾(٥)؛ أي: ولكنْ لم أشأ ذلك، فحقّ القول منِّي؛ وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾(٦)؛ أي: فلم يُرِكُمُوْهُم كذلك، وقول الحماسيّ:

[البسيط]

٤٥٩ ـ لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي / بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا(٧) [٧١/ب]

ثُمّ قال:

[البسيط]

لٰـكِـنَّ قَـوْمِـي وَإِنْ كَـانُـوا ذَوِي عَـدَدٍ لَـيسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا(٨)

---

(١) القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكنديّ، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **موطن الشَّاهد**: (ولو...).

وجه الاستشهاد: مجيء «لو» دالّةً على الامتناع؛ خلافاً للشَّلوبين.

(٣) القائل: هو زهير بن أبي سلمى، وقد مرّت ترجمته.

(٤) **موطن الشَّاهد**: (لو كان... لكنّ حمد...).

وجه الاستشهاد: مجيء «لو» دالّةً على الامتناع، ومجيء الاستدراك بعدها.

(٥) س: ٣٢ (السجدة، ن: ١٣، مك). (٦) س: ٨ (الأنفال، ن: ٤٣، مد).

(٧) القائل: هو قريط بن أنيف.

(٨) **موطن الشَّاهد**: (لو كنتُ... لكنَّ قومي..).

وجه الاستشهاد: مجيء «لو» دالّةً على الامتناع، وتقدير الاستدراك بعدها؛ كما جاء في المتن.

إذ المعنى: لكنَّني لست من مازنٍ، بل من قوم، ليسوا في شيء من الشَّرِّ، وإن هان وإن كانوا ذوي عدد؛ فهٰذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟﴾[1] ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[2]، ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[3].

والثَّاني: أنَّها تفيد امتناع الشَّرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المُعْربين، ونصَّ عليه جماعة من النَّحويّين، وهو باطل بمواضع كثيرة؛ منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾[4]، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[5]، وقول عمر[6] رضي الله عنه: «نِعمَ العبدُ صُهَيبٌ[7]، لوْ لم يخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ»[8]؛ وبيانه: أنَّ كلَّ شيء امتنع، ثبت نقيضُه، فإذا امتنع «ما قام» ثبت «قام»، وبالعكس، وعلى هذا، فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثُبوتُ إيمانهم، مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم، وحَشْر كلِّ شيء عليهم، وفي الثّانية نفاد الكلمات مع عدم كون كلِّ ما في الأرض من شجرةٍ أقلاماً تكتب الكلمات، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدّواة وكون السّبعة الأبحر مملوءةً مداداً وهي تمدُّ ذلك البحر، ويلزم في الأثر ثبوتُ المعصية مع ثبوت الخوف، وكلُّ ذلك عكسُ المُرَادِ.

والثَّالث: أنَّها تُفِيدُ امتناعَ الشَّرط خاصَّة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب، ولا على ثبوته، ولكنّه إن كان مُساوياً للشَّرط في العموم؛ كما في قولك: «لوْ كانت الشَّمس طالِعَةً، كانَ النّهارُ موجوداً» لزم انتفاؤه؛ لأنَّه يلزم من انتفاء السَّبب المساوي انتفاء مسبَّبه، وإن كان أعمَّ؛ كما في قولك: «لو

(1) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠٢، مد).
(2) س: ٨ (الأنفال، ن: ١٧، مد).
(3) س: ٨ (الأنفال، ن: ١٧، مد).
(4) س: ٦ (الأنعام، ن: ١١١، مك).
(5) س: ٣١ (لقمان، ن: ٢٧، مك).
(6) هو ابن الخطاب القرشيّ ثاني الخلفاء الرّاشدين، وأحد المبشّرين بالجنّة، وأوّل من لُقّب بأمير المؤمنين، بُويعَ بالخلافة سنة: ١٣ هـ، وقُتل غيلةً سنة: ٢٣ هـ.
(7) صُهَيب بن سنان. صحابيّ عربيّ، أسره الرّوم صغيراً، فَعُرِف بالرّوميّ، شهد بدراً، وأحداً وغيرهما. توفّي (سنة ٣٨ هـ).
(8) لم يثبت هذا القول عن عمر، ولا عن النّبي ـ ﷺ ـ فلا يصلح دليلاً على ما ذكر.

كانتِ الشَّمسُ طالعةً، كان الضَّوءُ موجوداً»، فلا يلزم انتفاؤه، وإنَّما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشَّرط؛ وهذا قول المحقِّقين.

ويتلخَّص على هذا أَن يُقالَ: إنَّ «لو» تدلُّ على ثلاثة أمور: «عَقْدِ السَّببيّة والمسبّبية» و «كونهما في الماضي» و «امتناع السَّبب».

ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل.

فالنَّوع الأوَّل على ثلاثة أقسام:

ما يوجب فيه الشّرع أو العقل انحصار مسببيّة الثّاني في سببيّة الأُوّلى؛ نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾(١)، ونحو: «لو كانتِ الشَّمسُ طالعة كان النّهارُ موجوداً» وهذا يلزم فيه من امتناع الأوّل، امتناعُ الثّاني قطعاً.

وما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور؛ نحو: «لَوْ نامَ لانتقض وُضُوؤهُ»؛ ونحو: «لَوْ كَانَتِ الشَّمسُ طَالِعةً، كَانَ الضَّوءُ موجوداً»؛ وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأوّل امتناعُ الثّاني، كما قدَّمنا.

وما يُجوِّز فيه العقلُ ذلك؛ نحو: «لو جاءني أكرمته»، فإنَّ العقل يجوّز انحصار سبب الإكرام في المجيء، ويرجِّحه أنَّ ذلك هو الظّاهر من ترتيب الثّاني على الأوّل، وأنّه المتبادر إلى الذّهن واستصحاب الأصل، وهذا النّوع يدلُّ فيه العقل على انتفاء المسبّب المساوي لانتفاء السَّبب/ لا على الانتفاء [٧٢/أ] مطلقاً، ويدلُّ الاستعمال والعُرف على الانتفاء المطلق.

والنَّوع الثّاني قسمان(٢):

أحدهما: ما يُرادُ فيه تقريرُ الجواب؛ وُجِد الشَّرطُ، أو فُقد، ولكنَّه مع فَقدِه أَولى، وذلك كالأثر عن عمر(٣)؛ فإنَّه يدلُّ على تقرير عدم العصيان على كلّ حال، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أَولى، وإنَّما لم تدلَّ على انتفاء الجواب لأمرين؛

أحدهما: أنَّ دلالتها على ذلك إنَّما هو من باب مفهوم المخالفة، وفي هذا الأثر دلّ مفهومُ الموافقة على عدم المعصية؛ لأنَّه إذا انتفت المعصيةُ عند عدم الخوف، فعند الخوف أَولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قُدِّمَ مفهومُ الموافقة.

---

(١) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٧٥، مك).

(٢) النّوع الثّاني هو ما لا يُعقلُ فيه بين الجزأين ارتباط مناسب.

(٣) يعني قوله في صهيب.

الثَّاني: أنَّه لمَّا فُقِدَتِ المناسبةُ انتفت العلِّيَّةُ، فلم يجعل عدم الخوف عِلَّةَ عدم المعصية، فعلمنا أنَّ عدم المعصية معلَّل بأمر آخر، وهو الحياء والمهابة والإجلال والإعظام، وذلك مستمرٌّ مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستنداً إلى ذلك السّبب وحده، وعند الخوف مستنداً إليه فقط، أو إليه وإلى الخوف معاً، وعلى ذلك تَتَخَرَّجُ آية لقمان[1]؛ لأنَّ العقل يجزم بأنَّ الكلمات، إذا لم تنفد مع كثرة هذه الأمور؛ فلأَنْ لا تنفد مع قلَّتها وعدم بعضها أَولى، وكذا ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾[2]؛ لأنَّ عدم الاستجابة عند عدم السَّماع أَولى، وكذا ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟﴾[3]؛ فإنَّ التَّولِّي عند عدم الإسماع أولى، وكذا ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾[4] فإنَّ الإمسَاكَ عند عدم ذلك أَولى.

والثاني[5]: أن يكون الجوابُ مُقَرَّراً على كلِّ حال من غير تَعَرُّضٍ لأولويَّة؛ نحو: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟﴾[6]، فهذا وأمثالُهُ يُعرفُ ثبوتُهُ بِعِلَّةٍ أُخرى مُستمِرَّةٍ على التَّقديرين، والمقصود في هذا القسم تحقيقُ ثُبوت الثَّاني، وأمَّا الامتناع في الأوّل، فإنَّه وإن كان حَاصِلاً؛ لكنَّه ليس المقصود.

وقد اتَّضح أنّ أفسد تفسير لـ «لو» قولُ من قال: حرف امتناع لامتناع، وأنَّ العبارة الجيِّدة قول سيبويه رحمه الله: حرف لِمَا كان سيقعُ لوقوع غيره، وقول ابن مالك: حرف يدلّ على انتفاء تَالٍ، ويلزم لثبوته ثبوتُ تاليه. ولكن قد يُقال: إنَّ في عبارة سيبويه إشْكَالاً ونقصاً، فأمَّا الإشكال فإنَّ اللَّام من قوله: «لوقوع غيره» في الظَّاهر لام التَّعليل، وذلك فاسد، فإنَّ عدم نفاد الكلمات، ليس معلّلاً بأنَّ ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده، بل بأنَّ صفاته سبحانه، لا نهاية لها، والإمْسَاك خشية الإنفاق ليس مُعَلَّلاً بملكهم خزائن رحمة الله، بل بما طُبِعُوا عليه من الشُّحِّ، وكذا التَّولِّي وعدم الاستجابة ليسا مُعَلَّلَين بالسَّمَاع، بل بما هُم عليه من العُتوِّ والضَّلال، وعدم معصية صُهيبٍ، ليست مُعلَّلَة بعدم الخوف، بل بالمهابة؛ **والجوابُ**: أن تُقدَّر اللَّام للتَّوقيت؛ مثلُها في: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾[7]؛ أي: إنَّ الثَّاني، يثبت عند

---

(١) الآية (٢٧) من سورة لقمان.

(٢) س: ٣٥ (فاطر، ن: ١٤، مك).

(٣) س: ٨ (الأنفال، ن: ٢٣، مد).

(٤) س: ١٧ (الإسراء، ن: ١٠٠، مك).

(٥) من قسمي النَّوع الثَّاني.

(٦) س: ٦ (الأنعام، ن: ٢٨، مك).

(٧) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٨٧، مك).

ثبوت الأوّل. وأمّا النّقص، فلأنّها، لا تدلُّ على أنّها دالّةٌ على امتناع شرطها؛ **والجواب**: أنّه مفهوم من قوله «ما كان سيقع» فإنّه دليلٌ على أنه لم يقع. نعم، في عبارة ابن مالك نقص/ فإنّها لا تفيد أنَّ اقتضاءَها للامتناع في الماضي، فإذا [٧٢/ب] قيل: «لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه» كان ذلك أجود العبارات.

تنبيهان

الأوّل - اشتهر بين النّاس السُّؤال عن معنى الأثر المرويّ عن عمر رضي الله عنه، وقد وقع مثله في حديث رسول الله - ﷺ - وفي كلام الصِّدّيق رضي الله عنه، وقلَّ من يتنبّه لهما؛ **فالأوّل**: قوله عليه الصّلاة والسّلام في بنت أبي سلمة(١): «إنَّها لو لَمْ تكنْ ربيبتي في حِجْرِي ما حلَّت لي، إنَّهَا لابنةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعةِ»(٢) فإنَّ حلّها له عليه الصّلاة والسّلام منتفٍ من جهتين؛ **كونها ربيبته في حِجْره، وكونها ابنة أخيه من الرّضاعة**، كما أنَّ معصية صُهَيبٍ منتفيةٌ من جهتَي **المخافة والإجلال**. **والثّاني**: قوله رضي الله عنه - لـمّا طوّل في صلاة الصّبح، وقيل له: كادت الشّمس تطلع -: «لو طَلعتْ مَا وَجَدَتْنَا غَافِلِينَ»؛ **أمّا الأوّل** فواضح، **وأمّا الثّاني** فلأنّها إذا لم تطلع، لم تجدهم البتّة، لا غافلين، ولا ذاكرين.

الثّاني: - لهجت الطّلبة بالسُّؤال عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾(٣)؛ وتوجيهه: أنَّ الجملتين يَتركَّبُ منهما قياس، وحينئذٍ، فينتج: لو علم الله فيهم خيراً لتولّوا، وهذا مستحيل؛ والجوابُ من ثلاثة أوجه؛ اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياساً، وذلك بإثبات اختلاف الوسط؛ **أحدهما**: أنَّ التقدير لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم إسماعاً غير نافع لتولَّوا، **والثّاني**: **أن تقدَّر ولو أسمعهم، على تقدير عدم علم الخير فيهم**، **والثّالث**: بتقدير كونه قياساً مُتَّحِدَ الوسط صحيح الإنتاج؛ **والتّقدير**: ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما؛ لَتولَّوا بعد ذلك الوقت.

---

(١) هي زينب بنت عبد الله المخزوميّة ربيبة رسول الله - عليه الصّلاة والسّلام - وابنة أمّ المؤمنين أُمّ سلمة. ماتت في المدينة سنة: ٧٣ هـ.

(٢) صحيح البخاري. كتاب النكاح.

(٣) س: ٨ (الأنفال، ن: ٢٣، مد).

[لو الشَّرطيّة غير الجازمة]

٢ ـ الثَّاني من أقسام لو: أن تكون حرفَ شرطٍ في المستقبل، إلَّا أنَّها لا تجزم؛ كقوله[(١)]:

[الطَّويل]

٤٦٠ ـ **وَلَو تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوتِنَا ... وَمِنْ دُوْنِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ**
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإنْ كُنتُ رِمَّةً ... لِصَوتِ صَدَى لَيلَى يَهَشُّ ويَطْرَبُ[(٢)]

وقول تَوبة[(٣)]:

[الطَّويل]

٤٦١ ـ **وَلَوْ أَنَّ لَيلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ... عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ**
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشَاشَةِ، أو زَقَا ... إليها صَدًى مِنْ جَانِبِ القَبْرِ صَائِحُ[(٤)]

وقوله[(٥)]:

[الكامل]

٤٦٢ ـ **لا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إلَّا مُظْهِراً ... خُلُقَ الكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمَا**[(٦)]

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾[(٧)]؛ أي: وليخش الذين إن شارفوا، وقاربوا أن يتركوا، وإنَّما أوَّلنا التَّرك بمشارفة التَّرك؛ لأنَّ الخطاب للأوصياء، وإنَّما يتوجَّه إليهم قبل التَّرك؛ لأنَّهم بَعده أموات؛ ومثله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾[(٨)]؛ أي:

---

(١) القائل: أبو صخر الهُذَلِيّ، عبد الله بن سلمة، ونُسِبَا إلىٰ قيس بن الملوّح، وليسا له.

(٢) **موطن الشَّاهد**: (لو تلتقي، لظلّ).
وجه الاستشهاد: مجيء «لو» حرف شرطٍ في المستقبل غير جازم، كما هو واضح.

(٣) هو توبة بن الحِمْيَر، وقد مرّت ترجمته.

(٤) **موطن الشَّاهد**: (لو.. سلّمت... لسلّمت...).
وجه الاستشهاد: مجيء «لو» حرف شرط في المستقبل، ولكنَّه غير جازم، كما في المثال السّابق.

(٥) لم يُنسب إلى قائل مُعيّن.

(٦) **موطن الشَّاهد**: (لو تكون عديماً).
وجه الاستشهاد: مجيء «لو» حرف شرط في المستقبل، ولكنّه غير جازم، كما في المثالين السَّابقين.

(٧) س: ٤ (النساء، ن: ٩، مد).

(٨) س: ٢٦ (الشّعراء، ن: ٢٠١، مك).

حتّى يشارفوا رؤيته ويقاربوها؛ لأنَّ بعده ﴿فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ وإذا رأوه ثمّ جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغتة، وهم لا يشعرون، ويحتمل أن تُحْمَلَ الرّؤيةُ على حقيقتها، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنّونه عذاباً؛ مثل: ﴿وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾[1] أو يعتقدونه عذاباً، ولا يظنّونه واقعاً بهم؛ وعليها، فيكون أخذه لهم/بغتة بعد رؤيته؛ ومن ذلك [٧٣/أ] ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾[2]؛ أي: إذا قارب حضوره؛ ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾[3]؛ لأنَّ بلوغ الأجل انقضاء العِدَّة، وإنّما الإمساك قبله.

وأنكر ابنُ الحَاجِّ[4] في نقده على «المُقَرّب» مجيء «لو» للتّعليق في المستقبل؛ قال: ولهذا، لا تقول «لو يقوم زيد فعمرو منطلق» كما تقول ذلك مع إنْ.

وكذلك، أنكره بدر الدّين بن مالك، وزعم أنَّ إنكار ذلك قولُ أكثر المحقّقين؛ قال: «وغاية ما في أدلَّة مَنْ أَثْبَتَ ذلك أنَّ مَا جُعِلَ شَرْطاً لِـ «لَو» مستقبلٌ في نفسه، أو مُقيَّدٌ بمستقبل، وذلك، لا ينافي امتناعه فيما مضى؛ لامتناع غيره، ولا يحوج إلى إخراج «لو» عمَّا عُهِد فيها من المُضيّ» اهـ.

وفي كلامه نظر في مواضع:

أحدها: نقلُه عن أكثر المحقِّقين؛ فإنَّا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك، بل كثير منهم ساكت عنه، وجماعة منهم أثبتوه.

والثَّاني: أنَّ قوله: «وذلك لا ينافي... إلى آخره» مقتضاه أنَّ الشَّرط يمتنع لامتناع الجواب، والذي قرّره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما: أنَّ الجواب هو الممتنع لامتناع الشَّرط، ولم نَرَ أحداً صَرَّح بخلاف ذلك، إلَّا ابن الحاجب وابن الخبَّاز.

.فأمَّا ابن الحاجب فإنَّه قال في أَماليه: ظاهر كلامهم: أنَّ الجواب امتنع لامتناع الشَّرط؛ لأنَّهم يذكرونها مع «لولا» فيقولون: «لولا حرف امتناع

---

(١) س: ٥٢ (الطور، ن: ٤٤، مك). (٢) س: ٢ (البقرة، ن: ١٨٠، مد).
(٣) س: ٢ (البقرة ن: ٢٣١، مد).
(٤) هو أبو العبَّاس، أحمد بن محمّد الأشبيليّ، أخذ عن الشّلوبين، وبرع في العربيّة، والعروض. تُوفّي (سنة ٦٤٧ هـ).

لوجود، والممتنع مع لولا هو الثَّاني قطعاً؛ فكذا، يكون قولهم في «لو»، وغير هذا القول أولى؛ لأنَّ انتفاء السَّبَب لا يدلّ على انتفاء مُسبّبه؛ لجواز أن يكون ثَمَّ أسبابٌ أُخَرُ. ويدلُّ على هذا ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1] فإنَّها مسُوقة لنفي التَّعدّد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أنَّ امتناع الفساد، لامتناع الآلهة؛ لأنَّه خلافُ المفهوم من سياق أمثال هذه الآية، ولأنَّه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد؛ لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدّد في الآلهة؛ لأنَّ المُرَاد بالفساد فسادُ نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد سبحانه، اهـ.

وهذا الذي قاله خلاف المُتَبَادر في مثل: «لو جئتني أكرمتك» وخلاف ما فسَّروا به عبارتهم إلَّا بدر الدّين؛ فإنَّ المعنى انقلب عليه؛ لتصريحه أوّلاً بخلافه، وإلَّا ابن الخبَّاز؛ فإنَّه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد، وسيأتي البحث معه.

وقوله: «المقصود نفي التَّعدُّد لانتفاء الفساد مسلّم، ولكن ذاك اعتراض على مَن قال: إنَّ «لو» حرف امتناع لامتناع، وقد بيَّنا فساده.

فإن قال: إنَّه على تفسيري لا اعتراض عليهم.

قلنا: فما تَصنعُ بـ «لو جئتني لأكرمتك؟» ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾[2] فإنَّ المراد نفي الإكرام والإسماع؛ لانتفاء المجيء، وعلم الخير فيهم، لا العكس.

وأمَّا ابن الخبَّاز[3]، فإنَّه قال في شرح «الدُّرَّة»[4] وقد تلا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾[5]: «يقول النَّحويّون: إنَّ التَّقدير لم نشأ، فلم نَرْفَعْهُ؛ **والصَّواب**: لم نرفعه، فلم نشأ؛ لأنَّ نفي اللَّازم يوجب نفي الملزوم، ووجود الملزوم، يوجب وجود اللّازم؛ فيلزم من وجود المشيئة وجود الرَّفع/ ، ومن نفي الرّفع نفي المشيئة» اهـ. [٧٣/ب]

والجواب: أنَّ الملزومَ هنا مشيئةُ الرّفع، لا مطلق المشيئة، وهي مساوية

---

(١) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٢٢، مك). (٢) س: ٨ (الأنفال، ن: ٢٣، مد).

(٣) هو: أحمد بن الحسين، وقد مرّت ترجمته.

(٤) «الدّرّة الألفيّة في علم العربية» لابن مُعطٍ، يحيى بن عبد المعطي المتوفّى سنة: ٦٢٨ هـ.

(٥) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٧٥، مك).

للرّفع؛ أي: متى وُجدت وجد، ومتى انتفت انتفى، وإذا كان اللّازم والملزوم بهذه الحيثيّة؛ لزم من نفي كُلٍّ منهما انتفاء الآخر.

الاعتراض الثّالث على كلام بدر الدّين: أنَّ ما قاله من التّأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض؛ فَمِمَّا أمكن فيه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟﴾[1] إذ لا يستحيل أن يُقالَ: لو شارفت فيما مضى أنّك تخلف ذُرّيّة ضعافاً؛ لخفت عليهم، لكنّك لم تشارف ذلك فيما مضى، وممّا لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَـٰدِقِينَ﴾[2]، ونحو ذلك.

وكون لو بمعنى «إنْ» قاله كثير من النّحويّين في نحو: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَـٰدِقِينَ﴾[3]، ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾[4]؛ ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ﴾[5] ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾[6] ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾[7]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾[8]؛ ونحو: «أعطوا السّائل ولو جاء على فرسٍ»؛ وقوله[9]:

[البسيط]

٤٦٣ ـ قَومٌ إذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُم ... دُوْنَ النِّسَاءِ وَلَو بَاتَتْ بِأَطْهَارِ[10]

وأمّا نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[11]، ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَـٰهُم﴾[12] وقول كعب رضي الله عنه[13]:

[البسيط]

٤٦٤ ـ [لَقَدْ أَقُومُ مَقَاماً] لَوْ يَقُومُ بِهِ ... أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَو يَسْمَعُ الفِيلُ[14]

---

(١) س: ٤ (النّساء، ن: ٩، مد).
(٢) س: ١٢ (يوسف، ن: ١٧، مك).
(٣) س: ١٢ (يوسف، ن: ١٧، مك).
(٤) س: ٩ (التّوبة، ن: ٣٣، مد). و: ٦١ (الصف، ن: ٩، مد).
(٥) س: ٥ (المائدة، ن: ١٠٠، مد).
(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٢١، مد).
(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٢١، مد).
(٨) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٥٢، مد).
(٩) القائل: هو الأخطل، غياث بن غوث، وقد مرّت ترجمته.
(١٠) **موطن الشّاهد**: (ولو باتت بأطهارِ).
وجه الاستشهاد: مجيء «لو» بمعنى «إن» كما جاء في المتن.
(١١) س: ٦ (الأنعام، ن: ٢٧، مك).
(١٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ٩٩، مك).
(١٣) هو كعب بن زهير، وقد مرّت ترجمته.
(١٤) **موطن الشّاهد**: (لو).
وجه الاستشهاد: مجيء «لو» امتناعيّة، وليست بمعنى «إنْ» الشّرطيّة.

فمن القسم الأوّل، لا من هذا القسم؛ لأنَّ المضارع في ذلك مراد به المُضِيُّ؛ وتقرير ذلك: أن تعلم أنَّ خاصيّة «لو» فرض ما ليس بواقع واقعاً، ومن ثَمَّ انتفى شرطُها في الماضي والحال، لما ثبت من كون متعلّقها غير واقع، وخاصيّة «إنْ» تعليقُ أمرٍ بأمر مستقبل محتمل، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال؛ فعلى هذا قوله[1]:

٤٦٥ ـ ....وَلَـو بَـاتَـتْ بِـأَطْـهَـارِ[2]

يتعيّن فيه معنى إنْ؛ لأنّه خبر عن أمرٍ مستقبل محتمل، أمّا استقباله؛ فَلأَنّ جوابه محذوف دلَّ عليه شَدُّوا، وشَدُّوا مستقبل؛ لأنّه جواب إذا، وأمّا احتماله فظاهر، ولا يمكن جعلها امتناعيّة، للاستقبال والاحتمال، ولأنَّ المقصود تحقُّق ثبوت الطُّهر، لا امتناعه، وأمّا قوله[3]:

٤٦٦ ـ وَلَو تَلْتَقِي ....[4]

وقوله[5]:

٤٦٧ ـ وَلَو أَنَّ لَيلَى ....[6]

فيحتمل أنَّ «لو» فيهما بمعنى «إنْ» على أنَّ المرادَ مُجرَّد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور في المستقبل، ويحتمل أنّها على بابها، وأنَّ المقصود فرض هذه الأمور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها.

والحاصل أنَّ الشَّرط متى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى، فهي بمعنى «إنْ» ومتى كان ماضياً، أو حالاً، أو مستقبلاً، ولكن قُصِدَ فرضه الآن، أو فيما مضى، فهي الامتناعيّة.

---

(١) هو الأخطل، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **موطن الشّاهد**: (لو باتت).

وجه الاستشهاد: مجيء «لو» بمعنى «إن» كما سبق في التّعليق عليه.

(٣) هو أبو صخر الهُذليّ، وقد مرَّت ترجمته.

(٤) **موطن الشّاهد**: (لو تلتقي).

وجه الاستشهاد: مجيء «لو» محتملةً معنى «إن» الشّرطيّة أو كونها «لو» الامتناعيّة؛ وكلاهما جائز.

(٥) هو توبة بن الحِمْيَر، وقد مرَّت ترجمته.

(٦) **موطن الشّاهد**: (لو أن ليلى).

وجه الاستشهاد: مجيء «لو» محتملةً معنى «إن» الشّرطيّة، أو كونها «لو» الامتناعيّة؛ وكلاهما جائز، كما في المثال السّابق.

٣ ـ **والثَّالث: أن تكون حرفاً مَصْدَرِياً بمنزلة «أن» إلّا أنّها لا تنصب**، وأكثر وقوع هذه بعد ودَّ، أو يودُّ؛ نحو: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ﴾[١]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[٢]؛ ومن وقوعها بدونهما قولُ قُتيلة[٣]:

[الكامل]

٤٦٨ ـ **مَا كَانَ ضَـرَّكَ لَـوْ مَـنَنْـتَ، وَرُبَّـمَـا ... مَنَّ الفَتَى وَهُوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ**[٤]

وقول الأعشى[٥]:

[البسيط]

٤٦٩ ـ **وَرُبَّـمَـا فَـاتَ قَـوماً جُـلُّ أَمْـرِهِـمُ ... مِنَ التَّأنّي، وَكَانَ الحَزْمُ لَو عَجِلُوا**[٦]

وقول امرىء القيس[٧]:

[الطَّويل]

٤٧٠ ـ **تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسَاً عَلَيهَا وَمَعْشَراً ... عَلَيَّ حِرَاصَاً لَو يُسِرُّونَ مَقْتَلِي**[٨]

وأكثرهم لم يُثْبت ورود «لو» مصدريَّة، والذي أثبته الفرّاء[٩] وأبو عليّ[١٠] وأبو البقاء[١١] والتّبريزي[١٢] وابن مالك[١٣].

ويقول المانعون/ في نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[١٤]: إنَّها [٧٤/أ]

---

(١) س: ٦٨ (القلم، ن: ٩، مك). (٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٩٦، مد).

(٣) هي قتيلة بنت النَّضر بن الحارث؛ وقيل: اسمها ليلى، وهي شاعرة قُرَشيّة. أسلمت بعد مقتل أبيها، والخطاب في البيت للرّسول ـ ﷺ ـ بعد أن قتل أباها في بدر.

(٤) **موطن الشّاهد**: (لو مننت).

وجه الاستشهاد: مجيء «لو» مصدريّةً مرادفةً لـ «أن» المصدريّة، وهي تُؤَوّل مع ما بعدها بمصدر؛ والتّقدير: ما كان ضرّك منُّك به، أو غير ذلك.

(٥) القائل: هو عُمير بن شُييم القَطَامِيّ، ويُنسبُ إلى الأعشى، وليس في ديوانه.

(٦) **موطن الشّاهد**: (لو عَجِلوا).

وجه الاستشهاد: مجيء «لو» حرفاً مصدرياً، كما في المثال السّابق.

(٧) مرّت ترجمته.

(٨) **موطن الشّاهد**: (لو يسرّون).

وجه الاستشهاد: مجيء «لو» حَرْفَاً مصدرياً؛ خلافاً لم يمنعون مجيئها كذلك.

(٩) الفرّاء، مرت ترجمته.

(١٠) أبو عليّ الفارسيّ، مرّت ترجمته.

(١١) العكبريّ، مرّت ترجمته.

(١٢) التّبريزيّ: أبو زكريّا، يحيى بن عليّ المعروف بالخطيب التّبريزيّ، إمام في اللّغة والأدب؛ له شرح المعلّقات، وغيره. مات سنة ٥٠٢ هـ.

(١٣) ابن مالك، مرّت ترجمته.

(١٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٩٦، مد).

شرطيّة وإنَّ مفعول يَودُّ، وجواب لو محذوفان؛ والتَّقدير: يودُّ أحدهم التَّعمير، لو يُعمَّر ألف سنة؛ لسَرَّه ذلك، ولا خَفَاء بما في ذلك من التَّكلُّف.

ويشهد للمُثبتينَ قراءةُ بعضهم: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ بحذف النُّون، فعطف يدهنوا بالنَّصبَ على تدهن لمَّا كان معناه أن تُدْهِنَ.

ويشكل عليهم دخولُها على أنَّ في نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾[1].

وجوابه: أنَّ «لو» إنَّما دخلت على فعل محذوف مقدَّر بعد «لو» تقديره: تودّ لو ثبتَ أنَّ بينها.

وأورد ابن مالك[2] السّؤال في: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾[3] وأجاب بما ذكرنا، وبأنَّ هذا من باب توكيد اللَّفظ بمرادفه؛ نحو: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾[4] والسُّؤال في الآية مدفوع من أصله؛ لأنَّ لو فيها ليست مصدريَّةً، وفي الجواب الثّاني نظر؛ لأنَّ توكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذٌّ؛ كقراءة زيد بن علي[5] ﴿والذين مَنْ قبلكم﴾[6] بفتح الميم.

٤ ـ **والرَّابع: أن تكون للتَّمَنّي؛ نحو**: لو تأتيني فَتُحَدِّثَنِي» قيل: ومنه ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾[7]؛ أي: فليت لنا كرَّةً؛ ولهذا، نصب ﴿فَنَكُونَ﴾ في جوابها كما انتصب ﴿فَأَفُوزَ﴾ في جواب ليت في ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾[8] ولا دليل في هذا؛ لجواز أن يكون النَّصب في ﴿فَنَكُونَ﴾ مثله في ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[9]؛ وقولِ ميسُون[10]:

[الوافر]

٤٧١ ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[11]

---

(١) س: ٣ (آل عمران، ن: ٣٠، مد).   (٢) مرَّت ترجمته.

(٣) س: ٢٦ (الشُّعراء، ن: ١٠٢، مك).   (٤) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٣١، مك).

(٥) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، قَارِئ وعالم ثقة، تُوفِّي (سنة ١٢٢ هـ).

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١، مد).   (٧) س: ٢٦ (الشُّعراء، ن: ١٠٢، مك).

(٨) س: ٤ (النّساء، ن: ٧٣، مد).   (٩) س: ٤٢ (الشورى، ن: ٥١، مك).

(١٠) هي ميسون بنت بَحدل الكلبيّة، بدويّة تزوّجها معاوية، فولدت له «يزيد»، ثُمَّ طلّقها، توفّيت نحو (سنة ٨٠ هـ).

(١١) **موطن الشّاهد**: (ولبس عباءَةٍ وتقرَّ).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت ـ هنا ـ ليحمل عليه بانتصاب فعل «تقرَّ» بعد واو المعيّة.

واختلف في «لو» هذه؛ فقال ابن الضّائع[1] وابن هشام[2]: هي قسم برأسها، لا تحتاج إلى جواب كجواب الشَّرط، ولكن قد يُؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت، وقال بعضهم: هي «لو» الشَّرطيّة أُشربت معنى التَّمنّي، بدليل أَنَّهم جمعوا لها بين جوابين؛ جوابٍ منصوب بعد الفاء، وجواب باللَّام؛ كقوله[3]:

[الوافر]

٤٧٢ ـ فَلَو نُبِشَ المَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ   فَيُخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرِ
بِيَومِ الشَّعْثَمَينِ لَقَرَّ عَيناً   وَكَيفَ لِقَاءُ مَنْ تَحتَ القُبُورِ؟[4]

وقال ابن مالك[5]: هي لو المصدريَّة، أغنت عن فعل التَّمنّي، وذلك أنّه أورد قولَ الزَّمخشريّ[5]: «وقد تجيء لو في معنى التَّمنِّي في نحو لو تأتيني فتحدثني» فقال: إنْ أراد أنَّ الأصل: «وددت لو تأتيني فتحدّثني» فحذف فعل التَّمنّي؛ لدلالة «لو» عليه فأشبهت «ليت» في الإشعار بمعنى التَّمنِّي، فكان لها جواب كجوابها فصحيح، أو أنَّها حرفٌ وُضِعَ للتّمنّي كليت فممنوع؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التَّمنّي، كما لا يُجْمَعُ بينه وبين ليت». اهـ.

٥ ـ **الخامس: أن يكون للعرض**؛ نحو: «لو تنزلُ عندنا فتُصيبَ خيراً» ذكره في التَّسهيل.

وذكر ابن هشام اللَّخْمِيّ وغيره لها معنًى آخر، وهو القليل؛ نحو: «تصدَّقوا ولو بظِلْفٍ مُحْرَقٍ»[6]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾[7]؛ وفيه نظر.

---

(١) محمّد بن عبد الرّحمن بن عليّ، إمام جليل، بارع في اللّغة، والنّحو، والفقه. توفّي (سنة ٧٧٦ هـ).

(٢) محمّد بن أحمد بن هشام اللخميّ الأندلسيّ، عالم بالأدب والعربيّة. تُوفّي (سنة ٥٦٠ هـ).

(٣) القائل: هو مهلهل بن ربيعة، وقد مرّت ترجمته.

(٤) **موطن الشّاهد**: (لو).
وجه الاستشهاد: مجيء «لو» المفيدة معنى التّمنّي مُجاباً عنها بجوابين؛ جواب منصوب بعد الفاء «فيخبرَ»، وجواب باللّام «ولقرَّ»؛ وفي هذا دلالة على أنّ «لو» هذه هي «لو» الشّرطيّة وقد أُشربت معنى التّمنّي، كما زعم بعضهم.

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) في الموطّأ: (صفة النّبي: ما جاء في المساكين): «ردّوا المسكين، ولو بظِلْفٍ مُحرَق» والظِّلف: واحد أطراف الأنعام؛ البقر، والغنم، والماعز، وما شابهها.

(٧) س: ٤ (النّساءِ، ن: ١٣٥، مد).

وهنا مسائل

إحداها: أنَّ «لو» خاصَّة بالفعل، وقد يليها اسمٌ مرفوع معمول لمحذوف يفسّره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك، أو خبر لكان محذوفة، أو اسم هو في الظَّاهر مبتدأ، وما بعده خبر.

فالأوّل؛ كقولهم: «لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي»[(١)]، وقول عمر رضي الله عنه: «لو غيرُك قالها يا أبا عُبيدة»[(٢)]، وقوله[(٣)]:

[الكامل]

[٧٤/ب] ٤٧٣ ـ/ لَو غَيرُكُمْ عَلِقَ الزُّبَيرُ بِحَبْلِهِ أَدَّى الجِوَارَ إلى بَنِي العَوَّامِ[(٤)]

والثَّاني؛ نحو: «لو زيداً رأيتُه أكرمته».

والثَّالِث؛ نحو: «التَمِسْ وَلَو خَاتماً مِنْ حَدِيدٍ»[(٥)] واضرب ولو زيداً، وألا ماءَ ولو بارداً؛ وقوله[(٦)]:

[البسيط]

٤٧٤ ـ لا يَأْمَنِ الدَّهرَ ذو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ[(٧)]

واخْتُلِف في: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[(٨)]، فقيل: من الأوّل؛ والأصلُ: لو تملكون، تملكون، فحذف الفعل الأوّل، فانفصل الضّمير، وقيل: من الثّالث؛ أي: لو كنتم تملِكون، ورُدّ بأنَّ المعهود بعد «لو» حذفُ كان

---

(١) مجمع الأمثال: ٢/ ١٢٢ و ١٥٢، وجمهرة الأمثال ١٧٤؛ ومعنى المثل: الحرّ لا يقتصّ من النّساء.

(٢) صحيح البخاريّ: كتاب الطّبّ؛ باب الطّاعون.

(٣) القائل: هو جرير، وقد مرّت ترجمته.

(٤) **موطن الشّاهد**: (لو غيرُكم).
وجه الاستشهاد: دخول «لو» على الفعل المحذوف المقدّر المفسّر بفعل «عَلِق».

(٥) صحيح البخاري: كتاب النّكاح.
موطن الشّاهد: (ولو خاتماً).
وجه الاستشهاد: دخول «لو» على «كان» المحذوفة مع اسمها؛ لأنَّ التّقدير: التمس ولو كان الملتمس خاتماً من حديد.

(٦) القائل: هو اللّعين المنقريّ، وقد مرّت ترجمته.

(٧) **موطن الشّاهد**: (لو مَلِكاً).
وجه الاستشهاد: دخول «لو» على «كان» النّاقصة المحذوفة مع اسمها؛ لأنّ التّقدير: ولو كان ذو البغي ملكاً.

(٨) س: ١٧ (الإسراء، ن: ١٠٠، مك).

ومرفوعها معاً؛ فقيل: الأصل لو كنتم تملكون فحذفا، وفيه نظر؛ للجمع بين الحذف والتَّوكيد.

والرَّابع؛ نحو قوله:[1]

[الرّمل]

٤٧٥ ـ لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالمَاءِ اعْتِصَارِي[2]

وقوله[3]:

[البسيط]

٤٧٦ ـ لَوْ في طُهَيَّةَ أَحْلامٌ لَمَا عَرضُوا دُونَ الَّذِي أَنَا أَرمِيهِ وَيَرْمِينِي[4]

واختُلف فيه؛ فقيل: محمول على ظاهره، وإنَّ الجملة الاسميَّة، وليتها شذوذاً كما قيل في قوله[5]:

[الطَّويل]

٤٧٧ ـ [وَنُبِّئْتُ لَيلَى أَرسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إليَّ] فَهَلاَّ نَفْسُ لَيلَى شَفِيعُهَا[6]

وقال الفارسيُّ[7]: هو من النَّوع الأوَّل؛ والأصل: لو شَرِقَ حلقي، هو شَرِقٌ فحذف الفعل أوّلاً، والمبتدأ آخراً، وقال المتنبّي[8]:

[الطَّويل]

٤٧٨ ـ وَلَوْ قَلَمٌ أُلْقِيتُ فِي شِقِّ رَأْسِهِ مِنَ السُّقْمِ مَا غَيَّرتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبِ[9]

---

(١) **صاحبه**: عدي بن زيد العبادي.

(٢) **موطن الشّاهد**: (لو... حَلْقِي شَرِقٌ).
وجه الاستشهاد: دخول «لو» على جملة اسميّة هي: حَلْقِي شَرِقٌ.

(٣) القائل: هو جرير، وقد مرّت ترجمته.

(٤) **موطن الشّاهد**: (لو في طهيةَ أحلامٌ).
وجه الاستشهاد: دخول «لو» على الجملة الاسميّة، وهو الأرجح.

(٥) القائل: هو قيس بن الملوّح، وقد مرّت ترجمته، ويُنْسَبُ إلى ابن الدّمينة، وإلى الصِّمَّة القُشَيرِيّ، وإلى إبراهيم الصّوليّ.

(٦) **موطن الشّاهد**: (هلّا نفس ليلى شفيعها).
وجه الاستشهاد: ذكر البيت ـ هنا ـ ليُقاس عليه مجيء الجملة الاسميّة بعد «لو» في الشَّاهد السّابق، كما جاءت بعد «هلّا» في هذا المثال.

(٧) أبو عليّ، وقد مرّت ترجمته. (٨) مرّت ترجمته.

(٩) **موطن التّمثيل**: (لو قلمٌ).
وجه التّمثيل: ذكر البيت ـ هنا ـ ليبيّن وهم من خطّأ المتنبي في مجيء «قلم» مرفوعاً بعد «لو» وقد بيّن في المتن بما يغني عن التّعليق؛ ومعلوم أنَّ البيت، لا يُستشهد به؛ لأنَّ قائله مُوَلَّد لا يُحتجُّ بشعره.

فقيل: لحن؛ لأنَّه لا يمكن أن يُقَدَّر ولو أُلقِي قَلَمٌ؛ وأقول: رُوِي بنصب قلم ورفعه، وهما صحيحان، والنّصب أوجهُ بتقدير: ولو لابست قلماً، كما يُقَدَّر في نحو: «زيداً حبست عليه» والرّفع بتقدير فعل دلَّ عليه المعنى؛ أي: ولو حصل قلم، أي: ولو لوبس قلم، كما قالوا في قوله[1]: [الطويل]

٤٧٩ ـ إذَا ابنُ أَبي مُوسَى بِلالاً بَلَغْتِهِ [فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْك جَازِرُ][2]

فيمن رفع ابناً: إنَّ التَّقدير إذا بلغ، وعلى الرَّفع فيكون ألقيتُ صفة لقلم، ومن الأولى تعليليّة على كلّ حال متعلّقة بألقيت، لا بغيّرت؛ لوقوعه في حيِّز ما النَّافية، وقد تَعَلَّق بغيّرت؛ لأنَّ مثل ذلك يجوز في الشِّعر؛ كقوله[3]: [الرَّجز]

٤٨٠ ـ وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا[4]

المسألة الثَّانية: تقع «أنَّ» بعدها كثيراً؛ نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾[5]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾[6]، ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾[7]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾[8] وقوله[9]: [الطَّويل]

٤٨١ ـ وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَىٰ مَعِيشَةٍ [كَفَانِي وَلَم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ][10]

---

(١) القائل: هو ذو الرّمة، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **موطن الشَّاهد**: (إذا ابنُ أبي...).

وجه الاستشهاد: ذُكر البيت ـ هنا ـ للقياس عليه؛ حيثُ دخلت «إذا» على الفِعْلِ المحذوف المفسّر بـ «بلغتِهِ»؛ وعليه فـ«ابنُ» فاعل لفعل محذوف.

(٣) القائل: هو عبد الله بن رواحة، وقد مرَّت ترجمته.

(٤) **موطن الشَّاهد**: (ما استغنينا).

وجه الاستشهاد: ذُكر البيت ـ هنا ـ للقياس عليه بتعليق عن فضلك بـ «ما استغنينا»؛ وحكم هذا التّعليق الجواز في الشّعر دون النّثر.

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠٣، مد).

(٦) س: ٤٩ (الحجرات، ن: ٥، مد).

(٧) س: ٤ (النّساء، ن: ٦٥، مد).

(٨) س: ٤ (النّساء، ن: ٦٥، مد).

(٩) القائل: هو امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته.

(١٠) **موطن الشَّاهد**: (لو أنَّ).

وجه الاستشهاد: مجيء «لو» مُؤَوَّلَةً مع ما بعدها بمصدر واقعٍ في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف؛ والتّقدير: لو ثبت كون سعيي لأدنى معيشةٍ.

وموضعها عند الجميع رفعٌ، فقال سيبويه[1]: بالابتداء، ولا تحتاج إلى خبر؛ لاشتمال صلتها على المُسند والمُسند إليه، واختصَّت من بين سائر ما يُؤَوَّلُ بالاسم بالوقوع بعد «لو»، كما اختصَّت غُدْوَةٌ بالنَّصب بعد لَدُنْ، والحين بالنَّصب بعد «لات»، وقيل: على الابتداء، والخبر محذوف، ثُمّ قيل: يُقَدَّر مُقَدَّماً؛ أي: ولو ثابتٌ إيمانُهم، على حدّ: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾[2]، وقال ابن عصفور: بل يُقَدَّر هنا مُؤَخَّراً، ويشهد له أنَّه يأتي مُؤَخَّراً بعد أمَّا؛ كقوله[3]:

[البسيط]

٤٨٢ ـ عِنْدِي اصْطِبَارٌ، وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي[4]

وذلك، لأنَّ لعلَّ لا تقع هنا؛ فلا تشتبه أنَّ المؤكّدة إذا قدِّمت بالتي بمعنى لعلَّ، فالأَولى ـ حينئذٍ ـ أَن يُقدَّر مؤخَّراً على الأصل؛ أي: ولو إيمانُهم ثابت.

وذهب المبرِّد والزّجاج والكوفيّون إلى أنَّه على الفاعليّة، والفعل مُقَدَّر بعدها؛ أي: ولو ثَبتَ أَنَّهم آمنوا، ورُجِّح بأنَّ فيه إبقاء «لو» على الاختصاص بالفعل. [٧٥/أ]

قال الزَّمَخْشَرِيّ: ويجب كون / خبر/[173] أنَّ فِعلاً ليكون عوضاً من الفعل المحذوف، وردّه ابن الحاجب، وغيره بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا/ فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[5] وقالوا: إنَّما ذاك في الخبر المشتقّ، لا الجامد؛ كالذي في الآية، وفي قوله[6]:

[البسيط]

٤٨٣ ـ مَا أَطْيَبَ العَيْشَ لَوْ أَنَّ الفَتَى حَجَرٌ تَنْبُو الحَوَادِثُ عَنْهُ وَهْوَ مَلْمُومُ[7]

---

[173] ساقطة من (ط).

---

(١) مرّت ترجمته.

(٢) س: ٣٦ (يس، ن: ٤١، مك).

(٣) لم يُنسب إلى قائل مُعيّن.

(٤) **موطن الشّاهد**: (أمَّا أنَّني جَزعٌ فَلِوَجْدٍ).
وجه الاستشهاد: مجيء الخبر مُؤخَّراً بعد «أمَّا» وذُكر البيت ـ هنا ـ للقياس عليه.

(٥) س: ٣١ (لقمان، ن: ٢٧، مك).

(٦) القائل: هو ابن مقبل، وقد مرّت ترجمته.

(٧) **موطن الشّاهد**: (لو أنَّ الفتى حَجَرٌ).
وجه الاستشهاد: مَجِيءُ خبر «أنَّ» بعد «لو» اسماً؛ خلافاً للزَّمَخشريّ الذي قال بوجوب كونه فِعْلاً؛ ليكون عِوَضاً من الفعل المحذوف.

وقوله[١]: [الطَّويل]

٤٨٤ ـ وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتُهَا مُسَوَّمَةً تَدْعُو عُبَيْداً وَأَزْنَمَا[٢]

وردّ ابن مالك[٣] قول هؤلاء بأنَّه قد جاء اسماً مشتقاً؛ كقوله[٤]: [الرَّجز]

٤٨٥ ـ لَوْ أَنَّ حَيّاً مُدرِكُ الفَلاحِ أَدْرَكَهُ مُلاعِبُ الرِّمَاحِ[٥]

وقد وُجِدَت آية في التَّنزيل، وَقَعَ فيها الخبر اسماً مُشْتَقّاً، ولم يتنبّه لها الزَّمخشريُّ، كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلَّا لَمَا منع من ذلك، ولا ابن مالك وإلَّا لَمَا استدلّ بالشِّعر؛ وهي قوله تعالى: ﴿يَوَدُّواْ لَوۡ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلۡأَعۡرَابِ﴾[٦]، وَوَجَدْتُ آيةً؛ الخبر فيها ظرف لغو، وهي: ﴿لَوۡ أَنَّ عِندَنَا ذِكۡرٗا مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾[٧].

المسألة الثّالثة: لغلبة دخول «لو» على الماضي لم تجزم، ولو أُريد بها معنى «إن» الشَّرطيّة، وزعم بعضهم: أنَّ الجزم بها مُطَّرِد على لغة، وأجازه جماعة في الشِّعر؛ منهم ابن الشَّجَرِيّ[٨]؛ كقوله[٩]: [الرَّمل]

٤٨٦ ـ لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ[١٠]

---

(١) القائل: هو جرير، وَيُنْسَبُ إلى البَعِيث، وإلى العوّام بن شَوذَب.

(٢) **موطن الشّاهد**: (لو أنّها عصفورة).

وجه الاستشهاد: مجيء خبر «أنَّ» بعد «لو» اسماً، خلافاً للزمخشري، كما في الشّاهد السَّابق.

(٣) مرت ترجمته.

(٤) القائل: هو لبيد بن ربيعة، وقد سبقت ترجمته.

(٥) **موطن الشّاهد**: (لو أنَّ حيّاً مُدْرِكُ الفلاح).

وجه الاستشهاد: مجيء خبر «أنَّ» بعد «لو» اسماً مُشْتَقّاً، وهو «مدرك»؛ وحكم مجيئه اسماً مشتقّاً الجواز في الشّعر والنَّثر.

(٦) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٢٠، مد). (٧) س: ٣٧ (الصَّافات، ن: ١٦٨، مك).

(٨) مرّت ترجمته.

(٩) القائل: هو علقمة الفحل، وقد مرّت ترجمته.

(١٠) **موطن الشّاهد**: (لَو يَشَأْ).

وجه الاستشهاد: جزم الفعل المضارع بـ «لو» على لغة غير شائعة، كما زعم بعضهم، وقال آخرون بالجزم بها في الشّعر من دون النَّثر. وقد خرّج المؤلّفُ هذا الزّعم في المتن.

وقوله[1]:

[البسيط]

٤٨٧ - تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا[2]

وقد خُرِّج هذا على أنَّ ضمّة الإعراب سُكِّنت تخفيفاً؛ كقراءة أبي عمرو[3] ﴿يَنْصُرْكُم﴾[4] و ﴿يُشْعِرْكُم﴾[5] و ﴿يَأْمُرْكُم﴾[6] والأوّل على لغة من يقول: شا يشا بألف، ثُمّ أُبدِلَت همزة ساكنة، كما قيل: العَأْلم والخَأْتَم، وهو توجيه قراءة ابن ذَكْوَان[7] ﴿مِنْسَأْتَهُ﴾[8] بهمزة ساكنة، فإنَّ الأصل: ﴿مِنسَأَتَهُ﴾ بهمزة مفتوحة مِفعلة من «نَسَأَهُ» إذا أخّره، ثُمّ، أُبدلت الهمزة ألفاً، ثُمّ الألف همزةً ساكنة.

* * *

المسألة الرّابعة: جواب لو إمّا مضارع منفيٌّ بلم؛ نحو: «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ» أو ماضٍ مُثْبَت، أو منفيّ بِمَا، والغالب على المُثْبَت دخول اللّام عليه؛ نحو: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾[9] ومن تجرُّده منها: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾[10] والغالب على المنفيّ تَجرُّده منها؛ نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[11] ومن اقترانه بها قوله[12]:

[الوافر]

٤٨٨ - وَلَوْ نُعْطَى الخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلٰكِنْ لا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي[13]

---

(١) القائل: هُو لَقيط بن زرارة، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **موطن الشّاهد:** (لو يَحْزُنْك).

وجه الاستشهاد: جزم الفعل المضارع بـ «لو» تشبيهاً لها بـ «إنْ» كما في الشّاهد السّابق، وقد خرّج المؤلّف ذلك في المتن.

(٣) أبو عمرو بن العلاء، وستمرُّ ترجمته.

(٤) س: ٦٧ (الملك، ن: ٢٠، مك).

(٥) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٠٩، مك).

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ١٦٩، مد).

(٧) مرّت ترجمته.

(٨) س: ٣٤ (سبأ، ن: ١٤، مك).

(٩) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٦٥، مك).

(١٠) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٧٠، مك).

(١١) س: ٦ (الأنعام، ن: ١١٢، مك).

(١٢) لم يُنسَبْ إلى قَائل مُعيَّن.

(١٣) **موطن الشّاهد:** (لو..... لما افترقنا).

وجه الاستشهاد: اقتران جواب «لو» المنفي بـ «ما» باللّام؛ وحكم هذا الاقتران الشّذوذ.

ونظيره في الشُّذوذ اقترانُ جواب القسم المنفيّ بما بِهَا؛ كقوله[1]: [الطَّويل]

٤٨٩ ـ أَمَا وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقِ النَّوىٰ   لَئِنْ غِبْتَ عَنْ عَيْنِي لَمَا غِبْتَ عَنْ قَلْبِي[2]

وقد ورد جواب «لَوْ» الماضي مَقْرُوناً بقد وهو غريب؛ كقول جرير[3]: [الكامل]

٤٩٠ ـ لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ   تَدَعُ الحَوَائِمَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا[4]

ونظيره في الشّذوذ اقتران جواب لولا بها؛ كقول جرير أيضاً: [البسيط]

٤٩١ ـ ....   لَولا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلادِي[5]

قيل: وقد يكونُ جوابُ لو جملة اسميّة مقرونة باللّام، أو بالفاء؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾[6]، وقيل: هي جواب لقسم مقدّر، وقول الشّاعر[7]: [الكامل]

٤٩٢ ـ قَالَتْ سَلامَةُ: لَمْ يَكُنْ لَكَ عَادَةٌ   أَنْ تَتْرُكَ الأَعْدَاءَ حَتّى تُعْذَرَا
لَوْ كَانَ قَتْلٌ يَا سَلامُ فَرَاحَةٌ   لٰكِنْ فَرَرْتُ مَخَافَةَ أَنْ أُوسَرَا[8]

[لولا وأوجه مجيئها]

على أربعة أوجه:

أحدها: أن تدخل على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثّانية بوجود

(١) القائل: هو مسعود بن بشر.
(٢) **موطن الشّاهد:** (لو... لما غبت).
وجه الاستشهاد: اقتران جواب «لو» المنفي بـ «ما» باللّام؛ وحكم هذا الاقتران الشّذوذ.
(٣) القائل: هو جرير، ويُنْسَبُ إلى لبيد بن ربيعة.
(٤) **موطن الشّاهد:** (قد نَقَعَ) وجه الاستشهاد: اقتران جواب لو الماضي بـ «قدْ».
(٥) **موطن الشّاهد:** (قد قتلت).
وجه الاستشهاد: اقتران جواب «لولا» بـ «قد» كما في الشّاهد السّابق.
(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠٣، مد).
(٧) لم يُنسب إلى قائل معيّن.
(٨) **موطن الشّاهد:** (لو كان قتل يا سلام فراحةٌ).
وجه الاستشهاد: مجيء خبر «لو» جملة اسميّة مقرونةً بالفاء؛ والتّقدير: فهو راحة.

الأولى؛ نحو: «لولا زيدٌ لأكرمتك»؛ أي: لولا زيد موجودٌ، فأمَّا قوله عليه الصَّلاة والسّلام: «لَوْلا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاة»[1]؛ فالتَّقدير: لولا مخافة أَن أشقَّ على أُمَّتي لأمرتهم؛ أي: أمرَ إيجابٍ، وإلّا لانعكس معناها/ إذ الممتنع المشقّة، والموجود الأمر. [٧٥/ب]

وليس المرفوع بعد «لولا» فاعلاً بفعل محذوف، ولا بلولا لنيابتها عنه، ولا بها أصالة؛ خِلافاً لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء، ثُمّ قال أكثرهم: يجب كونُ الخبر كوناً مُطلقاً محذوفاً؛ فإذا أُريد الكون المُقَيَّد، لم يجز أن تقول: «لولا زيد قائم» ولا أن تحذفه، بل تجعل مصدَره هو المبتدأ؛ فتقول: «لولا قيام زيد لأتيتك» أو تدخل أنَّ على المبتدأ، فتقول: «لولا أنَّ زيداً قائم» وتصير أنْ وصلتها مبتدأً محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأً لا خبر له، أو فاعلاً بثبتَ محذوفاً، على الخلاف السَّابق في فصل «لو».

وذهب الرُّمَّاني[2] وابن الشَّجَريّ[3] والشَّلوبين[4] وابنُ مالك[5] إلى أنَّه يكون كَوناً مُطْلَقاً كالوجود، والحصول فيجب حذفه، وكوناً مُقَيّداً كالقيام والقعود، فيجب ذكره إن لم يُعْلَم؛ نحو: «لولا قومُكِ حديثو عهد بالإسلام لَهَدَمْتُ الكَعْبَةَ»[6] ويجوز الأمران إن عُلِمَ، وزعم ابن الشَّجريّ أنَّ مِن ذكره: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾[7] وهذا غير مُتَعَين؛ لجواز تعلّق الظَّرف بالفضل، ولحَّن جماعةٌ مِمّن أطلق وجوبَ حذف الخبر المعرّيَّ[8] في قوله، في وصف سيف:

[الوافر]

٤٩٣ ـ يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَولا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا[9]

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الصَّلاة.
موطن الشَّاهد: (لولا أن أشقّ).
وجه الاستشهاد: دخول «لولا» على الجملة الاسميّة؛ لأنَّ المصدر المُؤَوَّل من أن وما بعدها في محلّ رفع مبتدأ.

(٢) مرّت ترجمته.
(٣) مرّت ترجمته.
(٤) مرّت ترجمته.
(٥) مرّت ترجمته.
(٦) صحيح البخاري: كتاب العلم.
(٧) س: ٤ (النّساء، ن: ٨٣، مد).
(٨) هو أبو العلاء المعرّي؛ وهو مولّد، لا يُحتَجّ بشعره.
(٩) **موطن التّمثيل:** (لوَلا الغِمْدُ يُمسِكُهُ).
وجه التّمثيل: ذكر الخبر؛ وهو جملة يمسكه بعد «لولا» وقد رَدّ ابن هشام في المتن على من لحّن المعرّيّ، وخرّج الشّاهد بما يغني عن الإعادة.

وليس بجيّد؛ لاحتمال تقدير «يمسكه» بدلَ اشتمالٍ على أنَّ الأصل: أن يمسكه، ثُمَّ حُذفت أنْ وارتفع الفعل، أو تقدير «يمسكه» جملة معترضة، وقيل: يحتمل أنّه حال من الخبر المحذوف، وهذا مردود بنقل الأخفش أنّهم لا يذكرون الحال بعدها؛ لأنّه خبر في المعنى، وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرَّج ـ أيضاً ـ قول تلك المرأة[1]:

[الطَّويل]

٤٩٤ ـ فَوَاللَّهِ لَوْلا اللَّهُ تُخْشَىٰ عَوَاقِبُهُ لَزُعْزِعَ مِنْ هٰذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ[2]

وزعم ابن الطَّرَاوة[3] أَنَّ جواب «لو» أبداً هو خبر المبتدأ، ويردّه أنّه لا رابط بينهما.

وإذا وَلِي «لَولا» مُضْمَرٌ؛ فحقُّه أن يكون ضميرَ رفعٍ؛ نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[4]، وسُمِعَ قليلاً «لولايَ، ولولاهُ»؛ خلافاً للمبرّد.

ثُمّ قال سيبويه[5] والجمهور: هي جارَّة للضّمير مُخْتَصّة به، كما اختصَّت حتّى والكاف بالظّاهر، ولا تتعلّق «لولا» بشيءٍ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف.

وقال الأخفش[6]: الضّمير مبتدأ، ولولا غير جارّة، ولكنّهم أنابوا الضّمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا؛ إذ قالوا «ما أنا كأنتَ»، «ولا أنتَ كأنا» وقد أسلفنا أَنَّ النّيابة إنَّما وقعت في الضّمائر المنفصلة؛ لشبهها في استقلالها بالأسماء الظّاهرة؛ فإذا عُطِفَ عليه اسم ظاهر؛ نحو: «لولاك وزيد» تعيَّن رفعه؛ لأنّها لا تخفض الظّاهر.

الثّاني: أن تكون للتّحضيض والعرض فتختصّ بالمضارع، أو ما في تأويله؛ نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾[7]، ونحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[8]، والفرق بينهما أنَّ التّحضيض طلب بحثٍّ وإزعاج، والعرض طلب بلين وتأدّب.

---

(١) لم يُنسب إلى قائِلَةٍ مُعَيَّنةٍ.

(٢) **موطن الشّاهد**: (لولا اللَّهُ تُخْشَىٰ عَوَاقِبُهُ).

وجه الاستشهاد: جواز كون جملة (تُخْشَىٰ عَوَاقِبُهُ) بدلاً، أو اعتراضيَّةً، أو حالاً، لا خبراً، كما أوضح المؤلّف في المتن.

(٣) مرّت ترجمته.

(٤) س: ٣٤ (سبأ، ن: ٣١، مك).

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) مرّت ترجمته.

(٧) س: ٢٧ (النمل، ن: ٤٦، مك).

(٨) س: ٦٣ (المنافقون، ن: ١٠، مد).

والثّالث: **أن تكون للتّوبيخ والتّنديم** فتختصّ بالماضي؛ نحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[1]، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾[2]؛ ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾[3]، إلّا أنّ الفعل أُخِّر؛ وقوله[4]:

[الطّويل]

٤٩٥ ـ تَعُدُّوْنَ عقْرَ النِّيبِ أفْضَلَ مَجْدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرَىٰ لَوْلا الكَمِيَّ المُقَنَّعا[5]

إلاّ أنَّ الفعل أُضمر؛ أي: لولا عددتم، وقول النَّحْويِّين «لولا تَعُدُّون» مردود؛ / إذ لم يُرِدْ أن يَحُضَّهُم على أن يَعُدُّوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عَدِّه في الماضي، وإنّما قال «تَعُدُّون» على حكاية الحال؛ فإنْ كان مراد النَّحويِّين مثلَ ذلك فحسن. [٧٦/أ]

وقد فُصِلَت من الفعل بإذ وإذا معمولين له؛ وبجملة شرطيّة معترضة؛ فالأوّل نحو: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾[6]، ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾[7] والثّاني والثّالث؛ نحو: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَآ﴾[8]؛ المعنى: فَهَلَّا ترجعون الرّوح إذا بلغت الحُلْقُومَ، إن كنتم غير مدينين، وحالتكم أنّكم تشاهدون ذلك، ونحن أقرب إلى المُحْتَضَر منكم بعلمنا، أو بالملائكة، ولكنّكم لا تشاهدون ذلك، ولولا الثّانية تكرار للأولى.

الرّابع: الاستفهام؛ نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[9]، ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾[10]؛ قاله الهرويّ[11]، وأكثرهم لا يذكره، والظّاهر: أنَّ الأولى

---

(١) س: ٢٤ (النّور، ن: ١٣، مد).

(٢) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ٢٨، مك). (٣) س: ٢٤ (النّور، ن: ١٦، مد).

(٤) القائل: هو جرير، ويُنْسَبُ إلى الفرزدق؛ وكلاهما مرّت ترجمته.

(٥) **موطن الشّاهد**: (لولا الكميَّ المقنعا).

وجه الاستشهاد: مجيء «لولا» مفيدةً للتّوبيخ والتّنديم؛ لأنّه وليها فعل ماضٍ مضمر، كما في المتن.

(٦) س: ٢٤ (النّور، ن: ١٦، مد). (٧) س: ٦ (الأنعام، ن: ٤٣، مك).

(٨) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٨٣، ك). (٩) س: ٦٣ (المنافقون، ن: ١٠، مد).

(١٠) س: ٦ (الأنعام، ن: ٨، مك).

(١١) أبو الحسن، علي بن محمّد، نحويّ أديب من أواخر القرن الرّابع، تُوفّي سنة: ٤١٥ هـ. انظر: الأزهية في علم الحروف: ١٦٦.

للعرض، وأنَّ الثّانية مثل: ﴿لولا جاؤوا عليه بأربعةِ شُهداء﴾[1].

وذكر الهرويُّ[2] أنّها تكون نافية بمنزلة «لم»، وجعل منه: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[3]، والظّاهر أنَّ المعنى على التّوبيخ؛ أي: فهلّا كانت قرية واحدة من القرى المُهْلَكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك؛ وهو تفسير الأخفش[4] والكِسَائيّ[4] والفرّاء[4] وعلي بن عيسى[4] والنّحاس[4]، ويؤيّده قراءة أُبيّ[4] وعبد الله[5]: ﴿فهلّا كانت﴾ ويلزم من هذا المعنى النّفي؛ لأنَّ التّوبيخ يَقْتَضِي عدم الوقوع، وَقَدْ يُتَوَهَّمُ أنَّ الزّمخشريّ قائل بأنّها للنّفي؛ لقوله: «والاستثناء منقطع بمعنى لكن، ويجوز كونه متّصلاً، والجملة في معنى النّفي، كأنّه قيل: ما آمنت» ولعلّه إنّما أراد ما ذكرنا؛ ولهٰذا، قال: «والجملة في معنى النّفي» ولم يقل «ولولا للنّفي» وكذا، قال في: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾[6]: «معناه نفي التّضرُّع، ولكنّه جِيء بلولا لِيُفَادَ أنّهم لم يكن لهم عذر في ترك التّضرُّع إلّا عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التي زيّنَهَا الشّيطان لهم» اهـ.

فإن احتجّ محتجٌّ للهرويّ بأنّه قُرِىء بنصب ﴿لِقَوْمِهِۦ﴾ على أصل الاستثناء، ورفعه على الإبدال؛ **فالجوابُ**: أنَّ الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النّفي؛ كقوله[7]: [البسيط]

٤٩٦ ـ [وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنزِلٌ خَلَقٌ] عَافٍ تَغَيَّرَ إلّا النُّؤيُ والوَتِدُ[8]

فرفع لمّا كان «تغيّر» بمعنى «لم يبق على حاله»، وأدقُّ من هذا قراءة بعضهم ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إلّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[9] لمّا كان «شربوا منه» في معنى: فلم يكونوا منه، بدليل ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى﴾[10] ويوضّح لك ذلك أنّ البدل في غير الموجب أرجحُ من النّصب، وقد أجمعت السّبعة على النّصب في:

---

(١) س: ٢٤ (النّور، ن: ١٣، مد).
(٢) انظر: الأزهية: ١٦٩.
(٣) س: ١٠ (يونس، ن: ٩٨، مك).
(٤) مرّت ترجمته.
(٥) هو عبدالله بن مسعود، وقد مرّت ترجمته.
(٦) س: ٦ (الأنعام، ن: ٤٣، مك).
(٧) القائل: هو الأخطل، وقد مرّت ترجمته.
(٨) **موطن الشّاهد**: (إلّا النّؤي والوَتِدُ).
وجه الاستشهاد: ارتفاع «النّؤيُ» بدلاً من الضّمير المستتر الواقع فاعلاً لفعل تَغَيَّر؛ وسبب ارتفاعه مجيء «تغيّر» بمعنى «لم يبق على حاله» ففيه رائحةُ النّفي.
(٩) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٤٨، مد).
(١٠) الآية السّابقة.

﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[1] فدلَّ على أنَّ الكلام مُوجب، ولكنَّ فيه رائحة غير الإيجاب؛ كما في قوله[2]:

.... عَـافِ تَـغَـيَّـر إلَّا الـنُّـؤيُ والـوَتِـدُ[3]

تنبيه

ليس من أقسام لولا الواقعةُ في نحو قوله[4]:

[الطَّويل]

٤٩٧ ـ أَلا زَعَـمَـتْ أَسْـمَـاءُ أَنْ لا أُحِـبُّـهَـا فَقُلْتُ: بَلَىٰ لَولا يُنَازِعُنِي شُغْلِي[5]

لأنَّ هذه كلمتان بمنزلة قولك: «لو لم» والجواب محذوف؛ أي: لو لم ينازعني شغلي لزرتك، وقيل: بل هي لولا الامتناعيّة، والفعل ـ بعدها ـ على إضمار «أنْ»/ على حدِّ قولهم: «تَسْمَعُ بالمُعَيدِيِّ خيرٌ من أنْ تَرَاهُ»[6]. [٧٦/ب]

(لو ما)

بمنزلةلولا، تقول: لومازيدلأكرمتك، وفيالتَّنزيل﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[7]، وزعم المالقيّ[8]: أنَّها لم تأت إلَّا للتَّحضيض، ويردُّه قول الشَّاعر[9]:

[الكامل]

٤٩٨ ـ لَـو مَـا الإِصَـاخَـةُ لِـلـوشَـاةِ لَـكَـانَ لِـي مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي رِضَاكَ رَجَاءُ[10]

---

(١) س: ١٠ (يونس، ن: ٩٨، مك). (٢) هو الأخطل، وقد مرّ ذكره.

(٣) **موطن الشّاهد**: (عافِ تغيَّر إلَّا النّؤي).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل تغيّر فيه رائحة النّفي، وإن كانت صيغته صيغة إيجاب، وقد سبق التّعليق عليه.

(٤) القائل: هو أبو ذُؤيب الهُذليّ، وقد مرّت ترجمته.

(٥) **موطن الشّاهد**: (لولا).

وجه الاستشهاد: مجيء «لولا» مركّبةً من «لو» و «لا» النّافية؛ لأنّ التّقدير: لو لم ينازعني شغلي لزرتك، كما جاء في المتن.

(٦) مجمع الأمثال: ١/ ١٣٦، والمستقصى: ١/ ٣٧٠.

(٧) س: ١٥ (الحجر، ن: ٧، مك). (٨) مرّت ترجمته.

(٩) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(١٠) **موطن الشّاهد**: (لوما).

وجه الاستشهاد: مجيء «لوما» حرف امتناع لوجود متضمّناً معنى الشّرط؛ مثل «لولا» خلافاً للمالقيّ.

(لم)

حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً؛ نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[1] الآية. وقد يُرْفَعُ الفعل المضارع بعدها؛ كقوله[2]:

[البسيط]

٤٩٩ - لَوْلا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ يَومَ الصُّلَيفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ[3]

فقيل: ضرورة، وقال ابن مالك: لغة.

وزعم اللّحياني[4]: أنَّ بعض العرب ينصبُ بها كقراءة بعضهم ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾[5]، وقوله[6]:

[الرَّجز]

٥٠٠ - فِي أَيِّ يَومَيَّ مِنَ المَوْتِ أَفِرّ أَيَومَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَومَ قُدِرْ[7]

وخُرِّجَا على أنَّ الأصل: «نَشْرَحَنْ» و «يُقْدَرَنْ» ثُمَّ حُذِفت نون التّوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفيّ بلم، وحذفُ النّون لغير وقف ولا ساكنين، وقال أبو الفتح[8]: الأصل يُقْدَرْ بالسّكون، ثُمّ لمّا تجاورت الهمزة المفتوحة والرّاء السّاكنة ـ وقد أجرت العرب السّاكن المجاور للمحرّك مُجرى المحرّك، والمحرّك مجرى السّاكن إعطاءً للجار حكم مجاوره ـ أبدلُوا الهمزة المحرّكة ألفاً، كما تُبدلُ الهمزة السَّاكنة بعد الفتحة، يعني ولزم ـ حينئذٍ ـ فتح ما قبلها؛ إذ لا تقع الألف إلّا بعد فتحة، قال: وعلى ذلك قولهم: المَرَاة والكَمَاة، بالألف؛

---

(١) س: ١١٢ (الإخلاص، ن: ٣، مك).

(٢) لم ينُسب إلى قائل معيّن.

(٣) **موطن الشّاهد**: (لم يوفون).
وجه الاستشهاد: ارتفاع فعل «يوفون» بعد «لم» الجازمة؛ وحكم هذا الارتفاع الشّذوذ الذي سوّغته الضّرورة الشعريّة.

(٤) مرّت ترجمته.

(٥) س: ٩٤، (الشّرح، ن: ١، مك).

(٦) القائل: هو عليّ بن أبي طالب؛ ويُنْسَب إلى الحارث بن منذر الجرميّ.

(٧) **موطن الشّاهد**: (لم يُقْدَرَ).
وجه الاستشهاد: انتصاب فعل «يُقْدَرَ» بـ «لم» الجازمة؛ وحكم هذا الانتصاب الشّذوذ. ولا عبرة بما خُرّج في المتن.

(٨) هو ابن جنّيّ، وقد مرّت ترجمته.

وعليه خَرَّج أبو عليّ قول عبد يَغُوث[1]: [الطَّويل]

٥٠١ ـ [وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ] كَأَنْ لَمْ تَرَا قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا[2]

فقال: أَصله ترأى ـ بهمزة بعدها ألف ـ كما قال سُرَاقةُ البَارِقِيّ[3]: [الوافر]

٥٠٢ ـ أُرِي عَينَيَّ مَا لَمْ تَرأَيَاهُ[4] [كِلانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ]

ثُمَّ حذفت الألف للجازم، ثم أُبدِلَت الهمزة ألفاً؛ لما ذكرنا، وأَقيس من تخريجهما أَن يُقال في قوله[5]:

٥٠٣ ـ .... أَيومَ لَمْ يُقْدَرَ ....[6]

نُقلت حركة همزة أَمْ إلى رَاء يُقْدَر، ثُمَّ بُدّلت الهمزة السَّاكنة ألفاً، ثمّ الألف همزة متحرّكة؛ لالتقاء السَّاكنين، وكانت الحركة فتحةً إتباعاً لفتحة الرّاء، كما في ﴿ولا الضَّألِّينَ﴾[7] فيمن همزه، وكذلك القول في «المَرَاة والكَمَاة» وقوله[8]:

٥٠٤ ـ .... كَأَنْ لَمْ تَرَا قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا[9]

---

(١) عبد يغوث بن وقّاص، شاعر جاهليّ، من سادات قحطان.

(٢) **موطن الشَّاهد**: (لم ترا).

وجه الاستشهاد: جزم فعل «ترأى» بـ «لم» فحذفت الألف للجازم، وأُبدِلت الهمزة ألفاً، كما جاء في المتن.

(٣) هو سراقة بن مرداس، شاعر عِرَاقيّ حلو الإنشاد والحديث؛ وَيُنْسَبُ البيت إلى ابن قيس الرُّقيّات.

(٤) **موطن الشَّاهد**: (ما لم ترأياه).

وجه الاستشهاد: جزم فعل «ترأياه» بـ «لم» فحُذِفَت النُّونُ التي هي علامة الرَّفع؛ لأنَّ الأصل: ترأيانه.

(٥) أي: قول علي الذي تقدَّم.

(٦) **موطن الشَّاهد**: (أيومَ لم يُقدَرَ).

وجه الاستشهاد: ذكر المؤلِّف في المتن تخريج هذا الشّاهد بما يُغنِي عن الإعادة؛ وفي تخريجه تكلّف واضح؛ والأرجح ما ذكرناه سابقاً.

(٧) س: (الفاتحة، ن: ٧، مك). (٨) هو عبد يغوث بن وقّاص.

(٩) **موطن الشَّاهد**: (لم ترا).

وجه الاستشهاد: جزم الفعل «ترأى» بـ «لم» فحذفت الألف، وأُبدلت الهمزة ألفاً، كما أسلفنا؛ وهو الأرجح.

ولكن لم تحرّك الألف فيهنّ لعدم التقاء السَّاكنين.

وقد تُفْصَل من مجزومها في الضَّرورة بالظَّرف؛ كقوله[1]:

[الوافر]

٥٠٥ ـ فَذَاكَ وَلَمْ ـ إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا تَكُنْ في النَّاسِ يُدْرِكُكَ المِرَاءُ[2]

وقوله[3]:

[الطَّويل]

٥٠٦ ـ فَأَضْحَتْ مَغَانِيهَا قِفَاراً رُسُومُهَا كَأَنْ لَمْ ـ سِوى أَهْلٍ مِنَ الوَحْشِ ـ تُؤْهَلِ[4]

وقد يليها الاسمُ معمولاً لفعل محذوف يفسِّره ما بعده؛ كقوله[5]:

[الطَّويل]

٥٠٧ ـ ظُنِنْتُ فَقِيراً ذا غِنَى ثُمَّ نِلْتُهُ فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيرَ وَاهِبِ[6]

(لمّا)

[أوجه «لمَّا» وما تدخل عليه]

على ثلاثة أوجه:

١ ـ **أحدها: أن تختصَّ بالمضارع فتجزمه، وتنفيه وتقلبه ماضياً** كلمْ، إلَّا أنَّها تفارقها في خمسة أُمور:

أحدها: أنّها لا تقترن بأداة شرط، لا يقال «إنْ لمَّا تقم» وفي التَّنزيل ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾[7]، ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟﴾[8].

---

(١) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٢) **موطن الشَّاهد**: (ولم... تكنْ).
وجه الاستشهاد: الفصل بين «لم» الجازمة، ومجزومها «تكنْ» بالظّرف «إذا» وما وليه؛ وحكم هذا الفصل قليل، أو نادر.

(٣) القائل: هو ذو الرُّمَّة، وقد مرّت ترجمته.

(٤) **موطن الشَّاهد**: (لم... تُؤهَل).
وجه الاستشهاد: الفصل بين «لم» الجازمة ومجزومها «تُؤهَلِ» بـ «سوى أهل من الوحش»؛ وحكم هذا الفصل قليل، أو نادر سوّغته الضّرورة الشّعريّة.

(٥) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٦) **موطن الشَّاهد**: (فلم ذا رجاءٍ أَلْقَهُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «ذا» بعد «لم» مفعولاً به لفعل محذوف يُفسِّره المذكور بعده؛ وهذا المذكور مجزوم بـ «لم» كما هو واضح.

(٧) س: ٥ (المائدة، ن: ٦٧، مد). (٨) س: ٥ (المائدة، ن: ٧٣، مد).

الثّاني: أن منفيَّها مستمرُّ النّفي إلى الحال؛ كقوله[1]:

[الطّويل]

٥٠٨ ـ **فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكُنْ خَيرَ آكِلٍ ... وَإِلَّا فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ**[2]

ومنفيٌّ «لَمْ» يحتمل الاتّصالَ؛ نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[3]، والانقطاعَ مثل ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[4]؛ ولهذا، جاز «لم يكن ثُمَّ كان» ولم [٧٧/أ] يجز «لمّا يكن ثُمّ كان»/ بل يُقال: «لما يكن وقد يكون» ومثَّل ابن مالك[5] للنَّفي المنقطع بقوله[6]:

[الرَّجز]

٥٠٩ ـ **وَكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلٰهِي وَحْدَكَا ... لَمْ يَكُ شَيءٌ يَا إلٰهِي قَبْلَكَا**[7]

وتبعه ابنه فيما كتب على التَّسهيل، وذلك وهم فاحش.

ولامتداد النّفي بعد «لمّا» لم يجز اقترانها بحرف التَّعقيب، بخلاف «لم»، تقول: قمتُ فلم تَقُمْ؛ لأنّ معناه وما قُمْتَ عقيب قيامي، ولا يجوز «قمتُ فلمّا تَقُمْ»؛ لأنَّ معناه: وما قمت إلى الآن.

الثّالث: أن منفيّ «لمَّا» لا يكون إلاّ قريباً من الحال، ولا يُشترط ذلك في منفيّ «لم»؛ تقول: لم يكن زيد في العام الماضي مُقِيماً، ولا يجوز «لمَّا يكن» وقال ابن مالك: لا يشترط كون منفيّ لمّا قريباً من الحال؛ مثل: «عصى إبليسُ ربَّه ولمَّا يندمْ» بل ذلك غالب، لا لازم.

الرّابع: أنّ منفيّ لمّا مُتوقَّعٌ ثبوتُه، بخلاف منفيّ لم، ألا ترى أنَّ معنى ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾[8] أنّهم لم يذوقوه إلى الآن، وأنَّ ذوقهم له مُتوقَّع، قال

---

(١) القائل: هو الممزّق العبديّ، واسمه شَأس بن نهار، ولم أصطد له ترجمة وافية.

(٢) **موطن الشّاهد**: (لمّا أمزَقِ).

وجه الاستشهاد: مجيء «لمّا» جازمةً، نافيةً، واستمرار منفيّها إلى الحال.

(٣) س: ١٩ (مريم، ن: ٤، مك).

(٤) س: ٧٦ (الدّهر، ن: ١، مد).

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) القائل: هو عبد الله بن عبد الأعلى القرشيّ.

(٧) **موطن الشّاهد**: (لم يك شيء).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت، ليبيّن وهم ابن مالك وابنه في هذا الشّاهد، حيث عدّاه من النّفي المنقطع.

(٨) س: ٣٨ (ص، ن: ٨، مكّ).

الزَّمخشريُّ في ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[1]: «ما في «لمَّا» من معنى التَّوقّع دالٌّ على أنّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد» اهـ. ولهذا، أجازوا «لم يقض ما لا يكون» ومنعوه في لمَّا.

وهذا الفرق بالنِّسبة إلى المستقبل، فأمّا بالنِّسبة إلى الماضي فهما سِيّانِ في نفي المُتَوَقّعِ وغيره، ومثالُ المُتَوَقَّع أن تقول: ما لي قمتُ، ولم تَقُمْ، أو ولمَّا تَقُمْ، ومثالُ غير المُتَوَقّع أن تقول ابتداءً: لم تقم، أو لمّا تَقُمْ.

الخامس: أنّ منفيّ لمَّا جائز الحذف لدليل؛ كقوله[2]:

[الوافر]

٥١٠ ـ فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْأً وَلَمَّا فَنَادَيْتُ القُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ[3]

أي: ولمَّا أكنْ بَدْأً قبل ذلك؛ أي: سَيِّداً، ولا يجوز: «وصلتُ إلى بغداد ولم» تريد ولم أَدْخُلْهَا، فأمَّا قوله[4]:

[الكامل]

٥١١ ـ احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا يَومَ الأَعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وَإنْ لَمِ[5]

فضرورة.

وعلَّة هذه الأحكام كلّها أنَّ «لم» لنفي فَعَلَ، و «لمَّا» لنفي قد فَعَلَ.

٢ ـ الثَّاني: من أوجه لمّا: أن تختصَّ بالماضي؛ فتقتضي جملتين، وجدت ثانيتهما عند وجود أُولاهما؛ نحو: «لمّا جاءني أَكْرَمْتُهُ» ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب، وزعم ابن السَّرّاج[6] وتبعه الفارسيّ[6]، وتبعهما ابن جنّي[6] وتبعهم جماعة أنَّها ظرف بمعنى حين، وقال ابن مالك[6]: بمعنى إذْ، وهو حسن؛ لأنَّها مختصَّة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة.

و ردّ ابن خروف[6] على مُدَّعي الاسميّة بجواز أن يقال: «لما أكرمتني

---

(١) س: ٤٩ (الحجرات، ن: ١٤، مد). (٢) يُنسب إلى ذي الرُّمّة، وليس في ديوانه.

(٣) **موطن الشّاهد**: (وَلَمّا).

وجه الاستشهاد: حذف منفيّ «لمَّا»؛ لأنَّ المراد: ولمَّا أكن بدأً قبل ذلك، كما في المتن؛ وحكم هذا الحذف الجواز؛ إذا دلّ عليه دليل.

(٤) القائل: هو إبراهيم بن هرمة، وقد مرّت ترجمته.

(٥) موطن الشّاهد: (وإنْ لَم).

وجه الاستشهاد: حذف منفي «لم»؛ لأنَّ التّقدير: وإن لم تصل؛ وحكم هذا الحذف الشّذوذ الذي سوّغته الضّرورة الشّعريّة.

(٦) مرّت ترجمته.

أمسِ أكرمتك اليوم» لأنّها إذا قُدِّرت ظَرْفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الأمسِ.

والجواب: أنَّ هذا مثلُ ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[1] والشَّرط لا يكون إلَّا مُستقبلاً، ولكنَّ **المعنى**: إن ثبت أنِّي كنت قلته، وكذا هنا؛ **المعنى**: لمّا ثبت اليومَ إكرامُكَ لي أمس أكرمتك.

ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتِّفاقاً، وجملةً اسميّةً مقرونةً بإذا الفجائيّة، أو بالفاء عند ابن مالك[2]، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور[2]؛ دليلُ الأوّل ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾[3]، والثّاني ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾[4]، والثّالث: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[5]، والرابع ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ/ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾[6]، وهو مُؤَوَّلٌ بجادلنا، وقيل في آية الفاء: إنَّ الجواب محذوف؛ أي: انقسموا قسمين؛ فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع: إنَّ الجواب ﴿وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ على زيادة الواو، أو محذوف؛ أي: أقبلَ يُجَادِلنا. [٧٧/ب]

ومن مُشكل لمّا هذه قولُ الشّاعر[7]:

[الطَّويل]

٥١٢ ـ **أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا ... وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ**[8]

فيقال: أين فعلاها؟ والجواب: أنَّ «سِقاؤُنا» فاعل بفعل محذوف يفسِّره: وَهىٰ بمعنى: سَقَطَ، والجوابُ محذوف؛ تقديره: قلت؛ بدليل قوله: أقولُ؛ وقوله: «شِم» أمرٌ من قولك: «شِمتُ البرقَ» إذا نظرتَ إليه؛ **والمعنى**: لمَّا سقط سقاؤنا، قلت لعبد الله شِمهُ.

٣ ـ **والثّالث: أن تكون حرف استثناء**؛ فتدخل على الجملة الاسميّة؛ نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[9] فيمن شدَّد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا

---

(١) س: ٥ (المائدة، ن: ١١٦، مد).

(٢) مرت ترجمته.

(٣) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٦٧. مك).

(٤) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٦٥، مك).

(٥) س: ٣١ (لقمان، ن: ٣٢، مك).

(٦) س ١١ (هود، ن: ٧٤، مك).

(٧) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٨) **موطن الشّاهد**: (لمّا سقاؤنا).

وجه الاستشهاد: حذف فعلي «لمّا»؛ لأنّ التّقدير: «لمّا سقط سقاؤنا، قلت لعبد الله شمه» كما جاء في المتن.

(٩) س: ٨٦ (الطّارق، ن: ٤، مك).

معنًى؛ نحو: «أَنْشُدُكَ الله لمّا فعلتَ»؛ أي ما أسألك إلّا فعلك؛ قال[١]: [الرَّجز]

٥١٣ ـ قَالَتْ لَهُ: بِاللَّهِ يَا ذَا البُرْدَيْنِ لَمَّا غَنِثْتَ نَفَساً أَوِ اثْنَيْنِ[٢]

وفيه ردّ لقول الجوهريّ: إنَّ لمَّا بمعنى إلّا غيرُ معروف في اللُّغة.

وتأتي لمّا مُرَكَّبةً من كلمات، ومن كَلِمَتَين.

[«لمَّا» المركّبة]

فأمَّا المركّبة من كلمات، فكما تقدّم في: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ﴾[٣] في قراءة ابن عامر[٤] وحمزة[٥] وحفص[٦] بتشديد نون إنَّ وميم لمَّا، فيمن قال: الأصل لَمن ما فَأُبدِلَت النُّون ميماً، وأُدغمت، فلمّا كَثُرَت الميمات؛ حُذِفَت الأُولى، وهذا القول ضعيفٌ؛ لأنَّ حذف مثل هذه الميم استثقالاً لم يثبت؛ وأَضعف منه قول آخر: إنَّ الأصل لمًّا بالتَّنوين بمعنى جَمْعَاً، ثُمّ حُذِفَ التَّنوينُ إجراءً للوصل مُجْرَى الوقف؛ لأنَّ استعمال لمًّا في هذا المعنى بعيد، وحذف التَّنوين من المنصرف في الوصل أَبعد؛ وأضعف من هذا قول آخر: إنَّه «فَعْلَى» من اللَّمَم، وهو بمعناه؛ ولكنَّه منع الصَّرف لألف التَّأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللَّفظة، وإذا كان «فَعْلَى» فَهَلَّا كُتب بالياء، وهلَّا أَمَالَهُ مَنْ قاعدتُه الإمالة، واختار ابن الحاجب أنَّها لمَّا الجازمة حُذِفَ فعلُها؛ والتَّقدير: لمَّا يُهمَلُوا، أو لمَّا يُتْرَكُوا؛ لدلالة ما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾[٧] ثُمّ ذكر الأشقياء والسُّعداء ومجازاتهم، قال: «ولا أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كانت النُّفوس تستبعده من جهة أنَّ مثله لم يقع في التَّنزيل، والحقُّ ألّا يُستبعد لذلك» اهـ؛ وفي تقديره نظر، والأَولى ـ عندي ـ أَن يُقدَّر «لمَّا يُوَفَّوا أَعْمَالهم»؛ أَي: أَنَّهم إلى الآن لم يُوَفَّوهَا وسيوفَّونَها، ووجه رُجحانه أمران؛

---

(١) لم يُنسب إلى قائل مُعيَّن.

(٢) موطن الشَّاهد: (لَمَّا غَنِثْتَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «لمّا» حرف استثناء بمعنى «إلّا» بعد القسم؛ خلافاً للجوهريّ.

(٣) س: ١١ (هود، ن: ١١١، مك).

(٤) عبد الله بن عامر، أحد القراء السّبعة، مقرىء أهل الشّام، وكان على قضاء دمشق، توفّي سنة ١١٨ هـ.

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) مرّت ترجمته.

(٧) س: ١١ (هود، ن: ١٠٥، مك).

أحدهما: أنَّ بعده ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ وهو دليل على أنَّ التّوفية لم تقع بعد وأنّها ستقع.

والثّاني: أَنَّ منفيَّ لمّا مُتَوَقَّعُ الثُّبوتِ كما قدّمنا، والإهمال غير مُتَوَقَّعِ الثُّبوت.

وأمّا قراءة أبي بكر[(١)] بتخفيف «إنْ» وتشديد «لمّا» فتحتمل وجهين؛

أحدهما: أن تكون مخففة من الثّقيلة، ويأتي في لمّا تلك الأوجه.

والثّاني: أن تكون «إنْ» نافية، و « كُلاًّ » مفعول بإضمار أرى، و «لمّا» بمعنى إلّا.

وأمّا قراءة النّحويّيْن[(٢)]/ بتشديد النُّون وتخفيف الميم وقراءة الحَرَميَّيْن[(٣)] [٧٨/أ] بتخفيفهما فـ «إن» في الأولى على أصلها من التّشديد ووجوب الإعمال، وفي الثّانية مخفَّفة من الثّقيلة، وأُعمِلَت على أحد الوجهين، واللّام من «لمّا» فيهما لام الابتداء، قيل: أو هي في قراءة التّخفيف الفارقة بين إنْ النّافية والمخفّفة من الثّقيلة، وليس كذلك؛ لأنَّ تلك إنّما تكون عند تخفيف إنْ وإهمالها وما زائدة للفصل بين اللّامين كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو: ﴿ءَأَنذرتهم﴾[(٤)] وبين النُّونات في نحو: «اضرِبنَانِّ يا نسوة»، قيل: وليست موصولة بجملة القسم؛ لأنّها إنشائيّة، وليس كذلك؛ لأنّ الصّلة في المعنى جملة الجواب، وإنّما جملة القسم مَسُوقةٌ لِمُجَرَّدِ التّوكيد، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[(٥)] لا يُقال: لعلَّ «مَن» نَكِرَة؛ أي: لَفَريقٌ لَيُبَطِّئَنَّ؛ لأنّها ـ حينئذٍ ـ تكون موصوفةً، وجملة الصِّفة كجملة الصِّلة في اشتراط الخبريّة.

وأمّا المركّبة من كلمتين؛ فكقوله[(٦)]: [الكامل]

٥١٤ ـ لَـمّـا رَأَيْـتُ أَبَـا يَـزِيـدَ مُـقَـاتِـلاً أَدَعَ الـقِـتَـالَ وأَشْـهَـدَ الـهَـيْـجَـاءَ[(٧)]

وهو لغز، يقال فيه: أين جواب لمّا؟ وبمَ انتصب أدعَ؟ وجواب الأوّل:

---

(١) أبو بكر: هو شعبة بن عيّاش الأزديّ. وقد مرّ ذكره.

(٢) النّحويّان: هما أبو عمرو بن العلاء، والكِسَائيّ.

(٣) الحَرَمِيّان: هما نافع المدنيّ، وابن كثير المكّيّ.

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٦، مد).

(٥) س: ٤ (النّساء، ن: ٧٢، مد).

(٦) لم يُنسبْ إلى قائل معيّن.

(٧) موطن الشّاهد: (لمّا).

وجه الاستشهاد: مجيء «لمّا» مُرَكّبةً من «لَنْ» النّاصبة، و «ما» الظّرفيّة المصدريّة.

أنَّ الأصل «لَنْ ما» ثُمّ أُدغمت النُّون في الميم للتّقارب، وَوُصِلا خَطّاً للإلغاز. وإنّما حَقُّهُمَا أن يُكْتَبَا مُنفَصِلَين؛ ونظيرُه في الإلغاز قوله[1]:

[الخفيف]

٥١٥ ـ عَافَتِ المَاءَ فِي الشِّتَاءِ، فَقُلْنَا   بَـرِّدِيـهِ تُـصَـادِفِـيْـهِ سَـخِـيـنَـا[2]

فيقال: كيف يكون التّبريد سَبباً لمصادفته سَخيناً؟ وجوابه: أنَّ الأصل «بلْ رِدِيهِ» ثُمّ كُتِبَ على لفظه للإلغاز، وعن الثّاني أنَّ انتصابه بلنْ، وما الظّرفيّة وصلتها ظرفٌ له فاصل بينه وبين لنْ للضّرورة، فَيُسْأَلُ حينئذ: كيف يجتمع قوله لَنْ أدعَ القتالَ مع قوله لَنْ أَشهدَ الهيجاء؟ **فيُجَابُ**: بأنَّ أشهد ليس معطوفاً على أَدَعَ، بل نصبه بأن مضمرة، وأنْ والفعل عطفٌ على القتال؛ أي لَنْ أدعَ القتالَ وشُهُودَ الهيجاء على حدّ قول ميسون[3]:

٥١٦ ـ وَلُـبْـسُ عَـبَـاءَةٍ وَتَـقَـرَّ عَـيـنِـي[4]   ....

(لنْ)

حرفُ نصب ونفي واستقبال، وليس أصله، وأصل لم «لا» فَأُبدِلَت الألف نوناً في «لَنْ» وميماً في «لَمْ» خلافاً للفرّاء؛ لأنَّ المعروف إنّما هو إبدال النُّون ألفاً لا العكس؛ نحو: ﴿لنسفعاً﴾[5] و ﴿لِيَكُونَاً﴾[6] ولا أصلُ لن «لا أن» فحُذِفت الهمزة تخفيفاً، والألف للسّاكِنين؛ خلافاً للخليل[7] والكسائِيّ[7] بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: «زيداً لنْ أضربَ» خلافاً للأخفش الصّغير[8]، وامتناع نحو: «زيداً يُعجبُني أنْ تضربَ»؛ خلافاً للفرّاء،

---

(١) لم يُنسَبْ إلى قائلٍ مُعيّن.

(٢) **موطن الشّاهد**: (بَرِّديهِ).

وجه الاستشهاد: مجيء «برّديه» مُرَكّبةً من «بل» حرف الإضراب. ورِدِيه: فعل الأمر؛ كما جاء في المتن.

(٣) هي ميسون بنت بحدل، وقد مرّت ترجمتها.

(٤) مرّ البيت والتّعليق عليه.

موطن الشّاهد: (وتقرّ).

وجه الاستشهاد: انتصاب فعل «تقرّ» بـ «أن» المضمرة بعد واو المعيّة؛ لأن المراد: وأن تقرّعيني.

(٥) س: ٩٦ (العلق، ن: ١٥، مك).   (٦) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣٢، مك).

(٧) مرت ترجمته.

(٨) علي بن سليمان. قرأ على ثعلب والمبرّد، وألف في العربية، تُوفّي سنة: ٣١٥ هـ.

ولأنّ الموصول وصلته مفرد، ولن أفعل/ كلام تامّ، وقولُ المبرّد: إنّه مبتدأ حذف خبره؛ أي: «لا الفعل واقع» مردودٌ بأنّه لم يُنطقْ به مع أنّه لم يسدّ شيء مسدَّه، بخلاف نحو: «لولا زيدٌ لأكرمتُكَ» وبأنَّ الكلام تامٌ بدون المُقَدَّر، وبأنّ / لا/ [174] الدَّاخلة على الجملة الاسميّة واجبة التّكرار إذا لم تعمل، ولا التفات [٧٨/ب] له في دعوى عدم وجوب ذلك؛ فإنَّ الاستقراء، يشهد بذلك.

[معنى لَنْ]

ولا تفيد «لَنْ» توكيدَ النَّفي؛ خلافاً للزَّمخشريّ(١) في «كشّافه»(٢)، ولا تأبيدَه؛ خلافاً له في «أُنْموذَجِهِ»(٢) وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتَّأبيد، لم يُقَيَّد منفيُّها باليوم في: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾(٣)، ولكان ذكر الأبد في: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾(٤) تكراراً؛ والأصلُ عَدَمُهُ.

وتأتي للدُّعاء كما أتت «لا» لذلك؛ وفاقاً لجماعة؛ منهم ابن عصفور(٣)، والحُجَّة في قوله(٥):

[الخفيف]

٥١٧ ـ لَنْ تَزَالُوا كَذٰلِكُمْ ثُمَّ لا زِلْـ ـتُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الجِبَالِ(٦)

وأمّا قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾(٧) فقيل: ليس منه؛ لأنَّ فعل الدُّعاء، لا يُسْنَدُ إلى المتكلِّم، بل إلى المخَاطَب، أو الغائب؛ نحو: «يا ربِّ عذِّبت فُلاناً»، ونحو: «لا عذَّبَ اللّٰهُ عمراً» اهـ، ويردُّه قوله(٨):

---

[174] ساقطة من (ط).

---

(١) مرّت ترجمته.
(٢) كتابان للزّمخشريّ.
(٣) س: ١٩ (مريم، ن: ٢٦، مك).
(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٩٥، مد).
(٥) القائل: هو الأعشى ميمون، وقد مرّت ترجمته.
(٦) **موطن الشّاهد**: (لن تزالوا).
وجه الاستشهاد: مجيء «لن» النّاصبة مُفيدةً معنى الدُّعاء على زعم بعض النّحويّين؛ كما جاء في المتن.
(٧) س: ٢٨ (القصص، ن: ١٧، مك).
(٨) القائل: هو الأعشى، وقد مرّت ترجمته.

.... ثُـمَّ لا زِلْـــ ـــتُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الجِبَالِ[1]

وتلقِّي القسم بها، وبلم نادر جدّاً؛ كقول أبي طالبٍ[2]:

[الكامل]

٥١٨ ـ وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيكَ بِجَمْعِهِمْ حَتّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا[3]

وقيل لبعضهم: أَلك بنونَ؟ فقال: نعم، وخالقِهم، لم تقُمْ عن مثلهم مُنجِبة. ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب؛ أي: إنَّ لي لبنِينَ، ثُمّ استأنف جملة النَّفي.

وزعم بعضهم أَنها تجزم؛ كقوله[4]:

[الطَّويل]

٥١٩ ـ [أَيَادِي سَبَايَا عزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَينَينِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ[5]

وقوله[6]:

[المنسرح]

٥٢٠ ـ لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلَقَهْ[7]

والأَوَّل محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضَّرورة.

---

(١) مرّ البيت والتّعليق عليه.
موطن الشّاهد: (لا زلتُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «لا زلتُ» مفيدة معنى الدُّعاء، وهي مُسندَةٌ إلى المتكلّم. وذكر البيت ـ هنا ـ للقياس عليه.

(٢) هو: أبو طالب، عمّ رسول الله عليه الصّلاة والسّلام.

(٣) **موطن الشّاهد**: (والله، لن يصلوا).
وجه الاستشهاد: مجيء جواب القسم مُصَدّراً بـ «لَنْ»؛ وحكم هذا التّصَدّر الجواز، خلافاً لابن هشام الذي عدّه نادراً جدّاً، كما هو واضح.

(٤) القائل: هو كُثَيِّر بن عبد الرّحمن الخُزَاعِيّ، صاحب عزّة، وقد مرّت ترجمته.

(٥) **موطن الشّاهد**: (لن يحْلَ).
وجه الاستشهاد: جزم فعل «يحلَ» بـ «لن» وحُذِفَ حرفُ العِلّة من آخره؛ وحكم هذا الحذف الشّذوذ الذي سوّغته الضّرورة الشّعريّة؛ أو اجتزىء بالفتحة عن الألف للضَّرورة.

(٦) ينسب إلى أعرابيّ، يمدح الحسين بن علي.

(٧) **موطن الشّاهد**: (لَنْ يَخِبِ).
وجه الاستشهاد: جزم الفعل المضارع «يخبِ» بـ «لن» شذوذاً، كما في الشّاهد السّابق.

(ليت)

حرف تَمَنٍّ يتعلّق بالمستحيل غالباً؛ كقوله[١]:

[الوافر]

٥٢١ ـ فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوماً فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ[٢]

وبالممكن قليلاً.

وَحكمه أَن ينصب الاسم، ويرفع الخبر، قال الفرّاء[٣] وبعض أصحابه: وقد ينصبهما؛ كقوله[٤]:

[الرَّجز]

٥٢٢ ـ يَا لَيتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[٥]

وبنىٰ على ذلك ابن المعتزّ قوله[٦]:

[البسيط]

٥٢٣ ـ مَرَّتْ بِنَا سَحَراً طَيرٌ فَقُلْتُ لَهَا: طُوْبَاكِ، يَا لَيتَنِي إِيَّاكِ، طُوبَاكِ[٧]

والأوّل ـ عندنا ـ محمولٌ على حذف الخبر؛ وتقديره: أقبلتْ، لا «تكون» خلافاً للكِسَائيّ؛ لعدم تقدُّم إنْ ولوْ الشَّرْطِيَّتين، ويصحّ بيتُ ابن المعتزّ على إنَابة ضمير النَّصب عن ضمير الرّفع.

ويقترن بها ما الحرفيَّة، فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال:

---

(١) القائل: هو أبو العتاهية.

(٢) **موطن الشّاهد**: (يا ليت الشّباب يعود يوماً).

وجه الاستشهاد: مجيء «ليت» حرف تمنّ متعلّقاً بالمستحيل؛ لأنَّ أيّام الصّبا، لا ترجع ثانيةً، كما هو معروف.

(٣) مرّت ترجمته.

(٤) القائل: هو العجّاج، وقد مرّت ترجمته.

(٥) **موطن الشّاهد**: (ليت أيّامَ الصّبا رواجعا).

وجه الاستشهاد: نصبَ «ليت» الاسم «أيّامَ» والخبر «رواجعا» وحكم إعمالها النّصب فيهما معاً قليل، وربّما كان للضّرورة الشّعريّة.

(٦) القائل: هو عبد الله بن محمّد، المعتز بالله، شاعر وأديب؛ ولي الخلافة يوماً واحداً، ثُمَّ قتِل سنة: ٢٩٦ هـ.

(٧) **موطن الشّاهد**: (ليتني إيّاك).

وجه الاستشهاد: إعمال «ليت» النّصب في الاسم، والخبر معاً؛ وحكم هذا قليل، أو نادر سوّغته الضّرورة الشّعريّة؛ كما في الشّاهد السّابق.

«ليتما قام زيد»؛ خلافاً لابن أبي الرَّبيع[1] وطاهر القزويني[2]، ويجوز ـ حينئذٍ ـ إعمالها لبقاء الاختصاص، وإهمالها حملاً على أخواتها، ورووا بالوجهين قول النَّابغة[3]:

[البسيط]

٥٢٤ ـ قَالَتْ أَلا لَيتَمَا هٰذَا الحَمَامُ لَنَا إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[4]

[٧٩/أ] ويُحتمل أن الرَّفع على أنَّ «ما» موصولة، وأنَّ الإشارة/ خبر لـ «هو» محذوفاً؛ أي: ليت الذي هو هذا الحمام لنا؛ فلا يدلُّ ـ حينئذٍ ـ على الإهمال، ولكنَّه احتمال مرجوح؛ لأنّ حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير «أيٍّ» مع عدم طول الصِّلة قليل، ويجوز «ليتما زيداً ألقاه» على الإعمال، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التَّفسير.

[(لعلَّ) وأحوال مجيئها]

حرف ينصب الاسم، ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفرّاء[5]: وقد ينصبهما، وزعم يونس أنَّ ذلك لغة لبعض العرب، وحكى «لعلَّ أباك منطلقاً» وتأويله ـ عندنا ـ على إضمار يوجد، وعند الكسائي على إضمار يكون.

وقد مرّ أَنّ عُقيلاً يخفضون بها المبتدأ؛ كقوله[6]:

[الطَّويل]

٥٢٥ ـ [فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوتَ جَهْرَةً] لَعَلَّ أَبِي الـمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[7]

وزعم الفارسيّ[1]: أنَّه لا دليل في ذلك؛ لأنه يحتمل أنَّ الأصل: «لعلَّه لأبي المغوار منك جوابٌ قريب» فحذف موصوف قريب، وضمير الشَّأن، ولام

---

(١) مرّت ترجمته.

(٢) هو بهاء الدّين، أبو محمّد طاهر بن أحمد القزوينيّ، ويُعرف بالنّجّار، أَديب نحويٌّ صرفيّ، تُوفّي سنة: ٧٥٦ هـ.

(٣) القائل: هو النّابغة الذّبياني، وقد مرّت ترجمته.

(٤) **موطن الشّاهد**: (ليتما هذا الحمامُ).
وجه الاستشهاد: جواز إعمال «ليت» وإهمالها؛ لاتّصال «ما» الزّائدة بها.

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) القائل: هو كعب بن سعد الغنويّ.

(٧) **موطن الشّاهد**: (لَعَلَّ أبي).
وجه الاستشهاد: إعمال «لعلَّ» الجرّ في الاسم على لغة «عُقيل» ومجرورها في محلّ رفعٍ بالابتداء؛ لأنّ «لعلَّ» بمنزلة حرف الجرّ الزّائد.

لعلَّ الثّانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجرّ، ومن ثَمَّ كانت مكسورة، ومَن فتح فهو على لغة من يقول: «المالُ لَزيدٍ» بالفتح، وهذا تكلُّف كثير، ولم يثبت تخفيف لعلَّ، ثُمّ هو محجوج بنقل الأئمَّة أنَّ الجرّ بـ «لعلّ» لغة قوم بأعيانهم.

واعلم أنَّ مجرور «لعلَّ» في موضع رفع بالابتداء؛ لتنزيل «لعلَّ» منزلة الجارّ الزّائد؛ نحو: «بحسبكَ درهمٌ» بجامع ما بينهما من عدم التَّعلُّق بعامل؛ وقوله: «قريب» هو خبر ذلك المبتدأ؛ ومثله: «لولاي لكان كذا» على قول سيبويه: إنَّ لولا جارَّة، وقولك: «رُبَّ رجُلٍ يقول ذلك»؛ ونحوه قوله[1]:

[الوافر]

٥٢٦ ـ [فَـكَـيْـفَ إذَا مَـرَرْتَ بِـدَارِ قَـوْمٍ] وَجِـيـرَانٍ لَـنَـا كَـانُـوا كِـرَامِ[2]

على قول سيبويه: إنَّ «كان» زائدة، وقول الجمهور: إنَّ الزَّائد لا يعمل شيئاً، فقيل: الأصل «هم لنا» ثُمَّ وصل الضَّمير بكان الزَّائدة إصلاحاً لِلَّفْظِ لِئَلَّا يقع الضَّمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل، وقيل: بل الضَّمير توكيد للمستتر في لنا على أنَّ «لنا» صفة لجيران، ثُمَّ وصل لِمَا ذُكر، وقيل: بل هو معمول لـ «كان» بالحقيقة، فقيل: على أنَّها ناقصةٌ و «لنا» الخبر، وقيل: بل على أنَّها زائدةٌ، وأنَّها تعمل في الفاعل، كما يعمل فيه العامِلُ المُلْغَى؛ نحو: «زيدٌ ـ ظننتُ ـ عالمٌ».

[اتّصال ما الزّائدة بـ «لَعلَّ»]

وتَتَّصل بلعلَّ «ما» الحرفيّة فتكفّها عن العمل؛ لِزَوال اختصاصها ـ حينئذٍ ـ بدليل قوله[3]:

[الطَّويل]

٥٢٧ ـ [أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ] لَعلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا[4]

---

(١) القائل: هو الفرزدق، وقد مرّت ترجمته..

(٢) **موطن الشّاهد**: (لنا كانوا كرام).

وجه الاستشهاد: ذُكر البيت ـ هنا ـ للقياس عليه بزيادة «كانوا» كما هو مذهب سيبويه والفارسيّ.

(٣) القائل: هو الفرزدق، وقد مرّت ترجمته.

(٤) **موطن الشّاهد**: (لعلّما أضاءت).

وجه الاستشهاد: اتّصال «ما» الحرفيّة الزّائدة بـ «لعلّ» وكفّها عن العمل.

وجوَّز قومٌ إعمالها ـ حينئذٍ ـ حملاً على «ليت» لاشتراكهما في أنَّهما يُغَيِّرَانِ معنى الابتداء، وكذا قالوا في «كأنّ»، وبعضهم خصَّ «لعلَّ» بذلك، لأَشِدِّيَّةِ التَّشابه؛ لأنَّها و «ليتَ» للإنشاء، وأمَّا «كأنّ» فللخبر.

قيل: وأوَّلُ لَحْنٍ سُمِعَ بالبصرة[1]:

[الطَّويل]

٥٢٨ - .... لَعَلَّ لَهَا عُذْرٌ وَأَنْتَ تَلُومُ[2]

وهذا محتمل لتقدير ضمير الشَّأن. كما تقدَّم في «إِنَّ مِنْ أَشدِّ النَّاسِ عذاباً يومَ القيامةِ المُصَوِّرُونَ»[3].

[معاني «لعلَّ»]

وفيها عشر لغات مشهورة؛ ولها معانٍ.

أحدها: التَّوقُّع؛ وهو: ترجِّي المحبوب والإشفاق من المكروه؛ نحو: «لعلَّ الحبيب واصل، ولعلَّ الرّقيبَ حاصل/ وتختصُّ بالممكن، [٧٩/ب] وقول فرعون: ﴿لَعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[4] إنّما قاله جهلاً، أو مَخْرقة وإفكاً.

الثَّاني: التَّعليل، أثبته جماعة؛ منهم الأخفش والكسائيّ، وحملوا عليه: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[5] ومَن لم يثبت ذلك، يحمله على الرَّجاء، ويصرفه للمخاطبين؛ أي: اذهبا على رجائكما.

الثَّالث: الاستفهام، أثبته الكوفيُّون؛ ولهذا، عُلِّقَ بها الفعل في نحو: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾[6]؛ ونحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾[7]، قال الزَّمخشري: «وقد أشربها معنى «ليت» مَن قرأ ﴿فَأَطَّلِعَ﴾[4]» اهـ. وفي الآية بحث سيجيء.

---

(١) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٢) **موطن الشَّاهد**: (لعلّ لها عذرٌ).

وجه الاستشهاد: مجيء اسم «لعلَّ» مرفوعاً، وهو حسن ـ كما جاء في المتن ـ إلَّا إذا عددنا اسم «لعلّ» ضمير شأن محذوفاً؛ وما بعدها مبتدأ وخبر؛ وهذا تكلّف واضح.

(٣) مرَّ تخريجه، والتَّعليق عليه.

(٤) س: ٤٠ (غافر، ن: ٣٦، ٣٧، مك).

(٥) س: ٢٠ (طه، ن: ٤٤، مك).

(٦) س: ٦٥ (الطَّلاق، ن: ١، مد).

(٧) س: ٨٠ (عبس، ن: ٣، مك).

ويقترن خبرها بـ «أنْ» كثيراً حملاً على عسى؛ كقوله[١]:

[الطَّويل]

٥٢٩ ـ لَعَلَّكَ يوماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ [عَلَيْكَ مِنَ اللَّائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا][٢]

وبحرف التَّنفيس قليلاً؛ كقوله[٣]:

[الطَّويل]

٥٣٠ ـ فَقُولا لَهَا قَولاً رَقِيقاً لَعَلَّهَا سَتَرْحَمُنِي مِنْ زَفْرَةٍ وَعَوِيلِ[٤]

وخرَّج بعضهم نصب ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ على تقدير «أنْ» مع «أَبْلُغُ»، كما خفض المعطوف من بيت زهير[٥]:

[الطَّويل]

٥٣١ ـ بَدَا لِيَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[٦]

على تقدير الباء مع «مُدْرِكَ».

ولا يَمْتَنِعُ كون خبرها فعلاً ماضياً؛ خِلافاً للحريريّ[٧]؛ وفي الحديث «وَمَا يُدريكَ لعلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ على أهلِ بدرٍ فقال: اعملوا ما شِئتم فقد غفرتُ لكم»[٨]؛ وقال الشَّاعر[٩]:

[الطَّويل]

٥٣٢ ـ وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا[١٠]

---

(١) القائل: هو مُتَمِّمُ بن نويرة، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **موطن الشَّاهد:** (لَعلَّكَ يوماً أن تلمّ).

وجه الاستشهاد: اقتران خبر «لعلَّ» بـ «أن»؛ وحكم هذا الاقتران الجواز بكثرة.

(٣) القائل: هو عبد الله بن مسلم الهذليّ، وقد مرّت ترجمته.

(٤) **موطن الشَّاهد:** (لعلّها سترحمني).

وجه الاستشهاد: اقتران خبر «لعلَّ» بالسّين؛ وحكم هذا الاقتران الجواز بِقِلَّة.

(٥) هو زهير بن أبي سُلمى، وقد مرّت ترجمته.

(٦) **موطن الشَّاهد:** (مدركَ ولا سابقٍ).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت ـ هنا ـ للحمل عليه بتقدير الباء مع «مدرك» ليسهل العطف عليه بالجرّ في «ولا سابقٍ».

(٧) مرّت ترجمته.

(٨) صحيح البخاري: تفسير سورة الممتحنة.

(٩) القائل: امرؤ القيس بن حجر الكنديّ، وقد مرّت ترجمته.

(١٠) **موطن الشَّاهد:** (لعل منايانا تَحَوَّلْنَ أبؤساً).

وجه الاستشهاد: مجيء خبر «لعلّ» فعلاً ماضياً «تَحوّلن» خلافاً للحريريّ الذي منع ذلك.

وأنشد سيبويه(١): [الطَّويل]

٥٣٣ ـ أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا(٢)

فإن اعْتُرِضَ بأنَّ «لعلَّ» هنا مكفوفة بما؛ **فالجواب**: أنَّ شبهة المانع أنَّ «لعلَّ» للاستقبال، فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولاً لها، أو معمولاً لما في حَيِّزها، وممّا يوضِّح بطلان قوله ثبوتُ ذلك في خبر «ليت» وهي بمنزلة لعلَّ؛ نحو: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسۡيٗا مَّنسِيّٗا﴾(٣)، ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾(٤)، ﴿يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾(٥)، ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾(٦).

تنبيه[175]

[مشكلات «ليت»]

من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم: [الطَّويل]

٥٣٤ ـ فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارتَوى المَاءُ مُرْتَوِي(٧)

وإشكاله من أوجُه؛ **أحدها: عدمُ ارتباط خبر «ليت» باسمها**؛ إذ الظَّاهر أنَّ «كفافاً» اسم ليت، وأنَّ «كان» تامَّة، وأنَّها وفاعلها الخبر، ولا ضمير في هذه الجملة. **والثَّاني: تعليقه «عن» بمُرتوٍ. والثَّالث: إيقاعُه «الماء» فاعلاً بارتوى وإنَّما يقال ارتوى الشّاربُ.**

والجواب عن الأوَّل: أنَّ «كَفَافاً» إنّما هو خبر لـ «كان» مقدَّم عليها،

---

[175] مكانها في (خ): «مسألة».

---

(١) القائل: هو الفرزدق، وأنشده سيبويه له.

(٢) **موطن الشّاهد**: (لعلَّما أضاءَت).

وجه الاستشهاد: دخول «لعلَّ» المكفوفة على الفعل الماضي؛ خِلافاً لمن مَنَع ذلك.

(٣) س: ١٩ (مريم، ن: ٢٣، مك). (٤) س: ٧٨ (النَّبأ، ن: ٤٠، مك).

(٥) س: ٨٩ (الفجر، ن: ٢٤، مك). (٦) س: ٤ (النِّساء، ن: ٧٢، مد).

(٧) **موطن الشّاهد**: (لَيتَ كَفَافَاً كَان).

وجه الاستشهاد: مجيء اسم «لَيتَ» ضَمير الشَّأنِ المحذوف، وكفافاً: اسم «كان» تقدَّم عليها.

وهو بمعنى كافّ، واسم «ليت» محذوف للضّرورة؛ أي: فليتكَ، أو فليته؛ أي: فليت الشّأن؛ ومثله قوله[1]: [الطّويل]

٥٣٥ ـ فَلَيتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّيَ سَاعَةً [فَبِتْنَا عَلَىٰ مَا خَيَّلَتْ نَاعِمَي بَالِ][2]

و «خيرك»: اسم كان، و «كلّه»: توكيد له، والجملة: خبر ليت، وأمَّا «وشرُّك» فيروى بالرّفع عطفاً على «خَيرُك» فخبرُه إمَّا محذوف؛ تقديرُه: كفافاً، فمرتوِ/ : فاعل بارتوى، وإمَّا مُرتَو على أنَّه سكّن للضّرورة؛ كقوله[3]: [الطّويل] [٨٠/أ]

٥٣٦ ـ وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَىٰ حِضْرَمَوتَ اهْتَدَى لِيَا[4]

ورُوي بالنَّصب: إمَّا على أنَّه اسم لـ «ليت» محذوفة، وسهَّل حَذْفَها تقدُّمُ ذكرها، كما سهّل ذلك حذف كلّ وبقاء الخفض في قوله[5]: [المتقارب]

٥٣٧ ـ أَكُلَّ امرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا[6]

وإمَّا على العطف على اسم «ليت» المذكورة إن قُدّر ضمير المخاطب، فأمَّا ضمير الشَّأن، فلا يُعطف عليه لو ذُكِر، فكيف وهو محذوف، و «مرتوِ» على الوجهين مرفوعٌ؛ إمَّا خبر «ليت» المحذوفة، أو لأنَّه عطف على خبر «ليت» المذكورة.

وعن الثّاني: بأنَّه ضَمّن «مُرتوِ» معنى «كافّ» لأنَّ المرتوي يكفُّ عن الشّرب،

---

(١) القائل: هو عديّ بن زيد العباديّ، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **موطن الشّاهد**: (ليتَ دفعتَ..).

وجه الاستشهاد: مجيء اسم «ليتَ» محذوفاً للضّرورة؛ وتقديره: فليتك؛ وذكر البيت ـ هنا ـ ليقيس عليه ما جاء في الشّاهد السّابق.

(٣) القائل: هو قيس بن الملوّح، وقد مرّت ترجمته.

(٤) **موطن الشّاهد**: (واشٍ).

وجه الاستشهاد: وقوع «واشٍ» اسماً لـ «أنّ» منصوباً به، ولم تظهر حركة النّصب على آخره ضرورةً، لأنَّ الأصل فيه: لو أنّ واشياً؛ حيث تظهر علامة النّصب على الاسم المنقوص.

(٥) القائل: هو أبو دؤاد، ونُسِب إلىٰ جارية بن الحجّاج، وعديّ بن زيد، وحارثة بن حمران.

(٦) **موطن الشّاهد**: (نارٍ).

وجه الاستشهاد: مجيء «نارٍ» مضافاً إليه لمضاف محذوف؛ تقديره: كلّ؛ وهو معطوف على «كلّ» المتقدّمة في صدر البيت؛ وذكر البيت ـ هنا ـ للقياس عليه.

كما جاء: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾(١)؛ لأنَّ ﴿يُخَالِفُونَ﴾[176] في معنى يعدلون ويُخرجون، وإنَّ علقته بـ «كفافاً» محذوفاً على وجه مرَّ ذكره فلا إشكال.

وعن الثَّالث: أنَّه إمَّا على حذف مضاف؛ أي: شارب الماء، وإمَّا على جعل «الماء» مُرْتَوِياً مجازاً، كما جعل «صادياً» في قوله(٢):
[الطَّويل]

٥٣٨ ـ .... **وجُبْتُ هَجِيراً يَتْرُكُ المَاءَ صَادِيَا**(٣)

ويُروى «الماء» بالنَّصب على تقدير «مِن» كما في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾(٤) ففاعل ارتوى على هذا: «مرتوٍ»؛ كما تقول: ما شرب الماءَ شارب.

(لكِنَّ) مشدَّدة النّون

[معاني «لكنَّ»]

حرفٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر، وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحدها: وهو المشهور: أنّه واحد، وهو الاستدراك، وفُسِّرَ بأن تنسبَ لما بعدَها حُكماً مُخالِفَاً لحكم ما قبلها؛ ولذلك، لا بدَّ أن يَتقدَّمها كلامٌ مُناقض لما بعدها؛ نحو: «ما هذا ساكناً لكنَّه مُتَحَرِّكٌ» أو ضدّ له، نحو: «ما هذا أبيضَ لكنَّه أسود» قيل: أو خلاف؛ نحو: ما زيد قائماً، لكنَّه شاربٌ»، وقيل: لا يجوز ذلك.

والثّاني: أنّها ترد تارة للاستدراك وتارة للتَّوكيد، قاله جماعة؛ منهم صاحب «البسيط»(٥) وفسَّروا الاستدراك برفع ما يُتَوَهَّمُ ثُبوتُه؛ نحو: «ما زيد شجاعاً، لكنَّه

---

[176] في (خ): لأنّ في ﴿يحذرون﴾.

---

(١) س: ٢٤ (النور، ن: ٦٣، مد).
(٢) القائل: هو المتنبّي، وقد مرّت ترجمته.
(٣) **موطن التّمثيل:** (الماء صاديا).
وجه التّمثيل: مجيء «صَادِياً» صفة للماء على وجه المجاز؛ لأنَّ الماء لا يحسُّ بالعطشِ، ولا يشعر به؛ لأنّه من المخلوقات غير الحاسّة وأمّا الذي يشعر بالعطش، ويحسّ به، فهو الإنسان والحيوان، والطّائر، وما ماثله.
(٤) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٥٥، مك).
(٥) هو ضياء الدّين أبو عبد الله، محمّد بن علي بن العلج الإشبيليّ من نحاة الأندلس في القرن السّابع؛ قرأ على الشّلوبين؛ وكان أبو حيّان، ينقل عنه، وكذا ابن عقيل.

كريمٌ»؛ لأنَّ الشَّجاعة والكرم، لا يكادان يفترقان؛ فنفي أحدهما يوهم انتفاء الآخر، و «ما قام زيد، لكنَّ عمراً قام» وذلك إذا كان بين الرَّجلين تلابس، أو تماثل في الطّريقة، ومثّلوا للتّوكيد بنحو: «لو جاءني أكرمته لكنَّه لم يَجِيء» فأكّدت ما أفادته لو من الامتناع.

والثَّالث: أنها للتّوكيد دائماً مثل إنَّ، ويصحب التَّوكيدَ معنى الاستدراك؛ وهو قول ابن عصفور(١)؛ قال في المُقرَّب: إنّ وأنَّ ولكنَّ، ومعناها التّوكيد، ولم يزِد على ذلك، وقال في الشَّرح(٢): «معنى لكنّ التّوكيد، وتعطي مع ذلك الاستدراك» اهـ.

والبصريّون على أنها بسيطة، وقال الفرّاء(٣): أصلُها لكنْ أنّ، فطُرِحَت الهمزة للتَّخفيف/ ونون لكنْ للسّاكنين؛ كقوله(٤): [٨٠/ب]

[الطَّويل]

٥٣٩ ـ **[فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلا أَسْتَطِيعُهُ] وَلاكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ**(٥)

وقال باقي الكوفيّين: مُرَكَّبة من: لا، وإنّ، والكاف الزّائدة لا التّشبيهيّة، وَحُذِفَت الهمزة تخفيفاً.

وقد يحذف اسمها؛ كقوله(٦):

[الطَّويل]

٥٤٠ ـ **فَلَوْ كُنتَ ضَبِّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلٰكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ**(٧)

أي: ولكنَّك/ زَنْجِيٌّ/ [177]، وعليه بيت المتنبّي(٨):

---

[177] ساقطة من (خ).

---

(١) مرّت ترجمته.

(٢) شَرَحَ ابن عصفور كتابه «المقرّب» ولم يتمّه.

(٣) مرّت ترجمته.

(٤) القائل: هو النّجاشيّ الحارثيّ، قيس بن عمرو.

(٥) **موطن الشّاهد**: (ولاكِ اسقني).
وجه الاستشهاد: ذكر البيت ـ هنا ـ ليدلّ على أنّ «لكنّ» أصلها: لكنْ أَنَّ ـ كما زعم الفرّاء ـ فطرحت الهمزة تخفيفاً، وَنُوِّنَت «لكنْ» للسّاكنين؛ وفي هذا تكلّف.

(٦) القائل: هو الفرزدق.

(٧) **موطن الشّاهد**: (لكنَّ زَنْجِيٌّ).
وجه الاستشهاد: مجيء اسم «لكنَّ» محذوفاً للضّرورة الشّعريّة.

(٨) مرت ترجمته.

[الطّويل]

٥٤١ ـ وَمَا كُنتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ العِشْقُ قَلْبَهُ　　وَلَكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ[١]

وبيتُ الكتاب[٢]:　　[الطّويل]

٥٤٢ ـ وَلٰكِنَّ مَنْ لا يَلْقَ أَمْراً يَنُوبُهُ　　بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ[٣]

ولا يكون الاسم فيهما «مَنْ»؛ لأنَّ الشَّرط لا يعمل فيه ما قبله.

ولا تدخل اللّام في خبرها؛ خلافاً للكوفيّين، احتجّوا بقوله[٤]:

٥٤٣ ـ ....　　وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[٥]

ولا يُعرَفُ له قائلٌ، ولا تتمّةٌ، ولا نظيرٌ، ثُمّ هو محمول على زيادة اللّام، أو على أنّ الأصل: «لكن إنّني» ثُمَّ حُذِفَت الهمزة تَخْفيفاً ونون لكنْ للِسَّاكِنين.

[(لكنْ) ساكنة النّون ونوعاها]

ضربان: **مُخَفّفة من الثّقيلة**؛ وهي حرف ابتداء، لا يعمل؛ خِلافاً للأخفش[٦] ويونس[٧]؛ لدخولها بعد التّخفيف على الجملتين. **وخفيفة بأصل الوضع**، فإنْ وليها كلامٌ، فهي حرف ابتداء لمجرّد إفادة الاستدراك، وليست عاطفةً، ويجوز أن تُستعمل بالواو؛ نحو: ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٨] وبدونها؛ نحو: قول زهير[٩]:　　[البسيط]

٥٤٤ ـ إنَّ ابنَ وَرْقَاءَ لاَ تُخْشَى بَوَادِرُهُ　　لَكِنْ وَقَائِعُهُ في الحَرْبِ تُنْتَظَرُ[١٠]

---

(١) **موطن التّمثيل**: (لكنَّ مَنْ يُبصرْ).

وجه التّمثيل: مجيء اسم «لكنّ» محذوفاً للضّرورة الشّعريّة؛ والتّقدير: لكنّه أو لكنّك، ولا يجوز إعراب «مَنْ» اسم «لكنَّ» لِمَا ذكره المؤلّف في المتن.

(٢) **القائل**: هو أميّة بن أبي الصّلت، وقد سبقت تَرجَمَتُه.

(٣) **موطن الشّاهد**: (لكنَّ مَنْ لا يَلقَ).

وجه الاستشهاد: مجيء اسم «لكنَّ» محذوفاً للضّرورة، كما في البيت السّابق.

(٤) لم يُنسب إلى قائل معيَّن؛ وقد سبق ذكره والتّعليق عليه.

(٥) **موطن الشّاهد**: (لعميدُ).

وجه الاستشهاد: اقتران خبر «لكنَّ» باللّام وفاقاً للكوفيّين القائلين بدخولها في الخبر، وحمله البصريّون على زيادة اللّام.

(٦) مرّت ترجمته.　　(٧) مرّت ترجمته.

(٨) س: ٤٣ (الزخرف، ن: ٧٦، مك).　　(٩) هو زهير بن أبي سُلمى.

(١٠) **موطن الشّاهد**: (لَكِنْ وقائعُهُ).

وجه الاستشهاد: مجيء «لكن» حرف ابتداء مفيداً للاستدراك.

وزعم ابن أبي الرّبيع[1]: أَنّها حين اقترانها بالواو عاطفةٌ جملةً على جملةٍ، وأنّه ظاهر قول سيبويه، وإن وليها مفرد، فهي عاطفة بشرطين:

أحدهما: أن يتقدّمها نفيٌ أو نَهيٌ؛ نحو: «ما قام زيد لكن عمرو، ولا يقم زيد لكنْ عمرو» فإن قلت «قام زيد» ثُمَّ جئت بلْكِنْ جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة، فقلت: «لكن عمرو لم يقم» وأجاز الكوفيّون «لكن عمرو» على العطف، وليس بمسموع.

الشّرط الثّاني: ألاّ تقترن بالواو؛ قاله الفارسيّ[2] وأكثر النّحويّين، وقال قوم: لا تستعمل مع المفرد إلّا بالواو.

واختُلِفَ في نحو: «ما قام زيد ولكن عمرو» على أربعة أقوال؛ **أحدها ليونس**: إنّ «لكنْ» غير عاطفة، والواو عاطفة مفرداً على مفرد. **الثّاني لابن مالك**[3]: إنّ «لكنْ» غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حُذِفَ بعضها على جملة صُرِّحَ بجميعها، قال: فالتّقديرُ في نحو: «ما قام زيد ولكن عمرو» ولكن قام عمرو، وفي ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[4] ولكن كانَ رسولَ الله، وعلّة ذلك أنَّ الواو لا تَعطِفُ مُفْرَداً على مفرد مخالف له في الإيجاب والسَّلْب، بخلاف الجُملتين المتعاطفتين، فيجوز تخالفهما فيه؛ نحو: «قام زيد ولم يقم عمرو»، **والثّالث لابن عصفور**[5]: إنّ «لكنْ» عاطفة، والواو زائدة لازمة، **والرّابع لابن كَيْسَان**[6]: إنّ «لكنْ» عاطفة، والواو زائدة غير لازمة.

وسمع «ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ» بالخفض، فقيل: على العطف، وقيل: بجار مقدَّر/؛ أي: لكن مررتُ بطالح، وجاز إبقاء عمل [٨١/أ] الجارّ بعد حذفه لقوّة الدّلالة عليه بتقدُّم ذكره.

(ليس)

كلمة دالَّة على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة؛ نحو: «ليْسَ خَلَقَ اللّهُ مِثْلَهُ» وقول الأعشى[7]: [الطَّويل]

٥٤٥ - لَـهُ نَـافِـلاتٌ مَـا يُـغِـبُّ نَـوَالُـهَـا　　　وَلَـيْـسَ عَـطَـاءُ الـيَـومِ مَـانِـعَـهُ غَـدَا[8]

---

(١) مرت ترجمته.
(٢) مرت ترجمته.
(٣) مرت ترجمته.
(٤) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٤٠، مد).
(٥) مرّت ترجمته.
(٦) مرت ترجمته.
(٧) مرّت ترجمته.
(٨) **موطن الشّاهد**: (ليسَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «ليس» دالّةً على نفي المنع في المستقبل.

وهي فعل لا يتصرَّف؛ وزنه: فَعِلَ بالكسر، ثُمّ التزم تخفيفه، ولم نقدّره فَعَلَ بالفتح؛ لأنَّه لا يخفّف، ولا فعُلَ بالضّمّ؛ لأنَّه لم يوجد في يائيِ العين إلَّا في هَيُؤَ، وسُمِعَ «لُسْتُ» بِضمّ اللّام؛ فيكون على هذه اللُّغة كَهَيُؤَ.

وزعم ابن السّرّاج[١] أنَّه حرف بمنزلة ما، وتابعه الفارسيّ[٢] في الحَلَبيّات[٣] وابن شقير[٤] وجماعة؛ **والصَّواب**: الأوَّل، بدليل لَسْتُ ولَسْتُمَا/ ولَسْتُنَّ/ ولَيْسَا ولَيْسُوا وليسَت/ ولَسْنَ/ [178].

مواضع عدم رفعها الاسم ونصبها الخبر

وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر، وقيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع:

١ ـ **أحدها: أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزلة إلَّا** نحو: «أتُونِي لَيْسَ زَيداً»؛ **والصّحيح**: أنَّها النّاسخة، وأنَّ اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم ممّا تقدّم، واستتاره واجب؛ فلا يليها في اللَّفظ إلَّا المنصوب، وهذه المسألة كانت سببَ قراءة سيبويه[٥] النّحو؛ وذلك، أنَّه جاء إلى حَمّاد بن سَلَمَة[٦]؛ لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله ﷺ: «ليسَ مِن أصحابي أحدٌ إلَّا ولو شئتُ لأخذتُ عليهِ، ليسَ أبا الدَّرداء»[٧] فقال سيبويه: ليس أبو الدَّرداء، فصاح به حمّاد: لحنتَ يا سيبويه، إنّما هذا استثناء، فقال سيبويه: واللهِ لأَطْلُبَنَّ عِلْمَاً لا يَلْحَنُنِي معه أحد، ثُمّ مضى، ولزم الخليل[٨]، وغيره.

٢ ـ **والثّاني: أن يقترن الخبر بعدها بـ «إلّا»**؛ نحو: «ليسَ الطّيبُ إلّا

---

[178] ساقط من (خ).

---

(١) أبو بكر، محمّد بن السّريّ بن سهل، نحويّ بغداديّ، من تلاميذه الزّجّاجِيّ، والسّيرافيّ، والفارسيّ، تُوفّي سنة: ٣١٦ هـ.

(٢) هو أبو عليّ الفارسيّ، وقد مرَّت ترجمته.

(٣) مسائل في النّحو سُئل عنها في حلب فدوَّنها، وذكر أجوبتها.

(٤) أبو بكر، أحمد بن الحسن، نحويّ بغداديّ، أخذ من المذهبين، تُوفّي سنة: ١٦٧ هـ.

(٥) مرَّت ترجمته.

(٦) مفتي البصرة وإمامها في الحديث والفقه واللُّغة. تُوفّي سنة: ١٦٧ هـ.

(٧) ورد هذا الحديث في معظم تراجم سيبويه، ولم نجده في كتب الصّحاح.

(٨) مَرّت ترجمته.

المِسكُ» بالرّفع، فإنَّ بني تميم يرفعونه حملاً لها على «ما» في الإهمال عند انتقاض النّفي، كما حمل أهلُ الحجاز «ما» على «ليس» في الإعمال عند استيفاء شروطها، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء[1]، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثّقفيّ[2]، فجاءه فقال: يا أبا عمرو، ما شيءٌ بلغني عنك؟ ثُمَّ ذكر ذلك له، فقال له أبو عمرو: نِمتَ وأدلجَ النّاسُ، ليس في الأرض تميميّ إلّا وهو يرفع، ولا حجازيّ إلّا وهو ينصب، ثُمّ قال لليزيديّ[3]، ولخلف الأحمر[4]: اذهبا إلى أبي مهدي[5] فلقّناه الرّفع، فإنّه لا يرفع، وإلى المنتجع التّميميّ[6] فلقّناه النّصب، فإنّه لا ينصب، فأتياهما وجهدا بكلٍّ منهما أن يرجع عن لغته، فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو، وعنده عيسى؛ فقال له عيسى: بهذا فُقْتَ النّاسَ.

وخرّج الفارسيُّ ذلك على أوجُهٍ:

أحدها: أنّ في «ليس» ضَميرَ الشّأن، ولو كان كما زعم لدخلت إلّا على أوّل الجملة الاسميّة الواقعة خبراً، فقيل: ليس إلّا الطّيب المسك؛ كما قال[7]:

[الطّويل]

٥٤٦ - أَلا لَيْسَ إلاَّ مَا قَضَى اللّهُ كَائِنٌ ... وَمَا يَسْتَطِيعُ المَرْءُ نَفْعاً وَلاَ ضُرًّا[8]

---

(١) زبّان بن عمّار، من علماء البصرة، أحد القراء السّبعة، توفّي سنة: ١٥٤ هـ.

(٢) إمام في العربية والنّحو والقراءة. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء. وأخذ عنه الخليل، مات سنة: ١٤٩ هـ.

(٣) أبو محمّد، يحيى بن المبارك، بصريّ عالم بالعربيّة والأدب، أخذ عن أبي عمرو والخليل، تُوفّي سنة ٢٠٢ هـ.

(٤) خلف بن حيّان، أبو محرز، راوية، عالم بالأدب وشاعر، من أهل البصرة. تُوفّي نحو سنة ١٨٠ هـ.

(٥) محمّد بن سعيد بن ضمضم، شاعر أعرابيّ فصيح، كان علماءُ زمانه، يأخذون عنه لغة الحجاز.

(٦) المنتجع بن نبهان، أعرابيّ فصيح، أخذ عنه علماء زمانه اللغة التميمية.

(٧) لم يُنسب إلى شاعر معيّن.

(٨) **موطن الشّاهد**: (ليس إلّا).

وجه الاستشهاد: مجيء اسم «ليس» محذوفاً للضّرورة، وهو ضمير الشّأن المحذوف.

[٨١/ب] وأجاب بأنَّ «إلَّا» قد توضع في غير موضعها/ مثل: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[١]، وقوله[٢]: [المتقارب]

٥٤٧ ـ .... وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إِلَّا اغْتِرَارَا[٣]

أي: إن نحن إلَّا نظنّ ظنّاً، وما اغترّه اغتراراً إلَّا الشَّيب؛ لأنَّ الاستثناء المُفَرَّغ، لا يكون في المفعول المطلق التَّوكيديّ؛ لعدم الفائدة فيه. وأُجيب بأنَّ المصدر في الآية، والبيت نوعيٌّ، على حذف الصِّفة؛ أي: إلَّا ظنّاً ضعيفاً، وإلَّا اغتراراً عظيماً.

الثَّاني: أنَّ الطِّيب اسمها، وأنَّ خبرها محذوف؛ أي: في الوجود، وأنَّ المسك بدل من اسمها.

الثَّالث: أنه كذلك، ولكن «إلَّا المسك» نعتٌ للاسم؛ لأنَّ تعريفه تعريفُ الجنس، فهو نكرة معنى؛ أي: ليس طيبٌ غيرُ المسك طيباً.

ولأبي نزار[٤] الملقَّب بملك النُّحاة توجيه آخر؛ وهو أنَّ الطِّيب اسمها، والمسك مبتدأ حُذف خبره، والجملة خبر ليس، والتَّقدير: إلَّا المسك أفخرُهُ.

وما تقدَّم من نقل أبي عمرو أنَّ ذلك لغة تميم، يردّ هذه التَّأويلات.

وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنَّه قدّرها حرفاً، وأنَّ من ذلك قولهم: «ليسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ»، وقوله[٥]: [البسيط]

٥٤٨ ـ هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا   وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مَبْذُولُ[٦]

ولا دليل فيهما؛ لجواز كون ليس فيهما شأنيّة.

٣ ـ الموضع الثَّالث: أن تدخل على الجملة الفعليّة، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثلنا، وقد أجبنا على ذلك.

---

(١) س: ٤٥ (الجاثية، ن: ٣١، مك).
(٢) القائل: هو الأعشى، وقد مرّت ترجمته.
(٣) **موطن الشَّاهد**: (إلَّا).
وجه الاستشهاد: مجيء «إلَّا» مفيدة للحصر؛ لكون الاستثناء مُفَرَّغاً بعد النَّفي.
(٤) هو الحسن بن صافٍ، نحويٌّ عراقيّ سكن دمشق، ومات فيها سنة: ٥٦٨ هـ.
(٥) القائل: هو هشام بن عُقبة، أخو ذي الرُّمّة.
(٦) **موطن الشَّاهد**: (ليس منها).
وجه الاستشهاد: مجيء اسم «ليس» محذوفاً للضّرورة.

٤ ـ الرّابع: **أن تكون حرفاً عاطفاً**، أثبت ذلك الكوفيّون، أو البغداديّون، على خلاف بين النَّقلة، واستدلّوا بنحو قوله[١]:

[الرّجز]

٥٤٩ - **أَيْنَ الـمَفَرُّ وَالإِلٰـهُ الطَّالِبُ   والأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ**[٢]

وخرّج على أنَّ «الغالبُ» اسمها، والخبر محذوف، قال ابن مالك[٣]: وهو في الأصل ضمير متَّصل عائد على الأشرم؛ أي: لَيسَهُ الغالبُ؛ كما تقول «الصّديقُ كأنهُ زيد» ثُمّ حُذِفَ لاتّصاله؛ ومقتضى كلامه: أنَّه لولا تقديره متَّصِلاً، لم يجز حذفُهُ؛ وفيه نظر.

حرف الميم

[«ما» الاسميّة والحرفيّة]

(ما) تأتي على وجهين؛ اسميّة، وحرفيّة، وكلٌّ منهما ثلاثة أقسام.

[أوجه الاسميّة]

فأمّا أوجه الاسميّة:

١ ـ **فأحدها: أن تكون معرفةً**؛ وهي نوعان:

(ناقصة)؛ وهي الموصولة؛ نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[٤].

(وتامّة)؛ وهي نوعان:

عامّة؛ أي مقدّرة بقولك: الشّيء، وهي التي لم يَتَقَدَّمها اسمٌ تكون هي وعاملها صفةً له في المعنى؛ نحو: ﴿إِن تُبْدُوا ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[٥]؛ أي: فنعم الشّيء هي؛ **والأصل**: فَنِعْمَ الشَّيء إبداؤها؛ لأنَّ الكلام في الإبداء، لا في الصَّدقات، ثُمّ حذف المضاف، وأُنيب عنه المضاف إليه، فانفصل وارتفع.

---

(١) القائل: هو نفيل بن حبيب الحِمْيرِيّ.

(٢) **موطن الشّاهد**: (ليس الغالب).

وجه الاستشهاد: استدلّ الكوفيّون والبغداديّون بهذا الشّاهد على مجيء «ليس» حرفاً عاطفاً، وخرّجه النّحاة على أنَّ «ليس» على أصْلِيتِهَا، والغالب اسمها، وخبرها محذوف.

(٣) مرّت ترجمته.

(٤) س: ١٦ (النّحل، ن: ٩٦، مك).

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٧١، مد).

وخاصّة؛ هي التي تقدَّمها ذلك، وتُقَدّر من لفظ ذلك الاسم؛ نحو: «غسَلتهُ غَسْلاً نِعِمّا»، و «دققته دقّاً نِعِمّا»؛ أي: نعم الغسل، ونعم الدَّقُّ؛ [٨٢/أ] وأكثرهم لا يُثْبِتُ مجيء ما معرفة/ تامّةً، وأثبته جماعة؛ منهم ابن خروف[١]، ونقله عن سيبويه[١].

والثَّاني: **أن تكون نكرة مُجَرَّدةً عن معنى الحرف**؛ وهي أيضاً نوعان؛ **ناقصة، وتامَّة**.

(فالنَّاقصة) هي الموصوفة؛ وتقدَّر بقولك شيء؛ كقولهم: «مررت بما مُعجبٍ لك»؛ أي: بشيءٍ مُعْجِبٍ لك؛ وقوله[٢]:

[الطَّويل]

٥٥٠ ـ لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّبيبُ؛ فَلا تَكُنْ ... لِشَيءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا[٣]

وقول الآخر[٤]:

[الخفيف]

٥٥١ ـ رُبَّما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ... ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[٥]

أي: رُبَّ شيء تكرهه النُّفوس، فحذف العائد من الصِّفة إلى الموصوف. ويجوز أن تكون «ما» كافَّة، والمفعول المحذوف اسماً ظاهراً؛ أي: قد تكره النُّفوس من الأمر شيئاً؛ أي: وصفاً فيه، أو الأصل: من الأمور أمراً؛ وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع، وفيه وفي الأوّل إنابة الصِّفة غير المفردة عن الموصوف؛ إذ الجملة بعده صفة له، وقد قيل في ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[٦]: إنَّ المعنى نعم هو شيئاً يعظكم به، فما نكرة تامّة تمييز، والجملة: صفة، والفاعل: مستتر، وقيل: ما معرفة موصولة فاعل، والجملة صلة، وقيل غير ذلك، وقال سيبويه[١] في ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[٧]: المراد شيء لديَّ عتيد؛ أي: مُعدّ أي لجهنّم بإغوائي إيّاه، أو حاضر، والتّفسير الأوّلُ رأي

---

(١) مرت ترجمته.

(٢) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٣) **موطن الشّاهد**: (لِمَا).

وجه الاستشهاد: مجيء «ما» نكرة موصوفةً بمعنى شيء؛ والتّقدير؛ لشيء نافع يسعى. . . .

(٤) القائل: هو أميّة بن أبي الصَّلت.

(٥) **موطن الشّاهد**: (رُبَّمَا).

وجه الاستشهاد: مجيء «ما» نكرة موصوفة بمعنى شيء؛ والتّقدير: رُبّ شيء، كما جاء في المتن.

(٦) س: ٤ (النّساء، ن: ٥٨، مد).

(٧) س: ٥٠ (ق، ن: ٢٣، مك).

الزَّمَخْشَرِيّ؛ وفيه أنَّ «ما» ـ حينئذٍ ـ للشّخص العاقل، وإن قدّرت «ما» موصولة، فَعتيدٌ بدل منها، أو خبر ثان، أو خبر لمحذوف.

(والتّامّة) تقع في ثلاثة أبواب:

أحدها: التّعَجُّب؛ نحو: «ما أحسنَ زيداً» **المعنى:** شيء حَسَّنَ زيداً، جزم بذلك جميع البصريّين، إلّا الأخفش[1]، فجوّزه، وجوّز أن تكون معرفةً موصولة، والجملة بعدها صلة، لا محلّ لها، وأن تكون نكرةً موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها؛ وعليهما، فخبر المبتدأ محذوف وجوباً؛ تقديره: شيءٌ عظيم ونحوه.

الثّاني: باب نعم وبئس؛ نحو: «غسلته غسلاً نِعِمّا، ودققتهُ دَقّاً نِعِمّا»؛ أي: نعم شيئاً، فما: نصبٌ على التّمييز عند جماعة من المتأخّرين؛ منهم الزّمخشريّ، وظاهر كلام سيبويه أنّها معرفة تامّة، كما مرّ.

والثّالث: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل؛ كالكتابة: «إنَّ زيداً مِمّا أن يَكْتُبَ»؛ أي: إنَّه من أمرِ كتابةٍ، أي: إنّه مخلوق من أمر، وذلك الأمر هو الكتابة، فما بمعنى شيء، وأنْ وصلتها: في موضع خفض بدل منها، **والمعنى** بمنزلته في: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾[2] جعل لكثرة عجلته كأنّه خلق منها، وزعم السِّيرافيُّ[1] وابن خروف[1]، وتبعهما ابن مالك[1]، ونقله عن سيبويه[1]: أنّها معرفة تامّة بمعنى الشّيء، أو الأمر، وأنْ وصلتها: مبتدأ، والظّرف: خبره، والجملة: خبر لـ «إنّه»، ولا يتحصّل للكلام معنى طائل على هذا التّقدير.

٣ ـ والثّالث: / **أن تكون نكرة مضمّنة معنى الحرف؛** وهي نوعان؛ [٨٢/ب]

أحدهما: الاستفهامية، ومعناها: أيّ شيءٍ؛ نحو: ﴿مَا هِىَ﴾[3]، ﴿مَا لَوْنُهَا﴾[4]، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾[5]، ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾[6]، وذلك على قراءة أبي عمرو[7]: ﴿آلسِّحْرُ﴾ بمد الألف، فما: مبتدأ، والجملة بعدها: خبر؛ وآلسّحر: إمّا بدل من ما؛ ولهٰذا، قرن بالاستفهام، وكأنّه قيل: آلسّحر

---

(١) مرّت ترجمته.

(٢) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٣٧، مك).

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٦٨، مد).

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٦٩، مد).

(٥) س: ٢٠ (طه، ن: ١٧، مك).

(٦) س: ١٠ (يونس، ن: ٨١، مك).

(٧) مرّت ترجمته.

جئتم به، وإمّا بتقدير: أهو السّحر، أو آلسّحر هو، وأمّا من قرأ: ﴿السّحر﴾ على الخبر فما موصولة والسّحر خبرها، ويُقَوِّيهِ قراءة عبد الله[١]: ﴿ما جئتم بهِ سِحرٌ﴾.

ويجب حذف ألف ما الاستفهاميّة إذا جُرَّتْ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها؛ نحو: فِيمَ، وإلامَ، وعَلامَ/ وبِمَ/ [179]/ وقال[٢]: [الطَّويل]

٥٥٢ ـ فَتِلْكَ وُلاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ   فَحَتَّامَ حَتَّامَ العَنَاءُ المُطَوَّلُ[٣]؟

وربّما تبعت الفتحةُ الألفَ في الحذف، وهو مخصوص بالشّعر؛ كقوله[٤]: [الرَّمل]

٥٥٣ ـ يَا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ خَلَّفْتَنِي   لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ[٥]

وعلّة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر؛ فلهٰذا، حُذِفت في نحو: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[٦]، ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[٧]، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[٨] وثبتت في ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٩]، ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾[١٠]، ﴿مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ أَسْتَكْبَرْتَ﴾[١١] وكما لا تُحذف الألف في الخبر، لا تثبت في الاستفهام، وأمّا قراءة عِكْرِمة[١٢]

---

[179] ساقط من (خ).

---

(١) هو عبد الله بن مسعود، وقد مرّت ترجمته.

(٢) القائل: هو الكميت بن زيد، وقد مرّت ترجمته.

(٣) **موطن الشّاهد**: (حتّامَ).

وجه الاستشهاد: حذف ألف «ما» الاستفهاميّة؛ لأنّها أتت مجرورة، وبقاء الفتحة دالّة عليها؛ لأنّ الأصل: حتّى ما.

(٤) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٥) **موطن الشّاهد**: (لِمْ).

وجه الاستشهاد: حذف ألف «ما» الاستفهاميّة؛ لأنّها أتت مجرورة، وتبعتها الفتحة في الحذف، كما هو واضح.

(٦) س: ٧٩ (النازعات، ن: ٤٣، مك).   (٧) س: ٢٧ (النّمل، ن: ٣٥، مك).

(٨) س: ٦١ (الصف، ن: ٢، مد).   (٩) س: ٨ (الأنفال، ن: ٦٨، مد).

(١٠) س: ٢ (البقرة، ن: ٤، مد).   (١١) س: ٣٨ (ص، ن: ٧٥، مك).

(١٢) عكرمة بن عبد الله، مولى عبد الله بن عبّاس، تابعيّ، عالم ثقة، توفّي سنة: ١٠٦ هـ.

وعيسى[1] ﴿عمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾[2] فنادر، وأمّا قول حسّان[3]:

[الوافر]

٥٥٤ ـ عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ[4]

فضرورةٌ، والدّمان: كالرّماد وزناً ومعنًى، ويُروى «في رَمَاد» فلذلك، رجَّحته على تفسير ابن الشّجريّ[5] له بالسّرجين؛ ومثله قول الآخر[6]:

[البسيط]

٥٥٥ ـ إنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلانَا سَرَاتَكُمُ أَهْلَ اللّواءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ القِيلُ؟

ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك؛ لضعفه؛ فلهذا، ردَّ الكِسَائيُّ[7] قولَ المفسِّرين في ﴿بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى﴾[8]: إنَّها استفهاميّة، وإنَّما هي مصدريَّة، والعجب من الزَّمَخْشَريّ[7] إذ جوَّز كونها استفهاميّة مع ردِّه على مَن قال في ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾[9]: إنَّ المعنى بأيِّ شيء أغويتني بأنَّ إثبات الألف قليل شاذٌ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى الذي، وهو بعيد؛ لأنَّ الذي غُفر له هو الذّنوب، ويبعد إرادة الاطِّلاع عليها، وإن غفرت. وقال جماعة منهم الإمام فخر الدّين في ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[10]: إنَّها للاستفهام التَّعجُّبي؛ أي: فبأيّ رحمةٍ، ويردُّه ثبوتُ الألف، وأنَّ خفضَ رحمة ـ حينئذٍ ـ لا يتَّجه؛ لأنَّها لا تكون بدلاً من ما؛ إذِ المُبدل من اسم الاستفهام، يجب اقترانه بهمزة الاستفهام؛ نحو: «ما صنعت أخيراً أم شرّاً؟» ولأنَّ ما النّكرة الواقعة في غير الاستفهام والشَّرط لا تستغني عن الوصف/ إلاَّ في بابي التَّعجُّب، ونعم وبئس، [٨٣/أ] وإلاَّ في نحو قولهم: «إنِّي ممَّا أن أفعلَ» على خلاف فيهنّ، وقد مرَّ، ولا عطف بيان؛ لهذا، ولأنَّ ما الاستفهاميّة لا تُوصف، وما لا يُوصفُ كالضَّمير،

(١) هو ابن عُمر الثّقفيّ، وقد تقدّمت ترجمته.

(٢) س: ٧٨ (النّبأ، ن: ١، مك).

(٣) هو: حسّان بن ثابت الأنصاريّ، وقد مرّت ترجمته.

(٤) **موطن الشّاهد**: (على ما).

وجه الاستشهاد: إثبات ألف «ما» الاستفهاميّة المجرورة بـ «على» ضرورة؛ لأنَّ الشّائع فيها: عَلامَ؟.

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) القائل: هو كعب بن مالك، وقد مرّت ترجمته.

(٧) مرّت ترجمته.

(٨) س: ٣٦ (يس، ن: ٢٧، مك).

(٩) س: ١٥ (الحجر، ن: ٣٩، مك).

(١٠) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٥٩، مد).

لا يُعطف عليه عطف بيان ولا مضافاً إليه؛ لأنَّ أسماء الاستفهام، وأسماء الشَّرط، والموصولات، لا يُضاف منها غير «أيّ» باتّفاق، وكم في الاستفهام ـ عند الزَّجّاج[١] ـ في نحو: «بكمْ درهمٍ اشتريت» **والصَّحيحُ**: أنَّ جرّه بـ «من» محذوفة.

وإذا ركّبت «ما» الاستفهاميّة مع «ذا» لم تُحذف ألفها؛ نحو: «لماذا جئتَ»؛ لأنَّ ألفها قد صارت حشواً.

وهذا فصل عقدته لـ «ماذا»

[أوجه ماذا]

اعلم أنَّها تأتي في العربيّة على أوجه:

أحدها: أن تكون ما استفهاميّة وذا إشارة؛ نحو: «ماذا التَّواني؟»، و[٢]: [البسيط]

٥٥٦ ـ **مَاذَا الوُقُوفُ [عَلَى نَارٍ وَقَدْ خَمَدتْ يَا طَالَمَا أُوْقِدَتْ فِي الحَرْبِ نِيرَانُ]**[٣]

والثّاني: أن تكون ما استفهاميّةً وذا موصولة؛ كقول لبيد[٤]: [الطّويل]

٥٥٧ ـ **ألا تَسْأَلانِ المرءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَىٰ أَمْ ضَلالٌ وبَاطِلُ؟**[٥]

فما مبتدأ، بدليل إبداله المرفوع منها، وذا: موصول، بدليل افتقاره للجملة بعده، وهو أرجح الوجهين في **﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفْوُ﴾**[٦] فيمن رفع العفو؛ أي: الذي ينفقونه العفو؛ إذ الأصل أن تُجاب الاسميّة بالاسميّة، والفعليّة بالفعليّة.

---

(١) مرّت ترجمته.

(٢) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٣) **موطن الشّاهد**: (ماذا).
وجه الاستشهاد: مجيء «ماذا» مُرَكَّبَةً من «ما» الاستفهاميّة، و «ذا» الإشاريّة؛ ومجيئُهَا على هذا النّحو كثير شائع.

(٤) هو لبيد بن ربيعة العامري.

(٥) **موطن الشّاهد**: (ماذا).
وجه الاستشهاد: مجيء «ماذا» مُرَكَّبَةً من «ما» الاستفهاميّة و «ذا» الواقعة اسماً موصولاً؛ لأنّ التّقدير: ما الذي يحاول؟؛ ومجيئها على هذا النّحو كثير شائع.

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١٩، مد).

الثّالث: أن يكون «ماذا» كلّه استفهاماً على التّركيب؛ كقولك: «لماذا جئت؟» وقوله[1]:

[البسيط]

٥٥٨ ـ **يا خُزَرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ [لا يَسْتَفِقْنَ إلى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا؟]**[2]

وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[3] بالنَّصْبِ، أي: ينفقون العفو.

الرّابع: أن يكون «ماذا» كلّه اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى الذي، على خلاف في تخريج قول الشّاعر[4]:

[الوافر]

٥٥٩ ـ **دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ وَلٰكِنْ بِالمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي**[5]

فالجمهور على أنَّ «ماذا» كلّه مفعول دَعِي، ثُمّ اختُلف، فقال السّيرافيُّ[6] وابن خروف[6]: ما موصول بمعنى الذي، وقال الفارسيُّ[6]: نكرة بمعنى شيء، قال: لأنَّ التّركيب ثبت في الأجناس دُونَ الموصولات.

وقال ابن عصفور[6]: لا تكون ماذا مفعولاً لـ «دَعِي» لأنَّ الاستفهام له الصَّدر، ولا لـ «علمت» لأنّه لم يُرِد أن يستفهم عن معلومها ما هو، ولا لمحذوف يفسّره سأتّقيه؛ لأنَّ علمت ـ حينئذٍ ـ لا محلّ لها، بل «ما» اسم استفهام مبتدأ، و «ذا» موصول خبر، وعلمت صلة، وعُلِّقَ دَعِي عن العمل بالاستفهام، انتهى.

ونقول: إذا قُدِّرت «ماذا» بمعنى الذي، أو بمعنى شيء، لم يمتنع كونها

---

(١) القائل: جرير، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **موطن الشّاهد:** (ماذا).

وجه الاستشهاد: مجيء «ماذا» اسم استفهام مركّباً؛ ومجيئه على هذا النّحو جائز باتّفاق.

(٣) مرَّ تخريجها.

(٤) القائل: هو المُثَقّب العَبْدِيّ. وينسب إلى سُحَيم بن وثيل الرّياحيّ، وإلى أبي حيّة النّميريّ.

(٥) موطن الشّاهد: (ماذا).

وجه الاستشهاد: مجيء «ماذا» اسماً مُرَكّباً بمعنى شيء، أو اسماً وموصولاً بمعنى الذي؛ وكلاهما جائز؛ وهو في محلّ نصب مفعولاً به؛ خلافاً لابن عصفور.

(٦) مرَّت ترجمته.

مفعول دَعِي، وقوله «لم يُرِدْ أن يستفهم عن معلومها» لازم له إذا جعل ماذا مبتدأً وخبراً، ودعواه تعليق دَعِي مردودة بأنَّها ليست من أفعال القلوب، فإن قال: إنَّما أردت أنّه قُدِّر الوقف على دَعِي، فاستأنف ما بعده رَدَّه قول الشّاعر: «ولكن» فإنَّها لا بدّ أن يخالف ما بعدها ما قبلها، والمخالف ـ هنا ـ دَعِي؛ **فالمعنى**: دعي كذا، ولكن افعلي كذا، وعلى هذا، فلا يصحُّ استئناف ما بعد دَعِي؛ لأنَّه لا يُقالُ: مَنْ في الدَّارِ فإنَّني أكرمه، ولكن أَخْبِرْني عن كذا.

الخامس: أن تكون ما زائدة وذا للإشارة؛ كقوله[1]:

[الوافر]

[٨٣/ب] ٥٦٠ ـ **أَنَـوراً سَـرْعَ مَـاذَا يَـا فَـرُوقُ/ [وَحَبْلُ الوَصْلِ مُنتَكِثٌ حَذِيقُ]**[2]

أَنَوراً بالنّون؛ أي: أَنِفاراً، وسرْعَ: أصله بضم الرّاء فخفّف، يُقال: سرُعَ ذا خروجاً؛ أي: أسرعَ هذا في الخروج، قال الفارسيّ[3]: يجوز كون ذا فاعل سَرْع، وما زائدة، ويجوز كون ماذا كلّه اسماً؛ كما في قوله[4]:

[الوافر]

٥٦١ ـ **دَعِـي مَـاذَا عَـلِـمْـتِ سَـأَتَّـقِـيـهِ ....**[5]

السَّادس: أن تكون «ما» استفهاماً و «ذا» زائدة، أجازه جماعة؛ منهم ابن مالك[5] في نحو: «ماذا صنعت» وعلى هذا التَّقدير، فينبغي وجوب حذف الألف في نحو: «لم ذا جِئتَ» والتَّحقيق أنَّ الأسماء لا تُزَادُ.

* * *

النَّوع الثّاني: الشَّرطيّة وهي نوعان؛

غير زمانية؛ نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾[6]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ

---

(١) القائل: هو مالك بن زغبة الباهليُّ، وينسب إلى جرد بن رباح الباهليّ، ونُسِب إلى غيرهما.

(٢) **موطن الشّاهد**: (ماذا).

وجه الاستشهاد: مجيء «ماذا» مركّبةً من «ما» الزّائدة، و «ذا» الإشاريّة؛ ومجيئها على هذا النّحو قليل؛ ويجوز كون «ماذا» كُلِّه اسماً، كما جاء في المتن.

(٣) مرت ترجمته.

(٤) مرَّ البيت والتّعليق عليه.

(٥) **موطن الشّاهد**: (ماذا).

وجه الاستشهاد: مجيء «ماذا» اسماً مركّباً بمعنى شيء، أو بمعنى الذي، كما سبق.

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩٧، مد).

ءَايَةٍ﴾[1] وقد جُوِّزت في ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[2] على أنَّ الأصل: وما يكنْ، ثُمّ حذف فعل الشَّرط؛ كقوله[3]:

[الطَّويل]

٥٦٢ ـ إنِ العَقْلُ فِي أَمْوَالِنَا لا نَضِقْ بِهَا ذِرَاعَاً، وإنْ صَبْرَاً فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ[4]

أي: إن يكن العقل، وإن نحبس حبساً، والأرجح في الآية: أنّها موصولة، وأنَّ الفاء داخلة على الخبر، لا شرطيّة والفاء داخلة على الجواب.

وزمانيّة، أثبت ذلك الفارسيّ[5] وأبو البقاء[6] وأبو شامة[7] وابن برّي[8] وابن مالك، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ﴾[9]؛ أي: استقيموا لهم مُدَّة استقامتهم لكم، ومحتمل في: ﴿ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[10] إلّا أنَّ «ما» هذه مبتدأٌ لا ظَرفيّة، والهاء من به راجعة إليها، ويجوز فيها الموصوليّة و ﴿أُجُورَهُنَّ﴾ الخبر، والعائد محذوف؛ أي: لأجله، وقال[11]:

[الوافر]

٥٦٣ ـ فَمَا تَكُ يَا بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِينَا فَلا ظُلْمَاً نَخَافُ وَلا افْتِقَارَا[12]

استدلّ به ابن مالك على مجيئها للزّمان، وليس بقاطع؛ لاحتماله للمصدر،

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠٦، مد).

(٢) س: ١٦ (النَّحل، ن: ٥٣، مك).

(٣) القائل: هو هدبة بن خشرم، وقد تقدّمت ترجمته.

(٤) **موطن الشّاهد**: (إن العقل وإن صبراً).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل الشَّرط محذوفاً في الموضعين؛ لأنّ التّقدير: إن يكن العقل... وإن يكن صبراً.

(٥) مرت ترجمته.

(٦) أبو البقاء العكبريّ، وقد مرَّت ترجمته.

(٧) مرَّت ترجمته.

(٨) عبد الله بن برّي، عالم بالعربية. تُوفّي سنة: ٥٨٢ هـ.

(٩) س: ٩ (التَّوبة، ن: ٧، مد).

(١٠) س: ٤ (النِّساء، ن: ٢٤، مد).

(١١) لم يُنسَبْ إلى قائل معيّن.

(١٢) **موطن الشّاهد**: (ما تك...).

وجه الاستشهاد: مجيء «ما» الشّرطيّة الجازمة دالّةً على الزّمان ـ كما ذكر ابن مالك ـ ويجوز كونها دالّةً على المصدريّة؛ وكلاهما جائز.

أي: للمفعول المطلق؛ فالمعنى: أيَّ كونٍ تكن فينا طويلاً، أو قصيراً.

[أوجه «ما» الحرفيَّة]

وأمَّا أوجه الحرفيّة:

١ ـ **فأحدها أن تكون نافيةً**، فإن دخلتْ على الجملة الاسميّة أعملها الحجازيّون والتّهاميّون والنّجديّون عملَ ليس بشروط معروفة؛ نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(١)، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾(٢)، وعن عاصم(٣) أنّه رفع أُمَّهاتهم على التّميميّة، وندر تركيبها معَ النّكرة تشبيهاً لها بـ «لا»؛ كقوله(٤): [الطَّويل]

٥٦٤ ـ **وَمَا بَأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةً ... قَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الحَقَّ عَابُهَا**(٥)

وإن دخلت على الفعليّة لم تعمل؛ نحو: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾(٦) فأمَّا ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾(٦)، ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾(٦) فـ «ما» فيهما شرطيّة، بدليل الفاء في الأولى، والجزم في الثّانية[180]، وإذا نفت المضارع؛ تَخَلَّص عند الجمهور للحال، وردَّ عليهم ابن مالك بنحو: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾(٧) وأُجيب بأنَّ شرط كونه للحال انتفاء قرينةِ خلافِه.

٢ ـ **والثّاني: أن تكون مصدريّة**؛ وهي نوعان: زمانيّة، وغيرها.

فغير الزّمانيّة؛ نحو: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾(٨)، ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾(٩)، و ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾(١٠)، ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ

---

[180] في (خ): «بدليل الفاء في الأولى والجزم في الأولى والثانية».

---

(١) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣١، مك). (٢) س: ٥٨ (المجادلة، ن: ٢، مد).
(٣) عاصم بن أبي النُّجود الكوفيّ، أحد القرّاء السّبعة، تُوفِّي سنة: ١٢٧ هـ.
(٤) لم يُنسب إلى قائل مُعيّن.
(٥) **موطن الشّاهد**: (ما بأسَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» نافية عاملة عمل «لا» النّافية للجنس و «بأسَ» اسمها؛ ومجيئها على هذا النّحو نادر في اللّغة.
(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٧٢، مد). (٧) س: ١٠ (يونس، ن: ١٥، مك).
(٨) س: ٩ (التوبة، ن: ١٢٨، مد). (٩) س: ٣ (آل عمران، ن: ١١٨، مد).
(١٠) س: ٩ (التوبة، ن: ١١٨، مد).

هَٰذَآ﴾[1]، ﴿لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴾[2]، ﴿لِيَجۡزِيَكَ أَجۡرَ مَا سَقَيۡتَ لَنَاۚ﴾[3]/، وليست هذه بمعنى الذي؛ لأنَّ الذي سقاه لهم الغنم، وإنّما الأجر على السّقي الذي هو فعله، لا على الغنم، فإن ذَهبتَ تقدّر أجر السّقي الذي سقيته لنا فذلك تكلُّف لا مُحوج إليه؛ ومنه: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾[4]، ﴿ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾[5] وكذا، حيث اقترنت بكاف التّشبيه بين فعلين مُتماثلين، وفي هذه الآيات ردّ لقول السُّهَيليّ[6]: إنَّ الفعل بعد «ما» هذه لا يكون خاصّاً؛ فتقول «أعجبني ما تفعل»، ولا يجوز «أعجبني ما تخرج». [٨٤/أ]

والزّمانية؛ نحو: ﴿مَا دُمۡتُ حَيّٗا﴾[7] أصله: مُدَّةَ دوامي حيّاً، فحذف الظَّرف وخلفته «ما» وصلتها، كما جاء في المصدر الصَّريح؛ نحو: «جئتُك صلاة العصر» و «آتيك قدومَ الحاجّ»؛ ومنه ﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ﴾[8]، ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾[9]؛ وقوله[10]:

[الطّويل]

٥٦٥ ـ أَجَارَتَنَا إِنَّ الخُطُوبَ تَنُوبُ وَإِنِّي مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ[11]

ولو كان معنى كونها زمانيّة أنَّها تدلّ على الزَّمان بذاتها لا بالنِّيابة؛ لكانت اسماً ولم تكن مصدريَّةً، كما قال ابن السّكّيت[12]، وتبعه ابن الشَّجريّ[13] في قوله[14]:

[البسيط]

٥٦٦ ـ مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالعَانِسُونَ وَمِنَّا المُرْدُ والشِّيبُ[15]

---

(١) س: ٣٢ (السجدة، ن: ١٤، مك).
(٢) س: ٣٨ (ص، ن: ٢٦، مك).
(٣) س: ٢٨ (القصص، ن: ٢٥، مك).
(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠، مد).
(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ١٣، مد).
(٦) عبد الرّحمٰن بن عبد، حافظ، عالم في اللّغة والأخبار، تُوفّي سنة: ٥٨١ هـ.
(٧) س: ١٩ (مريم، ن: ٣١، مك).
(٨) س: ١١ (هود، ن: ٨٨، مك).
(٩) س: ٦٤ (التّغابن، ن: ١٦، مد).
(١٠) القائل: امرؤ القيس، وقد مَرّت ترجمته.
(١١) **موطن الشّاهد:** (ما أقامَ).
وجه الاستشهاد: مجيءُ «ما» مصدريّة زمانيّة؛ لأنَّ التّقدير: إنّي مقيمٌ مدّة قيام عسيب.
(١٢) مرّت ترجمته.
(١٣) مرّت ترجمته.
(١٤) القائل: هو أبو قيس بن رفاعة، وَيُنْسَبُ إلى قيس بن الأسلت.
(١٥) **موطن الشّاهد:** (ما إن طرّ شاربه).
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» لمجرّد الظّرفيّة، و «إن» زائدة بعدها.

معناه: حين طرَّ، قلت: وزيدت «إنْ» بعدها؛ لشبهها في اللَّفظ بما النّافية؛ كقوله[1]:

[الطّويل]

٥٦٧ ـ وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيراً لا يَزَالُ يَزِيدُ[2]

وبعدُ، فالأَوْلى في البيت تقديرُ «ما» نافية؛ لأنَّ زيادة «إنْ» حينئذٍ قياسيّة، ولأنَّ فيه سلامة من الأَخْبَار بالزَّمان عن الجُثَّة، ومن إثبات معنى واستعمال «لِمَا» لم يثبتا له ـ وهما كونها للزَّمان مجرَّدة، وكونها مضافة ـ وكأنَّ الذي صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أنَّ ذكر المُرد بعد ذلك، لا يحسن؛ إذ الذي لم ينبت شاربه أمردُ، والبيت ـ عندي ـ فاسدُ التَّقسيم بغير هذا، أَلا ترى أنَّ العَانِسينَ ـ وهم الذين لم يتزوَّجوا ـ لا يناسبون بقيّة الأقسام، وإنَّما العرب مَحْمِيّون من الخطأ من الألفاظ دون المعاني، وفي البيت ـ مع هذا العَيب ـ شذوذان: إطلاق العانس على المُذَكّر، وإنّما الأشهر استعماله في المُؤَنَّث، وجمع الصِّفة بالواو والنُّون مع كونها غير قابلة للتّاء، ولا دالّة على المفاضلة.

وإنَّما عدلت عن قولهم ظرفيَّةً إلى قولي زمانيَّةً؛ ليشمل نحو: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾[3] فإنّ الزّمان المُقَدَّر ـ هنا ـ مخفوض؛ أي: كلّ وقت إضاءة، والمخفوض لا يُسمّى ظَرفاً.

ولا تشارك «ما» في النِّيابة عن الزَّمان «أنْ»؛ خلافاً لابن جنِّي[4]، وحمل عليه قوله[5]:

[الطّويل]

٥٦٨ ـ وَتَاللَّهِ مَا إنْ شَهْلَةٌ أُمُّ وَاحِدٍ بِأَوْجَدَ مِنِّي أَنْ يُهَانَ صَغِيرُهَا[6]

---

(١) القائل: هو المعلوط القريعي، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **موطن الشّاهد**: (ما إن).

وجه الاستشهاد: مجيء «إن» زائدة بعد «ما» وذكر البيت ـ هنا ـ للقياس عليه.

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٠، مد).

(٤) مرّت ترجمته.

(٥) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٦) **موطن الشّاهد**: (أن يُهَانَ).

وجه الاستشهاد: مجيء المصدر المؤوّل من «أن» والفعل بعدها في محلّ نصب على الظّرفيّة الزّمانيّة. ويرى ابن جنّي أنَّ «ما» تشارك «أن» في النيابة عن الزّمان؛ خلافاً للجمهور.

وتبعه الزَّمخشريّ، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾[1]، ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾[2]، ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾[3]؛ ومعنى التَّعليل في البيت والآيات ممكن/ وهو متّفق عليه؛ فلا معدل عنه. [٨٤/ب]

وزعم ابن خروف[4] أنَّ «ما» المصدريَّة حرف باتِّفاق، وردّ على مَن نقل فيها خلافاً، **والصَّواب** مع ناقل الخلاف؛ فقد صرَّح الأخفش[4] وأبو بكر[4] باسميّتها، ويرجِّحه أنَّ فيه تخلُّصاً من دعوى اشتراكٍ لا داعي إليه؛ فإنَّ «ما» الموصولة الاسميّة ثابتة باتّفاق، وهي موضوعة لما لا يعقل، والأحداث من جملة ما لا يعقل، فإذا قيل: «أعجبني ما قمت» قلنا: التَّقدير أعجبني الذي قمته، وهو يعطي معنى قولهم: أعجبني قيامك، ويردُّ ذلك أنَّ نحو: «جلست ما جلس زيد» تريد به المكان ممتنع مع أنَّه ممَّا لا يعقل، وأنَّه يستلزم أن يسمع كثيراً «أعجبني ما قمته» لأنَّه ـ عندهما ـ الأصل، وذلك غير مسموع؛ قيل: ولا ممكن؛ لأنَّ قام غير متعدّ؛ وهذا خطأ بيِّن؛ لأنَّ الهاء المقدَّرة مفعول مطلق، لا مفعول به، وقال ابن الشَّجريّ[4]: أَفسد النَّحويّون تقدير الأخفش بقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾[5] «فقالوا: إن كان الضَّمير المحذوف للنّبي ـ عليه السّلام ـ أو للقرآن؛ صحّ المعنى، وخلت الصِّلة عن عائد، أو للتّكذيب، فسد المعنى؛ لأنّهم إذا كذّبوا التّكذيب بالقرآن، أو النّبيّ كانوا مؤمنين» اهـ. وهذا سهو منه ومنهم؛ لأنَّ «كذّبوا» ليس واقعاً على التّكذيب، بل مُؤَكِّد به؛ لأنّه مفعول مطلق، لا مفعول به، والمفعول به محذوف أيضاً؛ أي: بما كانوا يكذِّبون النّبيَّ، أو القرآن تكذيباً؛ ونظيره: ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾[6]، ولأبي البقاء[7] في هذه الآية أوهام متعدِّدة؛ فإنَّه قال: «ما» مصدريّة صلتها يكذبون، ويكذبون خبر كان، ولا عائد على «ما»، ولو قيل باسميّتها، فتضمّنت مقالته الفصل بين «ما» الحرفيّة وصلتها بكان، وكون يكذبون في موضع نصب، لأنّه قدّره خبر كان، وكونه لا موضع له؛ لأنَّه قدَّره صلة «ما»، واستغناء الموصول الاسمي عن عائد، وللزّمخشريّ[7] غلطة عكس هذه الأخيرة؛ فإنّه جوّز مصدريّة ما في ﴿وَٱتَّبَعَ

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٨، مد).
(٢) س: ٤ (النّساء، ن: ٩٢، مد).
(٣) س: ٤٠ (غافر، ن: ٢٨، مك).
(٤) هو ابن السَّرّاج؛ وقد مرّت ترجمته.
(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠، مد).
(٦) س: ٧٨ (النّبأ، ن: ٢٨، مك).
(٧) مرّت ترجمته.

﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتۡرِفُواْ فِيهِ﴾[1] مع أنّه قد عاد عليها الضّمير.

ونَدَر وصلُها بالفعل الجامد في قوله[2]:

[الطّويل]

٥٦٩ ـ أَلَـيْـسَ أَمِـيـرِي فِـي الأُمُـورِ بِـأَنْـتُـمَـا بِـمَـا لَـسْـتُـمَـا أَهْـلَ الْـخِـيَـانَـةِ والـغَـدْرِ[3]

وبهذا البيت رُجِّح القول بحرفيّتها؛ إذ لا يتأتّى ـ هنا ـ تقدّر ـ الضّمير.

٣ ـ **الوجه الثّالث: أن تكون زائدة**؛ وهي نوعاه: **كافّة وغير كافّة**.

والكافّة: ثلاثة أنواع؛

أحدها: الكافّة عن عمل الرّفع، ولا تتّصل إلّا بثلاثة أفعال: «قلَّ وكثُرَ وطال» وعلّة ذلك شبههنَّ بـ «رُبَّ»، ولا يدخُلنَ ـ حينئذٍ ـ إلّا على جملة فعليّة صُرِّحَ بفِعلها؛ كقوله[4]:

[الخفيف]

٥٧٠ ـ قَـلَّـمَـا يَـبْـرَحُ الـلَّـبِـيـبُ إِلَـى مَـا يُـورِثُ الـمَـجْـدَ دَاعِـيـاً أَوْ مُـجِـيـبَـا

فأمّا قول المرّار[5]:

[الطّويل]

٥٧١ ـ صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ، وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّدُودِ يَدُوْمُ[6]

[٨٥/أ] فقال سيبويه: ضرورة، فقيل: وجه الضّرورة/ أنَّ حقَّها أن يليها الفعل صريحاً، والشّاعر أولاهَا فعلاً مقدّراً، وأنَّ «وصال» مرتفع بيدوم محذوفاً مفسَّراً بالمذكور، وقيل: وجهها أنّه قدّم الفاعل، وردّه ابن السِّيْدِ[7] بأنَّ

---

(١) س: ١١ (هود، ن: ١١٦، مك).

(٢) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٣) **موطن الشّاهد**: (بما لستما).

وجه الاستشهاد: اتّصال «ما» المصدريّة بالفعل الجامد «ليس»؛ وحكم هذا الاتّصال نادر في اللّغة.

(٤) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٥) هو: المرّار الفقعسي بن سعيد من شعراء العصر الأمويّ.

(٦) **موطن الشّاهد**: (قلّما وِصالٌ).

وجه الاستشهاد: اتّصال «ما» بفعل «قَلَّ» مع إعماله الرّفع في «وصال» على مذهب سيبويه للضّرورة. وقيل: إنّها كفّت الفعل عن العمل، و «وِصال»: فاعل لفعل محذوف؛ تقديره: يدوم.

(٧) هو ابن السّيد البطليوسيّ، وقد مرّت ترجمته.

البصريّين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر، ولا نثر، وقيل: وجهها أنّه أناب الجملة الاسميّة عن الفعليّة؛ كقوله[1]:

[الطَّويل]

٥٧٢ ـ .... فَهَلَّا نَفْسُ لَيلَى شَفِيعُهَا[2]

وزعم المُبرِّد[3] أنَّ «ما» زائدة، و «وصال»: فاعل لا مبتدأ، وزعم بعضهم أنَّ «ما» مع هذه الأفعال مصدريّة لا كافّة.

والثّاني: الكافّة عن عمل النّصب والرّفع، وهي المتّصلة بإنَّ وأخواتها؛ نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[4]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[5] وتُسمَّى المتلوّة بفعل: مُهيّئة، وزعم ابن دُرُسْتُوَيهِ[6] وبعض الكوفيّين أنَّ «ما» مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشّأن في التّفخيم، والإبهام، وفي أنَّ الجملة بعده مُفَسِّرة له، ومخبرٌ بها عنه، ويردّه أنّها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير إنَّ وأخواتها، وردّه ابن الخبّاز في «شرح الإيضاح» بامتناع «إنّما أينَ زيدٌ» مع صحّة تفسير ضمير الشّأن بجملة الاستفهام، وهذا سهو منه؛ إذ لا يفسّر ضمير الشّأن بالجمل غير الخبريّة، اللّهم إلّا مع أنَّ المُخَفَّفة من الثّقيلة، فإنّه قد يفسّر بالدُّعاء؛ نحو: «أما أن جزاك اللّهُ خيراً» وقراءة بعض السّبعة[7] ﴿وَالخَامِسَةَ أنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيهَا﴾[8] على أنّا لا نُسَلِّم أنّ اسم أنْ المخفّفة يَتَعَيَّنُ كونه ضمير شأن؛ إذ يجوز ـ هنا ـ أن يُقَدَّر ضمير المخاطب في الأوّل، والغائبة في الثّاني، وقد قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾[9] إنَّ التّقدير: أنّك قد صدَّقت، وأمّا ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ﴾[10]، ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾[11]، ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[12]، ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ

---

(١) القائل: هو المجنون، وقد مرت ترجمته.

(٢) **موطن الشّاهد:** (نفس ليلى شفيعها).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت للقياس عليه بإنابة الجملة الاسميّة (نَفسُ لَيلَى شفيعها) عن الجملة الفعليّة (فَهَلّا شفعت ليلى لنفسها)؟.

(٣) مرّت ترجمته.

(٤) س: ٤ (النّساء، ن: ١٧١، مد).

(٥) س: ٨ (الأنفال، ن: ٦، مد).

(٦) مرّت ترجمته.

(٧) هو نافع المدنيّ، وقد مرّت ترجمته.

(٨) س: ٢٤، (النّور، ن: ٩، مد).

(٩) س: ٣٧ (الصّافات، ن: ١٠٤ و١٠٥، ملك).

(١٠) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٣٤، ملك).

(١١) س: ٢٢ (الحج، ن: ٦٢، مد).

(١٢) س: ١٦ (النّحل، ن: ٩٥، ملك).

﴿وَيَبِينَ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ﴾[1]، ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾[2] فـ «ما» في ذلك كلّه اسم باتّفاق، والحرف عامل، وأمّا ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾[3] فمن نصب الميتة فما: كافّة، ومن رفعها ـ وهو أبو رجاء العطاردي[4] ـ فما: اسم موصول، والعائد محذوف، وكذلك ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾[5] فمن رفع كيد فـ «إنّ» عاملة و «ما» موصولة والعائد محذوف، لكنّه محتمل للاسميّ والحرفيّ؛ أي: إنّ الذي صنعوه، أو إنّ صُنْعَهُم. ومن نصب ـ وهو ابن مسعود[6] والرّبيع بن خَيثَم[7] ـ فـ «ما» كافّة، وجزم النّحويّون بأنّ «ما» كافّة في ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[8] ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي، والعلماء خبر، والعائد مستتر في يخشى.

وأُطلِقَت «ما» على جماعة العقلاء؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾[9]، ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[9]، وأمّا قول النّابغة[10]:

٥٧٣ ـ قَالَتْ أَلا لَيتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ....[11]

[٨٥/ب] فمن نصب «الحمام» وهو الأرجح/ عند النّحويّين في نحو: «ليتما زيداً قائم» فـ «ما» زائدة غير كافّة، و «هذا» اسمها، و «لنا» الخبر؛ قال سيبويه[12]: «وقد كان رؤبة بن العجّاج[12] يُنشده رفعاً» اهـ. فعلى هذا يحتمل أن تكون «ما» كافّة و «هذا» مبتدأ، ويحتمل أن تكون موصولة و «هذا» خبر لمحذوف؛ أي: ليت الذي هو هذا «الحمام» لنا، وهو ضعيف لحذفِ الضّمير المرفوع في صلة غير أي

---

(١) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٥٥ و٥٦، مك). (٢) س: ٨ (الأنفال، ن: ٤١، مد).
(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٧٣، مد). (٤) مرّت ترجمته.
(٥) س: ٢٠ (طه، ن: ٦٩، مك).
(٦) هو عبد الله بن مسعود، وقد مرّت ترجمته.
(٧) الرّبيع بن خيثم، أبو يزيد الكوفيّ، قارىء ومحدّث ورع، روى عن ابن مسعود، وأبي أيوب الأنصاريّ، تُوفّي في خلافة يزيد بن معاوية.
(٨) س: ٣٥ (فاطر، ن: ٢٨، مك).
(٩) س: ٤ (النّساء، ن: ٣، مد).
(١٠) مرت ترجمته.
(١١) **موطن الشّاهد**: (ليتما هذا الحمام).
وجه الاستشهاد: احتمال كون «ما» زائدةً غير كافةٍ على رواية نصب الحمام؛ واحتمال كونها كافةً على رواية الرّفع؛ وكلاهما جائز؛ خلافاً للرّأي الثّالث.
(١٢) مرّت ترجمته.

مع عدم الطُّول، وسهّل ذلك؛ لتضمّنه إبقاء الإعمال.

وزعم جماعة من الأصوليّين والبيانيّين أنَّ «ما» الكافَّة التي مع «إنَّ» نافية، وأنَّ ذلك سبب إفادتها للحصر؛ قالوا: لأنَّ «إنَّ» للإثبات و «ما» للنَّفي، فلا يجوز أن يتوجَّها معاً إلى شيء واحد؛ لأنَّه تناقض، ولا أن يُحكم بتوجه النَّفي للمذكور بعدها؛ لأنَّه خلاف الواقع باتِّفاق، فتعيَّن صرفُه لغير المذكور، وصرفُ الإثبات للمذكور؛ فجاء الحصر.

وهذا البحث مبنيٌّ على مقدّمتين باطلتين بإجماع النّحويّين، إذ ليست إنَّ للإثبات، وإنَّما هي لتوكيد الكلام؛ إثباتاً كان مثل: «إنَّ زيداً قائم»، أو نفياً مثل: «إنَّ زيداً ليس بقائم»؛ ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا﴾[1]، وليست «ما» للنَّفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها «ليتما ولعلَّما ولكنّما وكأنّما» وبعضهم[2] ينسب القول بأنَّها نافية للفارسيّ في كتاب الشّيرازيات، ولم يقل ذلك الفارسيّ لا في الشّيرازيّات ولا في غيرها، ولا قاله نَحويّ غيره، وإنّما قال الفارسيّ في الشّيرازيّات: إنَّ العرب عاملوا إنَّما معاملة النَّفي وإلّا في فصل الضّمير؛ كقول الفرزدق[3]:

[الطّويل]

٥٧٤ - [أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ] وَإِنَّمَا   يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي[4]

فَهَذا؛ كقول الآخر[5]:

[السَّريع]

٥٧٥ - قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَىٰ وَجَارَاتُهَا   مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إلَّا أَنَا[6]

(١) س: ١٠ (يونس، ن: ٤٤، مك).

(٢) هو القَرافيّ المُتَوفّى سنة ٦٨٤ هـ، صاحب كتاب «شرح المحصول في علم الأصول» للرّازي.

(٣) مرَّت ترجمته.

(٤) **موطن الشّاهد**: (إنّما يدافع).

وجه الاستشهاد: مجيء «إنّما» كافّة ومكفوفةً، وفصل الضّمير «أنا» بعدها؛ كما فصل في الشّاهد التّالي بعد النّفي و « إلّا ».

(٥) القائل: هو عمرو بن معد يكرب، وَيُنْسَبُ إلى الفرزدق، وليس في ديوانه.

(٦) **موطن الشّاهد**: (ما قطّر... إلّا أنا).

وجه الاستشهاد: فصل الضّمير «أنا» بعد ما النّافية و « إلّا ». وذكر البيت - هنا - للحمل عليه.

وقولُ أبي حيَّان: لا يجوز فصل الضَّمير المحصور بإنّما، وإنَّ الفصل في البيت الأوّل ضرورةٌ، واستدلاله بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ﴾[1]، ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[2]، ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[3] وهمٌ؛ لأنَّ الحصر فيهنّ في جانب الظّرف لا الفاعل، ألا ترى أنَّ المعنى ما أعظكم إلَّا بواحدة، وكذلك الباقي.

الثَّالث: الكافَّة عن عمل الجرّ، وتتَّصِل بأحرف وظروف.

فالأحرف؛ أحدها: رُبَّ، وأكثر ما تدخل ـ حينئذٍ ـ على الماضي؛ كقوله[4]: **[المديد]**

٥٧٦ ـ رُبَّمَا أَوفَيتُ فِي عَلَمٍ تَرفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاتُ[5]

لأنَّ التَّكثير والتَّقليل إنَّما يكونان فيما عُرِفَ حدُّهُ، والمستقبل مجهول، ومن ثَمَّ قال الرُّمَّانيُّ[6] في ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[7]: إنَّما جاز؛ لأنَّ المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي، وقيل: هو على حكاية حال ماضية مجازاً؛ مثل: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾[8]، وقيل: التّقدير رُبَّما كان يودّ، وتكون «كان» هذه شأنيَّة، وليس حذف «كان» بدون «إنْ» و «لو» الشَّرطيتين سَهْلاً، ثُمّ الخبر ـ حينئذٍ ـ وهو «يودُّ» مُخَرَّجٌ على حكاية الحال الماضية، فلا حاجة إلى تقدير «كان».

[٨٦/أ] / ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسميّة، خلافاً للفارسيّ[9]؛ ولهٰذا، قال في قول أبي دُؤاد[10]: **[الخفيف]**

٥٧٧ ـ رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ [وَعَنَاجِيجُ بَينَهُنَّ المِهَارُ][11]

---

(١) س: ٣٤ (سبأ، ن: ٤٦، مك).
(٢) س: ١٢ (يوسف، ن: ٨٦، مك).
(٣) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٨٥، مد).
(٤) مرَّ ذكر البيت والتّعليق عليه.
(٥) **موطن الشّاهد**: (رُبَّمَا أَوفيتُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» كَافَّةً «رُبَّ» عن العمل.
(٦) مرَّت ترجمته.
(٧) س: ١٥ (الحجر، ن: ٢، مك).
(٨) س: ١٨ (الكهف، ن: ٩٩، مك).
(٩) مرَّت ترجمته.
(١٠) مرَّت ترجمته.
(١١) موطن الشّاهد: (ربّما).
وجه الاستشهاد: دخول «ما» النّكرة الموصوفة على الجملة الاسميّة المحذوفة المبتدأ؛ والأفضل اعتبارها كافّة ومكفوفة موافقة لسياق المتن.

ما: نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها؛ أي: رُبَّ شيء هو الجامل.

الثّاني: **الكاف**؛ نحو: «كنْ كما أنتَ»، وقوله[1]: [الطّويل]

٥٧٨ - .... **كَمَا سَيفُ عَمرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ**[2]

قيل: ومنه ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[3]، وقيل: «ما» موصولة، والتّقدير: كالذي هو آلهة لهم، وقيل: لا تُكفُّ الكاف بما، وإنّ «ما» في ذلك مصدريّة موصولة بالجملة الاسميّة.

الثّالث: **الباء**؛ **كقوله**[4]: [الخفيف]

٥٧٩ - **فَلَئِنْ صِرْتَ لا تُحِيرُ جَوَاباً لَبِمَا قَدْ تُرَىٰ وَأَنتَ خَطِيبُ**[5]

ذكره ابن مالك، وأنَّ «ما» الكافَّة أحدثتْ مع الباء معنى التَّقليل، كما أحدثت مع الكاف معنى التّعليل في نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[6]، والظّاهر أنَّ الباء والكاف للتّعليل، وأنَّ «ما» معهما مصدريَّة، وقد سُلِّم أنَّ كُلّاً من الكاف والباء، يأتي للتّعليل مع عدم «ما»؛ كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَـٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾[7]، ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾[8] وأنَّ التّقدير: أعجب لعدم فلاح الكافرين، ثُمّ المناسب في البيت معنى التّكثير، لا التّقليل.

الرّابع: **مِنْ**؛ كقول أبي حَيّةَ[9]: [الطّويل]

٥٨٠ - **وَإِنّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً [عَلَىٰ رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ]**[10]

---

(١) مرَّ البيت والتّعليق عليه.

(٢) **موطن الشّاهد**: (كما).
وجه الاستشهاد: دخول «ما» على الكاف، وكفّها عن عمل الجرّ موافقة للسّياق.

(٣) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٣٧، مك).

(٤) القائل: هو صالح بن عبد القدّوس. ويُنْسَبُ إلى مُطيع بن إياس.

(٥) **موطن الشّاهد**: (لَبِمَا).
وجه الاستشهاد: دخول «ما» الزّائدة على «الباء» وكفّها عن عمل الجرّ، كَمَا في الأمثلة السّابقة.

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩٨، مد). (٧) س: ٤ (النّساء، ن: ١٦٠، مد).

(٨) س: ٢٨ (القصص، ن: ٨٢، مك).

(٩) هو الهيثم بن الرّبيع، شاعر مجِيد وراجز فصيح من أهل البصرة ومخضرمي الدّولتين، تُوفّي سنة ١٨٢ هـ.

(١٠) **موطن الشّاهد**: (لَمِمَّا).
وجه الاستشهاد: دخول «ما» على «من» وكفّها عن عمل الجرّ، وفاقاً لابن الشّجري.

قاله ابن الشَّجريّ، والظّاهر: أنَّ «ما» مصدريّة، وأنّ المعنى مثله في: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾[1]، وقوله[2]: [الطَّويل]

٥٨١ ـ [ألا أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ جاذِمَةَ الحَبْلِ] وَضَنَّتْ عَلَيْنَا والضَّنِينُ مِنَ البُخْلِ[3]

فجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العَجَل والبخل مبالغةً.

وأمّا الظُّروف؛ فأحدها: «بعد»؛ كقوله[4]: [الكامل]

٥٨٢ ـ أعَلاقَةَ أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ[5]

المخلِس ـ بكسر اللّام ـ المختلط رَطبهُ بيابسه.

وقيل: «ما» مصدريَّة، وهو الظّاهر؛ لأنَّ فيه إبقاء «بعد» على أصلها من الإضافة، ولأنّها لو لم تكن مضافة لَنُوِّنَتْ.

والثّاني: «بين»؛ **كقوله**[6]: [الخفيف]

٥٨٣ ـ بَيْنَمَا نَحْنُ بِالأَرَاكِ مَعاً إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ[7]

وقيل: «ما» زائدة، وبين مضافة إلى الجملة، وقيل: زائدة، وبين مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة؛ أي: بين أوقاتِ نحن بالأراك؛ والأقوال الثّلاثة تجري في «بين» مع الألف في نحو قوله[8]: [الطَّويل]

٥٨٤ ـ فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ والأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيسَ نُنْصَفُ[9]

---

(١) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٣٧، مك). (٢) القائل: هو البعيث، خداش بن بشر.

(٣) **موطن الشّاهد**: (الضّنين من البخل).
وجه الاستشهاد: جعل الضّنين (البخيل) مخلوقاً من البخل على سبيل المبالغة.

(٤) القائل: نُسب إلى المرار بن سعيد الفقعسي الأسديّ، وإلى المرّار الحنظليّ العدوي؛ زياد بن منقذ؛ والأرجح أنّه للأوّل.

(٥) **موطن الشّاهد**: (بعدما).
وجه الاستشهاد: دخول «ما» الزّائدة على «بعد» الظّرفية، وكفّها عن العمل؛ وهو الأرجح.

(٦) القائل هو جميل بن مَعْمَر، وقد مرّت ترجمته.

(٧) **موطن الشّاهد**: (بينما نحن).
وجه الاستشهاد: دخول «ما» على «بين» الظّرفيّة وكفّها عن عمل الجرّ بما بعدها، وقيل غير ذلك، كما جاء في المتن.

(٨) القائلة: حرقة بنت النُّعمان، أو أختها هند.

(٩) **موطن الشّاهد**: (بينا نسوسُ).
وجه الاستشهاد: دخول الألف على «بين» كفّها عن الإضافة؛ فكأنَّ أصلها: «بينما» ويجوز فيها الأوجه الثلاثة المذكورة في المتن.

والثَّالث والرَّابع: **حيث، وإذا**؛ وَيُضمَّنَان ـ حينئذٍ ـ معنى إن الشَّرطيّة، فيجزمان فعلين.

***

[ما غير الكافّة]

وغير الكافّة نوعان: عوض، وغير عوض.

فالعوض في موضعين:

أحدهما: في نحو قولهم: «أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ»، والأصل: انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً؛ فقدّم المفعول له للاختصاص، وحذف الجارّ، و «كان» للاختصار، وجيء بـ «ما» للتَّعويض، وأُدغمت النُّون للتّقارب، والعملُ عند الفارسيّ وابن جنّي لـ «ما»، لا لـ «كان».

والثّاني: في نحو قولهم: «افعلْ هذا إمّا لا»، وأصله: إنْ كنتَ لا تفعل غيره.

/ **وغير العوض**: [٨٦/ب]

أ ـ تقع بعد الرَّافع؛ كقولك: «شَتَّانَ ما زيدٌ وعَمرٌو» وقولِ مُهَلْهِلٍ(١):

[المنسرح]

٥٨٥ ـ لَوْ بِأَبَانَيْنِ جَاءَ يَخْطُبُهَا　　رُمّلَ[181] مَا أَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمِ(٢)

وقد مضى البحث في قوله(٣):

[الوافر]

٥٨٦ ـ أَنُوراً سَرْعَ مَاذَا يَا فَرُوقُ　　..............................(٤)

---

[181] في (خ): «زمّل».

---

(١) هو عديّ بن ربيعة التَّغْلبيّ، شاعر وفارس جاهليّ، كان منقطعاً إلى اللّهو والشّراب.

(٢) **موطن الشّاهد**: (رُمّل ما أنفُ).

وجه الاستشهاد: مجيء «ما» زائدة لغير عوض بعد فعل «رُمّلَ».

(٣) مرَّ البيت والتّعليق عليه.

(٤) **موطن الشّاهد**: (سَرْعَ مَا).

وجه الاستشهاد: مجيء «ما» زائدةً لغير عِوض بعد فعل «سرع».

وأنَّ التَّقدير: أنِفاراً سرُعَ هذا.

ب ـ وبعد النّاصب الرّافع؛ نحو: «ليتما زيداً قائم».

ج ـ وبعد الجازم نحو: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾[1]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾[2]، ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟﴾[3] وقول الأعشى[4]: [الطَّويل]

٥٨٧ ـ مَتَى مَا تُنَاخِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ ... تُرَاحِي وتَلْقَيْ مِنْ فَوَاضِلِهِ نَدَى[5]

د ـ وبعد الخافض؛ حرفاً كان نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[6]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[7]، ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾[8]؛ وقوله[9]: [الخفيف]

٥٨٨ ـ رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ ... بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءِ[10]

وقوله[11]: [الطويل]

٥٨٩ ـ وَنَنْصُرُ مَولانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ ... كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ[12]

أو اسماً؛ كقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾[13] وقول الشّاعر[14]: [الكامل]

٥٩٠ ـ نَامَ الخَلِيُّ، وَمَا أُحِسُّ رُقَادِي ... وَالْهَمُّ مُحْتَضَرٌ لَدَيَّ وسَادِي
مِنْ غَيرِ مَا سَقَمٍ وَلٰكِنْ شَفَّنِي ... هَمٌّ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُؤَادِي[15]

---

(١) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٩٩، مك).
(٢) س: ١٧ (الإسراء، ن: ١١٠، مك).
(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٤٨، مد).
(٤) ميمون بن قيس، وقد مرّت ترجمته.
(٥) **موطن الشّاهد**: (متى ما تناخي).
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» زائدة بعد «متى» الشّرطيّة الجازمة.
(٦) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٥٩، مد).
(٧) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٤٠، مك).
(٨) س: ٧١ (نوح، ن: ٢٥، مك).
(٩) مرَّ البيت والتّعليق عليه.
(١٠) **موطن الشّاهد**: (رُبَّمَا).
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» زائدة بعد «رُبّ» الخافضة.
(١١) مرَّ التّعليق عليه.
(١٢) **موطن الشّاهد**: (كما النّاس).
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» زائدة بعد «الكاف» مع بقاء عملها.
(١٣) س: ٢٨ (القصص، ن: ٢٨، مك).
(١٤) القائل: هو الأسود بن يعفر، وقد مرّت ترجمته.
(١٥) **موطن الشّاهد**: (مِنْ غَيرِ مَا سَقَمٍ).
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» زائدة بعد الاسم المضاف إلى «سقم».

وقوله[١]: [الطّويل]

٥٩١ - .... وَلا سِيَّمَا يَومٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ[٢]

أي ولا مثل يوم؛ وقوله: «بدارة» صفة ليوم، وخبر «لا» محذوف. ومن رفع «يوم» فالتَّقدير: ولا مثل الذي هو يوم، وحسَّنَ حذفَ العائد طولُ الصِّلة بصفة يوم، ثُمّ إنَّ المشهور أنَّ «ما» مخفوضة، وخبر «لا» محذوف، وقال الأخفش: «ما» خبر لـ «لا» ويلزمه قطع سِيّ عن الإضافة من غير عوض، قيل: وكون خبر «لا» معرفة، وجوابه: أنَّه قد يُقَدّر «ما» نكرة موصوفة، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في «لا رجُلَ قائم» إنَّ ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به، لا بـ «لا» النَّافية، وفي «الهيتيَّات» للفارسيِّ: «إذا قيل: قاموا لا سيّما زيد؛ فـ«لا» مهملة، و«سيّ» حال؛ أي: قاموا غير مماثلين لزيد في القيام» ويردُّه صحَّة دخول الواو، وهي لا تدخل على الحال المفردة، وعدم تكرار لا، وذلك واجب مع الحال المفردة، وأمَّا مَن نصبه؛ فهو تمييز، ثُمَّ قيل: مَا نكرة تامَّة مخفوضة بالإضافة، فكأنَّه قيل: لا مثل شيءٍ، ثُمّ جيء بالتَّمييز، وقال الفارسيّ: ما حرف كافٌّ لِـ«سِيَّ» عن الإضافة، فأشبهت الإضافة في «على التَّمرةِ مثلُها زُبْداً» وإذا قلت: لا سيَّما زيد جاز جرُّ «زيد» ورفعه، وامتنع نصبه.

هـ - **وزيدت قبل الخافض**؛ كما في قول بعضهم: «ما خلا زيدٍ، وما عدا عمرٍو» بالخفض؛ وهو نادر.

و - **وتُزاد بعد أداة الشَّرط**؛ جازمةً كانت؛ نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[٣]، ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[٤]، أو غير جازمة؛ نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾[٥].

ز - **وبين المتبوع وتابعه في نحو**: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[٦] قال الزَّجَّاج: «ما حرف زائد للتّوكيد عند جميع البصريّين» اهـ. ويؤيّده سقوطُها في قراءة ابن

---

(١) القائل: امرؤ القيس، وقد سبقت ترجمته.

(٢) **موطن الشّاهد**: (سيما يَومٍ).

وجه الاستشهاد: جواز كون «ما» زائدة على تقدير: ولا مثل يومٍ؛ وجواز كونها غير ذلك، كما جاء في المتن.

(٣) س: ٤ (النّساء، ن: ٧٨، مد). (٤) س: ٨ (الأنفال، ن: ٥٨، مد).

(٥) س: ٤١ (فصّلت، ن: ٢٠، مك). (٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٦، مد).

مسعود، و «بعوضة» بدل، وقيل: «ما» اسم نكرة صفة لِـ «مثلاً»، أو بدل
[٨٧/أ] منه، و «بعوضة» عطف بيان على «ما»، وقرأ رؤبة/ برفع بعوضة، والأكثرون على أنَّ «ما» موصولة؛ أي: الذي هو بعوضة، وذلك عند البصريّين والكوفيّين على حذف العائد مع عدم طول الصِّلة، وهو شاذٌ عند البصريّين قياس عند الكوفيّين، واختار الزَّمخشريّ كون «ما» استفهاميّة مبتدأ، و «بعوضة» خبرها، والمعنى: أيّ شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة.

ح ـ وزادها الأعشى[١] مرَّتين في قوله: [البسيط]

٥٩٢ ـ إمّا تَرَيْنَا حُفَاةً لا نِعَالَ لَنَا ... إنّا كَذٰلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ[٢]

وأُمية بن أبي الصَّلت ثلاث مرّات في قوله[٣]: [الخفيف]

٥٩٣ ـ سَلَعٌ مَّا، وَمِثْلُه عُشَرٌ مَّا ... عَائِلٌ مّا، وَعَالَتِ البَيْقُورَا[٤]

وهذا البيت قال عيسى بن عمر: لا أدري ما معناه، ولا رأيت أحداً يعرفه، وقال غيره: كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سنةِ الجَدْب، عَقَدُوا في أذناب البقر، وبين عراقيبها السَّلَعَ، بفتحتين، والعُشَرَ، بضمّة ففتحة؛ وهما ضربان من الشَّجر، ثمّ أوقدوا فيها النّار، وصعدُوا بها الجبالَ، ورفعوا أصواتهم بالدُّعاء؛ قال[٥]: [البسيط]

أَجَاعِلٌ أَنْتَ بَيْقُوراً مُسَلَّعَةً ... ذَرِيعَةً لَكَ بَيْنَ اللَّهِ والمَطَرِ[٦]

ومعنى «عَالَتِ البَيْقُورَا»: أنَّ السَّنة أَثقلتِ البقرَ بمَا حَمَّلَتْهَا من السَّلَع والعُشَر.

---

(١) هو ميمون بن قيس، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **موطن الشّاهد:** (إما ترينا، كذلك ما...).
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» زائدة مدغمة بـ «إن» الشّرطيّة؛ وزائدة بعد «كذلك» في عجز البيت.

(٣) القائل: هو أميّة بن أبي الصَّلت شاعر جاهليّ حكيم من أهل الطَّائف، كان ينبذُ الخمر، وعبادة الأوثان، تُوفّي سنة ٥ هـ.

(٤) **موطن الشّاهد:** (ما).
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» زائدةً في المواطن الثّلاثة.

(٥) القائل: وذّاك الطّائي، ولم أصصد له ترجمةً وافية.

(٦) لا شاهد يُذكر في البيت، وإنّما ساقه ابن هشام؛ ليفسِّر به الشّاهد السّابق.

[تدريبات على «ما»]

وهذا فصل عقدته للتّدريب في ما

قوله تعالى ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾[1] تحتمل «ما» الأولى: النّافية؛ أي: لم يُغنِ، والاستفهاميّة فتكون مفعولاً مطلقاً؛ والتّقدير: أيَّ إغناء أَغنى عنه ماله، ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمر ـ حينئذٍ ـ إذ تقديره: أيُّ إغناءٍ أغناهُ عنه ماله؛ وهو نظير: «زيد ضربتُ» إلّا أنَّ الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق، وفي المثال مفعول به، وأمّا «ما» الثّانية فموصول اسميّ، أو حرفيّ؛ أي: والذي كسبه، أو وكسْبه، وقد يضعف الاسميّ بأنّه إذا قُدِّر والذي كسبه؛ لزم التّكرار؛ لتقدُّم ذكر المال، ويجاب بأنّه يجوز أن يُرادَ بها الولد؛ ففي الحديث: «أحقُّ ما أكلَ الرَّجُلُ مِن كَسْبهِ وَإنَّ وَلَدَهُ مِن كَسْبهِ» والآية ـ حينئذٍ ـ نظيرُ ﴿لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم﴾[2] وأمّا ﴿وَمَا يُغۡنِي عَنۡهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ﴾[3]، ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ﴾[4]، فـ «ما» فيهما محتملة للاستفهاميّة وللنّافية، ويرجِّحها تعيُّنها في ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾[5]، والأرجح في: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾[6] أنّها موصولة عطفٌ على السّحر، وقيل: نافية فالوقف على السّحر، والأرجح في: ﴿لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمۡ﴾[7] أنّها النّافية، بدليل: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمۡ قَبۡلَكَ مِن نَّذِيرٖ﴾[8]، وتحتمل الموصولة، والأظهرُ في: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾[9] المصدريّة، وقيل: موصولة، قال ابن الشّجريّ: ففيه خمسة حذوف؛ والأصل بما تؤمر بالصَّدع به؛ فحذفت الباء، فصار بالصَّدْعِهِ، فَحُذِفت أَلْ لامتناع جمعها مع الإضافة، فصار بِصَدْعِه، ثُمَّ حُذِفَ المُضاف، كما في ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾[10]، فصار به، ثُمّ حذف الجارّ، كما قال عمرو بن معد يكرب[11]: [البسيط]

٥٩٤ ـ أَمَرْتُكَ الخَيرَ فَافعَلْ مَا أُمِرتَ بِهِ [فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ][12]

---

(١) س: ١١١ (المسد، ن: ٢، مك).
(٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٠، مد).
(٣) س: ٩٢ (الليل، ن: ١١، مك).
(٤) س: ٦٩ (الحاقة، ن: ٢٨، مك).
(٥) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ٢٦، مك).
(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠٢، مد).
(٧) س: ٣٦ (يس، ن: ٦، مك).
(٨) س: ٣٤ (سبأ، ن: ٤٤، مك).
(٩) س: ١٥ (الحجر، ن: ٩٤، مك).
(١٠) س: ١٢ (يوسف، ن: ٨٢، مك).
(١١) مرّت ترجمته.
(١٢) **موطن الشّاهد**: (أمرتك الخيرَ).
وجه الاستشهاد: ذكر البيت للقياس عليه بحذف الجارّ قبل «الخير»؛ لأنَّ الأصل: أمرتك بالخير.

فصار تؤمره، ثُمّ حذفت الهاء، كما حُذِفَت في ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[1]، وهذا تقرير ابن جنّي.

وأمّا ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[2]، فـ «ما» شرطيّة؛ ولهذا، جَزَمت، ومحلُّها النّصب بننسخ، وانتصابها إمّا على أنّها مفعول به مثل: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾[3]؛ [٨٧/ب] فالتّقدير: أيَّ شيء ننسخ، لا أيَّ آية ننسخ؛ لأنَّ ذلك لا يجتمع/ مع ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ وإمّا على أنّها مفعول مطلق؛ فالتّقدير: أيّ نسخ ننسخ، فـ «آية» مفعول «ننسخ»، و «من» زائدة، وردَّ هذا أبو البقاء بأنَّ «ما» المصدريّة لا تعمل، وهذا سهو منه، فإنّه نفسه نقلَ عن صاحب هذا الوجه، أنَّ ما مصدر بمعنى أنّها مفعول مطلق، ولم يُنقل عنه أنّها مصدريّة.

[وأمّا قوله تعالى: ﴿مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾[4] فما محتملة للموصوفة أي شيئاً لم نمكّنه لكم، فحذف العائد، وللمصدريّة الظّرفيّة. أي: أنَّ مدة تمكّنهم أطول، وانتصابها في الأوّل على المصدر، وقِيلَ: على المفعول به على تضمين مكّنّا معنى أعطينا، وفيه تكلّف][182].

وأمّا قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[5] فما محتملة **لثلاثة أوجه**:

أحدها: الزّيادة؛ فتكون إمّا لمجرّد تقوية الكلام؛ مثلها في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[6]، فتكون حرفاً باتّفاق، و «قليلاً» في معنى النّفي؛ مثلها في قوله[7]:

[الطّويل]

٥٩٥ ـ .... **قَلِيلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا**[8]

وإمّا لإفادة التّقليل؛ مثلها في: «أكلتُ أكلاً مّا» وعلى هذا، فيكون تقليلاً بعد تقليل، ويكون التّقليل على معناه، ويزعم قوم أنَّ «ما» هذه «اسمٌ كما قدّمناه في ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[9].

---

[182] ساقط من (خ).

---

(١) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٤١، مك).
(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠٦، مد).
(٣) س: ١٧ (الإسراء، ن: ١١٠، مك).
(٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ٦، مك).
(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٨٨، مد).
(٦) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٥٩، مد).
(٧) مرَّ البيت والتّعليق عليه.
(٨) **موطن الشّاهد**: (قليلٌ بها الأصواتُ إلّا بغامها).
وجه الاستشهاد: ذُكر البيت ـ هنا ـ ليقاس عليه، ليس غير.
(٩) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٦، مد).

والوجه الثّاني: النَّفي، وقليلاً: نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف؛ أي: إيماناً قليلاً، أو زمناً قليلاً، أجاز ذلك بعضهم، ويردُّه أمران؛

أحدهما: أنَّ ما النّافية لها الصَّدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ويسهّل ذلك شيئاً ما على تقدير قليلاً نعتاً للظَّرف؛ لأنَّهم يتَّسعون في الظَّرف، وقد قال[1]: [الرّجز]

٥٩٦ ـ وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا[2]

والثّاني: أنَّهم لا يجمعون بين مَجازين؛ ولهذا، لم يُجِيزُوا «دخلتُ الأمرَ» لِئَلَّا يجمعوا بين حذف «في» وتعليق الدّخول باسم المعنى، بخلاف «دخلت في الأمر» و «دخلت الدّار» واستقبحوا «سِيرَ عليه طويلٌ» لِئَلَّا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزّمان مسيراً، وبين حذف الموصوف، بخلاف «سِيرَ عليه طَوِيلاً»، و «سير عليه سَيرٌ طويل، أو زمن طويل».

والثّالث: أن تكون مصدريَّةً، وهي وصلتها فاعل بـ «قليلاً»، وقليلاً حال معمول لمحذوف دلَّ عليه المعنى؛ أي: لعنهم الله، فأخَّروا قليلاً إيمانهم؛ أجازه ابن الحاجب، ورجَّح معناه على غيره.

وقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾[3] «ما» إمَّا زائدة، فـ «من» متعلِّقة بـ «فرطتم» وإمَّا مصدريّة، فقيل: موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء، وخبره «من قبل»، ورُدَّ بأن الغايات، لا تقع أخباراً، ولا صلاتٍ، ولا صفاتٍ، ولا أحوالاً؛ نصَّ على ذلك سيبويه وجماعة من المحقّقين، ويشكل عليهم: ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[4]؛ وقيل: نصب عطفاً على أنَّ وصلتها: أي: ألم تعلموا أخذ أبيكم المَوْثِقَ وتفريطكم، ويلزم على هذا الإعراب الفصلُ بين العاطف والمعطوف بالظّرف، وهو ممتنع؛ فإن قيل: قد جاء ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾[5]، ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾[6] قلنا: ليس هذا من ذلك، كما توهَّم ابن مالك، بل المعطوف شيئان على شيئين.

---

(١) تقدّم البيت بالرّقمين «١٤٦ و١٤٨». وَعُلِّقَ عليه.

(٢) **موطن الشّاهد**: (ما اسْتَغْنَيْنَا).

وجه الاستشهاد: مجيء «ما» نافية، وذكر البيت للقياس عليه.

(٣) س: ١٢ (يوسف، ن: ٨٠، مك).

(٤) س: ٣٠ (الروم، ن: ٤٢، مك).

(٥) س: ٣٦ (يس، ن: ٩، مك).

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٠١، مد).

وقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾[1]: «ما» ظرفيَّة، وقيل: بدل من النِّساء، وهو بعيد، وتقول «اصنعْ ما صنَعتُ» فما موصولة أو شرطيَّة، وعلى هذا، فتحتاج إلى تقدير جواب، فإن قلت «اصنعْ مَا تَصْنَعُ» امتنعت الشَّرطيّة؛ لأنَّ شَرْطَ حذفِ الجواب مُضِيُّ فعل الشَّرط.

[٨٨/أ] وتقول: «ما أحْسنَ ما كانَ زيدٌ» فـ «ما» الثَّانية مصدريَّة، وكان زيد/ صلتها، والجملة مفعول، ويجوز عند مَنْ جوَّز إطلاق ما على آحاد مَنْ يعلم أن تقدّرها بمعنى الذي، وتقدّر كان ناقصةً رافعةً لضميرها، وتنصب زيداً على الخبريّة، ويجوز على قوله ـ أيضاً ـ تكونَ بمعنى الذي مع رفع زيد، على أن يكون الخبر ضمير ما، ثُمّ حذف، والمعنى: ما أحسنَ الذي كانه زيد، إلّا أنَّ حذف خبر كان ضعيف.

وممّا يُسألُ عنه قول الشّاعر في صفة فرس صافن؛ أي: ثانٍ في وقوفهِ إحدى قوائمه[2]:

[الكامل]

٥٩٧ ـ **أَلِفَ الصُّفُونَ؛ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ ... مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلاثِ كَسِيرَا**[3]

فَيُقَالُ: كان الظَّاهر رفع كَسِيراً خبراً لكأنَّ.

والجواب: أَنَّه خبر ليزال؛ ومعناه: كاسر؛ أي: ثان؛ كرحيم وقدير، لا مكسور ضدّ الصّحيح؛ كجريح وقتيل، وما مصدريَّة، وهي وصلتها خبر «كأنَّ»؛ أي: ألِفَ القيام على الثَّلاث، فلا يزال ثانياً إحدى قوائمه حتَّى كأنَّه مخلوق من قيامه على الثَّلاث، وقيل: «ما» بمعنى الذي وضمير يقوم عائد إليها، وكسيراً حال من الضَّمير؛ وهو بمعنى مكسور، وكأنَّ ومعمولاها خبر «يزال»؛ أي: كأنّه من الجنس الذي يقوم على الثَّلاث: والمعنى الأوّل أَوْلى.

(مِنْ)

[أوجه «مِنْ»]

تأتي على خَمْسَةَ عَشَرَ وجهاً:

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٣٦، مد).

(٢) لم يُنسب إلى قائل معيَّن.

(٣) **موطن الشّاهد**: (ممّا).

وجه الاستشهاد: مجيء «ما» مصدريّة؛ وقيل موصولة؛ والأوّل أفضل.

أحدها: ابتداء الغاية؛ وهو الغالب عليها، حتّى ادّعى جماعة أنَّ سائر معانيها راجعة إليه، وتقع لهذا المعنى في غير الزّمان؛ نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾(١)، ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾(٢)، قال الكوفيّون والأخفش(٣) والمُبَرِّد(٣) وابن دُرُستُوَيه(٣): وفي الزَّمان أيضاً بدليل ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾(٤)، وفي الحديث: «فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمُعَةِ إلى الجُمُعَةِ»(٥) وقال النَّابغة(٦):

[الطَّويل]

٥٩٨ - تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إلى اليَوْمِ، قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ(٧)

وقيل: التَّقدير من مُضِيِّ أزمانِ يوم حَلِيمةٍ، ومن تأسيس أَوَّل يوم، وردَّه السُّهَيليُّ بأنَّه لو قيل هكذا؛ لاحتيجَ إلى تقدير الزَّمان.

الثَّاني: التَّبعيض؛ نحو: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾(٨) وعلامتها إمكان سدِّ «بعض» مسدَّها؛ كقراءة ابن مسعود: **﴿حتى تُنفقوا بعضَ ما تحبون﴾**(٩).

الثَّالث: بيان الجنس؛ وكثيراً ما تقع بعد: «ما» و «مهما»، وهما بها أَولى لإفراط إبهامهما؛ نحو: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾(١٠) ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾(١١)، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾(١٢) وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال، ومن وقوعها بعد غيرهما ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾(١٣) الشّاهد في غير الأُولى، فإنَّ تلك للابتداء، وقيل: زائدة؛ ونحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾(١٤)، وأَنكَر مجيء «من» لبيان الجنس قوم، وقالوا: هي في ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ و ﴿مِّن سُندُسٍ﴾ للتَّبعيض، وفي ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ للابتداء، والمعنى: فاجتنبوا من الأوثان الرِّجسَ، وهو عبادتها، وهذا تكلُّف. وفي كتاب المصاحف لابن الأنباريّ أنَّ

---

(١) س: ١٧ (الإسراء، ن: ١، مك).
(٢) س: ٢٧ (النّمل، ن: ٢٩، مك).
(٣) مرَّت ترجمته.
(٤) س: ٩ (التوبة، ن: ١٠٨، مد).
(٥) البخاري: باب الاستسقاء.
(٦) هو النّابغة الذّبياني.
(٧) **موطن الشّاهد**: (من أزمان).
وجه الاستشهاد: مجيء «من» حرف جرّ مفيداً لابتداء الغاية.
(٨) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٢، مد).
(٩) س: ٣ (آل عمران، ن: ٩٢، مد).
(١٠) س: ٣٥ (فاطر، ن: ٢، مك).
(١١) س: ٢ (البقرة، ن. ١٠٦، مد).
(١٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٣١، مك).
(١٣) س: ١٨ (الكهف، ن: ٣١، مك).
(١٤) س: ٢٢ (الحجّ، ن: ٣٠، مد).

[٨٨/ب] بعض الزّنادقة/ تمسّك بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾(١) في الطّعن على بعض الصّحابة، والحقُّ أنَّ «مِنْ» فيها للتّبيين لا للتّبعيض، أي الذين/ آمنوا/[183] هم هؤلاء؛ ومثله: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْاْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾(٢) وكلّهم محسن ومُتّقٍ ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾(٣) فالمقول فيهم ذلك كلّهم كفّار.

الرّابع: التّعليل؛ نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ[184] أُغْرِقُواْ﴾(٤) وقوله(٥): **[المتقارب]**

٥٩٩ - وَذٰلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي [وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ](٦)

وقول الفرزدق(٧) في عليّ بن الحسين(٨): **[البسيط]**

٦٠٠ - يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَىٰ مِنْ مَهَابَتِهِ [فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ](٩)

الخامس: **البدل**؛ نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾(١٠)، ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾(١١)؛ لأنَّ الملائكة لا تكون من الإنس ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾(١٢)؛ أي: بدل طاعة الله، أو بدل رحمة الله «وَلا ينفعُ ذا الجَدِّ منكَ الجَدُّ»؛ أي: لا ينفع ذا الحظِّ من الدّنيا حظُّه بذلك؛ أي: بدل طاعتك، أو بدل حظّك؛ أي: بدل حظّه منك، وقيل:

---

[183] ساقطة من (خ). [184] في (خ): «خطاياهم».

---

(١) س: ٤٨ (الفتح، ن: ٢٩، مد).
(٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٧٢، مد).
(٣) س: ٥ (المائدة، ن: ٧٣، مد).
(٤) س: ٧١ (نوح، ن: ٢٥، ملك).
(٥) القائل: هو امرؤ القيس؛ ونسب إلى عمرو بن معد يكرب؛ ونُسب إلى غيرهما.
(٦) **موطن الشّاهد**: (من نبأ).
وجه الاستشهاد: مجيء «من» حرف جرّ، مفيداً للتّعليل.
(٧) الفرزدق: مرّت ترجمته.
(٨) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الملَقّب بزين العابدين: اشتهر بحلمه، وورعه، تُوفّي سنة ٩٤ هـ.
(٩) **موطن الشّاهد**: (يُغضَىٰ من مهابته).
وجه الاستشهاد: مجيء «من» حرف جرّ، مفيداً للتّعليل، كما في المثال السّابق.
(١٠) س: ٩ (التّوبة، ن: ٣٨، مد).
(١١) س: ٤٣ (الزّخرف، ن: ٦٠، ملك).
(١٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٠، مد).

ضُمِّن ينفع معنى يمنع، ومتى عُلِّقَت «مِن» بالجدّ انعكس المعنى، وأمَّا ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾[1] فليس من هذا؛ خلافاً لبعضهم، بل «مِنْ» للبيان، أو للابتداء؛ والمعنى: فليس في شيء من ولاية الله، وقال ابن مالك[2] في قول أبي نخيلة[3]:

[الرَّجز]

٦٠١ ـ وَلَمْ تَذُقْ مِنَ البقولِ الفُسْتُقَا[4]

المراد: بدل البقول، وقال غيره: توهَّم الشَّاعر أنَّ الفستق من البقول، وقال الجوهريّ: الرِّواية «النُّقول» بالنّون، و «مِنْ» عليهما للتَّبعيض، والمعنى على قول الجوهريّ: أنَّها تأكل النُّقول إلَّا الفستق، وإنَّما المراد: أنَّها لا تأكل إلَّا البقول لأنَّها بدويّة، وقال الآخر يصف عامِلَيْ الزَّكاة بالجورِ[5]:

[الكامل]

٦٠٢ ـ أَخَذُوا المَخَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْمَاً، وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أُفَيِّلا[6]

أي: بدل الفصيل، والأُفَيِّل: الصَّغير؛ لأنَّه يأفلُ بين الإبل؛ أي: يغيب، وانتصاب أُفَيّلاً على الحكاية؛ لأنَّهم يكتبون «أدّى فلان أُفَيِّلا»، وأنكر قوم مجيء «منْ» للبدل، فقالوا: التَّقدير في ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾[7]؛ أي: بدلاً منها؛ فالمفيد للبدليَّة متعلَّقُها المحذوف، وأمَّا هي، فللابتداء، وكذا الباقي.

السَّادس: مرادفة عن؛ نحو: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[8]، ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ﴾[9]، وقيل: هي في هذه للابتداء، لتفيد أنَّ ما بعد ذلك من العذاب أشدُّ، وكأنَّ هذا القائل يعلِّق معناها بـ«ويل» مثل: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ ٱلنَّارِ﴾[10] ولا يصحّ كونه تعليقاً صناعياً للفصل بالخبر؛

---

(١) س: ٣ (آل عمران، ن: ٢٨، مد). (٢) مرّت ترجمته.

(٣) هو يعمر بن حزن السّعدي..

(٤) **موطن الشّاهد**: (مِنَ).

وجه الاستشهاد: مجيء «من» حرف جرّ مُفِيداً معنى البدليّة.

(٥) القائل: هو الرّاعي النُّميريّ، وقد مرّت ترجمته.

(٦) **موطن الشّاهد**: (مِنَ الفصيل).

وجه الاستشهاد: مجيء «من» مفيدةً معنى البدليّة خلافاً لمن لم يُجِيزُوا مجيئها كذلك.

(٧) س: ٩ (التّوبة، ن: ٣٨، مد). (٨) س: ٣٩ (الزّمر، ن: ٢٢، مك).

(٩) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٩٧، مك). (١٠) س: ٣٨ (ص، ن: ٢٧، مك).

وقيل: هي فيهما للابتداء، أو هي في الأُولى للتَّعليل؛ أي من أجل ذكر الله؛ لأنَّه إذا ذُكر قسَت قلوبهم.

وزعم ابن مالك[1] أنَّ «مِنْ» في نحو: «زيدٌ أفضلُ من عمر» للمجاوزة، وكأنَّه قيل: جاوز زيد عمراً في الفضلِ، قال: «وهو أولى من قول سيبويه وغيره: إنَّها لابتداء الارتفاع في نحو: «أفضل منه» وابتداء الانحطاط/ في نحو: «شرٌّ منه» إذ لا يقع بعدها إلى» اهـ. [٨٩/أ]

وقد يُقالُ: ولو كانت للمجاوزة؛ لَصَحَّ في موضعها عن.

السَّابع: مرادفة الباء؛ نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[2]، قاله يونس[3]، والظَّاهر أنَّها للابتداء.

الثَّامن: مرادفة في؛ نحو: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾[4]، ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[5]، والظَّاهر: أنَّها في الأُولى لبيان الجنس؛ مثلها في: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[6].

التَّاسع: موافقة عند؛ نحو: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾[7]، قاله أبو عبيدة؛ وقد مضى القول بأنَّها في ذلك للبدل.

العاشر: مرادفة رُبَّما، وذلك إذا اتَّصلت بما؛ كقوله[8]: [الطويل]

٦٠٣ ـ وَإِنَّا لَـمِـمَّـا نَـضْـرِبُ الـكَـبْشَ ضَـرْبَـةً   عَـلَى رَأْسِـهِ تُـلْـقِي الـلِّـسَانَ مِنَ الـفَـمِ[9]

قاله السِّيرافيّ وابن خروف وابن طاهر والأعلم، وخرَّجوا عليه قولَ سيبويه: واعلم أنَّهم مِمَّا يحذفون كذا؛ والظَّاهر: أنَّ «مِنْ» فيهما ابتدائيّة، وما مصدريَّة، وأنَّهم جُعِلُوا كأنَّهم خُلِقُوا من الضَّرب، والحذف مثل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾[10].

---

(١) مرَّت ترجمته.

(٢) س: ٤٢ (الشُّورى، ن: ٤٥، مك).

(٣) مرَّت ترجمته.

(٤) س: ٣٥ (فاطر، ن: ٤٠، مك).

(٥) س: ٦٢ (الجمعة، ن: ٩، مد).

(٦) س ٢ (البقرة، ن: ١٠٦، مد).

(٧) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٠، مد).

(٨) مرّ البيت والتّعليق عليه.

(٩) **موطن الشّاهد**: (لَمِمَّا).
وجه الاستشهاد: مجيء «من» المدغمة بـ «ما» مرادفةً معنى «رُبَّما» حسب رأي ابن خروف ومن وافقه.

(١٠) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٣٧، مك).

الحادي عشر: مُرَادفة «على»؛ نحو: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾[1]، وقيل: على التَّضْمِين؛ أي: منعناه منهم بالنَّصرِ.

الثَّاني عشر: الفصل، وهي الدَّاخلة على ثاني المتضادّين؛ نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾[2]، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾[3] قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأنَّ الفصل مستفاد من العامل، فإنَّ مازَ، وميَّز بمعنى فصلَ، والعلم صفة توجب التَّمييز، والظَّاهر: أنَّ مِنْ في الآيتين للابتداء، أو بمعنى عن.

الثّالث عشَر: الغاية؛ قاله سيبويه: «وتقول رأيته من ذلك الموضع» فجعلته غاية لرؤيتك؛ أي: محلاًّ للابتداء والانتهاء، قال: «وكذا أخذته من زيد» وزعم ابن مالك: أنَّها في هذه للمجاوزة، والظَّاهر ـ عندي ـ أنَّها للابتداء؛ لأنَّ الأخذ ابتدأ من عنده، وانتهى إليك.

الرَّابع عَشَر: التَّنصيص على العموم؛ وهي الزَّائدة في نحو: «ما جاءني منْ رجُل» فإنَّه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة؛ ولهذا، يصحّ أن يُقال: «بل رجلان» ويمتنع ذلك بعد دخول من.

الخامسَ عشَر: توكيد العموم؛ وهي الزّائدة في نحو: «ما جاءني من أحد، أو من دَيّارٍ» فإنَّ أحداً وديّاراً صِيغتا عموم.

[شروط زيادة «مِنْ»]

وشرط زيادتها في النَّوعين ثلاثة أُمور:

أحدها: تقدُّم نفي، أو نهي، أو استفهام بهل؛ نحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾[4]، ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾[5]، ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾[5]، وتقول «لا يَقُمْ مِنْ أحدِ» وزاد الفارسيّ الشَّرط؛ كقوله[6]:

[الطّويل]

٦٠٤ ـ **وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تَخفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ**[7]

(١) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٧٧، مك).
(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٢٠، مد).
(٣) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٧٩، مد).
(٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ٥٩، مك).
(٥) س: ٦٧ (الملك، ن: ٣، مك).
(٦) القائل: هو زهير بن أبي سُلْمَى، وقد مرّت ترجمته.
(٧) **موطن الشّاهد**: (مِنْ خليفةٍ).
وجه الاستشهاد: مجيء «من» حرف جرٍّ زائداً بعد الشَّرط.

وسيأتي فصل مهما.

والثّاني: تنكيرُ مجرورهَا.

والثّالث: كونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ.

تنبيهات

[مواضع زيادتها]

أحدها: قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى: [٨٩/ب] ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾[١]/ ولكَ أن تُقَدِّر «كان» تامَّة؛ لأنَّ مرفوعها فاعل، وناقصة؛ لأنَّ مرفوعها شبيه بالفاعل، وأصله المبتدأ.

الثّاني: تقييد المفعول بقولنا «به»: هي عبارة ابن مالك، فتخرج بقية المفاعيل، وكأنَّ وجه منع زيادتها في المفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه أنَّهنّ في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللّام، وبفي، ولا تجامعهنّ «من»، ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه، وقد خرَّج عليه أبو البقاء[٢] ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾[٣]، فقال: من زائدة، وشيء في موضع المصدر؛ أي: تفريطاً مثل ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾[٤]؛ **والمعنى**: تفريطاً وضُراً، قال: ولا يكون مفعولاً به؛ لأن فرَّط إنَّما يتعدّى إليه بفي، وقد عُدِّي بها إلى الكتاب. قال: وعلى هذا، فلا حُجَّة في الآية لمن ظنَّ أنَّ الكتاب يحتوي على ذكر كلِّ شيء صريحاً. قلت: وكذا، لا حجَّة فيها لو كان شيء مفعولاً به؛ لأنَّ المُرَاد بالكتاب اللّوح المحفوظ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾[٥] وهو رأي الزَّمخشريّ، والسِّياق يقتضيه.

الثّالث: القياسُ أنّها لا تُزَاد في ثاني مفعوليْ ظنَّ، ولا ثالث مفعولات أعلم؛ لأنّهما في الأصل خبر، وشذّت قراءة بعضهم: **﴿ما كانَ ينبغي لنا أنْ نُتَّخذَ من دونِكَ من أولياء﴾**[٦] ببناء «نُتَّخذ» للمفعول، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة «من» في الحال؛ ويظهر لي فساده في المعنى؛ لأنَّك إذا قلت: «ما كان لك أن تتّخذ زيداً في حالة كونه خاذلاً لك» فأنت مُثبِت لخذلانه ناهٍ عن اتِّخاذه؛ وعلى هذا، فيلزم أنَّ الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية.

---

(١) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٩١، مك).
(٢) العُكبريّ، وقد مرّت ترجمته.
(٣) س: ٦ (الأنعام، ن: ٣٨، مك).
(٤) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٢٠، مد).
(٥) س: ٦ (الأنعام، ن: ٥٩، مك).
(٦) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ١٨، مك).

الرّابع: أكثرهم أهمل هذا الشّرط الثّالث؛ فيلزمهم زيادتها في الخبر، في نحو: «ما زيد قائماً» والتّمييز في نحو: «ما طاب زيد نفساً» والحال في نحو: «ما جاء أحد راكباً» وهم لا يُجيزُون ذلك.

وأمّا قول أبي البقاء في: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[1]: إنّه يجوز كون ﴿ءَايَةٍ﴾ حالاً و «من» زائدة، كما جاءت آية حالاً في: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾؛ **والمعنى**: أيّ شيء ننسخ قليلاً، أو كثيراً؛ ففيه تخريج التّنزيل على شيء إنْ ثَبتَ، فهو شاذٌ، أعني زيادة «مِنْ» في الحال؛ وتقدير ما ليس بمشتقّ، ولا منتقلٍ، ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً، والتّنظير بـ «ما» لا يُنَاسب؛ فإنّ ﴿ءَايَةً﴾ في ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾[2] بمعنى علامة لا واحدة الآي، وتفسير اللّفظ بما لا يحتمله؛ وهو قوله قليلاً، أو كثيراً، وإنّما ذلك مُسْتَفَادٌ من اسم الشّرط لعمومه، لا من آية.

ولم يشترط الأخفشُ واحداً من الشّرطين الأوّلين، واستدلّ بنحو: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[3]، ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[4]، ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[5]، ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[6].

ولم يشترط الكوفيّون الأوّلَ، واستَدلُّوا بقولهم: «قد كان مِن مَطَرٍ» ويقول عمر ابن أبي ربيعة[7]:

[المتقارب]

٦٠٥ - **ويَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ**[8]

وخرّج الكسائيّ على زيادتها: «إنَّ مِن أشدِّ النّاس عذاباً يوم القيامة المُصَوِّرون»[9] وابنُ جنّي/ قراءة بعضهم: ﴿**لمَّا آتيتُكم من كتابٍ وحكمةٍ**﴾[10] [٩٠/أ]

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠٦، مد).
(٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ٧٣، مك).
(٣) س: ٦ (الأنعام، ن: ٣٤، مك).
(٤) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ٣١، مك).
(٥) س: ١٨ (الكهف، ن: ٣١، مك).
(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٧١، مد).
(٧) القائل: هو عمر بن أبي ربيعة المخزوميّ، وقد مرّت ترجمته.
(٨) **موطن الشّاهد**: (مِنْ كاشح).
وجه الاستشهاد: مجيء «مِن» حرف جرّ زائداً، وهو ما عليه مذهب الكوفيّين.
(٩) مرَّ تخريج الحديث.
موطن الشّاهد: (من أشدّ) وجه الاستشهاد: مجيء «من» زائدة حسب رأي الكسائي.
(١٠) س: ٣ (آل عمران، ن: ٨١، مد).

بتشديد لمَّا، وقال: أصله لمن ما، ثُمّ أدغم، ثُمّ حذفت ميم من.

وجوَّز الزَّمخشري[1] في ﴿۞ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾[2] الآية: كون المعنى: ومن الذي كنَّا منزِلين؛ فجوَّز زيادتها مع المعرفة.

وقال الفارسيّ في: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[3]: يجوز كون مِنْ، ومِنْ الأخيرتين زائدتين؛ فجوّز الزِّيادة في الإيجاب.

وقال المخالفون: التَّقدير «قد كان هو»؛ أي: كائن من جنس المطر، و «فما قال هو» أي: قائل من جنس الكاشح، و «إنَّهُ من أشدّ النّاس»؛ أي: إنَّ الشَّأن، و «لقد جاءك هو»؛ أي: جاءٍ من الخبر، كائناً من نبأ المرسلين، أو ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين، ثُمّ حُذِفَ الموصوف؛ وهذا ضعيف في العربيَّة؛ لأنَّ الصّفة غير مفردة؛ فلا يحسن تخريج التّنزيل عليه.

واخْتُلِفَ في «مِنْ» الدّاخلة على «قبل، وبعد» فقال الجمهور: لابتداء الغاية، ورُدَّ بأنَّها لا تدخل ـ عندهم ـ على الزَّمان كما مرَّ، وأُجيب بأنَّهما غير مُتأصّلين في الظَّرفيّة، وإنَّما هما في الأصل وصفتان للزَّمان؛ إذ معنى «جئت قبلك»: جئت زمناً قبل زمن مجيئك؛ فلهذا، سَهُل ذلك فيهما، وزعم ابن مالك: أنَّها زائدة، وذلك مبنيٌّ على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها.

[مسائل حول «مِنْ»]

مسألة

﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾[4] مِنْ الأُولى للابتداء، والثّانية للتّعليل، وتعلُّقها بأرادوا، أو بيخرجوا، أو للابتداء، فالغمُّ بدل اشتمال، وأُعيدَ الخافض، وحُذِفَ الضّمير؛ أي: من غمٍّ فيها.

مسألة

﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا﴾[5] مِنْ الأُولى: للابتداء، والثّانية: إمّا

(١) مرت ترجمته.
(٢) س: ٣٦ (يس، ن: ٢٨، مك).
(٣) س: ٢٤ (النّور، ن: ٤٣، مد).
(٤) س: ٢٢ (الحجّ، ن: ٢٢، مد).
(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٦١، مد).

كذلك، فالمجرور بدل بعض، وأُعيد الجارُّ، وإمّا لبيان الجنس، فالظَّرف حال والمنبت محذوف؛ أي: ممّا تنبته كائناً من هذا الجنس.

مسألة

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَـٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾(١) «من» الأُولى مثلها في: «زيدٌ أفضلُ من عمرو»، و «من» الثَّانية للابتداء، على أنَّها متعلِّقة باستقرار مُقدَّر، أو بالاستقرار الذي تعلّقت به عند؛ أي: شهادة حاصلة عنده، ممّا أخبر الله به؛ قيل: أو بمعنى «عن» على أنَّها مُتَعَلِّقة بكَتَمَ على جعل كتمانِهِ عن الأداء الذي أوجبه الله، كتمانَهُ عن الله، وسيأتي أنَّ «كَتَم» لا يَتَعدَّى بِمِنْ.

مسألة

﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ[185] ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ﴾(٢) من للابتداء، والظّرف صفة لشهوة؛ أي: شهوة مبتدأة[186] من دونهنّ، قيل: أو للمقابلة؛ كـ «خُذْ هذا مِنْ دونِ هذا»؛ أي: اجعله عِوَضاً منه، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذي تقدّم، ويردُّه أنّه لا يصحّ التَّصريحُ به، ولا بالعِوَض مكانها هنا.

مسألة

﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾(٣) الآية، فيها «من» ثلاث مَرَّاتٍ؛ الأُولى للتَّبيين؛ لأنَّ الكافرين نوعان كتابيون ومشركون/ والثَّانية: زائدة، والثَّالثة: لابتداء الغاية. [٩٠/ب]

مسألة

﴿لَأَكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾(٤)، ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ﴾(٥) الأُولى منهما للابتداء، والثّانية للتّبيين.

---

[185] في (خ): «أتأتون». [186] في (خ): «مبتدئة».

---

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٤٠. مد).
(٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ٨٠، مك).
(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠٥، مد).
(٤) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٥٢، مك).
(٥) س: ٢٧ (النّمل، ن: ٨٣، مك).

مسألة

﴿نُودِيَ مِن شَاطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[1] مِنْ فيهما للابتداء، ومجرور الثَّانية بدل من مجرور الأولى بدلَ اشتمال؛ لأنَّ الشَّجرة كانت نابتة بالشَّاطىء.

(مَنْ)

[أوجه «مَنْ»]

على أربعة أوجه:

١ ـ **شَرْطيَّة**؛ نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[2].

٢ ـ **واستفهاميَّة**؛ نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ؟﴾[3]، ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾[4]. وإذا قِيلَ «مَنْ يفعلُ هذا إلَّا زيدٌ؟» فهي «مَن» الاستفهاميّة أُشْرِبت معنى النَّفي؛ ومنه: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[5] ولا يتقيَّد جواز ذلك بأنْ يَتَقَدَّمَها الواو خلافاً لابن مالك، بدليل: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[6].

وإذا قيل «مَنْ ذا لقيتَ؟» فمن: مبتدأ، وذا: خبرٌ موصول، والعائد محذوف، ويجوز على قولِ الكوفيّين في زيادة الأسماء كونُ ذا زائدة، ومَن مفعولاً، وظاهر كلام جماعة: أنَّه يجوز في «مَن ذا لقيتَ» أن تكون «مَنْ» و «ذا» مُركّبتين، كما في قولك: «ماذا صنعتَ»، ومنع ذلك أبو البقاء[7] في مواضع من إعرابه، وثعلبٌ[8] في أماليه وغيرُهُمَا، وخَصُّوا جواز ذلك بـ «ماذا»؛ لأنَّ «ما» أكثر إبهاماً، فحسن أن تُجْعَل مع غيرها كشيء واحدٍ؛ ليكونَ ذلك أظهر لمعناها، ولأنَّ التَّركيب خلافُ الأصلِ، وإنَّما دلَّ عليه الدَّليل مع «ما»، وهو قولهم: «لِمَا جِئتَ» بإثبات الألف.

٣ ـ **وموصولة** في نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾[9].

---

(١) س: ٢٨ (القصص، ن: ٣٠، مك).
(٢) س: ٤ (النّساء، ن: ١٢، مد).
(٣) س: ٣٦ (يس، ن: ٥٢، مك).
(٤) س: ٢٠ (طه، ن: ٤٩، مك).
(٥) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٣٥، مد).
(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٥، مد).
(٧) هو: أبو البقاء العكبريّ، وقد مرّت ترجمته.
(٨) مرّت ترجمته.
(٩) س: ٢٢ (الحج، ن: ١٨، مد).

٤ ـ ونكرة موصوفة؛ ولهذا، دخلت عليها رُبَّ في قوله[١]: [الرمل]

٦٠٦ ـ رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لَمْ يُطَعْ[٢]

ووُصفت بالنَّكرة في نحو قولهم: «مَررتُ بِمن مُعجبٍ لَكَ» وقال حسّان رضي الله عنه[٣]: [الكامل]

٦٠٧ ـ فَكَفَىٰ بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا[٤]

وَيُرْوَى برفع غير؛ فيحتمل أنَّ «مَن» على حالها، ويحتمل الموصوليَّة؛ وعليهما فالتَّقدير: على مَنْ هُوَ غَيرُنا، والجملة صفة، أو صلة، وقال الفرزدق[٥]: [البسيط]

٦٠٨ ـ إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ المَحْلِ مَمْطُورِ[٦]

أي: كشخص ممطورٍ بواديه.

وزعم الكسائيُّ[٧]: أنَّها لا تكون نكرةً إلَّا في موضع يخصُّ النّكرات، وَرُدَّ بهٰذين البيتين، فخرَّجهما على الزّيادة، وذلك شيء لم يَثبُت، كما سيأتي.

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾[٨]، فجزم جماعة بأنَّها موصوفة، وهو بعيد؛ لِقِلَّة استعمالها، وآخرون بأنَّها موصولة. وقال الزَّمخشريُّ: إن قدّرت «أل» في النّاس للعهد، فموصولة؛ مثل: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ

---

(١) القائل: هو سُوَيد بن أبي كاهل.

(٢) موطن الشّاهد: (رُبَّ مَنْ).
وجه الاستشهاد: مجيء «مَنْ» نكرةً موصوفةً، ودخول «رُبَّ» عليها.

(٣) هو: حسّان بن ثابت، وقد مرّت ترجمته.

(٤) موطن الشّاهد: (مَنْ).
وجه الاستشهاد: احتمال كون «مَن» نكرةً موصوفةً، واحتمال كونها موصوليّةً، كما جاء في المتن.

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) موطن الشّاهد: (مَنْ).
وجه الاستشهاد: مجيء «مَنْ» نكرةً موصوفةً: وأنَّ التّقدير: كشخصٍ ممطورٍ بواديه؛ كما جاء في المتن.

(٧) مرّت ترجمته.

(٨) س: ٢ (البقرة، ن: ٨، مد).

﴿يُؤۡذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾[1]، أو للجنس، فموصوفة؛ مثل: ﴿مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٌ﴾[2]، ويحتاج إلى تأمُّل.

تنبيهان

[حول «مَنْ»]

الأوّل: تقولُ «مَن يكرمني أكرمه» فتحتمل «مَنْ» الأوجه الأربعة، فإن قدَّرتها/ شرطيّة، جزمت الفعلين، أو موصولةً، أو موصوفة رفعتهما، أو استفهاميّة رفعت الأوّل، وجزمت الثّاني؛ لأنَّه جواب بغير الفاء، ومَنْ فيهنَّ مبتدأ، وخبر الاستفهاميّة الجملة الأُولى، والموصولة، أو الموصوفة الجملة الثّانية، والشَّرطيّة الأولى، أو الثّانية على خلاف في ذلك، وتقول «مَن زارني زرتُه» فلا تحسن الاستفهاميّة، ويحسن ما عداها. [٩١/أ]

الثّاني: زيدَ في أقسام مَنْ قسمان آخران:

أحدهما: **أن تأتي نكرة تامّةً**؛ وذلك عند أبي عليّ[3]؛ قاله في قوله[4]: [البسيط]

٦٠٩ ـ **[فنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذاهِبُهُ] وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإعْلانِ**[5]

فزعم أنَّ الفاعل مستتر، ومَنْ تمييز؛ وقوله: «هو» مخصوص بالمدح، فهو مبتدأٌ خبرُه ما قبله، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف، وقال غيره: مَنْ موصول فاعل، وقوله «هو»: مبتدأ، خبره: «هُوَ» آخر محذوف على حدِّ قوله[6]: [الرَّجز]

٦١٠ ـ **[أنَا أبُو النَّجْمِ] وَشِعْرِي شِعْرِي [لِلَّهِ دَرِّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي]**[7]

والظَّرف متعلِّق بالمحذوف؛ لأنَّ فيه معنى الفعل؛ أي: ونِعْم مَنْ هو الثّابتُ في حالتي السِّرِّ والعلانية.

---

(١) س: ٩ (التّوبة، ن: ٦١، مد).

(٢) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٢٣، مد).

(٣) هو أبو عليّ الفارسيّ.

(٤) لم يُنسب إلى قائل مُعيّن.

(٥) **موطن الشّاهد**: (مَنْ).

وجه الاستشهاد: مجيء «مَنْ» نكرةً تامّة ـ حسب رأي أبي عليّ الفارسيّ ـ وقيل: إنّها موصوليّة.

(٦) القائل: هو أبو النّجم العُجليّ (الفضل بن قدامة) وقد مرّت ترجمته.

(٧) **موطن الشّاهد**: (شِعري شِعري).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت ـ هنا ـ للقياس عليه، ليس غير.

قلت: ويحتاج إلى تقدير: «هو» ثالث يكون مخصوصاً بالمدح.

الثَّاني: التَّوكيد؛ وذلك فيما زعم الكِسَائِيّ أَنَّها تَرِدُ زائدةً؛ كـ «ما» وذلك سَهْل على قاعدة الكوفيِّين في أنَّ الأسماء تُزَاد، وأَنشد عليه[1]: [الكامل]

٦١١ ـ **فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيرِنَا**[2] ....

فيمن خفض غيرنا؛ وقوله[3]: [الكامل]

٦١٢ ـ **يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ [حَرُمَتْ عَلَيَّ، وَلَيتَها لَمْ تَحْرُمِ]**[4]

فيمن رواهُ بـ «من» دون «ما» وهو خلاف المشهور؛ وقوله[5]: [البسيط]

٦١٣ ـ **آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ، قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ القَبَائِلُ وَالأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا**[6]

ولنا: أنَّها في الأوَّلين نكرة موصوفة؛ أي: على قوم غيرنا، ويا شاة إنسانٍ قَنَصٍ؛ وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة، وعدداً: إمَّا صفة لمن على أنَّه اسم وُضع موضع المصدر، وهو العَدُّ، أي: والأَثْرَون قوماً ذَوي عَدٍّ، أي: قوماً معدودين، وإمَّا معمول لِيعدّ محذوفاً صلةً، أو صفةً لمن، ومَنْ بدلٌ مِنْ «الأَثْرَوْن».

(مهما)

اسم؛ لعَودِ الضَّميرِ إليها في ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾[7]، وقال الزَّمخشريُّ[8] وغيره: «عاد عليها ضمير ﴿به﴾ وضمير ﴿بها﴾ حملاً على

(١) مرَّ ذكر البيت والتّعليق عليه.

(٢) **موطن الشّاهد**: (مَنْ غيرِنَا).
وجه الاستشهاد: مجيء «مَن» زائدةً مفيدة للتّوكيد على رأي الكِسائيّ، وقد سبق التَّعليق على وجه الرَّفع في «غيرُ».

(٣) القائل: هو عنترة بن شداد، وقد مرّت ترجمته.

(٤) **موطن الشّاهد**: (مَنْ).
وجه الاستشهاد: مجيء «مَن» للتّوكيد ـ على رأي الكسائي ـ والصّواب: أنّها نكرة موصوفة.

(٥) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٦) **موطن الشّاهد**: (مَنْ).
وجه الاستشهاد: مجيء «مَن» زائدة للتَّوكيد.

(٧) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٣١، مك). (٨) مرت ترجمته.

اللَّفْظِ، وعلى المعنى» اهـ. والأَولى: أن يعود ضمير ﴿بها﴾ لآية، وزعم السّهيليّ[1]: أنّها تأتي حرفاً، بدليل قول زُهير[2]: [الطّويل]

٦١٤ ـ وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ   وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَىٰ عَلى النَّاسِ تُعْلَمِ[3]

قال: فهي ـ هنا ـ حرف بمنزلة إنْ، بدليل أنّها لا محلَّ لها، وتبعه ابن يَسعون[4]، واستدلّ بقوله[5]:

[البسيط]

٦١٥ ـ قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْيَ ضَاوِيَةٌ   مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ[6]

قال: إذ لا تكون مبتدأ؛ لعدم الرّابط من الخبر، وهو فعل الشّرط، ولا مفعولاً لاستيفاء فعل الشّرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما؛ فتعيَّن أنّها لا موضع لها.

والجواب: أَنّها في الأوّل إمَّا خبر تكن، وخليقة: اسمها، ومن زائدة؛ لأَنَّ الشَّرط/غيرُ مُوجب عند أبي عليّ[7]، وإمَّا مبتدأ، واسم تكن: ضمير راجع إليها، والظَّرف خبر، وأنَّث ضميرها؛ لأنّها الخليقة في المعنى؛ ومثله: «ما جاءتْ حاجتك» فيمن نصب حاجتك، ومن خليقة تفسير للضّمير؛ كقوله[8]: [الطّويل] [٩١/ب]

٦١٦ ـ [فَتُوضِحَ فالمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا]   لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ[9]

---

(١) مرّت ترجمته.   (٢) زهير بن أبي سلمى.

(٣) **موطن الشّاهد**: (مهما).

وجه الاستشهاد: مجيء «مهما» حرف شرط جازماً على رأي السُّهيليّ، وابن يسعون؛ والصّواب: أنّها اسم شرط، كما ذهب إليه المؤلّف في المتن.

(٤) يوسف بن يبقى، نحويّ أندلسيّ، وأديب لغوي، بارع في الفقه، تُوفّي سنة: ٥٤٢ هـ.

(٥) القائل: هو ساعدة بن جُؤَيَّة وقد مرَّ ذكره.

(٦) **موطن الشّاهد**: (مهما).

وجه الاستشهاد: مجيء «مهما» حرف شرط جازماً ـ حسب رأي السّهيلي وابن يسعون ـ والصّواب أَنّها اسم شرط، كما جاء في المتن؛ وأنّها مفعول «تُصِبْ».

(٧) الفارسيّ، وقد مرّت ترجمته.

(٨) القائل: هو امرؤ القيس.

(٩) **موطن الشّاهد**: (لما).

وجه الاستشهاد: ذكر الشّاهد ـ هنا ـ للقياس عليه بمجيء (لما نسجتها) تفسيراً للضّمير في قوله: «لم يعف رسمها».

وفي الثّاني مفعول تصب، وأفقاً ظرف، ومن بارق تفسير لمهما، أو متعلّق بتصب، فمعناها التّبعيض، والمعنى: أيّ شيء تُصب في أُفق من البوارق تَشِم.

وقال بعضهم: «مهما ظرف زمان؛ والمعنى: أيّ وقت تصب بارقاً من أفق، فقلب الكلام، أو في أفق بارقاً، فزاد «مِنْ»، واستعمل أفقاً ظرفاً» انتهى. وسيأتي أنَّ مهما لا تُستَعْمَلُ ظَرْفاً.

وهي بسيطة لا مركّبة من مَهْ وما الشَّرطيّة، ولا من ما الشَّرطيّة وما الزَّائدة، ثُمّ أُبدلت الهاء من الألف الأُولى دفعاً للتّكرار؛ خلافاً لزاعمي ذلك.

[معاني «مهما»]

ولها ثلاثة معان:

أحدها: ما لا يعقل غير الزّمان مع تضمُّن معنى الشَّرط؛ ومنه الآية، ولهذا، فُسِّرت بقوله تعالى: ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾[1]، وهي فيها إمّا مبتدأ، أو منصوبةً على الاشتغال، فيقدَّر لها عامل متعدٍّ، كما في «زيداً مررتُ به» متأخِّراً عنها؛ لأنَّ لها الصَّدر؛ أي: مهما تحضرنا، تأتنا به.

الثّاني: الزّمان والشّرط، فتكون ظرفاً لفعل الشَّرط، ذكره ابن مالك[2]، وزعم: أنَّ النَّحويّين أهملوه؛ وأنشد لحاتم[3]:

[الطَّويل]

٦١٧ - **وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ ... وَفَرْجَكَ نَالا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا**[4]

وأبياتاً أُخَر، ولا دليل في ذلك؛ لجواز كونها للمصدر بمعنى: أيّ إعطاء كثيراً، أو قليلاً؛ وهذه المقالة سبق إليه ابنَ مالك[5] غيرُه، وشدَّد الزَّمخشريّ[5] الإنكار على مَنْ قال بها، فقال: «هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحرِّفها مَنْ لا يَدَ لهُ في علم العربيّة، فيضعها في غير موضعها، ويظنُّها بمعنى متى، ويقول

---

(١) الآية السّابقة من قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣١].
(٢) مرت ترجمته.
(٣) هو حاتم الطّائيّ، وقد سبقت ترجمته.
(٤) **موطن الشّاهد:** (مهما).
وجه الاستشهاد: مجيء «مهما» اسم شرط جازماً في محلّ نصب على الظّرفيّة الزّمانية؛ وهو الأفضل.
(٥) مَرّت ترجمته.

«مَهْمَا جئتني أعطيتك» وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربيّة، ثمّ يذهب فيفسِّر بها الآية، فيلحد في آيات الله، انتهى». والقول بذلك في الآية ممتنع، ولو صحَّ ثبوته في غيرها؛ لتفسيرها بـ ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾.

الثَّالث: الاستفهام، ذكره جماعة؛ منهم ابن مالك، واستدلُّوا عليه بقوله[1]:

[السّريع]

٦١٨ - **مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَىٰ بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ**[2]

فزعموا أنَّ «مَهْمَا» مبتدأ، و «لِيَ» الخبر، وأُعيدَت الجملة توكيداً، وَأَوْدَىٰ: بمعنى هَلَكَ، ونعلي: فاعل، والباء زائدة؛ مثلها في: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[3]، ولا دليل في البيت؛ لاحتمال أن التَّقدير «مَهْ» اسم فعل بمعنى اكفف، ثُمَّ استأنف استفهاماً بـ «ما» وحدها.

تنبيه

[مشكلات حول «مهما»]

من المشكل قولُ الشَّاطِبِيِّ[4] رحمه الله:

[الطَّويل]

٦١٩ - **وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَو بَدَأْتَ بَرَاءَةً [لِتَنْزِيلها بالسَّيفِ لَسْتَ مُبَسْمِلا]**[5]

ونقول فيه: لا يجوز في مهما أن تكون مفعولاً به «لِتصِلَ» لاستيفائه مفعوله، ولا مبتدأ لعدم الرّابط، فإنْ قيل: قُدِّر «مهما» واقعة على براءة؛

---

(١) مرَّ ذكر البيت والتّعليق عليه.

(٢) **موطن الشّاهد**: (مهما).
وجه الاستشهاد: مجيء «مهما» مفيدةً معنى الاستفهام في محلّ رفع مبتدأ على رأي ابن مالك ومن وافقة.

(٣) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ٨، مك).

(٤) هو القاسم بن فيُره الرّعيني، عالم بالقراءات القرآنيّة. تُوفّي سنة: ٥٩٠ هـ.

(٥) البيت من قصيدة نظمها في القراءات السّبع، تُدعى «حرز الأماني».
المعنى: إذا ختمت سورة الأنفال، وأردت وصل براءة بها؛ فلا تُبَسْمِل، وكذا إذا قرأت من أوّل براءة، فلا تقرأ البسملة.
موطن الشّاهد: (مهما).
وجه الاستشهاد: مجيء «مهما» اسم شرطٍ جازماً في محل نصب على الظّرفيّة الزّمانيّة؛ وهو الأفضل.

فيكون ضمير «تصلها» راجعاً إلى براءة، وحينئذٍ/ فـ «مهما» مبتدأ، أو مفعول [٩٢/أ] لمحذوف يفسّره «تصل» قلنا: اسم الشَّرط عامّ، وبراءة اسم خاصّ؛ فضميرها كذلك، فلا يرجع إلى العامّ، وبالوجه الذي بطل به ابتدائيّة «مهما» يَبْطُلُ كونُها مُشْتَغِلاً عنها العامل بالضَّمير.

وهذه بخلافها في قوله(١):

[الطَّويل]

٦٢٠ - وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَواخِرِ سُوْرَةٍ [فَلا تَقِفَنَّ الدَّهرَ فِيها فَتُثْقِلا](٢)

فإنَّها هناك واقعةٌ على البسملة التي في أوّل كلِّ سورة؛ فهي عامّة؛ فيصحُّ فيها الابتداء، أو النَّصب بفعل يفسِّره «تصل»؛ أي: وأيّ بسملة تصل، تصلها، والظّرفيّة بمعنى: وأيّ وقت تصل البسملة، على القول بجواز ظرفيّتها.

وأما ـ هنا ـ فيتعيَّنُ كونُهَا ظرفاً لتصل بتقدر: وأي وقت تصل براءة، أو مفعولاً به حُذِفَ عامله؛ أي: ومهما تفعل، ويكون «تَصِلُ» و «بَدَأْتَ» بدل تفصيلٍ من ذلك الفعل، وأمَّا ضمير تَصِلْهَا، فلك أن تُعِيدَهُ على اسم مُظْهر قبله محذوفاً؛ أي: ومهما تفعل في براءة تَصِلْها، أو بدأت بها، وحذف «بها»، ولمَّا خفي المعنى بحذف مرجع الضَّمير، ذكر براءة بياناً له؛ إمَّا على أنَّه بدل منه، أو على إضمار أعني، ولك أن تُعيدهُ على ما بعده، وهو براءة: إمَّا على أنّه بدل منه؛ مثل: «رأيته زيداً» فمفعول بدأت محذوف، أو على أنَّ الفعلين تَنَازَعَاهَا، فأعمل الثّاني مُتَّسِعَاً فيه بإسقاط الباء، وأَضْمَر الفضلة في الأوّل، على حدِّ قوله(٣):

[الطَّويل]

٦٢١ - إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ فِي الغَيبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ(٤)

---

(١) القائل: هو الشّاطبيّ.

(٢) من قصيدته حرز الأماني.
موطن الشّاهد: (مهما).
وجه الاستشهاد: مجيء «مهما» اسم شرط جازماً في محلّ رفع مبتدأ؛ وهو الأفضل.

(٣) لم يُنسبْ إلى قائل معيّن.

(٤) **موطن الشّاهد:** (ترضيهِ ويرضيكَ صاحبٌ).
وجه الاستشهاد: إعمال الفعل الثّاني في «يُرْضِيكَ» فارتفع «صاحبٌ» على أنّه فاعله، وهذا من باب التّنازع؛ كما هو معلوم.

(مع)

اسم بدليل التّنوين في قولك: «معاً» ودخول الجارّ في حكاية سيبويه[1]: «ذهبت مِنْ معه» وقراءة بعضهم: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي﴾[2] وتسكينُ عينه لغة غَنْم وربيعة، لا ضرورة؛ خلافاً لسيبويه، واسميَّتُهَا ـ حِينئذٍ ـ باقيةٌ، وقولُ النَّحّاس[1]: «إنَّها ـ حينئذٍ ـ حرف بالإجماع» مردودٌ.

[استعمال «مع» ومعانيها]

وتُسْتَعملُ مُضافةً، فتكونُ ظرفاً؛ ولها ـ حينئذٍ ـ معان:

أحدها: موضع الاجتماع؛ ولهٰذا، يُخْبَرُ بها عن الذَّوات؛ نحو: ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾[3].

والثَّاني: زمانه؛ نحو: «جِئتُك معَ العصرِ».

والثَّالث: مُرادَفةُ عندَ؛ وعليه القراءةُ، وحكايةُ سيبويه السّابقتان.

ومُفْرَدةً، فَتُنَوَّنُ، وتكون حالاً، وقد جاءت ظرفاً مخبراً به في نحو قوله[4]: [الطَّوِيل]

٦٢٢ ـ **أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعَاً** [وأَرْمَاحُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تَقَضَّبِ][5]

وقيل: هي حال، والخبر محذوف، وهي في الإفراد بمعنى «جميعاً» عند ابن مالك[1]، وهو خلاف قول ثعلب[1]: «إذا قلت «جاءا جميعاً» احتمل أنْ فعلهما في وقت واحد، أو في وقتين، وإذا قلت: «جاءا معاً» فالوقت واحد» اهـ. وفيه نظر؛ وقد عادل بينهما مَنْ قال[6]: [السَّريع]

٦٢٣ ـ **كُنْتُ وَيَحْيَى كَيَدَيْ وَاحِدٍ نَرْمِي جَمِيعاً وَنُرَامَىٰ مَعَا**[7]

---

(١) مرّت ترجمته.

(٢) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٢٤، مك).

(٣) س: ٤٧ (محمّد، ن: ٣٥، مد).

(٤) القائل: هو جندل بن عمرو بن سهيل، صحابيّ معروف.

(٥) **موطن الشّاهد**: (معاً).
وجه الاستشهاد: مجيء «معاً» ظرفاً متعلّقاً بالخبر المحذوف؛ ويجوز أن تكون حالاً، والخبر محذوف؛ وكلاهما جائز.

(٦) القائل: هو محمّد المخزوميّ، ويُنْسَبُ إلى غيره.

(٧) **موطن الشّاهد**: (جميعاً، معاً).
وجه الاستشهاد: مجيء كلٍّ من «جميعاً ومعاً» حالاً؛ كما جاء في المتن.

وتستعمل معاً للجماعة، كما تستعمل للاثنين؛ قال[1]: [الطَّويل]

٦٢٤ ـ [يُذَكِّرْنَ ذَا البَثِّ الحَزِينَ بِبَثِّهِ] إِذَا حَنَّتِ الأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا[2]

وقالت الخنساء[3]: [المتقارب]

٦٢٥ ـ/وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعاً فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفَزَّا[4] [٩٢/ب]

(متى)

[أوجه «متى»]

على خمسة أوجه:

١ ـ **اسم استفهام**؛ نحو: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾[5].

٢ ـ **واسم شرط**؛ كقوله[6]: [الوافر]

٦٢٦ ـ .... مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[7]

٣ ـ **واسم مرادف للوسط**.

٤ و ٥ ـ **وحرف بمعنى «مِنْ» أو «فِي»**، وذلك في لغة «هُذيل» يقولون: «أَخْرَجَها مَتَى كُمِّهِ»؛ أي: منه، وقال سَاعِدَةُ[8]: [البسيط]

٦٢٧ ـ أُخِيلُ بَرْقاً مَتَى حَابٍ لَهُ زَجَلٌ[9] [إِذَا يُفَتِّرُ مِنْ تَوْمَاضِهِ حَلَجَا]

---

(١) القائل: هو متمّم بن نويرة، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **موطن الشّاهد**: (معاً).

وجه الاستشهاد: مجيء «معاً» دالّةً على الجماعة.

(٣) هي الخنساء، وقد مرّت ترجمتها.

(٤) **موطن الشّاهد**: (بادوا معاً).

وجه الاستشهاد: مجيء «معاً» حالاً دالّة على الجماعة، كما في المثال السّابق.

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١٤، مد).

(٦) مرّ البيت والتّعليق عليه.

(٧) **موطن الشّاهد**: (متى).

وجه الاستشهاد: مجيء «متى» اسم شرط جازماً؛ وهو أحد أوجهها.

(٨) القائل: هو ساعدة بن جُؤيّة، وقد مرّت ترجمته.

(٩) **موطن الشّاهد**: (متى).

وجه الاستشهاد: مجيء «متى» حرف جرّ بمعنى «مِنْ» على لغة هُذَيل.

أي من سحاب حاب؛ أي: ثقيل المشي له تصويت، واختُلِف في قول بعضهم: «وضعته متى كمّي» فقال ابن سِيْدَه: بمعنى في، وقال غيره: بمعنى وسط، وكذلك اختُلِفَ في قول أبي ذُؤيب يصف السَّحاب[1]: [الطَّويل]

٦٢٨ ـ شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ   مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[2]

فقيل: بمعنى من، وقال ابن سيده: بمعنى وسط.

(منذ، ومذ)

[حالات «منذ، مذ»]

لهما ثلاث حالات:

إحداها: أن يليهما اسمٌ مجرور، فقيل: هما اسمان مضافان؛ والصَّحيح: أنَّهما حرفا جرّ، بمعنى: «مِنْ» إن كان الزَّمان ماضياً، وبمعنى: «في» إن كان حاضراً، وبمعنى: «من وإلى» جميعاً، إن كان معدوداً؛ نحو: «ما رأيته مُذْ يوم الخميس، أو مذ يومنا، أو عامنا، أو مذ ثلاثة أيام».

وأكثر العرب على وجوب جرِّهما للحاضر، وعلى ترجيح جرّ منذ للماضي على رفعه، وترجيح رفع مذ للماضي على جرّه؛ ومن الكثير في منذُ قوله[3]: [الطَّويل]

٦٢٩ ـ [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَىٰ حَبيبٍ وَعِرْفانِ]   وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ[4]

ومنَ القليل في مذ قوله[5]: [الكامل]

٦٣٠ ـ [لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ]   أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ ومُذْ دَهْرِ[6]

---

(١) مرَّ البيت والتّعليق عليه.

(٢) **موطن الشّاهد**: (متى لجج).
وجه الاستشهاد: مجيء «مَتى» بمعنى «مِنْ»؛ ويجوز أن تكون بمعنى «وسط» كما قال ابن سيده؛ وكلاهما جائز؛ لأنّه موافق للمعنى.

(٣) القائل: هو امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته.

(٤) **موطن الشّاهد**: (منذ أزمانٍ).
وجه الاستشهاد: مجيء «منذ» حرف جرّ جارّاً للزّمن الماضي؛ وحكم جرّه للماضي الرّجحان.

(٥) القائل: هو زهير بن أبي سلمى.

(٦) **موطن الشّاهد**: (مُذ حجج).
وجه الاستشهاد: مجيء «مذ» في الموضعين حرف جرّ جارّاً للزّمن الماضي؛ وحكم جرّه للماضي الجواز بقلّة.

والحالة الثّانية: أن يليهما اسم مرفوع؛ نحو: «مُذ يومُ الخميسِ، ومُنذُ يَومَانِ»، فقال المبرِّدُ[(١)] وابن السَّرَّاج[(١)] والفارسيُّ[(١)]: مبتدآن، وما بعدهما خبر؛ ومعناهما: الأَمدُ إن كان الزَّمان حاضراً، أو معدوداً، وأوّلُ المُدَّة إن كان ماضياً، وقال الأخفش[(١)] والزَّجَّاج[(١)] والزّجَّاجيُّ[(١)]: ظرفان مُخبرٌ بهما عمَّا بعدهما؛ ومعناهما: «بينَ وبينَ» مضافين؛ فمعنى «ما لقيتهُ مُذْ يَومَان» بيني وبين لقائه يومان، ولا خفاءَ بما فيه من التّعسّف، وقال أكثر الكوفيّين: ظرفان مُضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها؛ والأصلُ: مذ كان يومان، واختاره السُّهَيليُّ وابن مالك، وقال بعض الكوفيّين: خبرٌ لمحذوف؛ أي: ما رأيته من الزّمان الذي هو يومان، بناءً على أنَّ مُذْ مركَّبة من كلمتين: مِن وذُو الطَّائيّة.

الحالة الثَّالثة: أن يليهما الجملُ الفعليّة، أو الاسمية؛ كقوله[(٢)]: [الكامل]

٦٣١ ـ مَـا زَالَ مُـذْ عَـقَـدَتْ يَـدَاهُ إِزَارَهُ   [فَـسَـمَـا فَـأَدْرَكَ خَـمْـسَـةَ الأَشْـبَـارِ][(٣)]

وقوله[(٤)]: [الطَّويل]

٦٣٢ ـ وَمَا زِلْتُ أَبْغِي المَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ   [وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا][(٥)]

والمشهور: أنَّهما ـ حينئذٍ ـ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمنٍ مضافٍ إلى الجملة، وقيل: مبتدآن؛ فيجب تقدير زمان مضاف للجملة، يكون هو الخبر.

وأصل مذ منذ؛ بدليل رجوعهم إلى ضَمِّ ذال «مُذْ» عند ملاقاة السَّاكن؛ نحو: «مُذُ اليوم» ولولا أنَّ الأصل الضَّمُّ؛ لكسروا، / ولأَنَّ بعضهم يقول: «مُذُ [٩٣/أ]

---

(١) مرَّت ترجمته.

(٢) القائل: هو الفرزدق.

(٣) **موطن الشّاهد**: (مذ عقدت).
وجه الاستشهاد: مجيء «مُذْ» ظرف زمانٍ مبنيّاً، على السُّكون في محلّ نصب على الظّرفيّة متعلّقاً بفعل «زال». ومضافاً إلى الجملة الفعليّة (عقدت).

(٤) القائل: هو، الأعشى، ميمون بن قيس.

(٥) **موطن الشّاهد**: (مُذْ أنَا يافعٌ).
وجه الاستشهاد: مجيء «مُذْ» ظرف زمان مبنيّاً على السّكون في محلّ نصب، متعلّق بفعل «أَبغي» ومضافاً إلى جملة (أنا يافع).

زمنٍ طويلِ» فَيَضُمُّ مع عدم السّاكن، وقال ابن ملكون[1]: هما أصلان؛ لأنّه لا يُتصرَّفُ في الحرف ولا شبهه، ويردُّه تخفيفُهم «إنَّ وكأنَّ ولكنَّ ورُبَّ وقطّ» وقال المالقيّ[2]: إذا كانت مذ اسماً؛ فأصلها منذ، أو حرفاً، فهي أصل.

حرف النُّون

[أوجه النُّون]

النُّون المفردة ـ تأتي على أربعة أوجه:

١ ـ **نُون التّوكيد**؛ وهي خفيفة وثقيلة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[3]، وهما أصلان عند البصريّين، وقال الكوفيّون: الثّقيلة أصل، ومعناهما التّوكيد، قال الخليل: والتّوكيد بالثّقيلة أبلغ.

ويختصّان بالفعل؛ وأمّا قوله[4]: [الرّجز]

٦٣٣ ـ **أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا**[5]

فضرورة سوَّغها شبهُ الوصفِ بالفعل.

ويُؤَكَّد بهما صيغ الأمر مطلقاً، ولو كان دعائيّاً؛ كقوله[6]: [الرّجز]

٦٣٤ ـ **فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا**[7]

إلّا «أفعل» في التّعجُب؛ لأنَّ معناه كمعنى الفعل الماضي، وشذَّ قوله[8]:

---

(١) أبو إسحاق، إبراهيم بن محمّد الإشبيليّ، نحويٌّ بارع، روى عنه ابن خروف والشّلوبين، تُوفّي سنة ٥٨٤ هـ.

(٢) مرّت ترجمته.

(٣) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣٢، مك).

(٤) يُنسب إلى رُؤبة بن العجّاج، وإلى رجل من هُذيل.

(٥) **موطن الشّاهد**: (أقائِلُنَّ).
وجه الاستشهاد: توكيد اسم الفاعل بنون التّوكيد الثّقيلة؛ وحكم هذا التّأكيد الشّذوذ.

(٦) القائل: هو عبد الله بن رواحة، ويُنْسَبُ إلى كعب بن مالك.

(٧) مرّ البيت والتّعليق عليه.
موطن الشّاهد: (فأنزِلَنْ).
وجه الاستشهاد: توكيد فعل «أَنزل» الذي يُفيد الدُّعاء بنون التّوكيد الخفيفة؛ وحكم توكيد صيغ الأمر كلّها الجواز باتّفاق.

(٨) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

[الطَّويل]

٦٣٥ - [ومُستَبْدِلٍ مِن بَعْدِ غَضْيا صُرَيْمةً] فَأَحْرِ بِهِ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا[١]

ولا يُؤَكَّد بهما الماضي مُطلَقاً، وشذَّ قوله[٢]: [الكامل]

٦٣٦ - دامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيَّمَاً لَولاكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبابَةِ جانِحا[٣]

والذي سهَّله أنَّه بمعنى افعَلْ.

وأمَّا المضارع، فإن كان حالاً، لم يُؤَكَّد بهما، وإن كان مُستقبلاً أُكِّد بهما **وجوباً** في نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُم﴾[٤] **وقريباً من الوجوب** بعد إمَّا في نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ﴾[٥]، ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾[٦] وذكر ابن جِنِّيّ[٧] أنَّه قُرِىء ﴿فإمَّا تَرِيْنَ﴾[٨] بياء ساكنة بعدها نون الرَّفع على حدِّ قوله[٩]: [البسيط]

٦٣٧ - .... يَومَ الصُّلَيفاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ[١٠]

ففيها شذوذان: ترك نون التَّوكيد، وإثبات نون الرَّفع مع الجازم. **وجوازاً كثيراً**[١١] بعد الطَّلب؛ نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾[١٢]، **وقليلاً** في مواضع؛ كقولهم[١٣]: [الطَّويل]

٦٣٨ - [إذَا مَاتَ مِنهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابنُهُ] وَمِن عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا[١٤]

---

(١) **موطن الشّاهد**: (وأَحريا).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «أَحرِ» على صيغة الأمر مُراداً به الماضي، وأُكّد بالنّون الخفيفة المنقلبة ألفاً في الوقف؛ وحكم هذا التّوكيد الشّذوذ.
(٢) لم يُنسب إلى قائل معيّن.
(٣) **موطن الشّاهد**: (دامنَّ).
وجه الاستشهاد: توكيد الفعل الماضي «دام» بنون التّوكيد الثّقيلة؛ وحكم هذا التّوكيد الشّذوذ الذي سوّغه معنى الدّعاء في فعل «دام»؛ لأنه بمعنى الاستقبال.
(٤) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٥٧، مك). (٥) س: ٨ (الأنفال، ن: ٥٨، مد).
(٦) س: ٧ (الأعراف، ن: ٢٠٠، مك). (٧) مرّت ترجمته.
(٨) س: ١٩ (مريم، ن: ٢٦، مك). (٩) مرَّ ذكر البيت والتّعليق عليه.
(١٠) موطن الشّاهد: (يوفون).
وجه الاستشهاد: ذكر البيت ـ هنا ـ للقياس عليه بترك نون التّوكيد، وإثبات النّون علامة الرّفع مع الجازم.
(١١) أي يجوز تأكيد المضارع بالنُّون جوازاً كثيراً بعد الطّلب.
(١٢) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ٤٢، مك). (١٣) لم يُنسب إلى قائل معيّن.
(١٤) **موطن الشّاهد**: (ما ينبتنّ).
وجه الاستشهاد: توكيد فعل «ينبت» بنون التّوكيد الثّقيلة بعد «ما» الزّائدة.

٢ ـ **الثّاني**: التّنوين، وهو نون زائدة ساكنة، تلحق الآخر لغير توكيد؛ فخرج نون حسن؛ لأنّها أصل، ونون ضيفن للطُّفَيلِيّ؛ لأنّها مُتَحَرِّكة، ونون مُنكسر، وانكسرَ؛ لأنّها غير آخر، ونون ﴿**لنسفعاً**﴾[١]؛ لأنّها للتّوكيد.

وأقسامه خمسة[٢].

[أقسام التّنوين]

تنوين التّمكين: وهو اللّاحق للاسم المعرب المنصرف، إعلاماً ببقائه على أصله، وأنّه لم يشبه الحرفَ فيُبنَىٰ، ولا الفعلَ فيُمنع الصّرف، ويُسمّى تنوين الأمكنيّة أيضاً، وتنوين الصّرف، وذلك؛ كزيدٍ ورجُلٍ ورجالٍ.

وتنوين التّنكير: وهو اللّاحق لبعض الأسماء المبنيّة فرقاً بين معرفتها، ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل بالسّماع؛ كصَهٍ، ومَهٍ، وإيهٍ، وفي العَلَمِ المختوم بويهِ بقياسٍ؛ نحو: «جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخر».

وأمّا تنوين رجل ونحوه من المعربات، فتنوين تمكين، لا تنوين تنكير، كما قد يتوهّم بعض الطّلبة؛ ولهذا، لو سَمَّيتَ به رجلاً، بقي ذلك التّنوين بعينه مع زوال التّنكير.

[٩٣/ب] **وتنوين/ المقابلة**: وهو اللّاحق لنحو: «مسلماتٍ» جُعِلَ في مقابلة النُّون في «مُسلمينَ»، وقيل: هو عِوَض عن الفتحة نصباً، ولو كان كذلك، لم يوجد في الرّفع والجرّ، ثُمّ الفتحة قد عُوِّضَ عنها الكسرة، فما هذا العوض الثّاني؟ وقيل: هو تنوين التّمكين، ويردّهُ ثبوتهُ مع التّسمية به؛ كعرفاتٍ، كما تبقى نون مُسلِمينَ مُسمًّى به، وتنوين التّمكين، لا يجامع العِلّتين؛ ولهذا، لو سُمِّي بمسلمة، أو عَرَفَةَ؛ زال تنوينهما، وزعم الزّمخشريُّ[٣]: أنّ عرفات مصروفٌ؛ لأنَّ تاءه ليست للتّأنيث، وإنّما هي والألف للجمع، قال: ولا يَصِحُّ أن يُقدَّر فيه تاء غيرها؛ لأنَّ هذه التّاء، لاختصاصها بجمع؛ المؤنّث تأبى ذلك، كما لا تُقَدَّر التّاء في بنتٍ مع أنَّ التّاء المذكورة مُبدَلة من الواو، ولكنَّ اختصاصها بالمؤنَّث يأبى ذلك، وقال ابن مالك[٤]: اعتبار تاء نحو عرفات في منع الصُّرف أَولى من اعتبار «تاء» نحو: عرفة ومسلمة؛ لأنّها لتأنيثٍ معه جمعيّة،

---

(١) س: ٩٦ (العلق، ن: ١٥، ملك).

(٢) وهي عند غير ابن هشام دون ذلك.

(٣) مرّت ترجمته.

(٤) مرّت ترجمته.

ولأنَّها علامة لا تتغيّر في وصل، ولا وقف.

وتنوين العِوَض: وهو اللّاحق عوضاً من حرف أصليّ، أو زائد، أو مضاف إليه؛ مفرداً، أو جملة.

فالأوّل(١)؛ كجوَارٍ وغَوَاشٍ؛ فإنَّه عِوضٌ من الياء، وفاقاً لسيبويه والجمهور، لا عِوَض من ضمَّة الياء وفتحتها النّائبة عن الكسرة؛ خلافاً للمبرِّد؛ إذ لو صَحَّ؛ لَعُوِّض عن حركاتِ نحوِ حُبْلَى، ولا هو تنوين التَّمكين، والاسمُ منصرف؛ خلافاً لِلأَخفش؛ وقوله: «لمَّا حذفت الياء، التحق الجمع بأوزان الآحاد؛ كسلام، وكلام، فصُرف» مردودٌ؛ لأنَّ حذفها عارض للتَّخفيف، وهي مَنْوِيَّة، بدليل أنَّ الحرف الذي بقي أخيراً، لم يحرّك بحسب العوامل، وقد وافق على أنَّه لو سُمِّي بكتِفٍ امرأةٌ ثُمّ سكّن تخفيفاً؛ لم يَجُزْ صرفه، كما جاز صرف هند، وأنّه إذا قيل في «جيأل» علماً لرجل: جَيَل بالنَّقل، لم ينصرفِ انصرافَ «قَدَم» علماً لرجل؛ لأنَّ حركة تاء «كَتِف» وهمزة «جَيَل» منويّا الثُّبوتِ؛ ولهذا، لم تُقلب ياء جَيَل ألفاً؛ لَتحرُّكها، وانفتاح ما قبلها.

والثَّاني(٢): كجَنَدِل؛ فإنَّ تنوينه عِوَضٌ من ألف جنادل؛ قاله ابن مالك، والذي يظهر خلافه، وأنّه تنوين الصَّرف؛ ولهذا، يُجَرُّ بالكسرة، وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعيّة كذهاب الياء من نحو: جَوارٍ وَغَواشٍ.

والثالث(٣): تنوين كُلّ وبعضٍ إذا قُطِعتَا عن الإضافة؛ نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾(٤)، ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾(٥)، وقيل: هو تنوين التَّمكين، رجعَ لزوال الإضافة التي كانت تعارضه.

والرّابع(٦): اللّاحق لإذْ في نحو: ﴿وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾(٧)،

---

(١) أي: التّنوين اللّاحق عِوَضاً عن حرف أصلي.
(٢) أي: التّنوين اللّاحق عوضاً عن حرف زائد؛ وجَنَدل: جمع تكسير حُذفت ألفه.
(٣) أي: التّنوين اللّاحق عوضاً عن مضاف إليه.
(٤) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٣٩، مك).
(٥) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٢١، مك).
(٦) أي التّنوين اللّاحق عوضاً عن مضاف إليه جملة.
(٧) س: ٦٩ (الحاقة، ن: ١٦، مك).

[٩٤/أ] والأصل: فهي يومَ إذِ انشقت واهية، ثُمَّ حُذِفَت الجملة المضاف إليها/ للعلم بها، وجيء بالتَّنوين عِوَضاً عنها، وكُسِرَت الذَّالُ للسَّاكِنَين. وقال الأخفش[١]: التَّنوين تنوين التَّمكين، والكسرة إعراب المضاف إليه.

وتنوين التَّرنُّم؛ وهو: اللّاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق، وهو الألف والواو والياء، وذلك في إنشاد بني تميم، وظاهر قولهم أنَّه تنوينٌ مُحصِّل للتَّرنُّم، وقد صرَّح بذلك ابن يعيش[٢] كما سيأتي، والذي صرّح به سيبويه وغيره من المحقِّقين أنَّه جِيء به لقطع التَّرنُّم، وأنَّ التَّرنُّم وهو التَّغنِّي، يحصل بأَحْرُفِ الإطلاق؛ لِقَبُولِهَا لمدِّ الصَّوت فيها، فإذا أنشدوا، ولم يَتَرَنَّمُوا جاؤوا بالنُّون في مكانها، ولا يختصُّ هذا التَّنوين بالاسم؛ بدليل قوله[٣]:

[الوافر]

٦٣٩ - [أَقِلِّي اللَّومَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ] وَقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[٤]

وقوله:

[الكامل]

٦٤٠ - [أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيرَ أَنَّ رِكَابَنَا] لَمّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ[٥]

وزاد الأخفش[٦] والعروضيّون تنويناً سادساً، **وسمّوه الغالي**؛ وهو: اللّاحق لآخر القوافي المُقَيَّدة؛ كقول رؤبة:

[الرجز]

٦٤١ - وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ [مُشْتَبِهِ الأَعْلامِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ][٧]

---

(١) مرّت ترجمته.

(٢) يعيش بن علي بن يعيش، نحويّ كبير؛ له شرح المُفصَّل، وشرح التَّصريف، ولد بحلب، ومات فيها سنة ٦٤٣ هـ.

(٣) القائل: جرير، وقد مرّت ترجمته.

(٤) **موطن الشّاهد**: (أَصَابَنْ).
وجه الاستشهاد: اتّصال النّون التي أُتي بها عوِضَاً عن التّرنُّم بالفعل الماضي.

(٥) مرّ ذكر البيت والتّعليق عليه.
موطن الشّاهد: (قَدِنْ).
وجه الاستشهاد: اتّصال النّون المأتي بها عوضاً عن التّرنُّم بـ «قد».

(٦) مرت ترجمته.

(٧) **موطن الشّاهد**: (المخترقْنْ).
وجه الاستشهاد: زيادة النّون المسمّاة بالتّنوين الغالي على «المُخْتَرَقْ»؛ خلافاً للزّجاج والسّيرافي، وغيرهما ممّن ينكرون مثل هذا التّنوين.

وسُمِّي غالياً؛ لتجاوزه حدَّ الوزن، ويُسمِّي الأخفش الحركة التي قبله علواً؛ وفائدته: الفرق بين الوقف والوصل، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين التّرنّم، زاعماً أنَّ التّرنّم يحصل بالنّون نفسها؛ لأنَّها حرف أغنّ، قال: وإنَّما سُمِّي المغنِّي مُغنّياً، لأنَّه يُغنِّنُ صوته؛ أي: يجعل فيه غُنَّة، والأصل ـ عنده ـ مغنّن بثلاث نونات، فأُبدلت الأخيرة ياءً تخفيفاً. وَأَنكر الزّجّاج والسّيرافيُّ ثبوتَ هذا التّنوين البتَّة؛ لأنَّه يكسر الوزن، وقالا: لعلَّ الشّاعر كان يزيد «إن» في آخر كلّ بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهَّم السَّامع أنَّ النّون تنوين، واختار هذا القول ابن مالك، وزعم أبو الحجّاج ابن معزوز[1] أنَّ ظاهر كلام سيبويه في المسمّى تنوين التّرنّم أنّه نون عوض من المدَّة، وليس بتنوينٍ، وزعم ابن مالك في «التُّحْفَة»[2] أنَّ تسميةَ اللّاحق للقوافي المطلقة، والقوافي المقيّدة تنويناً مجاز، وإنَّما هو نون أخرى زائدة؛ ولهذا، لا يختصُّ بالاسم، ويجامع الألف واللَّام، ويثبت في الوقف.

وزاد بعضهم **تنويناً سَابِعَاً؛ وهو تنوين الضَّرورة**، وهو: اللّاحق لِمَا لا ينصرف؛ كقوله[3]:

[الطّويل]

٦٤٢ ـ **وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ   [فَقَالَتْ: لَكَ الوَيْلاتُ إنَّك مُرْجِلِي]**[4]

وللمنادى المضموم؛ كقوله[5]:

[الوافر]

٦٤٣ ـ **سَلامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا   [وَلَيْسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَّلامُ]**[6]

وبقوله أقول في الثّاني دون الأوّل؛ لأنَّ الأوّل تنوين التّمكين؛ لأنَّ الضَّرورة أَباحت الصَّرف، وأمَّا الثَّاني فليس تنوين تمكين؛ لأنَّ الاسم مبنيٌّ على الضَّمِّ.

---

(١) يوسف بن معزوز، نحويّ أندلسي، أخذ عن ابن ملكون، تُوفّي سنة: ٦٢٥ هـ.

(٢) «تحفة المودود في المقصور والممدود» لابن مالك.

(٣) القائل: امرؤ القيس.

(٤) **موطن الشّاهد**: (خِدْر عُنيزةٍ).

وجه الاستشهاد: تنوين اسم «عُنيزة» الممنوع من الصّرف؛ لأنّه صُرف للضّرورة الشّعريّة.

(٥) القائل: هو الأحوص، عبد الله بن محمّد، وقد سبقت ترجمته.

(٦) **موطن الشّاهد**: (يا مطرٌ).

وجه الاستشهاد: تنوين اسم «مطر» المنادى للضّرورة الشّعريّة.

وثامناً؛ **وهو التَّنوين الشَّاذُّ**، كقول بعضهم: «هؤلاءِ قَومُكَ» حكاه أبو زيد؛ وفائدته مُجَرَّد تكثير اللَّفظ، كما قيل في ألف قَبَعْثَرى، وقال ابن مالك: الصَّحيح أنَّ هذا نونٌ، زيدت في آخر الاسم، كنون ضَيفَنْ، وليس بتنوينٍ، وفيما قاله نظرٌ؛ لأنَّ الذي حكاه سمَّاه تنويناً؛ فهذا دليل منه/على أنَّه سمعه في [٩٤/ب] الوصل دون الوقف، ونون ضَيْفَنْ ليست كذلك.

وذكر ابن الخبَّاز في «شرح الجَزُولِيَّة» أنَّ أقسام التّنوين عشرة، وجعل كُلاّ من **تنوين المنادى، وتنوين صرف ما لا ينصرف** قسماً برأسه؛ قال: **والعاشر: تنوين الحكاية**، مثل: أن تُسمِّي رجلاً بعاقلة لبيبة؛ فإنَّك تحكي اللَّفظ المسمَّى به، وهذا اعتراف منه بأنَّه تنوينُ الصّرف؛ لأنَّ الذي كان قبل التّسمية، حُكي بعدها.

٣ ـ **الثَّالث: نون الإناث**؛ وهي اسم في نحو: «النّسْوَةُ يَذْهَبنَ»؛ خلافاً للمازنيّ، وحرف في نحو: «يذهبنَ النّسوةُ» في لغة من قال: «أكلوني البراغيثُ»؛ خلافاً لمن زعم أنّها اسمٌ، وما بعدها بدَل منها، أو مبتدأ مؤخّر، والجملة قبله خبره.

٤ ـ **الرّابع: نون الوقاية**، وتُسمّى نون العِماد أيضاً، وتلحق قبل ياء المتكلِّم المنتصبة بواحد من ثلاثة:

أحدها: الفعل؛ متصرّفاً كان؛ نحو: «أكرمني»، أو جامداً؛ نحو: «عَسَاني، وقاموا ما خَلانِي، وما عَداني وحَاشَانِي» إن قُدِّرت فعلاً؛ وأمَّا قوله[1]:

[الرجز]

٦٤٤ ـ إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِي[2]

فضرورة؛ ونحو: ﴿**تأمرُونني**﴾[3] يجوز فيه الفكُّ، والإدغام، والنّطق بنون واحدة، وقد قُرِىء بهنَّ في السَّبع، وعلى الأخيرة، فقيل: النُّون الباقية نون الرَّفع، وقيل: نون الوقاية؛ وهو الصَّحيح.

الثَّاني: اسم الفعل؛ نحو: «دَرَاكِنِي» و «تَرَاكِنِي» و «عَلَيكَنِي» بمعنى: أَدْرِكْنِي واتْرُكْنِي، والزَمْنِي.

---

(١) مرَّ ذكر البيت والتّعليق عليه.

(٢) **موطن الشّاهد**: (ليسي).
وجه الاستشهاد: حذف نون الوقاية للضّرورة الشّعريّة.

(٣) س: ٣٩ (الزُّمر، ن: ٦٤، مك).

الثَّالث: الحرف؛ نحو: «إنَّني» وهي جائزة الحذف مع إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وغالبة الحذف مع لعلَّ، وقليلته مع ليت.

وتلحق ـ أيضاً ـ قبل الياء المخفوضة بِمنْ، وعَن إلَّا في الضَّرورة، وقبل المضاف إليها لدُنْ، أو قدْ، أو قطْ، إلَّا في قليل من الكلام، وقد تلحق في غير ذلك شذوذاً؛ كقولهم: «بَجَلْنِي» بمعنى حَسْبِي؛ وقوله[1]:

[الوافر]

٦٤٥ ـ [وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ] أَمُسْلِمُنِي إلى قَومِي شَرَاحِي[2]

يريد شراحيل، وزعم هشام[3] أنّ الذي في «أمُسْلِمُني» ونحوه تنوينٌ لا نون، وبنى ذلك على قوله في ضاربني: إنّ الياء منصوبة، ويردُّه قول الشَّاعر[4]:

[الطَّويل]

٦٤٦ ـ وَلَيسَ المُوافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِباً [فَإنَّ لَهُ أَضعافَ مَا كَانَ أَمَّلا][5]

وفي الحديث: «غيرُ الدَّجالِ أخوَفُنِي عَلَيكُم» والتّنوين لا يجامع الألف واللّامَ ولا اسمَ التَّفضيل؛ لكونه غير منصرف، وما لا ينصرف لا تنوين فيه، وفي «الصِّحاح» أنّه يُقال: «بَجَلِي»، ولا يقال «بَجَلَنِي»، وليس كذلك.

(نَعَمْ)

بفتح العين، وكنانة تكسرها؛ وبها قرأ الكسائيّ، وبعضهم يبدلها حاءً؛ وبها قرأ ابن مسعود، وبعضهم يكسر النُّون إتباعاً لكسرة العين تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم: نِعِمَ، وشِهِدَ بكسرتين، كما نُزِّلَت «بلى» منزلة الفعل في الإمالة، والفارسيّ لم يطّلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس.

---

(١) القائل: هو يزيد بن مخرم، أو محمّد الحارثي والبيت ذكره الفرّاء على هذا النّمط؛ ليجعله باباً من النّحو؛ والصّواب: [أيسلمني بني البدء اللّقاح] المغني ٤٥٠/ حا ٣؛ نقلاً عن السّيوطي.

(٢) **موطن الشّاهد**: (أمسلمني).

وجه الاستشهاد: اتّصال نون الوقاية بالمبتدأ «مسلم» المضاف إلى الياء؛ من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

(٣) هو: هشام النّحويّ الضّرير؛ وقد مرّت ترجمته.

(٤) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٥) **موطن الشّاهد**: (الموافيني).

وجه الاستشهاد: ذُكر البيت ـ هنا ـ للقياس عليه بمجيء الياء في محلّ جرّ بالإضافة، والنّون للوقاية.

[معاني «نعم»]

وهي حرف تصديقٍ ووعد وإعلام؛ **فالأوّل**: بعد الخبر؛ كقام زيد، وما قام زيد، **والثّاني**: بعد افعَلْ، ولا تَفعَلْ، وما في معناهما؛ نحو: هَلّا تفعل، وهَلّا لم تفعلْ، وبعد الاستفهام في نحو: هلْ تُعطيني؟ ويحتمل أن تفسّر في هذا بالمعنى الثّالث. **والثّالث**: **بعد** الاستفهام في نحو: هلْ/ جاءك زيد؟ [٩٥/أ] ونحو: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾(١)، ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾(٢)، وقول صاحب المقرّب: «إنّها بعد الاستفهام للوَعْدِ» غيرُ مُطّرِد؛ لما بيّنّاه قبل.

قيل: وتأتي للتّوكيد إذا وقعت صدراً؛ نحو: «نعمْ هذهِ أَطْلالُهُمْ» والحقّ أنّها في ذلك حرف إعلام، وأنّها جواب لسؤال مُقدّر، ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتّة، بل قال: وأمّا «نَعَمْ» فَعِدَةٌ وتصديق، وأمّا «بَلَى» فيُوجَبُ بها بعد النّفي، وكأنّه رأى أنّه إذا قيل: «هل قام زيد»؟ فقيل: نعم، فهي لتصديق ما بعد الاستفهام، والأَولى ما ذكرناه من أنّها للإعلام، إذ يصحّ أن تقول لقائل ذلك: صَدَقْتَ؛ لأنّه إنشاء لا خبر.

واعلم أنّه إذا قيل: «قام زيد» فتصديقُه نَعَمْ، وتكذيبه لا، ويمتنع دخول بلى لعدم النّفي. وإذا قيل: «ما قام زيد» فتصديقه نعم، وتكذيبه بلى، ومنه: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى﴾(٣) ويمتنع دخولُ «لا» لأنّها لنفي الإثبات لا لنفي النّفي. وإذا قيل: «أقامَ زيد؟» فهو مثل: قام زيد، أعني أنّك تقول: إن أثبتَّ القيام: نعم، وإن نفيته: لا، ويمتنع دخول بلى. وإذا قيل: «ألَمْ يقمْ زيد»، فهو مثل: لم يقم زيد، فتقول: إذا أثبتَّ القيام: «بلى»، ويمتنع دخول «لا»، وإن نفيته قلت: نعم، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُواْ بَلَىٰ﴾(٤)، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾(٥) ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ﴾(٦)، وعن ابن عبّاس ـ رضي الله ـ تعالى ـ عنهما ـ أنّه لو قيل نعم في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾(٥)؛ لكان كفراً.

والحاصل: أَنَّ «بلى» لا تأتي إلّا بعد نفي، وأنّ «لا» لا تأتي إلّا بعد إيجاب، وأَنَّ «نعم» تأتي بعدهما، وإنّما جاز ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى﴾(٧) مع أنّه

(١) س: ٧ (الأعراف، ن: ٤٤، مك).

(٢) س: ٢٦ (الشّعراء، ن: ٤١، مك).

(٣) س: ٦٤(التغابن، ن: ٧، مد).

(٤) س: ٦٧ (الملك، ن: ٨، مك).

(٥) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٧٢، مك).

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٦٠، مد).

(٧) س: ٣٩ (الزّمر، ن: ٥٧، مك).

لم يتقدَّم أداة نفي؛ لأنَّ ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى﴾[1] يدلُّ على نفي هدايته؛ ومعنى الجواب ـ حينئذٍ ـ بلى قد هَدَيتُكَ بمجيء الآيات؛ أي: قد أرشدتك بذلك؛ مثل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[2].

وقال سيبويه[3]؛ في باب النَّعت؛ في مناظرة جرت بينه وبين بعض النَّحويّين: «فيقال له: ألست تقول كذا وكذا؟ فإنَّه لا يجد بدّاً من أن يقول: نعم، فيقال له: أفلست تفعل كذا؟ فإنَّه قائل: نعم، فزعم ابن الطَّراوة أنَّ ذلك لحن».

وقال جماعة من المتقدِّمين والمتأخِّرين؛ منهم الشَّلوبين[4]: إذا كان قبل النَّفي استفهام، فإنْ كان على حقيقته؛ فجوابه كجواب النَّفْي المُجَرَّد، وإن كان مُراداً به التَّقرير، فالأكثر أن يُجَاب بما يُجابُ به النَّفي رَعْياً للفظه، ويجوز عند أمْنِ اللَّبس أن يُجابَ بما يُجابُ به الإيجاب رَعْياً لمعناه، أَلا ترى أنَّه لا يجوز بعده دخولُ أحد، ولا الاستثناء المفرّغ، لا يقال: أليس أحد في الدّار، ولا أليس في الدّار إلَّا زيد، وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله تعالى عنهم للنّبي ـ ﷺ ـ وقد قال لهم: ألستم ترون لهم ذلك ـ نعم، / وقول جَحْدَر[5]: [٩٥/ب]

[الوافر]

٦٤٧ ـ أَلَيسَ اللَّيلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو ... وإيَّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي

نَعَمْ، وَأَرَى الهِلالَ كَمَا تَرَاهُ ... وَيعلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلانِي[6]

وعلى ذلك جرى كلامُ سيبويه، والمُخطِّىء مخطىء.

وقال ابن عصفور[3]: أجرت العربُ التَّقريرَ في الجواب مُجرَى النَّفي المحض، وإن كان إيجاباً في المعنى، فإذا قيل: «ألَمْ أُعْطِكَ دِرهماً» قيل في تصديقه: نعم، وفي تكذيبه: بلى، وذلك، لأنَّ المقرِّر قد يوافقك فيما تدّعيه وقد يخالفك، فإذا قال نعم، لم يعلم هل أراد نعم لَمْ تُعْطِنِي على اللَّفظ، أو نعم أعطيْتني على المعنى؛ فلذلك، أجابوه على اللَّفظ، ولم يلتفتوا إلى

(١) س: ٣٩ (الزّمر، ن: ٥٧، مك). (٢) س: ٤١ (فصِّلت، ن: ١٧، مك).
(٣) مرَّت ترجمته. (٤) مرت ترجمته.
(٥) القائل: جحدر بن مالك، وينسب إلى المُعَلْوِط القُريعيّ.
(٦) **موطن الشّاهد**: (نعم).
وجه الاستشهاد: مجيء «نعم» حرف جواب، لا محلّ له من الإعراب بعد النَّفي المسبوق بالاستفهام.

المعنى، وأمَّا نعم في بيت جَحْدَر فجوابٌ لغير مذكور، وهو ما قدَّره في اعتقاده من أنَّ اللَّيل يجمعه، وأمّ عمرو، وجاز ذلك لأمنِ اللَّبس؛ لعلمه أَنَّ كلَّ أحدٍ يعلم أنَّ اللَّيل يجمعه، وأمّ عمرو، أو هو جواب لقوله: «وأرى الهِلال. . . البيت» وقدّمه عليه. قلت: أو لقوله: «فذاك بنا تدانِ» وهو أحسن، وأمَّا قول الأنصار فجاز؛ لزوال اللَّبْس؛ لأنَّه قد عُلِم أنَّهم يريدون نعم، فَعَرف لهم ذلك، وعلى هذا يُحْمَل استعمال سيبويه لها بعد التَّقرير» اهـ.

ويتحرَّر على هذا أنَّه لو أُجيب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[1] بـ «نعم» لم يكفِ في الإقرار، لأنَّ الله ـ سبحانه وتعالى ـ أوجب في الإقرار بما يتعلَّق بالرّبوبيّة العبارةَ التي لا تحتمل غير المعنى المُراد من المُقِرّ؛ ولهذا، لا يدخل في الإسلام بقوله: «لا إلهٌ إلّا اللَّهُ» برفع «إله»؛ لاحتماله لنفي الوحدة فقط، ولعلّ ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ إنّما قال إنَّهما لو قالوا نعم، لم يكن إقراراً كافياً، وجوَّز الشَّلوبين[2] أن يكون مُرادَهُ أنَّهم لو قالوا نعم جواباً للملفوظ به على ما هو الأفصح؛ لكان كفراً، إذ الأصلُ تطابُقُ الجوابِ والسُّؤال لفظاً، وفيه نظر؛ لأنَّ التَّفكير لا يكون بالاحتمال.

حرف الهاء

[أوجه الهاء]

الهاء المفردة: على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون ضميراً للغائب، وتستعمل في مَوضِعَي الجرِّ والنَّصب؛ نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾[3].

والثّاني: أن تكون حرفاً للغيبة؛ وهي الهاء في «إِيَّاهُ» والتَّحقيق أنَّها حرف لِمُجَرَّد معنى الغيبة، وأنّ الضَّمير «إيَّا» وحدها.

والثَّالث: هاء السَّكْت؛ وهي اللّاحقة لبيان حركة، أو حرفٍ؛ نحو: ﴿مَا هِيَهْ﴾[4]، ونحو: «ها هُنَاه، ووازيدَاه»؛ وأصلها أن يوقف عليها، ورَبُّما وُصِلت بنيّة الوقف.

(١) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٧٢، مك). (٢) مرت ترجمته.
(٣) س: ١٨ (الكهف، ن: ٣٧، مك).
(٤) س: ١٠١ (القارعة، ن: ١٠، مك).

والرَّابع: **المُبْدَلة من همزة الاستفهام**؛ كقوله[1]:

[الكامل]

٦٤٨ - **وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ: هٰذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا**[2]؟

والتَّحقيق: أَلَّا تُعَدّ هذه؛ لأنَّها ليست بأصليّةٍ، على أنَّ بعضهم زعمَ أنَّ الأصل: «هذا» فحُذِفَت الألف.

والخامس: **هاء التَّأنيث**؛ نحو: «رَحْمَهْ» في الوقف، وهو قول الكوفيِّين، زعموا أنَّها الأصلُ،/ وأنَّ التَّاء في الوصل بدلٌ منها، وعكسَ ذلك البصريّون، [٩٦/أ]
والتَّحقيق: ألّا تُعَدَّ، ولو قلنا بقول الكوفيّين؛ لأنَّها جزء كلمة لا كلمة.

(ها)

أوجه «ها»]

على ثلاثة أوجه:

أحدها: **أن تكون اسماً لفعل**؛ وهو خُذْ، ويجوز مدُّ ألفها، ويستعملان بكاف الخطاب، وبدونها، ويجوز في الممدودة أن يُستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف؛ فيقال: «هاءَ» للمذكّر بالفتح و «هاءِ» للمؤنَّث بالكسر، و «هَاؤُمَا» و «هَاؤُنَّ» و «هَاؤُمُ»؛ ومنه ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾[3].

والثَّاني: **أن تكون ضميراً للمؤنَّث**؛ فَتُستَعْمَل مجرورةَ الموضع، ومنصوبته؛ نحو: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾[4].

والثَّالث: **أن تكون للتَّنبيه**، فتدخل على أربعة؛ **أحدها**: **الإشارة غير المُخْتَصَّة بالبعيد**؛ نحو: «هذا» بخلاف ثَمَّ وهنًّا بالتّشديد، وهُنالك. **والثَّاني**: **ضمير الرّفع المخبرُ عنه باسم إشارة**؛ نحو: ﴿هَٰأَنتُمْ أُولَآءِ﴾[5]، وقيل: إنَّما كانت داخلة على الإشارة، فقُدّمت، فَرُدَّ بنحو: ﴿هَٰأَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ﴾[6]، فأُجيب بأنَّها أُعيدت توكيداً.

---

(١) القائل: هو جميل بن معمر.

(٢) **موطن الشّاهد**: (هذا الذي).
وجه الاستشهاد: مجيء «الهاء» في «هذا» مبدلَةً من همزة الاستفهام و «ذا»: اسم إشارة في محلّ رفع مبتدأ.

(٣) س: ٦٩ (الحاقة، ن: ١٩، مك). (٤) س: ٩١ (الشَّمس، ن: ٨، مك).

(٥) س: ٣ (آل عمران، ن: ١١٩، مد). (٦) س: ٣ (آل عمران، ن: ٦٦، مد).

والثّالث: نعتُ أيّ في النّداء؛ نحو: «يا أَيُّها الرَّجُلُ» وهي في هذا واجبة للتّنبيه على أنّه المقصود بالنّداء، قيل: وللتّعويض عمّا تُضافُ إليه أيُّ، ويجوز في هذه في لغة بني أسد أن تُحذفَ ألفُهَا، وأن تُضَمّ هَاؤُهَا إتباعا، وعليه قراءة ابن عامر[1]: ﴿أَيّهُ المُؤْمِنُونَ﴾[2]، ﴿أَيّهُ الثَّقَلان﴾[3] ﴿أَيّهُ السَّاحِر﴾[4] بضمّ الهاء في الوصل. والرَّابع: اسم الله ـ تعالى ـ في القَسم عند حذف الحرف؛ يقال: «هَا اللَّهِ» بقطع الهمزة ووصلها؛ وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها.

(هَلْ)

حرفٌ موضوعٌ لطلب التَّصديق الإيجابيّ، دون التّصوّر، ودون التّصديق السّلبيّ، فيمتنع نحو: «هلْ زيداً ضربتَ»؛ لأنَّ تقديم الاسم يُشْعِرُ بحصول التَّصديق بنفس النِّسبة؛ ونحو: «هلْ زيدٌ قائم أو عمرٌو» إذا أُريد بِأَمْ المتَّصلة، و «هلْ لَمْ يقُمْ زيدٌ»؛ ونظيرها في الاختصاص بطلب التَّصديق «أَم» المنقطعة، وعكسهما «أَمْ» المُتَّصِلَة، وجميع أسماء الاستفهام، فإنَّهنّ لطلب التَّصوُّر لا غير، وأَعمُّ من الجميع الهمزة، فإنَّها مشتركة بين الطَّلَبين.

[الاختلاف بين «هل» و «الهمزة»]

وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه:

أحدها: اختصاصُها بالتّصديق.

والثّاني: اختصاصها بالإيجاب؛ تقول: «هل زيد قائم»، ويمتنع «هل لم يقم» بخلاف الهمزة؛ نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[5]، ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ﴾[6]، ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[7] وقال[8]:

[البسيط]

٦٤٩ ـ أَلا طِعَانَ أَلا فُرْسَانَ عَادِيَةً ....[9]

---

(١) مرت ترجمته.

(٢) س: ٢٤ (النور، ن: ٣١، مد).

(٣) س: ٥٥ (الرحمن، ن: ٣١، مد).

(٤) س: ٤٣ (الزخرف، ن: ٤٩، مك).

(٥) س: ٩٤ (الشرح، ن: ١، مك).

(٦) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٢٤، مد).

(٧) س: ٣٩ (الزّمر، ن: ٣٦، مك).

(٨) مرّ ذكر البيت والتّعليق عليه.

(٩) **موطن الشّاهد**: (أَلا طعانَ أَلا فُرسَانَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «الهمزة» حرف استفهام مع النّفي، وحكم مجيئها ـ على النّحو ـ كثير شائع.

والثّالث: تخصيصها المضارع بالاستقبال؛ نحو: «هل تسافر؟» بخلاف الهمزة؟ نحو: «أتظنُّه قائماً؟».

وأمَّا قول ابن سِيدَه[1] في شرح الجمل: لا يكون الفعل المستفهم عنه إلّا مُسْتَقبلاً فسهوٌ، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾[2]، وقال زهير[3]:

[الطّويل]

٦٥٠/ ـ فَمَنْ مُبْلِغُ الأَحْلافِ عَنّي رِسَالَةً ... وَذُبْيَانَ هَلْ أَقْسَمْتُمْ كُلَّ مُقْسَمِ[4] [٩٦/ب]

والرّابع والخامس والسّادس: أنّها لا تدخل على الشّرطِ، ولا على إنّ، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار[5]، بخلاف الهمزة؛ بدليل: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾[6]، ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾[7]، ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾[8]، ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾[9].

والسّابع والثّامن: أنّها تقع بعد العاطف، لا قبله، وبعد أم؛ نحو ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[10]؛ وفي الحديث: «وهلْ تركَ لنا عَقيلٌ مِنْ رِباع[11]» وقال[12]:

[الخفيف]

٦٥١ ـ لَيتَ شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ ... أَوْ يَحُولَنَّ دُوْنَ ذَاكَ حِمَامُ[13]؟

---

(١) مرَّت ترجمته.

(٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ٤٤، مك).

(٣) مرت ترجمته.

(٤) **موطن الشّاهد**: (هل أقسمتم).

وجه الاستشهاد: مجيء «هل» حرف استفهام مع الفعل الماضي لفظاً ومعنًى؛ خلافاً لابن سيده.

(٥) أي: هو المذهب المختار عند النحاة.

(٦) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٣٤، مك).

(٧) س: ٣٦ (يس، ن: ١٩، مك).

(٨) س: ١٢ (يوسف، ن: ٩٠، مك).

(٩) س: ٥٤ (القمر، ن: ٢٤، مك).

(١٠) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ٣٥، مك).

(١١) البخاري ومسلم. كتاب الحج.

(١٢) صاحبه: نسبه السّيوطي إلى الكُميت بن معروف؛ وعجزه ـ على تلك الرّواية ـ

[أو يحولَن من دون ذاك الرَّدَى]

ونُسب في حاشية شرح المفصّل إلى الكميت بن زيد؛ وروايته: دون ذاكَ حِمامي. المغني: ٤٥٨؛ حا: ٩.

(١٣) **موطن الشّاهد**: (هل ثُمَّ هل).

وجه الاستشهاد: وقوع «هل» بعد «ثُمَّ» العاطفة؛ وفي البيت شاهد آخر على تأكيد الحرف «هل» بلفظه «هل» الثانية مع الفصل بـ «ثُمَّ» العاطفة.

وقال تعالى ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾[1].

التَّاسع: أنّه يُرادُ بالاستفهام بها النَّفي؛ ولذلك، دخلت على الخبر[2] بعدها إلَّا في نحو: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾[3]، والباء في قوله[4]: **[الطَّويل]**

٦٥٢ - **[يَقُولُ إِذَا اقْلَولَىٰ عَلَيها وَأَقْرَدَتْ] أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ**[5]؟

وصحَّ العطف في قوله[6]: **[الطَّويل]**

٦٥٣ - **وإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ**[7]

إذ لا يُعطَفُ الإنشاءُ على الخبر.

فإن قلت: قد مرَّ لك في صدر الكتاب أنَّ الهمزة، تأتي لمثل ذلك؛ مثل ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾[8] ألا ترى أنَّ الواقع، أنّه ـ سبحانه ـ لم يُصْفِهِم بذلك؟

قلت: إنَّما مرَّ أَنَّها للإنكار على مُدَّعِي ذلك، ويلزم من ذلك الانتفاء، لا أنَّها للنَّفي ابتداء؛ ولهذا، لا يجوز: «أقام إلَّا زيد»، كما يجوز «هل قام إلَّا زيد» ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾[9]، ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ﴾[10]، وقد يكون الإنكار مُقتضياً لوقوع الفعل، على العكس من هذا، وذلك إذا

---

(١) س: ١٣ (الرَّعد، ن: ١٦، مد).

(٢) لأن «إلَّا» و «الباء» لا يدخلان على الخبر إلَّا في حيِّز النَّفي، كما هو معلوم.

(٣) س: ٥٥ (الرَّحمن، ن: ٦٠، مد).

(٤) القائل: هو الفرزدق.

(٥) **موطن الشَّاهد**: (ألا هَلْ..).
وجه الاستشهاد: مجيء «هل» حرف استفهام مراداً به النّفي؛ لدخول الباء الزّائدة في خبر المبتدأ بعدها.

(٦) القائل: هو امرؤ القيس.

(٧) **موطن الشّاهد**: (هل عند..).
وجه الاستشهاد: مجيء «هل» حرف استفهام مُراداً به النّفي؛ والتّقدير: وليس عند رسم دارس من مُعَوَّل؛ ولذا جاز العطف.

(٨) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٤٠، مك).

(٩) س: ١٦ (النَّحل، ن: ٣٥، مك).

(١٠) س: ٤٣ (الزُّخرف، ن: ٦٦، مك).

كان بمعنى: ما كان ينبغي لك أن تفعل؛ نحو: أَتَضرِبُ زيداً، وهو أخوك؟.

ويتلخَّص أنَّ الإنكار على ثلاثة أوجه: إنكارٌ على من ادَّعى وقوع الشيء، ويلزم من هذا النَّفي، وإنكارٌ على من أوقع الشَّيء، ويختصَّان بالهمزة، وإنكارٌ لوقوع الشَّيء؛ وهذا هو معنى النَّفي؛ وهو الذي تنفرد به «هل» عن «الهمزة».

والعاشر: أنَّها تأتي بمعنى «قَدْ»، وذلك مع الفعل، وبذلك، فسَّر ـ قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾[(١)] ـ جماعةٌ؛ منهم ابن عبّاس[(٢)] ـ رضي الله عنهما ـ والكسائي[(٢)] والفرَّاء[(٢)] والمبرّد[(٢)]؛ قال في «مقتضبه»[(٣)]: «هل للاستفهام؛ نحو: هل جاء زيد؟، وقد تكون بمنزلة قد؛ نحو قوله جلّ اسمه: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾[(١)]» اهـ. وبالغ الزَّمخشريُّ[(٢)]، فزعم أنّها أبداً بمعنى قد، وأنَّ الاستفهام إنَّما هو مُستفادٌ من همزة مقدَّرة معها، ونقله في المفصَّل عن سيبويه، فقال: وعند سيبويه[(٢)] أنَّ «هَل» بمعنى «قد»، إلَّا أنّهم تركوا الألف قبلها؛ لأنَّها لا تقع إلَّا في الاستفهام، وقد جاء دخولُها عليها في قوله[(٤)]:

[البسيط]

٦٥٤ ـ **سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا ... أَهَلْ رَأَوْنا بِسَفْحِ القَاعِ ذِي الأَكَمِ**[(٥)]

اهـ. ولو كان كما زعم، لم تدخل إلَّا على الفعل؛ كقد، وثبت في كتاب سيبويه ـ رحمه الله ـ ما نقله عنه[187]، ذكره في باب «أم المتَّصلة»، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه، فإنَّه قال في باب «عدَّة ما يكون عليه الكَلِمُ» ما نصُّهُ: وهل وهي/ للاستفهام، ولم يزد على ذلك، وقال الزَّمخشريُّ[(٢)] في [٩٧/أ]

---

[187] العبارة في (خ): «ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله عنه».

---

(١) س: ٧٦ (الإنسان، ن: ١، مد).

(٢) مرَّت ترجمته.

(٣) المقتضب: كتاب في النّحو لأبي العبّاس المبرّد.

(٤) القائل: هو زيد الخيل.

(٥) **موطن الشّاهد**: (أهلْ رأونا).

وجه الاستشهاد: مجيء «هل» بمعني «قد» خلافاً لمن ينكرون ذلك؛ أو هي على أصلها ودخول الهمزة عليها من باب الشّذوذ.

كشافه: ﴿هَلۡ أَتَىٰ﴾[1]؛ أي: قد أتى، على معنى التَّقرير، والتّقريب جميعاً؛ «أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزَّمان الطَّويل الممتدِّ، لم يكن فيه شيئاً مذكوراً، بل شيئاً مَنْسِيّاً نطفة في الأَصلاب؛ والمراد بالإنسان الجنسُ بدليل ﴿إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ﴾»[2] اهـ. وفسَّرها غيره بقد خاصَّة، ولم يحملوا قد على معنى التَّقريب، بل على معنى التَّحقيق، وقال بعضهم: معناها التَّوقُّع، وكأنَّه قيل لقوم يتوقَّعون الخبر عمَّا أتى على الإنسان، وهو آدم عليه الصَّلاة والسَّلام، قال: والحين زمنُ كونه طيناً، وفي تسهيل ابن مالك[3]: أنَّه يتعيَّن مرادفةُ هل لقد إذا دخلت عليها الهمزة، يعني كما في البيت، ومفهومه أنَّها لا تتعيّن لذلك، إذا لم تدخل عليها، بل قد تأتي لذلك كما في الآية، وقد لا تأتي له، وقد عكس قومٌ ما قاله الزَّمخشريّ[3]، فزعموا أنَّ «هَلْ» لا تأتي بمعنى «قد» أَصلاً.

وهذا هو الصّواب عندي؛ إذ لا متمسّك لمن أثبت ذلك إلَّا أحد ثلاثة أُمور؛

أحدها: تفسير ابن عبّاس[3] رضي الله عنهما، ولعلَّه إنَّما أراد أنَّ الاستفهام في الآية للتّقرير، وليس باستفهام حقيقيّ، وقد صرَّح بذلك جماعة من المفسِّرين، فقال بعضهم: هل ـ هنا ـ للاستفهام التَّقريريّ، والمقرَّرُ به من أنكر البعث، وقد علم أنَّهم يقولون: نعم قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه، فيقال لهم: فالذي أحدثَ النَّاس بعد أن لم يكونوا، كيف يمتنع عليه إحياؤهم بعد موتهم؟ وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُولَىٰ فَلَوۡلَا تَذَكَّرُونَ﴾[4]؛ أي: فهلَّا تذكّرُونَ فتعلمون أنَّهُ: مَن أنشأ شيئاً بعد أن لم يكن، قادرٌ على إعادته بعد عدمه؟ انتهى. وقال آخر مثل ذلك، إلَّا أنّه فسّر الحين بزمن التّصوير في الرَّحِم، فقال: المعنى ألم يأتِ على النّاس حينٌ من الدَّهر، كانوا فيه نُطفاً، ثُمَّ عَلَقاً، ثُمَّ مُضَغاً إلى أن صاروا شيئاً مذكوراً. وكذا قال الزَّجّاجُ[3]، إلَّا أنّه حمل الإنسان على آدم عليه الصَّلاة والسّلام، فقال: «المعنى ألم يأت على الإنسان حينٌ من الدّهر، كان فيه تُراباً وطِيناً إلى أن نُفخ فيه الرّوح»؟ اهـ. وقال بعضهم: لا تكون «هل» للاستفهام التَّقريريّ، وإنَّما

---

(1) س: ٧٦ (الإنسان، ن: ١، مد).
(2) س: ٧٦ (الإنسان، ن: ٢، مد).
(3) مرّت ترجمته.
(4) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٦٢، ملك).

ذلك من خصائص الهمزة، وليس كما قال، وذكر جماعة من النَّحويِّين أنَّ «هلْ» تكون بمنزلة «إنَّ» في إفادة التَّوكيد والتَّحقيق، وحملوا على ذلك ﴿هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ﴾(١) وقدّروه جواباً للقسم؛ وهو بعيد.

والدّليل الثَّاني: قول سيبويه الذي شافَهَ العرب، وفهم مقاصدهم، وقد مضى أنَّ سيبويه، لم يقل ذلك.

والثَّالث: دخول الهمزة عليها في البيت(٢)، والحرف لا يدخل/ على مثله في [٩٧/ب] المعنى، وقد رأيت عن السّيرافي أنَّ الرِّواية الصَّحيحة «أمْ هَلْ» وأم هذه منقطعة بمعنى بل؛ فلا دليل، وبتقدير ثبوت تلك الرِّواية فالبيت شَاذٌّ، فيمكن تخريجه على أنَّه من الجمع بين حرفين لمعنًى واحدٍ على سبيل التَّوكيد؛ كقوله(٣):

[الوافر]

٦٥٥ ـ .... وَلا لِـلِـمَـا بِـهِـمْ أَبَـداً دَوَاءُ(٤)

بل الذي في ذلك البيت أسهلُ؛ لاختلاف اللَّفظين، وكون أحدهما على حرفين؛ فهو كقوله(٥):

[الطَّويل]

٦٥٦ ـ فَـأَصْـبَـحَ لا يَـسْـأَلْـنَـهُ عَـنْ بِـمَـا بِـهِ أَصَعَّدَ في عُلْوِ الهَوَىٰ أَمْ تَصَوَّبَا(٦)

(هو)

وفروعه: تكون أسماء وهو الغالب، وأَحْرُفَاً في نحو: «زيدٌ هُوَ الفاضلُ» إذا أُعْرِب فصلاً، وقلنا: لا موضع له من الإعراب، وقيل: هي مع القول بذلك أسماء، كما قال الأخفش في نحو: صَهْ وَنَزالِ: أسماء، لا محلَّ لها، وكما في الألف واللَّام في نحو: «الضَّارب» إذا قدَّرناهما اسماً.

---

(١) س: ٨٩ (الفجر، ن: ٥، مك). (٢) في بيت زيد الخيل السَّابق.

(٣) مرَّ ذكر البيت والتّعليق عليه.

(٤) **موطن الشّاهد**: (لِلِما).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت ـ هنا ـ للقياس عليه بالجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التأكيد.

(٥) القائل: هو الأسود بن يعفر، وقد مرّت ترجمته.

(٦) **موطن الشّاهد**: (عن بما).

وجه الاستشهاد: مجيء «الباء» حرف جرّ بمعنى «عن» مؤكّداً لها؛ وذكر البيت للقياس عليه.

حرف الواو

[أقسام الواو]

الواو المفردة: انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى خمسة عشر:

١ ـ الأوّل: العاطفة؛ ومعناها مُطلق الجمع، فتعطف الشّيء على مُصاحبه؛ نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾[(١)]، وعلى سابقه؛ نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾[(٢)]، وعلى لاحقه؛ نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾[(٣)]، وقد اجتمع هذان في: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾[(٤)] فعلى هذا، إذا قيل: «قام زيد وعمرو» احتمل ثلاثة معانٍ؛ قال ابن مالك[(٥)]: «وكونُها للمعيَّة راجحٌ، وللتّرتيب كثير، ولعكسه قليل» اهـ. ويجوز أن يكون بين مُتَعاطِفَيهَا تقاربٌ، أو تَراخٍ؛ نحو: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[(٦)]، فإنَّ الرّدّ بُعيدَ إلقائه في اليَمِّ والإرسال على رأس أربعين سنة، وقولُ بعضهم: «إنَّ معناها الجمع المطلق» غيرُ سديدٍ، لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنَّما هي للجمع، لا بقيد، وقولُ السِّيرافيِّ[(٧)]: «إنَّ النَّحويّين واللُّغويِّين، أجمعوا على أنَّها لا تُفيد التَّرتيب» مردودٌ، بل قال بإفادتها إيّاهُ قُطْرُبُ[(٧)] والرَّبعيُّ[(٧)] والفرّاءُ[(٧)] وثعلبُ[(٧)] وأبو عمر الزَّاهد[(٨)] وهشام[(٧)] والشَّافعيُّ، ونقل الإمام[(٩)] في البرهان عن بعض الحنفيّة أنَّها للمعيّة.

[انفراد الواو العاطفة عن غيرها]

وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسَةَ عَشَرَ حُكْماً:

أحدها: احتمالُ معطوفها للمعاني الثَّلاثة السَّابقة.

والثّاني: اقترانها بإمّا؛ نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[(١٠)].

(١) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ١٥، مك).
(٢) س: ٥٧ (الحديد، ن: ٢٦، مد).
(٣) س: ٤٢ (الشّورى، ن: ٣، مك).
(٤) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٧، مد).
(٥) مرّت ترجمته.
(٦) س: ٢٨ (القصص، ن: ٧، مك).
(٧) مرّت ترجمته.
(٨) محمّد بن عبد الواحد المعروف بغلام ثعلب، لغويٌّ من أحفظ أهل عصره. تُوفّي سنة: ٣٤٥ هـ.
(٩) يعني إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجُوَينِيّ، إمام عصره في فقه مذهب الشّافعيّ. درّس في الحرمين زمناً، وتُوفّي سنة: ٤٧٨ هـ.
(١٠) س: ٧٦ (الإنسان، ن: ٣، مك).

والثّالث: اقترانها بـ «لا» إن سُبقت بنفي، ولم تقصد المعيّة؛ نحو: «ما قام زيدٌ ولا عمرٌو» ولتفيد أنّ الفعل منفيّ عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق؛ ومنه: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ﴾[1] والعطف - حينئذٍ - من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل، والمشهور: أنّه من عطف المفردات، وإذا فُقِدَ أحدُ الشّرطين؛ امتنع دخولها، فلا يجوز؛ نحو: «قام زيدٌ ولا عمرو» وإنّما جاز ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[2]؛ لأنَّ في «غير» معنى النّفي. وإنّما جاز قوله[3]:

[البسيط]

٦٥٧ - فَاذْهَبْ فَأَيُّ فَتًى فِي النَّاسِ أَحْرَزَهُ / مِنْ حَتْفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ وَلا جِبَلُ[4] [٩٨/أ]

لأنَّ المعنى: لا فتى أَحْرَزَه؛ مثل: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[5]، ولا يجوز «ما اختصم زيد ولا عمرو» لأنَّه للمعيّة لا غير، وأمّا ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾[6] فلا الثانية والرّابعة والخامسة زوائد لأمن اللّبس.

والرّابع: اقترانها بِلكن؛ نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[7].

والخامس: عطف المفرد السَّببي على الأجنبيِّ عند الاحتياج إلى الرّبط كـ «مررتُ برجُلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوه»، ونحوه: «زيدٌ قائمٌ عمرٌو وغُلامه» وقولك في باب الاشتغال «زيداً ضربتُ عمراً وأخاهُ».

والسّادس: عطف العقد على النّيِّف؛ نحو: أحدٌ وعِشْرُونَ.

والسّابع: عطف الصِّفات المُفرّقة مع اجتماع منعوتها؛ كقوله[8]: [الوافر]

٦٥٨ - بَكَيْتُ، وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ[9]

---

(١) س: ٣٤ (سبأ، ٣٧، مك). (٢) س: ١ (الفاتحة، ن: ٧، مك).

(٣) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٤) **موطن الشّاهد**: (ظلم دَعْج ولا جِيل).

وجه الاستشهاد: اقتران الواو العاطفة بـ «لا»؛ لأنّها سُبِقت بنفي مَعْنَويّ؛ فالتقدير: لا فتى أحرزه...

(٥) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ٣٥، مك). (٦) س: ٣٥ (فاطر، ن: ١٩ - ٢٢، مك).

(٧) س: ٣٣ (الأحزاب، ن ٤٠، مد).

(٨) القائل: هو ابن ميّادة، ونُسب إلى رجل من باهلة.

(٩) **موطن الشّاهد**: (ربعين مسلوب وبالٍ).

وجه الاستشهاد: مجيء الواو حرف عطف، عطف صفة على صفةٍ؛ وكلاهما لمنعوتٍ واحد.

والثّامن: عطف ما حقُّه التّثنية، أو الجمع؛ نحو قول الفرزدق[1]: [الكامل]

٦٥٩ - إِنَّ الـرَّزِيَّـةَ لا رَزِيَّـةَ مِـثْـلُـهَـا فِـقْـدَانُ مِـثْـلِ مُـحَـمَّـدٍ وَمُـحَـمَّـدِ[2]

وقول أبي نواسٍ[3]: [الطَّويل]

٦٦٠ - أَقَـمْـنَـا بِـهَـا يَـوْمـاً وَيَـومـاً وَثَـالِـثـاً وَيَـوْمـاً لـهُ يَـومُ الـتَّـرَحُّـلِ خَـامِـسُ[4]

وهذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب، فيقولون: كم أقاموا؟ والجواب: ثمانية؛ لأنَّ يوماً الأخير رابع، وقد وُصف بأنَّ يوم التّرحّل خامس له، وحينئذٍ فيكون يوم التَّرحُّل هو الثّامن بالنِّسبة إلى أوّل يوم.

التّاسع: عطف ما لا يُستغنى عنه كاختصمَ زيدٌ وعمرٌو، واشتركَ زيدٌ وعمرٌو؛ ولهذا، كان الأصمعيّ[5] يقول: الصَّواب: [الطَّويل]

٦٦١ - .... بَـيْـنَ الـدَّخُـولِ وَحَـوْمِـلِ[6]

لا فحومل، وأُجيب بأنَّ التَّقدير: بين نواحي الدَّخول؛ فهو كقولك: «جلستُ بين الزَّيدينَ فالعمرين»، أو بأنَّ الدَّخُولَ مشتمل على أَماكن.

وتشاركها في هذا الحكم «أَم» المتَّصلة في نحو: «سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ» فإنَّها عاطفة ما لا يُسْتَغْنَى عنه.

والعاشر والحادي عشر: عطف العامّ على الخاصّ وبالعكس، فالأوّل

---

(١) مرّت ترجمته.

(٢) **موطن الشّاهد**: (مثل محمّد ومحمّد).
وجه الاستشهاد: مجيء الواو عاطفةً محمّداً الثّاني على الأوّل؛ وكان في الإمكان تثنيتهما والاستغناء عن العطف لولا الضّرورة الشّعرية؛ فيقال: مثل المحمّدين.

(٣) أبو نواس الحكميّ.

(٤) **موطن التّمثيل**: (يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً).
وجه التّمثيل: مجيء الواو عاطفة ما حقّه الجمع لولا الضّرورة الشّعريّة؛ لأنّ المراد: أقمنا بها ثماية أيّام.

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) مرّ ذكر البيت والتّعليق عليه.
(بين الدَّخُولِ وحَوملِ).
وجه الاستشهاد: مجيء الواو عاطفة ما لا يُستغنى عنه ـ حسب رواية الأصمعي ـ وللشّاهد تخريجات سبق ذكرها.

نـــحـــو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[1]، والثاني نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[2] الآية.

ويشاركها في هذا الحكم الأخير «حتّى» كـ «مات النّاسُ حتى الأنبياء، وقدمَ الحاجُّ حتى المشاة» فإنَّها عاطفة خاصّاً على عام.

والثّاني عشر: عطفُ عاملٍ حُذف، وبقي معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنًى واحد؛ كقوله[3]: [الوافر]

٦٦٢ - [إذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْن يَوماً] وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا[4]

أي: وَكَحَّلْنَ العيون، والجامع بينهما التَّحسين، ولولا هذا التَّقييد؛ لورد «اشترَيتُه بدرهم فصاعداً»، إذ التَّقدير: فذَهب الثَّمن صاعداً.

والثالث عشر: عطف الشَّيء على مُرادفه؛ نحو: ﴿إِنَّمَآ/ أَشْكُواْ بَثِّي [٩٨/ب] وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[5]، ونحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾[6]، ونحو: ﴿عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾[7]، وقوله عليه الصّلاة والسّلام: «لِيَلِنِي منكم ذَوو الأحلامِ والنُّهى»[8] وقول الشّاعر[9]: [الوافر]

٦٦٣ - [وَقَدَّدَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيهِ] وَأَلْفَى قَولَهَا كَذِباً وَمَينَا[10]

وزعم بعضُهم: أنَّ الرّواية «كَذِباً مُبِيناً» فلا عطف ولا تأكيد، ولك أنْ تقدِّر الأحلام في الحديث جمع حُلُم بضمَّتين؛ فالمعنى: لِيَلِنِي البالغون العُقَلاء، وزعم ابن مالك: أنَّ ذلك قد يأتي في «أو» وأنَّ منه: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾[11]..

---

(١) س: ٧١ (نوح، ن: ٢٨، مك). (٢) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٧، مد).

(٣) القائل: هو الرّاعي النّميريّ.

(٤) **موطن الشّاهد**: (زجَّجْنَ الحواجب والعيونا).

وجه الاستشهاد: مجيء الواو عاطفةً فعلاً محذوفاً؛ تقديره: كحّلن على فعل زجّجن؛ وكلاهما بمعنى التّحسين؛ وللبيت تخريجات أخرى.

(٥) س: ١٢ (يوسف، ن: ٨٦، مك). (٦) س: ٢ (البقرة، ن: ١٥٧، مد).

(٧) س: ٢٠ (طه، ن: ١٠٧، مك). (٨) صحيح مسلم: كتاب الصّلاة.

(٩) القائل: هو عديّ بن زيد العباديّ.

(١٠) **موطن الشّاهد**: (كذباً وميناً).

وجه الاستشهاد: مجيء الواو عاطفةً الشّيء على مرادفه في المعنى على هذه الرّواية؛ لأنّ الكذب والمين بمعنًى واحد؛ وعلى الرّواية الثّانية، فلا شاهد يُذكر.

(١١) س: ٤ (النّساء، ن: ١١٢، مد).

والرَّابع عشر: عطف المقدّم على متبوعه للضَّرورة؛ كقوله[١]:
[الوافر]

٦٦٤ ـ أَلا يَـا نَـخْـلَـةً مِـنْ ذَاتِ عِـرْقٍ عَـلَـيْـكِ وَرَحْـمَـةُ الـلَّـهِ الـسَّـلامُ[٢]

والخامس عشر: عطف المخفوض على الجِوَار؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾[٣] فِيمَنْ خفض الأرجل؛ وفيه بحث سيأتي.

تنبيه

[مزاعم حول الواو]

زعم قوم أنَّ الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع؛ وذلك على أوجه:

أحدها: أن تُستعمل بمعنى أو، وذلك على ثلاثة أقسام؛ **أحدها**: أنْ تكون بمعناها في التّقسيم؛ كقولك: «الكلمة اسم وفعل وحرف» وقوله[٤]:
[الطويل]

٦٦٥ ـ .... كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وَجَارِمُ[٥]

وممَّن ذكر ذلك ابن مالك[٦] في «التُّحفة»، **والصَّوابُ**: أنَّها في ذلك، على معناها الأصليّ؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدّخول تحت الجنس، ولو كانت «أو» هي الأصل في التَّقسيم؛ لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو، **والثَّاني**: أنْ تكون بمعناها في الإباحة؛ قاله الزَّمخشريّ[٦]، وزعم أنَّه يُقال: «جالسِ الحسنَ وابنَ سيرين»؛ أي: أحدهما، وأنَّه لهٰذا، قيل: ﴿تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞ﴾[٧] بعد ذكر ثلاثة وسبعة، لِئَلّا يُتَوَهَّمَ إرادةُ الإباحة، والمعروف من كلام النَّحويّين أنّه لو قيل: «جالسِ الحسنَ وابنَ سيرين» كان أمراً بمجالسة كُلٍّ

---

(١) القائل: هو الأحوص.

(٢) **موطن الشّاهد**: (عليك ورحمة الله السّلامُ).
وجه الاستشهاد: مجيء الواو عاطفةً المقدّم على متبوعه للضّرورة الشّعريّة؛ لأنّ الأصل: عليك السّلامُ ورحمةُ الله.

(٣) س: ٥ (المائدة، ن: ٦، مد).

(٤) مرَّ ذكر البيت والتّعليق عليه.

(٥) **موطن الشّاهد**: (مجرومٌ عليه وجارمٌ).
وجه الاستشهاد: مجيء الواو العاطفة بمعنى «أو» في التّقسيم وفاقاً لابن مالك؛ وهو الأفضل.

(٦) مرّت ترجمته.

(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩٦، مد).

منهما، وجعلوا ذلك فرقاً بين العطف بالواو، والعطف بأو، **والثّالث**: أن تكون بمعناها في التّخيير؛ قاله بعضهم في قوله[1]: **[الطّويل]**

٦٦٦ ـ **وَقَالُوا: نَأَتْ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ وَالبُكَا فَقُلْتُ: البُكَا أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلِي**[2]

قال: معناه أو البكاء، إذ لا يجتمع مع الصّبر. ونقول: يحتمل أنّ الأصل فاختر من الصّبر والبكاء؛ أي: أحدهما، ثُمّ حذف مِنْ كما في ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾[3] ويُؤيّده أنّ أبا عليّ القاليّ[4] رواه بمن وقال الشّاطبيّ[5] ـ رحمه الله ـ في باب البسملة: **[الطّويل]**

٦٦٧ ـ .... **وَصِلْ وَاسْكُتَا** ....[6]

فقال شارحو كلامه: المراد التّخيير، ثُمّ قل محقّقوهم: ليس ذلك من قِبَلِ الواو، بل من جهة أنّ المعنى وصِلْ إن شئت، واسكتن إن شئت، وقال أبو شامة: وزعم بعضهم: أنَّ الواو تأتي للتّخيير مجازاً.

والثّاني: أنْ تكون بمعنى باء الجرّ؛ كقولهم: «أنتَ أعلم ومالُكَ»، و «بعتُ الشّاء شاةً ودرهماً» قاله جماعة؛ وهو ظاهر.

والثّالث/: أنْ تكون بمعنى لام التّعليل؛ قاله الخارزنجيُّ[7]، وحُمل عليه الواوات الدّاخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ﴾[8]، ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَـٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾[9]، ﴿يَـٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ [٩٩/أ]

---

(١) القائل هو كثيّر عزّة، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **موطن الشاهد**: (الصّبر والبكا).
وجه الاستشهاد: مجيء الواو مفيدةً معنى التخيير مثل (أو)؛ لأنّ الصبر لا يجتمع مع البكاء.

(٣) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٥٥، مك).

(٤) إسماعيل بن القاسم، تعلّم في بغداد، ثم رحل إلى الأندلس واتّصل بعبد الرحمن النّاصر.

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) البيت من قصيدة حرز الأماني التي مرّ بعض أبياتها. وتمامه:
«ووصلك بين السُّورتين فصاحة وصِلْ واسكتن كلٌّ جلاياه حصلا»
موطن التمثيل: (صِلْ واسكتن).
وجه التّمثيل: مجيء الواو العاطفة مرادفةً معنى «أو» في التّخيير، وهو الأفضل.

(٧) أحمد بن محمّد البستي، عالم في الأدب واللّغة، توفّي سنة: ٣٤٨ هـ.

(٨) س: ٤٢ (الشّورى، ن: ٣٤، و ٣٥، مك).

(٩) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٤٢، مد).

مِنَ﴾[1]. **والصَّوابُ**: أنَّ الواو فيهنَّ للمعيَّة، كما سيأتي.

[الواوان المرفوع ما بعدهما]

٢ و ٣ ـ والثّاني والثّالث من أقسام الواو: واوان يرتفع ما بعدهما.

إحداهما: واو الاستئناف؛ نحو: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾[2] ونحو: «لا تأكل السَّمك وتشربُ اللَّبن» فين رفع؛ ونحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾[3] فيمن رفع أيضاً؛ ونحو: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾[4] إذ لو كانت واو العطف؛ لانتصبَ «نقرّ»، ولانتصبَ أو انجزمَ «تشرب»، ولجزم «يذر» كما قرأ الآخرون، وللزم عطف الخبر على الأمر؛ وقال الشّاعر[5]:

[الطَّويل]

٦٦٨ ـ **عَلَى الحَكَمِ المَأتِيِّ يَوماً إذَا قَضَى ... قَضِيَّتَهُ ألَّا يَجُورَ وَيَقْصِدُ**[6]

وهذا مُتعيّن للاستئناف؛ لأنَّ العطف يجعله شريكاً في النَّفي، فيلزم التَّناقض. وكذلك قولهم: «دعني ولا أعودُ» لأنَّه لو نصب، كان المعنى ليجتمع تركُكَ لعقوبتي وتركي لما تنهاني عنه، وهذا باطل؛ لأنَّ طلبه لترك العقوبة، إنَّما هو في الحال، فإذا تقيَّد تركُ المنهيّ عنه بالحال، لم يحصل غرض المؤدّب، ولو جزم فإمَّا بالعطف، ولم يتقدَّم جازم، أو بـ «لا» على أن تقدَّر ناهية، ويردُّه أنَّ المقتضي لترك التَّأديب إنَّما هو الخبر عن نفي العَود، لا نهيه نفسه عن العَود، إذ لا تناقض بين النَّهي عن العَود وبين العود، بخلاف العَود والإخبار بعدمه، ويوضحه أنَّك تقول: «أنا أنهاهُ وهو يفعلُ» ولا تقول «أنا لا أفعل وأنا أفعل معاً».

والثّانية: واو الحال الدّاخلة على الجملة الاسميّة؛ نحو «جاء زيد والشَّمسُ طالعةٌ» وتُسمَّى واو الابتداء، ويقدّرها سيبويه[7] والأقدمون بإذ، ولا

---

(١) س: ٦ (الأنعام، ن: ٢٧، مك).
(٢) س: ٢٢ (الحج، ن: ٥، مد).
(٣) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٨٦، مك).
(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٨٢، مد).
(٥) القائل: هو أبو اللّحام التّغلبيّ، ويُنسب إلى عبد الرّحمن بن أمّ الحكم.
(٦) **موطن الشّاهد**: (أنْ لاَ يجوز ويقصِدُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «الواو» استئنافيّةً، وإلّا وقع الشّاعر في التّناقض.
(٧) مرّت ترجمته.

يريدون أنَّها بمعناها، إذ لا يرادف الحرفُ الاسمَ، بل إنَّها وما بعدها قيد للفعل السَّابق، كما أنَّ إذ كذلك، ولم يقدِّرها بإذا؛ لأنَّها لا تدخل على الجمل الاسميّة، ووَهِمَ أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾(١)، فقال: الواو للحال، وقيل بمعنى إذ، وسبقه إلى ذلك مَكّيّ، وزاد عليه، فقال: «الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل: بمعنى إذ» اهـ. والثَّلاثة بمعنى واحد، فإن أراد بالابتداء الاستئناف؛ فقولهما سواء.

ومن أمثلتها داخلةً على الجملة الفعليّة قوله(٢): [الطَّويل]

٦٦٩ - بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ(٣)

ولو قُدِّرت للعطف؛ لانقلب المدح ذمّاً.

وإذا سُبقت بجملة حاليَّة؛ احتملت ـ عند مَنْ يُجيزُ تعدُّدَ الحال ـ العاطفةَ والابتدائيّة/ ؛ نحو: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾(٤). [٩٩/ب]

[الواوان المنصوب ما بعدهما]

٤ و ٥ ـ **الرَّابع والخامس**: واوان ينتصب ما بعدهما؛ وهما: **واو المفعول معه**؛ كـ «سِرتُ والنِّيلَ»، وليس النَّصب بها؛ خِلافاً للجُرجَانيّ(٥)، ولم يأتِ في التّنزيل بيقين، فأمّا قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾(٦) في قراءة السَّبعة ﴿**فأجمعوا**﴾ بقطع الهمزة، و ﴿**شركاءكم**﴾ بالنَّصب، فتحتمل الواو فيه ذلك، وأنْ تكون عاطفة مفرداً على مفرد بتقدير مضاف؛ أي: وأَمْرَ شركائكم، أو جملة على جملة بتقدير فعل؛ أي: واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة، وموجبُ التَّقدير في الوجهين: أنَّ «أجمعَ» لا يتعلَّق بالذّوات، بل بالمعاني؛ كقولك: أجمَعوا على قول كذا، بخلاف جَمَعَ فإنَّه مشترك؛ بدليل: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ﴾(٧)، ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾(٨) ويُقرَأُ ﴿**فاجمَعوا**﴾ بالوصل، فلا إشكال، ويُقرَأُ برفع الشُّركاء عطفاً على الواو للفصل بالمفعول.

---

(١) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٥٤، مد). (٢) القائل: هو الفرزدق.

(٣) **موطن الشّاهد**: (ولم تكثر القتلى بها).

وجه الاستشهاد: مجيء الواو حاليّة؛ وهو الأرجح.

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٣٦، مد). (٥) هو عبد القاهر، وقد مرّت ترجمته.

(٦) س: ١٠ (يونس، ن: ٧١، مك). (٧) س: ٢٠ (طه، ن: ٦٠، مك).

(٨) س: ١٠٤ (الهمزة، ن: ٢، مك).

والواو الدّاخلة على المضارع المنصوب، لعطفه على اسم صريح، أو مُؤوّل؛ **فالأوّل** كقوله(١):

[الوافر]

٦٧٠ - **وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ**(٢)

والثّاني: شرطُه أن يتقدَّم الواوَ نفيٌ، أو طلبٌ، وسمّى الكوفيّون هذه الواو، واو الصَّرف، وليس النّصب بها خلافاً لهم؛ ومثالُها: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾(٣)، وقوله(٤):

[الكامل]

٦٧١ - **لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... [عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ]**(٥)

والحقُّ أنَّ هذه واو العطف، كما سيأتي.

[الواوان المجرور ما بعدهما]

٦ و ٧ - **السّادس والسّابع**: واوان ينجرُّ ما بعدهما.

إحداهما: واو القسم، ولا تدخل إلّا على مُظهر، ولا تتعلّق إلّا بمحذوف؛ نحو: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾(٦) فإنْ تلتها واوٌ أُخرى؛ نحو: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾(٧) فالتّالية واو العطف، وإلّا لاحتاج كلٌّ من الاسمين إلى جواب.

الثّانية: واو رُبَّ؛ كقوله(٨):

[الطّويل]

٦٧٢ - **وَلَيْلٍ كَمَوجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... [عَلَيَّ بِأَنْواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي]**(٩)

---

(١) مرّ ذكر البيت والتّعليق عليه.

(٢) **موطن الشّاهد**: (وتقرّ).
وجه الاستشهاد: مجيء الواو عاطفةً اسماً مُؤوّلاً على اسم صريح؛ لأنّ التّقدير: ولبس عباءة وقرّة عيني.

(٣) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٤٢، مد).

(٤) القائل، هو أبو الأسود الدُّؤَليّ، ويُنْسَبُ إلى المتوكّل اللّيثيّ.

(٥) **موطن الشّاهد**: (وتأتي).
وجه الاستشهاد: مجيء الواو العاطفة مفيدة معنى المعيّة، وانتصاب الفعل بعدها بأن المضمرة وجوباً.

(٦) س: ٣٦ (يس، ن: ٢، مك). (٧) س: ٩٥ (التّين: ن: ١، مك).

(٨) القائل: هو امرؤ القيس.

(٩) **موطن الشّاهد**: (وليل).
وجه الاستشهاد: مجيء «الواو» العاطفة متبوعةً بـ «رُبّ» المقدّرة الجارّة؛ خلافاً للكوفيّين والمبرّد.

ولا تدخل إلّا على مُنكّرٍ، ولا تتعلّق إلّا بمُؤَخّر؛ **والصّحيح**: أنّها واو العطف، وأنَّ الجرَّ برُبَّ محذوفة؛ خلافاً للكوفيّين، والمبرّد؛ وحُجَّتُهم افتتاح القصائد بها؛ كقول رُؤبة[١]: [الرجز]

٦٧٣ ـ وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ[٢]

وأُجيب بجواز تقدير العطف على شيءٍ في نفس المتكلّم، ويوضّح كونها عاطفةً أنَّ واو العطف، لا تدخل عليها، كما تدخل على واو القسم؛ قال[٣]:

[الطّويل]

٦٧٤ ـ وَوَاللَّهِ لَوْلا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ [وَلا كَانَ أَدْنَىٰ مِن عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ][٤]

[الواو الزّائدة]

٨ ـ والثّامن: واوٌ دخولُها كخروجها، وهي الزّائدة، أثبتها الكوفيُّون والأخفش[٥] وجماعةٌ، وحُمِلَ على ذلك: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[٦]، بدليل الآية الأخرى[٧]. وقيل: هي عاطفة، والزّائدة الواو في: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ﴾[٨]. وقيل: هما عاطفتان، والجواب/ محذوف؛ أي: [١٠٠/أ] كان كيت وكيت، وكذا البحثُ في: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾[٩] الأولى، أو الثّانية زائدة على القول الأوّل، أو هما عاطفتان والجواب

---

(١) مرَّ ذكر البيت، والتّعليق عليه.

(٢) **موطن الشّاهد**: (وقاتم).
وجه الاستشهاد: احتجّ الكوفيّون والمبرّد بهذا الشّاهد على أنّ الجرّ بواو «رُبَّ» وليس بـ «رُبّ» كما قال البصريّون والذين عَدّوا الواو عاطفةً، و «رُبّ» هي الجارّة؛ وقد ذكر ابن هشام في المتن تخريج البصريّين لهذا الشّاهد.

(٣) القائل: عيلان بن شجاع النّهشليّ.

(٤) **موطن الشّاهد**: (و والله).
وجه الاستشهاد: دخول واو العطف على واو القسم؛ ودخول واو العطف على واو القسم كثير شائع في اللّغة.

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) س: ٣٩ (الزّمر، ن: ٧٣، مك).

(٧) الآية: ﴿**وسيق الذين كفروا...**﴾ [الزّمر: ٧١].

(٨) س: ٣٩ (الزّمر، ن: ٧٣، مك).

(٩) س: ٣٧(الصّافات، ن: ١٠٣، مك).

محذوف على القول الثّاني؛ والزِّيادةُ ظاهرة في قوله[1]: [الطَّويل]

٦٧٥ - فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لِأَجْبُرَ عَظْمَهُ ... حِفَاظَاً وَيَنْوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي[2]

وقوله[3]: [الكامل]

٦٧٦ - وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي المَجَالِسِ كُلِّهَا ... فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي[4]

٩ - والتّاسع: واو الثّمانية، ذكرها جماعة من الأُدباء؛ كالحريريّ[5]، ومن النّحويّين الضّعفاء كابن خَالَوَيهِ[5]، ومن المفسِّرين كالثّعلبيّ[6]، وزعموا أنَّ العرب، إذا عدُّوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيذاناً بأنَّ السَّبعة عدد تامّ، وأنَّ ما بعدها عددٌ مستأنفٌ. واستدلُّوا على ذلك بآيات:

[الأدلة على واو الثمانية]

إحداها: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[7] إلى قوله سبحانه ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[7]، وقيل: هي في ذلك لعطف جملة على جملة، إذ التَّقدير: هم سبعة، ثُمّ قيل: الجميع كلامهم، وقيل العطف من كلام الله تعالى؛ والمعنى: نعم هم سبعة، وثامنهم كلبهم، وإنَّ هذا تصديق لهذه المقالة، كما أنَّ ﴿رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ﴾[7] تكذيبٌ لتلك المقالة، ويُؤَيِّده قول ابن عبّاس[8] رضي الله عنهما: حين جاءت الواو انقطعت العدَّة؛ أي: لم تبق عدّة عادٌ يلتفت إليها.

---

(١) القائل: ربيعة بن عبد ياليل الثّقفِيّ المعروف بابن الذّئبة؛ ونُسِبَ إلى وَغلَة بن الحارث؛ ونُسِب إلى غيرهما.

(٢) **موطن الشّاهد:** (وينوي).
وجه الاستشهاد: مجيء «الواو» زائدة، وهو الأرجح.

(٣) القائل: هو أبو العيال الهُذليّ.

(٤) **موطن الشّاهد:** (فإذا وأنت).
وجه الاستشهاد: مجيء «الواو» زائدة؛ وهو الأرجح.

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) أبو إسحاق، أحمد بن مُحمّد، النّيسابوري، عالم بالعربيّة والتّفسير. توفي سنة ٤٢٧ هـ.

(٧) س: ١٨ (الكهف، ن: ٢٢، مك).

(٨) مرّت ترجمته.

فإن قلت: إذا كان المراد التَّصديق، فما وجه مجيء ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞ﴾[(١)]؟.

قلت: وجه الجملة الأُولى توكيد صحّة التّصديق بإثبات علم المصدّق، ووجه الثَّانية الإشارة إلى أنَّ القائلين تلك المقالةَ الصَّادقة قليل، أَو أنَّ الذي قالها منهم عن يقين قليل، أو لمَّا كان التَّصديق في الآية خفيّاً، لا يستخرجه إلّا مثلُ ابن عبّاس قيل ذلك؛ ولهٰذا، كان يقول: أنا من ذلك القليل؛ هُم سبعة، وثامنهم كلبهم.

وقيل: هي واو الحال، وعلى هذا فَيُقَدَّر المبتدأ اسم إشارة؛ أي: هؤلاء سبعة؛ ليكون في الكلام ما يعمل في الحَال، ويردُّ ذلك أنَّ حذف عامل الحال إذا كان معنويّاً ممتنع؛ ولهٰذا، رَدُّوا على المبرّد قوله في بيت الفرزدق[(٢)]:

[البسيط]

٦٧٧ ـ **[فَأَصبحوا قَدْ أَعادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيشٌ] وَإِذْ مَا مِثلَهُمْ بَشَرُ**[(٣)]

إنَّ «مِثْلَهُم» حال ناصبها خبر محذوف؛ أي: وإذْ ما في الوجود بشر مُمَاثِلاً لهم.

الثَّانية: آية الزُّمَر؛ إذ قيل ﴿فُتِحَتۡ﴾ في آية النّار؛ لأنَّ أبوابها سبعة، ﴿وَفُتِحَتۡ﴾ في آية الجنّة إذ أبوابها ثمانية، وأقول: لو كان لواو الثَّمانية حقيقة، لم تكن الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكر عَدَد البتَّةَ، وإنَّما فيها ذكر الأبواب، وهي جمع لا يدلّ على عدد خاصّ، ثُمّ الواو ليست داخلةً عليه، بل على جملة هو فيها، وقد مرَّ أَنَّ الواو في ﴿وَفُتِحَتۡ﴾ مُقْحَمَةٌ عند قوم، وعاطفةٌ عند آخرين، وقيل: هي واو الحال؛ أي: جاؤوها مُفتَّحةً أبوابُها، كما صُرّح بمفتحةٍ حالاً في: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾[(٤)]؛ وهذا قول المبرّد[(٥)] والفارسيّ[(٥)] وجماعة، قيل: وإنّما [١٠٠/ب] فُتّحت لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتّى تفتح لهم.

---

(١) س: ١٨ (الكهف، ن: ٢٢، مك).

(٢) مر ذكر البيت والتّعليق عليه.

(٣) **موطن الشّاهد**: (وإذ).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت؛ ليبيّن وهم المبرّد في عَدّهِ «مثلهم» حالاً منصوبةً لخبر محذوف؛ والبيت مذكور ـ هنا ـ للقياس عليه ليس غير.

(٤) س: ٣٨ (ص، ن: ٥٠، مك).

(٥) مرّت ترجمته.

الثّالثة: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[1] فإنَّه الوصف الثّامنُ، والظّاهر أنَّ العطف في هذا الوصف بخصوصه إنَّما كان من جهة أنَّ الأمر والنَّهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان، بخلاف بقيّة الصِّفات، أو لأنَّ الآمِرَ بالمعروف ناهٍ عن المنكر، وهو ترك المعروف، والنَّاهي عن المنكر آمر بالمعروف، فأُشير إلى الاعتداد بكلّ من الوصفين، وأنَّه لا يُكتفى فيه بما يحصل في ضمن الآخر، وذهب أبو البقاء على إمامته في هذه الآية مذهب الضُّعفاء، فقال: إنَّما دخلت الواو في الصِّفة الثّامنة إيذاناً بأنَّ السَّبعة ـ عندهم ـ عدد تامٌّ؛ ولذلك، قالوا: سبع في ثمانية؛ أي: سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنَّما دخلت الواو على ذلك؛ لأنَّ وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها.

الرّابعة: ﴿وَأَبْكَارًا﴾[2] في آية التَّحريم، ذكرها القاضي الفاضل[3]، وتبجّح باستخراجها، وقد سبقه إلى ذكرها الثَّعلبيُّ؛ **والصّوابُ**: أنَّ هذه الواو وقعت بين صفتين، هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصِّفات السّابقة؛ فلا يصحُّ إسقاطها، إذ لا تجتمع الثّيوبة والبكارة، وواو الثّمانية عند القائلِ بها صالحة للسُّقوط، وأمّا قول الثَّعلبيّ: إنَّ منها الواو في قوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[4] فسهوٌ بيِّنٌ، وإنَّما هذه واو العطف، وهي واجبة الذِّكر، ثُمّ إنَّ ﴿أَبْكَارًا﴾ صفة تاسعة، لا ثامنة؛ إذ أوّلُ الصِّفات ﴿خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾، لا ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾، فإن أجاب، بأنَّ مسلمات وما بعده تفصيلٌ لِـ «خيراً» منكنّ؛ فلهذا، لم تُعَدَّ قسيمةً لها؛ قلنا: وكذلك ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾[5] تفصيلٌ للصِّفات السَّابقة، فلا نَعُدُّهُمَا مَعَهُنَّ.

١٠ ـ **والعاشر**: الواو الدَّاخلة على الجملة الموصوف بها؛ لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أنَّ اتِّصافه بها أمرٌ ثابت، وهذه الواو، أثبتها الزَّمخشريّ ومَنْ قلَّده، وحملوا على ذلك مواضع؛ الواوُ فيها كلُّها، واوُ الحال؛ نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[6] الآية ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ

(١) س: ٩ (التوبة، ن: ١١٢، مد)، (٢) س: ٦٦ (التحريم، ن: ٥، مد).

(٣) عبد الرّحيم بن عليّ البيانيّ، كاتب مترسّل من وزراء صلاح الدّين الأيوبيّ. تُوفّي سنة: ٥٩٦ هـ.

(٤) س: ٦٩ (الحاقة، ن: ٧، مك).

(٥) س: ٦٦ (التّحريم، ن: ٥، مد). (٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١٦، مد).

كَلْبُهُمْ﴾(١)، ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾(٢)، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾(٣)، والمُسوِّغ لمجيء الحال من النَّكرة في هذه الآية أمران؛ **أحدهما خاصٌ** بها، وهو تقدُّم النَّفي. **والثَّاني عامٌ في بقيّة الآيات**، وهو امتناع الوصفيّة، إذ الحالُ متى امتنع كونُها صفةً؛ جاز مجيئها من النَّكرة؛ ولهذا، جاءت منها عند تقدُّمها عليها؛ نحو: «في الدَّار قائماً رجُلٌ» وعند جمودها؛ نحو: «هذا خاتمٌ حديداً»، و «مررتُ بماءٍ قَعْدَةَ رجُلٍ»(٤)، ومانع الوصفيَّة في هذه الآية أمران؛ **أحدهما**: **خاصٌ بها**، وهو اقتران الجملة بإلَّا؛ إذ لا يجوز التَّفريغ في الصِّفات، لا تقول «ما مررت بأحدٍ إلَّا قائم» نصَّ على ذلك أبو عليّ وغيره. **والثَّاني**: **عامٌ في بقيّة الآيات؛ وهو اقترانها بالواو**.

[واو ضمير الذُّكور]

١١ ـ/ **والحادي عشر**: واو ضمير الذّكور؛ نحو: «الرِّجالُ قامُوا» وهي [١٠١/أ] اسم، وقال الأخفش(٥) والمازني(٥): حرف، والفاعل مستتر، وقد تُستعمل لغير العقلاء، إذا نُزِّلُوا منزلتهم؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ﴾(٦)، وذلك لتوجيه الخطاب إليهم، وشذَّ قوله(٧):

[الطَّويل]

٦٧٨ ـ شَرِبْتُ بِهَا وَالدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ ... إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا(٨)

والذي جرَّأه على ذلك/ قوله/[188] «بنو» لا بنات، والذي سوَّغ ذلك أنَّ

---

[188] ساقط من (خ).

---

(١) س: ١٨ (الكهف، ن: ٢٢، مك).

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٩، مد).

(٣) س: ١٥ (الحجر، ن: ٤، مك).

(٤) قَعْدَةَ: حال جامدة من الاسم النّكرة «ماء»؛ والمعنى أنَّ الماء الذي مرَّ به يكفي لقعود رجل فيه.

(٥) مرَّت ترجمته.

(٦) س: ٢٧ (النَّمل، ن: ١٨، مك).

(٧) القائل: هو النّابغة الجعديّ؛ وقد سبقت ترجمته.

(٨) **موطن الشّاهد**: (بنو نعش، دنوا، فتصوَّبوا).

وجه الاستشهاد: مجيء «الواو» في (دنوا وتصوّبوا) لغير العاقل شذوذاً، وأوضح المؤلّف في المتن السّبب الذي سوّغ ذلك.

ما فيه من تغيير نظم الواحد، شَبَّهُ بجمع التّكسير، فسهّل مجيئه لغير العاقل؛ ولهذا، جاز تأنيث فعلهِ؛ نحو: ﴿إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[1] مع امتناع قامت الزيدون.

١٢ ـ **الثَّاني عشر**: واو علامة المُذَكّرين في لغة طيِّىء، أو أزد شَنُوأَة، أو بَلْحارث؛ ومنه الحديث: «يَتَعَاقَبُونَ فيكم مَلائِكَةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنَّهارِ»[2]؛ وقوله[3]:

[المتقارب]

٦٧٩ ـ يلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ... ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ[4]

وهي عند سيبويه حرف دَالٌّ على الجماعة، كما أَنَّ التَّاء في «قالت» حرفٌ دالّ على التَّأنيث، وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعليّة، ثُمّ قيل: إنَّ ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ، والجملة خبر مُقَدَّم، وكذا الخلاف في نحو: «قامَا أخواكَ»، و «قُمنَ نسوتُكَ»، وقد تُسْتَعْمَلُ لغير العقلاء، إذا نزلوا منزلتهم، قال أبو سعيد: نحو «أكلُوني البراغيثُ» إذ وصفت بالأكل لا بالقَرْص، وهذا سهو منه، فإنَّ الأكل من صفات الحيوانات عاقلة، وغير عاقلةٍ، وقال ابن الشَّجَرِيّ: عندي أنَّ الأكل ـ هنا ـ بمعنى العُدْوانِ والظُّلم؛ كقوله[5]:

[الوافر]

٦٨٠ ـ أَكَلْتَ بَنِيكَ أَكْلَ الضَّبِّ حَتَّىٰ ... وَجَدْتَ مَرَارَةَ الكَلأِ الوَبِيلِ[6]

أي: ظلمتهم، وشبّه الأكلَ المعنويَّ بالحقيقيِّ، والأحسنُ في الضَّبِّ في البيت أَلّا يكونَ في موضع نصب على حذف الفاعل؛ أي: مثل أكلِكَ الضَّبَّ، بل في موضع رفع على حذف المفعول؛ أي: مثل أكلِ الضَّبِّ أولاده؛ لأنَّ ذلك أدخل في التَّشبيه، وعلى هذا، فيحتمل الأكل الثّاني أن يكون معنويّاً؛

---

(١) س: ١٠ (يونس، ن: ٩٠، مك).

(٢) صحيح البخاري: كتاب التوحيد.
وفي صحيح مسلم: كتاب الصلاة.

(٣) القائل: هو أميّة بن أبي الصَّلت، ويُنْسَبُ إلى أُحيحة بن الجلاح.

(٤) **موطن الشّاهد**: (يلومونني أهلي).
وجه الاستشهاد: مجيء «الواو» حرفاً دالّاً على جماعة الذّكور، لا محلّ له من الإعراب.

(٥) القائل: هو أرطأة بن سهية، وينسب إلى العملّس بن عقيل.

(٦) **وجه الاستشهاد**: مجيء فعل «أكلتَ» بمعنى «ظلمت» وذكر البيت ـ هنا ـ للقياس عليه.

لأنَّ الضَّبَّ ظالم لأولاده بأكله إيَّاهم، وفي المثل «أعقّ من ضَبٍّ»[(١)] وقد حمل بعضهم على هذه اللُّغة ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[(٢)]، ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[(٣)]، وحملهما على غير هذه اللُّغة أولى لضعفها، وقد جُوِّز في ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ أَنْ يكون بدلاً من الواو في «وَأَسَرُّوا» أو مبتدأ؛ خبره إمّا «وأسَرُّوا»، أو قولٌ محذوفٌ عامل في جملة الاستفهام؛ أي: يقولون هل هذا، وأن يكون خبراً لمحذوف؛ أي: هم الذين، أو فاعلاً بأسرّوا والواو علامة، كما قدَّمنا، أو بيقول محذوفاً، أو بدلاً من واو ﴿ٱسْتَمَعُوهُ﴾[(٣)]، وأن يكون منصوباً على البدل من مفعول «يَأْتِيهِم»، أو على إضمار أَذُمُّ، أو أعني، وأن يكون/ مجروراً على البدل من «النَّاس» في ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾[(٣)]، أو من الهاء والميم في: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾[(٣)]؛ فهٰذه أحد عشر وجهاً، وأمَّا الآية الأُولى: فإذا قُدِّرت الواوان فيها علامتين، فالعاملان قد تنازعا الظَّاهر؛ فيجب ـ حينئذٍ ـ أنْ تقدَّر في أحدهما ضميراً مستتراً راجعاً إليه، وهذا من غرائب العربيّة، أعني وجوب استتار الضَّمير في فعل الغائبين، ويجوز كون «كثير» مبتدأً، وما قبله خبراً، وكونه بدلاً من الواو الأُولى؛ مثل: «اللَّهُمَّ صلِّ عليه الرَّؤُوفِ الرَّحيم»؛ فالواو الثَّانية ـ حينئذٍ ـ عائدةٌ على مُتَقَدِّمٍ رتبةً، ولا يجوز العكس؛ لأنَّ الأُولى ـ حينئذٍ ـ لا مُفسِّر لها. [١٠١/ب]

ومنع أبو حيّان[(٤)] أن يُقال على هذه اللُّغة «جاؤوني مَنْ جاءَكَ»؛ لأنَّها لم تُسمع إلَّا مع ما لفظُهُ جمعٌ. وأقول: إذا كان سببُ دخولها بيانَ أنَّ الفاعل الآتي أجمع، كان لحاقها ـ هنا ـ أَوْلَى؛ لأنَّ الجمعيّة خَفِيّة.

وقد أَوجب الجميعُ علامةَ التَّأنيث في «قامت هند»، كما أوجبوها في «قامت امرأة»، وأجازوها في «غلتِ القدرُ، وانكسَرَتِ القوسُ»، كما أجازوها في «طلعتِ الشَّمسُ، ونفعتِ الموعظةُ».

وجـوَّز الـزَّمـخـشـريّ[(٤)] فـي: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾[(٥)] كونَ «مَنْ» فاعلاً، والواو علامة.

وإذا قيل: «جاؤوا زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ» لم يجز عند ابن هشام[(٤)] أن يكون

---

(١) مجمع الأمثال: ١/٥٠٩.
(٢) س: ٥ (المائدة، ن: ٧١، مد).
(٣) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٢ ـ ٣، مك).
(٤) الخضراوي؛ وقد مرَّت ترجمته.
(٥) س: ١٩ (مريم، ن: ٨٧، مك).

من هذه اللُّغة، وكذا تقول في «جاءا زيد وعمرو» وقول غيره أَولى؛ لما بيَّنَّا من أنَّ المراد بيان المعنى؛ وقد رُدَّ عَليهِ بقوله[1]: [الطَّويل]

٦٨١ ـ [تَولّىٰ قِتَالَ المارِقينَ بِنَفسِهِ] وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[2]

وليس بشيءٍ؛ لأنَّه إنَّما يمنع التَّخريجَ لا التَّركيب، ويجب القطع بامتناعها في نحو: «قامَ زيدٌ أو عمرو»؛ لأنَّ القائم واحد، بخلاف «قام أخواك، أو غلاماك»؛ لأنّه اثنان، وكذلك تمتنع في «قام أخواك، أو زيد» وأمَّا قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾[3]، فمن زعم أنَّه من ذلك، فهو غالط، بل الألف ضمير الوالدين في ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾[4]، وأحدهما أو كلاهما: بتقدير يبلغه أحدهما؛ أو كلاهما، أو أحدهما بدل بعض، وما بعده بإضمار فعل، ولا يكون معطوفاً؛ لأنَّ بدل الكُلّ، لا يُعْطَفُ على بدل البعض؛ لا تقول: «أعجبني زيدٌ وجهه وأخُوك» على أنَّ الأخ هو زيد؛ لأنَّك، لا تعطف المبيِّن على المخصِّص.

فإن قلت: «قام أخواكَ وزيد» جاز «قاموا» بالواو، إن قدَّرته من عطف المفردات؛ و «قاما» بالألف إن قدَّرته من عطف الجمل، كما قال السُّهَيليُّ في ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[5]: إنَّ التَّقدير، ولا يأخذه نَومٌ.

[واو الإنكار]

١٣ ـ والثَّالث عشر: واو الإنكار؛ نحو: «آلرَّجُلُوه» بعد قول القائل: قام الرّجلُ؛ **والصّواب**: ألَّا تُعدَّ هذه؛ لأنَّها إشباع للحركة، بدليل «آلرَّجُلاه» في النّصب، و «آلرَّجُليه» في الجرّ؛ **ونظيرها**: الواو في «مَنُو» في الحكاية، وفي «أنظُورُ» من قوله[6]: [البسيط]

٦٨٢ ـ [وَأَنَّنِي حَيثُمَا يَثنِي الهَوَى بَصَرِي] مِنْ حَوثُمَا سَلَكُوا أَدنُو فَأَنْظُورُ[7]

---

(١) القائل: هو عبيد الله بن قيس الرّقيّات.
(٢) موطن الشّاهد: (أسلماه مُبْعَدٌ وحَميمُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «الألف» في أسلماه، حرفاً دالاًّ على التّثنية، لا محلّ له من الإعراب.
(٣) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٢٣، مك). (٤) الآية نفسها.
(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٥، مد). (٦) القائل: هو ابن هرمة، وقد مرّت ترجمته.
(٧) موطن الشّاهد: (فَأَنْظُورُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «الواو» حرفاً زائداً، متولّداً من إشباع حركة الضّمّ، لا محلّ له من الإعراب.

/ وواو القوافي؛ كقوله[١]: [الوافر] [١٠٢/أ]

٦٨٣ ـ [مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ] سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُو[٢]

[واو التّذكُّر]

١٤ ـ **الرَّابع عشر**: واو التَّذكُّر؛ كقول مَن أراد أن يقول: «يقوم زيد» فنسيَ «زيد»، فأراد مدَّ الصَّوت؛ ليتذكّر، إذ لم يُرِدْ قطع الكلام «يقُومُو»؛ **والصَّوابُ**: أنَّ هذه كالتي قبلها.

١٥ ـ **الخامس عشر**: الواو المُبْدَلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها؛ كقراءة قُنْبُل[٣]: ﴿وَإِلَيهِ النُّشُورُ وَأَمِنتُم﴾[٤]، ﴿قَالَ فِرْعَونُ وَآمَنْتُمْ بِهِ﴾[٥]؛ والصَّوابُ: أَلَّا تعدَّ هذه أيضاً؛ لأنَّها مُبدلة، ولو صحَّ عدُّها؛ لصَحَّ عدُّ الواو من أحرف الاستفهام.

(وا)

[وجها وا]

على وجهين:

أحدهما: **أن تكون حرف نداء مُختصّاً بباب النُّدبة**؛ نحو: «وازيداه» وأجاز بعضُهم استعماله في النِّداء الحقيقيّ.

والثَّاني: **أن تكون اسماً لأعجب**؛ كقوله[٦]: [الرَّجز]

٦٨٤ ـ وَا، بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ

أَوْ زَنْجَبِيلٌ وَهْوَ عِنْدِي أَطْيَبُ[٧]

---

(١) القائل: جرير، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **موطن الشّاهد**: (الخيامو).

وجه الاستشهاد: مجيء «الواو» حرف إشباع، لا محلّ له من الإعراب، كما في الشّاهد السّابق.

(٣) أبو عمر، محمّد بن الرّحمٰن المكّيّ، قارىء، كان له فضل انتشار قراءة ابن كثير، تُوفّي سنة: ٢٩١ هـ.

(٤) س: ٦٧ (الملك، ن: ١٥، مك).

(٥) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٢٣، مك).

(٦) يُنسب إلى بعض شعراء بني تميم من دون تحديد.

(٧) **موطن الشّاهد**: (وا).

وجه الاستشهاد: مجيء «وا» اسم فعل مضارع بمعنى «أَعجب».

وقد يُقالُ «وَاهَا»؛ كقوله[1]: [الرَّجز]

٦٨٥ ـ **وَاهـاً لِسَـلْـمَـى ثُـمَّ وَاهَـاً وَاهَـا**[2]

ووَيْ؛ كقوله[3]: [الخفيف]

٦٨٦ ـ **وَيْ، كَأَنْ مَنْ يَكُـنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ، ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ**[4]

وقد تلحق هذه كافُ الخطابِ؛ كقوله[5]: [الكامل]

٦٨٧ ـ **وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبرَأَ سُقْمَهَا قِيلُ الفَوَارِسِ: وَيكَ عَنْتَرَ، أَقْدِمِ**[6]

وقال الكسائيّ[7]: أَصل ويك: ويلك؛ فالكاف: ضمير مجرور، وأمَّا ﴿**وَيْ كَأَنَّ اللهَ**﴾[8] فقال أبو الحسن[7]: وَيْ: اسم فعل، والكاف: حرف خطاب، وأنَّ على إضمار اللَّام؛ **والمعنى**: أعجبُ لأَنَّ الله، وقال الخليل[7]: وَيْ وحدها؛ كما قال[9]:

٦٨٨ ـ **وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ** .... البـيـت[10]

وكَأَنْ للتَّحقيق؛ كما قال[11]:

---

(١) القائل: هو رُؤبة بن العجّاج، ويُنْسَبُ إلى أبي النَّجم العُجَليّ.

(٢) **موطن الشّاهد**: (واهاً).

وجه الاستشهاد: مجيء «واهاً» اسم فعل مضارع بمعنى «أعجب» في الموضعين.

(٣) القائل: زيد بن عمرو بن نفيل، أو سعيد بن زيد.

(٤) **موطن الشّاهد**: (وي).

وجه الاستشهاد: مجيء «وي» اسم فعل مضارع بمعنى «أعجب» واستعماله بهذا المعنى كثير شائع.

(٥) القائل: عنترة العبسيّ، وقد مرّت ترجمته.

(٦) **موطن الشّاهد**: (ويك).

وجه الاستشهاد: مجيء «ويك» اسم فعل مضارع بمعنى «نعجب» والكاف: حرف خطاب، لا محلّ له من الإعراب.

(٧) مرّت ترجمته.

(٨) س: ٢٨ (القصص، ن: ٨٢، مك).

(٩) زيد بن عمرو، أو سعيد بن زيد.

(١٠) **موطن الشّاهد**: (وي).

وجه الاستشهاد: مجيء «وي» اسم فعل بمعنى «أعجب» مجرَّدة من الكاف؛ وفي هذا دلالةٌ على أنَّ الكاف عندما تقترن بها، تكون حرف خطاب لا محلّ له من الإعراب.

(١١) القائل: عمر بن أبي ربيعة، وقد سبقت ترجمته.

[البسيط]

٦٨٩ ـ كَأَنَّنِي حِينَ أُمسِي لا تُكَلِّمُنِي مُتيَّمٌ يَشتَهِي مَا لَيسَ مَوجُودَا[(١)]

أي: إنَّني حين أمسي على هذه الحالة.

حرف الألف

والمراد ـ هنا ـ الحرف الهاوي[189] الممتنع الابتداء به؛ لكونه، لا يقبل الحركة، فأمَّا الذي يراد به الهمزة، فقد مرَّ في صدر الكتاب.

وابن جني[(٢)] يرى أنَّ هذا الحرف؛ اسمه «لا» وأنَّه الحرف الذي يُذكر قبل الياء عند عدِّ الحروف، وأنّه لمّا لم يمكن أن يُتلفَّظ به في أوّل اسمه، كما فعل في أخواته إذ قيل صاد جيم تُوُصِّل إليه باللَّام، كما تُوُصّل إلى اللَّفظ بلام التَّعريف بالألف حين قيل في الابتداء: «الغلام»؛ ليتقارضا، وأنَّ قول المعلّمين لام ألف خطأ؛ لأنَّ كُلاَّ من اللَّام والألف، قد مضى ذكره، وليس الغرض بيان كيفيّة تركيب الحروف، بل سَرد أسماء الحروف البسائط.

ثُمّ اعترض على نفسه بقول أبي النَّجم[(٢)]: [الرَّجز]

٦٩٠ ـ أَقبَلتُ مِنْ عِندِ زِيادٍ كَالخَرِفْ تَخُطُّ رِجْلايَ بِخَطٍّ مُختَلِفْ
تُكَتِّبَانِ فِي الطَّرِيقِ لامَ الِفْ[(٣)]

وأَجاب بأنَّه لعلَّه تلقَّاه من أفواه العامّة؛ لأنَّ الخطّ، ليس له تعلُّق بالفصاحة.

[أوجه الألف]

وقد ذكر للألف تسعة أوجه:

أحدها: أن تكون للإنكار؛ نحو: «أعَمْرَاه» لمن قال: لقيت عمراً.

الثَّاني: أن تكون للتَّذكُّر؛ كرأيت الرَّجلا، وقد مضى أَنَّ التّحقيق ألَّا يُعَدَّ هٰذان.

---

[189] في (خ): «والمراد به ـ هنا ـ الحرف الهوائيّ» وهو الصّواب.

---

(١) **موطن الشّاهد**: (كأنّني حين أمسي).
وجه الاستشهاد: مجيء «كأنَّ» مفيدة معنى التَّحقيق؛ لأنَّ المراد: إنَّني حين أمسي؛ وهي ـ هنا ـ عارية عن معنى التَّشبيه.

(٢) مرَّت ترجمته.

(٣) **موطن الشّاهد**: (لام ألف).

=

[١٠٢/ب] **الثالث**: أن تكون ضمير الاثنين؛ نحو: «الزّيدانِ قامَا» وقال المازنيّ[(١)]/ هي حرف، والضّمير مستتر.

الرّابع: أن تكون علامة الاثنين؛ كقوله[(٢)]: [السّريع]

٦٩١ - **أُلفِيَتَا عَينَاكَ عِندَ القَفَا   [أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ]**[(٣)]

وقوله[(٤)]: [الطّويل]

٦٩٢ - ....   **وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبعَدٌ وَحَمِيمُ**[(٥)]

وعليه قول المَتنبي[(٦)]: [الكامل]

٦٩٣ - **وَرَمَى وَمَا رَمَتَا يَدَاهُ فَصَابَنِي   سَهمٌ يُعذِّبُ والسِّهامُ تُرِيحُ**[(٧)]

الخامس: الألف الكافّة؛ كقوله[(٨)]: [الطّويل]

٦٩٤ - **فَبينَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالأَمْرُ أَمْرُنَا   إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوْقَةٌ لَيسَ نُنْصَفُ**[(٩)]

وقيل: الألفُ بعضُ ما الكافّة، وقيل: إشبَاع، وبين مضافة إلى الجملة، ويؤيِّده أنُّها قد أُضيفت إلى المفرد في قوله[(١٠)]:

= **وجه الاستشهاد**: ذكر البيت - هنا - ليبيّن أنَّ «لام ألف» كلمة أريد بها لفظها من دون معناها؛ وفيه شاهد آخر، وهو إلقاء حركة الهمزة في «ألف» على ميم «لام» التي كانت ساكنة «وذلك للضّرورة».

(١) مرّ ترجمته.   (٢) القائل هو عمرو بن مُلْقِط.

(٣) **موطن الشّاهد**: (ألفيتا عيناك).
وجه الاستشهاد: مجيء «الألف» في «أُلْفِيَتَا» حرفاً دالّا على التّثنية، لا محلّ له من الإعراب.

(٤) تقدّم البيت برقم «٦٨١» وعُلّق عليه.

(٥) **موطن الشّاهد**: (أسلماه).
وجه الاستشهاد: مجيء «الألف» حرفاً دالّاً على التّثنية، لا محلّ له من الإعراب؛ وهو الأصح.

(٦) مرّت ترجمته.

(٧) **موطن التّمثيل**: (رمتا).
وجه التّمثيل: مجيء «الألف» حرفاً دالّاً على التّثنية، لا محلّ له من الإعراب.

(٨) القائلة: حرقة بنت النّعمان، وقد مرّ ذكر البيت والتّعليق عليه.

(٩) **موطن الشّاهد**: (بينا).
وجه الاستشهاد: مجيء «الألف» كافّة «بين» عن الإضافة، أو هي بعض «ما» الكافّة، أو هي ناتجة عن إشباع حركة النّون؛ كما جاء في المتن.

(١٠) القائل: هو أبو ذُؤيب الهذليّ، وقد مرت ترجمته.

[الكامل]

٦٩٥ ـ بَينَا تَعَانُقِه الكُمَاةَ ورَوْغِهِ   يَوماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ(١)

السَّادس: أن تكون فاصلة بين الهمزتين؛ نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾(٢)؛ ودخولها جائز، لا واجب، ولا فرق بين كون الهمزة الثَّانية مُسَهّلة، أو محقَّقة.

السّابع: أن تكون فاصلة بين النّونين؛ نون النّسوة، ونون التّوكيد؛ نحو: «اضرِبنَانِّ» وهذه واجبة.

الثّامن: أن تكون لمدّ الصَّوت بالمنادى المستغاث، أو المتعجَّب منه، أو المندوب؛ كقوله(٣):

[الخفيف]

٦٩٦ ـ يَا يَزِيدَا لآمِلٍ نَيلَ عِزّ   وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ(٤)

وقوله(٥):

[الرّجز]

٦٩٧ ـ يَا عَجَبَا لِهٰذِهِ الفَلِيقَهْ   / هَلْ تُذْهِبَنَّ القُوَبَاءَ الرِّيقَه/ [190](٦)

وقوله(٧):

[البسيط]

٦٩٨ ـ حُمِّلتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ   وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمرِ اللّهِ يَا عُمَرَا(٨)

---

[190] ساقط من (خ).

---

(١) **موطن الشّاهد**: (بينا تعانُقِهِ).
وجه الاستشهاد: مجيء «الألف» المتّصلة بـ «بين» حرف إشباع، لا محلّ له من الإعراب؛ ويُرَجِّحُ ذلك إضافة «بينَ» إلى الاسم المفرد «تعانُق».

(٢) س: ٣٦ (يس، ن: ١٠، مك).   (٣) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٤) **موطن الشّاهد**: (يا يزيدا).
وجه الاستشهاد: مجيء «الألف» في «يزيدا» عوضاً عن لام الاستغاثة المفتوحة التي تلحق المستغاث به.

(٥) القائل: هو ابن قَنان، ولم أصطد له ترجمة وافية.

(٦) **موطن الشّاهد**: (يا عجبا).
وجه الاستشهاد: مجيء «الألف» في «عجبا» عوضاً عن لام التّعجب المفتوحة التي تجرّ المتعجَّب منه.

(٧) القائل: هو جرير.

(٨) **موطن الشّاهد**: (يا عمرا).
وجه الاستشهاد: مجيء «الألف» في «عمرا» للنُّدبة، وحذفت الهاء لمناسبة الرّوي؛ لأنَّ الأصل: يا عمراه.

التَّاسع: أن تكون بدلاً من نون ساكنة؛ وهي إمَّا نون التّوكيد، أو تنوين المنصوب:

فالأوّل؛ نحو؛ ﴿**لنَسفَعاً**﴾(١)، ﴿**ليَكُونَاً**﴾(٢)، وقوله(٣):

[الطَّويل]

٦٩٩ - **[إيَّاكَ والميتَاتِ لا تَقربَنَّهَا] وَلا تَعبُدِ الشَّيطَانَ وَاللَّهَ فَاعبُدَا**(٤)

ويحتملِ أنْ تكون هذه النّون من باب «يا حرَسيُّ اضرِبا عُنُقَه».

والثَّاني؛ كرأَيت زيداً، في لغة غير ربيعة.

ولا يجوز أن تُعدّ الألف المبدلة من نون إذنْ، ولا ألف التَّكثير كألف/ قَبَعْثَرَى[191] ولا ألف التّأنيث كألف حُبْلَى، ولا الألف الإلحاق كألف أرْطَى، ولا ألف الإطلاق كالألف في قوله(٥):

[الرَّجز]

٧٠٠ - **مِنْ طَلَلٍ كَالأَتْحَمِيّ أَنْهَجَا**(٦)

ولا ألف التَّثنية كالزَّيدان، ولا ألف الإشباع الواقعة في الحكاية؛ نحو: «مَنا»، أو في غيرها في الضَّرورة؛ كقوله(٧):

[الرَّجز]

٧٠١ - **أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ العَقْرَابِ**(٨)

ولا الألف التي تُبَيَّن بها الحركة في الوقف، وهي ألف «أنا» عند

---

[191] في (خ): «كبعثرى».

---

(١) س: ٩٦ (العلق، ن: ١٥، مك).

(٢) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣٢، مك).

(٣) القائل: هو الأعشى، وقد مرّت ترجمته.

(٤) **موطن الشّاهد**: (فاعبدا).

وجه الاستشهاد: مجيء «الألف» بدلاً من نون التّوكيد الخفيفة؛ لمناسبة الوقف.

(٥) القائل: هو العَجّاج، وقد مرّت ترجمته.

(٦) **موطن الشّاهد**: (أنهجا).

وجه الاستشهاد: مجيء «الألف» للإطلاق، وليست بدلاً من نون التّوكيد.

(٧) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٨) **موطن الشّاهد**: (العَقْرَاب).

وجه الاستشهاد: مجيء «الألف» حرفاً زائداً متولّداً من إشباع حركة الرّاء للضّرورة الشّعريّة.

البصريّين، ولا ألف التّصغير؛ نحو: ذيَّا واللَّذَيّا؛ لما قدَّمنا.

حرف الياء

[أوجه الياء]

الياء المفردة: تأتي على ثلاثة أوجه؛ وذلك، أنّها تكون ضميراً للمؤنّثة؛ نحو: «تقومينَ وقومي» وقال الأخفش[1] والمازني[1]: هي حرف تأنيث والفاعل مستتر، وحرفَ إنكارٍ؛ نحو: «أزيدنيهْ»، وحرفَ تذكار؛ نحو: قدي. وقد تقدَّم البحث فيهما؛ **والصَّوابُ**: ألّا يُعدًّا كما لا تعدّ ياء التّصغير، وياء المضارعة، وياء الإطلاق، وياء الإشباع، ونحوهُنَّ، لأنَّهُنَّ أجزاء للكلمات، لا كلمات.

(يا)

حرفٌ موضوع لنداء البعيد حقيقةً، أو حكماً، وقد يُنادى بها القريب توكيداً، وقيل: هي مشتركة بين القريب والبعيد/وقيل: بينهما وبين المتوسّط، [١٠٣/أ] وهي أكثر أحرف النّداء استعمالاً؛ ولهذا، لا يُقدَّر عند الحذف سواها؛ نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[2] ولا ينادى اسم الله عزّ وجلَّ، والاسمُ المستغاثُ، وأيُّهَا وأيَّتُهَا إلَّا بها، ولا المندوب إلَّا بها، أو بـ «وا»، وليس نصب المنادى بها، ولا بأخواتها أحرفاً، ولا بهنّ أسماء لـ «أدعو» متحمّلة لضمير الفاعل؛ خلافاً لزاعمي ذلك، بل بأدعو محذوفاً لزوماً، وقول ابن الطَّرَاوة[3]: النّداء إنشاء، وأدعو خبر، سَهْوٌ منه؛ بل أدعو المقدّر إنشاء كبِعْتُ وأَقْسَمْتُ.

وإذا وَلِي «يا» ما ليس بِمُنَادى؛ كالفعل في: ﴿**ألا يا اسجدوا**﴾[4]، وقوله[5]:

[الطَّويل]

٧٠٢ ـ أَلا يَا اسْقِيَانِي بَعْدَ غَارَةِ سِنْجَالِ ... [وَقَبْلَ مَنَا يَا عَادِيَاتِ وَأَوْجَالِ][6]

---

(١) مرَّت ترجمته.

(٢) س: ١٢ (يوسف، ن: ٢٩، مك).

(٣) مرَّت ترجمته.

(٤) س: ٢٧ (النّمل؛ ن: ٢٥، مك).

(٥) القائل: هو الشّمّاخ.

(٦) **موطن الشّاهد**: (ألا يا اسقياني).

وجه الاستشهاد: مجيء «يا» حرف نداء لِمُنادىً محذوف؛ والتّقدير: ألَا يا صاحبيّ اسقياني؛ وهو الأرجح، ويجوز أن يكون للتّنبيه مؤكّد لـ «ألا».

والحرف في نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾[1] «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنيا عاريةٌ يومَ القيامة»[2] والجملة الاسميّة؛ كقوله[3]:

[البسيط]

٧٠٣ ـ يا لَعنةُ اللّهِ والأقوامِ كُلِّهمُ ... والصَّالِحِينَ على سِمْعَانَ مِنْ جَارِ[4]

فقيل: هي للنِّداء، والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرَّد التّنبيه؛ لِئَلَّا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلِّها، وقال ابن مالك[5]: إن وليها دعاء؛ كهذا البيت، أو أمر؛ نحو: ﴿ألا يا اسجدوا﴾[6] فهي للنِّداء؛ لكثرة وقوع النِّداء قبلهما؛ نحو: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ﴾[7] ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ﴾[8]، ونحو: ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[9] وإلَّا فهي للتَّنبيه.

والله تعالى أعلم

---

(١) س: ٤ (النّساء، ن: ٧٢، مد).

(٢) البخاري: كتاب التّهجّد؛ وقد مرَّ الحديث، والتّعليق عليه.
موطن الشّاهد: (يا رُبّ).
وجه الاستشهاد: مجيء «يا» حرفاً مراداً به التّنبيه المجرّد؛ وهو الأفضل هنا.

(٣) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٤) **موطن الشّاهد**: (يا لعنةُ اللهِ).
وجه الاستشهاد: مجيء «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف؛ والتّقدير: يا قوم، أو سوى ذلك؛ وهو الأفضل. ويجوز أن تكون لمجرّد التّنبيه.

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) س: ٢٧ (النّمل، ن: ٢٥، مك).

(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٣٥، مد).

(٨) س: ١١ (هود، ن: ٤٨، مك).

(٩) س: ٤٣ (الزّخرف: ن: ٧٧، مك).

مسرد الموضوعات

الفصل الأوَّل

الفصل الثَّاني

الفصل الثَّالث